

الهيئة المصرية
العامة للكتاب

تراث
النهضة



حوليات مصر السياسية

التمهيد (٢)

تأليف
أحمد شفيق باشا

تقديم ودراسة
د. أحمد زكريا الشِّلق

عرفت مصر منذ فجر نهضتها الحديثة، قبيل القرن التاسع عشر، وحتى معظم القرن العشرين، تراثا غنيًا من الفكر والثقافة الإنسانية الرفيعة المبنية على أدب البحث والحوار والنقد والمثاقفة، مع الذات ومع الآخر، مع التراث ومع العصر، فعرف تراثها مختلف التيارات الفكرية والثقافية، من ليبرالية ومحافظة، من دينية مستنيرة وإنسانية، ومن مدنية ودنيوية، من علمية وتقدمية.. عرفت مصر الحديثة ذلك كله واستوعبته، ولم ينف أحدها الآخر، أو يُقصى أصحاب هذا التيار أو ذاك أو يكفرهم.. هضمت مختلف التيارات والرؤى، وتمثلتها فى ثقافة تيارها الوطنى العام، ومن ثم كانت النهضة والحداثة والاستنارة..

وكان من الضرورى، بعد ما عانته مصر فى العقود الأخيرة من تاريخها، أن تستعيد دروس نهضتها، بنشر نصوص تراثها، لتصل حاضرها بماضيها، بغير قطيعة أو تجاهل، تستنبط من تراثها عناصر القوة والتجدد، وتصلها بمنجزات العصر.. وقد رأينا نشر هذه النصوص كما صدرت فى زمانها، دونما تأويل أو تفسير، أو نزع بعضها من سياقه، خاصة وأن الكثير من نصوص هذا التراث لم يعد متوافرًا، نتيجة عدم طباعتها لعقود طويلة، وقدرنا أن إتاحتها للأجيال الشابة، التى تأخذ دورها فى بناء مصر الجديدة، سيكون فيه كل الخير. وإذا كان حب الوطن من الإيمان، فلابد أن يستند هذا الحب إلى العلم والمعرفه، معرفة تراث النهضة والاستنارة وإعادة قراءته فى ضوء التفكير العلمى ومناهجه الحديثة محبة لوطن جدير بكل تقدم ورقى...


ISBN# 9789774480669
6 221149 025998



تاليف

أحمد شفيق باشا

رئيس الديوان الخديوى ومدير عموم الأوقاف سابقًا
وخريج مدرسة الحقوق والعلوم السياسية بباريس

التمهيد: الجــزء الثانى

■ ■



الطبعة الثانية
٢٠١٢

الهيئة المصرية العامة للكتاب

القاهرة - جمهورية مصر العربية - كورنيش النيل - رملة بولاق
ص.ب: ٢٣٥ - الرقم البريدى ١١٧٤٩ رمسيس
ت: ٢٥٧٧٥٢٢٨ - ٢٥٧٧٥٠٠٠ فاكس: ٢٥٧٥٤٢١٣ (٢٠٢)

www.gebo.gov.eg
E-mail: info@gebo.gov.eg



تاليف

أحمد شفيق باشا

رئيس الديوان الخديوى ومدير عموم الأوقاف سابقًا
وخريج مدرسة الحقوق والعلوم السياسية بباريس

تقديم ودراسة

د. أحمد زكريا الشلق

●●

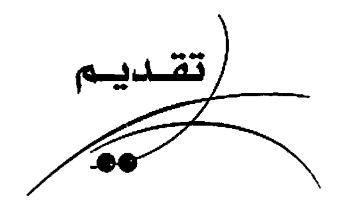
التمهيد: الجزء الثانى

■■



الهيئة المصرية العامة للكتاب
٢٠١٢

أحمد شفيق باشا، أحمد شفيق بن حسن
موسى، ١٨٦٠ ـ ١٩٤٠.
حوليات مصر السياسية/ تأليف: أحمد شفيق
باشا؛ تقديم ودراسة: أحمد زكريا الشلق. ـ
القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب٢٠١٢.
مج ٢: ٢٤سم. ـ (سلسلة تراث النهضة)
تدمك ٩ ٠٦٦ ٤٤٨ ٩٧٧ ٩٧٨
١ ـ مصر ـ الأحوال السياسية.
أ ـ الشلق، أحمد زكريا. (مقدم ودارس)
ب ـ العنوان.
رقم الإيداع بدار الكتب ١٧٤٧٨/ ٢٠١٢
I. S. B. N 978 - 977 - 448 -066 - 9
ديوى٩٦٢، ٣٢٠



نود أن نذكّر القارئ الكريم بأننا فى الجزء الأول من التمهيد لهذه الحوليات قدمنا دراسة مستفيضة تناولت سيرة مؤرخنا الكبير أحمد شفيق باشا (١٨٦٠-١٩٤٠) وضعته فى مكانته المقدَّرة فى حركة ونهضة الكتابة التاريخية فى مصر المعاصرة، ثم عرضت الدراسة لمؤلفات شفيق وتصنيفاته وكتاباته جميعًا، عرضًا مركزًا، فتناولت مذكراته القيمة التى نشرها فى عدة أجزاء تحت عنوان «مذكراتى فى نصف قرن» باعتبارها من إنجازاته الكبيرة، ثم عرضت للحوليات جميعًا، ثم انتهت الدراسة إلى إلقاء الضوء على ما احتواه الجزء الأول من التمهيد، ذلك الذى قدم فيه أحمد شفيق باشا عرضًا مختصرًا لعهود كل من محمد على، والخديو إسماعيل، ثم توفيق، فعباس حلمى الثانى.

وقد شرع منذ تأريخه لعام ١٩١٤، عام الحرب العالمية الأولى وفرض الحماية البريطانية على مصر، فى تفصيل الأحداث والوقائع التى عاينها وعايشها، وعلى رأسها بطبيعة الحال ثورة مصر القومية عام ١٩١٩، ودور الوفد ومفاوضاته، وما أصاب التجمع الوطنى الكبير من خلافات وانقسامات أدت إلى انفصال عدلى يكن عنه وعودته إلى مصر عام ١٩٢٠.

وينبغى أن نتذكر أن شفيق باشا كان مبعدًا عن مصر مع الخديو عباس حلمى الثانى منذ ديسمبر ١٩١٤، حيث كان رئيسًا لديوانه؛ وبالتالى فإن ما ذكره من حوادث ووقائع عن الفترة منذ أواخر عام ١٩١٤ لم يكن عن «مشاهدة وعيان»، ولكنه استعاض عن ذلك بما جمعه من الصحف المصرية التى وصلته وكذلك الصحف الأجنبية، وكان شديد الاهتمام بأوضاع وتطورات مصر وهو بعيد عنها، ولما عاد إليها عام ١٩٢١ استكمل معلوماته عن هذه الفترة من الصحف التى لم يتيسر له قراءتها وهو غائب عن مصر، وأضاف إلى ذلك ما جمعه من اتصالاته المباشرة مع قادة ورجال الحركة الوطنية، وكان على صداقة بالكثير منهم أتاحت له ذلك.

وسوف نلاحظ أن شفيق باشا كان يشير إلى مصادر معلوماته ونصوص وثائقه التى أوردها، سواء فى متن العمل أو فى هوامشه، وهو ما بدا واضحًا فى نصوص برقيات الخارجية البريطانية، أو وكالات الأنباء العالمية، أو نصوص الكتب البيضاء الرسمية الإنجليزية، أو ما يصدر عن المسئولين المصريين، الأمر الذى يكسب نصوصه مصداقية عالية بهذا التوثيق الأمين. ولا يزعم شفيق أنه بذلك يقدم تاريخًا كاملاً للأعوام التى كتب عنها، فهو معاصر لما يكتب عنه، كما أنه يدرك أن هناك وثائق ومحفوظات لا تسمح الحكومات بنشرها آنئذ، ومن ثم فهو يقدم أقصى ما استطاع الحصول عليه وقت كتابته للحوليات، وأنه محّصها وأخضعها للنقد العلمى التاريخى المجرد عن الهوى لتكوّن صورة أقرب ما تكون من الحقيقة.. كما أنه لم يرصد ويسجل فحسب، وإنما تعرض بالنقد والتحليل للكثير من أعمال الوزارات والشخصيات التى لعبت دورها فى تطور مصر السياسى منذ عام ١٩١٤.

وفى هذا الجزء الثانى من الحوليات، الذى يبدأ بعام ١٩٢١ يتابع شفيق باشا قضية من أخطر قضايا الحركة الوطنية المصرية؛ وهى قضية اختلاف وانقسام زعمائها خلال مجابهة الإنجليز فى المفاوضات التى جرت جولتها مع اللورد ملنر، وما تبعها من انقسام الأمة، وكثرة تغيير الوزارات. وقد ركز المؤلف على الخلاف بين سعد زغلول وعدلى يكن، ومساعى التوفيق بينهما دون جدوى. كما تناول هذا الجزء الظروف والملابسات التى شكلت خلالها وزارة عدلى يكن الأولى المعروفة بوزارة الثقة (مارس ـ ديسمبر ١٩٢١) والتى شكلت وفدًا رسميًا للتفاوض مع اللورد كيرزون (١٦ يوليو ـ ١٩ نوفمبر ١٩٢١) فسجل نصوص وثائقها، حتى فشلها، كما تناول اعتقال سعد زغلول ورفاقه ونفيه إلى جزيرة سيشل، وارتفاع المد الوطنى لمقاومة السياسة البريطانية، ثم ظروف وملابسات تشكيل وزارة عبدالخالق ثروت الأولى (مارس ـ نوفمبر ١٩٢٢) وخطتها السياسية.. كذلك تناول شفيق الظروف السياسية التى أدت فى النهاية إلى استصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، الذى سيبدأ به مؤلفنا الجزء الثالث. ومن المهم ملاحظة أن المؤلف ألحق هذا الجزء بنص تقرير لجنة ملنر التى أوفدتها بريطانيا إلى مصر فى أعقاب انفجار ثورتها الوطنية، وهو تقرير مهم يجد فيه المؤرخون مادة علمية خصبة، شأنها شأن ما أورده من نصوص ووثائق.

والله المستعان..

أ. د. أحمد زكريا الشلق

رئيس تحرير «تراث النهضة»
وأستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب ـ جامعة عين شمس
أول أغسطس ٢٠١٢



إننى، إن أنس، لا أنس كلمة نفيسة ونصيحة غالية علقت بذاكرتى منذ صباى. ومازالت، ولن تزال، تتردد بخاطرى حتى الآن. وهى ما نصحنا به أستاذنا الجليل، فى التاريخ السياسى بمدرسة العلوم السياسية بباريس المرحوم المسيو ألبير سوريل، إذ كنا أتممنا دراستنا بالمدرسة المذكورة، حيث قال: «اعلموا أنه سيعود كل منكم إلى وطنه وفى نفسه حاجة للاشتغال بتاريخ بلاده. فإذا تقدم أحدكم لوضع تاريخ فليجعل همَّه الأول التجرد عن كل تحزُّب أو تعصب. وألا يكون له ضلع مع فئة دون أخرى. وأن يتحرى الصدق فى الرواية وتمحيص الحقيقة فى الحوادث. وألا يلهيه التفصيل عن الإجمال. بل يسرد الحادثة ويشفعها ببيان عِلَلها وأسبابها وانتقاد أربابها. فينبه إلى موضع ما ارتكبوه من أخطاء وما أتوه من صواب. وما نالته البلاد على أيديهم أو خسرته بسبب أعمالهم. ليكون التاريخ عبرة من أهل الزمن الغابر لأهل الزمن الحاضر».

وعندما انغرست فى نفسى هذه الفكرة ونمت تطلعت إلى الاشتغال بتاريخ بلادى أتتبع الحوادث وأرصد الأخبار وأقيد الروايات وأستجمع الوثائق. وساعدنى على ذلك أننى تقلبت فى وظائف سهلت علىّ الوصول إلى تحقيق الغرض منذ درجت فى معية المرحوم توفيق باشا خديو مصر فى سنة ١٨٨٠. ومكنتنى من مخالطة أولياء الأمر من الكبراء والوزراء الذين كانت تجرى الحوادث على أيديهم. فتيسرت لى موازنتهم وتقدير ما فى أعمالهم من خطأ أو صواب.

ولما آن أوان التدوين بدأت بمذكراتى فنشرت جزءًا منها وسأُتبعه بالبقية إن شاء الله. وأنا اليوم أثنّى بالحوليات[1]، وهى وضع حديث فى الشرق. لم يطرقه طارق فيه قبل اليوم. اقتبسته من أهل الغرب. لأن التاريخ، فى الشرق، لا يزال مقصورًا على سرد حوادث الأزمان الغابرة. دون الحوادث الجارية التى لا يدونها غير الجرائد. فلا تلبث أن تزول تلك الحوادث من الأذهان بمجرد إلقاء الجرائد من الأيدى. فجعل الغربيون هذه الحوليات كأنها جريدة الجرائد. تحوى حوادث العام فى مجلد واحد يسهل اقتناؤه وحمله. فيُغْنى عن تلك المجموعات الضخام. ويرجع إليه للتفكير والتذكر. ونعم المأخذ هو لأصول التاريخ!

وقد بدأتها من سنة ١٩٢٤ لأن مجلس النواب المصرى عقد لأول مرة فى تلك السنة. فأصبح عام انعقاده عامًا تاريخيًا فى حياة الأمة المصرية.

ولقد التزمت أن أفتتح هذه الحوليات (بتمهيد) يتضمن التاريخ السياسى لمصر من عهد المغفور له محمد على باشا إلى سنة الدستور. فأتيت على الوقائع السياسية من ذلك العهد إلى نشوب الحرب العظمى بطريق الإجمال. ثم سردت الحوادث بالتفصيل منذ الحرب إلى آخر سنة ١٩٢٣ مشبعة بالوثائق السياسية الرسمية وغير الرسمية وبالخطب والاحتجاجات والأحاديث التى كان لها أثر فى سياسة البلاد. ذلك لكى أجعل للقارئ فكرة أساسية عن تاريخ مصر فى هذا العصر. ولتتكون به لديه مادة تعينه على الإحاطة بأصول النهضة المصرية وتطوراتها وتمكنه من ردّ الحوادث إلى أسبابها.

ولما كانت الحوادث منذ اندلاع لهيب الحرب الكبرى كثيرة مترادفة والوثائق التى اجتمعت لدىّ بشأنها عديدة مطولة، اتسع أمامى المجال حتى اضطررت إلى وضع هذا التمهيد فى أجزاء ثلاثة: فالجزء الأول ينتهى سنة ١٩٢٠ أى عقب انقطاع المفاوضات بين الوفد المصرى ولجنة اللورد ملنر فى لوندره. والجزء الثانى تمامه قُبيل صدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أى بعد إخفاق

(١) جمع حولية وهى كل ما تم فى حول.

المفاوضات بين اللورد كيرزن والوفد الرسمى برياسة عدلى يكن باشا. ثم ما تلا ذلك من الأزمة الوزارية وما أعقبها من مخابرات لتأليف وزارة ثروت باشا والتوطئة لإصدار تصريح ٢٨ فبراير المذكور. وأخيرًا الجزء الثالث ويشمل الحوادث التى وقعت بعد ذلك إلى نهاية عام ١٩٢٣ حيث وضع الدستور المصرى وقامت الانتخابات. وسأتبع ذلك بنشر مجلد خاص لكل حولية من «حوليات مصر السياسية» على التوالى إن شاء الله.

وكنت منذ أوائل الحرب مبعدًا عن الديار. فما أذكره عن تلك المدة لم يكن عن المشاهدة والعيان. إلا أننى كنت شديد الاهتمام بالحوادث المصرية فى الغربة. فكنت أحرص على جمع ما يرد من تفاصيلها بالصحف المصرية والأجنبية جهد المستطاع. حتى إذا عدت إلى الوطن فى سنة ١٩٢١ أتممت معلوماتى بما حصلت عليه من روايات بعض الرجال الذين كانت لهم يد تذكر فى الحركة المصرية الأخيرة. ومن مجموعات الجرائد. وعلى الأخص مجموعة الأهرام الغَرَّاء لاشتمالها على برقيات وافية لمراسليها الخصوصيين فى لوندره وسواها.

على أننى، مع ذلك، لا أدّعى أن التمهيد هو صورة دقيقة تامة من تاريخ الأعوام التى كتبت عنها. فإن الوقائع التاريخية، فى الحقيقة، لا تدون على الوجه الأكمل أثناء وجود المعاصرين لها. ولا فى كنف الأحوال والمصالح المختلفة التى تكتب فى ظلالها. إنما يكون تدوينها أكثر كمالاً وأقرب للصحة بقدر بعدها عن الجيل الذى تدوّن عنه. ليكون الذين لعبوا أدوارها قد مضوا وأصبحت آثار أعمالهم غير متغلغلة فى الحياة والمصالح الحاضرة. ولكى يصبح من الميسور أن يستعرض الباحثون والمؤرخون مستندات رسمية أخرى تحرص عليها الحكومات فى محفوظاتها طالما لها أثر فى هذه الحياة المعاصرة. وقد تبيح إظهارها ونشرها وتتيح الفرصة للانتفاع بها بعد جيل أو أجيال من تواريخها.

ولكن ما أدعيه هو أن هذا التمهيد قائم على أقصى ما يستطاع الحصول عليه من المواد التاريخية الممحصة بطريق النقد العلمى التاريخى المجرد عن

الهوى. ومن المستندات والوثائق التى تتكون منها جميعًا صورة أقرب ما تكون من الحقيقة والصحة لحياتنا السياسية وما إليها منذ أواخر سنة ١٩١٤.

ولعلِّى باتباعى هذا الأسلوب أقدم إلى القراء، فى كتب واضحة مختصرة، تاريخ هذا العصر والأعوام التى يعيشون فيها بكيفية تحفظ الحوادث التى شاهدوها قريبة المنال من اطلاعهم. وتجدد ذكرياتهم الشخصية أو عواطفهم العمومية نحوها بين حين وآخر.

ولعلى بانتهاجى هذا النهج فى الحوليات أُعِين مؤرخى المستقبل فى عملهم، بتقديم زبدة من الحوادث والوقائع والوثائق التى يصح أن يرجعوا إليها بدل التجائهم إلى مطولات الصحف والمجموعات الرسمية. سيما وأنى لم أغفل، فى كثير من الأحوال، إثبات المستند الرسمى والسياسى كاملاً أو باقتباسى المهم من نصه الأصلى.

ولو لم أكن قد أديت، بالتمهيد وبالحوليات، غير هاتين الخدمتين العامتين: خدمة تذكير المعاصرين بحوادث شاهدوها وخدمة تحضير مواد صالحة لمؤرخى المستقبل؛ لكفى ما أقدمه مريحًا لضميرى فى أداء بعض الواجب المفروض علىَّ نحو الوطن وتاريخ الوطن.

هذا. وقد قضت أحكام التاريخ السياسى بأن أتعرض بالنقد لأعمال الوزارات التى تعاقبت على مصر منذ الحرب الكبرى. ولكنه، يشهد الله، نقد خالٍ من شائبة الأغراض الخاصة، منزه عن الميل إلى حزب معلوم أو إلى رأى معين. وما قصدت به إلا بيان ما وقع من الخطأ فى أعمالهم. حتى يتجنب مثله من يخلفهم ويعتبر به من يأتى على أثرهم. وإنى أعتقد، على كل حال، أن الذين تبوَّؤوا الوزارات المصرية كانوا مخلصين فى عملهم. وقد بذلوا جهدهم على قدر استطاعتهم. وإن أخطئوا فالعصمة لله وحده. والمجتهد إذا أخطأ فله أجر. وما زلت أكرر القول بأنى لم أقصد بهم سوءًا وأكثرهم من أصدقائى الذين خالطتهم وعاشرتهم واشتغلت معهم، فلا يُحمل نقدى على غير محمله.

ولا ينصرف إلى غير محبتى للمصلحة العامة. قيل لأرسطو: ما بالك تخالف أفلاطون وتخطئه فى فلسفته وهو أستاذك وحبيبك؟ قال: إنى أحب أفلاطون ولكنى أحب الحق أكثر منه! وهم يعلمون جميعًا أن ليس من شيمتى التعرض لنقد أىّ كان نقدًا شخصيًا. بله أصدقائى القدماء. فأرجو منهم أن يحملوا ما أتيته صادرًا عن حسن نية كما حملت ما أتوه من الأعمال على حسن النية كذلك.

وإنى أسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل فى هذا العمل من الفائدة والنفع لأهل وطنى بقدر ما احتملته من الكدّ وبذلته من الجهد. وهو الهادى إلى سواء السبيل.

أحمد شفيق

■■

الباب الأول

- انقسام الوفد
- إنكلترا وإلغاء الحماية
- تأليف وزارة عدلى يكن باشا
- عودة الوفد المصرى والاتحاد المقدس
- الخلاف بين سعد وعدلى على المفاوضات وانقسام الأمة
- مساعى التوفيق بين الزعيمين
- المظاهرات وقمعها بالقوة
- حوادث الإسكندرية

■ ■

الفصل الأول

انقســـام الوفـــد



ســـنة ١٩٢١

أقبل هذا العام والناس فى انتظار تقرير اللورد ملنر ورأى الحكومة الإنكليزية فيه، ولا يشغل البلاد إلا هبوط أسعار القطن هبوطًا مستمرًا أثر على مالية البلاد العامة.

إشاعات استقالة ملنر:

وبينما كان القوم فى انتظار ورود الأنباء إذ أذاع روتر برقية تاريخها ٥ يناير تفيد احتمال استقالة لورد ملنر من وزارة المستعمرات الإنكليزية. وأعقبتها برقية أخرى فى اليوم التالى هذا نصها:

«رسمى ـ استعفى اللورد ملنر ـ روتر»

فذهبت الصحف المصرية والأوروبية مذاهب شتى فى أسباب هذه الاستقالة وكان الرأى الغالب فيها أن مسألة مصر كانت السبب الأساسى لها.

ولكن أوعز إلى شركة روتر بتكذيب هذا الرأى فقالت ضمن برقية بتاريخ ٨ يناير ما يأتى:

«..... ولا أساس للإشاعة عن أن استعفاء اللورد ملنر الذى تم فى شهر يناير ناشئ عن أن الحكومة لم تَرَ رأيًا ملائمًا لتقرير لجنة ملنر عن مصر. وحقيقة

الواقع أن اللورد ملنر كان قد أبدى عزمه منذ مدة على الاستعفاء ولكنه بقى فى منصبه لكى يتم تقريره الخاص بمصر..........».

ولكن لم يسمع قبل ذلك التاريخ أن اللورد ملنر كان معتزمًا الاستقالة خصوصًا وأن الأمة الإنكليزية تعتبره أحد نوابغها السياسيين الذين بنوا مجد الإمبراطورية البريطانية! ويؤيد فكرة أن رأيه حيال المسألة المصرية كان سببًا جوهريًا فى استقالته ما قاله مراسل «الديلى هرالد» السياسى فى نقله نبأ موافقة الوزارة نهائيًا على اقتراحات اللورد ملنر بشأن مصر حيث ورد فى هذا النبأ أن استعفاءه كان عقب الاتفاق على هذه المسألة. ثم تعقيب الجريدة المذكورة على هذا النبأ بقولها: «إن أهم أسباب تأخير الموافقة على المشروع يرجع إلى المعارضة التى أبداها اللورد كيرزن والمستر بونارلو والمستر مونتاغو ولكن تم التغلب على معارضتهم فى النهاية».

هذا ولم تكن استقالة اللورد ملنر نهائية لأنه كان من الواجب انتظار اجتماع البرلمان فى شهر فبراير للتصديق على هذه الاستقالة من جهة، ومن جهة أخرى ما نقل فى أنباء «المانشستر جارديان» من أن اللورد ملنر سيبقى فى منصبه حتى تتم تسوية المسألة المصرية.

سعد باشا ومسألة إلغاء الحماية:

وفى هذه الفترة نشب الخلاف بين الصحف المصرية فى أمر تافه نسبوه إلى سعد باشا وعلقت عليه الصحف المصرية أهمية كبرى وتنافرت من أجله وتنابذت. وهو أن سعد باشا يصمم على ألا تصرح الحكومة الإنكليزية حالاً بإلغاء الحماية ويرى إبقاء ذلك لوقت المفاوضات الرسمية. وكان الواجب عليه أن يطلب إلغاء الحماية قبل الدخول فى المفاوضات.

جدل لفظى. فى مسألة عَرَضية لا تمس الجوهر فى شىء. ولقد قال سعد باشا فى حديث له مع مندوب جريدة الأخبار ردًا على هذا اللغط ما يأتى:

«إن زعم بعض الصحف بأن الوفد يلح فى أن تلغى إنكلترا الحماية فى الحال لتدخل مصر فى المفاوضة باعتبارها حكومة حرة مستقلة لهو تحتيم غير معقول».

«ونحن نريد أن المعاهدة التى تعقد بين الطرفين تتضمن بين أحكامها حكمًا يلغى الحماية إلغاء صريحًا».

ثم زاد معاليه قوله:

«وإننا نقبل الدخول فى المفاوضة متى أعطى لنا التأكيد بذلك».

احتدمت المناقشة بعد ذلك وزعم بعض الصحف أن سياسة عدلى باشا لا تتفق مع سياسة سعد باشا فى مسألة المفاوضات. وتناولت الصحف هذا الزعم بالتعليقات فقابل مراسل الأهرام الخصوصى بباريس معالى سعد باشا وحادثه فى الأمر، فأفضى إليه معاليه بما طيَّره هذا المراسل إلى جريدته. قال:

«بارس فى ١٤ يناير - قصدت مقابلة سعد زغلول باشا رئيس الوفد المصرى فتفضل بمقابلتى رغم الانحراف الطفيف الذى أصاب صحته وكان أول ما وقع فى نفسى من رؤيته وابتداء الحديث معه أسفه الشديد لما هو قائم بين الصحف فى مصر من المناقشات فى مسألة المفاوضات الرسمية».

«وهى مناقشات قد تكون نتيجتها النيل من الوحدة القومية».

«تلك الوحدة التى وصفها لى بقوله: إنها كانت حتى الساعة مصدر قوتنا وفخارنا».

«ثم زاد معاليه على ما تقدم بقوله:»

«إن الوفد يتنازل عن مهمة تمثيل الشعب إذا هو رضى أو قبل المفاوضة على قاعدة مشروع اللورد ملنر».

«وأن المفاوضات الرسمية تحاول عبثًا أن تضع أساسًا للاتفاق الإنكليزى المصرى».

«ولا يمكن التسليم بنجاح المفاوضات الرسمية مادام مشروع اللورد ملنر يرمى على وجه التخصيص إلى تقرير الحماية. وليكن معلومًا أننا غير موعودين بإلغائها».

«فالذين يأملون الوصول إلى هذا الإلغاء بواسطة المفاوضات الرسمية يستسلمون إلى وهم باطل بل وهم خطر».

«أما أنا فإنى لا أزال تام الأمل بفوز قضيتنا القومية والتحول فى طبيعة الأشياء فى هذا الوجود. ولا يداخلنى اقل ريب ولا أقل شك بأن ساعة العدالة لساعة حائنة. وكل ما هنالك أنه يتطلب منا أن نصبر على الألم وأن نعرف كيف ننتظر».

والظاهر أن سعد باشا لم يكن فى أوروبا غامض الجفن بل كان يتحين الفرص لإعادة المفاوضات على يديه.

فقد تلقت جريدة الأخبار من مراسلها فى باريس نبأ برقيًا فى ١٨ يناير، جاء فيه:

«علمت أن صديقًا لمصر توسط بين اللورد ملنر ومعالى سعد باشا زغلول لإيجاد طريقة للتوفيق».

«وقد سألت الرئيس عن صحة هذا النبأ فأجاب بأنه لا يستطيع أن يؤيد الخبر أو ينفيه».

«ولكنه صرح بأنه مستعد دائمًا لتسهيل مهمة كل وسيط يكون من شأن تدخله أن يؤدى حتمًا إلى قبول جميع التحفظات. بحيث إن هذه التحفظات تكون قاعدة المفاوضات الرسمية».

مغادرة ستة من أعضاء الوفد باريس:

وفيما كان الناس فى مصر فى خلاف فى الآراء إذا بنبأ كان له تأثير عظيم فى حالة البلاد السياسية: ذلك أن وردت الأنباء بأن ستة من أعضاء الوفد بباريس قد غادروا مرسيليا عائدين إلى مصر وكلهم من ذوى المكانة والصفة السامية بين أعضائه، وهم: محمد محمود باشا، وحمد الباسل باشا، وعبد العزيز فهمى بك، ولطفى السيد بك، وعبد اللطيف المكباتى بك، ومحمد على بك ولقد قالوا وهم فى مرسيليا إنهم عائدون بمهمة فى مصلحة الوفد الموجود فى أوروبا.

ملنر والتحفظات وانقسام الوفد:

وفى يوم ٢٣ يناير، أرسل معالى سعد باشا إلى جريدة الأخبار النبأ البرقى التالى:

«لما أبت لجنة ملنر أن تبحث معنا التحفظات التى أبدتها الأمة فى مشروعها وأشارت إلى إمكان بحثها فى المفاوضات الرسمية التى ستكون على أساس هذا المشروع صرحنا لها أنه لا يمكن لنا ولا لأى إنسان يكون للأمة أى ثقة فيه أن يدخل فى هذه المفاوضات على أساس هذا المشروع قبل تعديله بالتحفظات المذكورة».

«ولقد استحسنت الأمة هذه الخطة وأقرتنا عليها وجددت بنا ثقتها كما جددنا عهدنا لها بالمثابرة عليها».

«غير أن فكرة نبتت الآن فى بعض النفوس ترمى إلى أن الوفد مع تمسكه بهذه الخطة فى خاصة نفسه لا يمنع الغير من الدخول فى المفاوضة على خلاف هذا الشرط بل يلزمه أن يؤيده ويعلن ثقته فيه متى كان من أصدقائه».

«وهى فكرة أقل ما فيها أنها غير مفهومة ولا قابلة للفهم ولا يترتب على العمل بها إلا إفساد خطة الوفد نفسه، لأن تعديل المشروع بالتحفظات قبل الدخول فى المفاوضات إما أن يكون فى اشتراطه مصلحة أو لا. فإن كان فيه مصلحة فلا يصح تأييد من يخالفه. وإن لم يكن فيه مصلحة فلا معنى لاشتراطه كما لا معنى لأن يؤيد الوفد عملاً منع نفسه منه سوى أن يسعى لتأييد خطة منافية لخطته وأن يتحمل مسئولية أمام الأمة عن عمل لا دخل له فيه ولا هو متفق مع مبادئه».

«لهذا أظهرت لجميع أبناء وطنى أنى لا أوافق على هذه الفكرة أصلاً وأحذرهم منها ومن تصديق أى قول لم يصدر منى بقبولها أو تعديل الخطة التى كررت بيانها للأمة وهى أنى لا أدخل فى أى مفاوضة على أساس مشروع ملنر قبل تعديله بالتحفظات. ولا أؤيد من يدخل فيها بدون هذه الشروط مهما كانت علاقته بشخصى ومهما كانت ثقتى به».

«وأملى فى وطنية كل مصرى أن يفهم المركز الدقيق الذى نحن فيه وأن يحافظ على الاتحاد الذى هو عماد قوتنا والمُعوَّل عليه فى نجاح قضيتنا. ورجائى فى الله تعالى أنه ما دام هذا الاتحاد متينًا فلابد أن نصل إلى تحقيق الآمال».

أحس الناس بعد هذا البيان الخطير أن لا نزاع فى انقسام الآراء داخل الوفد وأن العائدين لم يعودوا إلا وهم على غير وفاق مع رئيسهم فى الرأى. بل أكد بعض الصحف أن العائدين انفصلوا عن الوفد وجاءوا ينضمون إلى عدلى باشا لتأييده فى سياسته المخالفة لسياسية سعد باشا زغلول.

ولقد وصل صدى هذه الشائعات إلى الخارج فأذاعت شركة هافاس نبأ برقيًا من باريس فى ٢١ يناير تقول فيه: «تُذاع فى الدوائر المصرية شائعات فى موضوع الشقاق بين الوفد المصرى والأمة. وبالنظر إلى الآراء المعلنة فى مصر ضد الوفد يقال إن الوكالة المخولة له ستسحب منه. وقد انفصل عن سعد زغلول ستة من أعضاء الوفد وأبحروا إلى مصر».

وأيد هذه الشائعات إرسال سعد باشا برقية لصاحب العزة جعفر فخرى بك فى يوم ٥ يناير يقول له فيها: «الحالة تستدعى اليقظة واتحاد الأمة والسير فى الطريق الذى سلكناه وعدم الدخول فى المفاوضات الرسمية قبل إدخال التحفظات على مشروع ملنر».

والظاهر أن سعد باشا خشى أن يبث الأعضاء الستة العائدون أفكارهم بين الأمة فينحاز إليها شطر منها فتنقسم على نفسها، فى حين أن كل اعتماد الوفد فى سعيه كان على اتحاد الأمة وائتلافها واجتماع كلمتها.

ظلت الأمة تنتظر وصول العائدين من أعضاء الوفد لتستطلع الحقيقة من ألسنتهم. ولقد أكثرت الصحف من الافتراض، والاستنباط، والاستنتاج فى تفسير أسباب عودة الأعضاء العائدين فذهبت فى ذلك كل مذهب.

وصول خمسة من الوفد وأحاديثهم:

وفى يوم ٢٦ يناير، وصل خمسة من الأعضاء إلى القاهرة فاستقبلتهم الأمة بالترحيب وتوافد المسلمون على محطة القاهرة، وكان منهم المتشوقون لرؤيتهم ومنهم من يريد الوقوف على حقيقة الموقف قبل مغادرتهم المحطة. وغصت الشوارع التى سيمرون منها بالناس ولما أقبلوا هتف الجميع بحياة مصر وحياة الوفد. وسار الأعضاء توًا إلى منازلهم ولكن المهتمين بالحركة الوطنية لم يدعوهم يخرجون من محطة مصر دون أن يستوضحوهم حقيقة موقفهم بإزاء الوفد، فصرح أكثرهم بأن لا خلاف بينهم وبين الرئيس وأنهم متفقون معه فى الرأى على كل شىء وإنما هم عائدون لمهمة تختص بالوفد. وقد سأل سائل أحدهم: ماذا عنى سعد باشا بقوله فى برقيته للأخبار: «غير أن فكرة نبتت الآن فى بعض النفوس» ومن يقصد معاليه بهذه النفوس؟ فتخلص العضو بلطف وقال: ربما كان يقصد أناسًا آخرين.

وعلّل عضو آخر عدم إرسال سعد باشا برقية بمهمة حضراتهم بأن هذه مسائل طفيفة قد تكون مرت على معالى الرئيس.

وعلى كل حال فقد أصدر الأعضاء العائدون البيان الأول التالى للأمة يبدون فيه أسباب عودتهم. قالوا:

«نحن جئنا لخدمة القضية المصرية التى آلينا على أنفسنا خدمتها من سنة ١٩١٨، وإننا جميعًا متمسكون بلغو الحماية لغوًا صريحًا وبجميع تحفظات الأمة التى اتخذها الوفد شرطًا أساسيًا لدخوله فى المفاوضات».

محمد محمود باشا، حمد الباسل باشا، عبد العزيز فهمى بك، محمد على بك، لطفى السيد بك.

ولكن هذا البيان لم يشفِ غليلاً ولم يظهر ما كانت تنتظره الأمة مما خفى عليها من أسباب عودة هؤلاء الأعضاء؛ وبخاصة أنهم لم يذكروا فى هذا البيان

إن كانوا على وفاق مع باقى أعضاء الوفد المقيمين فى باريس أم هم منفصلون عنهم فى الرأى.

فطالبتهم الأمة بزيادة الإفصاح لعلها تقف على ما كانت تتوق إلى معرفته.

فاجتمع الأعضاء أولاً فى منزل محمد محمود باشا ثم اجتمعوا مع باقى أعضاء الوفد المقيمين بمصر وهم تسعة؛ وبلجنة الوفد المركزية فى دار صاحب المعالى سعد باشا زغلول. وأصدروا إلى الأمة البيان الثانى فى مساء الجمعة ٢٨ يناير، وهذا نصه:

«نظرًا لما لوحظ من أن البعض أراد أن يفسر قدوم الأعضاء الذين حضروا أخيرًا من أوروبا تفسيرًا لا يتفق مع الواقع رأينا أن نصرح بأن الوفد بأجمعه، وعلى رأسه رئيسنا الجليل سعد زغلول باشا، على أتم وفاق وأكمل اتحاد وأنه ثابت كل الثبات ومتشدد كل التشدد فى التمسك بما قرره من أنه لا يدخل المفاوضات الرسمية إلا إذا قبلت التحفظات التى طلبتها الأمة وفى أولها النص على إلغاء الحماية لتكون من القواعد الأساسية التى تبنى عليها المفاوضات، وأنه لا يؤيد أية هيئة أخرى تتقدم للمفاوضات الرسمية إلا إذا كانت متفقة معه على المبدأ والخطة. على أننا ننتهز هذه المناسبة لنصرح بأن المصلحة تقضى فى هذه الظروف الدقيقة بالكف عن المناظرات والأبحاث الفرضية لأن هذه الأبحاث، مع كونها لم يُمْلِها على كل واحد من المناظرين إلا حب مصلحة البلاد، قد اتخذت فى الخارج علامة من علامات تفرق الكلمة وشتات الميول».

«ولا يخفى على أحد أن الخطوات التى خطتها المسألة المصرية ليس لها عامل آخر غير قوة الاتحاد فى الرأى والثقة بالنفس فى الوصول إلى الغاية. ويسرنا أن نسجل بأن فرصة قدوم الأعضاء كانت مظهرًا جديدًا من مظاهر وحدة كلمة الأمة وثقتها بوفدها والتفافها حوله، وبرهانًا جديدًا على فساد ما أذاعته بعض الصحف فى الخارج من انصراف الأمة عن الاشتغال بتحقيق أمانيها إلى ما دونه. ندعو الله أن يكلأ مصر بعين عنايته ويسدد خطى كل عامل للاستقلال التام».

القاهرة فى ١٩ جمادى الأول سنة ١٣٣٩هـ، الموافق ٢٨ يناير سنة ١٩٢١.

محمد محمود، حمد الباسل، عبد العزيز فهمى، أحمد لطفى السيد، محمد على، عبد الخالق مدكور، جورج خياط، حافظ عفيفى، ويصا واصف، مصطفى النحاس.

وأرسلت اللجنة المركزية برقية لصاحب المعالى سعد باشا أثناء هذا الاجتماع قالت فيها:

«تنتهز اللجنة المركزية فرصة اجتماعها العام الذى عقدته اليوم بحضور حضرات الأعضاء العائدين لتعلن ثقتها فيكم وتأييدكم فى خطتكم الوطنية الحكيمة وسرورها بالتفاف الأمة حول رئيس وفدها المحبوب واغتباطها بما أعلنه حضرات الأعضاء القادمين من أنهم متفقون معكم كل الاتفاق فى المبدأ والخطة سدد الله خطاكم ووفقكم لما فيه مصلحة الوطن المقدس».

فشكر سعد باشا اللجنة على شعورها هذا وعلى التفاف الأمة حوله، ثم أرسل إلى مصطفى بك النحاس برقية يشكر فيها الأمة ويدعوها إلى لَمِّ صفوفها فى هذا الوقت الحرج.

وتوالت دعوة رئيس الوفد للأمة للتمسك بعُرَى الاتحاد والوفاق كأنه كان يخشى عليها من أن تتفرق كلمتها وتنفصم عرى وحدتها. ولكن مِمَّ كان يخاف سعد باشا وقد صرح الأعضاء العائدون بما صرحوا فى بيانهم؟

يفسر لنا ذلك ما ورد فى البرقية التالية التى بعث بها مُكاتب شركة روتر إلى لندره عن عودة المندوبين الخمسة حيث قال فيها:

«لم ينجلِ فى الظروف الحاضرة السبب فى عودة أعضاء الوفد المصرى الخمسة من باريس عودة غير منتظرة وقد تضاربت الأقوال والآراء فى هذا الموضوع. وبات المصريون شديدى اللهفة للاطلاع على بيان الأعضاء العائدين وهو البيان الذى ينتظر صدوره فى ختام الجلسة المهمة التى تعقد فى مساء غد (يقصد جلسة ٢٨ يناير التى صدر فيها البيان الثانى)».

«وقد حادثت (مُكاتب روتر) واحدًا من كبار رجال السياسة المصريين وهو رجل كان شديد الاتصال بالوفد الوطنى. وعدلى باشا يكن الذى توسط بين

الوفد والحكومة البريطانية فسلمنى هذا السياسى التصريح التالى عن الحالة وقد كتبه بعد التروى وإمعان النظر وهو:»

«إن وصول الأعضاء الستة (كذا) من باريس، على غير انتظار، أطلق الألسنة فى جميع أنحاء البلاد فى التأويل والتفسير فشاع أن خلافًا شجر بينهم وبين زغلول باشا. ولكن المعلوم هو أنه إذا وقع خلاف فلا يكون على الغرض والغاية بل على كيفية تحقيق التوكيل الذى أعطته البلاد للوفد. وعلاوة على ذلك أن هذا الخلاف هو الذى آل إلى توقيف المفاوضات الأولى وقسم الرأى المحلى ولكنه لم يغير الحقيقة وهى أن الفريقين يرومان غاية واحدة وهى الاستقلال. كما أن الفريقين يمقتان أمرًا واحدًا وهو الحماية. فهما يطلبان غرضًا واحدًا ولكن الذين يؤيدون رأى زغلول باشا الشخصى يقولون «لا مفاوضة رسمية قبل أن تعترف بريطانيا العظمى اعترافًا صريحًا بأن الحماية ستُلغى»».

«أما الآخرون فيرون أن بريطانيا العظمى لا تميل - على ما يظهر - إلى نشر تصريح بهذا المعنى قبل المفاوضات ويقولون: «لندخل المفاوضات مع ذلك على قاعدة التحفظات التى اشترطتها البلاد ولكن بعزم وطيد على تحقيقها»».

«قال محدثى: لما وصل المندوبون أمس أبدى هذان الفريقان شيئًا من قلة الصبر رغبة منهما فى الوقوف على خطتهم فجاهر المندوبون بأن لا خلاف ولا انقسام فى الوفد وأن جميع أعضائه من أشد أنصار فكرة إلغاء الحماية وتحقيق أمانى البلاد وقالوا إن مهمة الوفد، منذ نشر مشروع اللورد ملنر، كانت الانتظار. وفضل الوفد أن يتحين الفرص فى مصر على كثب من شعبها لتطابق أعماله مشيئة الشعب، وليتمكن من تهيئة عمله مع بقائه على اتصال بالمندوبين الباقين فى باريس وفوق ذلك كله فقد أرادوا بوجوعهم أن يكملوا اتحاد البلاد على فكرة الاستقلال المقدسة».

«فهذه هى تصريحات المندوبين وهذا هو الوصف الدقيق لأمور مصر. أما الشائعة التى روجتها إحدى صحف لندن من تأليف حزب برياسة عدلى يكن

باشا زعموا أن المندوبين العائدين سينضمون إليه، فعارية عن الصحة بتاتًا فعدلى باشا الذى وضعت فيه البلاد آمالها فيما يتعلق بمصير المفاوضات واقف وقفة المنتظر ريثما تنشر قرارات الحكومة البريطانية وقد امتنع عن كل حركة سياسية إلى أن يحين الزمان الذى يعده ملائمًا للعمل».

ومهما يكن من أمر أو يتخذ بعض المتفائلين من خطة فى التعبير عما شجر بين رئيس الوفد وبعض أعضائه فإنهم عجزوا عن ستر تلك الحقيقة المُرّة، وهى أن خلافًا وقع فى داخل الوفد أدى إلى انتجاع البعض عن البعض مكانًا قصيًا. بل أدى هذا الخلاف إلى حمل الصحافة الإنكليزية على القول بأن فى مصر رأيين معتدلاً ومتطرفًا، وأخذت تلك الصحف تتمسك بأهداب من سمتهم المعتدلين مُنْحية بالتقريع على الآخرين.

حديث ملنر بخصوص مصر (معتدلون ومتطرفون):

وقبل أن يغادر ملنر مركزه نهائيًا فى وزارة المستعمرات جرى له حديث مع مندوب جريدة «الديلى دسباتش» عن مسألة مصر طيَّره روتر فى نبأ برقى، هذا نصه:

«لندن فى ٤ فبراير - قال اللورد ملنر فى حديث مع مندوب «الديلى ديسباتش» إنه يرى أنهم يقتربون شيئًا فشيئًا من تسوية مرضية فى مسألة مصر وهو يرى أن الذين يعتقدون بإمكان التوفيق بين أمانى المصريين وما لبريطانيا العظمى من المصالح الجوهرية لا يأخذهم القنوط إذا وقع تأخير أو قامت عراقيل وهى من الأمور الممكنة قبل الوصول إلى تسوية. وهو لا يظن أن قوى الفئة المتطرفة تتغلب على نفوذ المعتدلين الذين هم الأغلبية بين العناصر المعدودة فى مصر. وهو مقتنع بأن المعتدلين يدركون ما للعلاقات الجديدة المقترحة بين بريطانيا العظمى ومصر من القيمة والشأن من وجهة الوطنية المصرية. وسيواصل بذل ما فى وسعه لجعل حكومة جلالة الملك تقبل نتائج تقريره ويمكن أن يكون فى استطاعته أن يؤيد هذه النتائج بكيفية أبلغ وأوفى بالفرض متى

أصبح فى موقف أوسع حرية وأقل مسئولية. وهو لا يسلم بأن مسألة مصر ومسألة العراق مرتبطتان ارتباطًا لا انفصال له وأن يكون لكلتيهما رد فعل وتأثير فى الأخرى بدون مناص».

تشرشل يخلف ملنر ويعلن سياسته
واحتجاج المصريين عليها:

خَلَف المستر تشرشل اللورد ملنر فى وزارة المستعمرات فأراد أن يبسط سياسة الإمبراطورية البريطانية فى المسائل الخاصة بوزارته، فخطب فى مأدبة أُقيمت للورد ريدنج قبل سفره إلى الهند فقال:

«ومن المحتمل أن يكون لهذا المبدأ (مبدأ اشتراك أجزاء الإمبراطورية فى المشورة) فائدة كذلك فيما يتعلق بأجزاء الإمبراطورية البعيدة والمختلفة اختلافًا تامًا مثل إيرلندا ومصر ـ ثم قال: ولى الأمل والثقة بألا تمضى بضعة أعوام حتى تقل مشاكلنا الحالية فى إيرلندا ومصر كثيرًا وأن الأمم التى هى الآن بمثابة عقبة أو حجر عثرة فى سبيل القضية العليا يمكن أن نراها إذ ذاك تدير شئونها الخاصة وتهيئ مصيرها الخاص آمنة ومفلحة فى حدود الدائرة المرنة للإمبراطورية».

أثار هذا التصريح زوبعة استياء وانتقاد فى الرأى العام المصرى، وأخذت الجرائد عن بكرة أبيها تنشر الفصول الطوال ناعية على الوزير نعت مصر بأنها جزء من الإمبراطورية البريطانية. ومصر لم تكن يومًا جزءًا منها ولا راضية أن تكون تحت حمايتها. وأرهفت الأقلام وحُررت الاحتجاجات المُرة ونشرت على صفحات الصحف من كل هيئة من هيئات الأمة ومن أفرادها.

ولقد أرسل جماعة من الوزراء السابقين، وكبار العلماء، وبطريرك الأقباط، رسالة برقية فى ١٥ فبراير إلى المستر لويد جورج رئيس الحكومة البريطانية يحتجون فيها على تصريح الوزير، هذا نصها:

«جناب المحترم لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية بلندن»

«فى الوقت الذى كانت فيه مصر وهى معتزة بحقها الصحيح ومعتمدة على ما صرحت به بريطانيا العظمى من التأكيدات وما قامت به لجنة ملنر من

المباحثات والمفاوضات تترقب الدخول فى الدور الأخير الذى يصل بها إلى اتفاق يوفق بين أمانى البلاد القومية وبين الضمانات الضرورية للمصالح الأساسية البريطانية وبه ينفتح عهد جديد بين البلدين، عهد اتفاق وتبادل ثقة. فى هذا الوقت نقل إلينا روتر ملخص خطبة ألقاها الوزير الجديد للمستعمرات يؤخذ منه أن هناك خطة تخالف كل المخالفة المبادئ التى كنا نفترض، ونحن على حق من هذا الافتراض، أن الوزارة الإنكليزية عاقدة العزم على السير عليها».

«ونحن وإن كنا لا ندخل فى مناقشة أفكار الوزير التى لا نستطيع أن نجرى فى بحثها وتحليلها بناء على ملخص قصير وافانا به البرق إلا أننا نرى من الواجب علينا أن نؤكد أن الحل الصحيح للمسألة المصرية لا يكون إلا باتفاق ترضاه الأمة المصرية يكون أساسه محالفة لا تجعل محلاً للشك فى استقلال مصر. وأن كل سياسة لا تجرى على هذا المبدأ هى ولا ريب عقيمة».

«وإنّا لنعتمد على سعة نظر الوزارة الإنكليزية وحكمة رئيسها فى الاقتناع بهذه الحقيقة والأخذ نهائيًا بهذا المبدأ لحل المسألة المصرية، فليس من خطة سياسية سواها تمليها مصلحة الطرفين».

(إمضاءات)

حسين رشدى باشا، كيرلس بطريرك الأقباط الأرثوذكس، عدلى باشا يكن، الشيخ محمد بخيت مفتى الديار السابق، إسماعيل سرى باشا، السيد عبد الحميد البكرى، أحمد حشمت باشا، يوسف سابا باشا، عبد الخالق ثروت باشا، إسماعيل صدقى باشا، جعفر ولى باشا، مدحت يكن باشا، حسن حسيب باشا، يحيى إبراهيم باشا، نجيب بطرس غالى باشا، محمد شكرى باشا، حسن عبد الرازق باشا.

واجتمع فى اليوم نفسه أعضاء الوفد المصرى الموجودون بمصر بأعضاء لجنة الوفد المركزية، وأرسلوا برقية الاحتجاج التالية إلى المستر لويد جورج رئيس الحكومة الإنكليزية:

«فى الوقت الذى تعلن فيه الأمة المصرية تمسكها باستقلالها التام وضرورة تعديل مشروع لجنة ملنر بالتحفظات التى أعربت عنها البلاد فاجأتنا شركة روتر بخلاصة لخطبة المستر تشرشل الأخيرة التى يذهب فيها إلى اعتبار مصر جزءًا من الإمبراطورية الإنكليزية، فكان طبيعيًا أن يثير هذا التصريح استياءً عظيمًا فى جميع أنحاء البلاد، لأن مصر لم تكن فى أى وقت جزءًا من الإمبراطورية الإنكليزية كما أنها لم ترضَ الحماية التى أعلنتها إنكلترا من تلقاء نفسها فى سنة ١٩١٤ بل أظهرت، فى كل فرصة، أنها ترفضها رفضًا باتًا ولا تقبل أن تعيش إلا متمتعة بحريتها الكاملة».

«من أجل ذلك يحتج أعضاء الوفد المقيمون فى مصر واللجنة المركزية للوفد المصرى أشد الاحتجاج على هذا التصريح ويعلنون أن الأمة المصرية لا تقبل اتفاقًا إلا إذا كان محققًا لاستقلالها التام مؤكدين أن هذا هو الوسيلة الوحيدة لاكتساب صداقة المصريين».

«ومهما طال التسويف فى حل المسألة المصرية فستبقى الأمة المصرية مصممة على عزمها حتى النهاية».

رئيس اللجنة المركزية للوفد المصرى

محمود سليمان

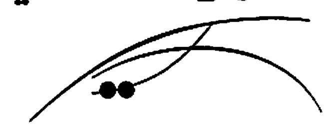
كما أرسل كبار الأطباء برقية احتجاج كذلك لرئيس وزارة الحكومة البريطانية. وأرسلت جمعية أمهات المستقبل برقية بهذا المعنى إليه. واحتجّ لديه كذلك المحامون. هذا عدا الأفراد والهيئات الأخرى.

نشر بعد ذلك تقرير اللورد ملنر فى الجرائد البريطانية يوم ١٩ ونقلته الجرائد المصرية وكان موضع أخذ ورد الصحافتين كلٌّ باعتبار وجهة نظره.

* * *

الفصل الثانى

إنكلترا وإلغاء الحماية



الاستعاضة عن الحماية بعلاقة أخرى:

ثم أعقب ذلك صمت طويل عن المسائل السياسية الرسمية حتى كان يوم ٥ مارس حيث وجه فخامة اللورد أللنبى إلى عظمة السلطان الكتاب الآتى، وبلغ هذا الكتاب إلى الصحف تحت عنوان «إلغاء الحماية عن مصر!»، وهذا نصه:

«دار الحماية»

«القاهرة فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١»

«إلى حضرة صاحب العظمة السلطان بسراى عابدين»

«يا صاحب العظمة»

«لم أتأخر عن إبلاغ حكومة جلالة الملك الرأى الذى أبديتموه عظمتكم مرارًا عن ضرورة وصول الحكومة إلى قرار فى موضوع اقتراحات اللورد ملنر مع أمانى مصر والشعب المصرى، تلك الأمانى التى اشتهر عطف عظمتكم عليها».

«ويسرنى الآن أن أبلغ عظمتكم قرار حكومتى، وإنى متأكد أن هذا القرار يطابق رأى عظمتكم ويسهل المهمة العظيمة الشأن التى عهد فيها إلىّ عظمتكم وهى تعيين وفد رسمى لأجل الشروع فى تبادل الآراء مع حكومة جلالته فيما يختص بالاتفاق المنوى عقده».

«وإنى أود بصفة خاصة أن أوجه نظر عظمتكم إلى روح حسن النية الذى أظهرته حكومتى بقبولها التسامح فى أمر إلغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية».

«وستقدرون عظمتكم أن هذا التساهل العظيم دليل صريح على الأهمية التى تعلقها حكومتى على إقامة علاقات مع الشعب المصرى على أساس ودى دائم».

«وهذا هو نص قرار حكومتى الذى كُلفت إبلاغه إلى عظمتكم:»

«إن حكومة جلالة الملك، بعد درس الاقتراحات التى اقترحها اللورد ملنر، استنتجت أن نظام الحماية لا يكون علاقة مُرْضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى، ومع أن حكومة جلالته لم تتوصل بعد إلى قرارات نهائية فيما يختص باقتراحات اللورد ملنر فإنها ترغب فى الشروع فى تبادل الآراء فى هذه الاقتراحات مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول، إذا أمكن، إلى إبدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التى لبريطانيا العظمى وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية وتطابق الأمانى المشروعة لمصر والشعب المصرى».

«وإنى أغتنم هذه الفرصة فأكرر لعظمتكم تأكيد احترامى الفائق».

«اللنبى»

لم ينظر القرار الذى أصدرته حكومة جلالة ملك بريطانيا إلا إلى علاقة بريطانيا العظمى بمصر، وما تجنيه بريطانيا من الفوائد من الاستعاضة عن نظام الحماية بعلاقة أخرى، ولقد قسم نتائج تلك العلاقة إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ضمان المصالح البريطانية الخصوصية والمفهوم أنها طريق مواصلاتها بالهند ومستعمراتها فيما وراء البحار.

الثانى: الضمانات الكافية للدول الأجنبية، وستكون هذه الضمانات فى يد إنكلترا ذاتها.

الثالث: مطابقة كل ذلك للأمانى المشروعة لمصر والشعب المصرى. ولم تشأ الحكومة البريطانية فى قرارها أن تفصح عنها إفصاحًا يريح أفئدة

٢

المصريين، وكان الأحرى بها أن تقول: «استقلال البلاد التام» ولكنها لم تَقُل لأن وجهة نظرها ترمى إلى غير ذلك.

ولما نشر هذا الكتاب قرر أعضاء الوفد الموجودون فى باريس أن يظلوا على الحياد وأن يدعوا للمفاوض الرسمى حرية العمل فى مهنته مع مراقبة الأحوال.

وفى يوم ١٠ مارس، دعا معالى سعد باشا أعضاء الوفد المقيمين بمصر إلى العودة إلى باريس. وبعدما اجتمع الأعضاء المذكورون وتشاوروا قرروا العودة فى الأسبوع الذى يلى ذلك التاريخ.

استقالة وزارة توفيق نسيم باشا:

ولكن وزارة محمد توفيق نسيم باشا اعتزلت مراكزها فى ١٥ مارس، وقد رفع دولة رئيس الوزراء كتاب استقالته إلى عظمة السلطان هذا نصه:

«يا صاحب العظمة»

«لما رأى مولاى، ورأيه الموفق على الدوام، أن يعهد إلى خادمه المطيع بتأليف حكومة فى وقت لم تكن سكنت فيه عاصفة. صدعت بالأمر وقمت وزملائى بخدمة الأمة بصدور وسعت هموم العمل أداء للواجب المفروض على أبناء البلاد».

«حملنا هذه الأمانة عالمين ما كان عليه الناس من مختلف القول ففزعنا إلى عملنا بصدق من نياتنا، وأمسكنا الأمر ما استمسك حتى بدأت الحقوق تؤخذ متممة. ولله مصائر الخلق وعواقب الأمر».

«بدأت هذه الحكومة عهدها فبدأت من المفاوضات غير الرسمية بشأن أمانى الأمة ومصالح الغير بين رؤوس مُدبِّرة وعقول مفكرة وهى تتمة ظهور آيات البشرى على يد سيد البلاد وسلطانها فكانت خاتمة الماضى وبشير فاتحة المستقبل. أخذ الله بقلوبنا إلى مواطن الحق لينمو المستقبل العظيم للوطن الكريم فى أيدى العاملين لخير البلاد وإسعادها».

«ولقد أعلنت حكومة عظمتكم جهرة إثر تشكيلها أنها تسلمت الأعمال لتكون أمانة فى يدها وألا تبتّ فى نظامات القطر المصرى السياسية حتى يفصل نهائيًا فى حالة مصر السياسية. كما أنى قبلت وقتئذ الرياسة معلنًا ارتياحى لبدء تلك المفاوضات. مقدمًا حينئذ تنازلى عن الرياسة لمن يقع اختيار عظمتكم عليه إذا وفق الله وجاء دور المفاوضات الرسمية».

«ولما كان مولاى وصل بفضل مسعاه إلى ما وصل إليه بشأن الحالة السياسية للبلاد من قبول الحكومة الإنكليزية التساهل فى أمر الحماية قبل المفاوضات الرسمية ووجوب تعيين وفد رسمى لأجل الشروع فى تبادل الآراء مع الحكومة المذكورة فيما يتعلق بالاتفاق المنوى عقده. فإنى أتقدم لعرشكم المجيد رافعًا استقالتى بقلب ملؤه الإخلاص لذاتكم السَّنية ومفعم بالإجلال والإعظام لسُدتكم العلية. واضعًا هذه الأمانة بين يدّى المليك المعظم الأمين على البلاد والذى هو للكل وليس للفرد والمتعالى بمقامه الأسمى فوق الأحزاب وما زلت يا مولاى عبدكم الأمين».

«محمد توفيق نسيم»

فصدر إلى دولته الأمر الكريم التالى:

«عزيزى محمد توفيق نسيم باشا»

«إن ما أوضحتموه دولتكم بكتاب استقالتكم المرفوع إلينا بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٢١ من صحيح الإخلاص ونبالة المقصد فوق ما نعلمه من تفانيكم فى خدمة مصلحة البلاد وخير الأمة، كان له لدينا أحسن وقع. فمع إبداء عظيم أسفنا على استقالتكم نشكركم، وحضرات الوزراء زملائكم على ما أبديتموه جميعًا من الخدمات الصادقة التى تحفظ لكم دوام الثقة من لدُنَّا».

«وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم بذلك».

«فؤاد»

(٦ رجب سنة ١٣٣٩) ١٦ مارس سنة ١٩٢١.

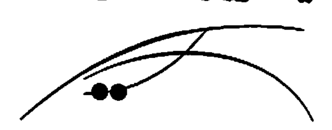
الرأى العام ووزارة توفيق نسيم:

لما استقالت وزارة نسيم باشا أظهر الرأى العام سخطه عليها بمظاهرات أُهين فيها اسمه ونودى فيها بألفاظ جارحة؛ لأنه كان شديد الوطأة على الطلبة وكان الناس يعتبرونه أبعد المصريين عن الحركة الوطنية ـ وما أبعدهم عن الحقائق ـ حتى أُشيع عنه أنه لما كان مستشارًا فى محكمة الاستئناف فى إبان حوادث سنة ١٩١٩ وأضرب الموظفون عن العمل بعد تقديم عريضتهم المشهورة، أبَى التوقيع عليها مع باقى الموظفين وقال: «إنى لم أُصَب بعد بداء الوطنية».

* * *

الفصل الثالث

تأليف وزارة عدلى يكن باشا



وبعد استقالة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا عهد عظمة السلطان إلى عدلى يكن باشا بتأليف الوزارة الجديدة التى ستتولى المفاوضات مع الحكومة الإنكليزية.

وهذا هو الأمر الكريم الذى أصدره إلى دولته بهذا الشأن:

«عزيزى عدلى يكن باشا»

«لقد كان من أقوى بواعث السرور لدينا إبلاغ أمتنا المحبوبة قرار الحكومة البريطانية الذى تبلغ إلينا بواسطة حضرة صاحب المقام الجليل مندوبها السامى فيما يتعلق بإلغاء الحماية وتعيين وفد رسمى من جانبنا للمفاوضة فى وضع اتفاق بين البلدين. وإنًا لنبتهج بهذا القرار الذى فتح الطريق لتحقيق الأمانى القومية».

«وبما لنا فى ذاتكم الثقة الكاملة قديمًا وما نعهده فيكم من الرؤية الصائبة التى تستدعيها مهام الأمور قد اقتضت إرادتنا السلطانية توجيه مسند رياسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرياسة الجليلة لعهدة لياقتكم».

«وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للأخذ بتأليف هيئة وزارة جديدة تقوم باتخاذ الوسائل السياسية التى تقتضيها الظروف الحاضرة وعرض مشروعه لجانبنا لصدور مرسومنا العالى به».

«وانى أضرع إلى الله عز وجل بأن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا ورعايانا بالخير والسعادة بحوله تعالى وقوته».

«فؤاد»

(٦ رجب سنة ١٣٣٩ هـ) ١٦ مارس سنة ١٩٢١.

فأجاب صاحب الدولة على هذا الأمر الكريم بخطاب بسط فيه منهج سياسته وذكر فى صلبه أسماء الوزراء الذين اختارهم لمؤازرته فى مهمته، وهذا نص الكتاب:

«يا صاحب العظمة»

«أتقدم لعظمتكم بجزيل الشكر على ما أوليتمونى من الثقة الغالية إذ تفضلتم بتكليفى بتأليف الوزارة فى الظروف الحاضرة. وشرفتمونى بتقليدى رتبة الرياسة».

«ولقد كان لى من جليل عواطف عظمتكم أكبر مشجع على قبول تلك المهمة ووضع إخلاصى كله فى خدمتكم وفى خدمة البلاد».

«لذلك أتشرف بأن أعرض على عظمتكم أسماء الوزراء الذين تتألف منهم هيئة الوزارة وقد قبلوا مشاركتى فى العمل حتى إذا صادف ذلك الاستحسان العالى يصدر الأمر الكريم بالتصديق عليه».

«حسين رشدى باشا نائب رئيس مجلس الوزراء، وعبد الخالق ثروت باشا وزير الداخلية، وإسماعيل صديقى باشا وزير المالية، وأحمد زيور باشا وزير المواصلات، وجعفر ولى باشا وزير المعارف العمومية، وأحمد مدحت يكن باشا وزير الأوقاف، ومحمد شفيق باشا وزير الأشغال العمومية والحربية والبحرية، ونجيب بطرس غالى باشا وزير الزراعة، وعبد الفتاح يحيى باشا وزير الحقانية».

«إن الوزارة ستجعل نصب عينيها فى المهمة السياسية التى ستقوم بها لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى وبين مصر الوصول إلى اتفاق لا يجعل

محلاً للشك فى استقلال مصر. وستجرى هذه المهمة متشبعة بما تتوق إليه البلاد ومسترشدة بما رسمته إرادة الأمة وستدعو الوفد المصرى الذى يرأسه سعد زغلول باشا إلى الاشتراك فى العمل لتحقيق هذا الغرض».

«ومما يوجب الارتياح أن تصريح الحكومة البريطانية بأن المفاوضات ستجرى على أساس إلغاء الحماية من شأنه أن يسهل مهمة الوزارة من هذه الوجهة فإن ذلك التصريح الذى يدل على حسن استعداد بريطانيا العظمى مما يدعو إلى الأمل بأن المفاوضات التى ستحصل بهذه الروح ستفضى إلى اتفاق مُحقِّق للأمانى الوطنية، ويكون فاتحة عصر جديد بين البلدين شعاره المودة وتبادل الثقة. وسيكون للأمة على لسان الممثلين لها فى الجمعية الوطنية القول الفصل فى هذا الاتفاق».

«وبما أن هذه الجمعية ستكون أيضًا بمثابة جمعية تأسيسية فإن الوزارة ستأخذ على عاتقها تحضير مشروع دستور موافق للمبادئ الحديثة للأنظمة الدستورية وستحاط الانتخابات لهذه الجمعية بكل الضمانات التى تكفل تمام حريتها وتنظم بكيفية تحقق تمثيل رأى الأمة تمثيلاً صحيحًا».

«وفى هذا المقام تعرب الوزارة عن اعتقادها بأن الظروف الحاضرة تبرر الإسراع فى الرجوع إلى النظام العادى وبأنها ستتمكن، بفضل نفوذ عظمتكم، من رفع الأحكام العسكرية وإلغاء الرقابة فى القريب العاجل، وإنَّا نعتمد على حكمة الأمة فى تسهيل هذا العمل الذى يحقق نجاحه أعز أمانى الوزارة».

«إننا لندرك حق الإدراك ما تحتاجه البلاد من الإصلاحات الكبرى. بيد أننا لتمسكنا باشتراك الأمة فى وضعها نمتنع عن كل تغيير جوهرى قبل تنفيذ النظام النيابى الجديد. على أننا بتأييد عظمتكم لنا، سنُعنى بإدارة أمور البلاد وننشط بها فى خير الطرق وأصلحها للمحافظة على مرافقها وتوسيع نطاق رقيها وستكون المسألة الاقتصادية الحاضرة موضع اهتمامنا العظيم».

«هذا وإن الوزارة لعلى يقين من أن هذا المنهاج يوافق المقاصد التى ما زالت عظمتكم تصبو إليها لخير رعاياها وهى، مع ما تشعر به من عبء المسئولية الملقاة على عاتقها، تأمل الوصول بمهمتها إلى النجاح المنشود معتزة بعطف وتعضيد عظمتكم ومعتمدة على ثقة البلاد».

«وإنى لعظمتكم العبد الخاضع المطيع الخادم المخلص الأمين».

«عدلى يكن»

(٧ رجب سنة ١٣٣٩) ١٧ مارس سنة ١٩٢١.

ويلاحظ أن وزارة عدلى باشا يكن كانت أول وزارة سياسية منذ اعتزل الوزارة حسين رشدى باشا، وقد دعمت هذه الوزارة مراكزها أمام الأمة بمنهاج سياسى واسع النطاق كفيل بإنالة الأمة أمانيها، لذلك كان الرأى العام ـ بقدر ما أظهر من سخطه واستيائه من الوزارة السالفة ـ أظهر بهجة وسرورًا بتأليف الوزارة التى كان من بين أعضائها أساطين الأمة السياسيون؛ فكانت قوة تعتدُّ بها الأمة وتعتمد عليها فى بلوغ غايتها.

إبداء سرور الأمة:

لهذا أخذت المظاهرات تؤلف كما تألفت فى سنة ١٩١٩، يوم أُذيع الإفراج عن سعد زغلول باشا وزملائه من معتقلهم فى مالطة. فغادر الطلبة معاهدهم وأقفرت الإدارات من موظفيها والمصانع من صناعها وكلهم يتقابلون فيؤلفون المظاهرات الضخمة التى كانت تنادى بحياة وزارة الثقة. وعلا صوت الشعب محييًا رجاله العاملين على خيره وإبلاغه أمانيه.

ووفدت الوفود من كل جهات القطر على الوزارات يهنئون أصحاب الدولة والمعالى الوزراء بمراكزهم ويهنئون الأمة بفوزها فى النهاية ببلوغ غايتها.

وأرسلت الهيئات النيابية كمجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية فى جميع أنحاء القطر الإشارات البرقية إلى صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء، بثقتها فى الوزارة الجديدة وبتهنئتها على تبوُّء كراسيها.

ظلت البلاد فى هرج ومرج مظهرة شعورها بهذا الحادث الجديد ردحًا من الزمان لا يقل عن الأسبوع والناس فى حبور وسرور.

ولقد أعلن أعضاء الوفد المصرى الموجودون فى مصر عدولهم عن السفر إلى باريس؛ لعزم سعد باشا والأعضاء الباقين معه على العودة إلى مصر.

***

الفصل الرابع

عـــودة الوفــد المصـــرى والاتحاد المقدس



سـافـر سـعـد باشـا والأعـضـاء الذين كـانوا مـعـه من باريس يوم ٢٨ مـارس قاصدين تريستا وأبحروا منها فى يوم ٣١ مارس قاصدين الإسكندرية.

ولقد صرح سعد باشا قبل سفره من باريس بأسباب عودته إلى مصر وطيَّر روتر ملخص هذا الحديث فى البرقية الآتية:

«باريس فى ٣٠ مـارس - صـرح زغلول باشا قـبل سـفـره إلى مصـر بأن عودته إليها ضرورية للمباحثة فى التعاون مع الوزارة فى المفاوضات الرسمية على أثر التصريحات البريطانية والمصرية المعلنة حديثًا. وقد أكد مرة أخرى عزمه على الوصول بالبرنامج الوطنى بأكمله إلى نتيجة مقرونة بالنجاح والفوز. وكذلك بالتحفظات التى طلبها المصريون فى مشروع الاتفاق الذى وضعه اللورد ملنر».

الاحتفاء بمَقدِم سعد باشا فى الإسكندرية:

بقيت البلاد تسعد لملاقاة معالى سعد باشا حين قدومه بضعة أيام. وتألفت اللجان فى كل أنحاء القطر لمصرى لإقامة الاحتفالات تكريمًا له وتعظيمًا. ولقد قامت كل طبقات الأمة بهذه المهمة. بقلوب ملؤها الإخلاص فى العمل وبذل كل امرئ ما يستطيع فى سبيل الحفاوة بمن لقبوه بأب الأمة. فلم يختص بإقامة الزينات كبير دون صغير بل قام الباشا والبك والأفندى والفلاح ولابس الجلباب الأزرق قومة رجل واحد، فمدوا سلسلة من الزينات بديعة التنسيق فى المدن

وعلى طريق السكك الحديدية التى سيمر فيها قطاره مبدؤها فى مدينة الإسكندرية ومنتهاها فى العاصمة. وكانت المدينتان العظيمتان كباقتَىْ ورد قامتا فى طرفَى السلسلة، وبينهما المدن والمحطات كأنها باقات صغيرة من الأزاهير.

ولقد دبت الحماسة القومية والغيرة الوطنية فى صدور المصريين وسكان القطر من أقصائه إلى أقصائه، فأخذت الوفود تفد على الإسكندرية من جميع أنحائه لتهنئة الرئيس بالعودة سالمًا حتى ضاقت فنادق الإسكندرية بالنازلين فيها على كثرتها. وجاء وفد بورسعيد فى يخت استأجره لهذه الغاية وخرجوا به فى عرض البحر لمقابلة السفينة المقلة لسعد باشا وزملائه.

ولقد كان يوم ٤ أبريل بلا شك أكبر ما مر من أيام مصر الكبرى منذ عصور خلت بل ربما كان أعظمها على الإطلاق. وينبغى أن يسجل بالتبر فى سفر النهضة الاستقلالية المصرية المملوء بعجائب الأمور وغرائب الحوادث السياسية.

لما دخلت الباخرة «فَيِنَّا» البوغاز كانت رافعة جميع زينتها يرفرف فوق ساريتها الكبرى العلم المصرى وخلفها اليخت الذى يقلُّ وفد بورسعيد وقد كتب على جوانبه بالخط العريض: (ليَحْى سعد باشا.. لتحى مصر حرة) فدنت من الباخرة الزوارق التى كانت تحمل المستقبلين؛ فأطل الرئيس على تلك الزوارق التى أخذت زخرفها وازيَّنت وكان يحيط به رفاقه من أعضاء الوفد ومعهم عبد الستار بك الباسل فعلا الهتاف له ولمصر، وأخذ الرئيس يلوح بمنديله وزاد تلويحًا وإيماء إلى الزورق الذى كان يقل السيدات.

فلما رست الباخرة وتمت الإجراءات الصحية بسرعة صعد السيدات قبل الرجال للتسليم على الرئيس ورفاقه وعلى السيدة حرم الرئيس. ثم تبعهنّ الرجال وفى مقدمتهم حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا وأعضاء الوفد الموجودين بمصر ومندوب من قِبل الأمير محمد على الذى كان رجع للبلاد أخيرًا ورئيس لجنة الوفد المركزية وكثير من أعضائها ونفر غير قليل من أعيان الثغر وبعض أعضاء لجنة الاحتفال بالإسكندرية الذى كانت مهمتهم مقابلته فى الباخرة.

وكان مع معاليه على ظهر الباخرة عدا حرمه من أعضاء الوفد واصف غالى بك وقرينته، وعلى ماهر بك، وسينوت حنا بك، وعبد اللطيف المكباتى بك.

نزل الرئيس ومن معه إلى دار الترسانة فى الساعة التاسعة تمامًا، وبعد استقبال عظيم هناك سار موكبه الساعة التاسعة والربع بين جموع لا يحصى عددها محتشدة احتشادًا لم يسبق له مثيل على جوانب الطرقات التى توصل إلى فندق كلاردج، فى وسط هتاف هذه الجموع وفى خلال مظاهر وطنية مدهشة فوصل إلى الفندق فى منتصف الساعة الثانية عشرة. فيكون قد أجتاز ما يجتاز عادة فى نحو ثلث ساعة فيما يقرب من الساعتين ونصف الساعة. كل ذلك ولم يحدث حادث مكدر والحمد لله.

وقد بلغ من اهتمام الناس بمشاهدة موكب الوفد فى ذلك اليوم أن ألوفًا منهم استأجروا، قبل ذلك اليوم المشهود، مواقف لهم ولأسراتهم فى الأبنية القائمة على جانبَىْ طريق الموكب بأجور غاية فى الارتفاع.

ولم تكد تحل الساعة السادسة صباحًا حتى كانت الشوارع تموج بالناس والشرفات والنوافذ تضيق بمستأجريها وغصت السطوح بمن لم يجدوا لهم أماكن فى الشرفات والنوافذ والطرقات، واشتد الزحام فى الطرقات والشوارع التى سيمر منها الموكب حتى تعذر المرور من جانب إلى آخر فى أى شارع من الشوارع المذكورة، وضاقت هذه الشوارع بالمحتشدين حتى أصبح من غير المستطاع أن يمر بها أكثر من عربة واحدة أو سيارة واحدة.

أما فى الترسانة فقد كان النظام بالغًا حد الكمال فقد صفت لجنة الاحتفال آلاف الكراسى صفًا محكمًا، وكان كلما جاء وفد أو مدعو دُعى إلى المكان المخصص له وقد أُخلى القسم الموصل للبحر فى دار الترسانة من المدعوين وفرشت أرضه بالبُسُط الحمراء ومُدَّ بساط منها إلى وسط الساحة من المرفأ إلى باب الترسانة الخارجى، وأعد كشك فى القسم المذكور لاستراحة الرئيس ومن معه.

وكانت تلك الدار الواسعة مزينة أبهج زينة أخصها قوسا نصر الواحدة على مدخل المرفأ من البحر، والثانية على مدخل دار الترسانة وكلتا القوسين عبارة عن بوابة جميلة الصنع محلاة بالرايات المصرية ذات ثلاثة مداخل، وقد كتب على الجزء الأعلى منها «احتفال مصالح الموانئ والفنارات والحدود والسواحل بقدوم الرئيس» وكتب على رأس المدخل الأيمن «أحرار فى بلادنا كرماء لضيوفنا» و«لا معنى للحياة مع اليأس ولا معنى لليأس مع الحياة» ومثل ذلك على المدخل الأيسر.

وكان كل ما فى الميناء من زوارق وبواخر مزينًا بالرايات البحرية رافعةً الأعلام المصرية.

وكانت الزينة فى المدينة عبارة عن عدد من أقواس النصر البديعة الصنع، وصفحات كبيرة وصغيرة لا يحصى عددها كتبت عليها آيات الوطنية والإخلاص والمطالب القومية ثم الرياحين والأزهار مجدولة أمام المخازن وفوق أبواب المنازل، وقد نصب آلاف من صور سعد باشا على الأبواب وبعضها فى إطارات جميلة والبعض الآخر محوط بالأزهار والبعض تحف به المصابيح الكهربائية.

أما حرم الرئيس فقد استُقبلت فى دار الجمرك ونزلت من السفينة فى زورق بخارى تصحبها فيه ثلاثة من أعضاء لجنة احتفال السيدات، ولدى وصولها أنشدت فرقة من التلميذات نشيدًا خاصًا بها، وهنأتها السيدات الموجودات هناك بسلامة الوصول وكان أعضاء جمعية ترقية الفتاة وجمعية أمهات المستقبل فى مقدمة المستقبلات. وبعد المقابلة ركبت السيدة حرم الرئيس سيارة قدمت لها وصحبها فيها سيدتان وذهبت إلى حيث تنزل. وبعد انصرافها ركبت سيدات جمعية أمهات المستقبل سيارات أقلتهنّ إلى محل الاحتفال بالرئيس، فاشتركن فيه وسرن فى الموكب وكنّ يهتفن للوطن والوفد بأعلى الأصوات.

ثم أُقيمت حفلة شاى للرئيس ورفاقه فى فندق ماجستيك. أعدها له طلبة الإسكندرية وكان فى مقدمة المدعوين إليها سمو الأمير عمر طوسون ودولة

الوزير محمد سعيد باشا، وقد خطب فى هذه الحفلة معالى الرئيس خطبة قصيرة بمناسبة تعبه من السفر.

وفى الساعة الثامنة من مساء اليوم المذكور، أُقيمت له مأدبة كبرى فى فندق كلاردج نظمت الموائد فيها بقاعتين كبرتين زُينتا أبهى زينة، وجلس الرئيس يحيط به المدعوون الذين كانوا يبلغون الثلاثمائة.

وقد خطب فى هذه الوليمة أحمد يحيى باشا والشيخ عبد الحليم اللبان ولبيب بك البتانونى والقمص يوحنا مندوب غبطة بطريرك الأقباط الأرثوذكس ويوسف بك رفعت القاضى بالمحاكم الأهلية. ثم خطب فى النهاية سعد باشا خطبة جاء فيها على تاريخ النهضة بالاختصار، ثم قال فى ختامها:

«وعندى كلام كثير أقوله لكم وعندكم كلام كثير تقولونه لى ولكن الوقت ضيق يقتضى الاختصار فاسمحوا لى فى الختام أن أسلم عليكم».

وانتهت الحفلة عند منتصف الليل ولكن الثغر لم ينَمْ بل ظل فى فرحه وسروره وغبطته حتى الصباح.

وأقامت السيدات وليمة فاخرة لحرم الرئيس فى دار حضرة صاحب العزة جعفر فخرى بك حضرها كرائم الأسرات وأعضاء الجمعيات النسوية وكانت جامعة لكل مظاهر الحفاوة والإكرام والسرور والحبور.

استقبال سعد باشا فى القاهرة:

ولقد انقضى ذلك اليوم المشهود فى ثغر الإسكندرية ولم يحصل من الحوادث حتى المعتادة منها حادث والحمد لله.

ودَّعت الإسكندرية الرئيس وزملاءه بكل إجلال وتعظيم وسافر معه إلى القاهرة على القطار الخاص الذى أقلَّه خمسة وأربعون عينًا من أعيان الإسكندرية، وكان القطار الخاص مزينًا بمختلف الزهور والرياحين وسعف

النخيل وقد خُط عليه بخط جميل آيات الوطنية والدعاء الطيب بالسلامة فى السفر والإقامة والدعاء لمصر والاستقلال. وقد هتف نفر من الشبيبة للرئيس فى المحطة عند ركوبه القطار الهتاف المقرون بالحماسة فقابل الرئيس عواطفهم بمثلها وهتف هو كذلك «لمصر والاستقلال وللشبيبة»؛ فردد الكل هتافه بأعلى صوت حتى زُلزلت المحطة زلزالها بهذه الأصوات التى كانت تحمل مهج القلوب.

ولقد كان الزحام بالغًا أشده على إفريز المحطة حتى إن بعض أعضاء الوفد المسافرين مع الرئيس لم يتمكنوا من الوصول إلى صالونه من الباب؛ فحملهم البعض على الأكف وأدخلوهم من النوافذ.

سافر القطار ولو لم يكن بالقاطرة نار ووقود لحلت محلها نيران الوطنية المتقدة فى القلوب.

ولقد فاض الناس على طول خط السكة الحديدية من الإسكندرية إلى القاهرة منذ الصباح الباكر من القرى والعزب والكفور إلى ممر السكة الحديدية، فاصطفوا متلاصقين متلاحمين ووقفوا كأنهم جماعة واحدة واتسقوا نظامًا واحدًا تخفق فوق رءوسهم الأعلام ويطربهم عزف الموسيقات ودق الطبول وزمر الزمور مما يفوق كل وصف ويجل عن كل بيان.

سار القطار بين هذه الجموع على جانبَى الطريق وكان من المقرر أن يقف فى محطات معينة؛ ولكن الأهالى أبوْا أن يمر بهم القطار دون أن يقف فى محطاتهم للتسليم على وكيلهم الأعظم وإظهار شعورهم نحوه فوقفوا فى طريقه فى بعض المحطات الصغرى حتى اضطروه إلى الوقوف، وكان الاحتفال به فى المحطات الكبرى بالغًا منتهى الفخامة والعظم وكانت الزينات فائقة حد الكمال.

أما فى القاهرة فكانت تألفت لجنة كبرى للاحتفال باستقبال الرئيس وتألفت على إثرها لجان فرعية فى كل حى من أحياء العاصمة ولكل هيئة من الهيئات، فاشترك الطلبة والنقابات والعلماء والتجار وكل الناس فى تأليف تلك اللجان الفرعية.

ولقـد بادرت مـصلحـة السكة الحـديدية فـأعلنت أن القطارات مـا بين الإسكندرية والقاهرة سيُخفض عددها تخفيضًا عظيمًا فى ذلك اليوم لأن الخط سيكون مشغولاً بمقدم الرئيس الجليل، ونصحت للمسافرين بتأجيل سفرهم فى ذلك اليوم المشهود.

وأصدرت حكمدارية العاصمة إعلانات بعدم السماح بمرور أحد فى طريق سير الموكب منذ الساعة الحادية عشرة صباحًا، وأوقفت سير الترام والمركبات والسيارات فى الشوارع والميادين الآتى بيانها:

ميدان المحطة، شارع نوبار، شارع كامل، ميدان الأوبرا، شارع المناخ، شارع المدابغ، شارع قصر النيل، ميدان سليمان باشا، شارع سليمان باشا، شارع قصر النيل، شارع سعد زغلول باشا.

ونظمت اللجنة باتفاقها مع البوليس مواقف مواكب الطلبة والهيئات على جانبَى الطرق والميادين التى يمر منها الموكب من المحطة إلى السرادق الذى أعدته للاستقبال.

وكان الاستعداد فى الحقيقة فى القلوب أكثر منه فى المظاهر الخارجة. ولقد كانت المواكب تطوف القاهرة قبل حضوره بيومين وقد لبست القاهرة كلها حُلَّةً أرجوانية فجميع الطرقات والشوارع والأزقة والحارات والمنازل تخفق فوقها الأعلام. وقد تفنن الناس فى إقامة الزينات حتى كان يُخيل للناظر إلى العاصمة أنها فى عرس فخم عظيم.

وقبل طلوع الفجر امتلأت الميادين والشوارع بالناس وبالمواكب على اختلاف هيئاتها ولكل واحد منها عَلَمه وشارته وأناشيده. وشاطر الشيوخ الشبان واتحدت جميع الطبقات واجتمعوا فى صعيد واحد يجمعهم الشعور بالإخاء والمساواة فى الاحتفال لأن العاطفة كانت واحدة والمبدأ الذى يحتفلون به واحد. ولقد كانت الأنشودة الأولى: يحيا سعد ويحيا الوفد وتحيا الوزارة العدلية ويحيا السلطان مع الأمة، مصر للمصريين، مصر والسودان لنا، وكان الجو قد امتلأ

بأناشيد السيدات وزغاريد النساء تتخللها أنغام الموسيقات، فأنّى نظرت ألفيت فؤاد مصر خافقًا وأنّى ألقيت النظر تجد الجموع حاشدة بغير دافع سوى تلك القلوب التى فى الصدور، حيث أقفلت جميع أسواق التجارة وأوصدت المصانع والمعامل والمدارس أبوابها وعُطلت المصالح والدواوين ولم يبق فى البيوت ديّار ولا نافخ نار.

وقد اصطفت المواكب على جانبَى الطريق من ميدان المحطة إلى منزل سعد ولم تكفِ الشوارع والميادين الناس فاستأجروا الشرفات والمنافذ والغرف، وبلغت أجرة الشرفة الواحدة فى ذلك اليوم ببعض المنازل ٤٠ جنيهًا والغرفة ١٥ جنيهًا والكرسى الواحد جنيهًا أو أقل قليلاً وحسب المرء أن يعلم ذلك ليتصور كيف كان الجمع حاشدًا. وكانت بعض المواكب تمر بين الطرق تتقدمها موسيقاها وتفنن الناس فى تزيين المركبات تفننًا بديعًا. وكانت منها عربة فيها فتاتان واحدة سوداء والأخرى بيضاء وقد اتشحتا بالعلم المصرى؛ رمزًا لمصر والسودان.

أما النظام فقد كان تامًا كأنما هذه الألوف المؤلفة بل مئات الألوف من الناس إخوة فى بيت واحد مجتمعين فى عرس واحد على صفاء وهناء.

وكانت صورة سعد فى كل مكان إما مُكلّلة بالأزهار أو مزدانة بإطار فاخر، وإما إلى جانبها صورة خيالية لمصر.

وكان رجال الجيش قد نظموا أنفسهم صفوفًا فى جميع المسالك الموصلة إلى محطة القاهرة من ناحية الضواحى؛ حتى لا يتمكن أحد من التسرب إليها عن طريق السكة الحديدية.

ووقف الفرسان من الجنود بعرض الشوارع فى نقط معينة ليمنعوا الزحام، وعاون رجال لجنة الاستقبال رجال البوليس على حفظ النظام.

واستعدت جمعية الإسعاف بجميع أطبائها فجعلت لها محطات فى الطريق وسارت سياراتها غادية رائحة لإسعاف من أضنكهم الوقوف والانتظار.

وكان الناس ينتظرون قدوم الرئيس بعد الساعة الثانية بدقائق ولكن اضطرار قطاره إلى الوقوف فى كثير من المحطات أخره إلى ما بعد الساعة الرابعة. كل ذلك والناس وقوف على أقدامهم لم يسأموا الانتظار؛ بل كانت الوجوه مستبشرة والثغور باسمة والأصوات تتعالى بالتهليل والتكبير والهتاف والأناشيد والأيادى تصفق لكل موكب يمر أو عربة فيها منظر يثير الحماس برمز الوطنية العالية.

ولقد قُدِّر الناس الذين وقفوا صفوفًا من منزل سعد باشا إلى المحطة بنحو ٧٠٠ ألف نفس أو يزيدون غير الذين كانوا فى الشرفات والنوافذ وأسطح المنازل مما لا يدخل تحت عد.

لقد روى لنا التاريخ كثيرًا من روايات القواد والملوك الذين يعودون إلى بلادهم ظافرين فيحتفل القوم احتفالاً باهرًا باستقبالهم. ولكن لم يروِ لنا التاريخ أن أمة بأسرها تحتفل برجل منها احتفالاً جمع بين العظمة غير المحدودة والجلال المتناهى لم يفترق فيه كبير عن صغير. احتفالاً لا تقوى على إقامته بهذا النظام أكبر قوى الأرض لولا أن الأمة المصرية أرادت أن تأتى العالم بمعجزة لم يعرف لها التاريخ مثيلاً.

وقد وضعت فرقة الكشافة وموسيقاها فى فناء المحطة الخارجى على جانبَى الباب المعد لخروج الرئيس، ووقف قبالة هذا الباب سيارة أقلت فتاتين من تلميذات جمعية ثمرة التوفيق فى لباس مصرى قديم وقد أقيم لهما هودج جميل يجذب الأبصار، ووقفت فرقة من كشافة ثمرة التوفيق على الباب المعد لخروج حرم الرئيس.

وقد بدأ المستقبلون يفدون على المحطة منذ الساعة العاشرة صباحًا ولم تأتِ الساعة الأولى بعد الظهر حتى كان جميع المستقبلين قد وصلوا. وفى منتصف الساعة الثانية وصل صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس مجلس الوزراء وصاحب الدولة حسين رشدى باشا نائبه فقابلهما القوم بالهتاف الشديد.

ولما دنت الساعة المحددة كان الجميع عيونًا شاخصة إلى ناحية وصول القطار وبقوا على ذلك أكثر من ساعتين لا يشعرون بكلل ولا ضجر؛ لأنهم علموا أن الشعب هو الذى أخَّر وصول القطار ليقدم لممثل الأمة واجب تحياته على الطريق.

وكان قد أُعد الرصيف رقم (١) لنزول الرئيس ومن معه بالصالون ونزول الحَرَم والسيدات المصاحبات لها، وأعد الرصيف رقم (٢) لنزول سائر القادمين فى القطار المخصوص.

فما هى أن أعطيت إشارة وصول القطار بعد الساعة الرابعة بدقائق حتى انتظم الحاضرون صفين. ووقف الضباط فى المكان المعد لوقوف الصالون وجعلوا من أنفسهم دائرة ينزل الرئيس فى وسطها، وكان طلبة المدرسة الحربية قد أقاموا من أنفسهم كذلك سياجًا يفصل بين موقف الرجال والمكان المعد لنزول الحرم.

أقبل القطار وقد زُينت واجهته بأجمل الزينات. وما وقف حتى تقدم صاحبا الدولة عدلى يكن باشا ورشدى باشا فتلقيا الرئيس بالعناق. وكان الشيخ الوقور محمود سليمان باشا رئيس لجنة الوفد المركزية فى طليعة المستقبلين رغم انحراف صحته، فعانقه الرئيس طويلاً فكان الموقف والمنظر جليلاً ثم سار الشيخان جنبًا إلى جنب بين صفوف الهاتفين لمصر وخدامها حتى إذا اقتربا من الباب المعد للخروج عاون الرئيس سعد الشيخ الوقور على النزول من السلم فاحتضنه وحمله ليخفف عنه شيئًا من تعب المسير فكان منظرًا أسال دموع الغبطة من المُهَج لجمال العمل ورقة شعور الرئيس.

وفى الوقت نفسه، كانت الحرم المَصُون قد نزلت من الصالون يتبعها السيدات القادمات معها وخرجن من الباب المعد لهنّ فكان فى انتظارهن لدى الباب المذكور، صاحبات العصمة حرم شعراوى باشا وحرم رياض باشا وحرم عمر سلطان باشا وحرم أبو إصبع بك. وغيرهنّ من كرائم السيدات.

استقل الجميع عرباتهم وسياراتهم وكان ترتيب اللجنة يقضى بعدم فتح باب الفناء الخارجى للمحطة حتى يركب الجميع ولكن الناس تزاحموا على سياج

المحطة الخارجى حتى كسروه، هنالك فُتح الباب وخرجت مركبات السيدات أولاً ثم تبعها عربات الرئيس والرجال وتبعهم جميع الحاضرين والمستقبلين لهم.

سار الموكب بكل نظام بين الهتاف والتهليل والتصفيق وتلويح الرايات والمناديل من الشرفات ونوافذ المنازل ودقات الطبول وأنغام الموسيقات. وكانت سيارة سعد باشا قد ركب الشبان عليها من جوانبها ومقدمها ومؤخرها وسعد باشا واقف على قدميه يحيِّى الناس بكلتا يديه ودموع الغبطة والجزل تسيل من آماقه.

وكلما مر بقوم عَلاَ هتافهم إلى عنان السماء وقد تقدمته آلات السينما لتصور هذا المنظر الذى لم يسبق له مثيل فى الأرض طُرًا. وأحاطت به كوكبة من رجال البوليس الراكب. وكانت سيارته تسير الهُوينَى بين هذه الجموع المحتشدة التى ازدحمت حول سيارته، فكان بينها كأنه القلب الخَفُوق يتسابق أجزاء جسم الأمة على التماس الحياة منه.

ما زال الموكب فى طريقه حتى وصل إلى حيث منزل سعد وكانت لجنة الاحتفال قد أقامت بجواره فى أرض فضاء سرادقًا مساحته نحو ٥٢٠٠ متر أُعد فيه أكثر من ٥٠٠٠ كرسى لاستقبال المهنئين ووقف الضباط والعساكر على بابه للمحافظة على النظام. فلما أن حلت الساعة السادسة والدقيقة العشرون أقبل سعد باشا على السرادق، فوقف الناس تعظيمًا له وإجلالاً وكانت الوفود تفد على السرادق والسيدات حاسرات يخطبن الرجال فى عربات والشبان يخطبون الناس على الأسوار وفوق العربات.

ومن أروع المظاهرات مظاهرة العمال الصعايدة بفؤوسهم وزنابيلهم ينشدون نشيدًا صعيديًا جميلاً أُخلى لهم الطريق فدخلوا على سعد باشا والمحتفلين بهذا الشكل الوطنى الجميل.

ثم وقفت المربية الفاضلة السيدة فكرية حسنى فأنشدت قصيدة حتى وصلت إلى قولها:

وقبـل العلـم المصـرى إن لـه

بفضل مُعْليه ذكرًا طاب واحتراما

رفع سعد باشا العلم بيده فصفق الناس طويلاً وهتفوا لمصر والاستقلال.

ثم خطب الجمعَ الشيخُ مصطفى القاياتى عن الأزهر الشريف وخطب أيضًا الشيخ الخضرى.

وكان قد أُقيم سرادق آخر للسيدات للتسليم على الحرم المَصُون وكان مثل ما كان فى سرادق الرجال.

استمـر الناس فى الوفـود للتسليم على سعد باشـا حتى ساعة متـأخـرة من الليل.

ولم تنقطع الوفـود عن الحـضـور إلى هذا السـرادق حتى يوم ٩ أبريل بل ظل السرادق منصوبًا والناس تفد كل يوم وفودًا من كل هيئة ونظام ومعهد وديوان، وكل وفد ينتدب من بينه من يقوم عنهم بتهنئة الرئيس بخطبة رقيقة.

وتوالت المظاهرات من الطلبة ومن جميع الهيئات والبيئات فى كل يوم حتى خُيل للناس أن حياة الأمة العمومية قد تحولت إلى حركة احتفاء واحتفال بمقدم رئيس الوفد والوكيل عن الأمة فى قضيتها الكبرى.

وإنى لأذكر أننى فى ذلك العهد كنت فى مدينة لوزان بسويسرا فقرأت برقية لُكاتب جـريدة الطان يصف فـيهـا مقدم سـعد باشا إلـى مصـر وكـانت البـرقـيـة قصيرة إلا أنها مؤثرة، قال فيها المكاتب على ما أذكر:

«لست أستطيع وصف المقابلة التى قوبل بها سعد باشا فى مصر لأنها تجل عن متناول الأقلام. إنما أقول إنه قوبل مقابلة لم تقابل بها رؤوس متوجة فإن الأمة المصرية بأكملها قد اشتركت فى الحفاوة به وتكريمه».

فلم أتمالك نفسى أن سالت الدموع من عينى تأثرًا من هذا الوصف البليغ.

بكيت اغتباطًا بجمع كلمة الأمة المصرية على تكريم مبدأ فى شخص واحد من أبنائهــا البَـرَرة، وقــد كنت بكيت قــبل ذلك وأنا فى بودابست أثناء حكم البلشفيكية حينما قرأت فى «الأهرام» وفى وصف حوادث سنة ١٩١٩ ولست أدرى ما الذى أسال دمعى فى المرة الأولى؟ آلاغتباط بانبعاث روح الوطنية فى هذه الأمة التى تركتها على الدعة والمسالمة تهب هبة رجل واحد للمطالبة بحقها المهضوم أم وجلاً وأسفًا على تلك الضحايا والنفوس الفتية التى ذهبت إلى خالقها تشكو ظلم الإنسان لأخيه الإنسان؟!! لست أدرى ما أسال دموعى إنما أعرف أنها سالت عند تلاوة تلك الأنباء!

مظاهرة السيدات والتلميذات:

وفى يوم الجمعة ٨ أبريل، اجتمع عدد عظيم جدًا من سيدات القاهرة والإسكندرية وانضم إليهن تلميذات المدارس بمصر وسرن على الأقدام من ميدان الأوبرا إلى منزل سعد باشا، وقد حملن الأعلام وأخذن يهتفن باسم الوطن وباسم الوفد وباسم سعد وهنّ صفوف متراصة وقد أمسك الطلبة بأيدى بعضهم فكونوا حولهن سياجًا لمنع الناس من الاختلاط بهنّ، ولقد كان عددهن يفوق الألف حتى خُيل للمرء أن لم تبق سيدة فى دارها. وكان الناس يحيونهن بالهتاف لهن. فكانت مظاهرتهن مما يثير فى النفوس بواعث الغبطة والإكبار والإعظام.

صدى استقبال سعد باشا فى لندره:

ولقد وصل صدى هذا الاستقبال الخارق للعادة إلى أوروبا وكتبت عنه أمهات الصحف فيها إعجابًا. ونقل روتر إلى مصر البرقية الآتية ضمن البرقيات، قال:

«لندن فى ٧ أبريل: كتبت جريدة «الديلى كرونكل» مقالة افتتاحية عن الاستقبال العظيم الذى لقيه زغلول باشا بمناسبة وصوله إلى مصر. وقال إن لدى زغلول باشا أحد أمرين: الأول أن يرجع كفة الرأى المعتدل الذى يقابل بالارتياح المفاوضات المقترحة ويستخدم نفوذه لجعل الإصلاحات حقيقية، وإما أن يثير التعصب القديم ويوجد بذلك حالة يمكن أن تؤخر تقدم مصر أعوامًا».

تهديد جاء فى غير وقته ووعد ووعيد جاءا فى غير محلهما. وهل يُسمع صوت مثل تلك الصحيفة فى وسط هذا التهليل والتكبير للمظاهرات الحماسية؟ اللهم ليس هذا وقته.

بلاغ سعد باشا بشكر الأمة:

على أن سعد باشا نظر فرأى الناس قد غادروا أعمالهم والتفتوا إلى تأليف المواكب لتحيته فأشفق على حركة البلاد أن تقف من جراء هذا التحمس الذى لا يرى له آخر، فنشر بلاغًا فى ٩ أبريل للأمة يدعوها فيه إلى العودة لحياتها العادية ويشكرها على ما قامت به من واجب التحية والإكرام له ولزملائه، وهذا نصه:

«رحبت الأمة بعودة نوابها ترحيبًا فاق كل ترحيب وأعجز وصف كل كاتب وخطيب، فقد أتى أفرادها من كل ناحية بدافع من ضمائرهم المنيرة وباعث من شعورهم الحى ترتعش أعصابهم حماسة وتخفق قلوبهم بالوطنية الصادقة للالتفاف حول من اتخذتهم رمز أمانيهم وعنوان مبادئهم ولقد رأيت آيات الحكمة والكرامة والثبات تتجلى فيما استُقبلنا به من مظاهر الفرح الباهر، تلك الصفات التى تضمن للشعوب تقدمها والأمم سعادتها. وشعرت من قبلات الترحيب التى غمرونا بها. بحرارة قلب يخفق فى جسم شعب عظيم. وقد اشترك الأموات والأحياء فى أن يملوا على المجموع وكل فرد واجبه نحو الوطن العزيز. وأجمع الكل على مطالبتنا بمواصلة السير فى الطريق الذى سنّه الحق القويم. وإن الشرف والكرامة والإخلاص لوطننا المقدس لمِمَّا يوجب علينا طاعة هذا الأمر الكريم والتزام هذا الطريق المستقيم».

«إننا نشكر البلاد جميعها. قريبها وبعيدها على حالة الثقة التى زينتنا ونقسم بالوطن وشعائره المقدسة ويشاركنا فى هذا القَسَم العظيم أصحابنا المخلصون

فى جهادهم إننا لا ندخر شيئًا فى وسعنا لتحقيق هذه الثقة الغالية ولا نتحول لحظة واحدة عن الغرض الذى وضعناه نصب عيوننا حتى نصل إليه».

«إننا لم نَعُد إلا لنقوى بعزائم مواطنينا الكرام عزائمنا ونشد أزرنا باتحادهم المتين ونتمتع بمرآهم بعد طول هذه الغيبة ونتأكد من أن الاشتراك فى المفاوضات الرسمية التى دعتنا الوزارة الجديدة له متفق مع المبادئ التى وضعتها الأمة وعاهدناها على احترامها ومع الخطة التى رسمتها وتعهدنا بمتابعتها. ولا شىء أحب إلى قلوبنا من أن نخدم بلادنا بالاتفاق مع كل هيئة مستعدة لأن تسترشد بإرادة الأمة وعاملة على تحقيق غايتها السياسية».

«لم يبق علينا الآن إلا أن يعود كل منا إلى عمله ويُقْبل على شأنه فالتلميذ إلى مدرسته والفلاح إلى مزرعته والصانع إلى مصنعه والتاجر إلى متجره والكاتب إلى مكتبه والمرأة إلى إدارة بيتها. وعلى الكل من غنى وفقير أن يباشر عمله مراقبًا أعمالنا واضعًا نصب عينيه المقصد الأسمى وأن يعتقد أنه إنما يزيد، بما يعمل، فى كنوز الوطن كنزًا ويضم إلى قواه قوة».

«إلى العمل جميعًا لنرفع منار الوطن ونعلى كلمته. ولتَحْى مصر!».

«سعد زغلول»

فكأنما كان هذا النداء نفير الانصراف إلى العمل، فما هو أن أُعلن بين الناس حتى لبى الجميع هذا النداء وانقلب كلٌّ إلى عمله فرحًا وسرورًا من أنه أدى واجبه عليه نحو الزعيم وخدام البلاد وأنهم قد رضوا عن عمله وارتضوه.

ولقد كان الأجانب يوجسون خيفة من حماسة الشعب يوم حضور سعد باشا ويخشون أن تنقلب هذه الحماسة إلى عمل عدائى ضدهم، فامتنع بعضهم عن الخروج فى ذلك اليوم ولبس بعضهم الطرابيش. ولكن ما كان أكبر دهشتهم حينما رأوا ما رأوا فشهدوا للأمة برباطة الجأش وبُعْدها عن كل ما يشين أخلاقها.

بدأ سعد باشا بعد ذلك فى زيارة الأمراء والوزراء ورد هؤلاء له الزيارة.

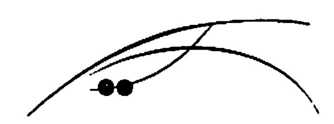
ولكن لوحظ أن سعد باشا لم يقُمْ بالواجب عليه نحو عظمة السلطان سيد البلاد فلم يذهب لمقابلة عظمته، أو على الأقل تقييد اسمه فى دفتر التشريفات وكان يجب عليه احترام العرش.

أُقيمت الولائم والاحتفالات بعد ذلك لسعد باشا من كل هيئة أو حى من أحياء القاهرة، فكان يخطب فيها سعد باشا خطبًا سياسية تكلم فيها عن خطة الوفد بإزاء المفاوضات. توالت تلك الولائم وتوالت فيها الخطب السياسية من سعد باشا.

* * *

الفصل الخامس

الخلاف بين سعد وعدلى على المفاوضات وانقسام الأمة



حديث سعد باشا ورياسة المفاوضات الرسمية:

كثر الكلام بعد ذلك فى مسألة دخول الوفد فى المفاوضات مع الوزارة أو عدم دخوله فيها. وترك الوزارة تدخلها الأمة والوفد تبقى على الحياد ترقب حركاتها. فانقسمت الآراء حول هذا الموضوع أيما انقسام. وكان من رأى سعد باشا شخصيًا الدخول مع الوزارة فى المفاوضات الرسمية على شروط رأى صاحب جريدة الأهرام أن يستوضح الرئيس إياها فى حديث أجراه مع معاليه فى ٢١ أبريل، فصرح له فيه معاليه بما يلى:

«لم يتم حتى الآن أى اتفاق بين الوفد والوزارة، ولست أرى بأسًا الآن من التكلم عن الشروط التى اشترطناها على الوزارة فى دخولنا المفاوضات معها. فلقد اشترطنا أن تعين مهمة المفوضين الرسميين وتحدد بمرسوم سلطانى تحديدًا يتفق مع مطالب الأمة ومبادئ الوفد».

«أما هذه المهمة مهمة المفوضين فيجب أن تكون:»

«أولاً: الوصول إلى إلغاء الحماية إلغاءً تامًا صريحًا أى إلغاء الحماية التى وضعت على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ والتى وردت فى معاهدة فرساى ومعاهدات الصلح الأخرى التالية لها».

«ثانيًا: الاعتراف باستقلال مصر استقلالاً دوليًا عامًا سواء كان فى الداخل أو الخارج مع مراعاة إرادة الأمة التى أبدتها بالتحفظات المدخلة على مشروع اللورد ملنر عندما عرض عليها قبل الدخول فى المفاوضات».

«ثالثًا: إلغاء الأحكام العرفية والمراقبة الصحفية قبل الدخول فى المفاوضات».

«رابعًا: أن تكون غالبية المفوضين الرسميين للوفد وأن تكون رياسة الهيئة المفاوضة من الوفد».

«هذه هى الشروط التى قرر الوفد اشتراطها للاشتراك فى المفاوضات وقد بلغت للوزارة ولم يتقرر شىء للآن فيها جميعها. والقول إن الوزارة قبلتها ما عدا الشرط الأخير لهو قول فى غير محله وإنّا لم نتفق مع الوزارة على شىء»».

«ويرى الوفد أهمية كبرى لرياسة المفوضين. لأن الوفد هو المسئول أمام الأمة عن المفاوضات ونتيجتها ويجب حتمًا أن يكون بيده إدارتها حتى يتصرف فيها بإبداء كل ما يراه صالحًا ويوصلها ويقطعها على حسب الأحوال ولا يمكن أن يتمكن من ذلك إذا كانت الرياسة بيد غيره».

«أما القول بأن هذا ليس منطبقًا على التقاليد المرعية. فأى تقاليد يريدون؟ إن لكل بلد تقاليده الخاصة به ولم يقع لمصر حادث كالحادث الذى نحن بصدده حتى يكون لنا فيه تقاليد سابقة يرجع إليها ويُقال بالتمسك بها».

«إن حادثتنا نادرة فى بابها ولصاحب السلطان أن يجرى فيها طبقًا لما تقتضيه المصلحة. وما دامت سلطة المفوضين تُمنح من السلطة والأمة فما المانع الذى يمنع عظمة السطان من أن يعهد بهذه الرياسة لمن كملت ثقة الأمة به؟ فإذا منحها عظمة السلطان للوفد فمن ذا الذى يتضرر من ذلك وينتقده؟».

«أهُم الإنكليز؟ وليس لهم فى ذلك من شأن كما صرحوا؟».

«هى الأمة المصرية؟ وهى تود بل تحتّم أن تكون الرياسة فى الوفد نائبها ومحل ثقتها؟ فمن يكون له بعد ذلك الحق فى الشكوى؟».

«وإنى لا أرى أن الدخول فى المفاوضة والقضية على ما هى الآن مضر بالبلاد فإنى لا أخشى الضرر إلا من وجهة واحدة وهى حدوث الشقاق فى الوفد الذى يُعين للمفاوضة. ونحن نأمن هذا الانشقاق بأن يكون المفوضون من مبدأ واحد ومن الذين يرمون إلى غاية واحدة هى غاية الأمة».

«إذا توافر ذلك لا يكون وراء المفاوضة أدنى ضرر لأن المفاوضة بعد تحديد غايتها بالأمر السلطانى، إن لم تُفِدّ فلا تضر».

«إنى لم أَسْعَ ولن أسعى فى أن أكون مفاوضًا ولكن الحكومة رأت ضرورة اشتراك الوفد فى المفاوضات فرأى أنه لا يمكنه قبول الاشتراك بدون تلك الشروط».

«كما أنى لا أستطيع أن أؤيد أى مصرى يدخل فى هذه المفاوضات إذا لم تحدد مهمته بالمرسوم السلطانى على الوجه الذى تقدم حتى أكون واثقًا بأن الغاية التى تسعى إليها غاية الأمة. وأنا أقول فوق كل ما تقدم إن الوقت قد حان لتعلن الوزارة رأيها إما بقبول هذه الشروط وإما بردها لأن الأمة قلقة والوفد أيضًا قلق».

«وإذا لم تقبل هذه الشروط يكون موقف الوفد المحافظة على حقوق الأمة وإرشادها إلى ما فيه مصلحتها».

«أما مسلك الوفد بإزاء الوزارة إذا انفردت بتولى المفاوضات أى إذا فاوضت الوزارة على غير شريطة الوفد، وبعبارة أخرى بغير مرسوم سلطانى تتعين فيه مهمتها تعيينًا دقيقًا كما بينت لك ذلك فيما تقدم، فإن الوفد لا يؤيدها. بل لا يمكنه تأييدها أيضًا إذا عُين للمفاوضة من لا يكون حائزًا لثقة الأمة حيازة تامة» ا هـ.

رد عدلى باشا على حديث سعد باشا:

نُشر هذا الحديث الخطير الذى أزاح اللثام عن اختلاف الزعيمين على الطريق العملية لتحقيق الغرض الذى كانا على تمام الاتفاق عليه، فانتظر الناس

كلمة صاحب الدولة عدلى باشا فى الموضوع فأجرى معه صاحب جريدة الأهرام حديثًا يستطلع به رأيه، فقال دولته:

«إنى إذا أجبتكم إلى ما طلبتم فليس ذلك رغبة منى فى إثارة الفتنة مناقشة صحفية، بل لأبين للرأى العام خطة الحكومة فيما يتعلق بالمفاوضات المقبلة».

«تعلمون أنى إنما دُعيت لتأليف هذه الوزارة للقيام بمهمة المفاوضات الرسمية وقد قبلت هذه المهمة بعد أن قررت أنا وزملائى المبدأ والخطة اللذين نسير عليهما وأعلنّا ذلك للأمة فى برنامجنا السياسى. وتذكرون مبلغ ما أظهرته الأمة بجميع طبقاتها وهيئاتها النيابية من السرور والاغتباط وما أعربت عنه من تمام الثقة والتأييد».

«وعلى أثر ذلك حضر معالى سعد باشا وتحادثنا معه فى أمر اشتراك الوفد فى المفاوضات الرسمية تنفيذًا لذلك البرنامج».

«وقد كان مدار الحديث بيننا على النقط الأربع التى ذكرها فى حديثه معكم».

«الأولى: الوصول إلى إلغاء الحماية إلغاءً تامًا صريحًا أى إلغاء الحماية التى وضعت على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ والتى وردت فى معاهدة فرساى ومعاهدات الصلح الأخرى التالية لها».

«الثانية: الاعتراف باستقلال مصر استقلالاً دوليًا عامًا سواء كان فى الداخل أو الخارج مع مراعاة إرادة الأمة التى أبدتها بالتحفظات المدخلة على مشروع اللورد ملنر عندما عرض عليها قبل الدخول فى المفاوضات».

«الثالثة: إلغاء الأحكام العرفية والمراقبة الصحفية قبل الدخول فى المفاوضات».

«الرابعة: أن تكون غالبية المفوضين الرسميين للوفد وأن تكون رياسة الهيئة المفاوضة من الوفد».

«فكان جوابى له على النقطتين الأولى والثانية أن ما يطلبه خاصًا بهاتين النقطتين داخل فى برنامج الوزارة. إذ إن إلغاء الحماية الذى ورد فى هذا

البرنامج لا يحتمل أن يكون له معنى آخر إلا الإلغاء الصريح، ليس فقط بين مصر وإنكلترا، بل بإزاء الدول الأخرى أيضًا، كما أنه لا يمكن أن يكون هناك استقلال لا شك فيه إلا إذا كان متحققًا فى الداخل والخارج».

«أما التحفظات التى قدمها الوفد للجنة ملنر فإننا لم نغفلها فى برنامجنا بل أعربنا عن عزمنا الأكيد على تحقيقها وذلك بقولنا فى برنامجنا: «إننا سنعمل فى أداء مهمتنا مسترشدين بما رسمته إرادة الأمة»».

«على أننى أظهرت لسعد باشا استعدادى لأن أبين الأغراض التى ذكرها بهاتين النقطتين فى التقرير الذى سأرفعه إلى عظمة السلطان لطلب تعيين المفوضين الرسميين ولأن أصرح فيه بأن الوزارة متفقة مع الوفد على أن تلك الأغراض هى التى يجب على المفوضين العمل لتحقيقها. ثم أوضحت بأن هذا التقرير ينشر فى الجريدة الرسمية مع المرسوم الذى يصدر بتأليف هيئة المفوضين».

«أما ما يطلبه سعد باشا من أن يكون تعيين مهمة المفوضين الرسميين بمرسوم سلطانى فإن هذا يتنافر تنافرًا كليًا مع التقاليد الدستورية لأن مسئولية الخطط السياسية يجب أن تتحملها الوزارة وحدها».

«أما عن النقطة الثالثة وهى الخاصة بإلغاء الأحكام العرفية والرقابة، فإن الوزارة قد صرحت فى برنامجها بأن ذلك من أعز أمانيها. وهى قد مضت فى تحقيق هذه الأمنية ومهدت السبيل للرجوع إلى القوانين العامة فيما يتعلق بحفظ النظام».

«ولا شىء أدْعَى إلى تحقيق هذه الغاية من المحافظة على الهدوء والسَّكِينة واحترام حرية الآراء».

«أما فيما يتعلق بجعل أكثرية المفوضين الرسميين من أعضاء الوفد فقد قلت: إن المسألة ليست تحقيق أغلبية لجانب على آخر فإننا لا نمضى لمفاوضة إنكلترا

فى تقرير مستقبل مصر أحزابًا وشيعًا بل يجب أن نمضى متفقين على خطة واحدة متشبعين بمبدأ واحد. وما دام الأمر كذلك فإنه يكون من السهل جدًا الاتفاق على الأشخاص الذين تتألف منهم هيئة المفوضين».

«أما النقطة الرابعة وهى طلب الرياسة فقد أبَنْتُ عنها لسعد باشا أن التقاليد السياسية فى جميع البلاد لا تسمح بحال من الأحوال، أن يدخل رئيس حكومة فى مفاوضة سياسية ولا يكون رئيس الهيئة الرسمية التى تتولاها من قبل بلاده. على أننى، مع تمسكى بهذا المبدأ، لا أقول بما قال به سعد باشا ولا أذهب إلى الحد الذى ذهب إليه من أن لرئيس المفوضين إدارة المفاوضات (حتى يتصرف فيها بإبداء كل ما يراه صالحًا ويصلها ويقطعها على حسب الأحوال) فإن التصرف فى المفاوضات ووصلها وقطعها لهو بالبداهة من حق الهيئة لا حق الرئيس بمفرده فإذا كان طلب سعد باشا الرياسة هو لتمكنه من هذا الحق فلا معنى إذًا لاشتراك أحد معه فى المفاوضات».

«هذا رأى الحكومة فى الموضوع الذى تسألنى عنه».

«والحكومة لا تزال تأمل أن يشترك الوفد معها فى المفاوضات».

«على أننا قد عقدنا النية طوعًا لما عاهدنا عليه الضمير والوطن على العمل لتحقيق الغرض الأسمى الذى تصبو إليه البلاد».

وإنَّا لنَدَع إبداء الرأى فى الرأيين للقارئ؛ ليتبين أيهما أقرب إلى الصواب وأيهما أميل إلى ما فيه صالح البلاد، إنما نقول كان الواجب على الزعيمين أن يفرغا جهدهما للاتفاق حتى يلما شمل الأمة ولا يعرضاها إلى الاختلاف والتفرقة. وخاصة لأنهما كانا على علم بما وصلت إليه حالة توتر أعصابها فى ذلك الوقت وخطر انقسامها على نفسها بالنسبة للقضية المقدسة، قضية الوطن المُفدَّى، وهما يعلمان أن الخصم واقف لهما بالمرصاد يتحين مثل هذه الفرصة التى ما كان يظفر بها لولا ما وقع بين الزعيمين من هذا الانقسام الذى قسم الأمة شطرين.

المظاهرات ضد عدلى باشا وخطبة سعد باشا فى شبرا:

أخذت مواكب المظاهرات بعد ذلك تطوف أحياء القاهرة والبلاد ومناديها يصيح (لا رئيس إلا سعد، ولا مفاوض إلا سعد، سعد رئيسك يا عدلى)، وما إلى ذلك من العبارات التى أذكت نيران الشقاق بين الطرفين ووسعت مسافة الخلف بين الحزبين.

ولقد كانت الفرصة سانحة لسعد باشا يعلن فيها رأيه على ملأ من الناس؛ حيث كانت تقام له حفلات التكريم فى أحياء القاهرة كما أسلفنا دون عدلى باشا الذى كان مركزه يحتِّم عليه الخلود إلى الصمت بعد أن أدلى برأى الحكومة فى حديثه المتقدم.

ومن هذا القَبيل الخطبة التى ألقاها سعد باشا فى الحفلة التى أقامها لتكريمه أهالى حى شبرا فى يوم ٢٥ مارس، حيث قال فيها:

«وقد أشار الخطباء إلى الوزارة واتحادها مع الوفد وقالوا إن الوفد أنجز ما وعد به وعلى الوزارة أن تنجز ما وعدت. وهو قول صائب لا يمكننى أن أتركه بدون تعليق عليه».

«جاءت هذه الوزارة عقب وزارة كانت تعاكس آمال الأمة وتجتهد فى قهر إرادتها وإكراهها على ما لا ترضى. جاءت هذه الوزارة وأعلنت أنها ستتمشى مع إرادة الأمة وأنها ستشترك فى المفاوضة مع الوفد».

«جاء هذا الإعلان موافقًا لهوى فى نفوس الأمة فحيتها تحية طيبة ولا تزال تحييها والهتاف لنا مقرون بأن الوزارة تشتغل مع الأمة».

«ولقد قلت وأعلنت من يوم أن تشرفت بالعودة إلى البلاد إنى أضع يدى فى يد كل هيئة تعمل على تحقيق إرادة الأمة وبلغت الوزارة شروطنا للاشتراك معها فى المفاوضات الرسمية. وهى شروط وضعناها لضمان مصلحة الأمة».

(ثم ذكر الشروط الواردة فى حديثه المتقدم) وقال:

«وأظن أن حضراتكم تعلمون هذه الشروط فقد أوضحتها فى غير هذا المكان ونشرت فى الجرائد فلما علمت الوزارة بها قالت إنى لا أقبل أن يكون تحديد المأمورية بمرسوم سلطانى ولا أن تكون الأغلبية والرياسة للوفد. وأظنكم قرأتم حديث عدلى يكن باشا الذى نُشر اليوم فى جريدة الأهرام، فالوزارة لا تريد أن يصدر مرسوم سلطانى يحدد مأمورية المفوضين الرسميين واحتجَّت فى ذلك بقول يخالفها فيه كل مُطَّلع على أصول القانون وهو أن التقاليد الدستورية تتنافر تنافرًا كليًا مع تحديد المأمورية بمرسوم سلطانى».

«وإنى أخالفهم كلية فى هذا القول لأن هذه المأمورية أهم مأمورية يرتبط بها مستقبل البلاد. ومادام المفاوضون الرسميون يجب أن يُعينوا بمرسوم سلطانى فيجب إذًا أن يكون تحديد مأموريتهم فى هذا المرسوم نفسه لأن عظمة السلطان هو المختص بتعيين المفاوضين فهو المختص بتحديد مأموريتهم. وتحديدها من جهة أخرى لا يكون له قوة مطلقًا».

«ومتى كان المرسوم السلطانى ممضيًا من رئيس الوزارة والوزارة فإنهم يكونون هم المسئولين عنه، لأن عظمة السلطان فوق كل مسئولية. هذه القاعدة يعرفها كل عالِم بالقانون وأصوله».

«فزعم رئيس الوزارة بأن تحديد المأمورية بمرسوم سلطانى مخالف للتقاليد الدستورية فى غير محله ولا أشاركه فيه. ولا يجرؤ أى مشرِّع أن يشاركه فيه مطلقًا».

«الأمر ليس بهين حتى يقبل الإبهام فالأمر أمر أمة بتمامها».

«الأمر هو تعيين مهمة المفاوضين الذين طُلب إلى عظمة السلطان أن يعينهم فيجب أن يكون المرسوم مشتملاً على تحديد مأموريتهم وإلا كان الأمر قابلاً للتلاعب. والتلاعب لا أقبله مطلقًا».

«وقال عدلى باشا فى حديثه أيضًا عما يتعلق بإلغاء الأحكام العرفية والمراقبة على الصحافة ـ اسمعوا يا سادتى ما قال:»

«قال إنه لا شىء أدعى إلى تحقيقه من المحافظة على الهدوء والسكينة واحترام حرية الآراء».

«غريب جدًا من رئيس الوزارة أن يقول إن الأحكام العرفية والرقابة على الصحافة هى سبيل احترام الآراء».

«غريب أن يقول إنه للحصول على هذه الحرية يجب المحافظة على الأحكام العرفية وعلى مراقبة الصحافة».

«عيب أن تكون المراقبة على الصحافة من أسباب احترام حرية الآراء».

«عيب أن تكون الأحكام العرفية من أسباب احترام حرية الآراء».

«كان يجب أن نستمر تحت الأحكام العرفية حتى لا يكون هناك ضغط على الآراء».

«هذا كلام له خبىء   معناه ليس لنا عقول»

«إذا كانوا يريدون حقيقة إلغاء الأحكام العرفية والمراقبة على الصحافة فليلغوها حالاً».

«ولكنهم إنما يستبقون المراقبة على الصحافة لتنشر ما يتفق مع آرائهم وتمتنع عن نشر ما يخالفها».

«هذا مخالف لما وضعوه فى بيانهم من أنهم يتمشون مع إرادة الأمة».

«قالوا فى الشرط الخاص بأن تكون أغلبية المفاوضين من الوفد إن الأمر ليس أمر أحزاب وشيَع. ولكن يجب أن يكون المفاوضون متشبعين بمبدأ واحد متفقين على خطة واحدة».

«كلام جميل جدًا. ولكن رئيس الوزارة فاته أن الوفد المصرى ليس شيعة فيكم ولا حزبًا منكم، بل وكيلكم أجمعين، فإذا ما طلب أن تكون له الأغلبية فإنما يطلب

ذلك ليتحقق أن تكون الأمة التى يمثلها الوفد ممثلة فى المفاوضين الرسميين تمثيلاً حقيقيًا».

«وأما عن الرياسة فقد أجابوا بجواب لا مبرر له».

«إن الرياسة لم تُطلب لغاية شخصية ولا إرضاء لشهوة فى النفس، فإن الضعيف الماثل أمامكم قد أحللتموه محلاً ليس فوقه محل لمؤمّل. وإنى أشعر بكل ما فىّ من قوة أن هذه المنزلة لا تعلوها منزلة مطلقًا. فلا يزيد فيها أن أكون رئيسًا لعدلى ورشدى ما دمت متشرفًا بتفضلكم علىّ بأنى رئيسكم».

«ولكن صحبى وأنا اشترطنا هذا الشرط لأن عليه معولاً فى المفاوضات الرسمية. فإن الرئيس له أن يدير المفاوضات بمعنى إنه يتكلم مع الفريق الآخر ويتلقى الدعوة ويجيب عنها وله وصل المفاوضات وقطعها لا برأيه وحده بل بالأغلبية التى اشترطها الوفد أن تكون له ليعتمد عليها فى القطع وفى الوصل».

«اشتراط الأغلبية هو لهذه الغاية».

«قالوا إن إعطاء الرياسة لغير الحكومة مخالف للتقاليد المعروفة:»

«هذا تهجم على التقاليد كما تهجموا على الحقائق القانونية فيما يختص بالمرسوم السلطانى الذى تكلمت عنه».

«ما هذه التقاليد؟ لكل بلد تقاليدها فهل فى تقاليد مصر ما يمنع أن عظمة السلطان يعطى الرياسة لمن يشاء؟ كلاً ثم كلاً».

«هذه دعوى منهم لم يقيموا عليها بيِّنة فلا اعتبار لها».

«على أنه إذا صح فى البلاد الأوروبية أن رئيس الحكومة يجب أن تكون له الرياسة دائمًا فلا يصح ذلك فى مصر مطلقًا بالنسبة للمهمة السياسية التى نحن بصددها. فإن مصر ليس بلدًا دستوريًا ووزارتها لا ينتخبها الشعب، بل هى معينة من طرف الحاكم فلا يمكنها أن تدعى أنها وزارة دستورية نائبة عن الأمة».

«فهى معينة من عظمة السلطان بل أجاهر بالحقيقة الآتية: المندوب السامى أيضًا».

«هذا ليس سرًا. بل هو معلوم للجميع وحقيقة ثابتة».

«فالوزارة فى مصر لا تمثل الأمة لا حقيقة ولا حكمًا. بل تمثل سلطة الحماية المضروبة عليكم رغم أنوفكم».

«ليس لمصر وزارة خارجية الآن وسياستها الخارجية بيد الدولة الحامية فلا يمكن لرئيس الوزارة أن يدعى أنه يدير سياسة مصر الخارجية حتى يكون له وجه فى أن يكون رئيسًا للمأمورية سياسية متعلقة بمستقبل الأمة وبعلاقتها مع الحكومة الإنكليزية».

«فرئيس الوزارة ليس إلا موظفًا من موظفى الحكومة الإنكليزية سيسقط ويرتفع بإشارة من المندوب السامى. وهو، بهذه الصفة، لا يمكنه أن يكون، بإزاء رئيسه وزير خارجية إنكلترا، حرًا فى الكلام لأنه مَدِين له بمركزه».

«فإذا طلبنا الرياسة فإنما نطلبها ليكون الرئيس حرًا مرتكزًا على قوة لا تهاب شيئًا مطلقًا فى المطالبة بحقوقها وهى قوة الأمة. لا أن يكون مرتكزًا على قوة مستمدة من الحكومة الإنكليزية لأن ذلك يجعل المفاوضات بين الأصل وفرعه أى بين الحكومة الإنكليزية وبين........ الحكومة الإنكليزية أيضًا».

«ليست هذه أول مرة ذكرت فيها هذا المعنى الذى تشرفت بعرضه الآن لكم ولكنى رفعت الصوت به فى وزارة المستعمرات الإنكليزية فقلت للجنة ملنر فى جلسة ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ : من ذا الذى يعين المفاوضين المصريين؟ فأجاب: الحكومة المصرية».

«فقلت: إذًا جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس».

«قلنا فى غير هذا المكان إذا عينت الحكومة رئيسًا من غير الحكومة فمن ذا الذى يشكو من هذا التعيين؟».

«نبئونى!!! خبّرونى!!! أهى الحكومة الإنكليزية وقد أعلنت أنه لا شأن لها فى تعيين المفاوضين المصريين؟ أم هى الأمة المصرية وهى تصيح صباح مساء بأن لها رئيسًا آخر غير رئيس الحكومة وتقول لا مفاوض إلا الوفد ولا وكيل إلا الوفد ولا رئيس إلا الوفد».

«الأمة لا تشكو ولا تتضرر من أن تكون الرياسة للوفد فى أمر متعلق بحياتها المستقبلة وباستقلالها التام».

«الوزارة كما قلت جاءت وقالت إنها تتمشى على إرادة الأمة وتشترك مع الوفد فى المفاوضات الرسمية، وخلبت عقول الأمة بهذا البيان. والآن تقول: لا. بل أتفاوض وحدى دون الوفد. للحكومة رأيها، هذا شأنها، ولكن الوفد الممثل للأمة لا يمكن أن يولِى ثقته من يتفاوض على غير شرطه».

«الوزارة تظهر أمام الأمة فى بيانها بأنها تريد أن تسير بإرادتها وتشترك مع الوفد فى المفاوضات، ولكن المحيطين بها ورجال الصحافة الموالية لها يعملون، ليل نهار، على منع الوفد من الاشتراك فى المفاوضة».

«هذا أمر لا نقبله مطلقًا. إن الوزارة التى قالت إنها تتمشى مع إرادة الأمة وتشترك مع الوفد فى المفاوضات ففرحت بها الأمة هى التى تأتى فى الوقت نفسه، وتعمل على إبعاد الوفد عن المفاوضة. ويشتغل أتباعها بطرق شتى لهذه الغاية. لا يمكننى أن أقبلها. وأقول إن مهمتى فيكم هى أن أفضح كل ما يحصل من خديعة أو غش لكم. وأن يسير كل أمر طبق إرادتكم، فإذا تمكنت من ذلك فحسبى وإلا فقد قمت بواجبى والسلام».

انقسام الأمة:

كانت هذه الخطبة قنبلة إعلان الحرب بين شِقَّى الأمة. ولم يكن من المستطاع بعدما ورد فيها من قوارص الكَلِم ومختلف التهم، الماسة بالكرامة، التى أُلصقت بالوزارة أن يؤلفَ بين قلوب شطرَى الشعب. فقد انحاز فعلاً شطر منها إلى عدلى باشا وانحاز الشطر الأكبر إلى سعد باشا.

كانت عودتى من الديار الأوروبية فى ١٥ أبريل. ولقد كانت لهفتى شديدة على الرجوع إلى البلاد لمشاهدة تلك الروح التى انبعثت فى أمتى فألفت بين القلوب ووحدت متنافر الكلمات، تلك الروح التى تجلت أمامى وأنا أقرأ الصحيفة المصرية فى لوزان؛ فأسالت شآبيب دموعى غبطة وفرحًا.

عدت وأنا أستبطئ سير القطارات والبواخر التى أقلتنى إلى هذه البلاد لأستمتع بمرآى ما قرأت أنباءه على صفحات الصحف فى ديار الغربة. فما كان أبلغ خيبة أملى إذ ألقيت عصا التسيار فتجلى أمامى، بدلاً من عروس الاتحاد والوئام الجميلة، شبح التفرقة والخصام البشع. وبخاصة عقب هذه الخطبة المشئومة التى ألقاها سعد باشا على أهالى حى شبرا التى كانت ثالثة الأثافى ونذير ضياع الآمال. ومثيرة لعقارب الفتن. ولم تكن الظروف لتسمح لى إذ ذاك بالدخول فى هذا المعمعان، فسكت على مضض وانزويت على أحر من الجمر أرجو الله تسخير من يطفئ هذه النار المتقدة رحمة بالكنانة وشفقة على قضية البلاد أن تُداس بأرجل المتخاصمين.

على أننا بقطع النظر عن خطة الزعيمين، نرى أن هذا الشقاق ليس من حسن السياسة فى شىء.

ولقد كتب مراسل المورننج پوست إلى جريدته بتاريخ ١٢ أبريل يقول:

«امتلأت القاهرة بالدسائس منذ عودة زغلول باشا، ويزداد الانقسام فى الوفد باطراد ويرى زغلول باشا أن الأعضاء الأكثر رقيًا فى الفكر ينسحبون من صفه إلى صف عدلى باشا، والظاهر أن زغلول باشا مُصِرٌ على تنفيذ رأيه بأن يلح على الوزارة بالحصول على قبول الحكومة البريطانية لتعديلات الوفد لتقرير اللورد ملنر. ويرى عدلى باشا استحالة تحقيق هذا الشرط».

«هذا فى حين أن الضغط متوالٍ على زغلول باشا للإقلاع عن موقفه، موقف التعصب، ولكن الظاهر أن هذا الضغط يزيد زغلول باشا عنادًا والطلبة والعناصر غير المسئولة هى التى تعضد زغلول باشا ولكن عدلى باشا حائز لثقة

الكثيرين من المفكرين، وعلى ذلك فإن استقالة الوزارة تكون نكبة بما أنها إلى حد ما تعد انتصارًا للمتطرفين».

وقالت جريدة «الديلى كرونكيل» نقلاً عن شركة «سنترال نيوز»:

«الظاهر أن المصريين لا يستطيعون الاتفاق فيما بينهم على ما يريدونه بالدقة من بريطانيا العظمى. وقد انقسمت الدوائر السياسية الوطنية إلى عدد لا يُحصى من الدسائس».

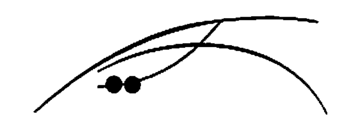
«ويلح زغلول باشا زعيم الوطنيين على وزارة عدلى باشا بأن تشدد فى قبول تحفظات معينة على تقرير اللورد ملنر قبل بدء المفاوضات ولكن عدلى باشا، رئيس الوزارة، يرى استحالة قبول هذه الاقتراحات. فإذا فرض وسقطت الوزارة فالعواقب تكون خطيرة جدًا».

أخذت الصحف البريطانية تضرب على هذه النغمة المؤلمة والفريقان لاهيان عن سماعها واستيعاب ما ترمى إليه من توسيع ما بين حافتَى الهوة التى افتحروها بينهما، وكان الأجدر بهما أن يفطنا إلى الخطر المحدق بالقضية قبل الاسترسال فى هذا الجدل.

***

الفصل السادس

مساعى التوفيق بين الزعيمين



رسل التأليف بين سعد باشا وعدلى باشا:

على أن عقلاء الأمة لم تنم أعينهم عن انتهاج كل نهج للتأليف بين القلوب والجمع بين الأخوين المتخاصمين ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً. فقد نشرت الجرائد المصرية كثيرًا من الاقتراحات فى فض هذا الخلاف، نذكر من بينها رأيًا لفضيلة الأستاذ الشيخ محمد بخيت وسماحة السيد عبد الحميد البكرى وهو:

«قد علمنا من حديث حضرة صاحب الدولة عدلى باشا رئيس مجلس الوزراء ومن حديث حضرة صاحب المعالى سعد باشا رئيس الوفد ومن خطبه المتكررة فى حفلات متعددة خصوصًا خطبته التى ألقاها فى حفلة أهالى شبرا:»

«أن كلاً من رجال الوفد ورجال الوزارة متفقون تمام الاتفاق على الجوهر الذى تدور عليه الحقوق التى تطالب بها الأمة المصرية وتطلب من الدولة الإنكليزية الاعتراف بها قيامًا بواجب العدالة والحق».

«وأن الخلاف الواقع بين رجال الوزارة وبين معالى رئيس الوفد ينحصر فى أمور ثلاثة:»

«الأول: أن الوزارة تطلب أن تكون رياسة المفوضين الرسميين لحضرة صاحب الدولة رئيسها وحضرة صاحب المعالى رئيس الوفد يطلب أن تكون الرياسة لمعاليه».

«الثانى: أن الوزارة تطلب أن يكون تحديد مأمورية المفوضين بمذكرة تعرض على عظمة مولانا السلطان مع غرض أسماء المفوضين وبناء على ذلك يصدر المرسوم بتعيين أولئك المفوضين بالطريقة التى يرفع بها بيان الوزارة وأسماء الوزراء».

«ومعالى رئيس الوفد يطلب أن يكون تحديد المأمورية بمرسوم سلطانى يصدر بذلك».

«الثالث: إن معالى رئيس الوفد يطلب أن تكون الأغلبية للوفد».

«ونظرًا لما قاله حضرة صاحب الدولة عدلى باشا فى حديثه من أنه ليس هناك أحزاب مختلفة بل إن جميع المفوضين متفقون على جوهر الحقوق. نرى أنه لا أهمية لهذا الأمر الثالث وأن المظنون أن الوزارة لا تمانع فيه».

«وبناء على ذلك يلزمنا البحث فى الأمرين الأول والثانى وإن كان كلاهما فى الشكل لا فى الجوهر فنقول:»

«حيث إن رجال الوفد ورجال الوزارة الحاليين هم الذين وضعوا الحجر الأول فى أساس اتحاد الأمة المصرية واتفاقها واجتماعها على كلمة واحدة هى المطالبة بالحقوق المتفق عليها بين الفريقين فحينئذ لا يحسن أن يختلفوا فى الشكل مخافة أن يؤدى هذا الاختلاف إلى انقسام الأمة على نفسها وانشقاقها وتفرقة كلمتها. حينئذ تضيع الثمرة المطلوبة والحقوق الجوهرية لأجل المحافظة على الشكل وهذا ما ننزه عنه الفريقين بعد أن وضعت الأمة بأكلمها ثقتها فى الجميع وأظهرت من الفرح والسرور والابتهاج ما ملأ الفضاء ووصل إلى عنان السماء».

«وحيث إن حضرة صاحب المعالى رئيس الوفد قال فى خطبته التى ألقاها فى حى شبرا ونشرت بالجرائد اليومية ما نصه بالحرف الواحد:»

«لكل بلد تقاليدها فهل فى تقاليد مصر ما يمنع أن عظمة السلطان يعطى الرياسة لمن يشاء؟ كلاً. ثم كلاً».

«وهذا قول صريح إن الحق فى إسناد الرياسة إنما هو لعظمة السلطان وحده يعطيه لمن يشاء».

«وما نظن أن الوزارة تخالف حضرة صاحب المعالى رئيس الوفد فى أن هذا الحق هو لعظمة السلطان وحده. على أن كون هذا الحق لعظمة السلطان مما لا شك فيه لأن من يملك تعيين المفاوضين يملك تعيين رئيسهم كما يشاء».

«وبناء على هذا لا يكون هناك معنى لهذا الخلاف وأن تطلب الوزارة أن تكون رياسة المفوضين لرئيسها وأن يطلب معالى رئيس الوفد أن تكون الرياسة لنفسه. لأن طلب كل من الطرفين إسناد الرياسة إليه يشبه أن يكون تحكمًا على صاحب الحق وهو عظمة السلطان باتفاقهما. فالذى يجب حينئذ أن يفوض الأمر فى الرياسة لصاحب الحق فيها وهو عظمة السلطان وعظمته يستدعى من يشاء سواء أكان رئيس الوفد أم رئيس الوزارة ويسند إليه رياسة المفوضين. ويطلب منه بعد ذلك تسمية أولئك المفوضين. وعند ذلك يعرض ذلك الرئيس تحديد المأمورية وأسماء المفوضين على عظمة السلطان ويصدر به المرسوم السلطانى بالطريقة التى اتخذت فى عرض رئيس الوزراء بيانه وأسماء أعضاء الوزارة. وبذلك ينحسم الإشكال ويزول الخلاف. ونقول حينئذ قطعت جُهَيْزة قول كل خطيب».

الخرنفش فى ١٩٢١/٤/٢٧

عبد الحميد البكرى — محمد بخيت

شيخ مشايخ السادة الصوفية — مفتى الديار المصرية سابقًا

ولكن اللذين وضعا أول حجر فى اتحاد الأمة وأقاما عليه الأساس حتى كاد يكمل البناء مضيا فى هدمه وقَضِّه حجرًا على حجر، واستمرا فى خلافهما وهما يشعران بانحلال رابطة الأمة من حولهما ولا يرجعان عن خلافهما.

رأى محمد سعيد باشا فى هذا الشقاق:

وقد أجرت جريدة وادى النيل حديثًا مع صاحب الدولة محمد سعيد باشا تستطلع رأيه فيما شجر من الخلاف بين الزعيمين نقتطف أهم ما جاء فيه، قال:

«أرى أن الخلاف القائم بين رئيس الوفد ورئيس الوزراء خلاف عادى يحدث مثله كثيرًا بين الرجال المفكرين وأنه لا شك زائل قريبًا بإذن الله. وهذا ما أتوقعه من رجلين عظيمين مثلهما. خصوصًا إذا كان سبب الخلاف متعلقًا بأمر مهم كالمفاوضة الرسمية. وإذا تشدد سعد باشا مع الوزارة وتمسك بشروطه معتقدًا إنها لازمة للقيام بمهمته الشاقة فإنما يكون على حق فيما يفعل. على أن شروطه لم تبلغ مع الشدة ما يجعل قبولها مستحيلاً».

«ولقد قابلت عدلى باشا أخيرًا بمصر ودار الحديث بيننا على هذه الشروط فأظهرت له رأيى بأن الأوفق إجابة مطالب سعد باشا لاعتقادى أن من مصلحة القضية المصرية، بل من أكبر عوامل النجاح لها، أن تتكاتف الوزارة مع سعد باشا وأن يعمل الاثنان يدًا واحدة. وهناك أمر جدير بالنظر ومن شأنه أن يسهل على الوزارة إجابة شروط سعد باشا ذلك أن إنكلترا يهمها الوصول إلى اتفاق يرضى المصريين عملاً بنصيحة اللورد ملنر فى تقريره المشهور لحكومته حيث قال: (إن كل اتفاق حكومى بشأن مصر لا يكون على رغبة الأمة «كارثة») وما دامت هذه الأمة لا ترضى باتفاق إلا إذا كان على يد سعد باشا وبمعرفته لأنه موضع ثقتها فلا أرى مانعًا من إجابة شروطه بعد ذلك».

«ومن الممكن، بلا شك، أن يتنازل عدلى باشا عن رياسة المفوضين الرسميين لسعد باشا. وماذا يمنع عدلى باشا من التنازل عنها وهى لا تُذكر أمام مصلحة الوطن. فقد تنازل توفيق باشا الصدر الأعظم من رياسة الوفد إلى بكير سامى بك رئيس وفد أنقرة الذى يمثل حقيقة الأمة التركية لما رأى أن مصلحة الوطن تقضى بذلك. فلماذا لا يتشبه عدلى باشا بزميله توفيق باشا الذى كان عمله هذا أكبر مشرف له حتى ضرب به المثل الأعلى فى الوطنية وإنكار الذات أمام

الواجب الوطنى المقدس؟ فهل تظن أن وطنية عدلى باشا تقل عن وطنية توفيق باشا؟ لا أظن ذلك».

«على أن عدلى باشا نفسه يعلم أن الشروط التى قدمها سعد باشا تعتبر فى نظر البعض غير كافية. فكيف يكون موقف الوزارة أمام الأمة إذا لم تقبل هذه الشروط؟».

«ولربما كان هناك ضرر إذا دخلت الوزارة المفاوضات الرسمية وحدها اعتمادًا على أنها حازت ثقة هذه الأمة كسعد باشا. وعلى أى حال فليس من مصلحة مصر ولا إنكلترا أن تتولى الوزارة وحدها أمر المفاوضة لأن إنكلترا تريد كما قلنا اتفاقًا ترضاه الأمة. والأمة لا ترضى باتفاق لا يكون لسعد يد فيه».

«ويجب ملاحظة أن المصريين إذا كانوا أظهروا الثقة بالوزارة فإنما يكون سبب ذلك راجعًا إلى قولها إنها تعمل مع الوفد. فثقة الأمة بها معلقة على عملها مع الوفد لمصلحة الوطن. والوزارة لا تجهل ذلك بدليل أنها أعلنت فى برنامجها السياسى أنها ستعمل مع الوفد مسترشدة بما رسمت إرادة الأمة. ودعت الوفد للاشتراك معها فى المفاوضة للحصول على استقلال لا شك فيه. ولهذه الأسباب لا أرى وجهًا للوزارة فى أن تنفرد بالمفاوضة دون الوفد لأن هذا لا يتفق مع إرادة الأمة بل ولا مع رغبة إنكلترا نفسها».

ونحن، دون أن نتشيع لرأى دون رأى، نريد هنا أن نقرر حقيقة أمر أتى فى عرض حديث دولة سعيد باشا من قَبيل الاستشهاد. الا وهو حادثة توفيق باشا الصدر الأعظم مع بكير سامى بك. فإن الحقيقة التاريخية أنه طلب من جلالة سلطان تركيا إرسال مفوضين رسميين كما طلب من القائمين بالأمر بأنقرة إرسال مندوبين لسماع أقوالهم. فلما مَثُل الوفدان أمام المؤتمر معًا تكلم الصدر الأعظم توفيق باشا أولاً بصفته رئيسًا للمفوضين الرسميين فبسط مطالب تركيا مجملة. فسأله المؤتمر تفصيلاً فأجاب بأنه يَكِلُ إلى بكير سامى بسط هذه التفصيلات، وهكذا كان.

فما كان أحرى الزعيمين باتباع خطة الصدر الأعظم وصاحبه!!

ولم يقتصر الخلاف على الزعيمين بل دب الشقاق إلى داخلية الوفد نفسه وكانت نتيجته وبالاً على الأمة والقضية الوطنية.

ذلك أن الوفد والى اجتماعاته عقب ما صرح به سعد باشا فى خطبه التى ألقاها فى حفلات الحفاوة به وكان البحث دائرًا فى هذه الاجتماعات على الخطة التى يتبعها الوفد فى المفاوضات الرسمية. فاجتمع أعضاء الوفد فى آخر جلسة فى صباح يوم الخميس ٢٨ أبريل تحت رياسة صاحب المعالى سعد باشا زغلول الرئيس.

وقبل انعقاد الجلسة ورد على الوفد كتاب من حضرة صاحب السعادة على شعراوى باشا، هذا نصه:

«حضرة صاحب المعالى رئيس الوفد المصرى المحترم»

«بعد تقديم ما يجب من الاحترام، مضى علىّ سنة ونصف تقريبًا لم أتشرف أثناءها بحضور جلسات الوفد المصرى. والآن حضرت ثلاث جلسات أوجدت عندى عقيدة أنه لا إخلاص فى العمل لمصلحة البلاد ولا إخلاص أيضًا من الأعضاء بعضهم لبعض. لذلك قررت أن أنسحب نهائيًا من الوفد وأرجو الله أن يوفقنا جميعًا لخدمة البلاد».

«وختامًا تفضلوا بقبول تحيتى واحترامى».

ثم انفصل جزء من الوفد واجتمعوا وحدهم وأصدروا البيان التالى الذى وجهوه إلى حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا، وهو:

«حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا رئيس الوفد المصرى»

«قضت مصلحة البلاد التى أخذنا أنفسنا بالقيام عليها أن نصارحكم القول. إننا لا نستطيع أن نُقرّكم على جعل القضية المصرية قضية شخصية يصح أن يكون للميول الذاتية فى أمرها محل من الاعتبار».

«نقول، والأسف يملأ قلوبنا، إنكم بغير إجازة الوفد بل خلافًا لقراراته الصريحة قد أعلنتم عدم الثقة بالوزارة بعد أن أجابت كل طلباتكم ما عدا شرط الرياسة الذى لا نراه يقدم أو يؤخر شيئًا فى حسين سير المفاوضات».

«فعلتم ذلك فلما عُرض الأمر اليوم على الوفد ولم تقركم أكثريته على هذه الخطة الضارة صممتم عليها واستهنتم برأى الأكثرية مرة أخرى وجئتم بمثال من ذلك فى معاملتكم لأحدنا وهو عبد اللطيف بك المكباتى».

«تلقاء هذا الاستئثار بالرأى والانفراد بالعمل لا يسعنا حقًا وعدلاً إلا أن نبرأ إلى الله وإلى الأمة من تبعة الشقاق الذى ينجم عن انتحاد هذا النحو والذى طالما سعينا فى اتقائه إلى حد مجاراة بعضنا إياكم على دخول الوفد فى المفاوضات الرسمية خلافًا لخطته».

«والآن نرى أن الواجب الوطنى يقضى علينا أن نعلن ثقتنا بوزارة نزلت على إرادة الأمة ووافقت الوفد على كل ما اشترط من حيث مهمة المفاوضين الرسميين بالأغراض التى يجب عليهم السعى لبلوغها فإن الوزارة لا تستطيع أن تصل إلى تحقيق آمال البلاد إلا إذا كانت متينة المركز فى الأمة معضدة الخطة من أُولِى الرأى منها. ولا نخال خذلانها إلا خذلانًا للغرض الأسمى الذى عاهدت الأمة على الوصول إليه».

«نعلن رأينا هذا ونصرح تلقاء الخلاف القائم فى الرأى العام بأن الخطة المُثْلَى هى عدم دخول الوفد فى المفاوضات الرسمية اتباعًا لخطة الوفد الأولى منبهين الوزارة إلى أن كل اتفاق ليس شاملاً للتحفظات التى أبدتها الأمة والتى تتمسك بها كل التمسك لا يُقابل من الجمعية الوطنية إلا بالرفض الصريح».

«ولقد نشعر أن الذين صبروا إلى اليوم حقيق بهم أن يصبروا ويقربوا قربانًا جديدًا على مذبح الاتحاد فى هذا الوقت. ولكن الأمر أجَلُّ من أن يحتمل تساهلاً وأعجل من أن يقبل أناة - والاتحاد أوشك أن يكون مقصودًا لذاته لا لثمراته».

«فالله نسأل أن يوفق أهدَى الفريقين منا سبيلاً إلى تحقيق آمال البلاد».

«وتفضلوا بقبول فائق احترامنا».

«الإمضاءات»

حمد الباسل ـ عبد اللطيف المكباتى ـ محمد محمود ـ أحمد لطفى السيد ـ محمد على.

أما حضرة صاحب السعادة عبد الخالق مدكور باشا فإنه أعلن رأيه بحديث قال فيه:

«إننى لا أرى الدخول فى المفاوضات الرسمية مطلقًا إلا على أساس صحيح صريح هو أساس الاستقلال التام».

«ومتى وجد هذا الأساس أصبح الدخول فى المفاوضات مؤديًا إلى حل مُرْض للمسألة المصرية. وفى الإمكان إيجاد الوسائل للاتفاق على أساس المفاوضات الرسمية قبل الدخول فيها. كما أنى لا أرى أيضًا أن يدخل الوفد فى المفاوضات الرسمية تحت المرسوم السلطانى إلا إذا أُلغيت الحماية. لأن الدخول بهذه الصفة قبل إلغاء الحماية يجعل المفوض المصرى تابعًا للحكومة التى نريد أن نتفاوض معها ونستخلص حقنا منها. أما بعد الإلغاء فلا يكون للمفوض المصرى إلا الصفة المصرية البحتة».

على أن صاحب العزة عبد العزيز بك فهمى كان قد أبان رأيه فى هذا الموضوع قبل الآن فى محاضرة ألقاها فى حفل تكريم أقامه بعض رجال المحاماة، قال فيه:

«ليس رجال الوفد ولا رجال الوزارة من المعصومين من الزلل فإن العصمة لله وحده. وليس رجال الإنكليز من المحدثين فى أمور السياسة بل هم من دهاتها المحنكين، فماذا عسى أن تكون النتيجة لو تمت المفاوضات الرسمية والمعاهدة الرسمية باشتراك الوفد والوزراء وكان ضررها بالمصلحة المصرية أكثر فى الواقع من نفعها؟».

«ألا تكون البلاد إذ ذاك مَسُوقة لقبولها لأن وفدها اشترك فيها؟ أوّلاً يكون الوفد نفسه من العاملين على ترويجها لأنها من عمله. والإنسان حريص عادة على أن يحبذ عمل نفسه ويُظْهِر القبيح منه بمظهر الحسن؟ ألا ينقلب الوفد إذ ذاك خطرًا على البلاد بدل أن يكون عونًا لها؟ اللهم إن هذا ظاهر لا شك عندى فيه. ولا شك عندى فى أن من واجب الوفد أن يبقى هو والأمة كتلة واحدة يَدَع الحكومة تعمل ما تريد ثم يقرر من بعد عملها فيصوبه لدى الأمة أو يسوئُه بحسب ما يراه من وجهة المصلحة ويكون إذ ذاك فى عمله حرًا لم يرتبط بكلمة ولا توقيع».

ونحن شخصيًا نميل إلى هذا الرأى ونزيد عليه إنه كان من الواجب على سعد باشا من الوجهة العملية، فضلاً على المحافظة على وحدة الأمة، أن يترك المفاوضات الرسمية لرئيس الوزارة ومن يختارهم من دون أن يثير مسألة الثقة بالوزارة قبل هذه المفاوضات. ويمكث هو فى مصر أو فى أوروبا للوفد الرسمى بالمرصاد حتى إذا رأى فى خطته أو مفاوضاته اعوجاجًا قوَّمه بنصائحه إن أمكن وإلا فبالطرق الأخرى التى تجعل نتيجة مفاوضاته عديمة الجدوى مادام المرجع الأخير لجمعية وطنية تُنتخب من نفس الأمة، والأمة كلها ظهيرة للوفد. وحينذاك كانت الأمة كلها تكون إلى جانب سعد باشا. وهذا خير من الأعمال التى أدت إلى انقسام الأمة وانفكاك رابطة الوفد.

كان من الواجب على الرجل الحريص على وحد الأمة التى هى السلاح الوحيد الذى يتسلح به ضد خصمه فى القضية الوطنية أن يلزم الصمت حتى لا يزيد الجرح اتساعًا. ولكن سكرتارية الوفد نشرت قرارًا فى ٢٨ أبريل تكذب فيه أن الأكثرية قد كانت على غير رأى الرئيس فى مسألة الثقة بالوزارة، وهذا نص هذا القرار:

«تعلن سكرتارية الوفد المصرى أن جميع التصريحات التى أعلنها معالى رئيس الوفد متفقة مع القرارات الصادرة من الوفد ومطابقة للحقوق المُخوَّلة للرئيس».

«وقد تقرر فى جلسة اليوم (الخميس ٢٨ أبريل سنة ١٩٢١). بأغلبية الآراء، عدم تعضيد الوزارة فى الدخول فى المفاوضات الرسمية لعدم قبولها شروط الوفد ولجريها على سياسة لا تتفق مع بيانها الذى عاهدت الأمة عليه».

«وَسَّع هذا البيان الخرق على الراقع وزاد الطين بلَّة وأدى إلى تحرج الحال فى الأمة. واجتمع مجلس نقابة المحامين للنظر فى الحالة فانفصل جماعة من المجتمعين. وقرر الباقون أن دعوة الحكومة الإنكليزية إلى الحكومة المصرية لا تسوغ للوفد الاشتراك فى المفاوضات الرسمية المطلوبة لأن الحماية لم تُلْغَ قبل البدء فى المفاوضات. وأبلغوا قرارهم هذا إلى الوفد والوزارة ولكن المحامين الذين لم يحضروا الاجتماع عارضوا فى هذا القرار وقالوا إنه لم يصدر إلا عن رأى الموقِّعين عليه. وهكذا حصل الانقسام فى كل هيئة لانحياز بعض أعضائها لناحية وانحياز البعض الآخر إلى الناحية الأخرى».

ولم يستطع سعد باشا أن يسكت عن المنشقين عنه، بل أصدر البلاغ الآتى للأمة بمناسبة إصدار قرار المخالفين له من أعضاء الوفد:

«استحسن بعض حضرات أعضاء الوفد أن ينشروا فى الجرائد خلافهم. وأن يقولوا فينا غير الحق. وقد أفرغت جميع الوسائل فى تلافى هذا الخلاف وحسمه ابتعادًا عن الانقسام واستبقاء للوحدة. فلم أنجح. وأبوْا إلا الاستمرار فيه وإظهاره على طريقة، تبين منها جليًا عدم وجود تضامن فى العمل وهو المبدأ الذى وضعه الوفد وأقسم الأعضاء الأيمان على احترامه. ويرى الوفد أن مخالفة هذا المبدأ المهم تعد بطبعها خروجًا عنه. وانفصالاً منه لأنه يستحيل انتظام العمل فى هيئة لم تربط أعضاءها رابطة من ثقة ولا من اتحاد فى غرض ولا ارتباط بقاعدة. لهذا فإننا، اعتمادًا على الثقة التى شرفتنى بها الأمة وعلى التشجيعات التى لا تزال تبديها والتأكيدات الوثيقة التى تأتينا من كل الجهات مؤيدة لتوكيلنا ومحبذة خطتنا. نؤكد بأن الوفد الممثل للأمة بعد انفصال المخالفين عنه يستمر فى العمل: رئيسه وأعضاؤه المتفقون فى المبدأ والغاية. وفى تبادل الثقة والإخلاص واحترام القواعد التى وضعوها والأيمان التى أقسموها،

ويسعون بكل ما فى وسعهم بما عاهدوا الأمة عليه حتى بلوغ الغاية. فلا تهنوا ولا تحزنوا فإن قضيتكم عادلة ومصركم خالدة والله معكم».

«سعد زغلول»

«القاهرة فى ٢١ شعبان سنة ١٣٣٩ ـ ٢٩ أبريل سنة ١٩٢١».

قضى عقلاء الأمة على إثر ذلك ليلة من أشد ليالى القلق والانزعاج لما وقفوا على نبأ اشتداد الخلاف فى الوفد وانشقاقه على نفسه، وبات أكثر الناس يتساءلون عن المصير بعد ذلك. وهم يوجهون إلى بعضهم هذا السؤال:

«هل فى الإمكان تلافى هذه الحالة السيئة بالدعوة إلى الاتحاد الذى هو رأس مالنا وسلاح الأمة الوحيد فى نضالها على أمانيها؟».

ولما ازدادت المظاهرات العدائية للوزارة أصدرت أوامرها إلى المحافظات والمديريات بمنع المظاهرات وتطبيق قانون التجمهر. وأن الذين يخالفون هذا الأمر يقدمون إلى النيابة لا إلى المحاكم العسكرية.

ولما كان حضرة صاحب السعادة حمد الباسل باشا من الرجال الذين عملوا للقضية المصرية منذ الساعة الأولى. وفى داره عقدت الاجتماعات الوطنية قبل أن تعقد فى دار سواه وفى حديقة تلك الدار أعلن معالى سعد باشا الدعوة ونادى بسقوط الحماية.

ولما كان سعادته أحد الذين تنحوا عن سعد باشا فى الحادث الأخير ووقّع مع المنشقين على البيان الذى وجهوه لمعاليه، أراد صاحب جريدة الأهرام أن يستطلع رأيه. وخاصة لما اشتهر عنه من الرصانة والاعتدال فى الرأى. فجرى بينهما حديث صرح فيه سعادته بما يلى:

«ليس هذا بأول خلاف ثار فى مناقشات الوفد مذ كان فى ديار الغربة. ولقد كانت أسباب الخلاف تنتهى دائمًا إلى الوفاق بفضل التفاهم. وعندى أن الخلاف فى هذه المرة، وإن كان شبيهًا بما سبقه، إلا أن ظهوره بالمظهر العنيف الذى

وقفت عليه الأمة كان سببه أنه قد دخلت فى المسألة من غير الوفد عناصر غير مسئولة عملت على إخراجه على هذه الصورة التى أزعجت البلاد».

«أما الدعوى بأن لهذا الخلاف أثرًا فى مصير القضية فإنى لا أذهب إلى مثل هذا الحد. لأننا لو ألقينا نظرة هادئة إلى أسباب هذا النزاع لرأيناها منحصرة فى مغالاة كل طرف فى التشدد من ناحيته فيما يراه لمصلحة القضية. فالفريق الذى يرى عدم دخول الوفد فى المفاوضة إنما يبنى رأيه على وجوب إقامة الوفد مقام المهيمن على المفاوضات الرسمية الواقف بالمرصاد للمتفاوضين لا يأذن (باعتباره دارسًا للمسألة فى جميع وجوهها) لدقيقة ولا جليلة من الأمر تمر دون أن يقلِّبها على جميع وجوه النظر؛ فوفد الأمة هو عينها التى بها ترى وأذنها التى بها تسمع ويدها التى بها تعمل. ولا محل إلى قول من يذهب بأن الوفد لا عمل له بعد إتمام الاتفاق بين طرفَى المفاوضات لأن الوفد ما زال ولن يزال وكيل الأمة وممثلها، والوزارة نفسها تقول فى بيانها إنها تعمل مسترشدة برأى الأمة. والإنكليز أنفسهم يعلمون ألا سبيل للاتفاق مع الأمة إلا برضاء الوفد فليس أنجع للعمل ولا أحوط لمصلحة الأمة من أن يبتعد الوفد عن التورط فى العمل نفسه بل يبقى فى مكان الناقد النافذ الكلمة فى كل ما تتكيف به المفاوضات. فللوفد دور عظيم قبل أن يصير المشروع إلى الجمعية العمومية. وبهذا لا يستطيع الإنكليز أن يجدوا منفذًا يسلكونه إلى تسويغ اتفاق لا يحقق كل أمانى البلاد».

«أما الفريق الذى يرى دخول الوفد من الآن فى المفاوضات فهو إنما يرمى بذلك إلى أنه أولَى من سواه بمعالجة القضية فى دورها الرسمى لأنه إنما يثق بنفسه قبل عقده الثقة بغيره. وهذا حين نذهب إلى أفضل مذاهب التأويل. ولا يفسر أيضًا إلا بضرب من المغالاة فى الحرص على مصلحة القضية».

«على أنه لا يخفى أنه لا بد للوفد من اتخاذ أداة صالحة للوصول إلى غاية الأمة لتباشر على طريقته ومبادئه ما لا ينبغى أن يتولاه بنفسه. ولا شك أن خير أداة لهذا الغرض هو وزارة صديقة مخلص لمبادئ الوفد. وتلك هى من خطط

الوفد الموضوعة من قبل الآن. فعلى أهل الرأى الأخير ألا تفوتهم هذه النقطة كذلك».

«فالأمة وهى قلقة على مصيرها لا بد لأهل الرأى والعقل فيها من البحث فى أفضل الرأيين والنصح للمخالف باتباع جادة الصواب، ولا غضاضة على من ينزل على رأى الأمة فى أمورها الجسام».

فألقى عليه الصحفى العظيم هذا السؤال:

«نرى سعادتكم قد صرفتم وجه الخلاف بكل بساطة إلى إخلاص الجميع، وقد رأيتم، على صفحات الجرائد، أن بعض المستقيلين من الوفد قد عللوا خروجهم بما رأوا من عدم الإخلاص فى العمل».

فأجاب سعادته: «أستغفر الله من أن ينسب إلى وفد الأمة ومناط آمالها مثل هذا القول الذى لا أوافق على أنه ينطبق على حقيقة الواقع».

فلما سأله عما أُشيع من أن معالى رئيس الوفد قرر فصل طائفة كبيرة من أعضائه، قال: «لم يبلغنى شىء من هذا إلا منك على أنه إن كان سعد باشا قد فكر فى شىء من ذلك فهو يعرف النتائج التى تترتب على مثل هذا التصرف مع العلم بأن للوفد قانونًا لم يفرط فى بيان الواجب فى هذا الباب».

«على أننى أرى أن خدمة القضية المصرية إنما هى واجب فى عنق كل مصرى فليس من حق رجل أن يمنع عنها آخر. وإنى، بالذات، أقدّر ما انطوت عليه نفسى من التصميم على التضحية فى الجهاد الذى أرصدت نفسى له وما أملك أكثر من عامين، فلا سعد باشا ولا سواه يستطيع أن ينكر على مثلى إخلاصه للعمل الذى جاهدنا جميعًا فى سبيله على أن هيئة الوفد أجَلّ وأعلى من أن يكون خروج العضو منها أو دخوله فيها بإرادة فرد أو أفراد معه».

ثم قال سعادته عن موضوع ما ورد فى خطابهم لسعد باشا أنه خالف الأغلبية التى انعقد عليها قرار الوفد مع أن سكرتارية الوفد أعلنت أن الأغلبية قررت عدم تعضيد الوزارة:

«لقد انعقدت جلسة الوفد فى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الخميس ٢٨ أبريل الحاضر. والذى طرح عليها للمناقشة إنما هو مسألة واحدة هى الإقرار على ما قاله سعد باشا فى حفلة شبرا من إعلان عدم الثقة بالوزارة فلم توافق الأغلبية على ما طلب منها من إبداء عدم الثقة التى لم يكن فى جانبها من الموجودين إلا ثلاثة. أما الذين لم يوافقوه على ذلك فقد أصبحوا معروفين بما ظهر من قرارهم على صفحات الجرائد».

«أما مسألة تعضيد الوزارة لم تكن قط موضع أخذ الرأى فى تلك الجلسة. فإن كان المراد بالتعضيد هو قبول كل ما تأتى به الوزارة فنحن جميعًا، والأمة معنا، لا نمنح مثل هذا التعضيد. أما إذا كان المفهوم منه هو تشجيعها على الوصول إلى الغاية التى عاهدت الأمة عليها فهذا نعده واجبًا وطنيًا على الأمة كلها. ومثل هذا يقال فى إعلان الثقة بها أيضًا، على أن الفرق بين الاثنين هو أن إعلان عدم الثقة يذهب إلى أقبح المعانى وهذا يُعْوِزنا عليه الدليل ويأنف كل ضمير حى من التدلّى به».

ثم قال: «أما الجواب على أنه هل أصبح من الممكن اشتراك الوفد مع الوزارة فى المفاوضات فيستوجب أن أعبر أولاً بلسان من يسلم بأصل الاشتراك. ولو عبرت بهذا اللسان أيضًا لقلت إنه أصبح هذا الاشتراك غير منتج لأية ثمرة بعد هذا التنافر الذى جرح الأفئدة وتمادى فيه القول إلى الحد الذى لا يستريح معه اثنان للمشاركة فى عمل عام أول شروطه استحكام أسباب المودة والألفة بين العاملين. وذلك هو التنافر الشخصى الذى أشرنا إليه فى مطالب الأمة. وهذه الحالة أصبحت مبررة لعدول الذاهبين إلى اشتراك الوفد مع الوزارة عن رأيهم وأخذهم برأى القائلين من أول الأمر بعدم الدخول فى المفاوضة».

ولما طلب من سعادته الإيضاح عن العناصر الخارجة عن الوفد التى أشار إليها فى صدر هذا الحديث وقال إنها هى السبب فى تصوير الأمر بهذا المظهر المزعج للبلاد، قال:

«لا بد، وأنت صحفى ولك اطلاع على كثير من دخائل الأمور، أن تكون فطنت لما أشرت إليه، وغاية ما أوضحه من هذه الناحية أن تلك العناصر ترجع إلى قسمين: قسم على بساطته ينتصر، بحكم المودة والعلاقات الشخصية، إلى آراء معينة ولا يعنيه إلا مصدرها وقد يلتزم ترويجها والدفاع عنها بأساليب قد تكون من المنابذة أشبه منها بالدفاع. وفريق آخر يرى أن مصلحته فى تكدير الصفو فيتوسل إلى هذا بأن يلبس ثوب الصداقة والنصح وسياسته هى (كسر البيض بالبيض) كما يقول المثل العامى ليخلو له الجو فيتبوأ المكان وحده. ووصوله إلى غرضه أشهى إليه من وصول الأمة إلى غرضها» ا. هـ.

وفى يوم ٢٩ أجرى مُكاتب جريدة وادى النيل حديثًا مع صاحب المعالى سعد باشا زغلول ليقف فيه على رأيه فى الحوادث الأخيرة، صرح فيه معاليه بما يلى:

«إن ما حصل فى جلسة أمس التى عقدها الوفد أن الوفد كان وضع الشروط التى عرضها على الوزارة ونشرت فى الصحف على الإجماع تقريبًا فلما لم تقبل الوزارة شروطه قررنا بالإجماع فى جلسة أمس عدم الدخول فى المفاوضة ورأت الأغلبية عدم تأييد الوزارة فيها لكونها لم تقبل شروطنا وجرت على سياسة مخالفة لبيانها. ورأت الأقلية تعضيدها وأعلنت فى الجرائد رأيها على طريقة لم يسعنا معها إلا اعتبارها منفصلة عن الوفد».

«وأما على باشا شعراوى فقد اختار أن يستقيل ولكن السبب الذى وضعه لاستقالته من عدم الإخلاص للمصلحة العامة فلا أظنه موافقًا للحقيقة ولست أريد أن أدخل فى تفاصيل انفصاله ولا أريد الرجوع إلى الماضى».

«كما أننى لا أعرف إن كان لانفصال الأعضاء عن الوفد علاقة بدخول البعض منهم فى الوفد الرسمى كما يشاع. ولا أريد أن أعرف شيئًا من ذلك».

«أما خطتى الآن فإننى قررت ألا أدخل المفاوضة بعد أن رفضت الوزارة شروطنا وجرت على سياسة مخالفة لبيانها».

«أما فيما يختص بإمكان مباشَرة المفاوضات بدوننا فالذى أعرفه هو أن الحكومة الإنكليزية تريد الاتفاق مع الأمة المصرية على قواعد تكون ثابتة دائمة وأن كل سياسية تبنى على ستر الشعور الحقيقى فى البلاد محكوم عليها بالفشل إن عاجلاً أو آجلاً. وإنى متأكد كل التأكد أن المستقبل للمبادئ التى أخدمها والغاية التى أجرى إليها وأن قوة الرأى العام التى تؤيدنى والروح المعنوية التى أشعر بوجودها فى الأمة ستزدادان قوة ونماء وأن الضغط عليهما لا يزيدهما إلا شدة وقوة».

اقتراح الأمير عمر طوسون:

ما زالت شُقَّة الخلاف تتسع بين الحزبين، وما برح العقلاء يشفقون على قضية الأمة ويخافون عليها نتائج هذه الحال. فنشر صاحب السمو الأمير عمر طوسون الاقتراح التالى لفض هذا الخلاف:

«الآن وقد اختلف مفكرو الأمة وزعماؤها فى الرأى اختلافًا بيِّنًا لا نأمن عاقبته وإن كان إلى هذه الساعة لم يخرج عن حد الجدل بالتى هى أحسن. يجب أن نحصر تشعب الآراء فى دائرة الشورى التى شرعها الله وأجمع عليها العقلاء ووضع أنظمتها المتشرعون لتكون نبراسًا نهتدى به إلى الصواب وليظهر الحق بتأييد الأغلبية له وانحياز الأكثرية إليه وليس فى الاتفاق على رأى واحد مطمع لأمة من الأمم فى مثل مسألتنا الحاضرة ولا فى ترك الخلاف يتفاقم، بدون معالجة بهذا الدواء الناجع، إلا الشر المستطير».

«على أننى لست حتى الساعة مع المتشائمين من جراء هذا الاختلاف بل بالعكس، أرى من خلاله صفوف الأمة تزداد تماسكًا وقوة وراء المطلب الأقدس للوطن العزيز. ولكن ليس معنى ذلك ترك الخلاف وتعدد الآراء يلقى على جمال اتحادنا حجابًا كثيفًا».

«فإذا لم تُحلّ هذه العقدة بالاتفاق فى أقرب وقت وجب تحكيم الأمة والبتُّ فى الأمر برأيها الذى هو رأى الأكثرية الذين ينوبون عنها فإن الأمة هى صاحبة الحق. والوفد والوزارة الحاضرة. إذا قلنا إنهما يمثلان الأمة فى صورة مصغرة لكنهما لم يتفقا فيجب الرجوع إليها».

«والرأى فى تحكيم الأمة فى الخلاف الحاضر وكل خلاف يجدُّ فى المستقبل فى القضية المصرية أن تشكل جمعية وطنية بالانتخاب فى الحال من أوسع دائرة حتى إن عموم طبقات الأمة تكون ممثلة فيها، تمثيلاً صحيحًا فتوجد بذلك هيئة عالية المقام تكون كلمتها المسموعة وقولها الفصل فوق كل خلاف بين الأحزاب والأفراد وبعد تشكيلها تنعقد تحت رياسة رئيس تنتخبه، ثم تعرض عليها مسألة المفاوضة فتقرر أن تدخلها أم لا».

«وإذا قررت هذه الجمعية الوطنية العليا مسألة الدخول فى المفاوضة تضع قواعدها وتعين المفاوضين وتعين من بين أفرادها جماعة تكون من جهة متصلة بالمفاوضين لتعلم بما يفعلونه وتمدهم بأفكار الأمة. ومن جهة أخرى مراقبة لعملهم متصلة بالأمة».

«ويجب قبل البدء بتنفيذ هذا الاقتراح بل يجب منذ الآن رفع الأحكام العرفية والرقابة على الصحف حتى يكون فى جو خالٍ من غبار الاستبداد كما يلزم أن تكون المفاوضة فى مصر ليكون المفوضون المصريون على اتصال دائم بالأمة وليتبادلوا معها الرأى تبادلاً يؤدى إلى نتيجة إذ لا يتيسر لهم إذا كانوا بلندره الوقوف على آرائها بسهولة ولا تبادل الرأى معها بحرية تامة بخلاف المفوضين الإنكليز فإن لهم من الوسائل ما يمكّنهم، وهم فى مصر، من مخابرة حكومتهم كما لو كانوا فى بلادهم».

«وليس تحقيق هذا المشروع بعسير إذا كانت إنكلترا تريد الاتفاق بحسن نية مع المصريين وترغب الوصول إليه فى أقرب وقت لأنه حينئذ يحوز رضا الأمة. بخلاف الوسائل التى عمدت إليها فإنها لم تُجْدِ نفعًا وقد ضاع معها الوقت وسيضيع عبثًا».

«هذا هو رأيى أدليت به لاعتقادى أن الشورى هى الدواء الحاسم لكل خلاف وهى الوسيلة الوحيدة فى تقرير أمور الأمم ومصالحها العامة. وقطع أسباب الاختلاف بينها. وقد فرضتها الشريعة الإسلامية وأقرتها الأمم الراقية. وبذلت فى سبيل تقريرها المهج والأرواح».

«الإمضاء»

القاهرة فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٢١.

توالت الاقتراحات المنشورة على صفحات الصحف بين مقالات الأخذ والرد والنقد والتجريح وإظهار الإساءات والتلميح.

نصيحة الشيخ بخيت والسيد البكرى:

وفى ٢ مايو نشر فضيلة الشيخ محمد بخيت وسماحة السيد عبد الحميد البكرى النصيحة التالية إلى الوفد والوزراء وأدمجا فيها نداء الأمة، وهذا نصها:

«يا خير رجال مصر العاملين»

«أنتم الذين تقدمتهم لخدمة البلاد مضحين فى سبيل تحقيق أمانيها النفس والنفيس، أنتم الذين ضربتم لها المثل الأعلى فى تضحية المصالح الخاصة أمام المصلحة العامة. أنتم الذين أسستم نهضتها الحارة، أنتم الذين وضعتم أول حجر فى بناء اتحاد جميع عناصرها، فهل أنتم الآن هادمون ما بنيتم أم هل أنتم محققون بأيديكم ما عجز خصمكم عن الوصول إليه؟».

«تالله إن تبعة هذا الشقاق عليكم أجمعين والأمة تناشدكم درء الخطر بلَمِّ الشمل».

«إن الأمر أمر أمة وليس أمر الوفد والوزارة. دعت الوزارة الوفد للاشتراك معها فى المفاوضة الرسمية. وله أن يجيب دعوتها أو يرفضها. اشترط الوفد شروطًا لقبوله الاشتراك فى المفاوضة مع الوزارة ولها أن تقبل هذه الشروط أو

ترفضها. ولكن يجب على كل هيئة ألا تنسى ضرورة الوفاق وتجنب الخلاف وتضحية المصالح الخاصة فى سبيل المصلحة العامة. قال الله تعالى: **﴿واعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرقوا﴾**، فواجب على كل منهما أن تطلب المعونة من الأخرى، وواجب على كل منهما أن تبادر لتلبية هذا الطلب وواجب على كل منهما نحو الأمة أن تطلق للجميع حرية إبداء الرأى فإن كان الرأى بجانبها شدت أزرها به وإن كان متحولاً عنها عرفت موضع الضعف منها فأصلحته. قال عز شأنه: **﴿ولا تستوى الحسنة ولا السيئة، ادفع بالتى هى احسن، فإذا الذى بينك وبينه عداوة كانه ولىٌّ حمى﴾** - وواجب الأمة نحوهما أن تبدى رأيها بصراحة وهدوء وأن تُوليهما على السواء ثقتها وتعضيدها واحترامها فكلاهما ساعٍ لتحقيق أمانيها ومتفانٍ فى خدمتها نازل على حكمها».

«الوفد والوزارة يعملان طبق إرادة الأمة، وحيث كانت إرادتها واحدة فلا ينبغى أن يكون هناك خلاف فيلزم تبيين كُنْه إرادتها».

«قال جَلَّ وعلا: **﴿وشاورهم فى الأمر﴾**».

«وحيث إن الساعة رهيبة لا تسمح بترك الحبل عل الغارب وتحتم سرعة الفصل فى تعيين الموقف الحاضر»،

«وحيث إن نتائج الحالة الحاضرة عائدة على الأمة وجب أن تبدى رأيها بصراحة فيما وقع عليه الخلاف حتى ينزل على حكمها الوفد والوزارة»،

«فلذلك، وقيامًا ببعض الواجب نحو الوطن العزيز، نتقدم إلى جميع الهيئات المصرية نيابية وغير نيابية بأن تعقد كل واحدة منها اجتماعًا عامًا لإبداء رأيها فى المسائل المبينة فما بعد وكل هيئة يعتبر لها صوت واحد والرأى الذى تكون عليه أغلبية الهيئات يعبر عن رأى الأمة الواجب اتباعه».

«ونرجو من رئيس أو نقيب أو مندوب كل هيئة أن يحرروا محضرًا من ثلاث نسخ بنتيجة رأى الهيئة المنتسب إليها أو التى يمثلها موقَّعًا عليه منه ومختومًا

يختم الهيئة إن كان لها ختم. وترسل إحدى الصور إلى معالى رئيس الوفد والثانية إلى دولة رئيس الوزراء والثالثة إلينا حتى إذا اجتمعت لدينا آراء جميع الهيئات أبلغناها إلى الصحف ليعرف كل مصرى رأى الأمة الواجب الاتباع».

المسائل التى يؤخذ الرأى فيها:

«أولاً: هل يشترك الوفد فى المفاوضة الرسمية أو لا يشترك؟»

«ثانيًا: من كان رأيه اشتراك الوفد فى المفاوضة يبدى رأيه فى:

١ - رياسة المفوضين تكون للوفد أم للوزارة؟

٢ - فى تحديد مأمورية المفوضين أتكون بمرسوم سلطانى أم بمذكرة بيانية ملحقة بمرسوم؟

٣ - هل يلزم أن تكون أغلبية المفوضين للوفد؟».

الهيئات:

«١ - الهيئات النيابية بجميع أنواعها ولكل هيئة صوت واحد.

٢ - النقابات بجميع أنواعها ولكل نقابة صوت واحد.

٣ - علماء الأزهر والمعاهد الدينية ويعتبرون هيئة واحدة ولها صوت واحد.

٤ - الموظفون - يعتبر موظفو كل وزارة بالعاصمة هيئة واحدة لها صوت واحد وكذلك موظفو كل مديرية أو محافظة.

٥ - طلبة القسم العالى بالأزهر الشريف والمعاهد الدينية وطلبة المدارس العليا - يعتبر الأزهر الشريف هيئة واحدة لها صوت وكذلك كل معهد دينى وكل مدرسة عالية».

«ونحن نناشد الأمة أن تبادر بإبداء رأيها على نحو ما تقدم أن استصوبته؛ فإن الموقف دقيق والوقت ثمين. وفقنا الله جميعًا إلى ما فيه خير البلاد».

وكان أعضاء الجمعية التشريعية، المقيمون فى القاهرة، يوالون الاجتماع ببعضهم لفحص الحالة والبحث فى كل ما يستجد من أوجه الخلاف بين الزعيمين وبالتالى بين شطرَى الأمة. وسعوا مرارًا للتقريب بين الطرفين فاستعصى عليهم الأمر ولم يستطيعوا رَمَّ ما رَثَّ أو رتق الفتق. فعمدوا إلى جمع باقى أعضاء الجمعية فى صعيد واحد ولكن الظروف منعتهم؛ وبخاصة لأن الاجتماع كان المقصود به أن يكون غير رسمى فلا يكون قراره مشمولاً بصيغة تنفيذية.

بيان إسماعيل باشا أباظة:

ولقد نشر حضرة صاحب السعادة إسماعيل باشا أباظة عضو الجمعية بيانًا «لا بد منه» للبلاد شرح فيه أطوار اهتمام أعضاء الجمعية بالأمر، قال فيه:

«أسوق الحديث للبلاد ومن بها. وليس للأمة المصرية دون غيرها. لإعلان حقيقة لابد من بيانها. وهى أنه من الساعة التى ظهرت فيها أعراض التسمم فى أفكار وآراء قواد الحركة المصرية. سواء كان بسبب الخلاف بين الوزارة والوفد. أو بينه وبين أعضائه. أو بين المتشيعين لكل طرف».

«من تلك الساعة وأعضاء الجمعية التشريعية المقيمون بالعاصمة أو بالأرياف يتزاورون ويجتمعون اجتماعات خاصة، ويفكرون فيما ينجم عن هذا الخطاب المُدلَهِمّ من المضار بجوهر القضية العامة. قضية الحياة أو الموت. وكانوا كلما اشتغلوا بموضوع ودرسوه بدا لهم غيره. فمن دخول الوفد فى المفاوضات أو اجتنابها، إلى تعضيد الوزارة أو عدم الثقة بها إلى النص الذى يجب أن يكون عليه المرسوم الذى يصدر بتعيين المفوضين الرسميين، إلى نص البرنامج الذى يقدمه دولة كبير الوزراء لاستصدار الأمر السلطانى المشار إليه، إلى وجوب الأغلبية للوفد فى المفوضين الرسميين، إلى من يجلس على كرسى الرياسة للمفوضين. وهنا عقدة العقد، وموضع الخطر ومنبع البلاء وميدان الاصطدام والجلاد والانتحار أمام الفريق الثانى الواقف لنا بالمرصاد ليعرف ماذا نعمله فى أنفسنا لا لأنفسنا».

كل هذا حصل وأرباب الجرائد ومراسلوها وغيرهم من خاصة الأمة يعرفون شيئًا من اجتماعاتنا وإننا لا نضيع أوقات الوزراء لا فى مكاتبهم ولا فى دُورهم. ولا نزاحم معاشز الشيوخ والشبان فى ساحات شبرد والكونتيننتال وجروبى وصولت ولا نشوش عليهم بمناقشاتنا».

«إلى أن اضطرتنا معرفة الحقيقة الناصعة لاستطلاع آراء الرئيسين (رئيس الحكومة ورئيس الوفد) فى بعض النقط المهمة فظهرت حينئذ أشباحنا وعرفت بعض أسمائنا. وكتبت عنا بعض الصحف ما كتبت مما اضطرنا لهذا البيان الوجيز الخلى، مع الأسف بل الحزن، من فائدة تذكر أو محمدة تشكر، ولكن لتكن الأمة على بينة من أمرنا».

«أما ذاك البيان فهو أننا بعد بحث عميق وفحص دقيق ومناقشات ومجادلات وجهود ومقابلات اتفقت مع بعض زملائى على أن الأمر أكبر والخطب أشد عن أن نستقل به عن باقى زملائنا وقررنا دعوتهم جميعًا إلى زمان ومكان لنطرح عليهم فى اجتماع غير رسمى ما عرفناه من الحقائق والدخائل وما عالجناه من المسائل والمشاكل وما وصلت إليه معلوماتنا ليقرروا فى الأمر ما تقتضيه مصلحة البلاد. وقد كلفونى بمباشرة تنفيذ هذا القرار وانصرف كل منا إلى حاله».

«بعد هذا رأينا معًا ومع غيرنا أيضًا من زملائنا ومن سواهم أن الساعة رهيبة والوقت عصيب والخطب جَلَل والموقف فى غاية الخطورة وأحوج إلى العمل منه إلى الآراء والقرارات مهما كانت صائبة طالما أنها غير مشمولة بصيغة التنفيذ وخصوصًا أن صفحات الصحف مملوءة بآراء الأمراء والعلما والعظماء والكُتاب والمفكرين ولم يُبْدِ أحد الفريقين إشارة بقبول واحد منها».

«لهذا ولحوائل واعتبارات أخرى لا محل لذكرها الآن قد رُئى تأجيل ذلك الاجتماع إلى أن تأتى ساعة يكون الاجتماع فيها أوفى إلى الأمل وأقرب إلى الفائدة المحققة من الساعة المشئومة التى تجتازها القضية المصرية وتدعو

المصلحة العامة لحصول ذاك الاجتماع ويكون قراره فى ذاك الوقت حاسمًا ومؤثرًا على الأقل الأثر المطلوب لا صرخة فى وادٍ ولا شعلة بين الهشيم والرماد. هذا مع استمرار الجميع فى الجد والعمل واستعمال الحكمة والروية لتذليل المصاعب الهائلة التى أمامنا. ولتمهيد العقبات الشديدة التى فى سبيلنا».

«وأضرع لفاطر السماوات والأرض أن يلطف بالبلاد فى قضائه ويرحمها برحمته وأن يمنَّ على الجميع بنعمة الهداية والرشد والتوفيق آمين».

٤ مايو سنة ١٩٢١ «الإمضاء»

مع كل هذا اشتدت الأزمة وانقطع الأمل فى التوفيق بين المتخاصمين وأصبح العداء بينهما شخصيًا، وتوالت من المنشقين عن سعد باشا البيانات على صفحات الجرائد ومن الزعيمين الأحاديث والبيانات كذلك. وكل فريق يسعى إلى تسفيه عمل الفريق الآخر وتحميله مسئولية الحالة الحاضرة. من ذلك:

بيان الدكتور حافظ عفيفى:

بيان نشره فى ٤ مايو الدكتور حافظ عفيفى بك العضو بالوفد أبان فيه ظروفًا أحاطت به وحدد فيه مركزه تجاه الوفد، قال:

«الآن وقد زال كل أمل بإيجاد أساس متين لاشتراك الوفد مع الوزارة فى المفاوضات الرسمية كما كنت أتمنى لذلك أرى من واجبى أن أحدد مركزى فى الأزمة الحالية بعد أن أحجمت للآن عن أن أقول كلمة فى هذا الموضوع حتى لا أزيد العراقيل أمام الأصدقاء المخلصين الذين كانوا يسعون سعيًا حميدًا للوصول إلى الحل المرضى الذى ننشده جميعًا».

«كان من رأيى ضرورة اشتراك الوفد مع الوزارة فى هذه المفاوضات قيامًا بواجبه وطبقًا لتوكيله كما أن مصلحة البلاد كانت تحتم هذا الاشتراك فى هذا الدور السياسى الخطير الذى تجتازه قضيتنا والذى سيكون له علاقة قاطعة فى مستقبل هذه البلاد. ولقد ثبت لى بعد المناقشات الطويلة التى دارت بين الوفد

والوزارة أن الخلاف انحصر فى نهاية الأمر فى دائرة ضيقة جدًا هى مسألة رياسة المفاوضين حتى أصبحت هذه المسألة الشكلية محور الخلاف الذى قضى بصفة نهائية على كل اتفاق بين الطرفين. لذلك رأيت من واجبى أن أحادث معالى رئيس الوفد فى اقتراحين كان قبول أحدهما يحسم هذا النزاع الذى كنت أخشى عواقبه من انقسام الآراء وتشعب الأفكار وإضعاف وحدتنا القومية واتحادنا المقدس».

«يقضى الاقتراح الأول أن ينتدب الوفد بعض أعضائه للاشتراك مع الوزارة فى المفاوضة ما دام الاتفاق تامًا بين الهيئتين فيما يختص بالبرنامج السياسى. ويبقى الرئيس مع باقى الأعضاء بالقرب من مركز المفاوضات للاشتراك مع من انتدبوهم لها وتقرير الخطة التى يسير عليها هؤلاء المندوبون فى جميع المسائل المعروضة عليهم للبحث ويكون من واجبهم أن ينسحبوا من المفاوضات إذا قرر الوفد ذلك، وذكّرت الرئيس بأنه كان قد أبدى، أمامى وأمام بعض الزملاء أثناء مناقشة سابقة اقتراحًا يكاد يكون هو هذا الاقتراح إذ قال وكرر القول بأنه إذا قبلت الوزارة شروط الوفد عدا الرياسة يكون ربح البلاد من هذا القول عظيمًا. وحفظًا لما تريحه البلاد من ذلك يرى ضرورة تأييد الوزارة تأييدًا فعليًا وحينئذ ينتدب بعض أعضاء الوفد لمعاونتها».

«رأيت أن قبول هذا الاقتراح كافٍ لحسم النزاع على أحسن وجه ممكن. ولكن الرئيس أبَى الموافقة عليه وأبدى لذلك أسبابًا لم أقتنع بها».

«عدت إليه فى اليوم التالى باقتراح آخر: هو أن يدخل بنفسه فى المفاوضة ويتنازل عن الرياسة فيضيف بذلك إلى أعماله الخالدة عملاً آخر يُقابل فى أنحاء البلاد بالشكر والارتياح. فلم يقبل هذا الاقتراح أيضًا».

«رأيت بعد ذلك أن أكتب له فى يوم ٢٧ أبريل خطابًا أطلب إلى معاليه أن يعرض هذين الاقتراحين على الوفد ويسير على الرأى الذى تقرره الأغلبية أو قبول استقالتى. وامتنعت عن الاشتراك فى أعمال الوفد من هذا التاريخ».

«هذا هو مركزى رأيت بصفتى عضوًا من أعضاء الوفد الذى وكلته الأمة أن أحدده أمامها وهى صاحبة الرأى الأعلى على كل حال».

«والله نسأل أن يوفقنا جميعًا لما فيه مصلحة هذا الوطن العزيز».

«الإمضاء»

اشتد الضغط من الحكومة على الفريق المُوالِى لسعد باشا وأصبحت المظاهرات العدائية للوزارة تُفرق بالقوة القاهرة من رجال الجيش والبوليس المصريين وتفاقمت الحالة من جراء ذلك، ودخل الأمر فى دور عناد بين الطرفين لم يكن مما يرضى العقلاء من رجال الأمة بل من الأجانب أنفسهم.

عرائض الثقة بالوزارة:

وعمدت الوزارة إلى حمل الناس على توقيع عرائض ثقة بدولة عدلى باشا؛ ليعارض بها عرائض الثقة التى وقَّعتها الأمة بهيئاتها وأفرادها لسعد باشا.

ولم يكن هذا العمل من حسن السياسة فى شىء فى ذلك العهد الذى توترت فيه أعصاب الأمة وكان الفريق الأكبر منها منحازًا لسعد باشا، وكان المنتظر أن تفشل هذه المحاولة فشلاً لا يُعْلى مركز عدلى باشا.

وكما أن الحكومة قد خرجت عن الرزانة فى هذا الأمر وكان الواجب عليها أن تتمالك نفسها مهما يبلغ من تحرش سعد باشا وأتباعه بها، فإنها لم تحسن فى إصدارها أمرًا إلى الموظفين بعدم إقامة الحفلة التى كانوا اعتزموا على إقامتها لتكريم سعد باشا. لأن بعض الموظفين لم يذعنوا لأمرها وأقاموا الحفلة فعلاً، فاضطرت الحكومة إلى تقرير محاكمة الرؤساء الذين قاموا بهذا العمل وكان من بينهم قاض فلما قدم للجمعية العمومية للمحاكمة برأته الجمعية، ولكن مجلس تأديب الحقانية حكم على وليم أفندى مكرم عبيد المدرس بمدرسة الحقوق السلطانية بمعاقبته بقطع شهر من مرتبه، فاستقال من الحكومة وانضم عضوًا فى الوفد وكان بعد ذلك من أعضائه الشديدى الوطأة فى معاداة الحكومة.

ولقد أراد بعض المنتمين إلى الوفد أن يستطلع رأى سعد باشا فى الحالة بعد أن وصلت إلى هذا الحد، فصرح له بما يلى:

«أرى أنه لا يجوز لى ولا لأحد من أصحابى المخلصين أن يشترك فى العمل مع وزارة تريد أن ترغم الناس على الثقة بها وتستخدم الوسائل فى سبيل الضغط على شعور الأمة وتحويله إلى جهتها. ولو أنها قبلت اليوم جميع الشروط التى رفضتها بالأمس فإنى لا أرضى بالاشتراك معها فى المفاوضة مطلقًا بعد أن التجأت إلى هذه الخطة التى سمحت بها لنفسها واعتبرتنى عدوًا لها فأصدرت أوامرها إلى جميع الموظفين بألا يشتركوا فى أى احتفال يقام من أجلى. كما قهرت كثيرًا منهم على تغيير آرائهم التى أبدوها تأييدًا لى وكما حرمت المظاهرات التى يهتف فيها باسمى وكان جزاء الهاتفين لى فى طنطا ضرب الرصاص ولا يزال سراح المعتدين مطلقًا. وأغرب من ذلك أن رئيس الوزارة نفسه يصر فى حديثه الأخير مع وفد الغربية الذى قابله للاحتجاج على هذا الحادث الأليم على وجوب تداخل البوليس لقمع المظاهرات التى يعتبرونها اليوم مكدرة للراحة العمومية. وما نحسب إلا أنها مكدرة لمزاجهم السياسى وإلا لما كانت محللة وسائغة يوم أن رفعهم المتظاهرون على الأعناق لما صدر بيانهم السياسى من النزول على مشيئة الأمة والاشتراك مع الوفد الذى يمثلها. والوزارة ترى وجوب إلقاء القبض على من ينبهون الناس لتأييدنا وزجهم فى السجون. أما المأمورون الذين يطيعون أوامرها فى قهر الناس على إظهار الثقة بها فهم جديرون بالمكافأة والإكرام». ا هـ.

«اهتم سعد باشا فى هذا الحديث بشخصه وشخص الوزارة دون اهتمامه بالقضية الكبرى الذى أُقيم للدفاع عنها. وكذلك نسى الناس القضية الوطنية وانصرفوا عنها للاهتمام بشخص سعد باشا فكان الهتاف له ولاسمه، كما نسوا الخصم المشترك وصار الدعاء على عدلى باشا دون من يريدون الخلاص من نيرهم».

بيان حمد الباسل فى فض الخلاف:

عمد حمد الباسل بعد ذلك إلى تبيان الحوادث كما جرت وعرض فكره على الأمة فى فض الخلاف كما عرض كل مفكر وكل ذى رأى رأيه على صفحات الجرائد، فأذاع بيانًا للأمة حوى أطوار الخلاف من مبدئه إلى نهايته وأتبعه برأيه فى الوسيلة لفضه علّه يصل إلى نتيجة محمودة، فقال:

«إن للأمة علينا من الحقوق ما يحتّم أن نفضى إليها بحقيقة الواقع فى أسباب الخلاف الذى كادت ثماره المُرة تبلغ من النفوس ما أرادته الأهواء والشهوات وأن ندلى إليها بما نراه من العلاج الذى يقتلع جذور هذه الثمرة فتطمئن الأمة على وحدتها وتستبقى للشدائد قوتها».

«يوجد خلافان: الأول بين أعضاء الوفد ورئيسه والثانى بين الوزارة وبعض أعضاء الوفد، فالخلاف بين أعضاء الوفد ورئيسه نشأ عن خُلْف فى الوسيلة والطريق التى يجب اتباعها للوصول إلى الغاية التى عاهدوا الأمة عليها».

«قرر الوفد ألا يدخل المفاوضات الرسمية إلا إذا قبلت الحكومة جميع التحفظات التى قدمها إلى اللورد ملنر. وقرر أيضًا أن تشكل وزارة مصرية تكون موالية للوفد حائزة لثقته وليس فيها أحد من أعضائه. وكان المعروف بيننا جميعًا أن هذه الوزارة يكون على رأسها عدلى باشا. ذلك من وقت أن دُعى للعمل معنا فى أوروبا، وقد صرح ونحن فى لندره أنه لا يقبل رياسة الوزارة إلا إذا تحصل على وعد كتابى باستعداد إنكلترا للغو الحماية».

«صدر بلاغ إنكلترا بخصوص الحماية فعندها قبل عدلى باشا تشكيل الوزارة، ونشر بيانه السياسى المعروف، فحبذته الأمة واحتفلت به لأجله».

«جاء الرئيس وباقى الأعضاء هنا وعقد الوفد جلسات متعددة فكانت الغالبية متمسكة بقرار الوفد وهو عدم دخوله فى المفاوضات الرسمية إلا إذا قُبلت تحفظاته وترك الوزارة تعمل متصلة به حتى تحقق قراره وعندها يدخل الوفد

فى المفاوضات. ولكن الرئيس أصر على دخوله فى المفاوضات الرسمية فوافقه البعض وانحاز إليه البعض على خلاف رأيهم اتقاء لما ينتج عن الخلف. وقد اشترط شروطًا للدخول قالها الرئيس فى حديثه الذى نشر فى جريدة الأهرام يوم ٢٢ أبريل وكانت الفكرة السائدة بين أعضاء الوفد أنه إذا قبلت الحكومة تلك الشروط فإن الرياسة لا يكون التمسك بها داعية للخلف والشقاق. فلما ظهر حديث الوزارة الذى نشر فى جريدة الأهرام الصادرة يوم ٢٥ أبريل ورأينا أنها أجابت كل شروط الوفد ما عدا الرياسة اجتمعنا مع الرئيس فوجدناه متشبثًا بمسألة الرياسة وأنه يريد أن يعلن عدم الثقة بالوزارة فى ذاك اليوم فى حفلة شبرا لأنها لم تقبل هذا الشرط. وبعد مناقشة اتفق معنا على أنه لا يقول شيئًا فى هذه الحفلة بخصوص الوزارة إذ ربما نجد علاجًا لهذه المسألة التى هى فى الشكل لا فى الموضوع. وهذا الحل إما بالتنازل عنها أو بالرجوع إلى قرارنا الأول وهو عدم الدخول فى المفاوضات وترك الوزارة تعمل وحدها على اتصال معنا».

«فى مساء هذا اليوم قال الرئيس ما قاله فى تلك الحفلة وأعلن عدم الثقة بالوزارة. ثم اجتمعنا بعدها وسألناه عن ذلك فقال: إننى أعلنت هذا لأن أحد أعضاء الوزارة جاءنى اليوم وقال إننا لا نقبل أن تتنازل عن رياسة الوفد الرسمى، فلم يسعنى إلا أن أعلن عدم الثقة بها وقدم لنا بيانًا مكتوبًا للأمة بعدم الثقة فى الوزارة وطلب منها الموافقة عليه. ولما لم نوافقه تأجلت الجلسة إلى صباح اليوم التالى وفى هذه الجلسة طلب أحد الأعضاء تأجيلها إلى صباح يوم ٢٨ رجاء الوصول إلى حل. وفعلاً تأجّلت، وفى اليوم المحدد وهو يوم ٢٨ اجتمعنا فى الساعة الحادية عشرة، وكنا عشرة وهم الرئيس ومحمد باشا محمود، ومدكور باشا، وسينوت بك، ولطفى بك، ومحمد على بك، وخياط بك، ومصطفى النحاس بك، وواصف غالى بك، وأنا. وأرسل ثلاثة من الأعضاء، وهم: (الدكتور عفيفى بك، وماهر بك، وويصا بك) خطابات برأيهم فلم يطلعنا الرئيس عليها لأنها كانت بالطبع مخالفة لرأيه كما ظهر من البيان الذى نشره الدكتور عفيفى

بجـريدة الأهرام؛ مع أنه من المحـتم على الرئيس ألا يكتم شيئًـا عن الأعـضـاء خصوصًا فى مسألة مهمة مثل هذه ولكنه خالف هذه القاعدة».

«طُرحت مسألة بيان عدم الثقة على العشرة الحاضرين فرفضها غيرى ستة منهم الأربعة الذين نشروا بيانهم فى الصحف الصادرة فى يوم ٢٩ واثنان هما مدكور باشا وخياط بك الأول نشر رأيه فى جريدة الأخبار بتاريخ اليوم المذكور والثانى كتب برأيه خطابًا إلى الرئيس وعدل عن نشره فى اليوم التالى، ووافقه على عدم الثقة غالى بك، ومصطفى النحاس بك. أما سينوت بك فإنه لم يحضر المناقشة ولم يعط رأيه لأنه كان خارج قاعة الجلسة، فإذا اعتبرنا أن رأيه مع الرئيس فالغالبية مع ذلك ضد البيان المذكور».

«رأى الرئيس أن الغالبية ليست معه فقال بصريح اللفظ: إنى سأنشر هذا البيان باسمى وتحت مسئوليتى لأن هذه هى عقيدتى فى الوزارة ولكل منكم أن ينشر رأيه بحسب ما يعتقد. خرج بعض الأعضاء وبقيت معه علّه ينظر إلى الخطر الذى يلحق بالقضية المصرية بسبب الاختلاف فى الرأى على مسألة شكلية لا تقدم ولا تؤخر فى مطلب الأمة الأسمى».

«فلما لم أجد منه قبولاً وظل متمسكًا برأيه خرجت وحررنا له الكتاب موقّعًا عليه منا نحن الأربعة كما نشرته الصحف».

«قرأت بعد ذلك بيانًا من سعد باشا بأنه اعتبرنا منفصلين وهذه مسألة لا أرد عليها لأنه إذا كان (كما يظهر من عبارته) أنه يظن أننا منفصلون عن خدمة القضية المصرية فنحن ما زلنا ولن نزال متمسكين بمبدئنا وهو خدمة القضية المصرية بإخلاص وقد عاهدنا الأمة وعاهدنا الله على ذلك. وليعلم المصريون أن خدمة هذه القضية معلقة فى رقابنا وكل مصرى ملزم بالعمل فيها بكل ما استطاع من قوة. وما كنا موظفين فى الوفد حتى نفصل عنه. وقد صدر بيان آخر بتوقيع النحاس بك سكرتير الوفد بأن الغالبية قررت عدم تعضيد الوزارة فعجبت من هذا البيان إذ لم يكن الموضوع الذى طرح فى الجلسة هو عدم

التعضيد بل الذى طرح هو عدم الثقة وقد زال عجبى عندما علمت أن الرئيس عقد جلسة أخرى فى مساء ذلك اليوم من البقية الباقية وطرح عليها بيانًا آخر يشمل عدم تعضيد الوزارة فلم يَحُزْ هذا البيان من البقية إلا الأغلبية فقط كما هو ظاهر من نفس القرار الذى نشر. وهناك فرق كبير بين جلسة تشمل كل أعضاء الوفد ما عدا ثلاثة وجلسة تشمل أقلية الوفد».

«ظهر من الخُلْف وكبر بشأن مسألة شكلية كما قلنا، وهى مسألة الرياسة، وأصبح الخلف الآن بعد قرار الوفد جميعه ـ سواء الذين مع سعد باشا الآن أو الآخرون ـ محصورًا فى نقطة واحدة، لأنهم جميعًا اتفقوا على عدم الدخول فى المفاوضة. فالخلف إذًا محصور فى تعضيد الوزارة أو عدم تعضيدها».

«فعلاج هذا الداء هو أن ننزل جميعًا على إرادة الأمة وأن تجمع الجمعية التشريعية ومجالس المديريات وكل الهيئات النيابية فى صعيد واحد تحت رياسة رئيس الجمعية التشريعية وأن يؤخَذ راى هذه الهيئات فى تعضيد الوزارة أو فى عدمه. فإن حاز رأى التعضيد على الغالبية فيها وإلا فوجب على الوزارة التخلى عن العمل لأنها لا تستطيع أن تعمل بغير تعضيد. ويكون الاقتراع سريًا حتى لا يُقال إن الحكومة كان لها تأثير على المقترعين».

«هذا رأيى أدلى به إلى الأمة وأرجو من كل هيئة مخلصة أن تعمل على الوصول إليه. والله الهادى إلى سبيل الرشاد».

«الإمضاء»

بيان رئيس الوزراء:

وفى يوم ٥ مايو نشرت الصحف بيانًا سياسيًا لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء، هذا نصه:

«ما كنا ننتظر مطلقًا عند دعوة الوفد المصرى للاشتراك معنا فى المفاوضات الرسمية أن يعترض قيامنا جميعًا بالواجب نحو الوطن أى خلاف».

«لما طلبت حكومة بريطانيا العظمى إلى عظمة السلطان تعيين وفد رسمى للمفاوضات، تفضل عظمته فأصدر أمره الكريم بتكليفى بتأليف وزارة للقيام بهذه المهمة. وقد وضعت الوزارة برنامجًا سياسيًا يسع تحقيق مطالب البلاد».

«ولما كان غرض الوزارة هو نفس الغرض الذى يسعى له الوفد المصرى، فقد رأت توحيدًا للقوى أن تشرك هذا الوفد معها فى المفاوضة ونصت فى برنامجها على دعوته لذلك».

«تقبلت البلاد برنامج الوزارة بالارتياح التام لأنه جاء مطابقًا لآمالها وأظهرت الأمة ما أظهرت من الثقة بهذه الوزارة ومن تعضيدها».

«عاد سعد زغلول باشا ومن معه من زملائه فاستقبلتهم الوزارة بالترحيب وسهلت كل السبل للمظاهرات والاحتفالات التى أُقيمت لهم وبعد قليل دعونا الوفد للاشتراك معنا فى المفاوضات، فاشترط لذلك شروطًا بعضها يتعلق بموضوع المفاوضات وبعضها خارج عنه».

«تداولت الوزارة معه فى تلك الشروط فكانت نتيجة البحث والمداولة أن الخلاف بينها وبينه أصبح منحصرًا فى نقطة واحدة، هى رياسة المفوضين، تلك الرياسة التى ما زال يتشبث فى طلبها لنفسه».

«وقد أوضحنا له أن التقاليد السياسية فى جميع البلاد لا تسمح، بحال من الأحوال، أن يدخل رئيس حكومة فى مفاوضة سياسية ولا يكون هو رئيس الهيئة الرسمية من قِبل بلاده».

«أما القول بأن مصر ليس لها تقاليد هذا الصدد فلا وجه له إذ إن مصر، وهى ساعية فى أن تكون فى عداد الدولة المستقلة، لا يجوز لها أن تبتدع بدعة تخالف بها تقاليد تلك الدول التى تريد أن تكون فى مصافِّها».

«فلما أبلغته الوزارة أنها لا تستطيع إجابته إلى هذا الطلب محافظة على كرامة الحكومة أخذ يبرره بنظرية إن سلم بها أدت حتمًا إلى استحالة كل مفاوضة رسمية بين مصر وبريطانيا العظمى أيًا كان المفاوضون ما دامت

السلطة المصرية التى تُكسبهم الصفة الرسمية هى التى تستمد منها الوزارة سلطتها. ومما يؤسف له أن استعمل فى التدليل على هذه النظرية عبارات جارحة لمن مدوا أيديهم إليه ولا تبررها أى ضرورة إذ زعم «أن رئيس الوزارة - ليس إلا موظفًا من موظفى الحكومة الإنكليزية يسقط ويرتفع بإشارة من المندوب السامى البريطانى. وهو بهذه الصفة لا يمكن أن يكون، بإزاء رئيسه وزير خارجة إنكلترا، حرًا فى الكلام لأنه مَدِين له بمركزه».

«على أنه يجب أن يعلم هو وغيره أننى لست موظفًا إنكليزيًا وأن ليس وزير خارجية إنكلترا رئيسًا لى بل إنى رئيس حكومة مصر قبلت هذا المركز لأقوم فيه بالواجب علىّ لوطنى بحرية لا يحدُّها أى اعتبار من الاعتبارات».

«وكيف لا أكون حرًا فى الدفاع عن مصالح بلادى أمام وزير خارجية إنكلترا وأنا الذى صرحت فى بيان وزارتى الرسمى أننى لم أقبل هذا المركز إلا للمطالبة بإلغاء الحماية وتحقيق الاستقلال للبلاد».

«وقد انتهى أمره مع الوزارة بأن صرح بأنه لا يرضى بالاشتراك معها فى المفاوضات الرسمية مطلقًا ولو قبلت جميع شروطه. وحجته فى ذلك أن الوزارة ترغم الناس على الثقة بها وأنها أصدرت أوامرها إلى جميع الموظفين بألا يشتركوا فى أى احتفال يقام من أجله، كما أنها أكرهت كثيرًا منهم على تغيير آرائهم التى أبدوها تأييدًا له وحرمت المظاهرات التى يهتف فيها باسمه؛ بل إن جزاء الهاتفين له فى طنطا كان ضرب الرصاص».

«فأما ما يزعمه من إرغام الناس على إبداء الثقة بالوزارة فما كانت الوزارة فى حاجة إلى السعى فى الحصول على مظهر جديد لتعضيدها وهى لم تشأ أن تنشر ما ورد، ولا يزال يرد عليها بكثرة، من رسائل التعضيد والتأييد سواء من الهيئات النيابية أو من الأفراد».

«وأما إصدار الأوامر بمنع الموظفين من إقامة احتفالات لسعد باشا فالحقيقة فى ذلك أن الحكومة نبهت الموظفين الذين كونوا لجنة لدعوة زملائهم إلى إقامة

حفل تكريم له أن هذا العمل الذى أتى فى وقت جهر فيه سعد باشا بالعداء للحكومة والطعن عليها لسبب شخصى لا تعلق له بجوهر القضية المصرية لا يتفق مع واجباتهم نحوها، بصفتهم هيئة من الهيئات العمومية. وهذا حق لا يمكن إنكاره على أية حكومة من الحكومات وإلا اختل النظام وضربت الفوضى أطنابها».

«وأما المظاهرات فإن الحكومة منعتها طبقًا لأحكام القانون العام. وإذا كان لأحد من الناس حق الامتعاض من هذا فليس هو سعد باشا. فلقد دامت المظاهرات بعد حضوره أيامًا عديدة والحكومة عاملة على حفظ النظام جهد الاستطاعة. غير أن الناس ضجوا من استمرارها وظهرت لهم آثارها السيئة فى أسواق التجارة والحالة الاقتصادية على العموم. ثم إن سكان المدن لا يستطيعون أن يعيشوا تحت رحمة المتظاهرين وما يلازم المظاهرات من تشويش العاطلين. وليست عيشة المظاهرات المستديمة هى العيشة العادية فى أى بلد من بلاد العالم. وللناس مصالح يغدون ويروحون لقضائها. وقد جُعلت الطرق العمومية لتسهيل أداء هذه المصالح لا لمظاهرات المتظاهرين أو لهتاف الهاتفين. ثم إن البوليس المكلف بحفظ النظام عليه واجبات تفوق اشتغاله بملاحظة هذه المظاهرات التى ابتذلها التكرار».

«أما حادث طنطا فليس أحد أشد أسفًا من الحكومة لوقوعه. وها أمره الآن بيد النيابة العمومية وسينال كل من تثبت إدانته فيه جزاءه الحق».

«هذا ونظرًا إلى أن الخطة التى انتهجها سعد باشا قد سدت كل طريق للاتفاق معه فقد قررت الوزارة السير فى عملها الذى أخذته على نفسها وعرضت الأمر على عظمة مولانا السلطان فصدر نطقه الكريم إلىّ بتأليف وفد المفوضين الرسمى تحت رياستى، وتنفيذًا لهذا النطق السامى ستعرض الوزارة على عظمته التقرير المبين لمهمة المفوضين وأسمائهم لاستصدار أمره الكريم على ذلك».

«وإنَّا نعتمد على حكمة الأمة وحرصها على مصلحتها فى أن تهيئ للمفاوضات جوًا صالحًا يسهل على المفوضين القيام بالمهمة الموكولة إليهم. وإلى الأمة وحدها بعد ذلك القول الفصل فى نتيجة تلك المفاوضات. وفقنا الله جميعًا إلى ما فيه خير البلاد».

«عدلى يكن»

إن من ينظر إلى أحوال هذه الأمة بعين مجردة عن كل هوى تأخذه الدهشة والعجب العجاب من التطورات المتناقضة التى طرأت عليها منذ السنوات القليلة الأخيرة. فبينما هى غارقة فى بحار التواكل وعدم الاهتمام لشىء من أمور العالم، إذا بها تهب فجأة على رأى واحد متماسكة متساندة كأنها البنيان المرصوص تتقدم إلى ساحات الموت بلا تهيُّب أو وَجَل كأعرق الأمم فى اليقظة والانتباه. ثم لم تلبث فى هذا الانضمام العجيب الذى أكبره فيها القريب والغريب حتى تتفكك عُرَاه تفككًا ما كان ينتظر بعد هذا الاتحاد المطرب. انقسام لم يكن له مسوِّغ يصح الاعتداد به أو التعويل عليه.

أمور يحار فيها عقل الباحث فى أطوار هذه الأمة التى أتت بالعجائب والغرائب فى تاريخها الحديث.

بيان خمسة الأعضاء المنفصلين:

بعد ذلك أعلن الخمسة الذين انفصلوا عن سعد باشا أنهم رجوا من صاحب السعادة على شعراوى باشا وحضرة صاحب العزة عبد العزيز فهمى بك، بعد انقطاعهما عن الاشتغال بالقضية المصرية من يوم اختلافهما مع سعد باشا، أن ينضما إليهم ويسيرا معهم فى خدمة البلاد وأهلها. لأنهما من مؤسسى النهضة ومشيدى بنيانها منذ بدئها. فلبيا دعوتهم وأصدر الجميع بعد ذلك بيانًا مطولاً قالوا فى نهايته إنهم لم ينفصلوا عن العمل. بل هم دائبون يدًا واحدة على خدمة القضية المصرية.

انحصرت القضية المصرية بعد ذلك فى طعن الرئيس على الأعضاء المنشقين عنه فى الصحف اليومية بقلم من ينتمون إليه وما كان أكثرهم! وفى خطبه وبياناته. وأخذت أخبار المداولات التى حصلت فى باريس ولندره تُذاع على طريقة تنقص من فضلهم فى أعين الأمة.

من ذلك أنه قال إن عدلى باشا ورشدى باشا وأحمد لطفى السيد قدموا، على غير علم منه ومن الوفد، مشروعًا للاتفاق إلى اللورد ملنر يرمى إلى الحماية فى أخص معانيها.

كما أن معاليه كان على الأقل راضيًا عما كان يذاع بين الجمهور من أن صاحب العزة عبد العزيز فهمى بك قال عن مشروع ملنر: «إنه استقلال ونصف»! مع أننا أثبتنا هنا رأيه فى المشروع مضافًا إليه التحفظات.

وما إلى ذلك من طعنه على الأعضاء الذين أوفدوا إلى مصر ليعرضوا على الأمة مشروع اللورد ملنر؛ حيث نسب إليهم أنهم حرفوا تفسير مواده عمدًا لغاية فى أنفسهم.

فاضطر هؤلاء الأعضاء إلى إصدار بيان للأمة فى يوم ١٤ مايو أبانوا فيه كل ما خفى عن الجمهور فى تلك المطاعن، التى لو صحت، لكانت وصمة عار تلتصق بهؤلاء الذين تصدوا إلى خدمة الأمة فخانوها - على هذا الزعم - أبلغ خيانة تسجل عليهم فى التاريخ.

وإليك نص هذا البيان:

بيان للأمة

«يطعن فينا سعد باشا بكل أساليب الطعن فى الخطب والبيانات وبواسطة بطانته فى الصحف اليومية والمنشورات السيارة المهملة من الإمضاء. يطعن فينا بما يذيعه من أخبار مداولاتنا بعد أن تصاب بالبتر أو بتحريف الوقائع عن مواضعها. يطعن فينا لأن الوزارة لم تعطه رياسة الوفد الرسمى وما كنا بوزراء

ولا أراد أحد منا أن يكون رئيسًا للوفد الرسمى ولا عضوًا فيه ولا طلب أحد منا مجدًا خالدًا بإمضاء المعاهدة. إنما نريد شيئًا واحدًا يريده جميع أفراد الأمة وهو الوصول إلى استقلال بلادنا على يد أىّ كان من أبناء النيل. وما نحن إلا عمال لهذا الغرض دون سواه. فلا يضايقنا أن ينتج عملنا عرضًا أن يسجل لمعالى سعد باشا أجمل صحيفة فى تاريخ عظماء الرجال ومحررى الشعوب».

«فعَلاَم يحمل علينا سعد باشا نفسه وبأعوانه ورسله إلى أقاصى البلاد هذه الحملة الشعواء؟ وما يَنْقِم منا إلا أننا خالفناه فى الدخول فى المفاوضة وفى محاربة الوزارة جزاء لها على منعها إياه من رياسة الوفد الرسمى وإننا رأينا هذا المطلب مطلبًا تافهًا لا يستحق أن يكون من جانب وكلاء الأمة مثارًا لخلاف يرخى أواصر الاتحاد فى البلاد».

«إننا نقدِّر المسئولية التى علينا قدرها الآن كما قدرناها فى الماضى حين اتهمنا سعد باشا بتلغرافه الذى وصل مصر قُبيل وصولنا إليها بأننا مع تمسكنا بالتحفظات نريد أن نروج فكرة ترمى إلى تعضيد وزارة للدخول فى المفاوضات بلا قيد ولا شرط (كذا). على أن سعد باشا يعلم حق العلم أن الخلاف بينه وبين أكثرية الوفد إنما كان واقعًا على أن الأكثرية تريد عدم دخول الوفد فى المفاوضات إلا بعد قبول التحفظات ولكنها تعضد وزارة الثقة للدخول فى المفاوضات إذا كان بيدها تصريح بأن النص على إلغاء الحماية أساس من الأسس التى تبنى عليها المفاوضات. أما سعد باشا فكان رأيه وقتئذ أن الوفد يكتفى للدخول فى المفاوضات الرسمية بمجرد تأكيد الحكومة البريطانية بأن يُنص فى المعاهدة النهائية على إلغاء الحماية كما حادَث بذلك مراسل الأخبار ومراسل الديلى هرالد فى باريس. فزَعَم الرئيس أن الأكثرية تعضد وزارة الثقة بلا قيد ولا شرط زعم باطل. على أن الرئيس ارتكب بسلوكه هذا خطأين سياسيين:

«أحدهما أن حديثه مع مراسلى الجريدتين من شأنه أن يفهم الإنكليز أن الوفد قد نزل عن قراره الجماعى الذى أقرته الأمة عليه؛ بل إن بعض الصحف البريطانية «المورننج پوست» قد صرح بأن الوفد قد نزل عن مطالبه وانضم بذلك إلى حزب المعتدلين».

«الثانى أن اتهام أكثرية الوفد بالباطل علنًا بأنها تروج المفاوضات على يد الوزارة بلا قيد ولا شرط لا يقل ضررًا عن حديثيه السابق ذكرهما وفيه ما فيه من إظهار الوفد بمظهر المنشق على نفسه على طريقة رسمية فى مصر وفى بريطانيا العظمى. فلو أن سعد باشا كان يتَّكِل فى تقدير سكوتنا عن دفع تُهَمه عنا على إشفاقنا من مسئولية ظهور الشقاق فى ذلك الظرف فعَلامَ يتكل الآن بعد أن وصلت المسألة المصرية إلى الأيدى الرسمية لتكون موضوع المفاوضات بين الحكومتين. وبعد أن أصبحت الحكومة المصرية تصرح عاليًا بأن ليس لها برنامج إلا برنامج الوفد ولا غرض لها إلا غرض الوفد؟».

«على أننا، حتى مع هذا الاعتبار، لا نزال نحب إلاَّ أن لا نجارى سعد باشا فيما فعل، بل نحافظ على ألا ننشر ما حقه أن يبقى الآن مطويًا إلى أن ينشره التاريخ. غير أننا مضطرون بحكم الذمة أن نصحح الوقائع التى رواها الباشا خطأ؛ خدمة للحقيقة وإيقافًا للشبهات أن تعبث بمصالح البلاد».

- ١ -

«قال سعد باشا إن عدلى باشا ورشدى باشا ولطفى السيد قدموا من ورائه مشروعًا يرمى إلى الحماية فى أخص معانيها».

«والواقع المعروف عند جميع أعضاء الوفد أنه لم يكن هناك مشروع من هذا القَبيل أصلاً».

«وتحرير الخبر أنه لما تقدمت المفاوضات الشفوية بين الوفد ولجنة ملنر افترق الطرفان يوم ٥ يوليه على أن يضع كلاهما بالكتابة مذكرة بما فهمه كل طرف من تلك المفاوضات».

«غير أن الوفد بعد أن وضع مشروعه بمعاونة عدلى باشا لم يَرَ من الحكمة أن يقدمه قبل أن ترد إليه مذكرة اللجنة. ففى يوم ١٦ يوليه زار عدلى باشا اللورد ملنر فأخبره بأن مذكرة اللجنة قد تمت وأنها سترسل إلى الوفد غدًا ودفع له صورة منها فقرأها عدلى باشا أمامه وأنكر عليه أنها النتيجة الدقيقة لما جرى فى المفاوضات وأفهمه أن الوفد لا يقبل الأصول الواردة بها بحال من الأحوال. وجادله فيها حتى استماله إلى إمكان نزوله عن بعض النصوص إلى خير منها متى قبلته اللجنة ولكى يقيد نتيجة هذه المقابلة كتب هذه التعديلات أمامه بالقلم الرصاص وجاء عدلى باشا إلى الوفد مباشرة وأخبره بهذا الخبر وقرأ عليه هذه التعديلات فارتاح الأعضاء لمسعاه وفى مقدمتهم الرئيس. وفى اليوم التالى وردت مذكرة اللجنة كما هى أى بدون تعديل فلم يُجبْ عليها الوفد إلا بتقديم مشروعه. فكان جواب اللجنة على ذلك المشروع جافًا شديد اللهجة ملزمًا أن يكون استمرار المناقشات معها على أساس مذكرتها هى لا على أساس مشروع الوفد. فأراد الوفد أن يقطع المفاوضات بكتاب إلى اللورد ملنر ولكنه رُئى بعد ذلك أن يُطْلع عدلى باشا اللورد ملنر على هذا الكتاب قبل إرساله رسميًا وأن يتوسط فى الأمر. فأخذ عدلى باشا كتاب الوفد يوم ٢٤ يوليه وأطلع اللورد ملنر عليه. وبعد مناقشة اتفقا على أن اللجنة تعدل مذكرتها لإمكان استمرار المناقشات. وبهذه المناسبة طلب اللورد ملنر من عدلى باشا أن يرسل إليه نصوص التعديلات التى كان كتبها يوم ١٦ يوليه على تلك المذكرة فرجع عدلى باشا توًا إلى الفندق وأخذ يدخل تلك التعديلات التى قد أطلع عليها الوفد على مذكرة اللجنة وكان حاضرًا وقتئذ كل من رشدى باشا ولطفى السيد ومحمد على ولم يكن لأحد منهم شرف الاشتراك فى العمل فى هذه التعديلات التى معظمها مطابق لمشروع الوفد. وفى صباح ٢٥ يوليه قدم عدلى باشا مذكرة اللجنة معدلة هكذا إلى اللورد ملنر وفى هذا اليوم عينه أخبر لطفى السيد الوفد بذلك».

«على أن اللجنة لم تقبل هذه التعديلات ووضعت مشروعًا آخر قابل من أجله سعد باشا اللورد ملنر».

«ومهما يكن من الأمر فإن سعد باشا صرح فى الوفد مرارًا أن مذكرة ملنر الأولى مضافًا إليها هذه التعديلات المذكورة خير من المشروع الأخير».

«أفبعد هذا يصح أن يقال إن لعدلى باشا مشروعًا قدمه فى غفلة من الوفد باشتراكه مع رشدى باشا ولطفى؟ أم الواجب أن يقال كما هو الواقع إن عدلى باشا كرجل سياسى، توصل بصفته الشخصية وهو خارج عن هيئة الوفد إلى أن ينزل اللورد ملنر عن بعض أفكاره غير الموافقة للمصلحة المصرية وإلى وصل المفاوضات بعد وشك قطعها؟».

- ٢ -

«يذيعون الآن بين الجمهور أن عبد العزيز فهمى قال عن مشروع الاتفاق إنه استقلال ونصف. ويذيعون أيضًا أن عليه كتابة بذلك. ولكن هذا كلام مُلقًى على عواهنه كغيره من المطاعن. فإن رأى عبد العزيز فهمى من الجهة القانونية فى هذا المشروع من وقت وروده للوفد لم يتغير وهو معروف لجميع أعضاء الوفد فى لوندره وباريس، وقد قدمه للوفد كتابة ونشر أخيرًا فى الصحف - ودعوى أن عليه كتابة تؤيد هذا المطعن لا نصيب لها من الصحة».

- ٣ -

«كذلك طعن سعد باشا على أعضاء الوفد المندوبين لعرض المشروع على البلاد - طعن عليهم ونسى أنهم عند عودتهم إلى باريس وتقديمهم للوفد التفسيرات والتحفظات بإمضاءاتهم هم السبعة قرر الوفد بالإجماع شكرهم على أداء مأموريتهم. ونسى أيضًا أن اللورد ملنر أقر التفسيرات التى فسروا بها المشروع عند عرضه على البلاد. أقر ذلك فى لوندره فى جلسة من جلساته مع الوفد أمام سعد باشا نفسه. فإذا كان هؤلاء المندوبون لم يخرجوا فى تفسير المشروع عما جرى فى المفاوضات، فما وجه الطعن عليهم بعد ذلك؟».

❊ ❊ ❊

«لا نستطيع إخفاء الدَّهَش العظيم الذى يعترينا عند كل طعنة يطعن بها سعد باشا واحدًا منا حتى لم يبق واحد سليمًا من الطعن. ندهش، وحقنا ندهش، من أنه قد اتخذ المقام الكبير الذى أوصلته إلى القضية المصرية وسيلة لهدم الذين بنوا معه هذه القضية ـ لا يرقب فى أحدهم إلاً ولا ذمة ولا يعترف إلا بما تفضل به من طعن وتجريح سواء فى ذلك زملاؤه الستة الذين لما وكلتهم الأمة وإياه للمطالبة باستقلالها انتخبوه رئيسًا لهم أو الرجال المخلصون الذين ارتأوا ضمهم إلى الوفد لينتفع بمَلَكاتهم ومراكزهم أو الوزراء الذين شجعوا سعد باشا وأصحابه الأربعة على تأسيس الوفد ووقفوا مراكزهم الوزارية على المساعدة فى إنجاح مسعاه. لا نجده يُبْقى على أحد. كل ذلك من جراء مخالفتهم إياه فى الرأى وهو عليم بأن حرية الرأى هى مظهر استقلال الفرد وملاك كل جمعية جدية من الجمعيات».

«إلى هنا صبرنا على المطاعن لأننا عمال بناء لا هدامون للرجال. وليس سعد باشا هو الذى يستطيع أن ينكر علينا هذه الحقيقة فى الماضى القريب أو البعيد فخير له أن يتدبر أن هذا السلاح الذى جرده علينا سلاح خطر الاستعمال على حامله وبالخصوص فى ظرف وطننا أحوج فيه إلى تكاتف أبنائه المخلصين منه فى أى ظرف آخر».

«وإنَّا لننصح لسعد باشا أن يُقْلع عن هذه الطريقة المعيبة التى تكون عاقبتها أقسى بكثير عليه منها على غيره. أولى بنا جميعًا أن نوجه قوانا إلى خير من هذا وأن نتقى كل التقوى أن نفتح الثغرات فى صفوف اتحاد الأمة. والعاقبة للمتقين».

«الإمضاءات»

عبد العزيز فهمى، محمد محمود، عبد اللطيف المكباتى، محمد على، أحمد لطفى السيد.

تشكيل هيئة المفوضين:

وفى هذه الأثناء صدر المرسوم السلطانى لصاحب الدولى عدلى يكن باشا رئيس مجلس الوزراء بتشكيل هيئة المفوضين الرسميين تحت رياسته. وكان الواجب بعد ذلك أن ينحسم كل نزاع بين الرئيسين فيما اختلفا عليه. وبخاصة لأن رئيس الوفد قرر عدم الدخول فى المفاوضات الرسمية وترك الوزارة تعمل فى هذا الصدد بحريتها وتحت مسئوليتها. وهذا نص المرسوم السلطانى. ويسبقه نص الكتاب المرفوع من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء إلى عظمة السلطان لاستصدار هذا المرسوم:

«يا صاحب العظمة»

«تفضلت عظمتكم فعهدت إلىّ أن أعرض على مقامها السامى أسماء أعضاء الوفد الذى يتولى المفاوضة برئاستى للوصول إلى وضع اتفاقية بين بريطانيا العظمى ومصر وذلك إجابة للدعوة المرسلة من حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى إلى عظمتكم بتاريخ ٢٦ فبراير الماضى».

«فلماذا يتعين علىّ الآن أن أقدم بين يدَىّ عظمتكم بيان الأغراض التى سيلتزمها المفاوضون فى القيام بمهمتهم».

«ولقد سبق لى أجملت ذلك فى البرنامج الوزارى الذى تشرفت بعرضه على بعرضه على عظمتكم عند تشكيل الوزارة إذ قلت فيه: «إن الوزارة ستجعل نُصْب عينيها فى المهمة السياسية التى ستقوم بها لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا وبين مصر الوصول إلى اتفاق لا يجعل محلاً للشك فى استقلال وستجرى فى هذه المهمة متشبعة بما تتوق إليه البلاد ومسترشدة بما رسمته إرادة الأمة».

«تلك كانت فى جملتها مرامى الوزارة من ذلك العهد. وإنى مستأذن عظمتكم اليوم فى تفصيلها زيادة فى تنوير المبادئ التى سنتوخاها فى مسعانا السياسى».

«فسيكون الغرض الرئيسى للمفاوضين المصريين وأول هَمِّهم أن يصلوا إلى الاعتراف بمصر دولة مستقلة فى الداخل وفى الخارج وإلغاء الحماية إلغاءً صريحًا، لا فى علاقات مصر وبريطانيا العظمى وحدها، بل فى علاقات مصر والدول الأخرى أيضًا».

«أما ما يتعلق بمذكرة لجنة ملنر المؤرخة فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ فسيحرص المفاوضون على تحقيق تحفظات الأمة بشأنها».

«على أنه لما كان من المقرر عندنا أننا سنعالج المناقشة فى الشئون المصرية، غير مقيدين ولا مرتبطين بتلك المذكرة، فسنعمل على أن نضمِّن الاتفاق من الضوابط والاحتياطات ما تكون معه الضمانات المطلوبة للمحافظة على مصالح بريطانيا العظمى وعلى مصالح الأجانب غير منافية لاستقلال بلادنا».

«ولقد تبينًّا أن المبادئ التى أشرت إليها تتفق تمام الاتفاق مع مرامى الوفد المصرى. غير أنه للأسف قد استحال الحصول على اشتراكه معنا تحقيقًا للرغبة التى أعلنتها الوزارة فى برنامجها. وكان ذلك بسبب خلف على كيفية تشكيل الوفد الرسمى».

«على أن الواقع أيضًا أن امتناع الوفد عن الاشتراك مع الوزارة يرجع عند عدد كبير من أعضائه، لا إلى اختلاف معها؛ بل إلى التزام خطة سبق لهم أن رسموها لأنفسهم وليس فيها ما ينافى الثقة بعمل الوزارة، مادامت هى ترمى إلى تحقيق إرادة الأمة».

«هذا وإنى أتشرف بأن أعرض لتصديق عظمتكم السامى أسماء الأعضاء الذين يؤلفون معى الوفد الرسمى وقد قبلوا مؤازرتى فى العمل:»

«حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا نائب رئيس مجلس الوزراء. حضرة صاحب المعالى إسماعيل صدقى باشا وزير المالية. حضرة صاحب المعالى محمد شفيق باشا وزير الأشغال العمومية والحربية والبحرية. حضرة صاحب

المعالى أحمد طلعت باشا وزير سابق ورئيس محكمة الاستئناف الأهلية. يوسف سليمان باشا وزير سابق».

«وسيتولى مجلس الوزراء تعيين المستشارين الفنيين وموظفى السكرتارية الذين يرافقون الوفد».

«وبما أن القول الفصل فى نتيجة المفاوضات سيكون للأمة ممثلة فى جمعية وطنية؛ فإن الوزارة تحقيقًا لبرنامجها ستُعنى - مستعينة بخير الإخصائيين - ببحث وتحضير مشروع قانون للانتخاب لتلك الجمعية ومشروع دستور يعرض عليها إذا وفِّقت المفاوضات بعون الله عز وجل إلى تحقيق آمال البلاد».

«وإنى لعظمتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين».

«عدلى يكن»

القاهرة فى ١٠ رمضان سنة ١٣٣٩ - ١٨ مايو سنة ١٩٢١.

وهذا نص الأمر الكريم الصادر لدولته فى ١٩ مايو:

«حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس مجلس الوزراء»

«اطَّلعنا على كتاب دولتكم المتضمن لأسماء أعضاء الوفد الذين اخترتم دولتكم انتدابهم لمؤازرتكم فى المفاوضة مع بريطانيا العظمى ولبيان مهمتهم».

«وبناء عليه قد أصدرنا أمرنا هذا لتشكيل الوفد الرسمى برياسة دولتكم وعضوية:»

«حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا - نائب مجلس الوزراء، حضرة صاحب المعالى إسماعيل صدقى باشا - وزير المالية، حضرة صاحب المعالى محمد شفيق باشا - وزير الأشغال العمومية والحربية والبحرية، حضرة صاحب المعالى أحمد طلعت باشا - من الوزراء السابقين ورئيس محكمة الاستئناف الأهلية، حضرة صاحب المعالى يوسف سليمان باشا - من الوزراء السابقين».

«وإنى لعظيم الثقة بحكمة دولتكم وحسن مقدرتكم وإخلاصكم فى خدمة البلاد. وبأنكم ستقومون جميعًا فى مهمتكم بما ترتاح إليه ضمائرنا نحو مستقبل بلادنا العزيزة ويتفق مع أمانينا الشريفة القومية».

«والمسئول من المولى عز وجل أن يمدكم بروح من عنده. وأن يوفقكم وإيانا للعمل بما يكفل لوطننا السعيد أرفع مراتب الفخر والمجد إنه القدير الحكيم».

تأليف لجنة المصالحة:

انتهز جماعة من أعضاء الجمعية التشريعية، وعلى رأسهم حضرة صاحب السعادة إسماعيل أباظة باشا، هذه الفرصة واجتمعوا لبحث الحالة العمومية فى البلاد. فاتفق رأيهم على تأليف لجنة للمصالحة بين سعد باشا والوزارة والتوفيق بينهم كما كان شأنهم فى إبان بدء الحركة الوطنية وتطهير نفوسهم مما أصابها من أدران الشحناء وجراثيم البغضاء التى استحكمت فيها فى الأيام الأخيرة. ولجمع الأيدى العاملة والأرواح المتنافرة ليسير الجميع جنبًا إلى جنب على صراط واحد مستقيم وراء مبدأ وغاية واحدة.

وتكون اللجنة برياسة أمير ذى مكانة ومقام رفيعين وهو الأمير محمد على شقيق سمو الخديو السابق. وتضم بين أعضائها جماعة من خيرة أهل الرأى والغيرة على البلاد وقضيتها المقدسة. وهم: صاحب السماحة السيد عبد الحميد البكرى شيخ مشايخ الطرق الصوفية، صاحب الفضيلة الشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية السابق، صاحبا المعالى يحيى إبراهيم باشا، يوسف سابا باشا، محمد محب باشا ناظر الأوقاف العمومية سابقًا، وأصحاب السعادة عثمان مرتضى باشا رئيس ديوان خديوىّ سابقًا، محمد شكرى باشا وكيل وزارة الحقانية سابقًا، إسماعيل سرهنك باشا كيل الحربية سابقًا، إسكندر فهمى باشا وكيل مصلحة السكة الحديد المصرية، موسى قطاوى باشا، إسماعيل أباظة باشا.

وقد كُلف الأخير بدعوة هذه اللجنة للاجتماع فى قاعة الجمعية التشريعية للبحث فى الطرق المؤدية لغايتهم. فنشر سعادته بيانًا فى الصحف بيَّن فيه

السبب الذى دعا لتأليف هذه اللجنة والغاية من تأليفها واعتبره دعوة للجميع، فقبل صاحب السمو الأمير محمد على الرياسة وحضرات الأعضاء القيام بالمهمة المقترحة. ذلك العمل الذى يكون له، إن تم، أعظم الأثر فى سير القضية المصرية ونجاحها إن قُدّر لها النجاح.

وهذا هو نص البيان الذى نشر:

«بيان لا بد منه»

«عن العلاج الشافى لمصابنا السياسى»

«نشرت من منذ أسبوعين تقريبًا بيانًا أوضحت فيه مركز أعضاء الجمعية التشريعية إزاء الحوادث الخطيرة الحاضرة. وبينت أنهم لم يغفلوا عن واجباتهم ولم يقفوا وقفة المتفرج أمام تلك الخطوب الفادحة. وأن بعضهم كان قد قرر استدعاء جميع زملائه لاجتماع يعقدونه بصفة غير رسمية لبحث الحالة المحزنة التى تجتازها الأمة ليقرروا رأيهم فيها».

«ثم نظرًا لما رُئى من أن هذا الرأى لا يكون حاسمًا للنزاع ولا شافيًا لداء الشقاق الذى امتلأت شرايين جسم الأمة بدمائه الفاسدة. وميكروباته القتّالة. ولحوائل واعتبارات تقرر تأجيل ذاك الاجتماع إلى فرصة أخرى تخلقها الظروف وتهيئها الحوادث، مع استمرار الأعضاء فى السعى والجد لمعالجة المصاب ولتضميد الجروح الدامية بما يصل إليه حد الإمكان».

«هذا هو كل ما توخيناه من نشر ذاك البيان الذى اعتبره بعض القراء بيانًا مبتورًا. لأنه لم يجد فيه ما كان ينتظر معرفته من دخائل ودقائق وأسرار وحقائق وتخطئة لطرف وتصويب لآخر وتأديب لمعاند وتحبيذ لمتساهل وقرار أو حكم موضوع التنازع وغير ذلك من الآراء والأفكار».

«لأن كل هذا لم يكن من غرض كاتب البيان ولا مما أراد أن يتعرض إليه لكيلا تتسع دائرة الخلاف والتنازع ولكيلا تزداد الرؤوس احتقانًا وحرارة النفوس استعارًا ونار الفتنة اشتعالاً مما يصعب علينا تلافيه فى المستقبل كما سنتلافاه

الآن بمشيئة مدبر الكائنات وبسعى وجد وحسن قصد أبناء الأمة الأبرار. وهو ما اعتبرناه (العلاج الشافى لمصابنا السياسى) كما سيأتى:»

«القرار»

«حيث إن الأمة بجميع طبقاتها وبكافة أفرادها من الأمير إلى الحقير ومن الوزير إلى الخفير لا تزال، ولله جميل الحمد وجليل الشكر، متفقة اتفاقًا تامًا ومتحدة اتحادًا كاملاً على مبدأ واحد وعلى مطلب واحد وعلى رأى واحد وهو التمسك باستقلالها التام. وكل ما حصل بين قادتها والعاملين فى قضيتها ما هو إلا اختلاف، سواء كان بسيطًا أو مركبًا، فهو فى الشكل وفى الوسائل لا فى الجوهر باعتراف الجميع».

«وحيث إن كل ما صدر من الأطراف المختلفة، وإن كان قد زاد عن الحد، وبلغ السيل الزُّبَى، إلا أنه سيعود بمشيئته جل ثناؤه بنتيجة محمودة ونعمة جليلة، وحجة ساطعة، على أنه مهما تقطعت أوصال الأمة ومهما تناثرت أجزاؤها لسبب الغيرة على مصلحتها أو الاعتقاد بما هو كفيل بكسب قضيتها فإنه لا يمضى عشية وضحاها حتى تعود تلك الأوصال إلى الالتحام وهاتيك الأجزاء إلى الاتحاد بعد الانقسام حتى لا يبقى للخلاف أثر فى الوجود. فيثبت حينئذ ذاك الجسم غارقًا فى بحور النعمة والوفاق والاتحاد والسلام بجد واهتمام أبنائها الكرام «أى منه فيه» وهذا مما يشجع قادتها ويشد أزرهم والعاملين معهم فى قضيتها».

«وحيث إنه انحسم الآن كل نزاع وخلاف بين الرئيسين فيما اختلفا عليه. وصدر المرسوم السلطانى لرئيس الحكومة بتشكيل هيئة المفوضين الرسميين تحت رياسته. وقد قرر من جهة أخرى رئيس الأمة ووكيلها بعدم الدخول فى المفاوضات الرسمية، وترك الوزارة تسير فى طريقها حسب رغبتها وتحت عهدتها. ولم يبقَ الآن سوى تعيين المُفوَّضين الرسميين ومباشرتهم لمأموريتهم».

«وحيث إن مصر أُمّ رئيس الجمهورية وزملائه وأم رئيس الأمة وأصحابه. وطبعًا كل من الطرفين يجاهد ويسعى ويجد ويجتهد بل يتفانى فى مصلحة أمه.

فلماذا يخالف القول العمل؟ ولماذا ما نراه وما نسمعه من التفرق والتنابذ والمصارعة والاصطدام بل الانتحار؟ ولماذا لا يجتمع الأشقاء ويمد كل منهم يده لأخيه ويتفانون فى قضية أمتهم ومصالح وطنهم ويستغفرون عما فات ويطهرون أنفسهم مما أصابها من النزعات ويقول كل أخ لأخيه عفا الله عما سلف ويوحدون السبل ويتحدون فى العمل؟».

«ذلك بترك فريق لمهاجرة الديار، وركوب البحار واقتحام الأخطار وتحمل مشاق وأهوال المناقشات والمفاوضات والمسئولية عن نتيجتها. وترك فريق آخر يحفظ نفسية الأمة ووحدتها ويدافع عن حريتها وطمأنينتها وتحسين أحوالها ورواج أسواقها وراحة الأهالى بين ظهرانيها وصون مصالحهم ومساعدة أولئك المفوضين بكل وسائل المعونة والمساعدة، وفى مقدمتها نشر أعلام الراحة والسلام على أنحاء البلاد، إلى أن يعودوا لنا. فإن عادوا بخير كان الفضل فيه للفريقين اللذين قام كل منهما بنصيبه وواجبه فى خدمة القضية المصرية. أما إن عاد أولئك المفوضون بغير المنتظر، لا قدر القدير، سواء كان بترك المفاوضات باختيارهم لعدم وصولهم إلى الاستقلال الذى لا شك فيه كما قطعوه على أنفسهم أو بعودتهم بعهد لم تتوافر فيه ما تتوق إليه البلاد وما رسمته إرادة الأمة، نبذنا ذلك العهد نبذ النواة وحافظنا على مركز الأمة وما هى عليه من نفسية واتحاد ووئام إلى أن يحكم الله وهو خير الحاكمين».

«نعم لماذا لم يحصل ذلك الاجتماع والتفاهم؟ لأنه لم يُشِرْ به أحد إلى الأمة. ولأنه لم يتقدم له أحد إلى الآن. لأن كل المساعى والجهود كانت منصرفة لإقناع رئيس الحكومة وهو بمكتبه بمطالب رئيس الأمة. وإقناع رئيس الأمة وهو بداره برغائب الحكومة. فلما انتهى الأمر فى هذا الموضوع وصدر المرسوم السلطانى انتقلنا إلى دور مشئوم كنا لا ننتظره ولا نتمنى أن نراه. ذلك دور المطاعن فى الشخصيات والتهم والخيانات وإفشاء الأسرار ونصوص النوتات وما أشبه ذلك مما سيأتى بعد الآن».

«إذا بقى هذا الحال المحزن على ما هو خصوصًا بعد أن أصبحت الجرائد حرة من كابوس المراقبة الصحفية. لهذا ولعدم العلم بالزمن الذى يوضع فيه الحد لهذا الانتحار. ولعدم انصراف الهمم والأفكار إلى الانتقال من هذا الموقف الذى كاد يمزق أجزاء الأمة أجزاء لا اتصال بعده إلى موقفها الذى كانت فيه وهو الموقف الذى يهز العالم أجمع من ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ إلى ٢٠ يناير ١٩٢١ وهو يوم قيام إخواننا الخمسة من رجال الوفد الذين قاموا من باريس مختلفين مع رئيس الوفد. لهذا قد رأى زملائى المجتمعون معى الآن من أعضاء الجمعية التشريعية ما يأتى وكلفونى بتنفيذه:»

«يرفع مجموع عظيم من أعضاء الجمعية التشريعية، الذين هم أعضاء أكبر هيئة نيابية بالقطر المصرى، صوت مصر الأسيفة، صوت مصر الحزينة، صوت مصر الجريحة، مستغيثة من أبنائها ألاّ يثلموا شرفها بعد أن رفعوه ألا يسقطوا مجدها بعد أن أعادوه ألاّ يسودوا وجهها بعد أن بيضوه الا يخفضوا رأسها بعد أن رفعوه ألا يشوهوا سيرتها بعد أن طهروها الا يُفْشلوا نهضتها بعد أن كوَّنوها الا يفرقوا كلمتها بعد أن جمعوها ألا يشتتوا وحدتها بعد أن وحدوها الا يتركوا أمهات الشبان وأرامل وأيتام الرجال يندبون حظهم ويبكون على أرواح ضحاياهم بعد أن بذلوها عن طيب خاطر وأن يضحوا الكرامات ويهينوا النفس فى عصر فقدت فيه الملوك ممالكها وأضاعت فيه تيجانها فى مطلب رجفت فى تحصيله الأرواح. وسالت فى سبيله الدماء وأن يشحذوا الهمم ويضاعفوا الجهود فى رتق الفتق ورأب الصدع وتقليم أظافر الفتنة والخلاص من هذه المحنة ومحو آثار الخلاف والانقسام والشحناء، بل العداوة والبغضاء بين قادة الأمة والعاملين معهم والمفكرين فيها. وهذا لا بتدوين آراء وأفكار ولا بتدبيج عبارات وأقوال. بل بعمل فعلى محدود ولا بد من فائدته بمشيئة الرحمن الرحيم».

«ذلك بالالتجاء إلى تكوين لجنة تجتمع من الأمراء والعلماء والعظماء وتكون مهمتها السعى بين الأطراف المختلفة وخصوصًا بين الرئيس ونائب الرئيس وأصحابهم من التوفيق بينهم كما كانوا من عهد القيام بالحركة الوطنية وتطهير

نفوسهم وغرس الصفاء محل الشحناء والمحبة محل البغضاء والوئام والإخلاص محل الانقسام والعداء وجمع الأرواح والأيدى المشتتة والنفوس المتنافرة وسير الجميع معًا فى طريق واحد كما هم على مبدأ واحد ومطلب واحد».

تلك اللجنة القومية التى تلتجئ مصر إلى شريف إحساسها وكريم وجدانها هى برئاسة حضرة صاحب السمو الأمير محمد على وبعضوية صاحبَى الفضيلة السيد عبد الحميد البكرى شيخ مشايخ الطرق الصوفية وشيخ السجادة الوفائية. والشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية الأسبق اللذين سُجل لهما فضل الجهاد والعمل فى هذه الظروف العصيبة، وصاحبَى المعالى يحيى إبراهيم باشا وزير المعارف سابقًا، ويوسف سابا باشا وزير المالية سابقًا. ومحمد محب باشا ناظر الأوقاف العمومية سابقًا. وأصحاب السعادة عثمان مرتضى باشا رئيس دويان خديوى سابقًا، ومحمد شكرى باشا وكيل وزارة الحقانية سابقًا، وإسماعيل سرهنك باشا وكيل الحربية سابقًا، وإسكندر فهمى باشا مدير مصلحة السكة الحديد المصرية، وموسى قطاوى باشا العضو فى عدة جمعيات خيرية، وصاحب هذا البيان بصفته كاتبًا للجنة. حتى نعقد أول جلسة وننتخب كاتبًا لها».

«إن مصر أُمُّ الجميع تدعو، بل ترجو، هذه اللجنة قوبل مهمة السير فى التوفيق بين جميع الأطراف المختلفة من أبنائها قادة الأمة فى القضية المصرية، وغرس حسن التفاهم بينهم ومتى قبل ذلك الرجاء (وهو مقبول طبعًا) وتقرر هذا القبول (وهو مقرر طبعًا) فليتفضلوا للاجتماع الأول الذى يعقد فى الساعة ١١ قبل ظهر يوم السبت الموافق ١٣ رمضان سنة ١٣٣٩ و٢١ مايو سنة ١٩٢١ و١٣ بشنس سنة ١٦٣٧ بالغرفة الفخمة المعدة لصاحب العزة سكرتير عام الجمعية التشريعية بوزارة الأشغال العمومية، ما لم يستحسن حضرة صاحب السمو الرئيس موعدًا آخر ويخابر به حضرات الأعضاء، لأننا لم نتكلم ولم نستطلع رأى سموه ولا واحد من حضرات الأعضاء فى هذا الشأن إلى الآن. أما بعد الاجتماع الأول فيقررون زمان ومكان كل اجتماع بحسب ما يستصوبونه».

«تجعل اللجنة فى مقدمة مباحثها الأولى عما إذا كانت تضم إليها أحدًا آخر أو غير ذلك ثم تقرر انتقالها بنفسها أو بعض أعضائها إلى الرئيسين لمعرفة من يكون الأسبق منهما لإحراز فضل الخطوة الأولى فى ميدان الشرف، ميدان الوفاق والاتحاد، ومن يحرز شرف مَدِّ يَدِ الكرامة والوداد إلى البدء بمصافحة زميله تقديسًا للمصلحة العامة وتضحية لكل شىء فى سبيلها».

«إن تعذر على اللجنة إقناع أحد الفريقين بإحراز هذا الشرف العظيم، وهو ما ليس فى الحسبان، تقرر دعوتهم جميعًا إلى مكان واحد تدعوهم إليه ليتبادلوا أولاً عبارات السلام وثانيًا كلام المجاملة الاعتيادية (مع حفظ الحقوق) ثم بعد ذلك وبعد التكلم عن الجو والهواء وتناول القهوة، هم وإحساساتهم نحو الدخول فى الكلام عن القضية المقدسة سواء كان بترك الماضى وسد بابه أو بالتكلم فيه وتصفية حسابه بحسب ما يرونه وتستصوبه اللجنة».

«تنتظر مصر وأعضاء هئيتها النيابية الكبرى أن ينحسم فى هذه الجلسة كل شقاق وخلاف ويزول كل نفور وعداء ويتجلى كل وداد وصفاء ومحبة ووفاق واتفاق وتعود مصر إلى مجدها وينادى الجميع بصوت واحد ومن قلب واحد: فلتَحْى مصر! فليحى الاتحاد والاتفاق! وليحى الاستقلال التام! وينصرف الجميع على اتفاق باجتماع آخر بين الرئيسين وزملائهما يخططون فيه الخطط ويوضحون فيه المناهج ويحددون العمل».

«أما إذا فُرض المستحيل وقُدِّر ما لا يكون وجب على اللجنة أن تنشر بلاغًا للأمة تبين فيه أعمالها وجهودها ونتيجتها بكل صراحة وشجاعة لتكون الأمة على بينة من أمرها ولتعمل بعد ذلك ما تراه موافقًا لمصلحتها واللجنة لها أن تقرر غير كل ما ذكر بحسب ما تراه موافقًا».

«رجاء إلى الصحف»

«نرجو أصحاب الصحف أولاً: أن يتفضلوا بنشر هذا البيان مهما وصلهم متأخرًا لأنه عبارة عن دعوة عامة من مصر إلى أبنائها يجب إبلاغه لهم فى أى زمان ومكان ومعلوم لكل جريدة قراء لا يبعد الا يكون لهم اطِّلاع على غيرها.

ثانيًا: أن يتركوا اللجنة تعمل فى جو هادئ ساكن حتى يسهل عليها القيام بمهمتها بلا تشويش ولا اضطراب وألا يشغلوها بسؤال وجواب. على أنها لا تتأخر عن إبلاغهم كل ما يستحق الذكر فى أثناء سيرها.

ثالثًا: أن يعملوا هدنة من اليوم لا ينشرون فى أثنائها رسائل ولا تلغرافات انتصار لفريق على الآخر وأن يقتصروا على نشر الآراء والاقتراحات التى تبدو لبعض الكُتاب والمفكرين حول عمل تلك اللجنة وما يجب عليها أن تراعيه أو أن تبحث فيه متعلقًا بمهمتها».

«والله نسأل جميعًا أن يلطف بنا فى قضائه وأن يمنَّ علينا بحسن الخلاص من هذه المحنة. وأن يكشف عنا من السوء ما نعلم وما لا نعلم. وأن يمن على قادتنا العاملين فى قضيتنا بالهداية والتوفيق إلى ما فيه إسعاد الأمة وخيرها إنه سميع مجيب الدعاء».

«عن معظم أعضاء الجمعية التشريعية

«إسماعيل أباظة»

هذا، ولقد أرسل سعد باشا كتابًا إلى عظمة السلطان يشكو فيه تصرف الوزارة فى استعمال الشدة مع الأهالى، هذا نصه:

«حضرة صاحب العظمة السلطانية»

«يا صاحب العظمة»

«تجرى الوزارة على سياسة الشدة والإحراج ولَكّم افواه الأمة وكتم شعورها وحملها على ما لا تريد فى وقت يقرر فيها مصيرها وتشعر فيه بوجوب إطلاق الحرية لها فى إبداء آرائها وميولها. وبصفة كونى وكيلاً عنها رأيت من الواجب علىّ لفت نظر عظمتكم إلى النتائج السيئة التى تترتب على استمرار الوزارة فى هذه السياسة المضادة لإرادة الأمة فى مصلحتها والمخالفة لمقاصدكم السامية وإلى المسئولية الكبرى التى تتحملها الوزارة أمام عظمتكم وأمام العالم والتاريخ».

القاهرة فى يوم الأربعاء ١٨ مايو سنة ١٩٢١.

«سعد زغلول»

وهذه أول مرة شعر فيها سعد باشا أن للبلاد سلطانًا وسيدًا على كل مصرى واجب نحوه فوجَّه خطابه إلى عظمته. وكان الأحرى بسعد باشا أن يقوم بواجب اللياقة نحو هذا الذى يلجأ إليه فى هذه الملَمَّة فيقدم نفسه إليه حين عودته من أوروبا، ويطلعه على ما فعل (مطابقًا لمقاصد عظمته السامية) التى يعترف بها الآن.

وإن موقف سعد باشا حيال الوزارة فى تلك الآونة غريب عجيب؛ فإننا نعلم أن توكيله الذى صدر له من الأمة هو لنيل استقلالها والسعى فى ذلك لدى المعتدى على هذا الاستقلال. ولم يكن توكيلاً عامًا يجيز له مناوأة وزارة البلاد والنيل من كرامتها فى كل ظرف وبمناسبة وبغير مناسبة.

هذا، ولقد كانت سكرتارية الوفد نشرت بيانًا من عندها فضحت به شيئًا من سير المفاوضات بقصد النكاية بشخص عدلى باشا، فأتت فى ذلك الباب بنص مشروع لجنة ملنر ثم نص مشروع الوفد ثم مشروع ثالث عزته إلى عدلى باشا وقالت إنه قدمه من عند ذاته إلى لجنة ملنر، فتناولت الأقلام هذه المشروعات بالمقارنة والنقد، معتقدة صحة نسبة الأخير منها إلى عدلى باشا.

ولكن بعضهم أجرى حديثًا مع الأستاذ محمد على بك عضو الوفد الذى انضم إلى من أُطلق عليهم اسم الأعضاء المنشقين، نفى فيه ما عُزى إلى عدلى باشا نفيًا باتًا. وقال إن هذا المشروع إن هو إلا مشروع اللورد ملنر الذى سلمه إليه اللورد وقد كتب عليه عدلى باشا بعض مذكرات يعدله بها. وإن هذه المذكرات شخصية محضة. ولكن هذا كله لم يمنع الكُتاب من النقد والتجريح.

لجنة التوفيق تحت رياسة الأمير محمد على:

هذا، ولقد رأى حضرة صاحب السمو الأمير محمد على أن يعجِّل باجتماع لجنة التوفيق التى يرؤسها وكان من المقرر عقدها فى يوم ٢١ مايو، فاجتمع

جميع أعضاء هذه اللجنة بقصر سموه فى صباح يوم ١٩ منه وبعد أن قررت اللجنة ضم أصحاب المعالى والسعادة إليها وهم: أحمد حشمت باشا من الوزراء السابقين، وعبد القادر الجمال باشا من كبار تجار القطن، وعبد الله وهبى باشا، واللواء على باشا فهمى، ومندوب من بطركخانة الأقباط قررت قيام اللجنة بتمام أعضائها ما عدا سمو الرئيس، لمقابلة حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا ومخاطبته فى الحضور إلى قصر الأمير لمقابلة صاحبَى الدولة عدلى يكن باشا وحسين رشدى باشا لإزالة سوء التفاهم والتنافر الموجود بين الطرفين، ثم تسوية الخلاف المستحكم بينهما بطريقة تحفظ مصلحة البلاد. ثم تقصد اللجنة إلى حضرتَىْ صاحبَى الدولة عدلى باشا ورشدى باشا لإخبارهما بالموعد الذى يحضران فيه إلى قصر الأمير محمد على.

وفعلاً ذهبت اللجنة حوالى ظهر يوم ٢٠ إلى دار معالى سعد باشا وأبلغوا معاليه أنهم موفدون من قِبل سمو الأمير محمد على للسعى فى الاتفاق بينه وبين عدلى باشا.

إخفاق المسعى:

فأجابهم معاليه أنه يشكر مسعاهم كل الشكر ويؤكد بأنه ليس بينه وبين عدلى باشا شىء شخصى أبدًا «وأنه على فرض أن يكون له حق شخصى قِبله لأى سبب من الأسباب فهو متنازل عنه ولا يتأخر أن يصافحه، بل هو مستعد لأن يبدأه المصافحة. ولكن الحقيقة أن الخلاف ليس شخصيًا بينهما بل الخلاف بين الأمة والوزارة فالوزارة عملت أعمالاً أضاعت ثقة الأمة بها، والأمة رأت أنه لا يمكنها أن تعتمد عليها ولا على من انتخبتهم للمفاوضة فى الحصول على أمانيها القومية، فإذا أرادوا أن تحصل المصافحة ثم يقف الأمر عند هذا الحد بحيث تستمر الأمة فى طريقها والحكومة فى سياستها فهو على هذا الشرط مستعد كل الاستعداد لعمل ما يشيرون به من المصافحة والمصافاة الشخصية».

ثم قال: «إنه لا يستطيع أن يتوجه إلى قصر الأمير فى الموعد الذى حدده له لأنه مرتبط بميعاد آخر. وإنه مستعد للتوجه إلى سموه فى الميعاد الذى يحدده».

أخفقت اللجنة فى مسعاها حيث تهرَّب سعد باشا من السبيل الذى أُريد أن يسلكه لفض هذا الخلاف المستحكم. ونحن نقول إنه إذا كان أراد الوفاق فعلاً فى ذلك العهد لأمَّنت الفئة المنتمية إليه على عمله وسارت وراءه وفى طريقه؛ ولكنه أبى وضع يده فى يد الوزارة فألب أكثرية الأمة على الوزارة وألقى البلاد فى محنة كانت أحوج إلى أن يخلصها من أمثالها.

تصريح سعد باشا للأهرام:

لما أن انتهى الطور الأول من أطوار دخول المسألة المصرية فى مرحلتها الأخيرة بعدم الاتفاق بين معالى سعد باشا والوزارة العدلية على الاشتراك فى المفاوضات الرسمية وباستقلال الوزارة بالعمل، وصدر المرسوم السلطانى بتعيين المفوضين الرسميين وبسطت الوزارة خطتها، وهى لا تختلف فى شىء عما كان يشترطه سعد باشا - أراد رئيس تحرير جريدة الأهرام أن يستطلع رأى سعد باشا فى الأمر لمعرفة ما عساه ينوى من الأعمال فى هذه الظروف، فصرح له معاليه بما يلى:

قال: «إن الخطاب الذى رفعه دولة رئيس الوزراء إلى عظمة السلطان بشأن تعيين المفوضين الرسميين استند إلى الدعوة الإنكليزية بتأليف وفد للمفاوضة، وإلى وعود لا تتفق مع مرمى هذه الدعوى، خصوصًا ولم يصدر من الطرف الإنكليزى ما يدل على إمكان قبوله لها».

«والسياسة الإنكليزية تقضى بأن لكل طرف أن يقول ما شاء ولا يرتبط الطرف الثانى بقوله إلا إذا صرح بقبوله».

«على أن الوزارة العدلية أتمت، فى عهدها القصير، من الأعمال ما نفَّر الناس منها وجعلهم يعتبرونها مضيعة لآمالهم ومضرة بمستقبلهم فهم لا يرتاحون لأى وعد منها مهما كان جميلاً ولا يثقون بأى عهد يصدر منها مهما كان وثيقًا».

«بل أصبحوا يعتقدون، بالاستناد إلى هذه الأعمال، أنها سوف تأتيهم بمشروع لا يتفق مع أمانيهم ثم تجتهد فى حملهم على قبوله بمثل ما تستعمله الآن من وسائل الشدة البالغة والاستمالة الخادعة».

«وهم لم يروا فى تشكيل وفد المفاوضة ما يُضْعف اعتقادهم، بل لم يجدوا فيه إلا تأييدًا لرأيهم لأنه تألف ممن ليس لهم موقف ثابت فى المطالبة بالاستقلال التام ولا يتفق مع ماضى أغلبهم وحاضرهم ولا على مبادئهم ممن أيدوا مشروع ملنر المُثبِّت لأركان الحماية فى أخص معانيها».

«والوزارة لشعورها بعدم ثقة الأمة بها لم تُشِرْ إليها فى هذا الخطاب ولكنها أشارت إلى ثقة (عدد كبير من أعضاء الوفد) المنشقين. فهل ترى أنها بحيازة ثقة هؤلاء تكتسب ثقة الأمة أيضًا؟ إن الأمر أكبر من أن يُعالج بالإبهام أو بوعد خلاب أو بعبارات طلية - إنه مصير أمة بتمامها لا يمكنها أن تسمح بأن يتولاه إلا من أعلنت ثقتها بهم».

«فليذهب وفد الوزارة للمفاوضة إن كانت لا ترى ضرورة ثقة الأمة بهم».

«ولتعلم الحكومة الإنكليزية أنها إذا تفاوضت معهم فإنها تتفاوض مع وفد لا يمثل إلا أشخاص أعضائه. ولا يمكن أن ترتبط الأمة بنتائج أعمالهم».

«أما ما قيل من أن الوزارة تعتمد على ما عندها من قرارات الهيئات النيابية وغير النيابية بتأييدها فإن الهيئات النيابية لم تُبْدِ جميعها ثقتها بها. لأن كثيرًا منها لم يعطها ثقته».

«ثانيًا: إن ذلك كان قبل تأليف الوفد الرسمى أما بعد تأليفه فإن من هذه الهيئات ما عدل عما بذل».

«وثالثًا: إن المديرين تداخلوا فى حمل هذه الهيئات على تأييد الوزارة وعندى أدلة قاطعة على ذلك».

«وفضلاً عن هذا فإن آلافًا مؤلفة من موكلى هذه الهيئات أعلنوا لى صراحة أنهم لا يقرون نوابهم على ما أبدوه وأنهم لم يكونوا فيه إلا معبرين عن آرائهم الشخصية. فلتحترم الوزارة الحقيقة لأن الأمر أصبح واضحًا لا يحتمل الإبهام».

«أما كون برنامج الوزارة فى عملها بالمفاوضة هو نفس البرنامج الذى بسطته أنا يوم السعى للاتفاق مع الوزارة فإن اتحاد البرامج لا يكفى بل يجب العزم على تنفيذه وكل الدلائل تدل على أن هذا العزم غير موجود وأن هذه الوعود لا يمكن تنفيذها لأن أعمالهم الماضية والحالية قد أثبتت، بكل جلاء، أنهم لا يفون بوعودهم، ولهذا أصبحت الأمة لا تركن بحال من الأحوال إلى وعود من هذا القَبيل».

«أما إذا سافر هؤلاء المفوضون بدون الالتفات إلى رأى الأمة فليسافروا غير موثوق بهم. وليسافروا على حسابهم لا على حساب الأمة».

«ولا يمكننى أن أفرض أنهم ينجحون فى عملهم طبقًا لهذا البرنامج المطابق لبرنامجى إلا إذا أعطى الشىء فاقده وكانت للإنكليز أسباب خاصة تحملهم على الاتفاق مع من لا ثقة للأمة فيه».ا.هـ.

أراد سعد باشا بذلك الحديث أن يُظْهِر ثباته على رأيه فى الخلاف الذى حدث بين الطرفين ولا يجعل مجالاً للاتفاق أبدًا.

سعى الأمير عمر طوسون فى فض الخلاف:

ومع ذلك فإن الأمير عمر طوسون أراد أن يتداخل بين الطرفين بعد فشل محاولة الأمير محمد على، ففكر فى جمع جمعية وطنية لفض الخلاف بين سعد باشا وعدلى باشا واتفق مع سموه فى الرأى الشيخ محمد بخيت وسماحة السيد عبد الحميد البكرى. ولكن سمو الأمير كان يذهب إلى وجوب انتخاب هذه الجمعية بطريقة رسمية طبقًا لما هو مقرر فى مشروع اللورد ملنر وإنما بدلاً من أن يكون انتخاب هذه الجمعية بعد المفاوضات، يكون وجودها حالاً ويدخل ضمن

اختصاصها فض هذا الخلاف. أما فضيلة الأستاذ الشيخ بخيت وسماحة السيد عبد الحميد البكرى، فرأيا أن يكون الانتخاب غير رسمى.

على أن هذه الفكرة فى ذاتها لم تتم ولم تُظْهر لها نتيجة وكانت المظاهرات العدائية للوزارة تشتد وتزداد؛ فعقد اجتماع عظيم يوم ٢١ مايو فى منزل البكرى بالخرنفش تحت رياسة الأمير عزيز حسن وقرر الجمع رفع عريضة إلى عظمة السلطان يحتج فيها على ما وقع من قتل المتظاهرين واستعمال الشدة فى معاملة الوطنى للوطنى، ويطلب فيها التماس إصدار الأوامر لمنع حصول ذلك فى المستقبل.

وقد انتُخبت عضوًا فى الوفد الذى كُلف بالذهاب إلى قصر عابدين لرفع هذه العريضة إلى مولانا صاحب العظمة السلطان، وكان هذا الوفد مؤلفًا من أكثر من عشرين ذاتًا وعالمًا، من بينهم الشيخ محمد بخيت والسيد عبد الحميد البكرى وآخرون، ولكن الأمير لم يكن معنا. فذهبنا إلى القصر السلطانى وقيدنا أسماءنا فى دفتر التشريفات فى يوم ٢٢ مايو وسلمنا العريضة إلى صاحب المعالى كبير الأمناء سعيد باشا ذى الفقار. ولكن هذا المسعى، باللأسف، لم يُجْدِ نفعًا.

بيان المنشقين عن سعد باشا عن المظاهرات:

كل هذا والمظاهرات تتوالى فى القاهرة وفى البلاد موجهة ضد الوزارة، والوفود تفد على القاهرة تطلب من عظمة السلطان إقالة هذه الوزارة من مراكزها.

لذلك نشر أعضاء الوفد الذين تنحوا عن سعد باشا نداء للأمة يذكِّرونها فيه بالواجب عليها فى مثل هذه الظروف، وهذا نص النداء:

«لقد تم ما كانت ترجوه البلاد إذ نزلت الحكومة على إرادة الأمة وجعلت غرض الأمة غرضها فحددت مهمة الوفد الرسمى بما ينطبق كل الانطباق مع ما يتوق إليه الشعب. وأصبحت الحكومة والأمة جميعًا يدًا واحدة فى طلب الاستقلال».

«تلك منزلة رفيعة كسبتها الأمة بجهادها وصبرها على المكاره، فكان من اللازم أن تحرص عليها كل الحرص، لتتقدم بعدها خطوة أخرى فى سبيل تحقيق سلطتها والوصول إلى بقية آمالها. لكننا نرى اليوم أهل الأغراض يحملون البسطاء والعاطلين من الناس على أن يقوموا بالمظاهرات الخالية عن الأغراض الجدية لمجرد العبث بالنظام فيؤذون الشعب فى سمعته ويعرضون أبناءه، ما بين متظاهرين وجنود، إلى أن يسفكوا دماءهم هدرًا وبلا ثمن».

«هل يرضى بذلك أولو الرأى فى البلاد؟».

«هل يرضى أهل البلاد، فى الوقت الذى نحن فيه أحوج ما نكون إلى عطف العالم المتمدن، أن تقوم فى مصر حركة قد تخيف الأجانب النازلين بيننا على مصالحهم وتهدد طمأنينتهم فيكون من وراء ذلك حتمًا أن تتصرف عنا جاذبيتهم التى خدمتنا فى كثير من المواقف؟».

«هل يرضى أهل البلاد الذين ضحوا فى سبيل الاستقلال ما ضحوا أن تحاول طائفة سَوْق البلاد إلى الوقوع فى الشغب والفوضى خدمة لأطماعها الشخصية؟».

«لو أن هذه الحركة الحادة القائمة الآن فى القاهرة وفى الإسكندرية كانت استمرارًا لحركة الاستقلال لهان علينا أن نضحى بأبنائنا كما فعلنا فى الماضى. أما والحركة المخيفة الحاضرة هى حركة صناعية صرفة سِداها المصالح الشخصية وُلحْمتها المصالح الشخصية؛ فإن الأمة يجب أن تسد فى وجهها كل طريق وأن تقضى عليها القضاء الأخير، لأن البلاد ما قامت قومتها لخدمة شخص ولا لمنفعة آخرين. بل هى قامت بطلب حقوقها المهضومة لا غير».

«تلقاء ذلك نرى الواجب الوطنى يقضى علينا أن نجهر عاليًا بإنكارنا لهذه الحركة كل الإنكار».

«نقول ذلك ونعتقد أن الأكثرية العظمى فى البلاد، بل كل الرجال المسئولين فيها ينكرون معنا هذه الحركة. وكيف لا ينكرونها، وهم إذا رجعوا إلى أعماق

ضمائرهم، لا يجدون لها أدنى مبرر ولا سبب معقول؟ غير أن الوطن لا يكتفى منهم بالإنكار الصامت والاستعاضة عن القضاء على هذه الحركة بالاستعاذة بالله من شرها. الوطن لا يكتفى من بَنِيه المخلصين بالسكوت عما هو الحق وما هو الصالح للبلاد. الوطن يوجب، فرض عين، على كل مصرى أن يعلن على رؤوس الأشهاد أنه برىء من هذه الحركة وإلا يكون ظالمًا لنفسه مقصرًا فى حق هذا الوطن العزيز».

«نناشد مجاميع الأمة وأفرادها أن يلتزموا الهدوء والسكينة منتظرين نتيجة المفاوضات الرسمية التى للأمة وحدها القول الفصل فيها، نناشدهم أن يتدبروا عاقبة هذه الفتنة التى أثارت المطامع الشخصية غبارها والتى لا يعلم إلا الله نتائجها المحزنة على البلاد، نناشدهم أن يسعوا جهدهم فى إطفائها وألا يستهينوا بما قد تجر من المصائب. فمعظم النار من مستصغر الشرر».

على شعراوى، محمد محمود، عبد العزيز فهمى، أحمد لطفى السيد، محمد على، عبد اللطيف المكباتى، حافظ عفيفى.

الخطاب الثالث من سعد باشا ورده على بلاغات الوزارة:

ولكن سعد باشا نشر خطابًا ثالثًا بتاريخ ٢٢ الشهر إلى عظمة السلطان ينتقد فيه على الوزارة بلاغاتها عن المتظاهرين، هذا نصه:

«حضرة صاحب العظمة السلطانية»

«يا صاحب العظمة»

«أنكرت الوزارة الوقائع التى عرضتها على عظمتكم وزعمت أنها لا صحة لها وأن تدخلها فى المظاهرات لم يكن إلا للمحافظة على الأمن والسكينة. وبلغ الأمر بها أنها نسبت فى البلاغات الرسمية إلى أتباعى تسليح الرعاع وتنظيم صفوفهم لفرض التعدى على البوليس».

«وهى تعلم أن المظاهرات لم تقُمْ إلا لإعلان سخط الأمة على تصرفها فى موضوع المفاوضات ومخالفتها للوعود التى وعدت الأمة بها. فسياستها التى أوجبتها فيلزم أن تكون هى المسئولة عنها ولذلك هى المسئولة وحدها عن التعديات التى وقعت فيها على الأرواح والأجسام لأنها هى الآمرة باستعمال القوة فيها وليس بصحيح ما زعمته من دعوى المحافظة على الأمن باستعمال هذه القوة لأن كل المظاهرات التى لم يتدخل رجالها فيها تمت بسلام وأحسن نظام. على أنه من السهل جدًا المحافظة على النظام بدون الالتجاء إلى وسائل القوة التى يستعملها رجالها. والغرض الحقيقى للوزارة من استعمال الشدة هو إخفاء غضب الأمة عليها ومنع شعورها من الظهور بطريقة واضحة، ولم تكن هذه المظاهرات قاصرة على مدينة مصر حتى يسهل على الوزارة أن تتهم أتباعى بها بل هى حاصلة فى أكثر مدن القطر وأشهرها بطريقة لا تدع للشك مجالاً فى كونها صادرة عن شعور حقيقى متأصل فى البلاد واندفاع طبيعى لا صناعى كما تحاول الوزارة التنويه به».

«ولا تزال تطارد هذه المظاهرات بكل أنواع القسوة كما حصل فى مصر والإسكندرية أمس الأول مما ملأ القلوب جزعًا واضطرابًا والنفوس فزعًا واكتئابًا».

أما إنكار الوزارة للوقائع التى أوردتها فلا ينفى صحتها لتواتر أدلة إثباتها لدينا. ونظرًا للمسئولية الخطيرة المترتبة عليها واتباعًا لسُنة البلدان الدستورية التى تستند الوزارة على تقاليدها أرفع لعظمتكم، بلسان شعبكم المغلوب على أمره، الرجاء بتأليف لجنة تنتخبها الجمعية التشريعية تقوم بتحقيق هذه الجرائم إظهارًا للحقيقة التى حاولت الوزارة إخفاءها على عظمتكم تخلصًا من المسئولية الملقاة على عاتقها».

«سعد زغلول»

رد الوزارة على سعد باشا:

فنشرت الوزارة ردًا على الخطابين اللذين وجههما سعد باشا إلى عظمة السلطان بالبلاغ التالى:

«اطّلعت الحكومة على تلغراف مرسل من سعد باشا زغلول إلى عظمة مولانا السلطان وقد تضمن تهمًا شنيعة للوزارة».

«وإنه لا يَسَع الحكومة تلقاء هذه المزاعم إلا أن تعلن الحقيقة للجمهور حتى لا يُضلل حكمه أو يُفسد عليه رأيه - والواقع أنه ليس شىء مما زعمه سعد باشا بصحيح، فإن الحكومة تساهلت فى بادئ الأمر فتركت المظاهرات لا تتعرض لها بشىء. غير أن استمرار تلك الحالة وخروج المظاهرات عن الدائرة المشروعة أحدثا انزعاجًا واضطرابًا فى الأمن فكان من الواجب عليها أن تعمل على تلافيه، فمنعت المظاهرات واكتفت فى تنفيذ هذا المنع بأقل الوسائل أذى للمتظاهرين. إلا أن ذلك كان من نتائجه أن تجرأ المتظاهرون على الاعتداء الجسيم على البوليس والخروج الشديد على النظام والقانون كما تبين من التقارير المنشورة اليوم عن حوادث الأيام الأخيرة، فتعين على الحكومة - كما يتعين على أى حكومة فى مثل هذه الظروف - أن تلجأ إلى استعمال القوة لتفريق الجماهير وكف أذاهم بكل الوسائل الممكنة. ولم يكن للحكومة من باعث أو غرض غير المحافظة على النظام واستتباب الأمن والسكينة».

«وإن الحكومة تناشد العقلاء وأهل الرأى من المصريين ألا يسترسلوا لعوامل التهيج والاضطراب التى ترمى إلى استفزاز عواطفهم بتشويه الوقائع والتى لا يكون منها بعد ذلك إلا استمرار هذه الحالة المحزنة».

«ولنا كبير الثقة أن جمهور أهل الرأى لا يتأخر عن مساعدتنا بكل الطرق الممكنة لإعادة النظام إلى قراره حتى نتمكن من العمل فى سبيل تحقيق أمانى البلاد».

مساعى نجيب منصور شكور والمؤلف فى فض الخلاف:

ولقد كان شكور باشا فاتحنى فى أحد الأيام بعد فشل صاحبَى السمو الأميرين محمد على وعزيز حسن فى محاولتهما فض الخلاف وتحسين الحالة، وكان ذلك بحضور أحد أعضاء الوفد الذين لا يزالون منضمين إلى سعد باشا وفى محاولة إيجاد حل للحالة السيئة للبلاد فتناقشنا مليًا وقررنا كتابة عريضة إلى مولانا صاحب العظمة السلطان، باقتراح انتخاب جمعية وطنية مؤقتة تجتمع تحت رياسة عظمته أو من ينيبه عنه لإبداء رأيها. والاقتراع بالثقة فى سعد باشا أو فى عدلى باشا. فتكلم شكور باشا مع مستر بويل الذى كان سكرتيرًا شرقيًا للوكالة البريطانية فى مدة اللورد كرومر وكان قد حضر أخيرًا إلى مصر للاطلاع على ما يجرى فيها، وأبدى له ما عولنا عليه.

حدثه شكور باشا عن مشروعنا فاستحسنه وقال إنه الحل الوحيد للأزمة الحالية، فوسطنا واصف غالى بك إلى سعد باشا ليجس نبضه قبل الشروع فى العمل؛ فأخبرنا أن سعد باشا يقبل العمل بهذا الاقتراح وكتبنا العريضة التالية:

«يا عظمة السلطان»

«إن سوء الحال السياسية الآن فى مصر وصل إلى درجة لا تدع لأحد عذرًا فى الوقوف أمامه وقفة المتفرج، بل هى تعيَّن على كل فرد من أهل الفكر فى الأمة المصرية أن يبذل جهده لاستنباط رأى صائب فى حل عقدتها، وقد تعددت الآراء فى وجود الحل الذى يفصل فى الخلاف القائم ما بين الوزارة وبين رئيس الوفد. ونشر منها على الملأ ما يمكن الاعتماد عليه للوصول إلى النتيجة المطلوبة، إلا أن الوسائل فيها مختلفة والطريق إلى تنفيذها متشعب ولذلك رأى المتشرفون برفع هذه العريضة أن يلتمسوا لهذا الغرض طريقًا فعالاً وسبيلاً مستقيمًا ينزل الجميع على حكمه وتطمئن النفوس إلى استقامة وضعه وشكله، وذلك بأن تتولى عظمتكم الإشراف بنفسكم الكريمة عليه فيصدر الأمر الكريم بتشكيل جمعية وطنية مؤقتة بطريقة انتخابية تتألف من أعضاء الجمعية

التشـريعية بعـد انتخـاب جديد لهم. ومن أعضـاء مـجالس المديريات ومـجالس البلديات ومندوبين من أهل الصناعـات الحرة مـثل التـجـار والمحامين والأطبـاء والمهندسين وما أشبههم تحت رياسة عظمتكم أو من تنيبونه عنكم، فتطرح عليها وجوه الخلاف القائم ليقر قرارها على حكم فاصل فيه يجرى العمل به للسير فى القضية المصرية ومسألة التفويض للمخابرة فيها على نمط مقبول تتكاتف حوله الهمم. وتشحذ العزائم، للوصول إلى النتيجة المطلوبة من تحقيق أمانى الأمة المصرية وصيانة المصالح الإنكليزية خاصة ومصالح الأجانب عامة. وبهذه الحالة يمكن تلافى أضرار الحالة الحاضرة من غائلة الشقاق، وإهراق الدماء وتعطيل المرافق والمنافع وما ينتج للبلاد عنها من الخراب والدمار».

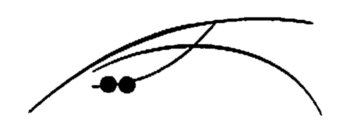
«ونحن على ثقة من أن عظمتكم تقابلون ملتمسنا هذا بحسن العناية وجليل الاهتمام فتنحل العقدة ويرتفع البؤس فى وقت قريب تقضى به شدة الحاجة وهول الموقف. ونسأل الله أن يجعل التوفيق رائدكم فى مصلحة الأمة على ما تحبونه لها من الخير والإسعاد».

فلما أطلع شكور باشا مستر بويل على هذا المشروع وافق عليه ورفعه إلى دار الحماية لفحصه وكان يرى أنها ستوافق عليه.

ولما قابله شكور باشا ثانى يوم وكان يوم ٢٣ مايو أخبره بما وقع من المذابح فى الإسكندرية يومَىْ ٢٢ و ٢٣ ضد الأجانب. وطبيعى أن دار الحماية ستنظر فى الحالة الطارئة الجديدة قبل النظر فى مشروعنا، وعلى ذلك أهملنا الموضوع لننظر فيما هو أهم.

* * *

الفصل السابع
المظاهرات وقمعها بالقوة



كان من نتيجة كل ذلك أن تألفت المظاهرات العدائية للوزارة فى القاهرة والجهات، وأصبحت الأصوات تنادى بسقوط تلك الوزارة التى بُحَّت قبل ذلك التاريخ بشهر واحد من الدعاء لها والفرح بتوليها كراسى الأحكام!

واضطر رجال الحفظ أن ينفذوا أوامر الوزارة بمنع تلك المظاهرات تطبيقًا لقانون التجمهر. وهنا موضع الخطر الذى لم يفطن إليه أولو الرأى من الأمة فيتداركوه بأى الطرق.

حادثة طنطا:

كان من هذا القَبيل أن قامت مظاهرة فى طنطا عقب صلاة الجمعة بمسجد سيدى أحمد البدوى فى يوم ٢١ أبريل تداخل البوليس فى تفريقها.

فأصدر قلم المطبوعات عن هذا الحادث الأليم البلاغ الرسمى الآتى:

«تضمَّن التقرير الذى ورد من مديرية الغربية عن الحادث الذى وقع يوم الجمعة (٢٩ أبريل) بمدينة طنطا ما يأتى:»

«حدث أمس بعد صلاة الجمعة بالجامع الأحمدى أنه اجتمع بفناء الجامع عدد من تلامذة المدارس وأخذ بعضهم يخطب فى الحالة الحاضرة. ونظرًا إلى اختلاف نزعات الخطباء والمستمعين لهم اشتد الهرج بينهم واعتدى بعضهم على البعض الآخر فاستنجد شيخ الجامع برجال البوليس لإخراج من فى المسجد

محافظة على النظام، ولما خرج التلامذة ساروا بهيئة مظاهرة اختلط فيها كثيرون من الرعاع والسوقة وأخذوا يصيحون فى الشوارع ولم تتمكن قوة البوليس التى حضرت هناك من تشتيتهم لقلة عددها، وتعدى المتظاهرون عليها برمى الأحجار وانتزاع ما بيد رجالها من العصى. وما زال المتظاهرون سائرين حتى وصلوا إلى القرب من قسم البوليس وهناك أراد البوليس تشتيتهم بإرسال الماء عليهم من مضخة الحريق فانصرف أغلب التلامذة ولكن الغوغاء الذين كثرت جموعهم أخذوا يلقون الأحجار على رجال البوليس حتى أصيب بعضهم واضطروا إلى الدخول إلى القسم. غير أن المتجمهرين استمروا فى هجومهم فخرج إليهم الحكمدار وطلب منهم الكف عن ذلك فلم يصغوا لنصحه فاضطر أن يأمر رجال البوليس بإطلاق النار فى الفضاء إرهابًا لهم. وقد وقع ذلك فعلاً، إلا أن أحد رجال البوليس أصاب اثنين من المتجمهرين، وعندئذ ألقى الحكمدار القبض عليه حالاً وأخذ فى تهدئة الخواطر واعدًا بإجراء ما يلزم قانونًا فى هذا الموضوع غير أن نصائحه لم يُصغَ إليها أيضًا وحاصر الجمهور الذى تزايدت جموعه القسم. ولما أبلغ المدير ذلك أسرع فى الحضور مع وكيل المديرية وبعض الأعيان وصاروا يخطبون فى المتجمهرين ويحثونهم على الكف عن العدوان فلم يذعنوا لهم واستمروا فى هجومهم على القسم وقذفوه بالأحجار وفى تحطيم نوافذه حتى أصيب بعض الأعيان الذين حضروا للتهدئة من مقذوفات المتجمهرين كما أصيب كثيرون من رجال البوليس واضطر المدير ومن معه إلى الدخول فى القسم. فتقدم المتجمهرون وحرقوا أتومبيله كما حاولوا مرارًا أن يحرقوا القسم أيضًا لولا إسراع رجال البوليس إلى إطفاء النار التى كانت تقذف إلى داخله. وقد اضطر رجال البوليس مرة ثانية للالتجاء إلى إطلاق النار إرهابًا للمتجمهرين ودفعًا لأذاهم وقد تمكنوا بهذه الوسيلة من منعهم عن دخول القسم ومن حرقه».

«وفى أثناء ذلك اعتدى بعض الرعاع على منزل الحكمدار أيضًا لشائعة شاعت بأن الحكمدار هو الذى أصاب الاثنين اللذين أصيبا بالطلق النارى واستمر المتجمهرون فى هذه الحالة إلى أن وصلت قوات من الجيش المصرى

أرسلت من القاهرة لإمداد قوة البوليس، وكان ذلك بعد السابعة الثامنة مساءً بقليل، فتفرق المتجمهرون وعاد النظام إلى نصابه. ولم يُحصَ إلى الآن نهائيًا عدد الإصابات ونوعها، وتُوفى من المصابين ثلاثة على أثر جراح نارية».

«تلك هى المعلومات التى وصلت إلى الحكومة لغاية اليوم فى هذا الحادث الذى يؤسف له شديد الأسف».

«وقد سافر سعادة النائب العمومى، أمس الأول، إلى طنطا بقطار الساعة السابعة والدقيقة ١٥ مساء ليتولى بنفسه تحقيق هذه الحادثة».

رُجّت البلاد لهذا النبأ المروع رجة عنيفة وتألم العقلاء تألمًا وصل إلى سويداء قلوبهم للحالة التى آلت إليها البلاد بسبب هذا الشقاق الذى ما كان ليقع لولا تشدد الطرفين فى أمر كان من الممكن الاتفاق عليه لو أظهر كل منهما بعض التنازل عما يتمسك به تلقاء إنجاح القضية العامة واتقاء لشر عواقب الخصام والانشقاق.

ولم تشهد مدينة طنطا مشهدًا مؤثرًا كمشهد تشييع جنازة الثلاثة الذين ماتوا فى تلك المظاهرة، فقد أقفلت جميع المحال التجارية والأندية ومشارب القهوة ونُكّست الأعلام على المنازل والمتاجر والنوادى. وبالإجمال لبست المدينة ثوب حداد كثيفًا. وسار أمام الجنازة حضرات العلماء والرؤساء الروحانيين والوجوه والأدباء والكبراء، يتقدمهم حضرتا صاحبَى السعادة مدير الغربية ومدير المنوفية وحكمدار المنوفية وأعيان الغربية والمنوفية وطلبة المدارس والمعهد الدينى وكانت الموسيقى تعزف بألحان الحزن.

ولما دفن الثلاثة ألقيت الخطب الوطنية تأبينًا لهم ثم عاد الناس مواكب وهم يهتفون للوطن بالاستقلال ولسعد باشا بطول البقاء، وكان المشهد جامعًا لآيات الفخامة والجلال ترفرف عليه أعلام الحزن العميق لأن هذه الجنازة فى الحقيقة شُيع فيها، إلى ظلمات القبر، إخاء الأمة واتحادها فلا عجب أن عم الحزن والأسى قلوب محبى خير البلاد.

وفى يوم أول مايو حضر إلى القاهرة وفد من أعيان مديرية الغربية لمقابلة حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء للشكوى من تصرف البوليس فى حادثة طنطا البادية الذكر، فلما قابله كان مع دولته حضرة صاحب الدولة نائبه وحضرة صاحب المعالى وزير الداخلية فبسط لهم أحد أعضاء الوفد المذكور الغرض من زيارتهم وفصل ما وقع فى طنطا؛ مبينًا كيف بدأ البوليس بإطلاق النار على المتظاهرين قبل أن ينذرهم. ثم بين أن ما جاء ببلاغ الحكومة يحتاج إلى بحث وتحقيق لا سيما فى نقطة البدء بالضرب التى يتوقف عليها تعيين المسئولية. وطلب فى عرض حديثه رفع الأحكام العرفية حتى يطمئن الجمهور الذى اعتقد أن ما حصل مسبب عنها، لا سيما وأن سعادة مدير الغربية أمر الحكمدار بمنع إطلاق الرصاص فلم يمتثل لأمره.

ثم شرح حضرة محمد أفندى نجيب الغرابلى المحامى الحادثة لأنه رآها رأى العين.

فقال دولة الرئيس إنه آسف كل الأسف لما وقع وأن الحكومة لم تأمر بذلك، وأنه سيقتص من المتسبب فى هذه الفاجعة مهما تكن درجته.

ثم قال دولته إنه كان على وشك رفع الأحكام العرفية إلا أن الحوادث الأخيرة حالت دون ذلك، وأنه يأمل رفعها فى القريب العاجل إذا ساعدته الأمة على منع المظاهرات التى كانت سببًا فى تأخير تنفيذ رغبته.

وطلب وزير الداخلية منهما تهدئة الخواطر فى طنطا ومنع المظاهرات، لاسيما وأنه فى ساعة اجتماعهم به اتصل به خبر قيام مظاهرات جديدة.

ثم تكلم دولة الرئيس مبينًا أن هذه الحادثة نشأت عن موضوع المفاوضات الرسمية. وقال إن الحكومة أجابت مطالب معالى رئيس الوفد كلها إلا مسألة رياسة المفوضين، فقال نجيب أفندى الغرابلى: «إن مسألة البلد أكبر من هذه المسألة الشكلية بكثير جدًا وإنه إذا تعذر على معالى رئيس الوفد التنازل عنها فالبلاد تأمل من حكمة رئيس الوزراء التصرف بحكمة» فأجاب دولته أنه يضحى

كل شىء فى سبيل خدمة الأمة، ولكن التقاليد الرسمية تمنع مثل هذا التنازل من رئيس الحكومة، لا سيما وأنه سيتفاوض مع دولة ذات تقاليد خاصة تتمسك بها.

المظاهرات وقمعها بمنتهى القوة:

هذا، ولقد صدر بلاغ من الحكومة فى ١٥ مايو بأن الرقابة على الصحف قد رُفعت منذ اليوم المذكور. ويعتبر هذا العمل من الوزارة منَّة كان يجب أن تُقابل بالحمد فى تلك الظروف ولكن الناس لم يكترثوا له وظلت الألسن تلهج بانتقادها؛ بل قامت المظاهرات ضدها وطاف جمهور من المتظاهرين قبل ظهر يوم ١٧ على وزارات الحكومة يهتفون باسم سعد باشا ويدعون بالويل والثبور على الوزارة وأعضائها، وينادون بأن لا رئيس إلا سعد ولا مفاوض إلا سعد وقد اجتازوا أبواب الوزارات إلى داخلها يريدون حمل موظفيها على الانضمام إليهم وترك أعمالهم. ولما اجتازوا وزارة الحقانية أُبلغ نبؤهم إلى مخفر عابدين فأوفدت الحكمدارية ثُلّة من بلوك الخفر فاقتفى أثر المتظاهرين وكانوا قد وصلوا إلى وزارة الأوقاف ودخلوا إليها وتجمهروا فى حديقتها وداخل الوزارة، فانبرى لهم الجنود وحاولوا تفريقهم بالقوة فاشتبكوا معهم وخرج الموظفون مذعورين إلى خارج مكاتبهم واختلطوا بالمتظاهرين فأصيبت طائفة من الفريقين. ثم أُقفلت الوزارة على من كان بداخلها وحضر أحد وكلاء النيابة وقبض عليهم.

توالت المظاهرات بعد ذلك، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل حدث فى يوم ١٩ أن قامت مظاهرة فى جهة ميدان لاظ أوغلى طاردها فرسان الجيش المصرى تحت قيادة چاهين بك وأساء هذا معاملة المتظاهرين إساءة لم تصدر من أعداء البلاد أنفسهم، فلقد أمر هذا القائد عساكره باستعمال السلاح فاستعملوا الرماح فى مطاردتهم. وكان شاب واقفًا أمام «ورشة» دراجات يشتغل فيها بشارع خيرت فطعنه جندى برمحه طعنة نجلاء أصابته فى قلبه ولم تُفِد الإسعافات التى بودر بعملها له فقضى الشاب فى الحال. ودخل بعض الجنود إلى دار فى

عـابدين وهم يطاردون المتظـاهـرين وأهـانـوا من فـيـهـا من السـيـدات وأخـذوا طـالبًا مـريضًا مـلازمًا فـراشـه واقتـادوه إلى السـجن، كـمـا اقتـادوا طالبًا آخـر إلى السـجن كـان بمـلابس نومـه فى بيتـه بدعـوى أنه أطل من شـرفـتـه وحـبـذ عـمل المتظاهرين.

وبالجـملة، فـإنهم اسـتـعـملوا منتـهى الشـدة والقـسـوة فـى مـعـاملة المتظـاهـرين فكانـوا يربطـون بـعـض من يقـبـض عليـهـم فى ذيول الخـيل ويركـضـون بهـا؛ حـتى أصـبح اسم چاهـين بك مـشـهـورًا بـالقـسـوة مـقـرونًا بكل مـا لا يحب من النعـوت والأوصاف.

اشـتـد الكرب بالناس ووقـعت البـلاد فى ضـيق شـديد من جـرَّاء هـذه الأزمـة السـيـاسـيـة واشـتـد الخـصـام بين زعـيـمين عظـيـمين من زعـمـائهـا بل بين زعـمـائهـا أجمعين.

وفى يوم ٢٠ شُيعت جنازة الشـاب الذى قـتل بحـربة الجـندى فى شـارع خيـرت؛ فـصـارت احـتـفـالاً وطنيًا سـار فيـه سـعـد باشـا وأعضـاء الوفـد البـاقـون على ولائه. ولما وصلت الجـثة إلى المحطة قـام المشـيـعـون بموكب أخـذوا يهـتـفـون فيـه باسم سـعـد وبحـيـاة سـعـد وبسـقـوط الوزارة، فـتـعـرض العـسـاكـر للمـوكب فى العـتـبـة الخـضـراء فـقـابلهم المتظـاهـرون بقـذف الحـجـارة عليـهم حـتى اضطـروا إلى الالتـجـاء إلى قـسم الموسكى، فـهـجـم المتظـاهـرون على القـسم وبيـدهم الحـجـارة يقـذفـونهـا عليـه حـتى كسـروا نوافـذه فـاضطـر الجنـود إلى إطـلاق الرصـاص عليـهم فـأصـيب منهم أربعـة بإصـابات خطيـرة ونحـو عـشـرين بإصـابات خـفـيـفـة. وأقـيـمت مظـاهـرات فى جـهـات أخرى تعرض لهـا الجنود كذلك وحدثت فيها حوادث مؤسفة من قتل وإصابات.

ولم تـكن هـذه المظـاهـرات مـثـلهـا فى سنة ١٩١٩ أو سنـة ١٩٢٠ يُنـادى فـيـهـا بسـقـوط الغـاصب لحـقـوق الوطن، بل كـان الدعـاء فـيـهـا موجـهًا ضـد أبناء الوطن. الذين لم يذعـنوا لإرادة سـعـد باشـا ويسـيـروا فى السـبـيل الذى رسـمـه هـو دون بـاقـى زملائه.

وأقيمت مظاهرات أخرى من هذا القبيل فى طنطا وفى المنصورة ووفدت الوفود من الأقاليم إلى القاهرة، يبدأون بزيارة بيت سعد باشا ثم يرسلون البرقيات المطولة لعظمة السلطان يؤيدون فيها سياسة سعد ويظهرون عدم الثقة بوزارة عدلى باشا؛ مما أحرج الصدور وزاد فى شُقة النفور إن كان فى قوس هذا الشقاق ثمت منزع.

وفى يوم ٢٠ نشر معالى سعد باشا كتابًا ثالثًا رفعه إلى عظمة السلطان يكرر الشكوى من الوزارة هذا نصه:

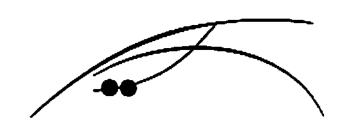
«يا صاحب العظمة السلطانية»

«تزداد الحالة التى عرضت عنها لعظمتكم شدة وسوءًا. فإن رجال الحكومة ينكلون بالناس تنكيلاً تأباه كل مدنية وتجفل منه الإنسانية، لأنهم يهجمون على الناس فى مآمنهم ويسوقونهم إلى السجون فى ملابس نومهم بعد أن يوسعوهم ونساءهم إهانة وضربًا ويوثوقونهم كتافًا ويربطونهم بالخيول تجرهم أيضًا مبالغة بالتنكيل بهم، ويصوبون حرابهم فى مقاتلهم لإزهاق أرواحهم لا يفرقون بين أحد منهم حتى من لم يكن له دخل فى المظاهرات البريئة التى تعتبرها الوزارة جرائم تستحق أن تُقابل بمثل هذه الوسائل البربرية. وترتب على ذلك أن مات شخص فى دكانه بضربة حربة ومنع الضابط الذى كان يدير حركة هذه القسوة رجال الإسعاف من إسعافه. وإنى واثق بأن هذه الفظائع لا تُرْضى عظمتكم، فأرجو بلسان شعبكم الهادئ تدارك هذه الحالة السيئة بما يقى البلاد أخطارها».

* * *

الفصل الثامن

حــوادث الإســكندريــة



أمـا حـوادث الإسـكندرية التى روعت الناس وأخـافت العـقـلاء على مـسـتـقـبل القضية المصرية بل كان لها فيها بعد ذلك أثر غير محمود، فقد بدأت صغيرة لا غبـار عليها وانتهت بفاجعة بل فاجعات أُهرقت فيها دماء المصريين والأجانب على السواء؛ فكانت شرًا على البلاد من جميع الكوارث التى حلت بساحتها منذ المحنة الوطنية الكبرى.

كـانت المظاهرات تقـام فى كل المدن والبـلاد ضـد الوزارة، وقـد اعـتـاد أهـالى الإسكندرية فى ذلك الوقت، حيث كان شهر الصيام، أن يقوموا بتلك المظاهرات ليلاً بعد صلاة التراويح. وكان البوليس، تنفيذًا لأوامر الحكومة، يفرقها بطرق شتى أهمها الهجوم على المواكب وبيده العِصىُّ الخفيفة والغليظة يوسعهم بها ضربًا.

ولقد حدثت مصادمة بين المتظاهرين والبوليس فى يوم ٢٠ مايو بجهة مخفر الجمرك حيث هجم المتظاهرون على العساكر يقذفونهم بالحجارة وقطع الزجاج؛ مما اضطر الجنود إلى الالتجاء إلى المخفر فحمل المتظاهرون عليه حتى حطموا نوافذه وأرادوا اقتحامه، فأطلق الجند عليهم الرصاص فقتل منهم ١٢ وجُرح كثيرون.

واستمرت المظاهرات بعد ذلك بالإسكندرية ولم تقف عن حد. وبين مساء يوم ٢٢ وصباح يوم ٢٣ تبدلت حالة الثغر وتنكرت بشاشته فتعطلت المتاجر وأقفلت

الدوائر التجارية والبورصة وسوق مينا البصل والبنوك وخزينة المحافظة ومشارب القهاوى العمومية والمحكمة المختلطة. ولم يبقَ فى الشوارع الكبرى مخزن تجارى واحد مفتوحًا وانقطع سير الترام وتعطلت حركة النقل واختفت مركبات الركوب، وبدت المدينة فى ثوب فتنة فضفاض.

بعد عشاء يوم ٢٢ حان وقت المظاهرات فقام فريق من المتظاهرين من مسجد أبى العباس وساروا متجهين إلى أواسط المدينة، فبينما كان الموكب سائرًا فى شارع أنسطاسى، وهو شارع يكثر فيه الأجانب من طليان ويونانيين وغيرهم، حدث اصطدام بين المتظاهرين والأجانب، قيل إن سببه أن بعض المتظاهرين كان يحمل صورة مصطفى كمال باشا البطل التركى الذى انتصر أخيرًا على اليونانيين فى مواقع عديدة، فاغتاظ اليونانيون من ذلك، وأطلقوا على المتظاهرين بعض طلقات نارية فهاج الجمهور المتظاهر، وأسرع بعضهم فى اصطناع مشاعل حملوها وأحضروا كمية من البترول وأشعلوا النيران فى باب منزل كانت خرجت منه طلقات نارية.

ازدادت إذ ذاك الحال تفاقمًا واختلط الحابل بالنابل وتبودل الضرب بالعصى والحجارة والأخشاب والمسدسات. فسقط القتلى والجرحى من الفريقين وعمت الفوضى الشوارع المجاورة وكان البوليس يسعى، ما استطاع إلى السعى سبيلاً، لمنع الفتنة فلم يقوَ على ذلك.

تدفق سيل الجمهور المضطرب الثائر إلى جهة السكة الجديدة وميدان محمد على وأخذ الجهال منهم يقذفون الحجارة على واجهات المخازن والقهاوى، وامتدت روح الفتنة إلى حى الجمرك وسار الجمهور الهائج يحاول الاقتصاص من كل من يرى أنه مُعتدٍ عليه. وقامت عند الأوروبيين فكرة المقاومة فساروا يطلقون النيران على غير هدى فكانت تلك الليلة فى الإسكندرية.من أشد الليالى إقلاقًا للراحة حيث لم يَذُق سكان الجهات التى وقعت فيها الاضطرابات النوم طول ليلهم. واستمرت الفتنة حتى مطلع الفجر.

أصبح صباح يوم ٢٣ وروح الفتنة لا تزال ترفرف على المدينة؛ ففى نحو الساعة العاشرة صباحًا أخذ الناس فى شارع شريف وغيره من الشوارع يقفلون المخازن ويلتجئون إليها أو يقفون خلف الأبواب لكثرة لغط المارة بذكر الفتنة والضرب بالرصاص والمظاهرات، وما إلى ذلك مما يلقى الرعب فى القلوب ويجعل القلق مستحوذًا على الناس فى الشوارع وفى البيوت.

وفى ذلك اليوم قام كثير من الأجانب ولابسى القبعات بمظاهرة أخذوا يصيحون فى أثنائها صيحات مختلفة، وأخذوا يطلقون النيران من مسدساتهم إرهابًا للناس. وساروا على هذه الحال من شارع أنسطاسى وما جاوره إلى مخفر العطارين للجيش البريطانى فتجمهروا هناك، وأخذوا يصيحون محتجين رافعين أصواتهم مظهرين الغضب طالبين مداخلة الحامية البريطانية لإخماد الهياج. وانطلق بعضهم إلى جهة الهماميل والعطارين واقتتلوا مع الوطنيين.

ولقد حدثت فى أثناء هذه الفتنة حوادث نهب للمحال التجارية واعتداءات على غير المتظاهرين؛ فقد اعتدى القوم على القاضى هانسون البلچيكى أحد رؤساء دوائر محكمة الاستئناف المختلطة وبعض موظفى المحكمة المذكورة بلا سبب.

وبلغت حوادث الحريق فى يوم ٢٣ من الساعة العاشرة صباحًا إلى الساعة الرابعة بعد الظهر ١٦ حادثة.

نصح الأمير عمر طوسون لأهالى الإسكندرية:

حدثت هذه الحوادث المؤلمة المشئومة رغم النصح الذى بذله صاحب السمو الأمير عمر طوسون لأهالى الإسكندرية عقب حوادث يوم ٢٠ المحزنة؛ حيث نشر فى الصحف النداء التالى:

«يا أبناء بلدتى الأعزاء»

«بلغنى، مع شديد الأسف، ما حدث من أشخاص غير مسئولين فى أثناء المظاهرات السلمية مثل مهاجمة بيوت بعض المخالفين لكم فى الرأى والتقاذف

بالأحجار فى الشوارع، الأمر الذى ما كنا ننتظر صدوره من أى مصرى، ونحن قوم نريد الاستقلال ونطالب بالحرية، وأساس هذا المبدأ احترام كل فريق لرأى الآخر وعدم الحظر على أحد وإن شذ فى رأيه ولم يحترم هذا المبدأ».

«فلماذا نشكو من ضغط الإنكليز على حريتنا ومصادرتهم لنا فى آرائنا؟ وكيف بعد هذا تريد طائفة منا إرغام مخالفيها على اتباع رأيها بالقوة؟».

«فأرجوكم، أشد الرجاء، الإقلاع عن هذه الخطة التى تضر قضيتنا المقدسة أكبر ضرر وتشين سمعتنا وتحط بكرامتنا. وأناشد كل مخلص لوطنه محب لبلاده أن يجتهد فى منع ما يثير شُبَه الأجانب فينا ويبعد عطفهم عنا ويلصق التهم الباطلة بنا. وإننى لا أقول هذا انحيازًا إلى جانب الوزارة لأننى غير موافق على خطتها كما أظهرت فى اقتراحى، ولكن الواجب هو الذى دفعنى أن أبيِّن لكم الخطر الذى ينجم عن سلوك طائفة منا فى غير المسلك القويم، هدانا الله جميعًا إلى الصواب».

هذا ولقد أصدر قلم المطبوعات أول بلاغ رسمى عن هذه الحوادث فى يوم ٢٣، وهذا نصه:

«حدث أمس تصادم خطير بين بعض من رعاع الإفرنج والوطنيين بحى الهماميل بالإسكندرية ولكن لم تعلم حقيقة السبب فى ذلك، وقد تبودلت العيارات النارية وأشعلت النار فى المنازل واشترك البوليس بمساعدة الجيش المصرى فى قمع الاضطرابات إلى ساعة متأخرة من الليل أمس، وقد عادت السكينة إلى الحى المذكور فى نحو الساعة الثالثة صباحًا وانتشر العساكر فى أنحاء الحى المذكور وفى صباح اليوم عاد الاضطراب وفى منتصف الساعة العاشرة تولى قيادة المدينة الكولونيل قومندان القوة البريطانية المعسكرة فى الإسكندرية بناء على طلب حكمدار بوليس المدينة. وتبودلت عيارات نارية كثيرة أطلقت اعتباطًا بين الأهالى والأوروبيين، واستمر ذلك إلى أول النهار. والإصابات

التى وصل بيانها إلى الآن هى ٤٩ جريحًا و٣ قتلى نقلوا إلى المستشفى الأميرى و٢١ جريحًا وقتيل نقلوا إلى المستشفى اليونانى».

«وأُصيب ثلاثة من البوليس إصابات بالغة، ولم تصلنا بلاغات عن إصابات أخرى فى البوليس والجيش. وقد نهب بعض المحال وأشعلت النار فى محال أخرى من المدينة خصوصًا فى حى الورديان. ثم أخمد بعض تلك النيران قبل الظهر، وتُغلب على الباقى بعد ذلك. وألقى البوليس القبض على عدد كبير من الناس فى منتصف الساعة الواحدة، وقد قاربت المدينة أن تعود إلى حالتها الطبيعية سوى بعض عصابات من الغوغاء الذين لا يزالون متظاهرين فى ضواحى المدينة» ا. هـ.

بلاغ سعد باشا بالتزام الأهالى السكينة:

ثم أسرع سعد باشا فنشر فى الناس بلاغًا يحضهم فيه على التزام الحزم والسكينة والهدوء، وهذا نصه:

«بنى وطنى»

«ملأت حوادث الإسكندرية قلوبنا غمًا وحزنًا، فنستمطر سحائب الرحمة على كل من قضى فيها ونستنزل الصبر وجميل العزاء لأهله وذويه ونطلب لجرحاهم عاجل الشفاء وطول البقاء كما نرجو أن يعود الأمن لهذه المدينة الزاهرة وأن يسود السلام جميع البلاد».

«ومهما يكن من أسباب هذه الفاجعة، التى سيكشف التحقيق بالطبع عنها، فإنه لا ينبغى أن يستولى الجزع على النفوس حتى يُخْرِجها عن قصدها ويثنيها عن اعتدالها، فعلينا للأوروباويين حرمة يجب رعايتها ولنا فيهم مودة ينبغى استدامتها».

«أيها المصريون، أناشدكم الوطنية الصادقة والإخلاص الصحيح لبلادكم أن تقابلوا هذه الحادثة بما عهد فيكم من الرزانة والسكينة وأن تستمروا فى إكرام

ضيوفكم من الأوروباويين وحسن الرعاية لهم وإلا تعتدوا عليهم ولو اعتدوا عليكم فذلك أبقى لمودتهم وأليَق بكرم أخلاقكم وأحفظ لقضيتكم العادلة من أن تعوق سيرها عوامل الاضطراب».

١٥ رمضان سنة ١٣٣٩ - ٢٣ مايو سنة ١٩٢١.

«التوقيع»

تحذير الحكومة للأهالى:

ولم تصل أنباء الإسكندرية إلى مجلس الوزراء حتى اجتمع على الفور وقرر عمل الاحتياط اللازم. ثم أمر قلم المطبوعات بإذاعة التحذير الآتى:

«نحذر الجمهور من كل تجمهر، حيث إن ذلك ممنوع وسيقمعه البوليس والجيش، وكل شخص يتعدى على البوليس والجيش يعرض نفسه للضرب بالنار، وكل هجوم على مواقع البوليس ومراكز الحكومة يُصد أيضًا بضرب النار».

«وعند حدوث أى مظاهرة أو تجمهر ننصح الجمهور المسالم أن يلتجئ إلى مكان أمين حتى لا يصاب خطأ».

«كذلك نحذر الجمهور من تصديق الإشاعات الكاذبة التى يروجها ذوو الغايات ونطلب إليه أن ينتظر الوقوف على حقيقة البيانات الرسمية التى تصدرها الحكومة».

٢٣ مايو سنة ١٩٢١

وفى يوم ٢٤ مايو، أصدرت الحكومة بلاغًا ثانيًا عن حوادث الإسكندرية يبين عدد الخسائر الحقيقية التى أُصيب بها الطرفان المقتتلان فى يومَىْ ٢٢ و ٢٣ مايو، وهذا نصه:

«أصبحت مدينة الإسكندرية اليوم هادئة ساكنة وفتح كثير من المحال التجارية وأخذت الطمأنينة تعود شيئًا فشيئًا، والقوة البريطانية تطوف دورياتها فى المدينة

وبعضها مُرابط فى الشوارع، وقد صرفت القوة البريطانية كل يوم أمس فى منع كل شروع فى النهب أو إشعال النار فى الدكاكين والمنازل أو منع فرَق الحرائق مَن القيام بعملها. وقد نُهبت الدكاكين الأوروبية ودمرت وأشعلت النار فى أكثرها ولم ينجُ من ذلك سوى المحال الواقعة فى الأحياء الراقية».

«وأما عدد الإصابات التى وصلنا بيانها فهو من المصريين ٣٠ قتيلاً و١٣٠ جريحًا، ومن الأوروبيين ١٤ قتيلاً و٩٦ جريحًا».

«أما إصابات البوليس والجنود التى وصلنا خبرها فهى إصابة نفر واحد بجرح خطير ونفرين آخرين بجروح بالغة على إثر صدمة سيارة مصفحة».

والفرق بين الإصابات فى هذا البلاغ وبينها فى البلاغ الأول عظيم يدل على اضطراب الأحوال؛ لدرجة أن الحكومة لم تستطع الوقوف على مبلغ كثرة الخسائر من الطرفين لأول وهلة.

ولما كان صدى هذه الحوادث المؤلمة لم يصل ثمت إلى الديار الأوروبية فإن جريدة التيمس أبدت رأيها عن الحوادث التى تقدمتها فى القاهرة، ونقل إلينا روتر هذا الرأى فى برقيته التالية، قال:

«لندن فى ٢٣ مايو ـ كتبت التيمس مقالة افتتاحية عن الشعب فى مصر فأكدت أن الخلاف الذى قام بين عدلى باشا وزغلول باشا يتناول مستقبل مصر كله مباشرة، وأن حكم العالم على أهلية مصر لإدارة شئونها الخاصة، يتوقف مدى سنوات مقبلة على الخطة التى يتبعها الآن المصريون المسئولون».

«وأثنت التيمس على حكمة عدلى باشا واعتداله العظيمين، وقالت إنها تؤمِّل أن الوطنية الحقيقية لجميع طبقات المصريين ستبدو جلية محسوسة فى تأييد سياسة رئيس الوزارة ضد أساليب سياسة إثارة العواطف التى عوَّل عليها زغلول باشا نهائيًا، وإذا تيسر لعدلى باشا والوفد القدوم إلى لندن، مؤيدين تأييدًا جليًا من سواد ذوى الرأى المسئولين من المصريين فهناك كل ما يدعو إلى الاعتقاد بأن أمانى الوطنية المصرية ستحقق سريعًا».

وإن فى الشق الأول من هذه البرقية لإنذارًا كان يجب على الزعماء الالتفات إليه وعدم إهماله؛ وبخاصة أنه صادر من جريدة التيمس المعرفة بأنها لسان حال المقامات السامية فى إنكلترا.

على أنه من ناحية أخرى نرى أن السياسة الإنكليزية كانت مخطئة فى التعرض لشخص الزعيمين، وتفضيل سياسة واحد منهما على سياسة الآخر، بل كان الواجب عليها أن تترك التعرض لكليهما لأنه، مهما يكن من حسن نية الجرائد السياسية البريطانية، فإن المصريين - أو على الأقل كثير منهم - كانوا يتخذون وصفها لعدلى باشا بالاعتدال والحكمة دليلاً على رضا السياسة الإنكليزية عنه لاتفاقه معها فى الرأى الذى يرمى عدم إنالة البلاد كل حقوقها. ويعللون وصفها سياسة زغلول باشا بالتطرف بكونها ترمى إلى إنالة المصريين كل أمانيهم؛ الأمر الذى لا يرضى الإنكليز.

هذا، ولقد كانت نتيجة كل هذا الشقاق الذى حدث وجود قوى مختلفة تعمل لغاية واحدة متنافرة متشاحنة متزاحمة على عَرَض زائل.

نداء المنشقين إلى الأجانب:

ولذلك عمد جماعة أعضاء الوفد المنفصلين عن سعد باشا إلى إصدار نداء على حدة موجَّه إلى الأجانب، قالوا فيه:

«علم الموقعون على هذا، والحزن ملء نفوسهم، خبر الحوادث المشئومة التى شجرت فى الإسكندرية والتى يأسف لها ويستنكرها، بكل قواهم، سكان مصر من مصريين وأجانب».

«تقوم السلطات الآن بعمل تحقيق جدّى ولا شك أنه سيكشف الستار عن الأسباب الحقيقية التى أدت إلى هذه الحوادث ويحدد المسئوليات، ولا شك أيضًا أن المسئولين عن ذلك سينالون ما يستحقون من جزاء».

«والموقعون على هذا، أعضاء الوفد المصرى، يرقبون نتيجة التحقيق ويوجهون نداءهم لأصدقائهم الأجانب وإلى معونة الصحافة الأوروبية يطلبون منهم تهدئة الخواطر بدعوة مواطنيهم إلى السكينة والهدوء والأمان ويؤكدون لهم أن الموقعين على هذا وعقلاء المصريين لا يهملون أى مجهود يبذلونه لدى مواطنيهم، الأقل اطلاعًا على حقائق الأمور، يحذرونهم من الشائعات الباطلة التى يقصد بها تحريضهم».

«وهم لا يدخرون وسعًا فى استبقاء كاملة الصداقة التى ربطت دائمًا المصريين بضيوفهم».

«ولن تنسى مصر، التى شهدت ما بذله الأجانب من مجهودات فى رقيها وتقدمها، كل ما هى مدينة لهم به كما أنها مصممة على الاحتفاظ بعطف الأجانب».

«ومصر محقة فى الاعتداد بالأجانب والاعتماد عليهم فى هذه الساعة الرهيبة ليعملوا بما فى وسعهم لتهدئة الخواطر والمحافظة على الهدوء والنظام».

الأحكام العسكرية فى الإسكندرية:

لم تكتفِ القوة الإنكليزية المعسكرة فى الإسكندرية بالتدخل لمنع حدوث الاعتداءات أو ما سواها بل أعلن قومندانها الأحكام العسكرية فى المدينة ببلاغ رسمى، هذا نصه:

«أنا الموقع اسمى أدناه وليم ألن لايك كولونيل قومندان فرقة الإسكندرية عملاً بالسلطة الممنوحة لى بمنشور القائد العام لقوات جلالة الملك فى مصر المؤرخ فى ١٤ مايو سنة ١٩١٦ وجميع أنواع السلطة التى بيدى آمر بما يأتى:»

« ١ - من الآن وإلى أن تصدر أوامر أخرى، جميع الأشخاص ممنوعون من السير فى الشوارع ضمن نقطة بلدية الإسكندرية بين الساعة التاسعة والنصف مساءً إلى الساعة الرابعة صباحًا، ما لم يكن بيد الشخص إذن بالمرور من مساعد الدفوست مارشال بمدينة الإسكندرية.

٢ - جميع المحال العمومية كالمخازن والمطاعم والقهاوى والبارات وغيرها من محال المرطبات يجب أن تغلق فى الساعة التاسعة مساء.

٣ - كل شخص يأتى بفعل أى شىء يكون مخالفًا لمنطوق الفقرتين ١ و ٢ من هذا المنشور يكون قابلاً للتوقيف من قِبل السلطة العسكرية أو المحلية والمحاكمة أمام المحاكم العسكرية أو الجزئية ويحكم عليه بالعقوبات التى تصدرها تلك المحاكم».

بلاغ اللورد أللنبى:

ولقد كان المنتظر عقب تلك الحوادث المؤسفة أن يصدر فخامة نائب الملك الجنرال أللنبى بلاغًا برأيه فيها، ولقد وقع ما كان ينتظر فنشر فخامته فى يوم ٢٥ ذلك البلاغ المفرغ فى قالب الاعتدال والنصيحة، قال:

«جرت حديثًا مظاهرات فى مصر والإسكندرية وغيرها مقترنة بأفعال توجب الأسف من العنف والتعدى، وفقد نفوس كثيرة، وهذه المظاهرات هى على ما يقال سياسية فى كنهها. وليس من شأنى التعرض لسياسة الأحزاب ولكن المتظاهرين يتسلحون قبل خروجهم فى المظاهرات بأسلحة وقذائف مخطرة، وذلك يدل على أنهم لا يقصدون أن تكون تلك المظاهرات سلمية».

«كانت عادتى على الدوام أن أجعل مداخلتى فى حفظ القانون والنظام أقل ما فى الإمكان. وأنا فى هذه الأزمة العظيمة الشأن فى تاريخ مصر أروم بكل جهدى أن أحافظ على عادتى هذه، ولكن فى آخر الأمر مسئولية حفظ القانون والنظام واقعة علىّ وواجبات ذلك منوطة بى».

«لقد كانت سياسة حكومة جلالة الملك، التى جريتُ عليها ولم أَحِدْ عنها بصفة كونى معتمدًا سياسيًا لجلالته، سياسة الصداقة. وقد اتخذت حكومة جلالته التدابير اللازمة حتى عرفت الأمور التى يتظلم منها الشعب المصرى تمام

المعرفة، وهى ساعية الآن فى إزالة أسباب ذلك التظلم، وعليه دعت عظمة السلطان لكى يعين وفدًا يفاوضها قصد الوصول إلى حل مُرضٍ للمشاكل التى بين البلدين. ولم تحصر مواضيع البحث والمناقشة وإنما صرحت بأن الغاية الخصوصية المقصودة فى المفاوضات هى جعل إلغاء الحماية البريطانية على مصر أمرًا ممكنًا. ولا يمكنها قبل المفاوضة أن تتساهل وتمنح أمرًا آخر غير ذلك ولكنها لا تقيد، بوجه من الوجوه، حرية الذين عيَّنهم عظمة السلطان بناء على مشورة رئيس وزرائه لكى يفاوضوها بشأن مصر».

«فحكومة جلالة الملك مدت يد المصالحة والمصادقة إلى مصر وهى تنتظر الآن جواب مصر، أما أنا فلم أقدم فى ذلك نصيحة ولا مشورة ولا أقصد الآن أن أقدم نصيحة ولا مشورة، غير أنى أحب مصلحة هذه البلاد من صميم فؤادى وأحذو حذو المعتمدين البريطانيين السابقين الذين سعوا فى المراحل الأولى من مراحل تقدم مصر السريع، أن يرقوها عن طريق التقدم والنجاح وأن يقدموا ذلك على كل ما سواه. وعليه لا يسعنى إلا أن أعرب عن رجائى بأن المصريين يتبصرون فى هذه الأزمة فى حقائق الأمور ويتبعون مقتضى الدواعى الوطنية السامية فيقدرون إخلاص سياسة الصداقة التى أنا ممثل لها حق قدره ويسيرون فى معاملتهم بعضهم لبعض فى سبيل السلام» ا هـ.

تناول فخامته فى هذا البلاغ الحالة السياسية من الوجهة العامة فلم يتعرض فيه لحادث من الحوادث بالذات، ولكنه قال إن «المتظاهرين يُسلحون قبل خروجهم فى المظاهرات بأسلحة وقذائف مخطرة وذلك يدل على أنهم لا يقصدون أن تكون تلك المظاهرات سلمية»، فهو يحمِّل المتظاهرين مسئولية نتائجها ثم عطف على ذلك بقوله: «إن مسئولية حفظ النظام واقعة عليه وواجبات ذلك منوطة به»، فالاستنتاج المنطقى من هذه المقدمات يفضى إلى أنه لا يتداخل فى خلاف بين الأحزاب من الناحية السياسية إنما هو يقوم بواجباته

إذا أدى ذلك الخلاف إلى الإخلال بالنظام والعبث بالقانون. وفى قوله هذا تبرير لنزول الجيش الإنكليزى إلى شوارع الإسكندرية عقب الحوادث الأخيرة، وإنذار بأنه سيفعل ذلك كلما اختل النظام. ولقد أظهر فخامته فى بلاغه هذا عدم قدرة رجال الحفظ بل الجيش المصرى على حفظ النظام.

وبعد أن أبان سياسة حكومته وأظهر خطته رجا من زعماء أحزابنا (أن يسيروا فى معاملتهم بعضهم لبعض فى سبيل السلام والمصالحة).

أمَا كان يجدر بالزعماء أن يسيروا فى معاملتهم بعضهم لبعض فى سبيل السلام والمصالحة قبل أن تصلهم هذه النصيحة من أجنبى يريدون الخلاص منه وينادون صباح مساء بأنه الغاصب لحقوق بلادهم؟ أليس من خطل الرأى أن نقتتل ونتخاصم على استخلاص حق من يد مُعتدٍ عليه فيأتى هذا الذى نسميه معتديًا فيقف بيننا ينصحنا بعدم الشحناء ويوصينا بالاتحاد ونبذ الانقسام؟ ألا وأن صدور هذه النصيحة من فخامة اللورد أللنبى لتدل على نفس عالية وعواطف سامية.

أراد الوفد أن يجيب على هذا البلاغ، فقال:

«اطّلع الوفد المصرى على بلاغ فخامة اللورد أللنبى ورحب كل الترحيب بما جاء فيه من حرص فخامته على سياسة الصداقة للأمة المصرية والتصريح بعدم حصر مواضيع البحث فى المفاوضات وعدم تقيُّد المفاوضين المصريين فيها بوجه من الوجوه ويشكره جميل الشكر على الرغبة التى أبداها فى الاتفاق والوئام».

«ويسره أن يؤكد لفخامته أن الأمة المصرية تقبل يد المصالحة والمصادقة التى مدتها إليها حكومة جلالة الملك بالشكر والامتنان وترغب شديد الرغبة فى عقد اتفاق معها يتأسس على العدالة واحترام الحقوق وأن اهتمامها بالوصول إلى هذا الاتفاق هو الذى جعلها تهتم غاية الاهتمام باختيار المفاوضين الذين ينوبون عنها فى المفاوضات الرسمية من أهل ثقتها وهى متحدة الكلمة فى هذا

الخصوص ولا انقسام يُعتد به بين أفرادها وإنما الخلاف بينها وبين الوزارة، وهو مع شديد الأسف خلاف لا يمكن الاتفاق فيه لبنائه على عدم ثقة الأمة بها، ولا يحسمه إلا استقالة الوزارة أو انتخاب جمعية وطنية على القواعد الدستورية لتبتَّ رأيها فى ما يختص بالمفاوضات ونتائجها».

«أما المظاهرات فالوفد أول الآسفين على ما حدث فيها من التعديات ويلاحظ أنها مع تجرد الأهالى من الأسلحة النارية وغيرها لم تأخذ الشكل الذى أشار إليه فخامته إلا بسبب تدخل البوليس فيها واستعماله الشدة البالغة لقمعها وإلا فإنها كانت قبل هذا التدخل بريئة وغاية فى السلام كما أنه يمقت كل المقت المعتدين فى حوادث الإسكندرية أيًا كانوا ويستنكر مجموع ما وقع فيها ويستغرب كل الاستغراب لحدوثها فى هذه المدينة بالأوقات التى كان المتظاهرون فيها وفى جميع البلاد يهتفون للأجانب والأجانب يحيونهم ويشتركون معهم فى الهتاف».

«ولهذا فإنه قوى الرجاء فى أن هذه الحوادث التى لم تكن لها صفة سياسية، لا تؤثر شيئًا فى علائق الود والاحترام السائد بين المصريين والنزلاء من قديم الزمان، والتى يعمل على توكيدها العقلاء من الطرفين فى جميع الأوقات».

(١٨ رمضان سنة ١٣٣٩) ٢٦ مايو سنة ١٩٢١ (١٨ بشنس سنة ١٦٣٧).

«رئيس الوفد المصرى»

«الإمضاء»

وكان ينبغى أن يكون جواب الوفد أو (جواب مصر)، كما كان عنوان هذه الرسالة، مقتصرًا على شكر فخامة اللورد على السياسة التى صرح بها. وما كان ينبغى للوفد أن ينتهز هذه الفرصة فيلقى إلى النار وقودًا يزيد اشتعالها فيحط من كرامة الوزارة ويطلب إسقاطها لأنها اختلفت معه اختلافًا (مع شديد الأسف لا يمكن الاتفاق فيه)؟ ثم يشكو إليه تدخل البوليس فى المظاهرات واستعماله الشدة البالغة لقمعها. وما كان أغناه عن بث شكواه إلى فخامة نائب الملك إذا كان

رئيسه أصدر أمره إلى السواد الأعظم من الأمة الذين يدينون برأيه بوقف هذه المظاهرات التى ساءت نتائجها. الأمر الذى اضطر إليه أخيرًا حيث نشر فى ٢٥ مايو هذه السنة (رجاء إلى الأمة المصرية بوقف المظاهرات)، قال فيه:

«باسم الوطن المُفدَّى، وباسم الضحايا البريئة التى أسلمت الروح بعزة مرددة اسم الوطن العزيز، يتقدم الوفد المصرى إلى الشعب الكريم أن يكظم غيظه الذى استولى عليه بحق، وأن يقف إظهار سخطه على الوزارة بالمظاهرات اتقاء لما يرتكبه القساة فيها من الفظائع المفزعة واكتفاء بما أظهرته لغاية الآن من شدة سخط الأمة على الوزارة وبما تدل عليه الرسائل التلغرافات التى تتهال على كثير من المقامات وبالوفود التى تتوارد من كل الجهات معبرة عن آراء أصحابها وغير ذلك من مظاهر غضب الأمة عليها».

«الإمضاء»

حتى فى هذا الرجاء الذى وجهه الزعيم إلى الأمة وفى هذا الوقت العصيب الذى تحتاج فيه البلاد لجهود جميع أبنائها، قدح زناد ضغائن القلوب ليثير شرر الغضب على الوزارة.

ولم يَرُقْ للوزارة أن تلتزم الصمت بعد ذلك إخمادًا لنيران الفتنة المستعرة بل أصدرت بلاغًا ترد فيه على ما جاء بأقوال الوفد فى نداءاته الأخيرة؛ حيث قالت:

«نشر صاحب المعالى سعد زغلول باشا فى الصحف نداء أقل ما يوصف به أنه مهيج للخواطر، مثير للعواطف. وقد جرى فى هذا النداء على تغرير الرأى العام والتضليل به؛ فسمى حفظ النظام إيذاء للحرية فى مظاهرها واعتبر المظاهرات المصطنعة ترجمانًا لمشاعر الأمة، وألقى على الأمة مسئولية الحوادث التى أدت إليها المظاهرات، فى حين أن هذه المسئولية يجب أن تتحملها سياسة خدمة الأغراض الشخصية على حساب مصلحة البلاد».

«وإن الحكومة مع الإعراب عن أسفها الشديد على ما وقع من الحوادث المؤلمة التى أدت إليها هذه السياسة تنبه الجمهور إلى الاحتراس من تصديق هذه الأقاويل وتدعو الأمة إلى الاستمرار على سلوك سبيل الحكمة والرشاد والتزامها خطة الهدوء والسكينة فتسهل بذلك على الحكومة مهمتها وتحقيق الأمانى القومية».

تقاذُف بشنيع الأقوال وتنابز بالألقاب، والأجانب قد تكاتفوا على عداء البلاد واعتبار حوادث الإسكندرية نذير السوء ودليل اضطراب حبل الأمن وعجز الحكومة عن القبض على ناصية الحال.

تسوىء لسمعة بعضنا البعض وحط من كرامة الوطنى للوطنى، والأجنبى ينادى بوجوب وضع يدٍ أجنبية قوية على البلاد ليستتب النظام وليأمن على حياته وماله اللذين أصبحا فى خطر كما كانا فى عام ١٨٨٢ ولا التفات ولا ارعواء. ولا اهتمام إلا بفضيحة كل نقيصة البعض للبعض وتأويل كل عمل إلى السوء ونية السوء حتى انتُزعت الثقة من الجميع.

غير أن الوزارة التى كان يهمها أمر استتباب الأمن أكثر من سواها عملت على نشر دعوة السلام بين الأجانب والوطنيين بجميع الطرق المألوفة، من ذلك أن قابل المسيو جرين إنكيبرى مدير جريدة الجورنال دى كير دولة عدلى باشا رئيس الوزراء وسأله رأيه فى حوادث الإسكندرية الأخيرة، فقال له دولة عدلى باشا:

«إنى لشاكر لك مجيئك لأنه يهمنى أن أصرح علنًا لجميع ضيوف هذه البلاد وبنوع خاص للأوروبيين فى الإسكندرية الذين لى بينهم أصدقاء كثيرون كم آلمنى وأحزننى ما وقع من الحوادث المؤلمة فى عاصمة القطر الثانية وأن عاطفة هذا الأسف يشاركنى فيها جميع زملائى. وإنى أكون ممتنًا لك لو نقلت إلى الجاليات الأجنبية عبارات الأسف مع تأكيدات عطفنا الشديد».

«أما أسباب تلك الاضطرابات فقد تلقيت بشأنها تقارير عديدة غير التقارير التى تلقتها وزارة الداخلية ونشرت الصحف خلاصتها، فكن واثقًا أن البيانات المعرية عن غرض فى النفس التى يروجها أناس بلا روية أو بلا معرفة ليست مبنية على أساس أو هى مبالَغ كثيرًا فيها».

«ومع عودة السكينة الآن لم يتيسر لنا حتى الساعة تقدير الأسباب المباشرة. ولا يسعنى الآن الجزم بمن تقع عليه المسئولية، ولكن السلطة العسكرية قد تولت التحقيق مع جميع ضمانات العدل والإنصاف. وليثق الجمهور أنه متى ثبتت المسئولية ستُقرر العقوبات اللازمة».

«ولا شك فى أن أصدقاءنا الأوروبيين سيظلون على منحنا ثقتهم وعلى معاونتنا فى الأحوال الحاضرة، بل أنا واثق بأنهم لن يدخروا مجهودهم لتهدئة خواطر الطبقات الأقل رقيًا من مواطنيهم لحملها على الاحتفاظ بالهدوء والسكينة».

«وقد اتُّخذت تدابير شديدة فى القاهرة والإسكندرية وفى الأرياف، فعززت قوة البوليس، وأرسلت جنود مصرية إلى أهم المراكز. وقد أصدر زميلى ثروت باشا التعليمات المشددة إلى جميع المديريات لحفظ النظام، وسيُعاقب كل اضطراب فى الحال. وإنه ليسرنى أن أقول لك إنه لم يقع شىء من تلك الحوادث فى أى جهة من القطر إلا فى الإسكندرية بسبب اختلاط عناصر سكانها، وإن لدينا، فضلاً عن ذلك، أدلة ثابتة بأن عناصر الأمة المدركة للمسئولية تستنكر كل اضطراب يبدو فى أى مكان كان من البلاد».

«إن مصر تحتاج، فى الأوقات الحرجة التى تجتازها، إلى مساعدة ضيوفها وعطفهم، فلن يكون من العدل التسرع فى الحكم عليها من أجل حوادث يؤسف لها كثيرًا، وتستنكرها البلاد بأسرها كل الاستنكار، نعم إنه لمن المحزن جدًا أن تكون وقعت فى الإسكندرية تلك الحوادث باتفاق ظروف مشئومة، فالحكومة تأسف لها كل الأسف. ولكن على أصدقائنا الأوروبيين - الذين كان لنا دائمًا فى مظاهر عطفهم تشجيع كبير فى المهمة التى أخذناها على عاتقنا - أن يثقوا بأنه لن يُدخر جهد لحمايتهم وحماية أموالهم فى قطر مدين لهم بالشىء الكثير وهم لن يفتئُوا، كما أنا واثق، عن العمل بكل إخلاص لتقدمة خدمة لمصلحة جميع سكانه المشتركة».

وكذلك تحدث دولته إلى مندوب جريدة الجازيت حديثًا طويلاً نجتزئ بما يلى عن نشره بأكمله، قال دولته:

«إن الحوادث الأخيرة لم تحمل الوزارة على تعديل برنامجها أو تغييره بأى شكل وعلى الأخص بشأن قواعد المفاوضات الرسمية، فإن برنامجنا مذكور فى البلاغ الرسمى الذى نشر عند إعلان هيئة الوفد الرسمى ولم يحدث تغيير فى هذا البرنامج. ولكن فيما يتعلق بالحوادث الأخيرة، أريد أن أؤكد، أن اضطرابات الإسكندرية كانت نتيجة نزاع محلى محض بين الرعاع المصريين واليونانيين. وأريد أن أؤكد، بشدة أكثر على ذلك، إن هذه الحوادث لا تدل بأى حال على وجود أى شعور عدائى فى مصر نحو الأجانب، وأشعر أنى لا أستطيع تأكيد هذه الحقيقة بأكثر مما قلت، ولو كان هناك شعور بالعداء نحو الأوروبيين لظهر هذا العداء فى جهات أخرى إذ يوجد قليلون من الأوروبيين فى جميع المراكز البعيدة وهم محوطون بأكثريات من المصريين. وقد وصلت إلىّ الأنباء من جميع المراكز وليس فيها نبأ واحد به أقل إشارة لأى عداء نحو الأوروبيين فى أى جهة من الجهات».

«أما مسألة الأحكام العرفية فإنه يجب أن يفهم أنه إذا بحثت هذه المسألة فلا يكون هذا بقصد إلغاء الحكم العرفى فى هذه الآونة، فهنالك مسائل عديدة مثل مسألة بيع أملاك الأعداء وغيرها مما للحكومة البريطانية مصلحة مباشرة فيها لا يمكن تنفيذها إلا بمقتضى الأحكام العرفية. وأما مسألة تعديل الأحكام العرفية إلى الحد الذى لا يُحاكم فيه الملكيون أمام المحاكم العسكرية فقد كانت موضع البحث منذ زمن قليل ولكن حوادث الإسكندرية استوجبت تأجيل الاستمرار فى مثل هذه التعديلات إلى وقت آخر».

وبينما كانت الجرائد الأجنبية التى تطبع بالقطر المصرى أو فى الخارج تدعو بالويل والثبور على المصريين وتنعى عليهم عدم استطاعة حكم أنفسهم بأنفسهم، وتلح فى ضرورة بقاء الحماية على مصر صونًا للنظام وحفظًا لأرواح الأجانب

وأموالهم - كانت الأمة لاهية عن ذلك بإيفاد الوفود من كل مديرية ومنطقة إلى القاهرة لمقابلة سعد باشا يبلغونه ثقة سكان بلادهم به وانضمامهم تحت لوائه، ثم الذهاب إلى القصر السلطانى بهيئاتهم لتقديم العرائض للحضرة السلطانية بمعنى ذلك وبعدم الثقة بالوزارة العدلية وطلب إسقاطها من مراكزها إرضاء لسياسة وكيل الأمة. وهم على تمام العلم بأن مسعاهم هذا خائب ومحاولتهم غير مُجْدِية. ولقد رأى وفد حضر عن مديرية أسيوط فى يوم ٢٦ مايو بعد أن قدم عريضته إلى السُّدَّة السلطانية ثم قابل سعد باشا زغلول أن ييمم وجهه شطر دار الحماية لمقابلة فخامة اللورد أللنبى؛ لإبلاغه خبر المهمة التى قدم الوفد من أجلها إلى العاصمة منتدبًا من أهالى مديريته.

فيالله من هذه النزعة الجديدة التى سولته لهذه الوفود أن تلجأ إلى فخامة نائب الملك وتشكو إليه وزارة البلاد وتتخذ من هذا الخصم القديم حَكَمًا فى أمورها الداخلية، يريدون بلوغ غايتهم من أى طريق يسلكونه إليها، ولا يرون فى سلوكه غضاضة عليهم ولا بأسًا.

لم يقابل فخامة اللورد وفد أسيوط هذا، بل طلب إليهم أن ينتدبوا اثنين من أعضائه لمقابلة جناب السكرتير فأنابوا عنهم اثنين وجرت بينهما وبين السكرتير المحادثة والمناقشة التالية التى نثبتها؛ لنُظْهر مبلغ ما وصل إليه تحامل الأمة على عدلى باشا لأنه لم يسلم لسعد باشا بأن يكون رئيسه وهو رئيس الحكومة:

قال أحد المنتخبين عن الوفد: «إننا جئنا العاصمة هذا الصباح مع وفد يمثل، بأحسن طريقة ممكنة الآن، آراء أغلبية سكان المديرية وذلك للتشرف بمقابلة عظمة السلطان لنعرض عليه، باسم مديريتنا، أن يضع حدًا حاسمًا للحالة الحاضرة. وهذا الحد الحاسم فى رأينا هو إقالة الوزارة الحاضرة، وإلقاء الأمر لوزارة أخرى تعمل بمشيئة الأمة أو عقد جمعية وطنية تمثل البلاد تمثيلاً صحيحًا لتقترع على الثقة بالوزارة حتى إذا ظهر رأيها فى غير مصلحتها، كما هو المحقق، وجب عليها أن تستقيل حتمًا. ولقد ذهبنا إلى القصر السلطانى

ودونًا أسماءنا فى سجل التشريفات وقدمنا إلى معالى كبير الأمناء عريضة بمطالبنا لرفعها لعظمة السلطان، ثم قصدنا صاحب المعالى سعد زغلول باشا وقدمنا إليه عرايض موقعًا عليها من أكثر من خمسة عشر ألف شخص من أهالى مديرية أسيوط يظهرون بها ثقتهم التامة فيه ورغبتهم فى ألا يتولى المفاوضة مع إنكلترا غيره. ووجدنا من المناسب بعد ذلك أن نبلغ فخامة المندوب البريطانى ذلك باعتباره نائب الدولة التى تعرض علينا المفاوضة؛ ليكون على بيِّنة من رأى الأمة وقدر ثقتها فى من سيفاوض حكومته بالنيابة عنها».

فقال جناب السكرتير: «إن أمر المفوضين متروك لكم أنتم ولا يسعنا التداخل فيه فسنفاوض من يتقدم لمفاوضتنا».

فقال مندوبا الوفد: «ولكن يهمكم ألا تحصل المفاوضة مع جماعة غير حائزة لثقة مواطنيها، وإلا ضاع مجهودكم ومجهودنا عبثًا وكانت المفاوضة عقيمة، لأنه من المرجح بل المحقق أن الاتفاق الذى ستصلون إليه معها سيقابل بالرفض البات من جانب الأمة المصرية، فمن الواجب أن تكون المفاوضة مع مَنْ تثق به الأمة حقيقة. وفى يقيننا أن الشخص الذى يمثل مجموع الأمة المصرية هو سعد باشا زغلول رئيس الوفد المصرى فالواجب أن يتولى هو المفاوضة».

فقال جنابه: «هل تعتقد حقيقة أن سعد باشا يمثل مجموع الأمة المصرية؟».

فقال: «ربما كان من الدقة أن نقول إنه يجب أن نستثنى الفئة القليلة المُعضِّدة للوزارة، ولكن هذا الاستثناء لا ينافى التعبير بأنه يمثل مجموع الأمة ويكفى فى نظرنا أن يكون ممثلاً للأغلبية فقط حتى يتحتم أن يتولى هو المفاوضة».

فرد جنابه قائلاً: «ولكن الوزارة المصرية فيما أعلم دعت زغلول باشا للاشتراك معها فى المفاوضة وقد اشترط عليها شروطًا بعضها لا يملك هو ولا عدلى باشا تحقيقها، فقد طلب أن تُلغى الحماية قبل المفاوضة وهذا مستحيل....».

فقاطعاه قائلين: «إن زغلول باشا لم يشترط على الوزارة ذلك، والمعروف أنه كان يطلب أولاً أن يتحقق من أن المفاوضة مع إنكلترا تكون لغرض إلغاء الحماية. وقد وجد أن بلاغ الحكومة البريطانية الأخير يكفى من هذه الوجهة».

فقال جنابه: «ربما صح ذلك ولكنه اشترط أيضًا إلغاء الأحكام العرفية قبل المفاوضة، ويمكننى أن أصرح لكم بأن الحكومة البريطانية ترى من المستحيل أن تلغى الأحكام العرفية قبل أن يتحقق نظام الحكم الذى سيقود بدلها فى القطر المصرى، فمن العبث طلب إلغائها قبل المفاوضات».

قالا: «إذا كان هذا رأيكم فكيف سمحتم لعدلى باشا أن يَعِدَ الأمة فى بيانه صريحًا بإلغاء الأحكام العرفية؟ وأن يكرر هذا الوعد عند إلغاء الرقابة الصحفية؟».

قال: «نحن لم نصرح لعدلى باشا بأن يعد بأى شىء ولم نتداخل مطلقًا فى عمل بيانه الوزارى، وكل امتيازنا فى هذا الشأن عن عامة الجمهور، أننا قرأنا البيان قبلكم بنصف ساعة».

قالا: «هل نستطيع أن نفهم من ذلك أن عدلى باشا وعد الأمة بإلغاء الأحكام العرفية بغير أن يتلقى منكم تأكيدًا أو وعدًا بإلغائها؟».

قال: «يمكنك أن تفهم ذلك تمامًا».

قالا: «وكيف أمكن لعدلى باشا إذًا أن يقول إنه قَبِل شروط سعد باشا جميعها عدا مسألة شكلية مع أن هذه الشروط تشمل طلب إلغاء الأحكام العرفية؟».

قال: «هذا شأنه هو وأكرر لك أن إلغاء الحكم العرفى أمر خاص بنا وأنه لا يمكن لعدلى باشا ولا لسعد باشا أن يلغيَه قبل أن يتقرر النظام الذى يحل محله».

قيل: «ولكننا نعتبر إلغاء الأحكام العرفية ضروريًا قبل البدء فى المفاوضة».

قال: «ولماذا؟».

قيل: «لكى لا يكون هناك أى حَجْر على حرية إبداء الرأى. والمفوضون فى حاجة مستمرة أثناء سير المفاوضات إلى الوقوف على آراء مواطنيهم الصحيحة».

قال جنابه: «ولكنى لا أعلم أنه يوجد الآن أى حجر على حرية الرأى، وها أنتم وجدتم فى استطاعتكم أن تجهروا برأيكم وأن تحضروا من بلادكم إلى مصر للتعبير عن ذلك لعظمة السلطان وإلينا».

قالا: «قد نكون مجازفين فى سلوك هذا السبيل ووجدنا فى أنفسنا القدرة على المجازفة، وقد لا يجد كل واحد فى نفسه هذه المقدرة. والواقع أنه ما دامت الأحكام العرفية موجودة فلا يستطيع الإنسان أن يعلم أى شىء يعتبر مباحًا ولا أى شىء يعتبر محظورًا. وقد ترون فى عمل نعمله مخالفة للنظام أو تهديدًا للأمن على حين أنه جائز سائغ فى قوانيننا العادية، فما دام احتمال الخطر موجودًا فالكثيرون يفضلون كتم آرائهم فى صدورهم. والمظاهرات كما نعلم طريقة من طرق إظهار الرأى وقد رأينا أخيرًا أنها تمنع بضرب النار، فلا يصح أن تحصل المفاوضة فى ظروف كهذه. وفضلاً عن ذلك؛ فإن الجمعية الوطنية التى ستُنتخب لبحث الاتفاقية لا يمكن أن تنتخب بطريقة حرة تضمن تمثيل رأى الأمة تمثيلاً صحيحًا مع وجود الأحكام العرفية فقد تتداخل الجهات الإدارية لتوجيه أصوات الناخبين إلى الجهة المعضدة للحكومة، وها نحن أولاء نرى رجال الإدارة يُكْرِهون الناس على التصريح بالثقة بالوزارة».

قال جنابه: «يصح أن ينظر بعد المفاوضات فى طريقة تكفل حرية الانتخاب للجمعية الوطنية».

قيل: «إننا نرى رفع الأحكام العرفية أثناء المفاوضات ضروريًا أيضًا كما نرى من الضرورى أيضًا الا تتولى الوزارة الحاضرة هذه المفاوضات».

قال: «إذا فُرض واستقالت الوزارة الحاضرة فهل يقبل سعد باشا أن يشكل الوزارة الجديدة؟».

قالا: «لا. فإن سعد باشا يرى أنه يكون وهو بعيد عن الوزارة مطلق الحرية فى خدمة أمته لا يقيده أى اعتبار آخر وذلك أدعَى إلى نجاح مهمته وتحقيق الغرض الذى يرمى إليه».

قال جنابه: «إذًا ما الفائدة من سقوط هذه الوزارة إذا كان سعد باشا لا يتولى الوزارة الجديدة؟ وما قيمة وزارة أخرى تأتى ليصفق لها الجمهور أسبوعًا أو أسبوعين ثم ينقلب عليها إذا حصل أى احتكاك بينها وبين سعد باشا؟».

قالا: «إن هذه النتيجة الأخيرة غير محتملة مطلقًا، فإن الوزارة إذا سقطت فى الظروف الحالية فسبب سقوطها معروف، والوزارة التى تحل محلها ستُؤلف بطبيعة الحال بالاتفاق مع سعد باشا، فإما أن تجعل نفسها وزارة إدارية كالوزارات السابقة وتترك سعد باشا للمهمة السياسية بأكلمها، وإما أن تشترك معه فى هذه المهمة بالشروط التى عرضها. وعلى أى حال، ستكون وزارة اتفاق تعمل بمشيئة الأمة وتنال ثقتها».

قال جنابه: «ومَنْ ترشحون لتشكيل الوزارة الجديدة؟».

قالا: «ليس هذا من شأننا بل يصح تركه لمن بيده تعيين الوزارة».

قال: «إننى أرى إنكم تعلقون أهمية كبرى على الأشخاص لا على المبادئ».

أجابا: «نحن لا نهتم بالأشخاص إلا لمبادئهم، ونعتبر أن سعد باشا يمثل أمانى البلاد الحقيقية فهو أقدر الناس على التعبير عنها».

فقال المستر باترسون نائب المستشار الداخلى، وكان قد دخل أثناء الحديث واشترك فيه: «إنكم تقولون لا مفاوض إلا سعد ولا وكيل إلا سعد، فإذا مات سعد هذا فهل لا يوجد من يحل محله؟».

أجابا: «نحن لا نبحث الآن عن خليفة لسعد باشا ولكننا ننظر فيما نحن فيه من الظروف، من هو أصلح الناس للقيادة وهو فى نظرنا سعد باشا».

فقال جناب السكرتير: «هل لديكم عريضة ترغبون تقديمها؟».

أجابه حضرتا مندوبَىّ وفد أسيوط: «لا. وإنما نرغب أن نبلغ الأمر شفويًا لجناب اللورد. وهو: إن مديرية أسيوط التى انتدبتنا لتمثيلها فى هذه المهمة ترى أن الحل الوحيد للحالة الحاضرة هو إقالة الوزارة الحاضرة أو عقد جمعية وطنية للبت فى الأمر وأن مديريتنا تثق ثقة تامة بسعد باشا وترى ألا يتولى المفاضة غيره، وقد قدمنا إليه اليوم عرائض الثقة موقعًا عليها من أكثر من خمسة عشر ألف شخص من أهالى المديرية».

فوعد جناب السكرتير أنه سيبلغ ذلك لجناب اللورد أللنبى.

أما كون الوفد منتدبًا حقًا عن مديرية أسيوط كلها أو أنه انتحل لنفسه هذه الصفة فليس من شأننا البحث فيه، إنما الذى يهمنا أن يقصد هذا الوفد الذى يقول عن نفسه إنه نائب عن سكان مديرية من كبريات مديريات القطر إلى دار الحماية بعد أن قدم طلباته لصاحب الحق الشرعى فى قبولها أو رفضها، فيعرض عليه الحل الوحيد للأزمة المصرية، وهو إقالة الوزارة أو عقد جمعية وطنية غايتها ما قالوه فى حديثهم.

أو كان يرى أعضاء الوفد المذكور أن فخامة اللورد أللنبى هو أحد المختصين بتنفيذ إرادتهم حتى يكلفوا أنفسهم مؤونة عرض حل مشكلة البلاد عليه لينفذه، أم هم أرادوا أن يكون فخامته شهيدًا على ما قدماه لعظمة السلطان من المطالب؟ وهل كانوا يعملون هذا العمل بموافقة سعد باشا أو بغير موافقته؟ نحن لا نظن مطلقًا أن سعد باشا كان يجيز لهم الالتجاء لدار الحماية لبث شكواهم من الحكومة إليها.

المساعى التى بُذلت لإزالة التُهَم ضد المصريين:

على أننا كنا نود أن توجه تلك القوى التى جردت لمحاربة الوزارة التى لم تكن إلا جزءًا صالحًا من أجزاء الأمة، إلى محاربة ما كانت تذيعه الصحف الأجنبية فى مصر من التهم الشنيعة ضد المصريين كافة. فتعمل على إقصاء هذه التهم

عن الأمة بأكملها لا عن حزب مخصوص أو شطر من أشطرها، وبخاصة أن تلك الحوادث التى وقعت أخيرًا فى القاهرة والإسكندرية كان لها وقع فى الخارج يوجب على كل مصرى العمل على إزالته.

ولما كان سمو الأمير يوسف كمال بأوروبا وشعر بتأثير تلك الحوادث على الرأى العام بها أرسل برقية إلى الجرائد المصرية فى ٢٩ مايو، قال فيها ما يلى:

«إن الحوادث الأخيرة تؤثر تأثيرًا سيئًا جدًا على الرأى العالم فى كل مكان. فلى الأمل أن العقلاء ينصحون لعامة الشعب باجتناب كل عمل مناف لمصلحة مصر، وكل ما قد يكون سببًا فى تأويل العواطف الوطنية فى الأمة المصرية تأويلاً غير صحيح».

نعم، إن رسل الوفاق أخذت تروح وتغدو بين الوطنيين والأجانب بغية استعادة عطف الأخيرين على الأولين ومحو أثر الحوادث الأخيرة من نفوس الطرفين، حتى لقد خطب بعض الأجانب فى مسجد أبى العباس بالإسكندرية محاولاً إعادة الصفاء والولاء بين الوطنيين والأجانب، ولقد أدرك الشعب المصرى ما وراء تلك الحوادث وأمثالها من المخاطر على قضية البلاد فلزم السكينة. وأُقيمت حفلة من كبار الوطنيين فى مدينة طنطا للجاليات الأوروبية بقصد التوفيق بين الجميع.

وأخذ دولة عدلى باشا يحادث مُكاتِبى الصحف الإفرنجية فى مصر ومكاتبى الصحف الأوروبية؛ جريًا وراء نفى الشائعات التى أُشيعت عن الحالة فى القطر المصرى.

من ذلك أن مراسل الأهرام الخصوصى أرسل لصحيفته برقية فى ٣ يونيه من لندن، يقول فيها:

«نشرت جريدة المورننج بوست حديثًا مع عدلى باشا قال فيه: «إنه يثق كل الثقة بحكمة مواطنيه وأن الجميع ـ حتى المعارضين للحكومة ـ أسفوا لحوادث الإسكندرية لأنهم يدركون أن المظاهرات الظاهرة ضد الأوروبيين مما يضر

المصالح المشتركة لجميع الأحزاب المصرية، واستحلف عدلى باشا العالم المتمدن بأن يعتقد كل الاعتقاد بأن المصريين لا يكنون أى عداء للأوروبيين، وبرهن على ذلك بقوله: إن الأوروبيين المعتزلين فى المراكز البعيدة فى أمان تام»».

«قال المراسل: وكان لهذا الحديث تأثير حسن جدًا هنا لا سيما وأنه نشر فى جريدة متعصبة مثل المورننج پوست»».

ولقد كانت التيمس نشرت مقالاً عَزتْ فيه أسباب وقوع هذه الحوادث إلى سياسة زغلول باشا المتطرفة، فأرسل لها سعد باشا برقية يرد فيها على هذه التهمة. قالت جريدة التيمس:

«تلقينا البرقية التالية، بتاريخ ٢٠ مايو، من سعد زغلول باشا»

«وافانا روتر بخلاصة مقالتكم عن الحوادث الجارية فى مصر فأنا أحتج أشد احتجاج على ما تسمونه سياسة زغلول المتطرفة، لأن سياستى لا ترمى إلا إلى اتفاق ودى، تدور المفاوضة عليه بتمام الحرية بين البلدين، يكفل حقوقنا ويضمن المصالح المشروعة لبريطانيا وسائر الأجانب فلأجل الوصول إلى هذا الاتفاق يجب حتمًا أن يكون المندوبون المصريون ممثلين للشعب المصرى، وليس لقوة خفية. وإذا أُريد أن يؤدى الوفد الذى يذهب إلى لندن خدمة نافعة يلزم أن يكون مزودًا بثقة البلاد وينطق بلسانها، وإلا فإن الاتفاق يكون مقضيًا عليه قبل وقوعه».

«إن الحوادث المحزنة التى حدثت فى الإسكندرية لا علاقة لها بالسياسة على الإطلاق ولا يصح أن يُتجر بها على حسابنا، ولا يجوز أن يحكم على أمة من جراء حادث اتفاقى عَرَضى. هذا، والتحقيق الجارى الآن سيعين من تقع عليه التبعة».

«أما نحن فإننا نجاهر، مرة أخرى، بأننا نعتمد على صداقة ضيوفنا الأكيدة ومساعدتهم الثمينة فى مواصلة السعى بسلام لتحقيق أمانينا الوطنية». انتهى.

اكتفى سعد باشا بنفى التطرف عن سياسته ولم يوجه هَمَّه إلى ما كانت تذيعه الصحف الأجنبية هنا وفى الخارج تعليقًا على تلك الحوادث المشئومة تشويهًا لسمعة أمته فى أعين الأمم الأجنبية وهى لا تعرف عنها إلا القليل مما تنشره تلك الصحف.

اشتدت حملة الجرائد الأجنبية فى مصر وفى الخارج على المصريين وحاولت نسبة أسباب هذه الحوادث إلى تعصب المصريين وكراهتهم للأجانب؛ محاولين بذلك الوقوف فى سبيل المفاوضات التى كانت مزمعة بين مصر وبريطانيا خشية أن تنال مصر استقلالها الذى تنشده فيُحرم الأجانب من امتيازاتهم التى يرتعون فى ظلها ويتمتعون بخيرها. ومع أن قلم المطبوعات أعلن أن الواجب على الصحف الا تنشر شيئًا خاصًا بحوادث الإسكندرية غير البيانات التى يعطيها هو إليها، فإن الصحف الإفرنجية نشرت فصولاً شديدة اللهجة وروت وقائع منكرة وقالت إن حالة مصر فى ذلك الوقت تشبه حالتها فى إبان الثورة العرابية، ناسبة كل ذلك إلى التعصب الدينى.

كان الواجب على كل مصرى أن يعمل جهده فى إزالة ما علق فى الأذهان من هذه الوصمة الكاذبة فتحادثنا: نجيب شكور باشا وأنا فى هذا الأمر واتفقنا على ضرورة القيام بحملة ضد هذه الأقلام غير المسئولة التى تريد تسويد صحيفة مصر بعد أن ظلت بيضاء ناصعة تلك الدهور الطويلة. واستقر الرأى على كتابة شىء فى الصحف الإفرنجية بمصر وبأوروبا، موقعًا عليه من رهط من ذوى المكانة من المصريين والأجانب، الذين يُعتد بهم لدحض هذه التهم، فحررنا مذكرة بأفكارنا فى الموضوع بعد البحث والتفكير الطويل وكتبنا من مجموعها مذكرة بحثناها بعد ذلك مع واصف غالى بك وموسى قطاوى، وبعد تعديل طفيف فيها أرسل شكور باشا نسخة منها إلى جعفر فخرى بك فى الإسكندرية للتوقيع عليها من بعض المصريين والأجانب هناك. ثم قصدنا سمو الأمير محمد على وعرضنا عليه الأمر فقال إنه كان

خطر على باله عمل شىء لدفع افتراء تلك الجرائد ونسبة التعصب الدينى للمصريين وإنه كلم صاحب الدولة حسين رشدى باشا فى الأمر، فقدمت إلى سموه نسخة من البيان الذى وضعناه فقرأه واستحسنه وأشار بأن نعرضه على صاحب الدولة رشدى باشا ففعلنا، وبعد تغيير طفيف سلمناه إلى الأمير فأبقاه عنده حتى إذا اجتمعت لجنة التوفيق بين الزعيمين فى يوم ١٦ يطلب من الحاضرين التوقيع عليها.

حدث فى هذه الأثناء أن المستر تشرشل وزير المستعمرات بالوزارة البريطانية ألقى خطبة فى منشتسر تكلم فيها عن مصر وأتى فيها بما آلم المصريين. ولقد نقل روتر ملخص هذه الخطبة فى برقية جاء فيها ما يأتى:

«لندن فى ٧ يونيه - خطب المستر ونستون تشرشل فى جمعية زرع القطن البريطانى بمنشستر فأضاف فى الكلام عن أهمية زراعة القطن فى مصر، على أنه قال: إن الأعمال هناك معرقلة بسبب عدم ثبات الحالة السياسية التى أرجو أن تنتهى قريبًا».

«قال: ولا مندوحة من تغيير علاقاتنا بمصر وعلينا أن نبذل كل ما فى وسعنا لنكفل للشعب المصرى مركزًا سياسيًا شريفًا، غير أن أعمالنا فى مصر لم تنته. ولا أرى أن الوقت حان بعد لسحب الجيوش البريطانية فقد يتخلص رعاع القاهرة والإسكندرية من الجالية الأوروبية والأجنبية فى الحال، ويقوضون الصرح العظيم والعمل الكبير الذى قضت الإدارة البريطانية أربعين عامًا فى تشييده».

فأغضب هذا التصريح المصريين، وامتلأت صفحات الجرائد بالاحتجاج على الوزير البريطانى، واجتمعت الجماعات فى كل مكان لتحرير الاحتجاجات الإجماعية عليه، وكان من بين هذه الاجتماعات، ما دعا إليه الأمير عزيز حسن فى بيت البكرى فى الخرنفش. ولما كنت أهتم بمثل هذه المسائل ذهبت إلى هذا الاجتماع فاستلفت نظرى أمر لم أكن أتوقعه فيه، ذلك أنه لم يشمل كثيرًا من

الرجال ذوى الحنكة والقدم الثابتة فى السياسة أو ممن اشتهروا بالتجربة أو العلم والمعرفة. لم أجد وزيرًا سابقًا ولا وكيلاً، ولا عالمًا من العلماء المشهورين بل ألفيت الجمع مكونًا من طائفة من الشبان من جميع طبقات الأمة، فأخذت أبحث وأستقصىَ، فعلمت أن سعد باشا سيخطب فى هذا الاجتماع، وأنه لا يبعد أن يكون هؤلاء خشوا أن يذكر الوزارة بالسوء فامتنعوا عن الحضور، على أن سعد باشا حضر وحضر كذلك قوم ممن ينتمون إليه، وخطب سعد باشا، وكانت خطبته خالية من العبارات الشديدة الوطأة على الوزارة. وكانت نتيجة هذا الاجتماع أن قرر المجتمعون عدم الدخول فى المفاوضات الرسمية إلا إذا كانت الحكومة الإنكليزية تعلن أن تشرشل لا يعبر عن رأى الوزارة بل عن رأيه الشخصى.

ولما اجتمعت لجنة التوفيق لدى الأمير محمد على يوم ١٦ عرض عليها مشروعنا فعدلت فيه بعض التعديل. ثم دعا الأمير بعد ذلك إلى داره جماعة من فضلاء الجاليات الأجنبية: فرنساويين وبلچيكيين وإيطاليين ويونانيين، ليوقعوا على البيان مع الموقعين ففعلوا بعد أن أصبحت صيغة البيان كالآتى:

بيـــان

عن الحوادث التى وقعت بمدينة الإسكندرية

فى يومَىْ ٢٢ و ٢٣ مايو سنة ١٩٢١

«إن ما وقع من حوادث الإسكندرية فى شهر مايو الماضى قد ملأ نفوس الموقعين على هذا حزنًا، فرأوا من واجبهم أن يعربوا علنًا عن استيائهم من هذه الحوادث الشائنة وعن الدهشة التى استولتهم عندما شاهدوا فى بعض الأوساط الأوروبية بادرة شعور يميل إلى إسناد السبب فى وقوع هذه الحوادث إلى التعصب وكراهية الأجانب».

«ثم ردد، لسوء الحظ، عدد من الجرائد صدى هذا الشعور حتى بالغت فأكدت بوجوده عند جميع المصريين على السواء».

«أما وقد هدأت النفوس قليلاً بعد الشعور الذى بدر إليها، بكل أسف، لأول وهلة. فإن الموقعين على هذا يعتبرون أن فى مقدورهم اليوم أن يوضحوا الأمور على حقيقتها بدون أى تحيز».

«صحيح أن التحقيق الذى يجرى الآن سيكشف الغطاء عمن هم المسئولون فيُجازى المجرمون والحارقون والناهبون، إلا أن القضاء على الشائعات الباطلة التى أُذيعت، بدون أن يفكر مذيعوها فى ما تحدثه من ضرر للأجانب والمصريين على السَّواء، يستوجب من الموقعين على هذا عرض الاعتبارات التى تسمح فى نظرهم بتقدير الوقائع على وجه الصحة».

«ليس من يجهل أن أهالى الثغور الواقعة على البحار، مثل ثغر الإسكندرية، هم على العموم خليط من أجناس مختلفة للغاية، وأن من بينهم نسبة لا نصيب لها من التعلم، ولا قسط من المبادئ، تخلق بين أفرادها ضرورات المعيشة منافسات ومطامع تهدد فى كل وقت بإثارة اعتداءات من جانب ورد اعتداءات من جانب آخر، سيما إذا أُضيف إلى سبب هذا التباغض وجود ظروف خاصة تلهب النار من مستصغر الشرر. إلا أنه، مع بلوغ سكان الإسكندرية ٤٠٠,٠٠ نفس، فإننا نتمسك بتقرير الحقيقة: وهى إنه ليس بينهم إلا أقلية ضعيفة جدًا من هذه الطبقة التى نشير إليها، وبالتالى لا يمكن أن يسند إلى جميع المصريين ما شوهد فى بلدة واحدة من بلدانهم».

«ومما يثبت أن القلاقل كانت محصورة الدائرة هو أن معظم الجرحى من أوروبيين ووطنيين كانوا من أفراد هذه الطبقة المشار إليها بحيث إنه إذا كان قد أُصيب أحد من غيرها فإصابته استثنائية ويمكن تعليلها بأنه فى مثل هذه الاضطرابات يسعى دائمًا الأشقياء الذين لا خلاق لهم فى انتهاز الفرصة السانحة».

«إن هناك آلافًا من العائلات الأوروبية موزعة فوق متسع البلاد المصرية، بحث لا قرية إلا وفيها تاجرها الأوروبى يعيش مع عائلته عيشة هادئة وسط

سكان كلهم من الأهالى، ولا مدينة فى الأرياف إلا وفيها عدد من التجار الأوروبيين وسماسرة القطن ورجال الأشغال الذين يديرون مدارسهم وكنائسهم وديورهم، إلخ... تعيش وتنمو فى جوها الطلق. ومع هذا فإنه، بالرغم من حوادث الإسكندرية الدموية ومن المناقشات الجدلية الصحفية، فإنه لم يحدث أى حادث اعداء أو سوء رعاية ضد هذه الآلاف المنثورة فوق أطراف القطر المتباعدة، بل على العكس استمرت علاقات الوداد على أوثق ما تكون، فهل يُعقل إذًا أن يُسند إلى ١٣ مليونًا من سكان مصر روح هذا التعصب وكراهة الأجانب التى تحدث بها المتحدثون».

«فى قلاقل ١٩١٩، حيث انتُزعت قضبان السكك الحديدية من مواضعها وقطعت خطوط التلغراف والتليفون، بقيت عدة مدن فى الداخل معزولة تمام العزلة، ومع هذا فلم يَبْدُ من الأهالى وقتئذ أى شاهد على كراهة الأجانب عمومًا أو التعصب الممقوت».

«وفى جميع المظاهرات السياسية الكبرى التى حصلت منذ أعوام لم يُصب قط أى أوروبى بأى إيذاء بل كثيرًا ما رأينا الأوروبيين يعطفون على المتظاهرين. وشاهدنا ما هو فريد فى بابه ولا مثال له فى تواريخ الشعوب الأخرى وهو تآلف الهلال مع الصليب فوق راية واحدة، فهل التعصب الذى أحدث هذه المعجزات؟».

«إن جعل أمة بأكملها مسئولة عن قلاقل وقعت فوق نقطة من أرضها لهو ظلم يحتم على كل واحد منا واجب العمل على دفعه. وإن ما أذاع كثير من الأوروبيين ونشروه من مشاهدات الأحوال التى رأوها وقرروا فيها كيف لزم المصريون العديدون، فى تلك الأيام المحزنة، خطة المحبة والتآخى لكافٍ لإقناع من لا يصدقون بإن إحساسات الأمة المصرية لم يطرأ عليها أى تغيير».

«إن الموقعين على هذا يرجون ممن وقع فى نصابهم قيادة الرأى وإرشاد الجمهور أن يعملوا بإخلاص على تهدئة الخواطر تحقيقًا لمصلحة العناصر المختلفة التى عاشت جنبًا لجنب وفى كل زمان عيشة طيبة هادئة».

فى يوم السبت ٢٥ يونية سنة ١٩٢١ (الإمضاءات)

ثم ترجمنا هذا البيان، وأرسلنا النسخ الفرنساوية إلى الصحف الإفرنجية فى القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والعربية إلى الجرائد العربية فى القاهرة والإسكندرية كذلك. وبعثنا للجمعيات المصرية والمصريين فى الخارج بنسخ منه إفرنسية لنشرها فى جرائد أمريكا وإنكلترا وفرنسا وإيطاليا والنمسا وألمانيا وسويسرا وإسپانيا، وفى المنتديات والمجتمعات وغيرها. ثم وزعنا نسخًا منه عربية على إدارات الأحزاب المصرية والغرف التجارية المصرية والنقابات وما إلى ذلك للتوقيع عليها، كما أننا وزعنا منه نسخًا فرنساوية على النوادى الأجنبية والتجارية الأوروبية والجمعيات كذلك وغيرها مما رأينا من الضرورى إرسالها لها.

وبالاختصار، فقد كان لهذا البيان تأثير حسن فى الدوائر الأوروبية فى الخارج وفى مصر ذاتها.

ومع أن حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس مجلس الوزراء زار جناب المركيز نجريتو كمبيازو معتمد دولة إيطاليا فى مصر فى يوم ٢٦ مايو، وأكد له أن الحكومة قد تذرعت بجميع الوسائل اللازمة لمنع وقوع حوادث من نوع التى وقعت فى يومَىْ ٢٢ و ٢٣ مايو.

ورغم أن جريدة «إمبرزيالى» الإيطالية علقت على خبر هذه الزيارة بقولها:

«لقد كُلفنا رسميًا بنشر ذلك التصريح، ونحن نضيف إليه أن مواطنينا الطليان لا يجهلون أن الذين قاموا بالاضطرابات التى وقعت بالإسكندرية هم من أحط الطبقات ولا علاقة لها بمجموع الأهالى المستقيمى السيرة العاكفين على العمل».

ورغم نشر قنصل إيطاليا بالإسكندرية الإذاعة الآتية على الجالية الطليانية:

«كانت نتيجة تصريح الحكومة المصرية لجناب المركيز نجريتو كمبيازو أن ولاة الأمور قد أخذوا على عاتقهم ضبط النظام، وعليه فليطمئن مواطنونا الطليان

وليذعنوا، أسوة بسائر السكان، للتدابير التى اتخذتها السلطات العسكرية والسياسية، وليعملوا فى الوقت نفسه على تهدئة الخواطر كما كان شأنهم حتى الآن».

فإن اتحاد الجالية الإيطالية بالإسكندرية قد اجتمع فى ٣٠ مايو وأصدر القرار الآتى:

مذكرة

اتحاد الجاليات الإيطالية بمصر

عن حوادث الإسكندرية الأخيرة

وهى المذكرة التى كُلف المسيو إ. دى بومبيا المدير العام لشركة «البولوتينو تليجرافيكو إيتالو أورينتالى» الإخبارية بتقديمها فى روما للمسيو ديلا توريتا وزير خارجية الحكومة الإيطالية. وإلى أعضاء مجلس النواب الإيطالى، وأعضاء مجلس السناتو، وصحف روما.

وهذه هى صورة القرار:

«إن مجلس اتحاد الجاليات الإيطالية، المنعقد تحت رياسة الجران أوفيسييه الدكتور فالانسين باشا، بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٢١، وقد شهد هذا الاجتماع كافة مندوبى الجمعيات المتحدة الاثنتين والثلاثين، يقرر باتحاد الآراء ما يلى:»

«قرار اليوم»

«إن اتحاد الجاليات الإيطالية، الممثل لجميع الجمعيات الإيطالية بالإسكندرية وبالقطر المصرى الاثنتين والثلاثين المجتمع بهيئته الكاملة، يبدى غضبة للحوادث الخطيرة جد الخطورة التى ارتكبت فى هذه المدينة فى أيام ٢٠ و٢١ و٢٢ و٢٣ مايو سنة ١٩٢١ لإيقاع الضرر بأرواح الأوروبيين وأملاكهم».

«من حيث إن القتل والفظاعات والسلب والنهب والحرائق والتخريب قد وقعت، لا لأن السلطات المنوط بها حفظ الأمن العام وقادة الرأى العام لم يأتوا

ما يمنع وقوعها وحسب، بل لأنه كان من بين رجال الشرطة الوطنيين من كان يشارك عصابة المعتدين مشاركة فعلية فى اعتداءاتهم».

«وحيث إن الأمن والطمأنينة لم يعودا إلى نصابهما إلا على أثر تدخل القوات البريطانية، ولو أن هذا التدخل جاء متأخرًا».

«وحيث إنه من المحزن أن الحكومة ببلاغاتها والصحافة العربية ورؤساء الوطنيين بتغييرهم حقيقة الوقائع، كل هؤلاء وقفوا موقفًا، وإن كان بعيدًا عن عدم الإعتراف صراحة بالفظائع التى اقترفها بعض الأهالى الوطنيين من سكان الإسكندرية، إلا أنهم حاولوا بموقفهم هذا ستر أعمال، الأشقياء برداء من الوطنية المصرية».

«وحيث إن الأمن وأحوال الجاليات الأوروبية، التى تكون جزءًا غير منفصل من المجتمع المصرى، قد أصبحا مهددين أشد التهديد بإمكان تكرار وقوع مثل هذه الحوادث».

«فاتحاد الجاليات الإيطالية يصفق استحسانًا للعمل الحاسم الذى بدأ من الكومندور فيفالدى القنصل الجنرال لكى يضمن لمواطنينا طمأنينتهم وحمايتهم والدفاع عن مرافقهم».

«ويُبّدى الاتحاد رغائبه فى أن تجعل الحكومة الإيطالية نصب عينيها، بمناسبة المفاوضات الدولية الجارية بشأن المسألة المصرية، إنه مهما تكن الطريقة التى ستُحل على مقتضاها هذه المسألة، دون تقييد للأمانى القومية المصرية، فإن الجالية الإيطالية متفقة الكلمة على أن الشروط الأصلية التى لا نزاع فيها لسيادة الأمن والطمأنينة لدى الجاليات الأوروبية فى مصر، هى:»

(أ) «الإبقاء على نظام الامتيازات الأجنبية بدون إجراء التعديلات التى أُدخلت، أو سوف تُدخل عليه، بمقتضى اتفاق دولى لكى تتفق والإصلاحات القضائية».

(ب) «إيجاد قوة مسلحة ذات صفة دولية يناط بها المحافظة الفعلية على النظام العام».

«ويقدم اتحاد الجاليات لأسرات الضحايا وللمجروحين كلمة عزاء واشتراك أخوى فى الآلام، ويدعو جميع الإيطاليين إلى التزام السكينة، وأن يضعوا ثقتهم فى الإجراءات الشديدة التى ستقوم بها حكومتنا».

ويلى ذلك أسماء الجمعيات التى يتألف منها اتحاد الجاليات الإيطالية.

وعقّبوا على ذلك بما يلى:

الحوادث وأسبابها

«لكى نشرح (الموضوع)، الذى ذكرناه آنفًا، شرحًا وافيًا، وجب علينا أن نبسط الصفة التى وقعت عليها الوقائع المحزنة للغاية فى أيام ٢٠ و٢١ و٢٢ و٢٣ مايو الماضى، وما هى الإجراءات التى طلبتها الجالية بأكملها من الحكومة بواسطة «اتحادها»».

«من الضرورى أن نذكر أن الحركة الوطنية ضد الحكم البريطانى - التى ظن أنها هدأت عقب الشدة التى استعملها الإنكليز أخيرًا، وبعد أن قدم اللورد ملنر للحكومة البريطانية مشروع نظام سياسى، كان من المنظور أن تحدث بشأنه مناقشة فى لندره مع عدلى باشا رئيس مجلس الوزراء الجديد - قد عادت أشد مما كانت منذ زمن ما ضد عدلى باشا الرجل الذى يمثل الطبقة المثرية، والمتهم بأنه يمالئ البريطانيين على رغباتهم، وكانت سببًا فى إظهار شأن زغلول باشا رئيس الفلاحين المحبوب من الشعب والذى طاردته الحكومة البريطانية ونفته إلى مالطة منذ زمن بتهمة تحريض الجمهور».

«ويشترط زغلول باشا شرطًا أساسيًا، لعقد اتفاق بين المصريين والإنكليز، هو إلغاء الرقابة على المطبوعات والأحكام العرفية والحماية البريطانية فى الحال. فى حين أن عدلى باشا يرى الوصول إلى الاستقلال وإلى وضع القواعد

السياسية لمصر تدريجيًا بواسطة سلسلة إصلاحات تنفذ بمعرفة الجمعية التى ستنتخب بناء على انتخابات جديدة تتم قريبًا».

«وقد عُينت لجنة نيطت بها المفاوضات مع الحكومة البريطانية، ولكن زغلول باشا أُقصى عنها، فنتج عن ذلك غضب الشعب وحنقه اللذين زاد فى حدتهما ما يصدره سعد باشا من البلاغات ضد عدلى باشا ووزرائه. ومن هنا نشأت سلسلة مظاهرات ضد إنكلترا».

«ولم تخرج هذه المظاهرات فى الحقيقة فى بدئها عن كونها مشروعة، حيث كانت تشترك فيها الطبقات الأكثر رقيًا فى البلاد، وبخاصة طلبة المدارس العالية. غير أنها أخذت تفقد صفاتها، وتتحول إلى فتنات منذ بدأت الطبقات الأقل تنورًا من السكان المصريين فى الانضمام إليها».

«حدث بهذه الصفة أن تبدلت المظاهرات السلمية، التى كان أساسها «يحيا زغلول» شيئًا فشيئًا، إلى مظاهرات أشد جلبة وأكثر بعدًا عن النظام، حُطم فى أثنائها زجاج كثير من واجهات المحال التجارية بإلقاء الحجارة عليها. ومع ذلك، فإن هذه المظاهرات لم تكن حتى ذلك الوقت قد تكيفت بكونها حركة ضد الأجانب».

«ومن جهة أخرى فإن الحكومة المصرية قد أبعدت عن السلطات القنصلية، بكل صراحة، فكرة وجود أى خطر على الأوروبيين، وبذلك توصلت إلى عدم اشتراك القوات البريطانية فى توطيد الأمن العام».

«ولقد كان هذا هو أكبر الخطأ، لأن الحكومة المصرية لا يمكنها أن تتجاهل ما كانت عليه نفسية جماهير الشعب حينما تكون فى حالة تهيج عام. وفى الواقع، فإن مظاهرات الشعب قد انصبغت منذ يوم الجمعة ٢٠ مايو بصبغة العداء وامتازت فى بعض الحوادث الفردية بالقسوة الموجهة إلى الأجانب. ثم انحطت بعد ذلك فجأة، ودون سابقة انتظار، فتحولت إلى انفجار بربرى تنبو عنه الطباع. فكانت ضحاياه، ما بين مجروحين ومقتولين، ما يقرب من المائة الأوروبى، وبخاصة من الإيطاليين والإغريق (اليونان) والمالطيين».

«ولسنا بذاكرين هنا الوقائع المثيرة للعواطف واحدة فواحدة التى وقعت فى الأحياء الآهلة أكثر من سواها بالسكان فى المدينة، لأن المسيو الكومندور فيفالدى قنصلنا الجنرال - على ما نعلم - قد أرسل عنها فى الحال تقريرًا وبيانًا مفصلاً».

«على أننا، لكى نثبت إلى أى حد وصلت كراهية الأجانب فى تلك الأيام بين أفواج العامة حتى وصلت بهم إلى الوحشية، نذكر مسألة الاعتداء على حياة مواطننا الشاب (كالوجيرو) حيث طارده فريق متحمس بينما كان يعدو نحو مسكنه ليكون فى مأمن من اعتدائهم. فأصابه أولاً أحد الأفندية المصريين ثم أجهز عليه أحد رجال الشرطة، ونذكر (ويلليه) وهو شيخ من أهالى ليفورن بلغ من العمر ٧٤ عامًا، وكان من رجال غريبالدى، هاجمه بعض المتهوسين وانهالوا عليه ضربًا على أُمّ رأسه وعلى ذراعيه حتى كسروا ضلعين من أضلاعه وفتتوا ساقه بعد أن سقط أرضًا فاقدًا صوابه، فنقل بعد ذلك إلى المستشفى ولم يلبث أن قضى فيه نحبه بعد بضعة أيام قضاها فى تحمُّل آلام تفوق حد الوصف. وإنَّا لنذكر كذلك (أورلاندو وأورتو ريزو) من بحارة سفينتنا «أنتيللا» اللذين نزلا إلى البَرِّ ليتنزها فى المدينة، فقد أُصيب الأول بجرح بالغ فى بطنه بضربة خنجر فعملت له عملية فتح البطن ونجا بأعجوبة. والآخر أُلقى بطريقة وحشية إلى الأرض بضربات العصى ثم أحرق بينما كان لا يزال على قيد الحياة».

«ولكى نثبت ادعاءنا بأن الفتنة كانت مصطبغة بصبغة كراهية الأجانب، نلفت النظر إلى أن حوادث جرح وضرب ونهب وتخريب وحريق أخرى قد ارتكبت فى يومَى الجمعة ٢٠ مايو والسبت ٢١ منه، ولو صح ما أكدته الصحف العربية من أن الجماهير قد التجئُوا إلى عملهم هذا بسبب إطلاق أحد اليونانيين مسدسه من نافذة بيته على بعض الأهالى، فلربما يكون اضطر إلى ذلك دفاعًا عن نفسه وعن أسرته حيث كان الجميع محاصرين فى مسكنهم بهؤلاء

الجماهير - ولو صحت هذه الحادثة فإنها، باعتراف الصحف العربية ذاتها، قد وقعت فى يوم الأحد ٢٢ مايو».

«إن الحوادث الشنيعة التى وقعت فى تلك الأيام الأربعة لا علاقة لها بالأمانى السياسية للأمة المصرية، ولكنها متسببة عن سببين: الأول ظاهر وهو كراهة الناس للحكومة الممثلة فى شخص عدلى باشا، تلك الكراهية التى يزيد فيها ما يصدره زغلول باشا من البلاغات وما ينشره من الدعايات».

«والسبب الآخر خفى: وهو التعصب الدينى وكراهة الأجانب».

«فإن نفرًا من الأهالى الوطنيين يعرفون كيف يتحينون كل فرصة ممكنة لتشويه أسمى القضايا بتحويلها إلى فتنة حقيقية، لا ضد الإنكليز وحسب بصفتهم المسيطرين على البلاد، بل ضد جميع الأوروبيين. ولقد تتخذ بعض الحوادث التافهة أو الخطيرة ذريعة، فى بعض الأحيان، لمطاردة «غير المسلم» أو «الكافر»».

«لم يكن الباعث على هذا الأمر شعور نفور من الغاصب كما يحدث ذلك فى بلاد أخرى، بل لم يكن لرغبة فى التحرر من نير سياسى أو اقتصادى. إنما هو الحقد الوحشى على من لم يتبع الديانة الإسلامية، ذلك الحقد الذى يظل خافيًا ومضغوطًا عليه فى صدور الجماهير حتى ينفجر على إثر طروء سبب من الأسباب ظاهر، بشكل وحشى».

«وينبغى ألا يتبادر إلى الظن أن هذا الشعور السافل، الذى سبب ما سبب من الضحايا بين الأوروبيين منذ سنة ١٨٨٢، وهو من الأمور المحزنة التى تتميز بها الطبقات الأقل ثقافة وعلمًا من سواها. إنما هو، ويا للأسف، يصدر من الطبقات الأخرى، بل من الرجال ذوى المقامات السامية، إنما الفرق الوحيد بينهما أن هؤلاء يعرفون كيف يظهرونه أقل حدة من أولئك بكثير، أو يتظاهرون بأنهم لا يذكرونه فى أنفسهم، مع استعدادهم، على كل حال، للانضمام ضمنًا إلى الجماهير التى اقترفت جرائم القتل والسلب. والدليل على ذلك أنه، مع خطورة

الحوادث التى وقعت فى يومَىْ ٢٠ و ٢١ مايو الماضى، لم يقْوَ واحد من قادة الوطنيين - مبتدئين بزغلول باشا - أو صحيفة من الصحف الوطنية على تقبيح هذه الأعمال أو الاعتراف بأنها ليست خليقة بأمة تصبو إلى الحرية. بل إنهم، على النقيض من ذلك، قد التمسوا لمرتكبيها الأعذار، وذهبوا إلى قلب حقائقها وتحميل الأوروبيين مسئوليتها، والدفاع عن السفاكين بكل قواهم، وكذلك عن مرتكبى جرائم النهب والحريق. ولم يرتفع صوت واحد ولو لمؤاساة الأوروبيين الذين فقدوا أرواحهم تحت تأثير ضرباتهم».

«ألا وأن هذا التضامن الأدبى ليدعو حقًا إلى التفكير، ويجعل المستقبل مكفهرًا. فكيف تستطيع بريطانيا العظمى، التى تحتفظ لنفسها، فى الاتفاق المزمع عقده بينها وبين المصريين، بحق إيجاد قوة عسكرية لضمان الأمن فى منطقة قنال السويس. كيف تستطيع الاستمرار على أن تكون الوصية التى تقبل مشورتها أكثر من سواها، أو أن تكون الثقة بها أكثر منها بجميع الأوروبيين فى مصر».

«ومن جهة أخرى، فإن الحكومة المصرية الجديدة قد أظهرت بوضوح أنها عاجزة عن إقناعنا بأنها تستطيع حمايتنا من عبث الهياج ونمو الغرائز الشريرة وإحساسات الوطنية المؤسسة على كراهة الأجانب الكمين، فى أخلاق الشعب المصرى».

«وليس فى وسعنا أن نعبر عن آرائنا فى هذا الصدد بأحسن مما عبرت به صحيفة إنكليزية هى: «الديلى تلغراف»؛ حيث قالت فى مقال رئيسى ما يأتى:»

«لقد اقترح فى تقرير اللورد ملنر أن يعهد بالمحافظة على النظام كلية إلى الإدارة الوطنية. وأن تبقى قوة صغيرة بريطانية فى منطقة القنال لكى تؤمِّن حرية المرور فيه، بحيث لن يكون فى عاصمة الديار المصرية ولا فى مدنها الكبرى قوات بريطانية».

«أما بعد الحوادث الراهنة فيُخيل إلينا أنه من المشكوك فيه كثيرًا أن مثل هذه السياسة يمكن أن تُقبل. وهل نستطيع أن نضمن تأمين أرواح الأجانب وأملاكهم

إذا لم يكن لنا قوات مستعدة فى الأراضى المصرية تكون تحت تصرفنا نستطيع أن نستعملها متى أردنا؟ وهل نستطيع أن ندع الجندى البريطانى معسكرًا على ضفة القنال على استعداد لما يحتمل من تلبية طلب وزارة مصرية فى حالة اختلال الأمن فى الداخل أو حدوث حوادث مع الأوروبيين، ويكون ذلك فى الوقت الذى لن تكون لنا فيه أية سيطرة على الحكومة المصرية؟».

«إن الجاليات الأجنبية تنتظر منا أن نقدم ضمانًا ضد فتنة جديدة تنشب من جانب الشعب المصرى، فإذا رفضنا هذا الضمان فلا نزاع فى أنهم سيطلبون إلى حكوماتهم أن تعمل، ولقد تسارع بعض هذه الحكومات إلى انتهاز هذه الفرصة».

«وإنَّا لنود أن تُقدم للمصريين كل حرية، ولكن الوقت ثمت لم يَحِنْ لترك كل رقابة للإدارة الداخلية.. وإن أمة ظلت منذ عشرين قرنًا تحت الحكم الأجنبى، على صور مختلفة، لا تستطيع أن تتمتع دفعة واحدة بجميع امتيازات كافة الأمم ذات السيادة».

«ولذلك فإن الجالية الإيطالية متفقة الكلمة على أن تؤكد بصوت عالٍ على أن الحكومة الإيطالية لا تزال تذكر أنه مهما يكن المنوال الذى ستحل على مقتضاه المسألة المصرية، فإن الشروط الأصلية والتى لا نزاع فيها لوجود الجاليات الأوروبية فى مصر وسعادتها هى الشروط الآتية:»

(أ) «المحافظة على بقاء نظام الامتيازات».

(ب) «إيجاد بوليس له صفة دولية».

(اعتبارات قانونية)

نظام الامتيازات:

«نقول قبل كل شىء إن الوطنيين المصريين لم ينكروا قط أن بقاء الامتيازات الأجنبية فى مصر أمر مرغوب فيه، وهذا يدل على أن هذا النظام هو فى الحقيقة النظام الملائم للأوروبيين فى الشرق. وفى الواقع؛ فإن هذا النظام

لا يتعارض مع إدراك استقلال الحكومات الشرقية، وحسبنا أن نفكر فى أن هذه الامتيازات لم ينتزعها الأوروبيون من سلاطين الشرق انتزاعًا بل مُنحت لهم منهم من تلقاء أنفسهم لحماية المصالح الأوروبية فى الشرق. فكأنها كانت ضرورة لا غنى عنها لنجاح الجاليات الأوروبية فى هذه البلاد».

«ولقد كان من الاختلافات بين المدنية الشرقية والمدنية الغربية ومثلها بين العوائد السياسية والدينية فيها بحيث أصبح من المعترف به فى كل زمان ضرورة ترك ضمانة حقوق خاصة للأجنبى فى الشرق، وهى التى ترمى إليها الامتيازات».

«هذه الامتيازات هى التى جعلت الأوروبيين ينشئون فى مصر جاليات ناجحة لم تكن مؤلفة من مهاجرين مؤقتين، بل من مهاجرين مقيمين، لدرجة أن أجيالاً من أسرة واحدة قد تعاقبت فيها».

«ولقد كان من نتائج هذا الثبات فى الهجرة، ونية الإقامة أن توصل الأوروبيون وحدهم، بما استحضروه من بضاعة العلم والعرفان والنشاط ومعرفة الاحتياجات الحديثة للحياة، إلى أن يؤسسوا فى الشرق المعاهد المماثلة لما هو موجود فى بلادهم الأصلية ونشروها، فتعاقب النمو فى حركة التجارة والصناعات المالية والتعليم. حتى لقد تأسست معاهد للأعمال الخيرية وللإسعاف والمدارس والمستشفيات وملاجئ للأيتام وأخرى للعَجَزة. وبالاختصار، وجدت جميع المظاهر المختلفة للحياة الراهنة التى لولا الأوروبيون لما كانت تحققت قط أو كانت لا تزال فى عهد الطفولة».

«ففى بلاد قام فيها الأجانب بترقية عمل له مثل هذه الأهمية تحت كنف قوانين الممالك الأوروبية التى تطبق فيها بمطلق الحق، لا يمكن، بدون خطر أو ضرر، أن تُزال الحقوق المكتسبة وتتحتم إقامة السيادة المطلقة للحكومة المحلية التى كانت حتى الآن تابعة لدولة أخرى والتى هى أقل ما يكون نظمًا لقبول كرامة

الحكومة المستقلة؛ حتى إنها لا تستطيع أن تدمج فى قوانينها نظام الجنسية المصرية».

«إن نظام الامتيازات يمكن أن يتحمل التعديلات التى أدخلتها عليه المعاهدات الدولية لتجعله أكثر ملاءمة مع العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية. وكذلك كان إنشاء المحاكم المختلطة من الأعمال الجليلة من حيث العدالة الدولية للحكم فى الخلافات القضائية بين الأجانب والوطنيين أو بين الأجانب على اختلاف جنسياتهم».

«ولقد كانت كل مخالفة للامتيازات دائمًا من نتائج اتفاق سابق معترف به بكل حرية من جانب الدول الأوروبية، ومع ذلك فقد حافظت على عدم المساس بضمانة الحصانة السياسية (L'extratérrilorialité) التى يتمتع بها الأجانب فى الشرق».

«وإذا كانت المحاكم المختلطة مخالفة لنظام الامتيازات فإنها فى الوقت نفسه كانت بمثابة احترام لهذا النظام ذاته».

«البوليس الدولى - لا يكفى أن تكون العدالة مضمونة للأوروبيين بل من الضرورى أن توجد سلطة من شأنها ضمان حماية الأمن، وتستطيع فى الوقت نفسه ضمانة تنفيذ الأحكام تنفيذًا حقيقيًا».

«فلقد أثبتت الحوادث الأخيرة، جليًا، أنه لن يكون من العبث الاعتماد على بوليس وطنى خلص وحسب، بل يعتبر هذا العمل بمثابة مخاطرة، فإن هذا البوليس حينما دعى لإسكات الضوضاء وتهدئة الفتنة التى أشعل المصريون نارها ولحماية الأوروبيين المعتدَى عليهم، زال لديه الشعور بالواجب وبالنظام العسكرى والعدالة ليحل مكانه شعور أقوى منه وهو الاتحاد مع المعتدين فى الجنسية وفى الدين. ولقد تحمل الأوروبيون من نتيجة هذا العمل أقسى التجارب وآلمها. حيث ثبت بعد ذلك أن عددًا عظيمًا من رجال البوليس الوطنى كان يطلق النيران أثناء الفتنة على الأوروبيين الذين كانوا يحاولون الفرار إلى بيوتهم أو الذين كانوا يطلون من نوافذها».

«فإذا ما عهد، غداً بعد إلغاء الامتيازات، إلى بوليس كهذا له مثل هذه السوابق بالمأمورية التى يقوم بها كل رجال البوليس الأوروبى، فهل يمكن إلقاء القبض على مجرم أو تفتيش بيت أو ضبط أشياء؟ إنه ليحق لنا أن نتساءل بفزع عما يحدث إذ ذاك من المفجعات».

«فمن الضرورى إذاً إدخال إصلاح على نظام البوليس ليكون على أساس غير أساسه الحالى، بحيث تكون له صفة دولية حقيقية واضحة، أعنى تكون له نفس الصفة التى اتخذتها جميع إدارات الحكومة المصرية كالمالية والحقانية والسكك الحديدية وإدارة البرق (التلغراف) والبلديات التى اشترك العنصر الأوروبى اشتراكًا فعلياً فى تحسينها، الأمر الذى ضمن حتى الآن نجاح البلاد ورفاهيتها».

«والخلاصة فيما يختص بهذا الموضوع إن جاليتنا لا تنفرد وحدها بالرأى بل يشترك معها جاليات الجنسيات الأخرى فى اعتبار أنه مهما يكن النظام السياسى الذى سيمنح لمصر فى القريب العاجل أو البعيد فإن أرواح الأوروبيين وأملاكهم وصوالحهم المتعددة لا يمكن أن تكون فى مأمن بأية صفة كانت إلا بإقرار نظام الامتيازات وإنشاء بوليس دولى فى مصر».

(اعتبارات اقتصادية)

«إن الأزمة الاقتصادية التى تجتازها الآن مصر ككل بلد آخر قد أزاحت اللثام عن عدة اعتبارات، بعد أن فُحصت فحصًا دقيقًا فى مادتها أسفرت عن خطورة عظمى ولاشت جميع الشائعات التى تنوقلت بشأن الخيرات الخارقة للعادة التى أسرفت أرض مصر دائمًا فى إدرارها فى الأزمنة الماضية المنحوسة».

«والواقع أنه إذا اعتبرنا أن الأزمة ما زالت باقية منذ شهر مايو سنة ١٩٢٠ أعنى منذ لا أقل من أربعة عشر شهرًا وأن الأعجوبة لم تتحقق هذه الدفعة، فإننا نرى الأزمة آخذة فى الاشتداد كلما امتدت. وإذا كان اتقى شر بعض النتائج المؤدية إلى وقوع نكبة فإنما كان ذلك بفضل الثروات التى كانت متراكمة فى

البـلاد منذ الحـرب وأثناء الهدنة، حيث سمـحت هذه الثـروات بمواجهـة الموقف حتى الآن».

«ويجب، احتراماً للحقيقـة، أن نعترف بأن الأزمة الحالية خطيرة خطورة لم يسبق لها نظير. ولكن ينبغى أن نعترف من جهة أخرى أن الظواهر الاقتصادية الحديثة، ارتقت تبعًا للظروف التى رجّت الموقف العالمى رجّة بدلت اتجاه كل المداخلات الاقتصادية التى يمكن فوق ذلك أن تخبّئ لنا كثيرًا من حسن الحظ بل ربما كان كثيرًا من المفاجآت التى يؤسف لها قبل الوصول إلى النظام النهائى».

«وليس لامرئ أن يدرك اليوم، إدراكًا جليًا، المستقبل الاقتصادى، لأن فى عدم القرار على أمر، تلك الحالة المحزنة، تهديدًا شديدًا للمستقبل القريب، إذ ربما كنا بعيدين جدًا عن عودة النظام الطبيعى فى حياة الأمم».

«وللأزمة فى مصر، كما أسلفنا، مصدرها فى انعكاس الموقف العالمى، وقد زادت بعد ذلك خطورة بالفرق الهائل بين مجموع الواردات ومجموع الصادرات. وهذه الحالة تدلنا على أن الأزمة أكثر تعقيدًا فى مصر منها فى أية جهة أخرى، وأن منبع الثروة الوحيد فى البلاد وهو القطن الخام لا يكفى فى مثل هذه الاحتمالات لمنع النتائج المحزنة المؤدية إلى إيجاد الهُوَّات الاقتصادية التى يمكن أن تنشأ».

«إن حياة مصر الاقتصادية ربما كانت، على الضد من رأى عدد عظيم من المتفائلين، تابعة فى مجموعها للتقلبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تظهر بالبلاد الأكثر اتصالاً بها. وبعبارة أخرى إن مصر الاقتصادية، لعدم حصولها على الطرق الكافية للدفاع عن نفسها، أضحت محكومة بالأجنبى تمامًا».

«وفى الواقع، هل تستطيع مصر أن تحتم تحديد ثمن قطنها؟ كلاً. فلا المنتج ولا البائع يحدد الثمن. بل هو، على الضد من ذلك، نتيجة فعل عوامل اقتصادية

عديدة، ليس واحد منها مرتبطًا بمصر. فلا تستطيع البلاد بالضرورة أن تعتمد قط، مقدمًا وبصفة ثابتة مؤكدة، على مقدار الثروة التى تنتج من المحصول».

«ولقد كان ثمن المحصول فى موسم ١٩١٩/ ١٩٢٠ أكثر من مائة مليون جنيه مصرى، وأما محصول موسم ١٩٢٠/ ١٩٢١ فباعتبار الأثمان الحالية لا يمكن أن يحصل على أكثر من ٢٥ مليونًا منها ٤ فى المائة قد تصدرت حتى الآن، ولو إننا لا يفصلنا عن المحصول الجديد إلا شهران اثنان».

«وهل تستطيع مصر الاستغناء عن استيراد جميع ضروريات الحياة العمومية للأمة من الخارج تقريبًا؟ كلاً. لأنها ليست بلادًا صناعية فهى مضطرة لأن تدفع للخارج الأثمان التى تُفرض عليها».

«ولقد أثبت لنا سير موسم القطن الحالى الردىء جدًا إثباتًا عمليًا أنه إذا استمرت الأحوال الخطرة الحالية للصناعات، سواء أكانت بأمريكا أم بأوروبا، فإن مسألة بيع القطن بيعًا بسيطًا تصبح من المسائل العويصة. ومن أجل هذه الأسباب بالذات لا تستطيع مصر أن تستغنى عن الرضوخ لكل ما يفرض عليها من الثمن للبضائع التى تستوردها وأن تتحمل التذبذبات المختلفة فى الأثمان، لأن هذه الواردات مما لا يمكنها الاستغناء عنها فى الواقع».

«ومن السهل إذًا أن نستخلص من كل ما تقدم أنه كلما طال هذا الموقف فى أكبر مراكز الإنتاج رؤيت الأزمة المصرية فى حالة اشتداد مستمر تبعًا لأن إيرادات هذه البلاد ستستمر أيضًا فى النقصان الشديد».

«وما خلا المنطقة التى تُروى الآن، والتى كانت آخذة فى الاتساع المستمر، إلا أنها دائمًا لا تزال عبارة عن جزء صغير من اتساع هذه المنطقة القابلة للرى، فإنه لا يوجد فى مصر أراضٍ أخرى قابلة للزراعة، فلا يمكن للزراعة إذًا أن تأتى بزيادة مهمة فى الثروة من الآن إلى عدد عديد من السنين، فينحصر المجهود فى الإكثار من زراعة دون أخرى، وبالطبيعة يكون الإكثار من زراعة المحصول الذى

ينتج أكثر من سواه. لكن النتيجة تنحصر فقط فى أن الإنتاج يكون أكثر أو أقل بالنسبة لزراعة دون أخرى».

«ولقد كانت هذه الأدلة موضع بحث مشاهير الرجال فى ميدان الاقتصاد، طوال هذه السنوات الأخيرة، سواء أكانت فى مصر أم فى سواها، فالدواء الوحيد الذى يمكن اقتراحه لكى يخفف فى المستقبل من خطورة الأزمات الطارئة هو أن يقلل من عدم التناسب فى الفرق بين الدخل والخرج، ولا يمكن الوصول إلى هذه الغاية إلا بجعل مصر بلدًا صناعيًا كذلك».

«إن المواد الأوَّلية لا تنقص مصر، وكذلك مواد الحريق السائلة ولا اليد العاملة، وإذا أريد فإن الأسواق المهمة لا تنقصها من هذه الناحية من القنال ولا من الناحية الأخرى. إنما الذى ينقصها هو العقول ذوات الرأى والرؤوس ذوو التدبير والتى تكوّن العوامل الأصلية التى لا يمكن أن تأتى إلا من العناصر المستوردة».

«فإذا علمنا ما تقدم أصبح من البديهى أن تقدُّم مصر ورفاهيتها يوشكان أن يكونا تابعين بأكملهما لاختلافات ظواهر النشاط الأوروبى التى بدونها تظل البلاد المصرية دائمًا غارقة فى ظلام المدنية الشرقية».

«وكل امرئ يفهم إذًا أنه فى مثل هذه الأحوال يجب على المصريين أن يحترموا الأوروبيين ويشجعوا البرامج التى توضع لترقية التجارة والصناعة فيها، لكن حوادث الإسكندرية الأخيرة أظهرت أنه بمجرد وقوع أول انفجار للعواطف الوحشية لدى جمهور تتحكم فيه شهوة التخريب يصبح الأوروبيون وأملاكهم تحت خطر عظيم».

«وأن فكرة كون هذه الحوادث لا يكون لها فى المستقبل نتيجة محزنة على حياة البلاد الاقتصادية خطل فى الرأى».

ولم تكن الخسائر المادية التى نتجت إما عن الشلل التام لحركة التجارة فى مدى أسبوع كامل، بسبب كسر الواجهات الزجاجية لبعض المحال التجارية ونهب

ما كان فيها من البضائع أو بسبب حرق بعض المخازن، بذات أهمية كبرى فى إيجاد هذه النتائج. بل إن النتائج الأشد خطورة نشأت من وقوف حركة كل تقدم مستقبل للأعمال المختلفة التى كانت موجودة من قبل، وعن التأثير الذى حدث فى أوروبا من ترديد صدى هذه الحوادث».

«وإنه ليتضح فى الواقع أن المشروعات الجديدة التى كانت تحت الفحص فى إيطاليا أو فى سواها كانت عديدة، فإن كثيرًا من أرباب الصناعات، سواء أكانوا مَسُوقين من جهة بفكرة التوسع فى أعمالهم أم من جهة أخرى مسوقين بأنهم مقيدون فى مجهوداتهم بسبب كثير من الصعوبات التى تعترضهم فى بلادهم من الوجهة الاقتصادية أو الاجتماعية، كانوا ينظرون بعين السرور إلى نقل مصانعهم أو فروعها إلى هذه البلاد التى تتمتع حتى الآن بشهرة إكرامها للضيف».

«وإن الأوروبيين الذين أوجدوا مصر زارعية ومصر تجارية كان فى استطاعتهم أن ينشئوا تدريجيًا مصر صناعية، وبواسطة معونات أقوى من الموجودة الآن كان يمكن أن تصبح البلاد المصرية فى الحال مركزًا من الطراز الأول على رأس جميع المدنيات الشرقية».

«وإن ما كان يُظن بالأمس يقينًا أضحى اليوم من المسائل العويصة، لأن الذين يميلون إلى ادخار قواهم ونشاطهم ورؤوس أموالهم على أى شكل كان للعمل فى هذه البلاد سيترددون كثيرًا إن لم يرفضوا نهائيًا تنفيذ نواياهم».

«وإن عددًا عظيمًا من المقيمين منذ زمان فى مصر وممن لهم صوالح فى الحركة التجارية لا يخفون خطورة الحال عن أنفسهم ويحاولون التمسك بجدّ بفكرة الذهاب لتمضية السنوات العديد الباقية لهم فى جهات أخرى لأنهم يتوقعون أنها ستكون هنا مظلمة».

«وعلى هذا النمط يكون أرباب النشاط من المقيمين فى مصر قد ضُغط عليهم، وأوقفت الكفاءات الجديدة عن الدخول إليها فينتهى أمر البلاد بالسير فى طريق الدمار المحقق، ذلك الدمار الذى يصبح غير قابل للإصلاح إذا ما

تولدت من تكرار وقوع حوادث الإسكندرية إثارة فكرة مغادرة الأوروبيين مصر دفعة واحدة، أولئك الأوروبيين الذين كان بأيديهم ماضى مصر، ولربما أصبح المستقبل عظيمًا وسعيدًا إذا كانت هذه الظروف والخسائر المتسببة للبلاد تصلح لأن تكون إنذارًا للمصريين لكى يروا أنفسهم مضطرين لتغيير خطة سيرهم تغييرًا جوهريًا».

* * *

«إن وصف الحال الذى يرفعه اتحاد الجاليات الإيطالية لحكومة بلاده وممثلى أمته المحترمين أمام البرلمان وللصحافة لهو مطابق فى جميع أجزائه لأدق ما يكون من الحقيقة الواقعة. والاعتبارات التى يحويها هذا الوصف لم تُملِها أية فكرة عداء أو محاباة أو شعور بكراهة لأى إنسان، إنما هى نتيجة معرفة طويلة بالرجال وبالأشياء وبالأماكن».

«وكل رواية أخرى أو كل تأويل للحوادث مخالف لها، يأتى من ناحية من لهم صالح فى تشويهها أو فى عرضها بطريقة مخالفة لما قدمناه آنفًا، ينبغى أن تعتبره أنه كذب وبهتان يُقصد به تضليل الرأى العام فى أوروبا فى الوقت الذى يقرر فيه حظ هذه البلاد ومستقبلها».

«عن اتحاد الجاليات الإيطالية»

«الرئيس»

الإمضاء: «الجران أوفيسييه دكتور ج. فالانسين باشا».

ولقد كلفت جمعية اتحاد الجالية الإيطالية المذكورة المسيو إ. دى پومبيا المدير العام لشركة «البولوتينو تليجرافيكو إيتالوا أورينتالو» الإخبارية بتقديم هذا القرار وهذه المذكرة للمسيو ديللا توريتا وزير خارجية الحكومة الإيطالية، وإلى أعضاء مجلس النواب الإيطالى وأعضاء مجلس السناتو وصحف روما.

غير أن هذا القرار وهذه المذكرة لم يُنشرا فى مصر فى ذلك التاريخ؛ بل ظل أمرهما مستورًا على المصريين حتى نشرا فى شهر أغسطس من هذه السنة.

وأرسل مجلس إدارة الاتحاد البريطانى بمصر - وهى جمعية تجمع الإنكليز غير الموظفين بالقطر ومن أغراضها، فضلاً عن المسائل التجارية والاقتصادية، ترويج السياسة الاستعمارية - إلى المندوب السامى البريطانى بمصر كتابًا، قال فيه ما يلى:

«إن الحالة المصرية الآن كانت موضوع المباحثة فى آخر جلسة عقدها مجلس إدارة الاتحاد البريطانى الذى اعتبرها فى منتهى الخطورة».

«لقد كان من الإنصاف محاولة تسليم الأمر للمصريين ليصونوا النظام فى بلادهم، ولكن هذه التجربة قد حُبطت. والآن وقد ثبت ثبوتًا قاطعًا أن البوليس والجيش المصرى عاجزان عن قمع كل فتنة جديّة، فإن التبعة تقع على إنكلترا الدولة الحامية للأوروبيين فى مصر فى أن تؤيد النظام بواسطة قوات بريطانية كافية على نفقة مصر إذا تطلبت الحالة ذلك، وهذا قيامًا بواجباتنا نحو جميع سكان القطر المصرى حتى المصريين ذاتهم».

«وقد ثبت كل الثبوت أن من الخطأ الفرض بأن التسع والثلاثين سنة التى مرت منذ سنة ١٨٨٢ علمت المصريين أن يضبطوا جماح أهوائهم التعصبية وكره الأجانب الذى برهنوا عليه يومئذ».

«فأعضاء هذا المجلس يؤكدون بكل قواهم بأن أقل وَهَن من جانب إنكلترا فى القيام بالمهمة التى تحملت أعباءها عند احتلال هذه البلاد لا تكون نتيجته سوى ارتكاب فظائع شديدة. فواجب الحكومة البريطانية أن تتقى وقوع الحوادث لا أن تعيد الأمن إلى نصابه إذا ما وقعت فقط، ولا يجوز إهمال التبعة الملقاة على عاتق إنكلترا مرة ثانية، ولا يجوز الاكتفاء فقط بصيانة المصالح البريطانية وحدها. فهذه الخطة لا يجوز اتباعها فى مصر حيث تعتبر الدول الأوروبية جميعًا الحكومة البريطانية الدولة الحامية لرعاياهم المقيمين فى القطر المصرى».

«ومما لا شك فيه أن الأوروبيين الذين كانوا يظنون أنفسهم فى أمن وسلام تحت الحماية البريطانية قد وثقوا الآن أن ثقتهم كانت فى غير موضعها، وأن يقينهم بحماية بريطانيا لأشخاصهم وأموالهم وأملاكهم قد تزعزع، وبصريح العبارة نقول إن الأوروبيين يثقون بأنه إذا ظلت إنكلترا بعيدة عن التدخل فى شئون مصر الداخلية؛ فإن حياتهم ستكون مرة أخرى عرضة للخطر مع أن وجودها فى مصر يحتِّم عليها صيانتهم».

«والدم الذى سُفك سيظل مثل نكتة تطلب الأمة البريطانية الحساب عنها من أولئك الذين تقع عليهم المسئولية؛ لأنهم اختاروا بمحض إرادتهم هذه الخطة السياسية التى اتبعوها دون أن يبرر اتباعها أى عامل أدبى».

القاهرة فى ٢٦ مايو سنة ١٩٢١ (الرئيس)

«كنجفورد»

أرسل الاتحاد الإنكليزى هذا الخطاب ردًا على البلاغ الذى أذاعه اللورد اللنبى بمناسبة وقوع حوادث الإسكندرية.

وقد انتهزت الجالية الإنكليزية فرصة وقوع هذه الحوادث فأظهرت استياءها من الحركة الوطنية فى هذا الكتاب.

وزاد فى إزعاجها ما تظاهرت به الحكومة البريطانية من اعتزامها الاتفاق مع المصريين على ما يحقق ذلك الاستقلال.

ولقد بنى واضعو هذا الكتاب كل احتجاجهم على أن البوليس والجيش المصريَّين قد عجزا عن إخماد الفتنة حال وقوعها أو ملافاتها قبل وقوعها، فإذا صحت هذه الدعوى فإننا يحق لنا أن نُسائِلَهم - إن كانوا منصفين - فى يد من كانت قيادة هاتين القوتين؟ وهل تفرَّد المصريون بها أم كانت القيادة العليا فيهما للإنكليز أنفسهم؟

إننا لا نريد بذلك تبرير هذه الحوادث التى آلمتنا أشد الألم إنما هو الحق يتبادر إلى ذهن كل منصف.

على أن الإغريق (اليونانيين) وهم أكثر الجاليات الأجنبية فى بلادنا عدًا وأشدهم علاقة بالمصريين وأوسعهم مصالح فى البلاد وأكثرهم انتشارًا فى المدن والأرياف حتى فى العِزَب والدساكر ـ نشروا فى صحفهم وفى الصحف الفرنسية والإنكليزية والعربية ما يعربون به عن طمأنينتهم وثقتهم التامة بالمصريين، وأن العنصر الوطنى لم يعاملهم إلا بما يغتبطون به من اللطف والمحاسنة والمجاملة. فماذا يقول رجال الاتحاد البريطانى ورجال الاتحاد الإيطالى فيما نشره هؤلاء؟

ولقد جرى حديث هذه الحوادث فى مجلس العموم البريطانى ونقل إلينا روتر مخلص ما دار منه فيه، قال:

«لندن فى ٢٧ مايو ـ مجلس العموم ـ سُئل المستر هرمسورث بمناسبة تأجيل اجتماع المجلس عن الحالة الحاضرة فى مصر، وقد نشر فى لندن بعض الأخبار المقلقة بشأنها، فأجاب أنه قد بولغ فى كثير من هذه الأخبار، وتلا خلاصة التلغرافات التى تلقتها وزارة الخارجية، وهى تبين الحالة الحاضرة. وهذه التلغرافات متفقة مع تلغرافات شركة روتر وأكد أن للحكومة أتم ثقة باللورد أللنبى (تصفيق) وقد عين اللورد محكمة تحقيق اضطرابات الإسكندرية، فيجب أن تُترك إدارة هذا التحقيق لرجال السلطة الموجودين فى مصر».

«وأضاف المستر هرمسورث إلى ذلك أن النظام قد أُعيد الآن».

وإن هذا البيان لأبلغ رد على مَنْ اتخذ هذه الحوادث لترويج غاياته ومقاصده الشخصية من الأجانب فى مصر.

ولقد تألفت فعلاً محكمة بريطانية لتحقيق هذه الحوادث منذ يوم ٢٦ مايو وكان أول اجتماعها فى يوم ٣١ منه.

وكانت الطريقة المتبعة فى إبلاغها الحوادث التى تشتغل بتحقيقها أن يرفع إليها كل قنصل فى الإسكندرية بيانًا بكل حادثة يصحبه بقائمة بأسماء الشهود فتحققها.

ولما رأى بعض حَمَلة القانون من المصريين بالإسكندرية أن هذه المحكمة تصغى لتظلّم كل من يقصدها ويقدم لها الأدلة على أنه أوذى فى الحوادث الأخيرة، اقترحوا تأليف لجنة منهم للدفاع عن حقوق الوطنيين الذين اعتُدى عليهم أثناء تلك الحوادث، فاجتمع لفيف من كبرائهم وانتدبوا بعضهم لمقابلة أعضاء المحكمة المذكورة فباحثوهم يوم ٤ يونيه فى هذا الموضوع. ثم نشروا، عن مقابلتهم هذه، التصريح التالى بإمضاء الأستاذ مصطفى الخادم بك:

«قابل وفد من المحامين، مؤلف من حضرات الأساتذة جعفر فخرى بك ومصطفى الخادم بك وسعيد طليمات بك وعبد الفتاح الطويل أفندى وأحمد مرسى أفندى وعبد الحافظ فكرى أفندى وسليمان حافظ أفندى ومحمد عبد السلام أفندى ومحمد الخشن أفندى وحبيب خطاب أفندى، فى ظهر يوم ٤ يونيه الجارى، هيئة محكمة التحقيق العسكرية المشكّلة لتحقيق أسباب الاضطرابات الأخيرة فى الإسكندرية، وسألتها عن الإجراءات التى تتبعها لسماع شكاوى المصريين فأجابت المحكمة بأن كل ما تم أمامها من الإجراءات الآن هو أنها سمعت الشكاوى التى قدمها قناصل الدول الأجنبية، وسمعت الشهود الذين قدم هؤلاء القناصل قوائم بأسمائهم. وأضافت المحكمة أنه لم تصلها للآن شكاوٍ من الوطنيين ولا قوائم بأسماء شهودهم وإنها بلا شك ستعير شكاوى وشهادات المصريين الأهمية التى أعارتها لأقوال الأجانب، لأنها لا تصل إلى كشف الحقيقة إلا إذا سمعت أقوال الطرفين. وعندئذ اقترح المحامون على المحكمة أن يكونوا واسطة بينها وبين أصحاب الشكاوى والشهود من المصريين حتى يتمكن هؤلاء من تأدية أقوالهم. فقبلت المحكمة الاقتراح وشكرت حضرات المحامين على مسعاهم. وأذنت لهم بنشر هذا التصريح بعد أن اطّلعت عليه وأقرته».

وبذلك وصلت شكاوى المصريين الذين لحق بهم أذى فى هذه الحوادث إلى آذان هذه المحكمة التى كان الأمل معقودًا بإنصافها للجميع.

وما برحت هذه الحوادث موردًا سهلاً تغترف منه الصحف الأجنبية والساسة ذوو الغايات تهمًا ضد المصريين يلقون بها ذات اليمين وذات اليسار، بل كان لها فى تلك الأيام مكان مهم، حتى إن مُكاتب «المورنن پوست» حادَث صاحب المعالى سعد زغلول باشا بشأنها وشأن المسائل الأخرى التى كانت موضع الأخذ والرد فى البلاد إذ ذاك، فصرح له معاليه بما يلى:

«إنى دَهِشٌ جدًا لأن بعض الصحف، فى مصر والخارج، تتهم المصريين، على العموم، وتتهمنى بصفة خاصة، بالمسئولية عن الحوادث الأخيرة التى وقعت فى الإسكندرية. وليست المسئولية كرة يُرمى بها فى كل مكان حسب إرادة اللاعب، وإنما المسئولية، على ما أفهمها، هى التبعة التى تلصق بالشخص من نتيجة عمله. فالمصريون لا يمكن عدّهم مسئولين عن حوادث الإسكندرية إلا إذا أمكن أن يقال إن المقتول مسئول عن الجريمة، فقد كان المصريون أول من أصابهم أذى حوادث الإسكندرية وأعظم إصابة من غيرهم، ويعادل عدد القتلى والجرحى منهم مجموع الإصابات التى وقعت بغير المصريين، فأى مسئولية تلقى على المصريين أمام هذه الحقائق؟ هل تريد تلك الصحف التى تتهم المصريين أن تقول بأنه يجب على المصريين ألا يدافعوا عن أنفسهم إذا وقع الاعتداء عليهم وأُطلق عليهم الرصاص من النوافذ المجاورة فوق رؤوسهم؟».

«أما عن نفسى فإنى أتقدم بلا تردد معربًا عن أسفى لوقوع هذه الحوادث، وعلى الأخص، لأنها وقعت فى وقت ينتهز فيه المصريون كل فرصة للإعراب عن صداقتهم للأجانب فى هذه البلاد، وعن الاعتراف بحقوقهم، وهو ما أذكره بالإعجاب. وقد هُتف للأجانب فى مظاهراتنا، وهذا الهتاف دليل على أننا كنا، ولا نزال، مرتبطين بروابط العطف نحو أصدقائنا الأجانب، ونحن نعلق أهمية عظيمة على مصالحهم فى هذه البلاد، فإذا كان الأمر كذلك فكيف أُلام على شىء ظهر عدم رغبتى فيه وكنت أول من شعر بالأسف لوقوعه؟».

«قيل: - وقد أريد أن يكون القول إثباتًا ضدى - إن لى نفوذًا بين أهل وطنى، وقيل إنه كان فى وسعى منع المظاهرات فى الإسكندرية، وإنى تأخرت فى استخدام نفوذى لوقف الاضطرابات، وإنى أسلم بأن لى نفوذًا على أمتى. ولكنى لا أسلم، ولا أستطيع أن أسلم، بأن تلك المظاهرات كانت ضد الأوروبيين. وأقول صريحًا إن كال ما يقال بهذا المعنى كذب صُراح، وأصرح، بكل ما لدىَّ من قوة التأكيد، بأن القول بأن تلك المظاهرات كان يراد بها الاعتداء على الأوروبيين ليس إلا اختراعًا وضع فى إدارات الصحف التى تحت نفوذ الوزارة. ومن السهل إقامة البرهان على صحة قولى: فقبل وقوع حوادث الإسكندرية لم يُصَب أوروبى واحد بأذى فى أية ناحية من البلاد بأى شكل، لا من المتظاهرين ولا من طريق آخر، وكانت المظاهرات فى كل بلدة تمر على دُور قناصل الدول ويحيِّى المتظاهرون كل قنصل تحية صداقة خالصة. وما كان فى وسعى، ولا فى وسع أى شخص آخر، أن يتنبأ بما وصلت إليه حوادث الإسكندرية فإنها وقعت فجأة».

«أما إذا كانت هذه الحوادث نتيجة تدبير سابق فحينئذٍ أقول: إنها دُبرت لغرض مقصود وهو الإضرار بالحركة الوطنية فى مصر. وأعود فأقدم البرهان على ذلك: ما كادت هذه الحوادث تقع حتى انتهز خصومنا الفرصة واستخدموها ضدنا، فى حين أننا لأية غاية نستخدم هذه الحوادث؟ لا غاية مطلقًا. بل بالعكس نحن آسفون أشد الأسف لوقوعها، ومن العجيب أن تقع هذه الحوادث فى الإسكندرية لا فى أية جهة أخرى من القطر. ولكن الأوروبيين موجودون فى كثير من أنحاء البلاد وبين طبقات من المصريين أقل نصيبًا من التعليم».

«وإنى أعتقد أن هذه الحوادث سوف لا يكون لها تأثير فى الحل النهائى للمسألة المصرية، فطالما تقع أمثال هذه الحوادث فى الممالك المتمدينة. واتخاذ هذه الحوادث ضجة لإبقاء قوة بريطانية فى مصر، أو لإيجاد قوة دولية بها، بمثابة استخدام السبب المشهور الذى قدمه الذئب للحَمَل. وإنى أريد أن أقترح على الأوروبيين أن يعتمدوا فى علاقتهم معنا على استمرارهم على سلوكهم

الأخوى لا على سياسة القمع بالقوة، فإن سياسة القمع لا تولد إلا البغضاء وفقدان حسن النية المتبادلة فقدانًا تامًا»:

«وقد نصحت الأمة بالتزام السكينة، وقدم كثير من عقلاء المصريين مثل هذه النصيحة، وألقيت مثلها أيضًا على كثير من الوفود التى جاءت لزيارتى من أنحاء مختلفة من البلاد. ويسرنى أن أرى روح توفيق كهذه بادية من كبار أعضاء الجاليات الأوروبية فى مصر، كما يسرنى لو أرى الصحف الأوروبية فى مصر متبعة نفس السياسة التى ترمى إلى إيجاد حسن التفاهم بدلاً من البغضاء. وإنى واثق من أن الأوروبيين فى مصر، من ذوى الصدر الواسع والتسامح، سوف لا يشتركون فى هذه التهم التى لا أساس لها والتى تُلقى علينا أحيانًا فى الصحف، فهذا ليس وقت إثارة البغضاء بل هذه، كما قيل سابقًا، هى اللحظة التى لا بد فيها من حسن النية بين خيرة الناس».

وبمناسبة القرار الذى اتخذه اتحاد الجاليات الإيطالية عن هذه الحوادث تألفت جمعية مصر من الإيطاليين ذوى المصالح فيها ومن المصريين تحت اسم (الجمعية الإيطالية المصرية) وانتخبت من أعضائها لجنة لفحص هذه الحوادث، ثم أصدرت البلاغ التالى:

«تنتهز لجنة الجمعية الإيطالية المصرية فرصة اجتماعها الأول لتُظْهر أسفها الشديد لحوادث الإسكندرية الأخيرة، وهى تتوقع عقاب الفاعلين أيًا كانوا. والقسم الإيطالى من الجمعية المذكورة متأثر جدًا من الحملة التى تقوم بها الجرائد والجمعيات الإيطالية بمناسبة تلك الحوادث، ومنزعج لما عساه أن يحدث من النتائج السيئة التى تترتب على مثل هذه الحملة، إذ إنه مقتنع بألاَّ علاقة لتلك الحوادث بحركة الشعب المصرى السياسية، ذلك الشعب الذى نعترف له بالقسط الوافر من حسن الضيافة والرقىّ والمدنية».

«وبعد اطلاعه على (قرار اليوم) الذى أنشأه اتحاد الجاليات الإيطالية بالإسكندرية يرى أن هذا البلاغ يُخْرج الإيطاليين من موقف الحَيْدة الذى يجب

اتباعه فى ظرف كهذا يتخطى فيه الشعب المصرى أدق موقف فى تاريخ حياته، ويرى عدم لياقة وخطر ما حواه هذا (القرار)، ويؤكد أن هذه التصريحات ضد المصالح الحقيقية وسلامة موقف الجالية الإيطالية فى مصر، ويلفت نظر السلطة الإيطالية إلى هذا الموقف الدقيق الذى توجده هذه الحملة ضد أبناء جنسه، ويطلب من حكومته (الإيطالية) تلافى الأمر».

النتائج السياسية لحوادث الإسكندرية:

وبالرغم مما نُشر من البيانات وعُمل من الأعمال لمحو أثر هذه الحوادث، سواء أكان من قِبل المصريين وحدهم أم الأجانب كذلك أم منهما مجتمعين، فقد كانت النتيجة أن تنتهز السياسة الإنكليزية هذه الفرصة، مع سابقة التصريح فى مجلس النواب البريطانى أن أنباء هذه الحوادث مبالغ فيها، لاستخدامها فى تأييد مقاصدها، فمن ذلك ما رواه روتر فى برقيته التالية:

«لندن فى ٩ يونيه ـ مجلس العموم ـ قال المستر هرمسورث ردًا على بعض الأسئلة: إنه لما تولت الحكومة المصرية مناصبها كانت تتوقع إلغاء الأحكام العرفية سريعًا، ولكن الحوادث الأخيرة دلت، لسوء الحظ، على أن الوقت لم يَحِنْ لإصدار هذا القرار».

بل كانت هذه الحوادث سببًا لإيراد المستر تشرشل وزير المستعمرات الإنكليزية فى خطبته المشهورة التى ألقاها فى جمعية زرع القطن البريطانية بمنشستر تلك الجملة المشهورة: «غير أن أعمالنا فى مصر لم تنته. ولا أرى أن الوقت قد حان بعد لسحب الجنود البريطانية منها، فقد يتخلص رعاع القاهرة والإسكندرية من الجالية الأوروبية فى الحال، ويقوضون الصرح العظيم والعمل الكبير الذى قضت الإدارة البريطانية أربعين عامًا فى تشييده»، مما أثار ثائرة المصريين عليه ورفع أصواتهم وأجرى أقلامهم بالاحتجاج عليه. فقد أرسل سعد باشا زغلول فى ٧ يونيه، إلى المستر لويد جورج رئيس الحكومة البريطانية، البرقية التالية احتجاجًا على ما ورد بهذه الخطبة، وردًا على ما جاء بها من المزاعم الخاصة بتلك الحوادث:

«باسم الشعب المصرى، أنهض محتجًا بكل قوة على ما جاء فى خطبة المستر تشرشل وزير المستعمرات الإنكليزية من أنه لا يرى الوقت قد حان لجلاء الجنود البريطانية عن مصر. إذ ليس من الكرم ولا من العدل أن تُتخذ حوادث الإسكندرية، حتى قبل ظهور نتائج التحقيق فيها، فرصة للقضاء على شعب بتمامه تبريرًا للأغراض الاستعمارية، فقد وقعت هذه الحوادث بغتة، ولم تتجاوز بعض الأحياء فى المدينة، فى حين أن الأجانب فى سائر جهات القطر لم ينقطعوا لحظة واحدة عن التمتع بلطف جميع المصريين وحسن مودّتهم».

«صرح المندوب السامى هنا بأن المفاوضات بين الأمتين ستكون حرة بقصد تأسيس علاقة الودّ المثبتة بين الأمتين. فما جاء بخطاب المستر تشرشل، بعد هذا التصريح، إنما يكشف القناع عما ترمى إليه سياسة الوزارة الإنكليزية بهذه المفاوضة. إن مصر تريد استقلالها التام مع المحافظة على مصالح الأجانب المشروعة؛ معتمدة على حقها الثابت وعلى الوعود البريطانية التى تكررت على رؤوس الأشهاد».

وقد أرسلت صورة هذه البرقية إلى أمهات الصحف الإنكليزية فنشرتها كما نشرتها الصحف المصرية.

ولم يقصر أعضاء الوفد الذين انشقوا عن سعد باشا ـ وليسمحوا لنا بإطلاق هذا الاسم عليهم تمييزًا لهم عن أعضاء الوفد الذين تحت رياسة سعد باشا ـ فى الاحتجاج على هذه الخطبة المثيرة للعواطف، فقد نشروا الاحتجاج التالى:

«بينما تمد الأمة المصرية يدها لتصافح يد الصداقة التى مدّتها لها الأمة البريطانية، وقف المستر تشرشل يصرح (بأن أعمال الإنكليز فى مصر لم تنته، وبأنه لا يرى أن الوقت قد حان بعد لسحب الجيوش البريطانية، فقد يتخلص رعاع القاهرة والإسكندرية من الجالية الأوروبية فى الحال ويقوضون الصرح العظيم والعمل الكبير الذى قضت الإدارة البريطانية أربعين عامًا فى تشييده)».

«وإن أول ما يتبادر للأذهان، من هذا التصريح هو أن وزير المستعمرات قد اتخذ من حادثة الإسكندرية، التى أسف المصريون لوقوعها والتى لا تزال موضع التحقيق، ذريعة للتردد فى حل المسألة المصرية حلاً مرضيًا. على أن المعروف إلى الآن، كما ذكرته جريدة التيمس، أن سبب هذه الحادثة المؤلمة إنما هو الاعتداء من الأجانب على المصريين».

«فإذا كان المستر تشرشل يعبر برأيه هذا عن رأى الحكومة البريطانية، فلا جَرَم أن يُقابل هذا التصريح من جانب الأمة المصرية بالاستياء الشديد».

«إن مصر ترفض بتاتًا كل اتفاق يمس استقلالها ويعرض شئونها إلى أية مراقبة أجنبية، فهى إذًا لا تقبل تداخل أية قوة بريطانية فى أمور حفظ النظام».

«فنحن نحتج على هذا التصريح الذى نعتبر الإصرار عليه عقبة كؤودًا فى سبيل التفاهم بين البلدين، ونعلن أن مصر المستقلة قادرة تمام القدرة على التفرد بالمحافظة على النظام وحسن رعاية النزلاء الأجانب الذين سيلاقون من إكرامها أكثر مما لاقوه فى الماضى».

على شعراوى، عبد العزيز فهمى، أحمد لطفى السيد، حافظ عفيفى، عبد اللطيف المكباتى، محمد على.

وكذلك احتج الحزب الديمقراطى على ما جاء بهذه الخطبة فضلاً عن احتجاج الأفراد والهيئات الأخرى التى لم نَرَ ضرورة لإثبات احتجاجاتها كلها. إنما نذكر من بينها البلاغ الرسمى الذى نشر فى ١٣ يونيه بما كان من احتجاج عدلى يكن باشا رئيس مجلس الوزراء لدى فخامة المندوب السامى على هذه الخطبة. وهذا نصه:

«زار أمس حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس مجلس الوزراء فخامة المندوب السامى وقدم له كتابًا ضمَّنه استياء حكومة عظمة السلطان والرأى العام المصرى من التصريحات التى وردت على لسان المستر تشرشل عن مصر فى خطابه الذى ألقاه فى منشستر».

«وقد قرر دولته فى ذلك الكتاب أن رأيًا، هو بلا نزاع رأى شخصى لأحد رجال الحكومة الإنكليزية، ليس من شأنه أن يؤثر على نتيجة المفاوضات التى تنوى الوزارة أن تتمسك فيها بالمطالب القومية وأن تدافع عنها بحرية تامة. ثم احتج فيه على ما ذهب إليه المستر تشرشل من أنه إذا سُحبت الجنود البريطانية أتت غوغاء مصر والإسكندرية على الجاليات الأوروبية. كما أعلن يقينه بأن مصر المستقلة الصديقة لبريطانيا العظمى خير من يوفر للقطر أسباب النظام والأمن والرفاهية، وخير من يحافظ على مصالح بريطانيا ومصالح الجاليات الأوروبية على العموم».

هذا، ولقد نشط رجال الدين إلى الاحتجاج على هذه السياسة التى ظهر أثرها فى تصريح وزير المستعمرات الإنكليزية؛ فنشروا فى ١٤ يونيه الاحتجاج التالى:

«دهشنا من تصريح جناب وزير المستعمرات الإنكليزية المتضمن أنه لا يرى أن قد حان جلاء الجيوش الإنكليزية عن مصر حرصًا على حياة الجاليات الأوروبية من رعاع المصريين، إلى آخر ما جاء به مما هو بعيد عن حقيقة الواقع».

«فنحتج بكل شدة على هذا التصريح الماسّ بكرامة الأمة التى شهدت لها هذه الجاليات نفسها بوداعة أخلاقها وحسن رعايتها لضيوفها واستعدادها التام لأن تحكم نفسها بنفسها».

«ونرى أن هذا التصريح، سواء عبّر به جناب وزير المستعمرات الإنكليزية عن رأيه الشخصى أو عن رأى حكومته، فإنه يتنافى، كل المنافاة، مع ما جهرت به الحكومة الإنكليزية أمام العالم أجمع من أنها تريد أن تتفق مع المصريين اتفاقًا يضمن دوام علاقة الصفاء بين الأمتين المصرية والإنكليزية».

«محمد بخيت مفتى الديار المصرية، عبد الحميد البكرى، محمد هلال الإبيارى، عبد ربه مفتاح».

ثم حذا الأكليروس فى مصر حذو العلماء ونشر فى ١٥ يونيه احتجاجًا شديدًا على هذه التصريحات. وكان حضرة صاحب السمو الأمير عزيز حسن قد دعا عددًا كبيرًا من علية القوم إلى اجتماع يعقد فى بيت البكرى بالخرنفش بعد ظهر يوم ١٤؛ فاجتمع فى هذه الدار الفسيحة خلق كثير حتى ضاقت بهم يمثلون طبقات الأمة، ولقد خطبهم صاحب المعالى سعد باشا طويلاً ولم يتعرض فى خطابه إلى الخلاف الواقع بينه وبين الوزارة. ثم أقر المجتمعون فى النهاية رأيهم على إرسال الاحتجاج الآتى إلى المستر لويد جورج رئيس الحكومة البريطانية وإلى الصحف المصرية، وهو:

«جناب المستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية بلندره»

«كلفننى أهل الوطن العزيز، المجتمعون برياستى، أن أنوب عنهم فى تقديم المحضر الآتى لاجتماعهم الذى عقد اليوم. وهو:»

«اجتمع آلاف من المصريين برياسة حضرة صاحب السمو الأمير عزيز حسن: ما بين علماء وآباء روحانيين ومحامين وأطباء ومهندسين ومعلمين وأعيان ونواب من جميع طبقات الأمة وموظفين وطلبة وعمال وعربان وعُمُد ووفود من الجهات وضباط وفلاحين، وبعد أن سمعوا خطبة ألقاها حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا رئيس الوفد المصرى ووكيل الأمة أصدروا القرار الآتى:»

«بعد العلم بخطبة المستر تشرشل التى قال فيها: (إن بريطانيا العظمى لم تُتم عملها فى مصر إلى الآن، وإنه لا يرى أن الوقت حان لجلاء الجنود البريطانية خشية أن رعاع مصر والإسكندرية يبيدون الجاليات الأوروبية ويقضون على ثمرة مجهودات الإدارة البريطانية مدة أربعين سنة)».

«ونظرًا لأن حوادث الإسكندرية وقعت بغتة وبدون أى تدبير من بعض الرعاع من الأجانب والوطنيين، وكانت قاصرة على بعض أحياء المدينة».

«ونظرًا لأن الأجانب منتشرون فى جميع أنحاء البلاد: مدنها وقراها بل عزَبها وكفورها ولم يُصَب أحد منهم بأى أذى. بل أعلنوا، هم من تلقاء أنفسهم، أنهم كانوا محلاً للرعاية والعطف من جميع السكان».

«ونظرًا لأن إكرام المصريين للأجانب هو مضرب الأمثال من قديم الزمان، وعلى الأخص من عهد محمد على الكبير أى من نحو قرن، فليس هو من عمل الاحتلال الإنكليزى».

«ونظرًا لأن الوداعة والتسامح من طبائع المصريين، وأنهم لا يريدون إلا أن يعيشوا أحرارًا وعلى وفاق تام من جميع الأجانب من أى أمة كانت».

«ونظرًا لأن التحقيق فى هذه الحوادث لا يزال آخذًا مجراه، ولا نريد أن نتعجل رأى المحققين قبل تمامه، ومع ذلك فإن بعض الصحف الأجنبية، وعلى الخصوص كبرى الصحف الإنكليزية، اعترفت بأن لا علاقة لحوادث الإسكندرية بالحركة الوطنية المصرية. بل هى، على ما يظهر، نتيجة لإطلاق بعض اليونانيين الرصاص من نوافذ بيوتهم على المتظاهرين السلميين الذين كان أفراد منهم يحمل صورة مصطفى كمال فقتلوا بعضهم. ولا يمكن أن يكون المعتدون هم المصريين، فإن قتلاهم ثلاثة أضعاف القتلى من الأجانب، وجرحاهم خمسة أضعاف الجرحى من هؤلاء. ومن الثابت أن المصريين كانوا عزلاً من السلاح وأن الأجانب كانوا مسلحين».

«ونظرًا لأن الأجانب تربطهم بالمصريين رابطة أكبر تضامن لاشتباك المصالح بينهم. ولا يصح مع ذلك أن تكون مصالح الأجانب مبررًا لوجود احتلال إنكليزى بقصد حمايتهم، لأن هذا من شأنه أن يوجد فى قلوب المصريين حقدًا شديدًا دائميًا وعداء للأجانب. وفى هذا من الخطر ما فيه، فإن المصريين يعتبرون الأجانب إذ ذاك أنهم علة استعبادهم وشقائهم بدوام احتلال أجنبى».

«ونظرًا لأن الوسيلة الوحيدة لاستمرار السلام والوفاق على حالهما هو توثيق اليقين فى قلوب المصريين والأجانب على السواء بأنه لا يمكن لفريق منهم أن يعيش بدون الآخر، وأنهم لا غنى لهم عن التعاون فيما بينهم».

«ونظرًا لأن ما صرح به المستر تشرشل فى خطبته مخالف لجميع الوعود الرسمية التى أخذتها إنكلترا على نفسها أمام العالم أجمع، وعلى الأخص تصريح المندوب السامى البريطانى فى مصر، من أن المفاوضات بين البلدين ستكون حرة حرية تامة».

«ونظرًا لأن تصريح المستر تشرشل إنكار لهذه الحرية، لأنه يدل على أن نية الإنكليز هى تثبيت الحماية على البلاد باستبقاء جيش احتلال فيها».

«ونظرًا لأن المصريين لا يسألون منحة بل يطلبون حقهم الثابت فى الحرية والاستقلال، ذلك الحق الذى ليس لأحد فى العالم أن ينازعهم فيه».

«ونظرًا لأن قبول الشعب المصرى الدعوة للمفاوضات تحت هذه الشروط القليلة المودّة مناف لكرامته».

ونظرًا لأن مصر المستقلة ستكون أقدر على الشعور بمسئوليتها فلا تكتفى بالعمل على استمرار علاقات المودة القديمة للأجانب، بل ستأخذ على نفسها توثيق هذه المودة التى تعتبرها مشرّفة لها».

«فلهذه الأسباب قرر الحاضرون بالإجماع ما يأتى:»

١ ـ «إظهار استيائهم لحادثة الإسكندرية الموجبة للأسف».

٢ ـ «الاحتجاج على تصريحات المستر تشرشل الواردة فى خطبته».

٣ ـ «إعلان عدم فائدة المفاوضة مع إنكلترا قبل أن يصدر تصريح رسمى من الحكومة الإنكليزية بأن تصريحات المستر تشرشل لا تؤثر فى حرية المفاوضات ولا تقيد المصريين بأى قيد».

٤ ـ «انتهاز هذه الفرصة لتأييد واستمرار الثقة بمعالى الرئيس سعد زغلول باشا وأصحابه المخلصين، وأن الأمة لا تقبل مفاوضة على غير أيديهم بحال من الأحوال».

٥ - «رجاء حضرة صاحب السمو الرئيس أن يبلغ هذا الاحتجاج إلى المستر لويد جورج وإلى مجلس النواب ومجلس اللوردات وإلى الصحف الإنكليزية الكبرى والوزارة المصرية».

«وتفضل يا جناب الوزير بقبول فائق احتراماتى».

«عزيز حسن»

على أن الضجة التى أثارها اتحاد الجاليات الإيطالية بالإسكندرية وحَمْلة الصحف الأجنبية ضد المصريين بمناسبة هذه الحوادث المؤلمة لم تمنعا المنصفين من الإيطاليين أنفسهم من تقدير الأمور حق قدرها وإنصاف المصريين. من ذلك، القرار الذى أصدره المحفل الماسونى الإيطالى فى ١٥ يونيه الذى هذا نصه:

«بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩٢١ اجتمع أعضاء مجلس شيوخ جريبالدى العالى الإيطالى بهيكل إسكندر الأكبر بالإسكندرية تحت رياسة الأستاذ الأكبر (حمدى بك). وبعد نهاية أعمال المجلس، وبقرار منه، لعقد مجمع (جرو لورومو) الموقر بحضور جميع أعضائه، ولما تم عقد نظامه تحت رياسة الأخ (أندريتا) بحث فى أسباب حوادث إسكندرية المؤلمة التى وقعت فجأة يومَىْ ٢٢ و ٢٣ مايو الماضى والتى آلمت الجميع. وبعد أن بحث الإخوان، بحثًا دقيقًا، ما حصل وأخذ معلومات من بعض الإخوان الذين شاهدوا تلك الحوادث اتضح لجميع الإخوان أن الحادثة المذكورة لم تكن فكرة مختمرة ضد الأجانب بل حصلت فجأة من بعض رعاع الوطنين والأجانب، واتضح أيضًا ألاَّ دخل لعقلاء الأمة فى ذلك مطلقًا».

«وقد تقرر بالإجماع تأليف وفود من ذوى الرأى السديد سعيًا وراء توطيد السلام والوفاق بين الوطنيين والأجانب وإزالة ما علق، من جراء تلك الحوادث المؤلمة، بالأذهان، ولإخوان المجمع الثقة التامة فى أن أُولِى الأمر يوقعون شديد العقاب على من تقع عليهم المسئولية. والماسونية الإيطالية تحتج على الجرائد التى تطرفت وحكمت حكمًا قبل إتمام التحقيق الذى تقوم به لجنة رسمية، لأن فى ذلك تشويشًا للأفكار ومدعاة لطمس معالم الحقيقة ومولد الحقد والضغينة

فى القلوب مما لا يتفق مع مصلحة الطرفين. وتقرر أيضًا نشر النصيحة للوطنيين والأجانب كى ينسوا ويزيلوا من أذهانهم ما وقع، ويتصافحوا ويعيشوا مع بعضهم عيشة الوداد». ا.هـ.

هذا. ولقد وردت الأنباء من روما فى ١٢ يوليه بأن الشيوخ والنواب فى إيطاليا وكذلك الصحف الكبرى هناك قد تلقوا نسخًا من المذكرة التى وضعها «اتحاد الجالية الإيطالية فى الإسكندرية» عن الحوادث الأخيرة من ممثل هذا الاتحاد. ثم إنه قدّم نسخة منه إلى المركيز ديلاتوريتا وزير خارجية إيطاليا، وأعرب له شفاهًا عن أمانى النزلاء الإيطاليين بالإسكندرية.

أما الجالية الفرنسوية فى مصر فكانت أكثر اعتدالاً وأشد تمسكًا بأهداب الحق.

فقد حدث، بمناسبة إحياء عيد الحرية الفرنسوية (١٤ يوليه) هذا العام، أن استقبل المسيو جايار، معتمد فرنسا السياسى وقنصلها العام فى مصر، جمهورًا من المهنئين فى دار الوكالة الفرنسوية، فخطب المسيو توماس كانرى مندوب الأمة الفرنسوية فى مصر. وبعد أن هنأ حكومته فى شخص ممثلها أشار إلى المصالح الفرنسوية فى الشرق عامة وفى الديار المصرية خاصة. وتناول مسألة الامتيازات، فقال ما خلاصته:

«إن إلغاء الامتيازات فى بلد كمصر موضوع اختلاف فى الآراء، وكل نظام جديد من هذا القَبيل يلاقى صعوبات شتى. وعليه فمن المناسب أن يطّلع الرأى العام (يريد الفرنسوى) على النظام الجديد الذى يحفظ لنا حقوقنا قبل إلغاء المعاهدات التى تقوم عليها ضماناتنا.....».

ثم ألحّ الخطيب فى وجوب السهر على ضمانة حرية التجارة ومساواة الجميع فى المعاملات الجمركية. ورجا من المعتمد تبليغ وزارة خارجية فرنسا تلك الأمانى، قائلاً: «إن علينا واجبات نحو هذا البلد ولنا فيه حقوق».

فرد جناب المعتمد شاكرًا للحاضرين تهانئهم بالعيد الوطنى، ثم قال:

«إن الاضطرابات التى شاهدناها فى مايو الماضى، وحوادث الإسكندرية الدموية، التى وجد فيها أحد مواطنيها حتفه، والتى ألحقت ضررًا بغيره، تركت فى نفوسنا دهشة وألمًا وأقلقت مواطنينا فى الإسكندرية، لا سيما وأن بعض الصحف لم يحجم عن تشويه الوقائع تزلفًا للغوغاء. ولكن يجب أن نقول حالاً إن الأعيان من جميع الأحزاب قد وقفوا موقفًا آخر، وقضوا على تلك التدابير التى تشين مدبريها. ويجب أن نعلن أيضًا أنه إذا كانت نتيجة التحريض قد جاءت مضرة بالمصريين أكثر من ضررها بالأجانب فليس من العدل أن نلقى تبعتها على مجموع أمة كانت دائمًا مكرمة لنا، ونحن موقنون أن عواطفها لم تتغير. وليس من شأننا أن ننحاز إلى فريق دون فريق فى المنازعات الداخلية، وليس لى أيضًا أن أتكلم عن المفاوضات التى تهمنا كثيرًا ولكنها لا تزال فى بداية أمرها. على أننى أعرب عن أملى بالوصول إلى حل يصون جميع المصالح والحقوق ويضمن تسكين الأهواء السياسية وترقية الزراعة والتجارة والصناعة تحت ظل السلام، فيثبت ارتقاء هذا البلد الجميل».

وحدث ما يماثل ذلك فى الإسكندرية حيث خطب قنصل فرنسا بالمناسبة ذاتها ردًا على ممثل الجالية الفرنسوية فلم يخرج عن معنى خطاب المعتمد السياسى.

هذا. ولما أن نشر تقرير اتحاد الجالية الإيطالية فى صحف مصر اجتمعت جمعية «مصر المستقلة» وحررت ردًا عليه مقنعًا، وقام وفد من أعضائها وقدمه لجناب معتمد إيطاليا السياسى فى مصر، وهذا نص الرد:

مذكـرة

القاهرة فى أغسطس سنة ١٩٢١

«لحضرة صاحب السعادة المركيز نيجروتو كامبلازو»

«وزير إيطاليا المفوض ومعتمدها السياسى بالقاهرة»

«سيدى العزيز»

«باسم جمعية «مصر المستقلة» يتشرف الموقّعون على هذا أن يعرضوا عليكم ما يلى:»

«فى غد حوادث الإسكندرية المؤلمة خشينا أن يتخذ، مَنْ فى قلوبهم ميل إلى عدم تحقيق أمانينا القومية، من هذه الحوادث المحزنة سلاحًا يحاولون الانتفاع به فى محاربة مطالبنا المشروعة، ولقد كنا حينذاك أبعد ما نكون عن افتراض أن يقوم بهذه المهمة الشاقة نفر من أبناء إيطاليا النبيلة، إيطاليا التى هى الدولة الفتية بين الدول، والتى لم تستكمل وحدتها القومية إلا منذ الهدنة، فلا تزال ذكرى نير تحكُّم الأجنبى المؤلمة عالقة بذهنها، فكان ينبغى أن يكون فيها انعطاف نحو جميع الأمم المغلوبة على أمرها والتى يجب عليها أن تمدّ إليها يد المساعدة لا أن تحاربها وتقاومها».

«وإنَّا لنعلم، من جهة أخرى، أن إيطاليا التى تربطنا بها روابط المودّة الوثقى وصوالح متبادلة قديمة لم تضنّ علينا، منذ بدء حركتنا القومية، بعطفها ومعونتها، فخُيِّل إلينا أن العناية، التى ظهرت تارة من الرأى العام الإيطالى وأخرى من حكومة روما، إنما كانت صدًى لرأى الجالية الإيطالية بمصر. ولما كنا فخورين بهذه العناية فقد اختصصنا إيطاليا والإيطاليين باعتراف بالجميل غير محدود».

«ولكن الحوادث الأخيرة وموقف «اتحاد الجاليات بالإسكندرية» حيالها كشفا لنا الستار عن النوايا الحقيقية لمن كنا أكثر إكرامًا لضيافتهم، والذين لم يجدوا ما يكافئوننا به على هذه الضيافة الحسنة سوى تشويه جمال حركتنا القومية، واتهامنا بأمور تصغى إليها أوروبا فى أغلب الأحيان بأذن واعية، وتقبلها بعناية خاصة».

«ولكى يوضحوا هذه التهم أمام حكومتهم وأمام مجلس نوابهم وأمام الرأى العام فى بلادهم لم يتبعوا السبيل المعتاد ولم يلجئوا إلى نقل هذه التهم بواسطة سعادتكم،

بصفتكم الممثل الوحيد لحكومة جلالة الملك، بل فضلوا الالتجاء إلى الأحزاب السياسية وجماعات الإمبرياليست الذين يجهلون كل شىء فى المسائل المصرية».

«ولم يسيروا على منوال الجالية الفرنسوية التى شكا نائبها لممثل فرنسا بمناسبة عيدهم القومى. لم يفعلوا ذلك لأنهم قدّروا أنه لا يمكن أن يكون جوابكم على شكاياتهم إلا مماثلاً لرد زميلكم الفرنسى، حيث جاء فى رده على جناب نائب الأمة ما يلى:»

«إن اختلال الأمن الذى شاهدناه فى شهر مايو الماضى والفتن الدموية التى وقعت فى الإسكندرية، والتى لقى فى أثنائها أحد مواطنينا حتفه وأُسىء كثيرون غيره فى أشخاصهم وفى أملاكهم قد تركت فى أنفسنا دهشة مؤلمة وسببت لمواطنينا المقيمين بالإسكندرية انزعاجًا هم محقون فيه لا سيما أن بعض الصحفيين لم يُحْجموا عن تشويه وقائعها لكى يتملقوا للرعاع الذين يثلمون شرف بلادهم».

«ولنبادر بالتصريح بأن كبار جميع الأحزاب موقفهم مخالف لذلك كل المخالفة؛ بحيث إنهم بهذا الموقف يقضون على هذه المحاولات التى لا تفيد إلا فى تقدير مبلغ عدم إدراك الذين يحاولون إتيان تلك الأعمال. وينبغى أن نعترف كذلك بأنه إذا كانت نتيجة حركة الاضطرابات مشئومة إلى هذا الحد - ولعلها أشد شؤمًا بالنسبة للمصريين منها بالنسبة للأجانب - فيكون من الظلم أن نحمِّل مسئوليتها مجموع أمة ما برحت تكرم وفادتنا فى كل وقت وزمان، ونحن على يقين من أن شعورها هذا لم يتغير حتى الآن». ا.هـ.

«أرادوا إثارة الرأى العام الإيطالى ضدنا فتعمدوا تشويه الحقيقة عما يحدث فى مصر. والدليل على ذلك ما ورد فى هذه البضعة الأسطر التى نعيد نشرها هنا والتى حبَّذوا فيها، على رأيهم، حركتنا القومية:»

«إن نفرًا من الأهالى الوطنيين يعرفون كيف يتحينون كل فرصة ممكنة لتشويه أسمى القضايا بتحويلها إلى فتنة حقيقية لا ضد الإنكليز وحسب،

بصفتهم المسيطرين على البلاد، بل ضد جميع الأوروبيين. ولقد تُتخذ بعض الحوادث التافهة أو الخطيرة ذريعة، فى بعض الأحيان، لمطاردة «غير المسلم» أو «الكافر»».

«لم يكن الباعث على هذا الأمر شعور نفور من الغاصب كما يحدث ذلك فى بلاد أخرى، بل لم يكن الرغبة فى التحرر من نير سياسى أو اقتصادى. إنما هو الحقد الوحشى على من لم يتبع الديانة الإسلامية، ذلك الحقد الذى يظل خافيًا ومضغوطًا عليه فى صدور الجماهير حتى ينفجر، على إثر طروء سبب من الأسباب ظاهر، بشكل وحشى».

«وينبغى ألاَّ يتبادر إلى الظن أن هذا الشعور السافل الذى سبَّب ما سبب من الضحايا بين الأوروبيين منذ سنة ١٨٨٢ هو من الأمور المحزنة التى تتميز بها الطبقات الأقل ثقافة وعلمًا عن سواها. إنما هو، ويا للأسف، يصدر من الطبقات الأخرى بل من الرجال ذوى المقامات السامية. إنما الفرق الوحيد بينهما أن هؤلاء يعرفون كيف يُظْهرونه أقل حدّة من أولئك بكثير، أو يتظاهرون بأنهم لا يزكونه فى أنفسهم مع استعدادهم، على كل حال، للانضمام ضمنًا إلى الجماهير التى اقترفت جرائم القتل والسلب. والدليل على ذلك أنه، مع خطورة الحوادث التى وقعت فى يومَىْ ٢٠ و٢١ مايو الماضى، لم يقْوَ واحد من قادة الوطنيين - مبتدئين بزغلول باشا - أو صحيفة من الصحف الوطنية على تقبيح هذه الأعمال أو الاعتراف بأنها ليست خليقة بأمة تصبو إلى الحرية. بل إنهم، على النقيض من ذلك، قد التمسوا لمرتكبيها الأعذار، وذهبوا إلى قلب حقائقها وتحميل الأوروبيين مسئوليتها، والدفاع عن السفاكين بكل قواهم، وكذلك عن مرتكبى جرائم النهب والحريق. ولم يرتفع صوت واحد ولو لمؤاساة الأوروبيين الذين فقدوا أرواحهم تحت تأثير ضرباتهم».

«الا وإن هذا التضامن الأدبى ليدعو حقًا إلى التفكير، ويجعل المستقبل مكفهرًا. فكيف تستطيع بريطانيا العظمى، التى تحتفظ لنفسها، فى الاتفاق

المزمع عقده بينها وبين المصريين، بحق إيجاد قوة عسكرية لضمان الأمن فى منطقة قناة السويس؟ كيف تستطيع الاستمرار على أن تكون الوصية التى تقبل مشورتها أكثر من سواها، أو أن تكون الثقة بها أكثر منها بجميع الأوروبيين فى مصر؟» ا هـ.

«إن من المؤكد أنهم إذا كانوا ذكروا الوقائع على حقيقتها لما وجدوا أحدًا من بين رجال حكومتهم ولا من بين مواطنيهم يهتم لسماع أقوالهم. وليس من المعقول أن تستطيع إيطاليا التى ما زالت تتألم من حروبها الداخلية أن تبالغ فى أهمية عمل منفرد مهما يكن مبلغ الظلام المخيم على الصورة التى أفرغ فيها».

«لقد كانت ثقتهم بهذه النتيجة مطبوعة فى أذهانهم لعلمهم أن سعادتكم، وأنتم تعيشون فى مصر، وعلى علم بأدق الحوادث، لن تعمدوا إلى مسايرتهم فى مبالغاتهم. من أجل ذلك لجئوا مباشرة، خروجًا عليكم يا سيدى الوزير، إلى أُولِى الشأن فى روما مستهينين بكل قواعد اللياقة وبكل واجب من واجبات مراعاة المقامات. وإذا لم يكن الغرور قد استولى علينا فإن مسعاهم هذا سيكون عقيمًا ما دام لم يرد قط، فى مختصر خطاب جناب وزير خارجية إيطاليا، ذكر لمصر بين البلاد التى تستلزم المحافظة على صوالح إيطاليا والإيطاليين فيها ذكرًا خاصًا».

«قالوا إننا متعصبون. وإنها لتهمة أشد ما تكون مرونة. وإنَّا لنُسائِل أنفسنا عما يمنعنا، نحن المصريين، من أن نعيد لهم هذه التهمة. ودليلنا ضدهم بهذا الشأن قاطع، الا وهو ما يصادفه تحقيق الأمانى الوطنية فى مصر، التى غالبية سكانها مسلمون، من المعارضة من جانب أهالى الدول الأوروبية المسيحية، ومسارعتهم إلى اتهامنا بأننا ننتهز فرصة الحوادث التافهة الخطيرة لنتخذها ذريعة لمطاردة «غير المسلم» أو «الكافر»».

«لما قامت مصر فى سنة ١٩١٩ للمطالبة باستقلالها لجأ الإنكليز، رغبة منهم فى تشويه الغرض من هذه الحركة القومية، إلى بعض المصادر السياسية

الرسمية بغية الحصول على مصادقتهم على رمى حركتنا، التى كانت سياسية محضة، بوصمة التعصب الدينى وكراهية الأجانب، فظل هذا المسعى عقيمًا. وبفضل هذه الكراهة لخدمة أطماع الاستعماريين استطاع المصريون رفع صوتهم فى القارتين: القديمة والحديثة دون أن يتهموهم بالتعصب الدينى، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك فإن العالم أجمع لم يحرم مصر إعجابه باتحاد أبنائها الذين طرحوا مسائل الاختلافات الدينية جانبًا ليكرسوا أنفسهم خصيصًا لتحقيق غايتهم الوطنية، ألا وهى استقلال مصر. فما لم يستطع الإنكليز الوصول إليه بمساعٍ مهمة متكررة قُدّم إليهم، وهم جالسون فى اطمئنان، من أناس انتحلوا لأنفسهم صفة التكلم باسم جاليتهم، ذلك الحق الذى لا يملكه فى الحقيقة إلا سعادتكم. ولما خشوا أن تفوت الإنكليز الفرصة، التى طالما بحثوا عنها وحرصوا على اقتناصها فى سنة ١٩١٩، سارعوا بعقد اجتماعهم الكامل فى ٢٠ مايو سنة ١٩٢١، أعنى بعد حوادث الإسكندرية بسبعة أيام بالضبط، وأصدروا قرارهم المشهور.. ولما شعروا أن الأدلة التى بنوا عليها قرارهم لا تتحمل أى بحث جدّى أرادوا أن يدعموها بمذكرة تفصيلية شوّهت فيها الحقيقة أشنع تشويه، فلم يُحْجموا فيها عن اتهام المصريين بالتعصب الدينى وبكراهية الأجانب».

«من هم الأجانب فى مصر؟ هل هم الإيطاليون وحسب؟ ألا يمكن اعتبار الفرنسيين والإغريق (اليونان) كأجانب كذلك؟».

«أما فيما يختص بالفرنسيين فإن جناب وزيرهم المفوض فى مصر قد تكلم باسمهم وقد سبق لنا أن نقلنا إجابته، وقد اهتمت صحافتهم كذلك بالأمر. وسنذكر فيما يلى نموذجًا مما كتبت الصحف الإفرنسية بهذا الشأن. وما من امرئ يجهل أن المصالح المالية التى لفرنسا فى مصر تربو بكثير عن مصالح الجاليات الأخرى. وها هو إذًا رأى صحيفة إفرنسية وظيفتها على هذه المصالح».

«فقد كتبت جريدة الحياة المالية «لا فى فينانسيير» فى عددها الصادر فى ١٣ يوليه سنة ١٩٢١ ما يلى:»

«لقد توسعت الصحف الأوروبية توسعًا كافيًا فى ذكر الحوادث الأخيرة التى وقعت فى الإسكندرية حتى إننا لا نسمح لأنفسنا بالعودة إلى ذكرها».

«وإنه ليُخيل إلينا أنه من المفيد أن نؤكد أنه، فى ما خلا الإسكندرية، لم يُعكر السلام فى أية جهة من الجهات الأخرى فى القطر المصرى، وهذا يدل على أن الأهالى الوطنيين ليسوا كارهين للأجانب. لأنهم لو كانوا كذلك لكانت الجاليات الأوروبية التى تقيم فى القرى، مع كثرة عددها، تحت رحمتهم دون أن يكون لهم أمل فى النجاة. وإنَّا لنزيد على ذلك أن هذه الجاليات بالذات لم تتحمل أية خسارة أو ضرر».

«وبناء على ذلك تكون التعليقات التى نشرتها بعض الجرائد المحلية أو الأوروبية فى غد فاجعة الإسكندرية إثمًا مُبينًا بما حوته من المبالغات. نحن لا ننكر خطورة يومَىْ ٢٠ و ٢١ مايو الدموية، إلا أنها تستوجب أن تكون محوطة بظروف مخففة».

«الآن، بعد مضى أكثر من شهر، نرى أن فى استطاعتنا أن نصدر حكمًا أشد رزانة وأوفر عدلاً بشأن هذه الحوادث، فإن الذين اقترفوها هم أقلية ضعيفة جدًا ممن لا خلاق لهم بتحريض بعض رؤوس ملتهبة لا تهتم للصالح الملازم للقضية المصرية».

«ولقد عادت اليوم مصر إلى سالف هدوئها قبل سفر الوفد للوندره. وهذا الأمر من أدل الأمور على الواقع، ويثبت، فضلاً عن ذلك، أن الشعب المصرى عاقل ذكى معتدل وأن ضلال بعض المتهوسين خارج عن قضيتهم العادلة».

«لقد علم هذا الشعب أن الأجانب عامل من عوامل الرقىّ والتقدم، لا غنى له عنه لكى يصلح حاله. فاليوم تمنح أكثريته تأييدها للوزارة التى يرؤسها عدلى

يكن باشا والتى عمدت إلى النشاط المرغوب فيه فى الوقت الحالى بعد الذبذبة وعدم الثبات وضعف العزيمة التى بدت فى الساعات الأولى». ا. هـ.

«أما الإغريق (اليونان) فقد أكثروا من إرسال الرسائل إلى الصحف يصرحون فيها بأنهم لا يعتبرون حوادث الإسكندرية إلا حوادث فردية، وأن عقيدتهم نحو المصريين ما برحت كما كانت. وأنهم يستمرون، كما كانوا فى الماضى، فى النظر إليهم كقوم من أهدأ الأقوام وأدمثهم خلقًا. ومن رأيهم أن المصريين مجردون عن التعصب الدينى وعن كراهية الأجانب. ولطالما تبادل اليونانيون والمصريون الزيارات ولم يكن لدى أحد من ألوف اليونانيين الذين يعيشون فى داخلية البلاد ما يدعوه للشكوى من المصريين».

«فالإيطاليون وحدهم هم الذين أخذوا على عاتقهم مأمورية اتهام المصريين السهلة. ولم يُرْضهم أن قالوا عنهم إنهم متعصبون وكارهون للأجانب، بل زادوا على ذلك أنه «لم يرتفع صوت واحد منهم لتقبيح هذه الحوادث والاعتراف بأنها ليست خليقة بأمة تصبو إلى الحرية». ليس لنا أن نقول الآن على من تقع مسئولية هذه الحوادث، غير أننا نستطيع أن نؤكد أن صرخة استنكار قد انطلقت من كل الصدور وأن المصريين، جماعات ووحدانًا، لم يترددوا برهة فى ذم هذه الحوادث. ولنا أن نؤكد كذلك أن كثيرًا من النداءات قد وجِّهت إلى الأجانب عن طريق الصحف، وإنًّا لنذكر منها النداء الذى وجهه شعراوى باشا وبعض من إخوانه أعضاء الوفد المصرى، وهو النداء الذى نُشر فى ٢٤ مايو أعنى فى غد هذه المأساة المؤلم والذى كان له أحسن الأثر. وقد أثنت جريدة الريفورم، فى وسط توتر الأعصاب وزيادة هياج النفوس، على واضعى هذا النداء. ولم تفرط الصحافة المصرية، سواء أكانت بالقاهرة أم بالإسكندرية، فى واجبها بذم هذه الحوادث. ولقد نشرت جميع الصحف كل هذه الاستنكارات ولم يجهلها إلا مندوب الجاليات الإيطالية وحده، أو تظاهر بجهلها لأنه بذكرها يهدم حجته وينتزع من بين أيديه أقطع دليل لديه».

«إن الإيطاليين وحدهم الذين أخذوا على عاتقهم أن يوجهوا أقسى الحملات وأشدها إلى مصر، ولقد وجهوها إليها فى الوقت ذاته الذى يتفاوض فيه الوفد المصرى مع الحكومة البريطانية. ولقد كانت النتيجة المباشرة لهذه الحملة ما يصادفه الآن مندوبونا من المصاعب فى أثناء المحادثات التى بدءُوا فيها، تلك الصعوبات التى نقل إلينا صداها بواسطة الصحافة الإنكليزية والبرقيات التى ترسل من قِبل مراسلى الإسكندرية لتطلب زيادة فى الضمانات لحماية أرواح مواطنيهم وأملاكهم».

«ولقد ذهب الإيطاليون مذهبًا أبعد من الإنكليز فى التهم التى ألصقوها بنا، فإنهم يدّعون أن أرواحهم وأملاكهم لن تكون أبدًا فى أمان يوم تقوم مصر بحكم نفسها بنفسها. ولقد أوغلوا فى ادعائهم حتى طلبوا إيجاد بوليس دولى للسهر على الأمن العام، وهم لا يجهلون أن إنكلترا، التى تسعى فى إلغاء المحاكم المختلطة وصندوق الدين ومجلس الفورنتينات، لا ترغب فى أن يكون فى مصر المستقلة، وحليفتها فى الغد، نظام تكون له صفة دولية. فالإيطاليون بتحتيمهم إيجاد بوليس دولى هم على يقين من أن إنكلترا تتمسك بهذا التحتيم بطلب ضمانات ثانوية تتنافر مع الاستقلال الذى نطالب به، ويتلو ذلك طبعًا خيبة المفاوضات».

«وإنّا لنؤكد، أمام الله والناس، أننا لا ننكر قط مبلغ اشتراك الأوروبيين فى رقىّ مصر وتقدمها، وأن ليس لنا من غرض سوى أن نعيش بسلام وصداقة مع الأوروبيين، ولكن بشرط ألا يحاولوا تعمد إيذائنا وخدمة مصالح خصومنا».

«إنا لنؤكد، أمام الله والناس، بأن ليس فى قلوبنا أدنى حقد ضد أى إنسان كان بشرط ألا يسعى فى الإضرار بنا وإيذاء سمعتنا وإلصاق التهم بنا بلا مقابل. إذ ربما فقدت أمتنا، السهلة القياد الهادئة، صبرها إذا ما رأت أن مفاوضات دائرة فى سبيل إنالتها استقلالها مهددة بالفشل والقطع بأعمال

الإيطاليين الذين يلقون العوائق والحوائل فى سبيل آمالها ومطالبها ويرمونها بأفظع التهم».

«لقد أردنا أن نخاطبك، يا سيدى الوزير، بكل صراحة وأن نُبْرز أمامك هذه العواقب المحتمة للحملة الحالية، وعليكم أن تزيلوا سوء التفاهم الموجود».

«إن السرعة التى اتخذها هؤلاء فى إبرام أمر هو من اختصاصك وفى الاجتماع وفى إرسال مندوبيهم إلى إيطاليا تثبت أنكم كنتم، ولا تزالون، خارجين عن عملهم. ألا تظنون الآن أننا قد عرضنا أمام ناظريكم أشنع نتائج هذه الحملة التى يدعوكم صالح البلدين - صالح إيطاليا وصالح مصر - أن تأخذوا الأمر بين أيديكم لتحلوه بهذه الحكمة السامية التى تعهدها فيكم مصر، ولتقولوا كلمة تهدئ ثورة الخواطر وتسكن النفوس».

«وإننا على يقين، يا سيدى الوزير، أنكم قد وقفتم على حقيقة مخاوفنا، فالأمر بالنسبة لبلادنا أمر حياة أو ممات. ونحن مقتنعون بأن موقفكم سيكون موقف كل رجل مستقيم شريف يقدر حرّية الأمم حق قدرها ولا يود أن يذكر التاريخ عنه أنه ساعد قومًا دفعتهم شهواتهم أو مصالحهم لمحاربة أمة كانت تناضل للحصول على حقها المهضوم، ولم يكن لها من غرض سوى أن تتخذ مكانها تحت شمس الحرية، هذه الحرية التى ناضلت من أجلها إيطاليا وضحت فى سبيلها الكثير».

«وتنازلوا يا سيدى الوزير بقبول تأكيدات أسمى احتراماتنا».

«عن مجلس إدارة جمعية مصر المستقلة»

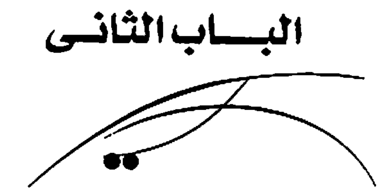
عباس الدرملى باشا	حسن عبد الرازق باشا
دكتور حافظ عفيفى بك	الأستاذ يونس صالح بك

الأستاذ محمد كامل البندارى

وفى يوم ٢٩ يوليه، قدم المستر كرشو رئيس محكمة التحقيق فى هذه الحوادث تقريره عنها إلى فخامة نائب الملك، وتألفت محكمة عسكرية لمحاكمة المتهمين فيها وحاكمتهم وقضت على بعضهم بالإعدام وعلى البعض الآخر بالسجن مُدَدًا مختلفة. ونُفذ حكم الإعدام فورًا فيمن قُضى عليهم بذلك.

* * *

الباب الثانى



- حالة الأمة قبيل المفاوضات
- سفر الوفد المصرى إلى لندره والمفاوضات الرسمية
- إخفاق المفاوضات وعودة الوفد الرسمى إلى مصر
- الوثائق الثلاث وتقرير الوفد الرسمى عن سير المفاوضات
- استقالة الوزارة العدلية والأزمة الوزارية
- اعتقال سعد باشا ورفاقه ونفيهم إلى سيشل
- نقد أعمال الوزارة العدلية

■■

الفصل الأول
حالـــة الأمـــة
قبيـل المفاوضات الرسميـة



مباراة وفود الثقة بالوزارة وبسعد باشا:

ولقد كان المنظور أن تجمع هذه الكارثة الوطنية، التى اتخذها الخصوم سلاحًا ماضيًا يحاربون به مصر فى أمانيها، بين القلوب وتؤلف بين النفوس، وأن ينسى الزعماء أنفسهم لحظة ليتفرغوا إلى قضيتهم الكبرى. ولكن، مع الأسف الشديد، استمرت عوامل الشقاق تتغلب ويد الفرقة تلعب،. وأخذت الوفود تفد زُرافات من الإقليم الواحد: بعضها يقصد سعد باشا يعرب له عن ثقته به وبرجاله دون سواهم، ويصرح بأنه لا يرضى بسواه مفاوضًا مع الإنكليز لإنالة البلاد مطالبها. ويقصد البعض الآخر رئيس الوزارة يُولِيه ثقته الكاملة ويدعو له بالنجاح فى مأموريته التى حمّله عظمة السلطان أعباءها.

وكان العقلاء ينظرون إلى هذه المهزلة المفجعة وَجِلين خشية فشل القضية المصرية، وقد ملأ الأسف والأسى جوانحهم على ذهاب ريح الأمة وضياع رابطتها التى أعجب بها القريب والغريب.

فمن أظهر الأمثلة لذلك أن الذين لا يدينون بمذهب سعد باشا من مديرية أسيوط رأوا أن يؤلفوا وفدًا يبارون به الوفد الذى حضر إلى القاهرة فى ٢٦ مايو قاصدًا سعد باشا للتعبير عن ثقته به والذى حادَث بعض أعضائه جناب السكرتير الشرقى لدار الحماية، فجمعوا عددًا عظيمًا من العُمَد والأعيان وأعضاء الهيئات النيابية والتجار والمحامين.. إلخ. وقصدوا القاهرة فى أواخر

شهر مايو وتوجهوا إلى قصر عابدين وقالوا إنهم هم الذين يمثلون مديرية أسيوط حقًا. وقدّموا إلى معالى كبير الأمناء العريضة التالية لترفع إلى عظمة السلطان:

«يتشرف الموقعون على هذا، أعضاء الجمعية التشريعية ومجلس المديرية والمجالس الحسبية والمجالس المحلية ولجنة الشياخات والمحامون والتجار والمزارعون، أن يرفعوا لعظمة مولانا السلطان خالص شكرهم القلبى لتعيين الوفد الرسمى للمفاوضات مع دولة بريطانيا العظمى وتتويجه بذلك المرسوم السلطانى برضائه العالى عن مهمة الوفد. ويعلنون أن مديرية أسيوط، التى يمثلونها تمثيلاً نيابيًا وفعليًا، تؤيد الوزارة فى برنامجها، على أن تكون الكلمة الأخيرة للجمعية الوطنية التى تُنتخب بعد إلغاء الأحكام العرفية. أيّده الله بروح من عنده».

ثم قصد هذا الوفد بكامل هيئته رياسة مجلس الوزراء وقابل صاحب الدولة عدلى باشا، وقدم صاحب السعادة محمد محفوظ باشا لدولته عرائض موقعًا عليها من أكثر من عشرين ألف شخص من جميع أنحاء المديرية يمثلون جميع طبقاتهم، ثم خاطب دولته قائلاً:

«إن مديرية أسيوط، التى يتشرف وفدنا بتمثيلها، تعرب لدولتكم عن عظيم ثقتها بوزارتكم وارتياحها إلى برنامجكم الذى حددتم به مهمة المفوّضين الرسميين، والذى ينتهى بإلغاء الحماية دوليًا والاعتراف بمصر كدولة مستقلة فى الداخل والخارج. وإنّا ندعو الله أن يوفقكم إلى تحقيق آمال الأمة بأكملها، وإننا ننتظر نتيجة مهمتكم لتعطى الأمة كلمتها الأخيرة ممثلة فى جمعيتها الوطنية».

فألقى دولة الوزير على الوفد الكلمة الآتية:

«أشكركم خالص الشكر لتكبدكم المشاق فى الحضور إلى هنا للإعراب عن رأيكم».

«قبلنا الوزارة لخدمة البلاد وللسعى فى تحقيق مطالبها - يقولون عنا إننا خالفنا برنامجنا، فإذا طلبنا منهم بيانًا عن ذلك قالوا إنكم لم تشركوا الوفد معكم فى المفاوضات. أجَل قد قلنا فى برنامجنا إننا سندعو الوفد للاشتراك معنا فى المفاوضة، وقد قدم الوفد شروطه فقبلنا منها كل ما كان خاصًا بمصلحة البلد وقضيته العامة، أما ما كان نتيجته تلاشى الحكومة أمام فرد واحد فلا يمكن قبوله بأى حال من الأحوال. وما قلنا قط إننا لا نفاوض إلا إذا أذننا بذلك سعد باشا».

«قالوا، فى حديث نشروه منسوبًا إلى دار الحماية، إن الإنكليز مصممون على عدم رفع الأحكام العرفية. وفى هذا تحريف، لأن الأحكام العرفية كان متفقًا على رفعها فيما يتعلق بالأمن العام والمحاكمات، مع بقائها فيما يتعلق بالقوانين والنظامات المؤسسة على الحكم العرفى كبيع أملاك الأعداء مثلاً.......».

«وما زلنا نسعى للوصول إلى رفعها رغمًا مما حدث من أثر المظاهرات مما فتح للأجانب بابًا لعدم الطمأنينة، ولنا الأمل أن نصل إلى ذلك».

«قالوا إننا نمنع المظاهرات بالقوة. والواقع إننا سمحنا بالمظاهرات والهتاف لما كان سلميًا، فلما انقلبت المظاهرات إلى طعن فى الحكومة وإلى تعدٍّ على الأفراد صار من واجب الحكومة العمل على منعها، واتخذنا لذلك بادئ الأمر الوسائل الخفيفة، فلما لم تُجْدِ عمدنا إلى ما يجب من الوسائل لقمعها، لأن الحكومة لا تسمح مطلقًا أن تحل محلها الفوضى وعدم النظام».

«يقولون إنه يجب أن تُشكل جمعية وطنية للفصل بين سعد باشا والحكومة. وكل من يفهم أن الأنظمة الدستورية تقضى بأن انتداب المفوضين الرسميين من حق السلطة التنفيذية يرى فساد ذلك الرأى، وأن فى العمل إحلالاً للثورة محل النظام».

«ونحن قد أخذنا على عاتقنا القيام بالمهمة الكبرى التى انتُدبنا لأجلها، وسنسير بها إلى النهاية بإذن الله. وعلى كل حال فالكلمة فى النهاية للأمة فى

نتيجة المفاوضات. ولنا الثقة التامة أن الأمة تتبين الحق فتسير بالرّوية والحكمة التى تقتضيها مصلحة البلاد».

تصحيح حديث السكرتير الشرقى مع وفد أسيوط الأول:

نُشرت هذه الأقوال كما نشرت أحاديث وفد أسيوط الأول فى الصحف، فظهر اختلاف عظيم بين ما صرح به دولة عدلى باشا بشأن إلغاء الأحكام العرفية لهذا الوفد وما صرح به السكرتير الشرقى لدار الحماية فى حديثه إلى وفد أسيوط السابق. فقصد اثنان من أعضاء هذا الوفد وهما الأستاذان توفيق بك دوس[1] وعبد الحميد إبراهيم أفندى المحاميان إلى دار الحماية لمقابلة جناب السكرتير المذكور؛ ليقفا على جُلّيَة الأمر فى هذا الفرق العظيم بين أقوال اثنين من الرجال المسئولين فى المسائل السياسية المصرية. فصرح لهما جنابه بما يلى:

«لقد دهشت جدًا لأن محدثى لم يقُل لى إنه يريد نشره، ولم يعرضه علىّ قبل نشره لتصحيحه كما تقضى به العادات المتبعة فى مثل هذه الحال، ولو عرضه علىّ لأصلحت فيه كل ما ورد به خطأ وهو شىء كثير، فقد حُذفت من الحديث جمل عديدة مهمة. وأعتقد أن السبب فى ذلك ربما كان حصول الحديث باللغة الإنكليزية التى قد لم يكن يجيدها محادثى».

«أما عن بيان الوزارة، فقلت له إن حكومة إنكلترا لا تتداخل مطلقًا فى أعمال الوزارة، فلها الحرية المطلقة فى عمل برنامجها والسير فى مهمتها التى دُعيت إليها بكل الوسائل التى تراها لمصلحة بلادها. وقد اطّلعنا على ذلك البرنامج قبل إصداره بنصف ساعة؛ إذ كان من الطبيعى تبليغه لنا قبل إصداره».

«أما عن الأحكام العرفية، فقد كان جالسًا بجانبى المستر پاترسن نائب مستشار الدولة الداخلية، فلما سألنى محدثى عنها اتجهت للمستر پاترسن وقلت له باسمًا: إنك، بلا شك، تتذكر كم أتعبتنا هذه الوزارة فى طلب رفعها».

(١) معالى توفيق دوس باشا.

«والأحكام العرفية قسمان: قسم، هو الذى يهم الجمهور المصرى، وهو ما يختص بالمحاكمات وأوامر القائد العام المختصة بالأمن العام وبالتداخل فى حرية الشعب المصرى. وهذه قد اتفقنا مع الوزارة على رفعها ما دامت البلاد تظهر فى حالة الهدوء والسكينة، وكانت فى نيتنا سرعة رفعها لولا ما رأينا من المظاهرات التى كان من نتائجها تلك التعديات الشنيعة على الحريات الشخصية التى قام بها قوم غير مسئولين، والتى هى نتيجة طبيعية لاندماج جمهور كبير طائش فى مثل هذه المسائل مهما كانت نية الداعين إليها أصلاً أن تكن سلمية. ونتعشم، وقد بدأت الحالة أن تهدأ وظهر فريق العقلاء مؤيدًا للنظام، أن نتمكن من تنفيذ ما رأيناه من رفع الأحكام العرفية. أما القسم الثانى منها فلا يهم جمهور المصريين فى شىء قط، بل هو ضرورى لتنفيذ معاهدة الصلح والتشريع من جهة أخرى فإن مصر كانت تابعة لتركيا، وللأجانب حقوق فى التشريع من جهة أخرى. فلا يتسنى تنفيذ القوانين الحالية عليها إلا ببقاء الحكم العرفى أو استبداله بما يحل محله بعد المفاوضات وغير ذلك».

فسأله أحدهما عما جاء بحديث نسبه وفد طنطا لرشدى باشا - وقد كذّبه دولته - من أن إنكلترا لا تقبل سعد باشا رئيسًا للمفوضين، وعن مبلغ ذلك القول من الصحة وعما إذا كانت إنكلترا تتداخل حقًا فى تعيين المفوّضين، فأجاب:

«هذا غير صحيح بالمرّة، وإنكلترا لم تتداخل فى تعيين المفوّضين، فإن ذلك من حقوق عظمة السلطان وحكومته دون سواهما. وبهذه المناسبة أذكر أن جريدة الوستمنستر غازيت نشرت يومًا أن فخامة اللورد أللنبى مريض، لذلك لم يتمكن عدلى باشا من عرض أسماء المفوضين عليه فتأخر تعيينهم، وهذا لا حقيقة له. ومن الأسف أن يعمد سيئو النية إلى اختلاق مثل هذه الأخبار، فقد كان اللورد مريضًا حقيقة، وكان عدلى باشا لم يعين المفوضين بعد، فربط الكاتب هاتين الواقعتين، وجعل إحداهما سبيلاً للأخرى، فى حين أن لا علاقة لهما ببعضهما».

«وبهذه المناسبة أذكر لكم أنه لم يظهر أن الجمهور المصرى فهم خطأ عبارة الحكومة الإنكليزية أن مصر تختار مفاوضيها، ولذلك عمد بعضهم إلى طلب عقد جمعية وطنية لتعيينهم. وهذا خطأ محض، لأن فى البلد حكومة نظامية يجب أن تتبع قوانينها ونظاماتها حتى تحل محلها قوانين وأنظمة أخرى. ولا تسمح إنكلترا بعقد مثل هذه الجمعية الآن لأنه يكون معناه أنها تعطى مصر نظامًا، ليس لها الآن، قبل حصول اتفاق بين البلدين».

«أما الغرض من أن إنكلترا تريد أن يكون المفاوضون حائزين لثقة البلد، وكيف يتسنى لها معرفة ما إذا كانوا حائزين للثقة التى تطلبها أم لا؟، فإنك تفهم هذا كما أفهمه أنا، فقد هتف الشعب هتافًا عظيمًا لوزارة عدلى باشا وحملها على الأعناق مرحبًا ببرنامجها وواضعًا ثقته بها، فلما حضر سعد باشا وتشبث بالرياسة مع اتفاقه على البرنامج انقلب كثير من غير المسئولين الذين يسيرون وراءه فى طلبه هذا، وأخذوا ينادون بسقوط الوزارة. والذى يهم إنكلترا أن يكون برنامج المفاوضين موافقًا لطلبات الأمة بصرف النظر عن الأشخاص. ولا حاجة للقول بأن هناك إجماعًا على هذا. وعلى ما أعلم أن الأغلبية الكبرى من الطبقة المسئولة فى البلد تؤيد الوزارة، وفى كل يوم يزداد هذا التأييد ظهورًا».

«ولا أصل بالمرة لما قيل من أنه ورد لنا خبر بتأجيل سفر المفوّضين إلى لندره الآن، بل كانت إنكلترا ترجو أن يصلها المفوضون فى مايو، وما زالت تنتظرهم فى الوقت الذى يرون هم سفرهم فيه».

«وما كانت جريدة الإجبسيان غازيت لسان حالنا كما يعتقد البعض، بل لا علاقة بنا بها بالمرة. وهى لا تعبر عن راى محرريها، وهى وحدها تتحمل مسئولية ما تقول».

«وإنى لآسف لأننى لا يمكننى أن أبدى كلمة فيما يختص بحوادث الإسكندرية، لأنها موضوع مطروح أمام التحقيق وستصدر المحكمة فى حكمها الحقيقى الواقعة وأسبابها ويكون حكمها إذ ذاك إعلانًا للحق».

وأنت ترى أن هذه الوفود قد خرجت عن غايتها التى أوفدت من أجلها، فقصدت دار الحماية واستعطفها البعض لعقد الجمعية الوطنية، كما طلب هذا الطلب بذاته من عظمة السلطان. والأدهى من ذلك أن هذا البعض أرسل مئات البرقيات لوزارة الخارجية البريطانية يدعونها إلى التداخل فى هذه المسألة المصرية البحتة؛ توسلاً إلى اختيار المفاوضين ممن قيل إن الأمة لا تثق بسواهم. على أن بريطانيا أبدت رأيها على لسان السكرتير الشرقى لدار الحماية فى حديثه هذا، والحكومة المصرية معروف رأيها، فإلى من يلجئون بعد ذلك؟

أفما كان الأجدر بعد هذا أن تنتهى الخلافات والخصومات، وتقف دعاوى الثقة بفلان ونزعها من فلان، ويبطل طواف مؤيدى كل فريق فى القرى والأرياف؟ وكان الأولى توحيد الجهود وتوجيهها إلى ما فيه صالح البلاد؟

على أن بعض الساسة من الإنكليز أنفسهم كانوا يقدرون الزعيمين المصريين حق قدرهما ولا يغمطونهما حقهما، ويأسفون لما وقع بينهما من الخلاف، يؤيد ذلك ما رواه مُكاتب جريدة الأهرام فى برقيته التى بعث بها فى ٨ يونيه، حيث يقول:

«جرى بينى وبين السير أوين توماس، العضو بلجنة لورد ملنر والعضو بالبرلمان، حديث أعرب لى فيه عن تأييده لاستقلال مصر، ولكنه أسف لأن الشغب الذى وقع فى الإسكندرية والشقاق القومى أخذا يعززان مركز المعارضين لاستقلال مصر. ثم قال إنه علم أن الأوروبيين فى مصر ناشدوا إنكلترا، مباشرة وبالواسطة، لكى تحميهم».

«قال: ويشعر أعضاء لجنة ملنر بأنهم لم ينالوا لا شكر المصريين ولا شكر الاستعماريين، فإن هؤلاء يرون أننا أعطيناهم شيئًا أكثر من اللازم فى حين يرى المصريون أننا أعطيناهم أقل مما يستحقون. ولا يُحتمل أن يكون عضو من أعضاء لجنة ملنر بين المفوضين الرسميين».

«قال: وكان المعتقد أن يوصى الوفد بقبول اقتراحات اللورد ملنر التى تم الاتفاق عليها أولاً، ولكن بعدما عاد الوفد من مصر قدمت مطالب جديدة،

فرفضت اللجنة أن تعيد المناقشة من جديد فى الاقتراحات الجديدة. فاعترضت على قوله هذا قائلاً: إن الوفد أوصى بقبول الاقتراحات. فسألنى السير أوين توماس قائلاً: لماذا أرسلوا أربعة مندوبين إلى مصر، ولماذا حبذوا اقتراحات ملنر للرأى العام المصرى كما جاء فى الصحف المصرية والبريطانية؟».

«وأُعجب السير أوين توماس بصراحة زغلول باشا وقدرة عدلى باشا وحكمته السياسية وأسف لانقسامهما».

«وصرح السير أوين توماس بأن أحاديثه المختلفة مع المصريين أقنعته بأنهم قادرون على حكم بلادهم».

أَمَا كان فى هذا الحديث عبرة للمصريين؟ وهل كانوا فى حاجة إلى ذلك التهديد الذى نشر على صفحات جريدة التيمس ونقله إلينا روتر فى ٩ يونيه، حيث يقول:

«قالت جريدة التيمس فى مقالة افتتاحية إن الرأى العام الإنكليزى مؤيد لعقد اتفاق مع المصريين يخول المسئولين منهم أوسع سلطة فى المسائل المصرية، إلا أنه يرى مع ذلك أن البرهان على كفاءة الزعماء المصريين لإدارة حكومتهم الخاصة، بحسن النظام والضبط وحماية الأجانب وكبح جماح عناصر الاضطراب، هو مقدمة لازمة لوضع مثل هذا الاتفاق. وأضافت التيمس إلى ما تقدم: أن الحوادث الأخيرة فى مصر زعزعت ثقة الجمهور هنا، وإذا دفع العداء نحو عدلى باشا وزملائه إلى أقصى حد فإن الأمانى المصرية تكون عرضة لتقهقر كبير».

فكان من موجبات الأسف الشديد بعد كل ذلك أن يمضى كل فريق فى سبيل هدم الفريق الآخر بلا تَروٍّ أو نظر إلى ما ينجم عن عمله نحو القضية الكبرى.

كأن يُصْدر بعد ذلك معالى سعد باشا زغلول فى ١٢ يونيه البلاغ الآتى:

«فى كل يوم يردنا، من جهات القطر المختلفة، كثير من الرسائل والتلغرافات المملوءة احتجاجات شديدة ضد أعمال الإدارة، لأنهم يسعون فى حمل الناس،

بوسائل مختلفة من قهرية واحتيالية، على إمضاء وثائق الثقة بالوزارة الحاضرة. وإنًا نحمد الله على هذه الاحتجاجات وعلى عدم انصياع الأكثرين لهذه الوسائل، لأن فى هذا دلالة قاطعة على أن فى البلاد روحًا قوية تأبى أن تخضع للقوة فيما خالف الحق، وتترفع أن تكون آلة فى أيدى الحكام يديرونها كيف يشاءون، وعلى أن الأمة تضنُّ بثقتها على من يُظاهرون عمال الإدارة فى صنيعهم، ولا تنتخبهم لأى هيئة نيابية تنظر فى أى شأن من شئونها حتى لا يتولى تدبير أمورها غير المخلصين».

فكان هذا البلاغ وقودًا صالحًا لتأجيج نيران الشقاق فتكاثرت الوفود لتأييد الطرفين المتنازعين.

انفصال باقى أعضاء الوفد عن عضويته:

والظاهر أن حالة الوفد الداخلية لم تكن تبعث على اطمئنان أعضائه الذين شادوا بنيانه منذ تكوينه، فقد أعلن جورج خياط بك فى يوم ٢٢ يونيه استعفاءه من الوفد وعدم استطاعته الاستمرار فى العمل فيه وأعلن الوفد قبول هذه الاستقالة.

وحدث أن قصد بعض طلبة العلم بالمدارس العليا سعادة محمد عبد الخالق مدكور باشا فى يوم الخميس ٢٣ يونيه وحادثوه فى الأحوال التى كانت جارية إذ ذاك، فصرح لهم بما يلى:

«لى مدة لم أحضر جلسات الوفد تزيد على عشرين يومًا، ولست موافقًا على أعمال البقية الباقية من الوفد تحت رياسة سعد باشا... وأنتم الذين أفهمتم سعد باشا ألاَّ وكيل إلا سعد وأن كل أعضاء الوفد إذا انفضوا من حوله فإنكم تبقون وراءه، ولولا هذا لما أوجد سعد باشا نفسه فى المركز الحاضر ولحسب حسابًا أكثر للمستقبل. على أنكم يمكنكم أن تجمعوا كلمة الطلبة على الطريق الذى ترونه فى مصلحة البلد، ولو أنكم جمعتم كلمتكم لوحدتم كلمة الأمة. وهذا ما أطلبه اليوم وأنتم قادرون على هذا العمل».

«أما أنا فلى رأى مخصوص لا أتحوّل عنه، وهو إلغاء الحماية أولاً وقبل كل مفاوضة مهما كان المفاوض. وأنا غير راضٍ لا عن خطة سعد باشا ولا عن خطة الحكومة، ولقد تركت العمل بالوفد من أجل أن لى رأيًا خاصًا».

«كما أننى لست راضيًا عن سياسة الهدم الحالية، ولست أرى فرقًا كبيرًا بين برنامج الوفد وبين برنامج الوزارة، ولا أرى معنى لمحاربة الوزارة، وقد رفضت ذلك فى جلسة من جلسات الوفد، ولا يمكننى أن أقول شيئًا الآن عن سبب انقطاعى عن حضور جلسات الوفد، وستعلمون ذلك بعد يوم أو يومين».

نشر هذا الحديث فى ٢٤ يونيه، وإذ بصحف يوم ٢٨ وقد نشر فيها البيان التالى من سكرتارية الوفد:

«قرر الوفد المصرى بجلسة اليوم (الثلاثاء ٢٨ يونيه) فصل سعادة عبد الخالق مدكور باشا من عضويته نظرًا لمخالفته مبدأ التضامن».

«سكرتير الوفد المصرى»

(مصطفى النحاس)

فنشر سعادة مدكور باشا فى اليوم فى اليوم التالى ردًا على هذا القرار يبين فيه الحقيقة وإنه هو الذى انقطع عن الوفد لا الوفد الذى فصله، وهذا هو نص الرد:

«لم أكن أن يخط قلمى حرفًا، أو أن يجرى لسانى بكلمة عن البلاغ الذى صدر أمس بفصلى من عضوية الوفد المصرى لولا أنه تضمن فرية لا يحسن السكوت عنها».

«قالوا إنى خالفت مبدأ التضامن، وإنها لتهمة ما كنت أظن إنسانًا، ممن يقدرون المسئولية ويتصدرون لزعامة الأمة وقيادتها فى أحرج مواقفها، يتسرع برمى الناس بها وكَيْلها لهم جزافًا وبلا حساب، كأنما تغيرت الدنيا وصار الهدم

أساس النجاح، ومعوله أداة البناء، وكأنما أصبحت الضمائر والتاريخ وفق مشيئة شخص إن شاء نسخ بكلمة ما خطه الإخلاص فى صفحاتها أو شاء زهق الضمير وماتت الذمم واستُلّت الوطنية من الصدور وخلت القلوب من الغيرة والإخلاص».

«ولو أن هذه الفرية صدرت من شخص عادى لاستغفرت له وتلمست له الأعذار، فأما وقد صدرت من أناس أقاموا أنفسهم قدوة يُحتذى بها فلا يسعنى إلا الرد على ما جاء فى بلاغهم دون أن أطالبهم بإذاعة الأسباب التى بنوا عليها قرارهم فأكلفهم بذلك شططًا، إذ لو كانت هناك أسباب لما تأخروا عن نشرها كما هو ظاهر...».

«والحمد لله فلست أول من رُمى بهذه التهمة من أعضاء هذه الهيئة الموقرة، ولا أظننى سأكون آخرهم إذا صح أن الماضى مقياس للمستقبل ودليل عليه، وحسبى أن أنشر لمن اطلعوا على بلاغ الأمس نص الخطاب الذى أرسلته إلى معالى الرئيس الجليل بتاريخ ١٤ يونيه الجارى أى منذ خمسة عشر يومًا والذى لم أتلقّ عليه جوابًا إلى اليوم، وأحسب ذلك كان من معاليه سهوًا لأنى أعرفه متمسكًا بما تقضى به الآداب. وهذا هو نص الخطاب:»

«حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا»

«لاحظت منذ مدة أن أعمالاً تعمل وبيانات ونداءات تنشر باسم الوفد المصرى، ولكن بغير أن يشترك فيها، ولا أن يدعى للاشتراك فى المستعجل منها، الباقون فى عضوية الوفد، ولا يخفى أن فى هذا تحميلاً لمسئولية ثقيلة وتجاوزًا عن الغرض المقصود من تأليف الوفد من أكثر من واحد. ولقد تكرر هذا الانفراد بالعمل واطّرد بحيث لم يبقَ مجال لمظنة السهو، ولا سبيل لأن يقبل من له كرامة فى ذاته أن تجرى الأعمال باسمه على هذا المثال، مهما حسُنت نيته وكانت تضحيته للقضية المصرية».

«ولهذا أرانى مضطرًا أن أكتب إلى معاليكم ألفت نظركم إلى أن هذه الطريقة المتبعة فى الانفراد بالأعمال منافية لما تقضى به طبيعة تأليف الوفد».

«ولا جدال فى أن الوفد إنما تألف من رجال اختيروا بنوع خاص لأن لهم آراء ذات قيمة، فتبادل المشورة مع هؤلاء الرجال لا يمكن إلا أن يكون واجبًا ومفيدًا».

«ولست أريد بملاحظتى هذه أن أكف عن خدمة بلادى، ولا أن أنصر فريقًا على فريق. كلاً، فإنى إنما أكتب هذا الخطاب لأنى لا أرانى قائمًا بالواجب الذى ألقته البلاد على عاتقى وسأواصل تأدية الواجب بكل قواى فى كل وقت. أرجو الله تعالى أن يوفقنا جميعًا ويهدينا سبيل الرشاد».

«وتفضلوا يا معالى الرئيس الجليل بقبول عظيم الاحترام».

«هذا هو الخطاب الذى كان، على ما يظهر، سببًا فى استياء الرئيس الجليل، فهل يعدّ المطالب باحترام رأى الجماعة مخالفًا لمبدأ التضامن؟ وهل من يريد الحرص على كرامته وكرامة الوفد وكرامة القضية يعدّ مخالفًا لمبدأ التضامن؟ وهل من يحافظ على حقوقه وحقوق بلاده ومصلحتها يعد مخالفًا لمبدأ التضامن».

«ولا يفوتنى أن ألفت حضرة سكرتير الوفد إلى أن حق الفصل لا يملكه إلا ثلاثة أرباع هيئة الوفد، فهل الخمسة الذين أصدروا القرار أصبحوا يملكون هذا الحق مع أنهم ليسوا هم الأغلبية بل هم الأقلية الكلية؟ ولكن ما دام حكم الفرد سائدًا وحكم الشورى مبغوضًا فلا عجب أن تتحكم الأقلية فى الأغلبية وأن تكون نتيجة هذه السياسة ما وصل إليه الوفد الآن بعدما كان هيئة متفقة متحدة. والله المسئول أن يصلح الأحوال ويحفظ لهذه الأمة اتحادها وكرامتها. آمين».

«الإمضاء»

ولقد حدثت بعد ذلك مناقشة قصيرة بين سعادته وبين سكرتارية الوفد عقب هذا الرد أنكرت السكرتارية فيها وصول أى خطاب من سعادته لصاحب المعالى الرئيس، واستدرك سعادته أنه كان الواجب أن يرسل هذا الخطاب مسجلاً لا مهملاً.

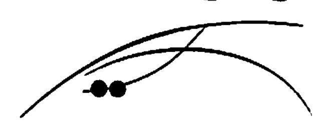
وكادت هذه الحركة تقف عند هذا الحد لولا أن أُذيع، فى أوائل شهر يوليه، أن صاحب العزة على بك ماهر قد انقطع عن الاشتراك فى أعمال الوفد، وبذلك تم لسعد باشا التخلص من جميع أعضاء الوفد الأقدمين تقريبًا.

فهل كان هؤلاء جميعًا خونة للقضية المصرية؟ وهل كان سوء الاختيار قد وصل فى بدء تكوين الوفد إلى درجة أن يكون كل من انتُخبوا لتأليفه من هذه الفئة التى صدر عليها الحكم بالخيانة والمروق عن الوطنية؟

* * *

الفصل الثانى

سفر الوفد الرسمى إلى لندره والمفاوضات الرسمية



تأليف لجان الوفد الرسمى وسفره إلى لندره:

فى هذه الأثناء تم تأليف الوفد الرسمى واعتزم مغادرة القطر فى أول شهر يوليه، وكانت خطته أن يركب الباخرة فتنزله فى تريستا ومنها يركب القطار الذى يذهب مباشرة إلى «كاليه»، فلا ينزل فى مدينة من مدن إيطاليا أو فرنسا إلا صاحب الدولة حسين رشدى باشا الذى رأى أن يعجل السفر مع أسرته فى ٢٢ يوليه إلى «فيشى» حيث يمكث إلى منتصف شهر يوليه للتداوى ثم يلحق بالوفد فى لندره.

ولقد عرضت الحكومة الإنكليزية على الوفد الضيافة فقبل الوفد المنزل؛ ولكنه فضل أن تكون سائر النفقات الأخرى على حساب الحكومة المصرية. وتقرر أن يفتح لذلك اعتماد قدره أربعون ألف جنيه.

وانقسم الوفد إلى لجان، وهى:

الأولى السياسية: ويرؤسها حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا، وأعضاؤها الوزراء: رشدى باشا، وصدقى باشا، ومحمد شفيق باشا، وطلعت باشا، ويوسف سليمان باشا.

والثانية المالية: ويرؤسها إسماعيل صدقى باشا، وأعضاؤها محمد أبو الفتوح باشا، وفؤاد سلطان بك، ويوسف نحاس بك.

والثالثة القضائية: ويرؤسها رشدى باشا، وأعضاؤها طلعت باشا ويوسف سليمان باشا، وعبد الحميد بدوى بك، وعبد الحميد مصطفى بك، وأحمد أمين بك.

والرابعة الحربية: وقوامها محمود عزمى باشا، ومحمود حلمى بك.

والخامسة الهندسية: ويرؤسها محمد شفيق باشا، وأعضاؤها الخبراء: محمد فهمى باشا، وعبد المجيد عمر بك، ومحمود سامى بك، ومحمود فايد بك، وسكرتيرها عبدالباقى أفندى أحمد.

وتعين حضرة محمود صديق بك تشريفاتيًا للوفد، وأُلحق بالوفد كثير من الكتاب والسكرتاريين.

بعض وثائق الثقة بالوزارة:

ولما أُذيع نبأ تأليف لجان الوفد الرسمى وقرب سفره اشتد نشاط الوفد المصرى فى مناوأته؛ لكى يقيم الأمة فى وجهه لتمنعه من السفر لمباشرة مهمته.

فوجه علماء الأزهر الشريف وأئمة الدين، إلى الناس، كلمة يتوخون بها نصيحة الأمة بما ينبغى لها أن تعمله فى هذه النقطة الدقيقة التى وصلت إليها القضية المصرية.

ونشرت الصحف هذه الكلمة فى ١٦ يونيه، وهذا نصها:

«فى هذا الوقت العصيب، وقد حل الخلاف والشقاق محل الاتحاد والوفاق، والأمة المصرية أحوج ما تكون إلى جمع الكلمة ووحدة الرأى وتساند الصفوف، نوجه نداءنا، معشر خدام الدين، إلى كل من تظله سماء مصر من أبنائها قيامًا بما تفرضه علينا واجبات الدين نحن خدمته، من الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وأداء لما يدعونا إليه الواجب الوطنى العام لخير هذا القطر وأهله، وبراءة إلى الله من تبعة التقصير إلى هذا الوطن من السكوت وقد وجب النصح والتحذير».

«إخـواننـا وأبناءنا: يقـول الله تـعـالى: ﴿ولا تنازعـوا فـتـفـشلوا وتذهب ريـحكم واصبـروا إن الله مع الصابرين﴾، ويقول رسـول الله ﷺ: «يد الله مع الجماعة»، ويقول الحكيم: (لا جماعة لمن اختلفوا)».

«ويقول الآخر:

كونـوا جميعًا يا بنىّ إذا اعترى خطب ولا تتفرقـوا آحـاداً
تأبى الرماح إذا اجتمعن تكسراً وإذا افترقن تكسرت أفراداً»

«إخواننا وأبناءنا ـ لا ينازع منازع فى أن الاتحاد قـوة والاختـلاف وَهَن، ولقـد جاءنا من أنباء التاريخ وأخبار الأمم ما فيه معتبـر لأولى البصـر، ولسنا نكذبكم ولا نكذب أنفسنا إذا قلنا إننا وإياكم لا نملك سلاحًا ولا قوة سوى هذا الاتحاد، فى سبيل غايتنا، فهو الدعامة الوحيدة لحقنا الذى نسعى إليه فإذا ما ضاع هذا الاتحاد فقد تسرب إلى حقوقنا الوهن والفساد، وكنا كالتى نقضت غزلها من بعد قوة».

«إخـواننا وأبناءنا ـ لقـد قـام نفـر من الســابقـين الأولين من ذوى العـزيمـة والإقـدام، فى يوم واحـد قـومة رجل واحد، يجـهـرون بالمطالبـة بحق هذه الأمـة، وسرعان ما وجدوها كلمة واحدة تؤيدهم وتشد أزرهم».

«إنَّا لنعرف، وكثير منكم يعرف، أن صـاحبَى الدولة عدلى باشا ورشدى باشا كـانا طليعـة المؤيدين لأولئك الأبطال المقـاديم، وقـد بذلا فـى سـبـيل ذلك مـركـز الوزارة مرتين. ومـا ننسى لا ننسى موقفهما مع لجنة اللورد ملنر عند حضورها إلى مـصـر، ذلك الموقف الذى مـلأ الجـمـيع يقـينًا بأن لمصـر مـن أبنائهـا أبطالاً أنجادًا ورجالاً أمجادًا».

«وإننا لنعـرف، وكثيـر منكم يعـرف، وسـاطتهـمـا بين الوفد واللجنة وأنهمـا كانا خير ظهير فى قضيتنا لما يُعـرف من أخلاقهما وكفاءتهما. وإننا لنعـرف، وكثيـر منكم يعـرف، ما جـهـر به رئيس الوفد وهو فى أوروبا مـن الثناء على دولة عـدلى

باشا، ولما وصل بلاغ الحكومة الإنكليزية إلى عظمة مولانا السلطان بالدعوة إلى إرسال مفوّضين رسميين للبحث فى مطالب مصر، تطلعت الأنظار إلى تشكيل وزارة الثقة التى كنا جميعًا ننتظر إسناد الأمر إليها إذا ما جاء دور المفاوضات الرسمية. وإنًا لنعرف، وكثير منكم يعرف، إلى أين متدت الأبصار واتجهت الأفكار ومن الذى تمنينا أن يقع عليه الاختيار، وكلنا يذكر، والعهد غير بعيد، مبلغ سرور الأمة واغتباطها بإسناد رياسة الوزارة إلى دولة عدلى باشا ومبلغ ابتهاجها لمن اختارهم أعضاء لوزارته وبالبيان الذى أصدره. كذلك نذكر الحفاوة التى قوبل بها معالى رئيس الوفد من الأمة وفى مقدمتها الوزارة حتى لقد سافر بعض قُطُر السكة الحديد بالمستقبلين لمعاليه مجانًا. وكذلك نذكر، وكثير منكم يذكر، ما صرح به معالى سعد باشا فى خطبته بعد عودته لمصر من الثناء على زملائه ومن الثقة بالوزارة. حتى قال فى بعض خطبه: إنى مستبشر بهذه الوزارة».

«وما كان الاحتفال بمعالى رئيس الأمة وزملائه إلا لما قدموه من الخدمات الجليلة الغنية عن التفصيل».

«ولقد بقيت الأمة إلى اليوم الثانى من أبريل كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضًا، كلمتها واحدة وغايتها واحدة، وفى مقدمة الجميع الوفد والوزارة. ثم لم نلبث أن وجدنا الخلاف قد دب دبيبه بين رئيس الوفد والسابقين الأوَّلين من إخوانه، ثم بين رئيس الوفد أيضًا والوزارة، ذلك الخلاف الذى كانت نتيجته أن انقسمت الأمة على نفسها وأصبحت على عكس ما كانت عليه من أمسها، شقاق بعد وفاق واختلاف بعد ائتلاف».

«إخواننا وأبناءنا - إننا جميعًا متفقون على مطلب واحد هو حرية مصر واستقلالها، الأمة تطلبه والوفد جميعه يطلبه والوزارة تطلبه وقد عاهدت الأمة على أنها لا تسعى إلا إليه، جاعلة الكلمة الأخيرة والقول الفصل للأمة ممثلة فى جمعيتها الوطنية التى تُنتخب للنظر فيما يجىء به المفوضون الرسميون فإما

قبلته وإما رفضته، فعَلاَم هذا الخلاف والشقاق؟ وإلاَمَ هذا الانقسام والافتراق؟ وفيمَ هذه الوفود الوافدة تغالبها الجموع الحاشدة والتأييد ينقضه التأييد؟».

«وهل لموضوع الخلاف من النتيجة ما يستحق أن يذهب من أجله بناء وحدتنا وأن تختل صفوفنا بافتراق الأمة شيعًا وانقسامها فرقًا؟ أم هل من الحكمة والمصلحة أن يُستباح دخول الغوغاء والجهلة فى شأن هم أبعد الناس عن إدراك دخائله؟ وهم الذين يقول عنهم سيدنا عبد الله بن عباس: (ما اجتمعوا قط إلا ضرّوا)».

«لقد عرفنا وعرفتم أن خلاف رجال الوفد فيما بينهم ينحصر فى أن فريقًا من الوفد، وهم الذين انفضوا من حول رئيسه، يريدون، عملاً بما قرره الوفد وهم فى باريس ومراعاة لمصلحة الأمة فى اعتقادهم، أنه لا يجوز أن يشترك الوفد فى المفاوضات الرسمية بل يتركها للوزارة ومن تنتخبه يتفاوضون والوفد يبقى مع الأمة على الحياد ينتظر ما يجىء به المفوضون الرسميون وتقبله الأمة أو ترفضه. وفريق آخر، وهم معالى الرئيس ومن معه، يرون الاشتراك مع المفوضين الرسميين فى المفاوضة، وقد عدل هذا الفريق أخيرًا عن خطته للأسباب المعلومة».

«ولقد عرفنا وعرفتم أن موضوع الخلاف بين رئيس الوفد ورئيس الوزارة إنما هو فى رياسة المفوضين. فالأول يراها لنفسه بمقتضى رياسته للوفد النائب عن الأمة، والثانى يرى أنها لنفسه بمقتضى التقاليد الدولية، وسواء أكان هذا أم ذاك فالبت فى الرياسة وإسنادها لمن تُسند إليه حق من حقوق ولىّ الأمر عظمة السلطان، وكلا الرئيسين يسلم بذلك. أما حق الأمة فهو النظر فى النتيجة العملية للمفاوضات، وهذا الحق لا يزال محفوظًا لها، وسيكون لها القول الفصل فى القبول أو الرفض سواء كان الرئيس عدلى باشا أو سعد باشا، وقد عُين الوفد الرسمى وانتهى الأمر».

«رجال الوزارة والمفاوضون الرسميون مصريون محبون لبلادهم قبل كل شىء. وما لا ريب فيه أن الحق الذى تطالب به الأمة المصرية هو حق لا يتجزأ شائع بين أفراد يملكه واحد منهم، ويملك المطالبة به وحده، ولا يسوغ لأحد منهم أن

يحتكره لنفسه، ويعتبر كل من طالب بهذا الحق كاملاً ممثلاً للأمة قائمًا مقامها فى المطالبة به، بدون حاجة إلى إنابة منها ولا توكيل متى كان ذلك المطالب عاملاً على ما فيه مصلحة الأمة غير مفرط فى شىء من حقها، كما هو مقتضى القاعدة الشرعية بالنسبة لجميع الحقوق العامة التى لا تتجزأ الثابتة للأمة على الشيوع بين آحادها. وما كان توكيل الأمة للوفد الذى أنابته عنها إلا لنظر إجماع آحادها على المطالبة بهذا الحق، ويمثلها وفدها مجمعة على المطالبة مخافة أن يقول غاصب الحق لمن يطالب به وحده إن طلبك فردى لا إجماعى لم توافقك عليه الأمة بأسرها، ومَنْ عندك منها راضٍ بأن يبقى حقها تحت يد الغاصب».

«وبعد. فإننا وإياكم جميعًا إنما نملك حريتنا واستقلال بلادنا، فهل من سداد الرأى أن يرى بعضنا أننا نقبل هذا المطلوب إن جاء على يد فلان ونرفضه إن جاء على يد فلان؟ أم هل من سداد الرأى ونبالة المقصد وسمو الغاية أن تتفرق بنا السبل ونتشاحن ونتنابذ ويصدم بعضنا بعضًا من جراء أمر عَرَضىّ نسينا من أجله غاية الغايات، والشعوب ناظرة إلينا والدول تحسب ذلك علينا؟ ومنها من يتربص بنا العثرات ويتلمَّس علينا السوءات: (فما لكم كيف تحكمون؟)».

«الخلاصة»

«إن الأجدر بالأمة الآن أن تترك الوفد الرسمى يعمل جهده للوصول إلى تحقيق غرضها الأسمى الذى أجمعت عليه عامة طبقاتها على اختلاف ميولهم ومذاهبهم، وأن تعمل الأمة مع الوفد المصرى، برياسة معالى سعد باشا زغلول، على جمع صفوفها وتوحيد قواها حتى تحصل الانتخابات المقبلة على وجه يحقق تمثيل الأمة تمثيلاً صحيحًا فى الجمعية الوطنية التى سيكون لها الرأى الأخير فى تقرير مصير البلاد».

«إن فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد».

«مفتى الديار المصرية سابقًا» (محمد بخيت)

«شيخ المشايخ الصوفية» (عبد الحميد البكرى)

ويلى ذلك توقيعات تسعة وثلاثين من علماء الأزهر الشريف.

فلم يَرُقْ هذا البيان فى أعين رجال الوفد الباقين مع سعد باشا، ونشرت سكرتاريته بلاغًا تنفى ما جاء فيه من أن الوزارة قبلت طلبات سعد باشا ما عدا رياسة المفوّضين، وعبرت عن أصحاب البلاغ بقولها (الشيخ بخيت وشركاه)؛ مما حمل بعض العلماء وسواهم على الرد على السكرتارية بما كانت فى غنى عنه.

ثم توالى تأييد الهيئات الراقية للوزارة ولو أن السواد الأعظم من الأمة كان مناوئًا لها، تبعًا لنداءات سعد باشا.

وحضر، فى صباح يوم ٢٣ يونيه إلى وزارة الداخلية، حضرة صاحب المعالى أحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف الأهلية مصحوبًا بحضرة صاحب السعادة محمد صالح باشا وحضرة صاحب العزة حافظ عبد النبى بك المستشارين، وقابلوا حضرة صاحب المعالى عبد الخالق ثروت باشا وزير الداخلية بالنيابة وقدموا لمعاليه كتابين موقعًا عليهما من حضرات مستشارى محكمة الاستئناف الأهلية يتضمنان الثقة بالوزارة والوفد الرسمى، وهذا هو نص الكتاب الأول الموجه إلى معالى رئيس محكمة الاستئناف الأهلية:

«حضرة صاحب المعالى أحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف الأهلية»

«نتشرف بأن نخبر معاليكم أننا اطلعنا على منشور تحت إمضاء (لسان الحق) جاء فيه: إن الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف، التى حكمت ببراءة حضرة سلامة بك ميخائيل القاضى، قد قررت ضمنًا أنها لا تثق بالوزارة العدلية:»

«ولما كان الحكم لم يتعرض لشىء من ذلك ولم يُشِرْ إليه، فالادعاء بمثل هذا القول ما هو إلا افتئات على أكبر هيئة قضائية ترى نفسها فوق الأحزاب، وأن لا مهمة لها إلا تحقيق العدالة والفصل فيما يرفع إليها من الأمور القضائية بما يوحى به ضميرها ويوجبه القانون بصرف النظر عما يحيط بالموضوع المطروح أمامها من الظروف السياسية. فإسناد المنشور للهيئة القضائية أنها تعرضت

لمركـز الوزارة وأظهـرت عـدم الثـقـة بهـا مـخـالف للواقع، ولذلك نرى أنفـسنا مضطرين، قيـامًا بالواجب، أن نبدى أسفنا على ما جاء بالمنشور المذكور، وأن نقـرر، بصـفـتنا من أبناء الأمـة، ثقتنا التـامـة بحضـرات أصحـاب الدولة والمعالى رئيس ونائب رئيس وأعـضـاء الوزارة العـدليـة وبالمفوَّضـين الرسـمـيـين. ولا شك عندنا أنهم جميعًا من خير رجال الأمة وأعظم أبنائها البارّين كفاءة وإخلاصًا، وأنهم لا يدخرون وسعًا للوصول إلى تحقيق أمانى الأمة واستقلالها. ولنا فى برنامج الوزارة، الذى أعلنته فى بيانها، أكبر برهان على حسن نيتها مما يوجب اطمئنان الخواطر. ونرجو لهم التوفيق لما فيه خير البلاد».

«وفى الختام نرجو معاليكم التفضل بإبلاغ هذا للوزارة مع جليل الاحترام».

عطية حسنى، متولى غنيم فوزى المطيعى، على حسين، حافظ لطفى.

أما الكتاب الثانى فهذه صورته:

«حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس مجلس الوزراء»

«الآن، وقد أخذت عوامل الانقسام والانشقاق تبدو آثارها السيئة، ولما كنا نرى أن لا مبرر لهذا ولا نتيجة له سوى التشويش على المصلحة العامة وإيجاد العقوبات فى سبيل الوصول إلى تحقيق الأمانى القومية. ولما كنا نسعى كلنا لغرض واحد وغاية واحدة، أصبح من أقدس واجبنا الوطنى، فى مثل هذه الظروف الاستثنائية، ومع احترام حرية الفكر التى تملى علينا هذا، أن نجهر برأينا الذى ما كنا لنعلنه لولا خشية سوء العاقبة».

«عهدنا بكم يا دولة الرئيس وبحضرات أصحاب الدولة والمعالى زملائكم صدق الوطنية والإخلاص لبلادكم المحبوبة، وقد ظهر هذا بجلاء فى البيان الرسمى عند إسناد رياسة الوزارة إليكم وفى البيان الذى رفعتموه لعظمة السلطان عن مهمة المفوضين الرسميين لاشتمالها على رغبتكم الأكيدة فى تحقيق أمانى الأمة».

«ولا شك عندنا أن دولتكم، وحضرات زملائكم المفوضين الرسميين معكم، لا تدّخرون وسعًا فى بذل كل ما لديكم من قوة وحزم وأصالة رأى للوصول إلى تحقيق أمانى الأمة ورغباتها».

«فلهذا نعلن، باعتبارنا من أبناء الأمة وبقلب ملؤه الغيرة على بلوغ مطالبها، ثقتنا التامة بدولتكم وحضرات زملائكم، سائلين المولى أن يؤيدكم بروح من عنده وأن يسدد خطواتكم وأن يوفقكم لما فيه خير البلاد وإسعادها، وأن يهيئ لنا من أمرنا رشدًا».

«محمد محرز، محمد صالح باشا، حافظ عبد النبى، على ثاقب، أحمد راغب بدر، صالح حقى، واصف سميكة، عبد الرحمن رضا، أحمد موسى أبو بكر يحيى».

هذا وقد قصد وفد، مؤلف من حضرات صاحب السعادة محمد شكرى باشا وكيل وزارة الحقانية سابقًا وصاحب السعادة حسن عبد الرازق باشا محافظ الإسكندرية السابق وحضرة صاحب العزة يونس صالح بك المحامى، بالنيابة عن جمعية مصر المستقلة - قصد هذا الوفد، بعد ظهر يوم ٢٩ يونيه، ديوان الوزارة، برمل الإسكندرية وقابل حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا ورفع لدوته كتابًا صادرًا من مجلس إدارة الجمعية موقعًا عليه من أعضائه يعربون فيه عن ثقتهم بدولة الرئيس وتأييدهم له فى المفاوضات الرسمية. وقد تلا الكتاب المذكور حضرة صاحب السعادة حسن عبد الرازق باشا، وهذا نصه:

«يا صاحب الدولة»

«لقد أعلنتم، يا دولة الرئيس، يوم قبولكم تأليف الوزارة، أن مهمتكم هى تحقيق استقلال مصر استقلالاً لا شك فيه. ثم فصّلتم، فى الكتاب الذى رفعتموه إلى صاحب العظمة السلطان بتعيين المفوَّضين، ما أجملتموه فى برنامجكم الأول، وبيَّنتم، بوضوح وجلاء، أن غرض المفاوضين المصريين وأول هَمِّهم أن يصلوا إلى الاعتراف بمصر دولة مستقلة فى الداخل وفى الخارج،

وإلغاء الحماية إلغاء صريحًا لا فى علاقات مصر وبريطانيا العظمى وحدها بل فى علاقات مصر والدول الأخرى أيضًا. وأعلنتم، أولاً وآخرًا، أن الكلمة الفاصلة، فى كل اتفاق تنتجه المفاوضات التى ستجرى بينكم وبين بريطانيا العظمى، هى للأمة ممثلة فى جمعية وطنية ستُنتخب بمقتضى قانون يوضع على أحدث المبادئ الدستورية. وقد دعوتم الوفد المصرى للاشتراك فى المفاوضات فاتفق معكم على المبادئ والخطة، ولكن رئيسه اختلف معكم على الرياسة التى طلبها لنفسه وتشبث فى طلبها جاعلاً لها أهمية عظمى أثار من أجلها عاصفة شديدة هبت على البلاد، فأوجدت فيها الشقاق والانقسام وكادت تقضى على اتحادها الذى هو سلاحها فى الدفاع عن أمانيها والذى أوصلها إلى تلك المكانة من الفوز والنجاح».

«ولكنكم، يا دولة الرئيس، أوسعتم من صدركم للحملات الشديدة التى أثارها «حزب الرياسة» ومضيتم فى عملكم غير ناظرين إلا لمصلحة الوطن العزيز، معتمدين على حكمة الأمة ووطنيتها. ولقد صدق ظنكم فإن صوت الحكمة قد تغلب على الشعور الدافع، وتبين الناس جميعًا الخطر اللاحق بقضيتنا من اتباع تيار الشقاق والتفريق، كما أثبتت الحوادث فساد الأفكار الضارة المنتشرة متى كانت تغذّى عاصفة الشقاق والتفريق. ودلت تصرفاتكم، فى تلك المدة القصيرة، على كفاءة سياسية عالية وحكمة وخبرة مع سعة فى الصدر وصبر على معالجة الصعب من الأمور لمصلحة هذا الوطن المفدّى، فسكنت العاصفة وأخذت الصفوف تلتئم وتتلاصق والقلوب تتجمع حولكم معلنة موافقتها على برنامجكم وثقتها التامة بكم وبزملائكم. ولا أدلَّ على ذلك من المظاهر التى شاهدتموها فى وفود الأمة المؤلفة من أعضاء الجمعية التشريعية ومجالس المديريات وجميع الهيئات النيابية الأخرى، ومن الأعيان والمحامين والأطباء والمهندسين وذوى الرأى والمكانة فى البلاد التى جاءت إليكم لتحيِّى فيكم الإخلاص والثبات، وتعلن ثقتها بكم ثقة أساسها ما تبينته من تصميمكم الأكيد على تنفيذ برنامجكم الذى يشمل الأمانى القومية».

«وقد تم لكم، يا دولة الرئيس، إجماع الأمة على تأييدكم ببيان العلماء وعلى رأسهم كبيرهم فضيلة الشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية سابقًا، وهو البيان الذى أعلنوا فيه ثقتهم بكم، وبكتابَىْ مستشارى محكمة الاستئناف وهى أكبر هيئات القضاء فى مصر».

«بهذا كملت لكم مظاهر الثقة والتأييد. وجمعية مصر المستقلة لتغتبط بتحقيق أسمى غرض لها من رؤية الأمة متفقة متحدة فى تلك الفترة الدقيقة التى تجتازها القضية المصرية. وفى وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى الاتحاد والائتلاف وتوحيد القوى وجمع الكلمة».

«فسافروا على بركة الله، مؤيَّدين بثقتنا جميعًا، مملوئين يقينًا بأن الوطنية الحقة، التى تملأ الصدور وتتأجج بين الجوانح، ستقضى على كل خلاف وانقسام. وستبقى الصفوف من ورائكم متراصة والأمة كتلة واحدة تناصركم وتقويكم وتشد من عزيمتكم فى الدفاع غن مطالبنا القومية. وكونوا شديدى الثقة بإخلاص مواطنينا من الزعماء إلى أصغر صغير، وبأنهم سيضعون الوطن فوق الجميع، وبعيد عليهم أن يخرج من بينهم صوت يضعف من موقفكم، وأنتم تدافعون عن حقوق الوطن، فإن هذا عمل شائن لا يكون إلا من عاقٍّ لبلاده، وليس فى مصر إلا بَرَرة مخلصون».

«سافروا يا دولة الرئيس هادئين مطمئنين، واعملوا على أن تكتبوا لكم فى تاريخ أمتكم صفحة خالدة مجيدة».

«وفقكم الله وسدد خطاكم وحباكم بعونه ورعايته، وتفضلوا بقبول عظيم احتراماتنا».

فشكر لهم دولته حسن عواطفهم مقدرًا جميل شعورهم، وبعث لمجلس إدارة هذه الجمعية بكتاب بتاريخ أول يوليه نثبته هنا إتمامًا للفائدة:

«حضرات أصحاب السعادة والعزة أعضاء مجلس إدارة جمعية مصر المستقلة»

«إن ما تفضلتم به، من حسن الذكر وطيب الحديث عما قدمته من عمل فى خدمة القضية المصرية، وما زودتمونا به من واسع الثقة وعظيم التأييد، له فى نفسى أجمل الوقع وأفضل الذكرى، وإنى أسديكم خالص الشكر، أولاً وآخرًا، على ما لاقيته منكم من التعضيد الذى يهون علينا مشاق عملنا ويعيننا على اجتياز هذا الدور الدقيق».

«وتقبلوا فائق احتراماتى».

«رئيس مجلس الوزراء»

«عدلى يكن»

وفى هذا اليوم أقبلت الوفود من جميع مديريات القطر ومحافظاته على الثغر لتوديع الوفد الرسمى، وكانت هذه الوفود مؤلفة من أعضاء الهيئات النيابية على اختلاف أنواعها ومن الأعيان وكثير من أُولِى الرأى فى البلاد ومن كبار موظفى الحكومة ورؤساء المصالح الأميرية.

وازدحمت الإسكندرية بهم وقد أقبلوا زُمرًا حوالى الظهر نحو الصيوان الذى أعدته المحافظة لاستقبال المدعوّين لحفلة التوديع فكان عددهم يقرب من الألفين.

وكان أعضاء الوفد ورئيسه قد استقلوا الباخرة التى ستُقلع بهم فى ذلك اليوم، فعند الساعة الثانية بعد الظهر نزل منها حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس مجلس الوزراء فاستعرض (قره قول) شرف كان موجودًا بموسيقاه أمام الباخرة لتحية دولته، ثم قصد السرادق فعلت أصوات هاتفة لعظمة السلطان ولدولة الرئيس وللوفد، وأخذ دولته المكان المعدّ له. ثم أُلقيت الخطابات المتضمنة عبارات الثقة والتأييد للوفد الرسمى، فتكلم أولاً صاحب الفضيلة

الأستاذ الشيخ محمد بخيت فالأستاذ الشيخ محمد الخضرى بك من العلماء ثم حضرة صاحب السعادة محمد عثمان أباظة باشا (القاها شاب من أسرته لضعف صحته) وحضرتا صاحبَى العزة على المنزلاوى بك وكامل بطرس بك المحامى بالنيابة عن الهيئات النيابية، ثم حضرة صاحبى العزة عبد الستار الباسل بك وصالح لملوم بك عن العرب، ثم حضرتا صاحب السعادة أمين يحيى باشا والأستاذ مرسى محمود أفندى المحامى عن مدينة الإسكندرية، ثم حضرتا عبد العزيز رضوان بك والشيخ محمود سليط عن الأعيان. ثم ألقى طالب قصيدة بالنيابة عن طلبة المدارس العالية، وتكلم آخرون بالنيابة عن المدارس الحرة.

ثم قام حضرة صاحب الدولة الرئيس فشكر الخطباء والمودّعين بالكلمة الآتية:

«أيها السادة»

«أرجو منكم عذرًا إذا لم أجد كلمات تفى بما يجب علىّ لكم من الشكر، فقد تفضلتم بالقدوم من أقصى البلاد وجميع نواحيها لتوديعنا. ولا أشك فى أن اهتمامكم هذا يحمل معنى كبيرًا فى نفوسكم وفى نظرى، لأنه يعبر، فى الحقيقة قبل كل شىء، عن اتحادكم المتين نحو غرض البلاد السامى ويدل دلالة تامة على اجتماع الكلمة والتضامن والحرص على تشجيعنا على الخدمة العامة، ولذلك فإننى اشعر بسرور كبير جدًا لا أقدر على التعبير عنه».

«وإنى أسافر مطمئنًا كل الاطمئنان، فقد وجدت من الأمة ما كنت أنتظره منها وآمله دائمًا فيها من الحكمة والرويّة وحسن التقدير والنظر السديد».

«إن الوفد، تلقاء ذلك المظهر الشريف وما أبدته الأمة وتبديه من مظاهر الثقة فى كل مناسبة، ليسافر مشدود الأزْر معضدًا بثقة البلاد، وهذا من أكبر عوامل النجاح فى القضية المصرية».

«أسأل الله الكريم أن يوفقنا لخدمة الوطن العزيز وأن يلهمنا السداد فى مهمتنا. وأدعوه، سبحانه وتعالى، أن نرجع إليكم فرحين مشروحى الصدر بنجاح قضيتنا وتحقيق برنامجنا إن شاء الله».

بعد ذلك قصد دولته الباخرة يحيط به كل ذلك الجمع الكبير والكل يتسابق لمصافحته.

وقد تفضل صاحب العظمة السلطانية فأوفد من لَدُنه حضرة صاحب المعالى كبير الأمناء لتوديع دولته وإبلاغه، وحضرات أعضاء الوفد الرسمى، تحيات عظمته السامية.

هذا، وقد أرسلت الهيئات النيابية رسائل التوديع بالبرق للوفد وهو على ظهر الباخرة.

وبالجملة، فإن الاحتفال كان بالغًا حد الأبهة والعظمة لولا ما أتاه، بعض من قيل إنهم ينتمون لسعد باشا، من الأمور التى أرادوا أن يشوشوا بها على الوفد الرسمى ويحطوا بها من كرامته، فكان لها عند العقلاء أسوأ وقع.

أبحرت الباخرة بالوفد فى يوم أول يوليه فوصل إلى تريستا فى ٤ منه واستقل منها القطار فوصل إلى باريس فى يوم ٦، غير أنه ارتأى تغيير خطته، فبدلاً من سفره إلى تريستا إلى دوفر مباشرة، نزل فى باريس فأقام عدد قليل من الطلبة المصريين مظاهرة عدائية له فى المحطة، مع أن كثيرًا من كبار المصريين الذين كانوا بباريس حضر إليها لاستقباله، فلم يُعِر القوم مظاهرة الطلبة التفاتًا. وقد وصف صاحب جريدة الأهرام، الذى كان بباريس إذ ذاك، وصول أعضاء الوفد إليها فى برقية طيَّرها لجريدته بتاريخ ٦ يوليه، هذا نصها:

«وصل الوفد الرسمى إلى باريس، وجميع أعضائه بصحة تامة. وقد لاقوا فى الطريق جميع معدات الراحة والتسهيلات بفضل مساعى الحكومتين الإيطالية والفرنسية، وكان على المحطة بعض أعضاء المصريين الموجودين فى باريس».

«وقد قام ثمانية من الطلبة المصريين بمظاهرة عدائية، وكان فى مقدمتهم عزيز أفندى رفعت الواصل هنا حديثًا، ولكن الجمهور لم يلتفت إلى تلك المظاهرات».

«وسيمكث الوفد فى باريس أربعة أيام».

ومما كان أدعَى للأسف أن تحولت الدعاية إلى أوروبا، وبعد أن كانت فى صالح القضية أصبح الدعاة يطوفون تلك الديار، منادين بتأييد بعض الزعماء، ومناوأة البعض الآخر، ويبذرون بذور الشقاق فى تلك الديار النائية.

ولقد أرسل عبد الحميد بك سعيد برقية إلى الصحف المصرية من روما فى ٦ يوليه مؤيدة لذلك، حيث قال:

«نستنكر كل الاستنكار المهمة التى يقوم بها بعض المواطنين الطائفيين فى أوروبا لطلب تأييد بعض الزعماء ومناوأة البعض الآخر، فهم بذلك يبذرون الشقاق فى كل مكان».

«فليعلم الوكلاء الموكلون أننا لن ننقاد لأحد كالنعاج. وقد آن للشعب أن يدرك خطورة الموقف الحالى فيضع حدًا للفوضى والحرب الأهلية التى تهدد كياننا وتهدم نفوذنا ولا يستفيد منها إلا الخصم، فلا مندوحة من وضع برنامج وطنى مشترك يلزم الجميع باحترامه، ومن حاد عنه يُعد منفصلاً عنا. فليَحْىَ الاتحاد».

ولقد سافر الوفد من باريس قاصدًا لندره فى يوم ١١ يوليه، ووصفت الأنباء البرقية الخصوصية لجريدة الأهرام كيفية وصول أعضاء الوفد الرسمى إلى لندره فقالت:

«لندره فى ١٢ يوليه ـ وصل توفيق بك دوس وعبد المجيد بك عمر ليلة أمس ووصل بقية أعضاء الوفد هذا المساء، وأرسلت الحكومة البريطانية وطسن باشا فقابل أعضاء الوفد فى دوفر، وانتظرهم مندوبون آخرون من قِبل الحكومة البريطانية فى محطة فيكتوريا».

«وسافر الوفد من دوفر فى صالونين خصوصيين».

«وقام عدد من الطلبة بمظاهرة خارج المحطة ضد الوفد، وانتظر عدد آخر من المصريين باحترام داخل المحطة».

«ونزل الوزراء والسكرتاريون الخصوصيون فى فندق كارلتون ونزل المستشارون والسكرتاريون العموميون فى فندق ڤيكتوريا».

وجاء فى نبأ منها آخر:

«قال عدلى باشا لمندوب جريدة التيمس إنه سيقابل اللورد كيرزن اليوم، وآثر ألا يذكر أى تصريح يتعلق بما يتوقعه فى هذه المقابلة».

«قال: وقد جئت أنا وزملائى لنرى هل من الممكن الوصول إلى اتفاق يرضى البلدين، ولا أرى أنه يتعذر الوصول إلى مثل هذا الاتفاق، وفى مثل هذه المسائل توجد دائمًا صعوبات ظاهرية أكثر مما هى حقيقية. وللوفد الثقة التامة بروح السخاء والعدل التى تتمتع بها الحكومة البريطانية والشعب البريطانى».

«قال: ولا أدرى كم يلبث الوفد هنا، فإن ذلك يتوقف على مجرى المفاوضات».

ووزعت شركة روتر البيان التالى على الصحف المصرية:

«لندن فى ١٢ يوليه: وصل الوفد المصرى الرسمى إلى لندن مساء أمس. وقد قام بعض الشبان المصريين، والأرجح أنهم من الطلبة، بمظاهرة صغيرة فى محطة ڤيكتوريا، وكانوا فى أثنائها يلوحون برايات حمراء كُتبت عليها هاتان العبارتان: «لا مفاوضة مع عدلى» و«مصر للمصريين». ومروا بعد ذلك أمام الفندق الذى نزل فيه رئيس الوزارة المصرية، وهم يلوحون بالرايات وينادون «ليسقط عدلى»، ولكن المظاهرة كانت قليلة الأهمية وعقيمة».

«وقد صرح عدلى باشا بأنه سيقابل اللورد كيرزن اليوم، وهو لا يرى أنه يتعذر الوصول إلى اتفاق، وللوفد ثقة تامة بما لإنكلترا من روح السخاء والعدل».

وكانت نتيجة هذه الدعاية ضد عدلى باشا ووفده أن الجمعية المصرية بلوزان (سويسرا) أصدرت القرار التالى:

«إن الجمعية المصرية فى لوزان المنعقدة بشكل جمعية عمومية فى ٣ يوليه سنة ١٩٢١ لتقرير موقفها إزاء المفاوضات الرسمية المقبلة بين إنكلترا ومصر بشأن نظام مصر المستقبل».

«قررت:»

١ - «تأييد وتعضيد كل وفد مصرى يكون برنامج مفاوضاته إلغاء الحماية الإنكليزية على مصر إلغاء حقيقيًا، والاعتراف الكامل المطلق باستقلال مصر والسودان استقلالاً تامًا حقيقيًا فى الداخل وفى الخارج».

٢ - «إنكار كل وفد مصرى لا تكون غايته مطابقة تمام المطابقة لذلك البرنامج».

«وعليه»

«فلا يَسَع الجمعية المصرية فى لوزان أن تؤيد الوفد الرسمى الذى يرؤسه عدلى باشا رئيس الوزارة المصرية إلا إذا أصبح برنامج ذلك الوفد - المبهم فى كثير من نقطه - أكثر وضوحًا وجلاء، وكان مطابقًا تمامًا للمبادئ المتقدمة».

«عن الجمعية المصرية فى لوزان»

«منصور القاضى»

هذا ولقد انتهز اللورد ونترثون، وغيره من الأعضاء الاستعماريين، فرصة الانقسام القومى والحوادث الأخيرة فى مصر فأخذوا يحاولون إضعاف مركز عدلى باشا فى المفاوضات. وقد أُلقيت أسئلة بهذا المعنى فى البرلمان الإنكليزى فى الأسبوع الأول من شهر يوليه، وعلقت بعض الصحف على ذلك بأنه: «لا ريب فى أن الانقسام الحالى فى مصر سيساعدهم على الإضرار بالمصالح المصرية».

المؤتمر الإمبراطورى والمسألة المصرية:

هذا، ولقد كان رؤساء الممتلكات المستقلة للإمبراطورية البريطانية وفدوا إلى لندره فى ذلك الوقت للاجتماع بها ببعضهم؛ ليكوّنوا مؤتمرًا يبحث فى المعضلات السياسية الخاصة بإمبراطوريتهم.

فوردت الأنباء البرقية فى ٧ يوليه بأن هذا المؤتمر قرر أن يبحث فى المسألة المصرية عند وصول الوفد.

وقالت شركة روتر فى أنبائها عن هذا المؤتمر ما يلى:

«لندن فى ١٢ يوليه - عقد المؤتمر الإمبراطورى جلسة فى يوم الإثنين (١١ يوليه) كان القسم الأول منها خاصًا بمصر، وأبدى اللورد كيرزن تصريحًا عن المسائل التى ستتناولها المناقشة قريبًا مع الوفد المصرى. وأيد جميع الأعضاء، الممثلون للممتلكات التى وراء البحار والمشتركون فى المؤتمر، الخطة التى ينوى اتباعها فى أثناء المناقشة».

وكان من بين رؤساء هذه الممتلكات المستقلة الچنرال سمطس رئيس وزارة جنوب إفريقيا فألقى قبل سفره إلى بلاده خطبة يودع بها المؤتمر والبلاد الإنكليزية فى ١٧ يوليه وردت هنا خلاصتها، لأنه تعرض فيها للمسألة المصرية بقوله:

«إنى أُبدى خالص امتنانى للأمة البريطانية التى ما فتئت، منذ عامين ونصف، تعظم فىّ عدوّها اللدود السابق وتضع ثقتها فىّ».

«ولقد تابع حديثه على هذه المنوال فحاول إثبات ضرورة الاعتدال فى التعبير عن شعورنا بإزاء من كانوا أعداء ألدّاء لنا أمس، وقال: «إن المعارضة بشأن معاهدة الصلح قد حملتنى على القيام بمخابرات ضخمة دلت على أن وجهة نظرى نشأ عنها رأى عام شديد الانتشار، وأن هذا الرأى العام قد حوّل المثل الأعلى لضمانات الرقىّ نحو الماديات العلمية. ولقد أُبرم الصلح الآن».

ثم قال الچنرال سمطس: «إن أوروبا تظهر الآن فى أفزع مظهر فى التاريخ، مظهر لا يستطيع رجل ذو ضمير حى أن يشهده دون أن يتأثر جَمَّ التأثر. ولن يجد البريطانيون والأمريكيون، فى هذا الجيل، مجالاً لمهمة مماثلة للمهمة التى

هيأتها لهم حالة أوروبا الحالية. ولن تكون نجدتهم فى أى مكان، أعظم فائدة ولا نشاطهم بأحسن ثمرة منه الآن، ولا يمكن أن تدوم راحة أوروبا أجمع إلا بدوام راحة ألمانيا وطمأنينتها، فمن الضرورى إذًا أن تهدأ الحال فى ألمانيا. ومن رأيى أن الجمهورية الألمانية خليقة بعون بريطانيا وتشجيعها».

وبعد أن أطنب فى شرح ما قامت به ألمانيا من ضبط النفس ونجاحها فى السير فى طريق اجتناب الفوضى، قال: «إن ظهور الممتلكات المستقلة السعيد فى مضمارها الجديد يعد من المفاخر العظمى للبراعة السياسية البريطانية، وهذا مما يدعو إلى أن تُحقق فى مصر وفى الهند مبادئ الحرية والاستقلال التى تعتمد عليها الإمبراطورية ذاتها فى وجودها. ومن البدهى أنه ليس من الممكن، فى مثل حالة هذه البلاد، تطبيق الحل الذى وضع للممتلكات المستقلة».

ثم وضع الجنرال قواعد مشروع بإيجاد نظام مُرْضٍ يعوض على الممتلكات البريطانية وقال: «إن هناك معضلة دستورية تستلزم الحل العاجل وهى معضلة إيرلندا».

وأظهر فى الخلاصة النتائج الوخيمة التى يجرها الموقف الحالى على الإمبراطورية وعلى أمريكا، واستنتج من ذلك ضرورة وضع نظام جديد. وختم حديثه باستعراض الموقف الداخلى، وامتدح سعة النظر والتسامح اللذين نتجا عن الحرب العظمى.

وبعد. فلماذا اجتمع المؤتمر الإمبراطورى فى ذلك الوقت وفى ذلك الظرف خاصة؟ ألا يمكن أن يكون اجتماعه للنظر فى المشاكل البريطانية وأهمها مشكلة الطريق الممتد بينها وبين الجزائر البريطانية؟ حتى تستند الحكومة البريطانية على قرارات هذا المؤتمر فى النقط التى ترى أنه مقتنعة بها، ولكن صالحها لا يقضى بالتسليم بها محتجة برأى هذا المؤتمر الذى تقول إنه له رأى معدود فى سياسة الإمبراطورية وبخاصة ما كان منها يمس علاقتها بها؟ وهل ليس هذا الاحتياط من حسن السياسة التى كان يجب علينا اتباعها، نحن المصريين، أن

نأخذ به وننسج على منواله؟ بأن يذهب الوفد الرسمى للمفاوضة ويبقى فريق قوى هنا أو بقربه بالمرصاد، حتى يجد ذلك الوفد مندوحة لرفض ما لم يكن يراه ملائمًا للأمانى الوطنية استنادًا على معارضة ممثلى الأمة الواقفين له بالمرصاد؟ ومن منا كان أحوج إلى استعمال هذه الطريقة؟ الإنكليز على قوتهم أم المصريين فى ضعفهم؟

وإليك الدليل على أن قرار ذلك المؤتمر سيكون له تأثير فى تقوية مركز الحكومة البريطانية تجاه الوفد الرسمى. قال روتر فى نبأ برقى له:

«لندن فى ٩ أغسطس - علقت جريدة «برمنجهام پوست» على بيان المؤتمر الإمبراطورى، القائل بأن المؤتمر وافق بالإجمال على المبادئ التى يجب أن تسترشد بها الحكومة البريطانية فى مفاوضاتها مع الوفد الرسمى، فقالت: إذا كنا لا نستطيع القول إن هذا البيان سيجعل مهمة المفاوضة مع عدلى باشا أكثر سهولة فإنه، بلا مراء، سيكون ذا تأثير فى التصريح الذى ستلقيه الحكومية البريطانية ويُكْسبه أهمية ونفوذًا».

المفاوضات الرسمية:

وصل الوفد الرسمى، بكامل أعضائه، إلى لندره يوم ١٢ يوليه. وفى اليوم ذاته، وردت الأنباء بأن دولة رئيسه قابل اللورد كيرزن، وأنه قد أعدت العدّة لعقد المؤتمر الذى ستحصل فيه المباحثة فى المسألة المصرية فى وزارة الخارجية فى الساعة الثالثة بعد ظهر يوم ١٣، وأن جميع وزراء مصر سيحضرون هذا الاجتماع.

ثم ورد النبأ البرقى التالى:

«لندن فى ١٤ يوليه - يعقد المؤتمران الإنكليزى الإيرلندى والإنكليزى المصرى بعد ظهر الغد (١٥ يوليه) ويكون انعقاد الأول بحضور المستر لويد جورج فى شارع دوننج ستريت رقم ١٠، والثانى بحضور لورد كيرزن فى وزارة الخارجية».

«وقد استغرقت الجلسة اليوم ثلاث ساعات، وكانت المباحثات تمهيدية وكان المفوضون الإنكليز أربعة من كبار موظفى وزارة الخارجية البريطانية وعلى رأسهم لورد كيرزن، وعدلى باشا يتوخى التحفظ الشديد فى تصريحاته».

على أن وزارة الخارجية البريطانية لم تشأ أن تدع الناس حيارى لا يعلمون من أسرار المفاوضات شيئًا، بل أصدرت فى مساء يوم ١٥ يوليه البلاغ الرسمى التالى:

«فى الساعة الثالثة بعد ظهر يوم ١٣ يوليه استقبل المركيز كيرزن أوف كادلستون، فى وزارة الخارجية، الوفد الرسمى المصرى المؤلف برياسة صاحب الدولة السير عدلى يكن باشا رئيس الوزراء ومن حضرة صاحب الدولة السير حسين رشدى باشا، وأصحاب المعالى إسماعيل صدقى باشا ومحمد شفيق باشا وأحمد طلعت باشا ويوسف سليمان باشا، والسكرتير عبد الحميد بدوى بك لفتح المفاوضات بقصد الوصول إلى اتفاق فيما يتعلق بنظام مصر السياسى فى المستقبل».

«ورحب اللورد كيرزن بالوفد ، ثم فحص الحوادث التى أفضت إلى إرسال الوفد إلى هذه البلاد (إنكلترا)، ثم أشار إلى بعثة اللورد ملنر التى زارت مصر سنة ١٩١٩ وإلى التصريح الذى كُلف اللورد أللنبى أن يبلغه إلى عظمة السلطان فى فبراير من هذه السنة».

«وبعد أن رد السير عدلى يكن باشا، دارت المناقشة حول القواعد العامة التى ستجرى عليها المفاوضات. وقد أرفضَّ المؤتمر فى الساعة الخامسة والدقيقة ٤٥ مساء بعد أن خطا خطوات واسعة، وسيُعقد اجتماع آخر فى يوم الخميس».

ولقد تتابعت الجلسات بعد ذلك، وكانت المفاوضات سرية لم تُذع أنباؤها بين الناس، وكان عدلى باشا وأعضاء وفده شديدى التكتم لا يبيحون بشىء منها لأحد».

وفى يوم ٢٠ دُعى الوفد إلى حفلة أُقيمت مساء فى حديقة قصر جلالة ملك إنكلترا، وكانوا فيها موضع العناية والرعاية والإكرام.

وفى يوم ٢٣ وردت برقية تفيد أن اللورد كيرزن قدم الوزراء المصريين، أعضاء الوفد الرسمى، إلى جلالة الملك بقصر بكنجهام فى الساعة الحادية عشرة. وكانت المقابلة وديّة إلى درجة كبيرة، واستغرقت عشر دقائق كان فيها الملك والوزراء واقفين جميعًا. وقد أعرب جلالة الملك عن أمله فى أن تسفر المفاوضات عن اتفاق يرضى البلدين، فأجاب عدلى باشا بأن مجهودات الوفد موجهة إلى هذه الغاية. وكان المصريون لابسين طرابيشهم.

ومع ذلك فقد أشاع، فى مصر، من لهم غاية فى هذه الإشاعات أن المفاوضات أوشكت أن تنقطع، فطيَّر مُكاتب المورنن پوست بالإسكندرية إلى جريدته هذا النبأ، فكذبه مكاتب الأهرام بلندره.

ولقد أرسل صاحب هذه الجريدة بالبرق من لندره بيانًا إضافيًا عن سير المفاوضات فى ٣٠ يوليه نثبته هنا بنصه:

«عقد، أمس بعد الظهر فى وزارة الخارجية، أول اجتماع فى هذا الأسبوع مع الوفد المصرى فاستغرق الاجتماع ساعة واحدة وأوقف بسبب اضطرار اللورد كيرزن إلى المباحثة مع سفيرَىْ فرنسا وإيطاليا فى مسألة سيليزيا العليا، واجتماع المجلس الأعلى».

«وقد أُجّل الاجتماع مرتين فى هذا الأسبوع للسبب نفسه بالرغم من رغبة اللورد كيرزن فى متابعة المفاوضات. وقد شاع أن بعض رجال السياسية الإنكليز رأوا أنه قد يكون الأفضل أن يتولى مواصلة المفاوضات رجل أكثر تفرغًا لها من اللورد كيرزن للتمكن من متابعة سيرها بانتظام، ولكننى لم أجد أدنى إثبات لهذه الشائعة، فهى الآن سابقة لأوانها وليس من المعلوم كذلك أى شخص يمكنه أن يمثل الحكومة البريطانية فى هذه المفاوضات. فأعضاء لجنة اللورد ملنر، المطلعون على المسألة اطلاعًا تامًا، قد وقفوا حتى الآن فى معزل عن المفاوضات،

لأن الحكومة ترى أن مهمتهم انتهت بتقديم تقريرهم. ولكن يُحتمل، مع ذلك، أن يستشيرهم اللورد كيرزن فى وقت آخر إذا رأى من المفيد الحصول على إيضاحات فى أمر من الأمور».

«ولا يزال سير المفاوضات سريًا، ولكن «الديلى نيوز» نشرت بعض التفاصيل. وسأقول ما استطعت معرفته من المقامات السياسية الإنكليزية، لأن أعضاء الوفد المصرى لا يزالون محافظين على الكتمان يأبون التصريح بشىء».

«فوزارة الخارجية الإنكليزية تعلق أهمية كبيرة على حوادث الإسكندرية، إذ تتخذ منها حجة قوية لتطلب إبقاء جنود إنكليزية لسبب غير حماية مواصلات الإمبراطورية البريطانية، لأن لفظة هذه الحماية أصبحت مرادفة لحماية القناة. والظاهر أن جماعة العسكريين يؤثرون تأثيرًا عظيمًا فى وزارة الخارجية، ومثلهم أصدقاء المستر تشرشل الذى سبق له أن أبدى فى مسألة مصر رأيًا فيه من قصر النظر بمقدار رأيه فى فلسطين والبلاد العربية. وأرى، من المفيد فى هذا الصدد، أن أبين السبب فى أنه ليس من المحتم أن يكون رأى المستر تشرشل نفس رأى الوزارة، وذلك أن الوزارة البريطانية الحالية هى وزارة ائتلاف تشتمل على أعضاء من أحزاب متعارضة قد اتحدوا للاحتفاظ بالسلطة ولتسيير شئون الإمبراطورية بنظام بعد الحرب، فكانت النتيجة أن الوزارة، المشتملة على أكثر من عشرين وزيرًا، أصبحت أشبه شىء بمجلس نيابى صغير، كل وزير يدافع فيه عن مبادئ حزبه وسياسته. وحالة البرلمان تبدو أكثر تعقدًا من ذلك لأن كل حزب منقسم إلى شطرين: شطر يؤيد مبدأ وزارة الائتلاف والآخر يعارضه».

«ولنرجع الآن إلى مسألتنا الخاصة، فالمأمول أن الاستعماريين لن يؤثروا فى نفس اللورد كيرزن، لأنه مقتنع كل الاقتناع بأن عظمة الإمبراطورية تتوقف على الإخلاص والولاء فى علاقاتها مع الأملاك المستقلة والشعوب المحالفة لها، وإنه يدير المفاوضات برغبة صادقة فى الوصول إلى نتائج توجب رضى الشعب المصرى، ولا سيما أن هذا الرضى لا يتناقض مع المصالح الإنكليزية».

«ويظهر أن الحجة التى تتذرع بها وزارة الخارجية هى ما أبدته بعض الدول من الاحتجاج على أثر حوادث الإسكندرية. ومن الوهم إرضاء تلك الدول بوجود جنود إنكليزية فى مصر، لأن هذا ليس فى الحقيقة غرض تلك الدول التى تأبى فى الواقع إلغاء الامتيازات وتتذرع بالحوادث الأخيرة فقط لترفض التنزُّل عن أى امتياز من الامتيازات التى تتمتع بها، وهذا يظهر جليًا من صيغ الاحتجاجات المختلفة».

«ونحن نعرف أن الأوروبيين كانوا دائمًا شديدى الحرص على امتيازاتهم، وإذا كانوا قد عطفوا على الحركة الوطنية فإن ذلك كان لأن النتيجة المتوقعة كانت الإنقاص من سيطرة الإنكليز على مصر سيطرة شديدة. وهؤلاء الأوروبيون أنفسهم، الذين يخشون ألا تكون لهم أصوات كافية فى الشئون المصرية، قد انقلبوا على مصر على ما يظهر».

«وكلُّ ما تطلبه الدول فى الواقع هو الاحتفاظ بالصفة الدولية للمحاكم المختلطة التى يرمى مشروع ملنر وهرست إلى تحويلها مع الزمن إلى محاكم إنكليزية مصرية. ويمكن القول إن الدول تقبل أن يحال إلى المحاكم المختلطة المسائل الشخصية التى هى الآن من اختصاص المحاكم القنصلية، على شرط أن تقوم مصر بتنفيذ جميع قرارات هذه المحاكم بدقة وسرعة حتى متى كانت تلك القرارات ضد متقاضين من المصريين. ومن السهل إعطاء أقوى التأكيدات القاطعة من هذا القَبيل، لأن مصر تنوى حقيقة إدارة القضاء بأتم ما يكون من العدل والإنصاف».

«ويقضى علىّ الواجب بأن أقول: إنه كان للحوادث الأخيرة أسوأ وقع فى كل مكان، لأن جميع التلغرافات التى نشرت فى الصحف الأوروبية قد صورتها بشكل مناف لمصلحة مصر، فمن الواجب بذل المساعى السياسية فى الخارج لمحو تأثيرها».

«ومن المحتمل أن معارضة الدول سينشأ عنها بعض الصعوبات بيننا وبين إنكلترا، ولكن يجب ألا نأسف لبقاء الصفة الدولية للمحاكم المختلطة، لأن ذلك

سيكون سداً فى وجه ما يبديه بعض العناصر الإنكليزية من روح الاستعمار والاستئثار».

«وقد اتصل بى أن مسألة إبقاء قوة إنكليزية فى مصر ذُكرت فى سياق المباحثات الأولى فمروا بها مروراً وجيزاً دون أن تتناولها المناقشة، فمن الخطأ تعليق أهمية كبرى على ذلك قبل معرفة الآراء التى تبديها الدول فى مسألة الامتيازات، لأنه من الثابت أن تلك الدول تتمسك بالصفة الدولية للمحاكم المختلطة».

«ويجب ألاّ يتبادر إلى الذهن أن بطء المفاوضات يعدّ إضاعة للوقت من جانبنا، لأن أعضاء الوفد والمستشارين الفنيين يجدون فى ذلك متسعاً من الوقت لتحضير جميع المسائل وبحثها ولجمع ما يلزم من المستندات والأدلة فيسير العمل بدقة وعلى أسلوب معين وبنظام تام، لأن كلاً يسعى فى إتقان عمله جهد طاقته».

«ومن المسائل التى يتناولها البحث قريباً مسألة السودان، وسيتمسك الوفد بأن السودان، الذى يربطه النيل بمصر، يجب أن يكون مرتبطاً بها أيضاً بروابط سياسية تضمن المياه وسائر المصالح المصرية».

«ولا أحاول، عن بعد، بحث المسائل السياسية المحلية، ولكن لا يسعنى أن أختم هذا التلغراف دون أن أشير إلى مقدار الضرر الذى يُحْدثه، فى المفاوضات، الشقاق الحالى، لا من حيث أنه يُضْعف موقف عدلى باشا، بل من حيث أنه يوجد للاستعماريين فرصة للاستفادة من الأسئلة التى يعرضها فى البرلمان الأعضاء الاشتراكيون من أصدقاء سعد زغلول باشا، للقول إننا لسنا ناضجين لحكم أنفسنا، لأن الخلاف ناشئ عن مسائل شخصية، لا عن خلاف فى البرنامج السياسى، أو فى الوطنية الصادقة».

«ولحسن الحظ أن أحرار الإنكليز يصرحون بأنه ليس هناك برنامجان أو أمنيتان، بل هناك فكرة واحدة تحرك جميع المصريين. وإذا كان، اليوم فى مصر،

زغلوليون وعدليون فإنه يكفى أن يفضى تشبث إنكلترا إلى قطع المفاوضات حتى يظهر زغلول وعدلى، والزغلوليون والعدليون، متحدين بعاطفة وطنية واحدة، لأن المسائل الشخصية لم تصرف أنظار الأمة عن أمانيها القومية».

وفى الواقع، فإن جريدة المورنن پوست قد نشرت فى يوم ٢٦ يوليه كتابًا بتوقيع تسعة عشر عضوًا من أعضاء البرلمان، انتهزوا فرصة الشقاق القومى فحملوا على الوفد الرسمى قائلين إنه لا يمثل المصريين.

ولا يمكن أن يغيب عن الأذهان السبب الذى حمل هؤلاء الأعضاء على الانتظار إلى ذلك اليوم، حيث كانت المناقشة بين الوفد الرسمى والوزارة الإنكليزية دائرة حول نقط معينة، لينشروا كتابهم هذا الذى حاولوا به إضعاف مركز الوفد فى هذه المفاوضات.

ومما له معنى خاص ترحيب جريدة المورنن پوست بهذا الكتاب ونشره فى مكان ظاهر يلفت الأنظار، مما كان له موضع تعليق الدوائر السياسية فى إنكلترا ذاتها، وتحدثت الصحف الإنكليزية عن المعارضة التى كانت قائمة هنا ضد الوفد الرسمى وعن تأثيرها فى الاتفاق. وظل مراسل المورنن پوست دائبًا على حملاته، فكان يبعث من الإسكندرية أنباء ضد مصلحة المصريين؛ لكى يساعد الحركة التى تجرى إذ ذاك فى لندره لإضعاف مركز الوفد الرسمى فى المفاوضات.

أما الكتاب الذى نشره الأعضاء التسعة عشر فهذا تعريبه:

«وصل الوفد الرسمى إلى لندره ليعقد معاهدة محالفة، باسم مصر، مع بريطانيا العظمى، وقبل أن يبدأ بالمناقشة فى هذه المعاهدة، وقبل أن ينتهى منها، نرى من المصلحة إذاعة بعض الحقائق التى تأكدنا من صحتها مبينين النتائج التى تنتج عنها».

«إن هذه الجماعة المصرية ليست مطلقًا وفدًا من قِبل الشعب المصرى، لأنها معينة من قبل الوزارة التى عينها السلطان الذى عينته الحكومة الإنكليزية».

«إن هذه الجماعة غير ممثلة للرأى العام المصرى، وفوق ذلك فإن الأغلبية العظمى من المصريين تعارضها».

«إن الوزارة الحالية تستعين بالأحكام العرفية التى وضعتها بريطانيا العظمى على مصر سنة ١٩١٤ (واستمرت للآن) لتضييق الخناق على الرأى العام فى مصر، ولانتزاع ثقة الناس بها وتأييدهم لها على كره منهم».

«إن المفاوضات مع (هذا الذى يسمونه وفدًا) لا يمكن أن تؤدى إلى حل مُرْضٍ للمسألة المصرية، ذلك لأن الوزارة امتنعت عن إجراء انتخابات لجمعية وطنية فضلاً عن استعمالها وسائل الإكراه التى ولّدت العداء فى قلوب أغلب المصريين، وجعلتهم يعتقدون أن الوزارة ووفدها خاضعان لمراقبة الحكومة الإنكليزية التى يتفاوضون معها».

«إن وضع معاهدة، على هذه الطريقة، يجرّ إلى اضطرابات لا حدّ لها، وربما إلى ثورة. زد إلى ذلك إحياء العداء فى صدور المصريين نحو الإنكليز، مما يؤدى حتمًا إلى زيادة الأعباء المالية على عاتق الشعب الإنكليزى. ومن العبث إجبار أربعة عشر مليونًا من الناس على التسليم بمعاهدة أو حكومة لا يرضون عنها».

«ليس هناك من وسيلة معاهدة يمكن للمصريين قبولها إلا إجراء انتخابات عمومية بعد أن ترفع الأحكام العرفية، والجمعية التى تنتخب تعين وفدًا ينوب عنها».

ألا يرى المرء فى هذا الكتاب تلك الروح السارية فى مصر وقد انصبغت بالصبغة الإنكليزية؟

وهلاً يعجب من أن يُنشر هذا الكتاب فى جريدة المورنن پوست الاستعمارية؟ وهو فى ظاهره يرمى إلى صالح مصر والمصريين!!

وفى يوم ٣٠ يوليه، وردت الأنباء بأن المفاوضات بين الوفد الرسمى والحكومة الإنكليزية قد استؤنفت فى وزارة الخارجية بعد أن أوقفت أسبوعًا تامًا.

والظاهر أن رجال العسكرية من الإنكليز كانوا يتشبثون بمطالب فادحة فى مصر؟ صونًا للمصالح البريطانية فيها، لذلك نشرت صحيفة «الديلى نيوز» مقالاً افتتاحيًا أنذرت فيه جماعة العسكريين من الإنكليز قائلة: «إن كثرة المطالب زيادة عن الحدّ من شأنها أن توجِد الارتياب وتدل على تزعزع الثقة، ومن المحتمل أن تقطع المفاوضات».

ولقد قال المُكاتب السياسى لهذه الصحيفة بصدد المفاوضات: «إن هناك اتفاقًا مبدئيًا بين الوفد الرسمى المصرى والحكومة البريطانية على نقط معينة مع أن هناك تفاصيل كثيرة تحتاج إلى حل».

ثم قال: «إن هناك مسائل أخرى جليلة لم يتم عليها الاتفاق، ومن أكثر هذه المسائل أهمية مسألة الاحتفاظ بجنود بريطانيا فى مصر. ويرى اللورد ملنر وزملاؤه وضع القوة العسكرية فى النقطة الحربية التى تضمن سلامة قناة السويس، على أن الخطر هو أن وزارة الحربية، التى تؤيدها السياسية الرجعية، لا تزال تشدّد فى إبقاء الحاميات البريطانية فى المراكز الحربية التى لا لزوم لها بالمرة لحماية القنال، والمطلبان يختلفان عن بعضهما اختلافًا تامًا، فأحدهما يتفق مع استقلال مصر والآخر لا يتفق معه، فإذا رضى عدلى باشا بالمطلب الثانى فإن مصر ترفض الاتفاقية بلا مراء».

ثم نشرت هذه الصحيفة فى ٦ أغسطس مقالاً عنوانه «بطء المفاوضات»، فبعد أن وصفت سير المفاوضات الجارية بين عدلى باشا والمركيز كيرزن وأنه لا مناص من إيقافها بسبب اضطرار وجود كيرزن فى باريس لحضور جلسات المجلس الأعلى (للحلفاء)، قالت:

«ويعدّ التقدم الذى تم فى المفاوضات مُرْضيًا بالإجمال، وليس من السهل الوصول إلى اتفاق فيما يتعلق بمسألة الجنود البريطانية فى مصر تحت نظام الحكم الجديد، وهناك فرق كبير بين إبقاء حاميات بريطانية فى منطقة القنال وحدها وبين ما يمكن أن يعد عقلاً استمرارًا للاحتلال المسلح، وكذا هناك مجال

واسع للتوفيق بين الرأيين المتضادين، ولكن لم يصل الطرفان بعد إلى نقطة اتفاق. على أنه يجدر بنا أن نذكر أن بعض الأمم، التى لها مصالح فى مصر، لا توافق على إلغاء الامتيازات إلا إذا كانت هناك جنود بريطانية فى مصر كافية لحماية رعاياها عند الحاجة».

«على أن هذه مسائل يمكن حلها فى المفاوضات المقبلة. ويسود الآن الاتفاق بين الوفد المصرى والحكومة البريطانية أكثر مما يسود الاختلاف، ولا ريب فى أن الحالة بأجمعها تتأثر تأثُرًا سيئًا بسبب الحملات التى توجَّه من كل المصادر المصرية والبريطانية[1] إلى وفد عدلى باشا، وقولهم إنه لا يمثل الأمة المصرية، وإنه ليس مخولاً حق التكلم باسم مصر. ومن الحقائق الثابتة أن زغلول باشا يدير حملة شديدة للطعن على الوفد، وكان يؤمل، فيما مضى، أن يكون الزعيم، ولكن الدلائل الثابتة حولت الرأى العام المصرى من جانبه إلى جانب عدلى باشا، وأخذت تقتنع الأغلبية الكبرى من زملاء زغلول باشا الأصليين بأن يعلنوا صراحة ثقتهم فى عدلى باشا الذى يتفق برنامجه مع برنامج زغلول باشا من جميع الوجوه».

وفعلاً أوقفت المفاوضات، وسواء أكان ذلك للسبب الذى ذكرته الديلى نيوز أم بسبب العقبات التى قامت بين المفاوضين، فقد اغتنم عدلى باشا فرصة وقوفها وسافر إلى باريس لقضاء بضعة أيام مع أسرته.

ولقد تقوّل الناس فى أسباب هذا الانقطاع وأكد بعضهم أن السبب الوحيد هو شعور الإنكليز بأن عدلى باشا لا يمثل المصريين ولذلك هم لا يريدون الاتفاق معه.

ثم وردت الأنباء بعد ذلك بأن الوزارة الإنكليزية ستأخذ رأى لورد أللنبى فى المسألة المصرية قبل البتّ فيها نهائيًا.

---

(١) سيأتى الكلام عن هذه الحملات فى حينها.

ولقد كان المنظور أن يعود عدلى باشا من باريس لاستئناف المفاوضات فى يوم الأحد ١٤ أغسطس؛ ولكنه عجّل عودته فوصل إلى لندره يوم ١٢ ليلاً وفى يوم ١٩ أغسطس تناول الغداء، هو ورشدى باشا، مع المستر لويد جورج رئيس الحكومة الإنكليزية فى غرفة خاصة من غرف البرلمان، وقد حضر الغداء معهم وزير المعارف وسكرتير جلالة الملك وسكرتير الوزارة البريطانية والمستر سبندر وسكرتير المستر لويد جورج، واستغرق الغداء ساعتين.

وقد أعرب المستر لويد جورج، فى أثناء هذه الوليمة، عن رغبته الخاصة فى الوصول إلى اتفاق مُرضٍ، ووعد بأن يتباحث بنفسه فى المسألة مع عدلى باشا فى أول أكتوبر أى بعد العطلة. وكان المستر لويد جورج ألقى تصريحًا فى مجلس العموم البريطانى يبعث على التفاؤل والأمل، وجاءت أنباء روتر بخبر هذا التصريح فقالت:

«لندن فى ١٨ أغسطس ـ مجلس العموم ـ سأل المستر رونالد ماكليان المستر لويد جورج أن يلقى بيانًا عن الحالة فى مصر، فأجاب رئيس الوزراء قائلاً: (تجرى المفاوضات فى الوقت الحاضر مع مندوبين ذوى حيثية كبرى من مصر، وسأقابل رئيس الوفد غدًا. ولا ريب فى أننى أرغب فى الوصول إلى اتفاق يجعل من الممكن التوفيق بين حرية مصر والمصالح البريطانية والعمل معًا لفائدة تلك البلاد القديمة الذائعة الصيت، وإنى واثق جدًا من أن مثل هذا الاتفاق قد يمكن الوصول إليه)».

هذا، ولقد كان الرأى العام المصرى، رغم ما كان يُشاع بينه من الشائعات حول الوفد الرسمى الذى كانت تحاربه الصحافة السعدية، وهى أغلبية عظمى فى الصحافة المصرية وتعرقل مساعيه، يرقب الأخبار الواردة من لندره يومًا فيوم بل ساعة فساعة، وكانت جميع الأنظار والأفكار موجهة إلى الوفد الرسمى تعدّ حركاته وسكناته، وتؤوّلها حسبما يوحى إليها الفكر المتسلط عليها.

وإنّا لنعلم ما كانت عليه حال أغلبية الشعب من حيث ميولها نحو عدلى باشا، لذلك أرسل صاحب جريدة الأهرام إلى جريدته برقية مطولة فى يوم ٢٣ أغسطس بدأها ببحث إجمالى للحالة العامة، ثم قال:

«وقد توالى حدوث فترات فى سير المفاوضات، فقد سافر لورد كيرزن إلى الضواحى وسيعود إلى لندن لقضاء ثلاثة أيام فى هذا الأسبوع فيها قبل أن يأخذ إجازة شهرًا، وستُجرى فى أثنائها مباحثة خصوصية بينه وبين عدلى باشا، وسيحذو سائر الوزراء الإنكليز حذو المستر لويد جورج فى طلب الراحة مدة شهر سبتمبر».

«ومن المفهوم طبعًا أن أعضاء الوفد الرسمى سيفعلون مثل ذلك، لأنهم بلا شك حقيقون بالراحة وخصوصًا راحة الفكر، لأنهم قاموا بمجهود عظيم، لا يمكن أن يقدره قدره إلا الذين رأوهم، كما رأيتهم، يعملون ويجدون. أو حينما ينشر بيان مفصل، إذا هم نشروه بما عملوه».

«فأعمال الوفد الرسمية تتوقف فى آخر الأسبوع، ثم يكون استئنافها فى الأيام الأولى من شهر أكتوبر القادم، وهكذا يتمكن كل واحد من الفريقين إما من الاستشفاء وإما من الاستراحة وتغيير الهواء».

«وسيبدأ تفرق الأعضاء يوم الأحد القادم لأنه من المرجح أن تكون اللجان قد أتمت فى هذا اليوم تقاريرها ومذكراتها».

«وسيعود محمد أبو الفتوح باشا، وإبراهيم وجيه بك وعبد الحميد مصطفى بك إلى مصر فى منتصف شهر سبتمبر. وعودة الأول لأجل أعماله الخصوصية، وعودة الآخرين لكى يكونا فى الإسكندرية وقت استئناف أعمال المحاكم المختلطة».

«ويُرجَّح أن يسافر إلى مصر أيضًا بعض السكرتارية والمستشارين الذين يرون وجودهم فى مصر لازمًا».

«وأرى من المستحسن، فى هذه الأحوال، أن أبسط لقراء (الأهرام) بيانًا عن الحالة الحاضرة، فأقول:»

«لقد كانت القضية المصرية دائمًا قوية راسخة، لأنها مبنية على العدل والحق، وقد عرف الوفد كيف يدافع عنها دفاعًا متينًا، وافيًا ببسط حجج مصر وبيِّناتها ومستنداتها بسطًا مقرونًا بالحزم».

«والعقبات الأصلية التى قامت فى وجهنا كانت الحوادث المخزية التى وقعت فى الإسكندرية واحتجاجات الدول احتجاجات تتعلق بصيانة مصالح رعاياها وحماية أشخاصهم، وهذه الاحتجاجات استُخدمت فى سبيل تنفيذ النيات السياسية التى كانت مضمرة، ولكن الوفد ثبت فى موقفه ثباتًا شديدًا، وسار فى هذا الثبات بحكمة ودراية حتى لا يدعو عمله إلى قطع المفاوضات».

«وبعد عودة كيرزن من باريس دخل فى المسألة عامل جديد، وهو أن الحكومة الإنكليزية ثبت لها، أو بالحرى عرفت، الصعوبة القائمة دون نجاح مسعاها فى إلغاء الامتيازات».

«فغنم الوفد الفرصة لتحقيق التحفظات التى تقضى بأن المعاهدة التى تُبرم مع إنكلترا لا يتعلق تنفيذها على إلغاء الامتيازات، وتكون نتيجة ذلك مد أَجَل المحاكم المختلطة مدة غير محدودة يمكن وضع حد لها بناء على رغبة مصر التى تفاوض، بعد ذلك، الدول فى أمر المحاكم وهى دولة حرة، وتكون المفاوضة حينئذ بواسطة وزارة الخارجية المصرية وبمساعدة حليفتها إنكلترا، وتكون نتيجة ذلك لمصر نتيجة عظيمة الشأن تقدرها البلاد حق قدرها دون حاجة إلى تأويل أو بيان».

«ومع ذلك فإن المسألة العسكريةَ لم تُسوَّ حتى الآن تسوية تامة وسيستأنفون البحث فيها، على الأرجح، فى شهر أكتوبر، ومن الآن إلى حلول ذلك الموعد يواصلون البحث فى المسائل الأخرى التفصيلية. ولا أظننى مخطئًا إذا قلت إن التفاول سائد هنا بين الفريقين المتفاوضين».

«ومن دلائل هذا التفاؤل التصريحات التى ألقاها، فى مجلس العموم، المستر لويد جورج وغيره من النواب أصحاب النفوذ، فإنه قد كان لأقوالهم وقع حسن. وقد تلا ذلك مقابلة المستر لويد جورج وعدلى باشا مقابلة دلت عل آمال أكبر».

«والمأمول أن تستمر حالة مصر الداخلية حسنة والهدوء شاملاً، فإن ذلك يكون ذا تأثير حسن كبير فى سير المفاوضات حين استئنافها فى أكتوبر وأن يكون من وراء هذه الحالة، إذا ظلت حسنة، جو هادئ موافق لاستئناف المناقشة فى المسألة العسكرية».

«هذا رغم زيارة بعض العمال لمصر بدعوة من زغلول باشا[1]. فإن خبر زيارتهم قد أحدث تأثيرًا سيئًا فى البيئات البرلمانية السياسية، ومن الممكن أن تأوّله تلك البيئات تأويلاً سيئًا».

«ويحسن بنا أن نتذكر أن فى المفاوضات الجارية الآن عوامل عديدة ضدنا، وأخرى عديدة معنا. وإنَّا، كشعب نستخدم، لأول مرة، معداتنا السياسية، كان يحسن بنا أن نعرف أن المسألة المصرية الآن محصورة بين الإنكليز والمصريين».

«أما السياسة الدولية فإنها صامتة عن أمرنا صمتًا تامًا، وأن مسائل الباسيفيك وسواها لا تأثير لها فى نجاح المفاوضات أو فشلها».

«ولا يجوز لنا، فوق ما تقدم وقبل ذلك كله، أن ننسى مركزنا الجغرافى وننسى قوتنا أو ضعفنا ومطامع الدول، وأن للمفاوضات الجارية الآن غرضين، يمتاز أحدهما عن الآخر وإن كانا مرتبطين كل الارتباط، حتى إنه لا يمكن فصل أحدهما عن الثانى».

«أما الغرض الأول فهو استقلال مصر استقلالاً تامًا».

«وأما الغرض الثانى فهو المحالفة بين مصر والإمبراطورية البريطانية، ولا أقول الدولة الإنكليزية لأنه، بعد المؤتمر البريطانى الأخير، صارت السياسة

(١) سيأتى تفصيل هذه الزيارة فى حينه. وسنذكر تأثيرها فى مصر وفى إنكلترا.

الخارجية الإنكليزية مستندة على قرارات جميع الممتلكات ولبريطانيا العظمى صوت واحد فيها».

«فنجاح المفاوضات إذًا معلق، بوجه خاص، على الإخلاص والصدق اللذين يُظْهرهما الفريقان فى مسلكهما، أو بعبارة أجلَى على الطريقة التى ينظرون بها نظرة إخلاص إلى المحالفة التى تكون نتيجة الاتفاق الذى يتمنونه كما نتمناه نحن».

«فإذا نجحت هذه المفاوضات فإن المعاهدة التى تكون نتيجة نجاحها تكون حسنة فى الفعل إذا هى أرضت الفريقين إرضاء متبادلاً لأنها تحمِّل كلاً منهما واجبات، ولكنها تقضى لكل منهما حاجته ومنافعه المشروعة».

«وسيغادر عدلى باشا ورشدى باشا لندن إلى ڤيشى، أما صدقى باشا فإنه يسافر إلى «شاتل جيون». ثم يعود صدقى باشا إلى لندره فى يوم ٢٠ سبتمبر ليزور منشستر والمقاطعات الأخرى الصناعية، بدعوة من الحكومة الإنكليزية» ا.هـ.

وفعلاً وصل عدلى باشا إلى باريس يوم ٣١ أغسطس قادمًا من لندره بمناسبة العطلة البرلمانية، كما عاد إليها أكثر أعضاء الوفد يلتمسون الراحة من عناء الأعمال. وعاد من تقرر عودتهم إلى مصر.

ولم يحدث شىء بالطبع غير عادى فى مدة هذه العطلة، حتى وردت الأنباء فى ٦ أكتوبر تنبئ بوصول عدلى باشا ورشدى باشا وصدقى باشا ويوسف سليمان باشا وسواهم من المستشارين والسكرتاريين إلى لندره.

وقالت تلك الأنباء إنهم وصلوا بقطار الساعة السابعة مساء فى صالون مخصوص، وإن إفريز محطة ڤيكتوريا كان مزدحمًا بالمصريين والإنكليز، وتبدو علامات البِشْر والأمل على وجوه جميع الأعضاء والمستشارين.

ولقد أرسل دولة عدلى باشا نداء إلى الأمة المصرية نُشر يوم ٧ بالصحف المصرية بمناسبة عودته لاستئناف المفاوضات، هذا نصه:

«من رئيس الوفد الرسمى المصرى»

«إلى الأمة المصرية الكريمة، التى ما زالت تفيض علينا من سابغ ثقتها وتأييدها، وتمطرنا بوابل إكرامها وتشجيعها، أرفع، باسم زملائى واسمى، خالص الشكر وجزيل الحمد. وقد كنا، ولا نزال، عند عهدنا الذى قطعناه على أنفسنا، وجدير بمن عقدت الأمة بمساعيهم أمانيها الجسام، وأمدتهم بروح منها، ونصرتهم بقلبها ولسانها ألاَّ يكون لهم غير رضائها، وألا تقصر همتهم دون العمل على تحقيق استقلالها. وما نحن بحاجة، بعد ذلك، إلى أن نذكِّر أمتنا، فى الوقت الذى نستأنف فيه المفاوضات بعد انقضاء الإجازات، بأنه ليس شىء أشد لأزرنا وأدنى إلى تذليل الصعاب من أمرنا من اجتماع الكلمة واتحاد القلوب ومن أن يولِّى كل منا وجهه شطر الوطن، ويؤثر حبه على كل حب وهوى، ويجعل مصلحته فوق غاية. وأرجو الله أن يلهمنا السداد والتوفيق»

«عدلى يكن»

فلم يكن لهذا النداء الوقع الذى كان يُرجى له لأسباب سنذكرها فيما بعد الانتهاء من دور المفاوضات، وهو أمر يؤسف له الأسف كله.

وفى اليوم نفسه الذى وصل فيه عدلى باشا، نُشر التقرير الذى قدمه لورد اللنبى عن مصر ضمَّنه أسرارًا على أعظم جانب من الأهمية لم نوفق للعثور عليه. غير أننا نورد هنا رأى جريدة التيمس فى هذا التقرير مختصرًا. قالت:

«لقد صدر تقرير اللورد أللنبى، وليس فيه شىء من وميض بُعد النظر السياسى الذى امتازت به الكتب الزرقاء المصرية التى كانت تصدر فى تلك الأيام القديمة السعيدة. فهو تقرير يشتمل على تفصيل عادى، توخى فيه الاحتراس، عن الحوادث السياسية والاقتصادية. وأكثر اقتراحاته قائمة على الاستنكار،

ومقصور على التفاصيل المالية والاقتصادية. وهو مكتوب بتحوط، والمعلومات التى به مذكورة باحتراس ولا يرتبط بها كاتبها سياسيًا».

«ارتأى التقرير إرجاع المسائل السياسية المهمة إلى سلطة عليا ليست فى مصر، وفى هذا الصدد يشير الكتاب الأزرق بإحداث تغيير ظاهر فى الحالة عما كانت عليه قبل الحرب. وقد بيَّن التقرير، بالاحتراس الشديد والتحفظ الدقيق اللذين التزمهما عند الكلام فى جميع المسائل الأساسية، أن مصر الآن فى حالة انتقال. وهو تقرير المرؤوسين الذين يعلمون أن كل شىء ليس حسنًا، وأن شخصًا آخر سيعيد الأحوال إلى نصابها فى النهاية. نقول هذا دون أن نقصد أى تعريض باللورد أللنبى واضع التقرير اسمًا، فهو غير حائز لقوة اللورد كرومر أو اللورد كتشنر، ولا هو فى مركز يحسد عليه، لكونه مندوبًا ساميًا فى مصر التى هى فى حالة انتقال إلى مركز سياسى جديد لم يعين إلى الآن».

«إن تقريره يدل على نوع حالة الانتقال المهمة الواقعة فى مصر الآن، وذلك ظاهر من التزام السكوت والتكتم، ويجب أن نواجه الحقيقة، وهى أن مركزنا الحاضر فى مصر ليس مما يمكن الاحتفاظ به إلى النهاية ففى الماضى كانت مصر محتلة، وتوطد الاحتلال، إلى حد ما، بقوة العادة وبالمهارة الإدارية. ولكن الاحتلال فقد جزءًا كبيرًا من تأثيره الفعلى فى أواخر أيامه، لتأثيره المهيِّج فى السكان المصريين ولاضمحلال الطريقة البيروقراطية اضمحلالاً لم يكن منه مناص، ثم كانت نتيجة الحرب أن أُعلنت الحماية ونفذت الأحكام العرفية. ومع أن الحماية والأعمال الحربية معًا قد عادا برخاء مادى عظيم على بعض الطبقات فى مصر إلا أننا نجد، على وجه الإجمال، أنها زادت فى قوة الحركة الوطنية، فإن الشعار، الذى نادى به الحلفاء خلال الحرب، كان محركًا جديدًا لهذه الحركة. فلما انتهت الحرب وجدنا أنفسنا، وجهًا لوجه، أمام مطالبة قوية بالاستقلال التام، وكان يُعرب عنها أحيانًا بطريق العنف. فالاضطرابات وانقسام الأحزاب المصرية وأدوار بعثة اللورد ملنر والمناقشة بين المعتدلين والمتطرفين

المصريين. كل ذلك ساعد على تبيان نطاق هذه المطالبة بصفة عامة. وقد تولّد فى نفوس المصريين شعور قوى بتأييد المطالبة بالاستقلال بسبب تجارب الحرب المختلفة وبجميع وسائل التحريض التى انبعثت، فهذا الشعور القوى، الذى طالما اتخذ شكلاً منتظمًا، يُراد الآن التوفيق بينه وبين الحقائق الجغرافية والاقتصادية المتعلقة بمصر وبين مصالح بريطانيا التجارية وسياستها».

«هذا هو الغرض الحقيقى الذى ترمى إليه المفاوضات، ومن المهم جدًا أن تُكلل هذه المفاوضات، من كل وجه، بالنجاح، ومن المهم كذلك أن يُحسب حساب دقيق لشعور المصريين، لأن هذه القوة الجديدة المتيقظة تتجه، بسبب حادث منكر ينجم عن جهل أو عدم خبرة أو تحريض سيئ، إلى جهات خطرة بعيدة عن الصواب».

«ولا ريب فى أنه، إذا نشرت أنباء عما وصلت إليه المفاوضة من الأعمال الجليلة والتقدم الحقيقى، فإن هذا يساعد على تسكين الرأى العام المصرى المتقلقل المرتاب، ولا سيما لأن هذا الرأى يسوده الآن أشخاص لهم مصلحة حقيقية فى البلاد، ويكادون لا يميلون، بحكم مصالحهم الخاصة، إلى التطرف المنطقى فى مذهبهم المعنوى».

«ومن المحتمل أن يضعف مركز المعتدلين فى مصر بسبب تعطيل المفاوضات طويلاً وتأخيرها لأسباب غير جلية، وهذا مما يضر بنجاح المفاوضات. على أنه يجب، فى الوقت نفسه، صيانة المصالح التجارية والحربية البريطانية».

«ولا ريب فى أنه قد حان الوقت الذى يجب أن يكون فيه الرأى العام البريطانى محسوسًا إزاء المفاوضات التى لا تزال تجرى إلى الآن بكيفية بيروقراطية بطيئة أكثر مما ينبغى».

«وقد تولدت الحالة الجديدة من الحرب ومن الغلطات التى ارتكبناها ومن وعودنا التى قطعناها على أنفسنا، ومن تلميحاتنا وتقدماتنا. لقد وعدنا مصر بمركز سياسى جديد فيجب أن يحدد هذ المركز نهائيًا، وستبقى سياسة إنكلترا فى مصر وتجارتها فى حالة تزعزع إلى أن يصبح هذا المركز قانونيًا رسميًا. وقد

كاد يتمكن اللورد ملنر، بما بذله من الجهد العظيم، من الوصول إلى اتفاق كان يحتمل أن يكون مُرْضيًا للطرفين، ولكنه أخفق لسوء الحظ بسبب ما أظهره الإنكليز من عدم التبصر المنطوى على البلادة، وما أظهره المتطرفون المصريون من العناد».

«ويسرنا أن نرى ما يدل على أن المفاوضات الحالية تبشر بنتيجة أكثر نجاحًا لأن الحالة لا تتغير الآن إلى أحسن. بل بالحرى تتغير فى جوهرها، إن لم يكن فى ظاهرها، إلى أسوأ، وهى تتطلب الآن نشاطًا وحِدَّة ذهن أعظم مما كانت تحتاج إليه أثناء مفاوضات اللورد ملنر».

«وقد حان الوقت الذى يجب أن نقدم فيه الدليل على أن حكومتنا لم تعد تنخدع بالسكون المؤقت فى مصر، وعلى أنها مصممة على استخدام الفرصة السانحة لها الآن بتمامها، بأن تتوج مجهودات بريطانيا العظمى فى سبيل إنقاذ وادى النيل من مظالم العصور الوسطى، وذلك بعمل يدل على المهارة السياسية الحقيقية» ا هـ.

ونحن لا يهمنا من تعليق جريدة التيمس هذا، على تقرير اللورد أللنبى الذى لم نظفر بنسخة منه، ما أتى فى خلاله من وصفه بالأوصاف التى تحط من قدره، إنما يستلفت نظرنا، كما كان يجب أن يستلفت نظر الزعماء المصريين وقادة الرأى المصرى، ما ورد فيه من التصريحات المهمة التى تدل على ميل الحكومة والرأى العام الإنكليزى إلى رد معظم ما أخذوه من المصريين إليهم واعتدادهم بقوة الرأى العام الذى لم يكونوا ليقيموا له وزنًا قبل ذلك الوقت، وحسبان حساب ما يحتمل أن ينجم عن عدم إرضاء هذا الرأى العام.

كنت أود أن يفطن المصريون جميعًا إلى الحالة التى كانت عليها الأمة الإنكليزية من الرغبة فى إتمام هذه المفاوضات، إما للتفرغ لسواها من المشاكل وإما لأى غرض آخر. ولكن حالة المصريين كانت مبهمة، وكان اهتمامهم منصرفًا عن هذه الغاية إلى أمور أخرى تافهة.

وإنى، مع الخجل، أروى هنا ما تلقته جريدة «الديلى تلغراف» الإنكليزية من مُكاتبها بالقاهرة بتاريخ ٢٣ أغسطس، ونقله إلى مصر مكاتب جريدة الأهرام ملخصًا. قال:

«تلقت جريدة (الديلى تلغراف) اليوم تلغرافًا من مراسلها بالقاهرة قال فيه: إن الحالة فى مصر لا يفهمها أحد أقل من المصريين أنفسهم، وهناك سيل المتاهمة، وإلصاق كل فريق تهمة الخيانة بالآخر من أقصى البلاد إلى أقصاها. ولا يستطيع الإنسان مطلقًا أن يعطى صورة صحيحة للبلاد، بحيث لا يمكن الجزم بأن الجمعية الوطنية الجديدة ستظهر أكثر المنافسات المحلية. ولا يقدِّر أحد مبلغ المشاق التى يتحملها البريطانيون وعدلى باشا فى الوصول إلى الغاية المشتركة، فاهتمام جمهور يدفع بشدة تارة إلى اليمين وأخرى إلى اليسار، وأعمدة الصحف ملأى بحوادث لا يهتم بها رجل عاقل يومًا واحدًا فى أى بلد تربَّى أهله تربية دستورية. ومما يلاحظ، الآن أكثر من أى شىء آخر، أن الأغلبية الكبرى من المصريين أخذوا يشعرون بالخجل من مظهر تبادل عدم الثقة الذى ظهروا به».

وأضاف المراسل على ذلك قوله: «إن جريدة (دى كير) مثلت الرأى العام بصورة صحيحة عادلة فى مقال خيالى شديد اللهجة، بصفة خاصة، عندما صورت زغلول باشا يقول لسانه ذلك القول المروع: (أولَى بمصر أن تتلاشى من أن تكون مدينة بحريتها لأى شخص آخر سواى وسواى فقط)».

هذا، ولقد كان المفهوم أن تُستأنف المفاوضات بين عدلى باشا ولورد كيرزن بعد الإجازات فى يوم ١١ أكتوبر.

وفعلاً وردت الأنباء فى ١٢ منه بأن عدلى باشا ورشدى باشا قابلا اللورد كيرزن يوم ١١ المذكور لمراجعة المفاوضات السابقة وترتيب المباحثات المقبلة، ولم يدُر الحديث بينهم فى مواضيع جديدة.

وقد قال مُكاتب الأهرام بلندره إن الفترات بين الاجتماعات المقبلة ستكون قصيرة، وقال إن اللورد كيرزن هو الذى سيتولى المفاوضات ولكن المستر لويد جورج سيقابل الوفد عما قريب، وأن الجو إذ ذاك مما يدل على التفاؤل الحسن.

ولقد توالت الاجتماعات بعد ذلك فعقد اجتماع يوم ١٥ فى فندق كارلتون، ناب فيه المستر لندسى عن وزارة الخارجية البريطانية، جرت فيه مفاوضات طويلة للتفاهم فى بعض المسائل. وزار عدلى باشا وزارة الخارجية صباح يوم ١٧، ثم عقد أعضاء الوفد الرسمى ومستشاروه اجتماعًا بعد ظهر ذلك اليوم ودارت بينهم مناقشة طويلة.

ولقد أرسل المكاتب الخاص لجريدة الأهرام برقية، هذا نصها:

«لندن فى ٢٠ أكتوبر ـ لم ينته بعد تبادل المذكرات بين الوفد ووزارة الخارجية، وينتظر جواب وزارة الخارجية النهائى بعد أيام قليلة. ومن الجلىّ الآن أن كل شىء سينتهى، بوجه ما، قبل سفر المستر لويد جورج إلى واشنطن. وقد علمت أن الوفد المصرى مصرّ على مطالبه كاملة طبقًا لتصريح الأمة المصرية، وستراجع الوزارة البريطانية جميع تفاصيل الخلاف قبل أن تعطى الجواب النهائى».

«وتقول (النير إيست) إن من المسلَّم به إجمالاً أن من الجهل المطبق محاولة التعجيل للوصول إلى النهاية والتعرض لخطر الوصول إلى اتفاق غير مُرْضٍ تمامًا، مع أنه قد يأتى التمهل باتفاق مُرْضٍ كل الرضاء».

والحقيقة، التى فُهمت من مجموع الأخبار الواردة من لندره، أن المفاوضات كانت انتهت إذ ذاك، وأن كل ما بقى إنما هو تقديم اللورد كيرزن مذكرته النهائية التى تشتمل على آرائه فى الاتفاق، وسيرد عليها الوفد ثم تعرض المذكرتان على الوزارة البريطانية على الأثر لتبدى رأيها فيهما.

وفى هذه الأثناء شاعت شائعات فى مصر وفى أوروبا، فحواها أن المفاوضات قد انقطعت وأن بريطانيا العظمى ستعمد إلى أسلوب جديد وهو التصريح من

جهتها، دون أخذ رأى المصريين أو الاتفاق معهم، بأن مصر أصبحت مستقلة. وتؤيد دعوتها بسحب مستشاريها من الوزارات المصرية، وتقول فى إعلانها إن للحكومة المصرية الحرية التامة فى الاستغناء عن الموظفين البريطانيين الذين فى خدمتها مع تعويضهم، ثم تُحشد الجنود البريطانية فى نقط ملائمة على الشاطئ مثل بورسعيد، ويُعلن أن النقط التى يعسكر فيها الجنود البريطانيون ليست أرضًا مصرية، وبهذا يكون الجنود خارج أرض مصر قانونًا وفنيًا.

وزادت الشائعات أن عدلى باشا يعتزم الرجوع لتقديم استقالته من الوزارة، وربما خلفته وزارة قوية تستطيع أن تستخدم الموقف أحسن استخدام.

ولكن شركة روتر قالت إنها تلقت فى يوم ٢٥ أكتوبر بيانًا من مصدر رسمى، هذا نصه:

«نظرًا للأنباء المضللة الواردة من مصر يجدر بنا أن نذكر أن المفاوضات سائرة فى مجراها، وأنه يرجى الوصول إلى نتيجة ناجحة، فى حين لا أساس مطلقًا للأنباء المتعلقة بتطورات الحوادث فى حالة انقطاع المفاوضات».

وأرسل مُكاتب الأهرام الخصوصى إلى جريدته برقية فى التاريخ نفسه يقول فيها:

«علمت المورنن بوست اليوم رسميًا أن الشائعات التى ذاعت فى البلدان الأوروبية فى الأيام القليلة الماضية، وفحواها أن المفاوضات المصرية انقطعت وأن بريطانيا ستسحب مستشاريها من مصر عما قريب ـ عارية عن الصحة فإن المفاوضات سائرة فى مجراها الطبيعى، وهى تبرر الأمل بالوصول إلى اتفاق يرضى الفريقين».

وأرسل مكتب الصحافة المصرية بلندره إلى الصحافة المصرية بيانًا بطريق البرق، هذا نصه:

«لندن فى ٢٦ أكتوبر ـ نشرت وكالة روتر الليلة البارحة فى لندن ما يأتى:»

«شرع مجلس الوزراء البريطانى الآن ينظر فى مسألة مستقبل مصر بحذافيرها، وهى المسألة التى نشأت عن المفاوضات التى دارت فى لندن بين وزارة الخارجية والوفد المصرى، وقاعدة المناقشة هى إعلان استقلال مصر وإلغاء الحماية، وتقرير ذلك بمحالفة دائمة مع الإمبراطورية البريطانية، وقد قبل ذلك مبدئيًا. والمفهوم أن مشروع الاتفاق صار جاهزًا الآن لإمضاء المندوبين المصريين، ولكن يظهر أنهم يُحْجمون عن إمضاء وثيقة ما بسبب إرهاب المتطرفين فى مصر، على ما يظن، ولكن ليس ثمة دليل على وقوف المفاوضات. والمأمول أن يتمكن المندوبون من إمضاء المشروع حالما يرسخ الشعور بأن المفاوضات لا يمكن أن تجرّ ذيولها إلى ما شاء الله، فإذا أبوْا الإمضاء فإنهم يضيعون المزايا السخية التى جادت بها الحكومة البريطانية، فإن الحكومة البريطانية تريد إلغاء الحماية إلغاء تامًا وإبدالها بمحالفة دائمة، والخلاف كله قائم الآن على نصوص هذه المحالفة، فالحكومة البريطانية لا يسعها الإذعان فى مسألة ضمان المواصلات البريطانية ومسألة سلامة الأجانب».

«هذا ولا يخفى طبعًا أنه، متى مر الزمان وتبين أن سياسة مصر موالية لبريطانيا العظمى وأن الحكومة المصرية لا تسمح بدسّ الدسائس، فإن يد المصريين تطلق أكثر مما هى - انتهى نبأ روتر».

وقد قال مُكاتب الصحافة بعد ما تقدم: «والذى نعلمه، حتى الساعة، أن مشروع الاتفاق الذى يشيرون إليه لم يصل إلى الوفد، ولكن ينتظر بلاغ قريب متى فرغ مجلس الوزراء البريطانى من فحص المسألة. وعلى كل حال فالوفد محافظ على برنامجه بحذافيره، وهذا البرنامج ليس سوى برنامج الأمة».

ولقد علقت جريدة «الديلى كرونكل» على الاتفاق الجديد فقالت:

«إنها تأمل أن المتشبثين برأيهم من الطرفين لا يوجدون صعوبات جديدة يمكن أن تقضى على مجهودات المؤتمر».

مشاكسات الزغلوليين للوفد الرسمى:

هذا هو مجمل سير المفاوضات الرسمية بلندره إلى قُبيل انقطاعها. ويجمل بنا قبل أن نأتى على نتيجتها أن نذكر هنا طرفًا من المشاكسات التى قام بها الزغلوليون للوفد الرسمى بغية إحباط أعماله، ونستخلص منها النتائج المعقولة التى أدت إليها فنقول:

سافر الأستاذ وليم مكرم عبيد إلى إنكلترا فى أواخر شهر يوليه من هذا العام ليتولى نشر الدعاية ضد الوفد الرسمى منضمًا إلى الدكتور حامد محمود الذى كان موجودًا هناك.

فكان أول نتائج معاكسات الزغلوليين للوفد الرسمى أن ألقى المستر سوان، أحد أعضاء البرلمان الإنكليزى العمال، سؤالاً إلى وزارة الخارجية فى جلسة مساء يوم ٢٠ يوليه فحواه: «هل وقّع ٢,٣٥٠,٠٠٠ من سكان القطر المصرى و٣,١٥٦ عضوًا من ٣,٤٦٠ عضوًا من الذين يؤلفون الهيئات العمومية تصريحات تتضمن تأييد سياسة سعد باشا؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل تنوى الحكومة مواصلة المفاوضات مع الوفد الذى يرؤسه عدلى باشا؟».

فأجابه المستر هرمسورث وكيل وزارة الخارجية بأنه لم يتلقَّ معلومات كهذه، ثم قال: «ومن جهة أخرى أشار أحد أعضاء الجمعية التشريعية فى الصحف المحلية إلى أنه، فى حين يبلغ مجموع سكان القطر المصرى ١٤ مليونًا، فإن أكثر من ١٧ ونصف مليون توقيع يقال إنها توقيعات ذكور بالغين دُوِّنت على تصريحات تتضمن الثقة أو عدم الثقة بالوزارة».

«أما الجواب عن الجزء الثانى من السؤال فبالإيجاب».

فكان تدخل البرلمان الإنكليزى فى المسائل المصرية البحتة وإلقاء المستر سوان ذلك السؤال، الذى جر إلى ذكر أمور تمس كرامة مصر والمصريين، مؤلمًا لكل العقلاء فى مصر، فأرسلوا البرقيات احتجاجًا على إلقائه هذه المسألة الموعَز إليه بها بالطبع من بعض المصريين أنفسهم. ولكن المستر سوان لم يقف عند هذا

الحد بل ألقى فى جلستىّ يومى ٢١ و ٢٢ يوليه أسئلة عما إذا كانت لدى وزارة الخارجية معلومات رسمية عن بعض وقائع فردية ذكرها وقال إنها حصلت فى بعض المراكز والقرى وذكر أسماء لأشخاص معلومين وغير معلومين بالمرة، وذكر أنه وقعت عليهم اعتداءات من موظفى الإدارة بقصد انتزاع الثقة منهم لعدلى باشا، فكان الجواب مما أضحك أعضاء المجلس.

وقد أخذت بعض الدوائر السياسية التى لها اتصال بزغلول باشا تُفْهم الرأى العام الإنكليزى أن المصريين مستعدون لإعطاء توقيعاتهم لأى شخص: وأن الموظفين المصريين ليسوا أهلاً للثقة لأنهم يضربون مواطنيهم بالكرباج إرضاء لرؤسائهم ولكى يحصلوا على التوقيعات.

وقد سُرَّ الاستعماريون لإلقاء هذه الأسئلة قائلين إن الموظفين المصريين قساة القلوب ليسوا أهلاً لحكم أبناء جلدتهم، ومن اللازم أن يظلوا مرؤوسين بالإنكليز. واستدلوا على ذلك بأن أنصار سعد باشا قد اشتكوا إلى البرلمان من تصرفات الموظفين المصريين، وبذلك جعلوا العالم يعتقد أنه لا غنى لهم عن الأجانب لتسوية ما بينهم من الاختلافات حتى فى الوقت ذاته الذى يطالبون فيه بالحرية والاستقلال.

«ومما يؤسف له أن مصر والمصريين أصبحت سخرية الصحف الإنكليزية، فقد اغتنم كثير منها فرصة سؤال المستر سوان الخاص بالتوقيعات على الثقة بسعد دون عدلى وجواب المستر هرمسورث من تفوّق عدد تلك التوقيعات على عدد سكان القطر المصرى فأخذت تسخر منا. وقالت «البال مال غازيت» ، بعد إيراد هذه (القصة)، إن المدققين فى الحساب يشكون من أنهم لا يستطيعون التوفيق بين هذه الأرقام؛ ولكن السياسى القصير الباع هو الذى يرضى لنفسه أن يكون عبدًا للإحصاءات بدلاً من أن يكون سيدها».

وعاد المستر سوان إلى إلقاء أسئلته فى البرلمان عن الانتخابات المنوى عملها فى مصر وضرورة القيام بها حالاً لمعرفة المؤيدين للوزارة والمؤيدين لسعد باشا،

وحول أمور قال إنها وقعت يوم سفر الوفد الرسمى من الإسكندرية استدل بها على عدم تأييد الأمة لعدلى باشا.

ومن البدهىّ أن المستر سوان أو سواه من أعضاء البرلمان لم يكن بمصر عند وقوع هذه الحوادث، إن صح أنها وقعت فعلاً، فلا يمكن أن يكون إلا استقاها من مصادر معادية لعدلى باشا.

ورغمًا عن الاحتجاجات العديدة على المستر سوان وعلى سعد باشا من أفراد الأمة وهيئاتها، فقد استمر المستر سوان فى إلقاء أسئلته الكثيرة عن مصر فى البرلمان البريطانى، وكانت كل هذه الأسئلة تتعلق بإمضاءات الثقة وأورد فى خلالها أسماء بعض القرى والمشايخ والعُمُد والموظفين الإداريين ممن يجهلهم المصريون أنفسهم، ولكن المستر هرمسورث كان يجيب بأنه يجهل هذه الأسماء، وهو بالطبع لا يرد على الأسئلة.

ولعمرى، لم يسبق فى تاريخ مصر منذ الاحتلال أن تداخل البرلمان فى مثل هذه المسائل المصرية البحتة، ولسوء الحظ أن يكون الداعى لهذه الحركة المصريون أنفسهم فيؤدى عملهم هذا إلى تعريض كرامة مصر القومية إلى هزؤ العالم المتمدين وسخريته.

ولقد احتج بعض أعضاء البرلمان على التداخل فى شئون مصر الداخلية، فوقف المستر ميلز أحد الأعضاء الأحرار وقال: «إن مصر داخلة فى الإمبراطورية فيحق لنا ن نتداخل فى كل أمورها».

وهو تصريح خطير لم يدفعه أحد من المجلس بما ينفيه، فيالله من حزازات الصدور كيف تحمل المرء على دوس كل اعتبار فى نظير إرضائها!!

وعلى إثر ذلك امتلأت صفحات الجرائد بالاحتجاجات على تدخل البرلمان البريطانى فى المسائل المصرية البحتة وعلى تصريح المستر ميلز، وعلى سعد باشا الذى أوحى إلى المستر سوان بإلقاء تلك الأسئلة.

ولكن هذه الاحتجاجات لم تُجْدِ نفعًا، حتى ولم تحمل سعد باشا على إنكار قيامه بالإيعاز إلى المستر سوان بإلقاء هذه الأسئلة التى حطت من كرامة مصر. وأثبتت، كما يقول الاستعماريون من الإنكليز، أننا نلجأ للبرلمان الإنكليزى لنشكو إليه ما بيننا من خلاف وشقاق.

فلقد أرسل مصطفى بك النحاس سكرتير الوفد المصرى إلى الصحف صورة البرقية التى أرسلها معالى سعد باشا إلى المستر سوان وزملائه فنشرتها الجرائد فى يوم ٩ أغسطس. وهذا نصها:

«باسم الأمة المصرية، التى أتشرف بالنيابة عنها، أشكر حضراتكم وحضرات زملائكم المحترمين، جزيل الشكر على دفاعكم المجيد عن حرية مصر واستقلالها بما نشرتموه فى جريدة المورننج بوست ووجهتموه من الأسئلة الدقيقة فى مجلس النواب إلى الحكومة بخصوص البعثة المصرية ووقائع الإكراه والغش التى ارتكبها عمال الحماية هنا للحصول على الثقة بهذه البعثة التى تألفت بنفوذ السلطة الإنكليزية وسافرت تحت حماية قوتها رغم إرادة الأمة المصرية. وأُبْدى الاستياء من أجوبة جناب المحترم وكيل وزارة الخارجية الإنكليزية عن هذه الأسئلة، تلك الأجوبة التى تشهد، بعدم إصابتها، مصر ومن بها من السكان على اختلاف أجناسهم وطبقاتهم، خصوصًا الذين شاهدوا منهم سفر تلك البعثة من الإسكندرية ولا عبرة بالاحتجاجات التى أوعز بإرسالها من هنا ضدكم. لأن هذه الوقائع منها ما هو مادىّ لا يمكن محوه من الواقع، ومنها ما هو رسمىّ سجل فى الدفاتر، ولأن الذى دبروها هم أنفسهم عمال الحماية الذين يرتكبون المظالم تحت إشرافها، ثم يستعملون، بعد ارتكابها، من يستضعفونهم شهود نفى لإخفائها. أما من عدا هؤلاء، وهم مجموع الأمة المصرية، فهم شاكرون حسن سعيكم، ويرون أن ارتكاب هذه المظالم ثم إخفاءها بهذه الوسيلة، التى يهزأ بها كل عارف بالحقيقة، لا يترتب عليه إلا تعميق الهُوَّة بين الأمتين البريطانية والمصرية. وأؤكد لكم أن الأحكام العرفية التى تديرها السلطة العسكرية الإنكليزية أصبحت لا وظيفة لها فى البلاد إلا خنق الحرية السياسية التى

نصبتم أنفسكم للدفاع عنها، وإرغام الأمة المصرية على تأييد الحماية فى معناها الحقيقى، والتنازل عن الاستقلال التام. وهى سياسة محكوم عليها بالفشل، لأن الأمة المصرية مجمعة على الاستماتة فى طلب حقوقها».

«سعد زغلول»

ألا يرى المنصف فى إرسال هذه البرقية لعضو من أعضاء مجلس النواب الإنكليزى، تعرض للمسائل المصرية البحتة، تشجيعًا له على المضىّ فى هذه الحركة وتأييدًا لادعاء مثل المستر ميلز فى قوله: «إن مصر داخلة فى الإمبراطورية» وتصديقًا على جميع التهم التى وجهتها الصحافة الإنكليزية والدوائر السياسية البريطانية إلى المصريين؟ وهل لا يعد إرسال مثل هذه البرقية من الأغلاط السياسية الكبرى الذى كان ينبغى لمثل الزعيم الجليل أن يترفَّع عنها؟

ولكن الذين كانوا ينتظرون من معاليه أن يرجع عن خطئه لم يلبثوا أن روَّعهم ما نشرته «لجنة الدفاع عن الحرية السياسية»؟!!! التى يرؤسها حضرة صاحب السعادة فتح الله باشا بركات بالنيابة عن سمو الأمير عزيز حسن. إذ قالت ما يأتى:

«اجتمعت اللجنة فى الساعة السابعة من مساء الأحد ٧ أغسطس سنة ١٩٢١ تحت رياسة حضرة صاحب السعادة فتح الله بركات باشا بالنيابة عن سمو الأمير عزيز حسن وبحضور باقى الأعضاء، وقررت بإجماع الآراء ما يأتى:»

«أولاً: إرسال التلغراف الآتى نصه إلى المستر سوان وحضرات زملائه وإلى الجرائد الإنكليزية والمصرية وهو:»

«نشكر حضرتكم وزملاءكم على عنايتكم بالقضية المصرية لما نشرتموه فى جريدة المورننج پوست وبما وجهتموه من الأسئلة فى مجلس العموم، ونؤكد لجنابكم أنه، لولا وجود الأحكام العرفية والحماية، ما أمكن حمل رجال الإدارة على ارتكاب هذه الأعمال ولا تبعهم مصرى واحد. هذا وإننا نؤيد كل ما جاء

بتلغراف وكيل الأمة وزعيمها الوحيد سعد زغلول باشا رئيس الوفد المصرى، وننتهز هذه الفرصة لإعلان استمرار عدم ثقتنا بالبعثة الرسمية».

«ثانيًا: قررت اللجنة تقديم احتجاج إلى معتمد دولة إيطاليا بمصر على ما جاء بتقرير اتحاد الجالية الإيطالية مما هو ماسٌّ بكرامة المصريين ومخالف للحقيقة، وسيُنشر هذا الاحتجاج بالجرائد».

«وانفضت الجلسة الساعة التاسعة مساء»

«السكرتير»

«أمين عز العرب»

اشتدت الحملة من العقلاء على سعد باشا، وأخذوا عليه سعيه فى تدخل البرلمان الإنكليزى فى الأمور المصرية الداخلية وتبريره عمله. وكان صاحب السعادة إسماعيل أباظة باشا ضمن من احتج على سعد باشا بمناسبة ذلك، فقام بينهما حوار طويل على صفحات الجرائد انتهى بانفضاض أباظة باشا وأسرته عن سعد باشا.

ولقد ألقى معاليه، بمناسبة عودته من عزبته فى مسجد وصيف فى يوم ٢٥ أغسطس، خطابًا فى جَمّ غفير كان ينتظر قدومه فشكر للحاضرين الحفاوة به ثم قال، مبررًا خطته هذه، ما يلى:

«وعلى كل حال فجميع الأمة مقدرة لإخلاصنا قدره، أما ما أراد المعطلون أن يسوِّؤوا به سمعتنا من جهة سعينا فى توجيه الأسئلة فى البرلمان، والبلاغ الذى نشره أحرار الإنكليز فى بعض الجرائد، والسرور بعزمهم على الحضور إلينا ـ فهو مردود عليهم، لأن أولئك الأحرار ليسوا مستعمرين، ومبادئهم متفقة مع مصالحنا، وهم لا يؤيدون أن يمتد سلطان حكومتهم إلى غير أمتهم».

ثم قال: «وأغرب من مكابرتهم فى هذا الأمر ما زعموه من أن توجيه تلك الأسئلة فى البرلمان موجب، من جهة، لتدخل الحكومة الإنكليزية فى شئوننا

الداخلية، ومن جهة أخرى، تشويه لسمعة المصريين ويتخذه حزب الاستعمار حجة على عدم أهلية مصر لحكم نفسها بنفسها، وقال بالقضية الأول من قولهم وكيل خارجية إنكلترا أو بعض المحافظين والاستعماريين. ولئن صح هذا القول من فم مستعمر إنكليزى، دفاعًا عن إنكليز مصر وعن حريتهم فى التصرف بأمورنا، فإنه هزؤ وسخرية لا يصح أن يصدر من فم مصرى مغلوب على أمره يعلم حق العلم أن حكومته غير مستقلة فعلاً، وأن الحماية متغلغلة فى الإدارة المصرية».

ثم استرسل فى الدفاع، عن إلقاء هذه الأسئلة فى البرلمان الإنكليزى وعن حضور النواب الإنكليز لمصر لعمل تحقيق، بما أوتى من فصاحة وحِدَّة ذهن.

ومهما يكن من أمر، فإن الأقلام أنحت على معاليه بالنقد لهذه الخطة الغريبة الجديدة، خصوصًا وأنه، هو سعد باشا بعينه، الذى كان ينادى وهو فى أوروبا بمقاطعة لجنة ملنر التى حضرت إلى مصر لهذه الغاية نفسها.

مساعى إنكلترا أثناء المفاوضات:

سبق لنا أن ذكرنا فى الجزء الأول من هذا الكتاب أن جميع الدول اعترفت بالحماية التى ضربتها إنكلترا على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ما عدا إيطاليا، فإنها ظلت تنكرها إلى هذه الآونة.

فلما رأت بريطانيا العظمى حالة مصر والشقاق المستحكم بين زعمائها، ورأت الفرصة سانحة لها أرادت أن تتخذ عُدَّتها فى حالة ما إذا انقطعت المفاوضات بين الوفد الرسمى وبين الحكومة الإنكليزية.

فبينما كنا نراهم يجاهرون باستعدادهم للاعتراف باستقلال مصر التام، والوفد الرسمى يفاوض فى لندره، إذ بالحكومة الإنكليزية تبذل المساعد لدى إيطاليا لكى تعترف بالحماية، فعلوا ذلك منتهزين فرصة الخطة التى اتخذها «اتحاد الجاليات الإيطالية» بمر بعد حوادث الإسكندرية، وقيام بعض الإيطاليين بتعضيد هذه الخطة التى تضر بمصر.

على أن هـذه المسـاعى التى عُـرفت من المصـريين جـمـيعًـا، ومنـهم القـادة، لم تحـملهم على تحـويل تيار حـملاتهم إليها، إذ كـان الواجب فى ذلك الوقت أن تُشد الرحـال إلى تلك البـلاد لمقـاومـة هذه المسـاعى الإنكليـزية وتـوطيد حـسن التفـاهم بين الحكومـة الإيطالية والرأى العـام الإيطالى وبين الأمة المصـرية. ولكن المقـاومة كـانت مـوجهـة من المصـريين إلى المصـريين، وكـانت كل القـوى تعـمل على هـدم فئة من إخوانهم الذين اختلفوا معهم، لا فى المبادئ ولكن، فى الشخصيات.

ومـصـداقًـا لما أثبتناه هنا ننقل تصـريحًـا فـاه به وزير خـارجيـة إيطاليا المركيـز ديلاً توريتا أمام لجنة الشئون الخارجية، ونقله إلينا روتر فى أخباره، قال:

«رومـا فى ٤ أغـسـطس ـ صـرح المركـزى ديلاً توريتـا، فى جلسـة عقـدتهـا لجنة الأمور الخـارجية، بأن إيطاليا لم تعترف إلى الآن بالحماية البريطانية على مصر، وأنهـا جعلت الاعـتـراف بهـا شرطًـا لحمـاية مصـالح الجـالية الإيطاليـة وقـد بدأت المفاوضات بين إنكلترا وإيطاليا فى هذا الموضوع».

زيارة بعض النواب العمال لمصر:

لم تتـبـهنـا كل هذه الأمـور إلى الواجب علينا للأمـة والبـلاد لنحـتـاط للطوارئ ونتـرك مناوأة بعـضنـا البـعض، بل وردت الأنبـاء فى يوم ١٢ أغـسـطس بأن سـعـد باشا وصحبه قد دعوا بعض أعضاء البرلمان الإنكليزى إلى الحضور لمصر لينزلوا ضيوفًـا عليه ويعـملوا تحقيقًـا فى البـلاد عن الخـلاف القـائم بين أقـسـام الأمـة المصرية المختلفة.

ثم ترددت هذه الشـائعـة فى ٦ سـبـتـمـبـر وأكدهـا سـعـد باشـا نفسـه، واتضح أن النواب الوافدين على مصر هم من (العمال) وأنهم يستعدون فعلاً لهذه الرحلة.

وقـالت الأنبـاء إنهم إنما قـبلوا هذه الزيارة بدعـوة وإلحـاح من سـعـد باشـا الذى يريد أن يثبت للإنكليز أنه هو الموثوق به دون عدلى باشا.

وفى الحق إننا لا نرى أنه كانت هناك فائدة تعود على مصر من تشريف هؤلاء النواب المحترمين، لأنهم أقلية من أقلية. وهم بالطبع لا ينظرون للمسألة المصرية إلا من الوجهة البريطانية أولاً، بمعنى أنهم يهتمون بها ليضعفوا بواسطتها مركز الوزارة البريطانية التى كانت إذ ذاك، وكان هؤلاء العمال يدعونها وزارة أرباب المصالح.

على أن هناك أمرًا آخر كان يجب ألاّ يغيب عن الأذهان، وهو أن اهتمام المصريين بشأن هؤلاء العمال ينفر الأحزاب الأخرى الإنكليزية منهم، مثل حزب الأحرار والمحافظين الذين كانوا أعلنوا فعلاً تأييدهم لفكرة عقد محالفة بين مصر وبريطانيا العظمى. ولا يخفى أن هؤلاء هم الأكثرية المطلقة فى البرلمان الإنكليزى، وينتج من وراء مقابلة المصريين لهؤلاء العمال انضمام الأحرار والمحافظين إلى الأقلية الأخرى وهى الاستعماريون.

ومن جهة أخرى، فإن هذه العناصر السياسية التى يتألف منها البرلمان الإنكليزى تعد حزب العمال حزب ثورة، بل هو نواة البلشفية، فلا يستبعد أن تتخذ هذه العناصر المعادية لهذا الحزب حفاوة المصريين بهم دليلاً على ميلهم للثورة.

ومن العجيب أن قسمًا عظيمًا من الشعب المصرى كان احتج على الأسئلة التى ألقاها المستر سوان فى البرلمان عن أمور مصرية داخلية وعدّ ذلك غلطة سياسية كبرى، فهل كان يُراد محو أثر هذه الغلطة بغلطة ثانية؟

ولقد نقل إلينا روتر فى أنبائه نبأ من لندره فى ٩ سبتمبر، هذا نصه:

«قررت اللجنة البرلمانية المصرية أن يزور فريق من أعضاء البرلمان مصر بقصد درس الحالة السياسية فيها، وهؤلاء الأعضاء هم المستر هرى بارنس، والمستر چاك ميلز، والمستر چون لوسن، والمستر و. بنن، والمستر ج. ا. سوان، والأستاذ سيجان».

وفى يوم ١٢ منه ورد النبأ الآتى:

«لندن: يسافر، غدًا من لندن، فريق النواب الذين ذكر فى أنباء ٩ سبتمبر الحالى خبر عزمهم على السفر إلى مصر، وقد صرحوا بأن سفرهم إلى مصر ليس بقصد التدخل فى شئونها الداخلية، بل بقصد درس الحالة فيها درسًا تبنى عليه نتائج خاصة بالسياسة التى يجب اتباعها لإنماء عاطفة صداقة حقيقية بين إنكلترا ومصر. وصرحوا بأنهم، بصفتهم أنصارًا للديمقراطية، يريدونها للبلدان الأخرى كبلادهم يوافقون على المبادئ الثلاثة التالية:»

أولاً: «أن للشعب المصرى الحق فى تقرير مصيره والتمتع بالاستقلال التام، وأن أية معاهدة تشتمل على ضمانات للمصالح المعقولة التى لإنكلترا والجاليات الأجنبية، يجب ألا تمس هذا الحق على أى وجه من الوجوه».

ثانيًا: «أن المندوبين، الذين يفاوضون فى عقد معاهدة باسم الشعب المصرى، يجب أن يختارهم النواب المنتخبون من الشعب المصرى».

ثالثًا: «أنه لأجل ضمان حرية انتخاب هؤلاء النواب، يجب إلغاء الأحكام العرفية ووسائل الإكراه الأخرى فى الحال».

ولتبيان قيمة هذا الكلام نورد هنا نصًا لما أُلقى من بعضهم فى الاجتماع الذى عقده، يوم ١٢، هؤلاء الأعضاء بمناسبة سفرهم إلى مصر.

فقد قال المستر «برناردشو»: «إننا أخذنا على أنفسنا عهدًا صريحًا بالجلاء عن مصر، ولكننا لم نعين تاريخًا لجلائنا عندما ارتبطنا به. وعلى ذلك فلنا أن نفى بعهدنا فى أى يوم، ولو كان يوم القيامة. وبما أن الأمر كذلك، فنحن فى لهف شديد للوقوف على ما هو جارٍ فى مصر!» فضحك الحاضرون.

فإذا أضفنا هذا القول إلى تصريح المستر ميلز الذى هو ضمن الأعضاء الوافدين إلى مصر، ألا يتضح أن مجيء هؤلاء النواب إلى مصر إن هو إلا مناورة سياسية لا طائل تحتها البتة؟.

على أن الإنسان لا يكاد يرى فى بلاغهم، الذى أذاعوه بيانًا لبرنامجهم فى هذه الرحلة، اختلافًا عن رأى أى إنكليزى آخر، فإن أساسه: «توطيد دعائم الصداقة المتينة بين إنكلترا ومصر»، وبمثل هذا القول قالت لجنة ملنر من قبل وبمثله يقول كل إنكليزى، إلا أنهم يريدون صداقة مقيدة بتلك الضمانات «المعقولة» للإنكليز وللجاليات الأجنبية.

وليس الخلاف بيننا وبينهم على الاستقلال فكلنا مُسلِّم به، إنما الخلاف على هذه الضمانات التى هى عُقْدة العقد، ويريدونها هم هادمة للاستقلال من أساسه.

لم يأتِ حضرات النواب المحترمين إلا بتكرار نغمة كيرزن وملنر وكل وزير وسياسى وكاتب إنكليزى، والسياسى المحنك يرجع إلى صفحات التاريخ فيقلبها ليتخذ منها عبرة وذكرى.

فعلى السياسى المصرى، الذى يتولى أمر بلاده ويتصدى إلى حل مشكلتها الكبرى، أن يرجع إلى أقاويل الساسة الإنكليز، التى سمعناها منهم منذ عهد عرابى إلى اليوم، ليتأكد أن التاريخ يعيد نفسه، وأن الأقوال شىء وتنفيذها بالعمل شىء آخر.

على أنه من يدرينا فربما كان هؤلاء النواب يرمون، بوجوب انتخاب جمعية وطنية لتعيين المفاوضين، إلى غرض آخر وهو جعل الأمة موافقة مبدئيًا على عمل هؤلاء المفاوضين لأنها وضعت ثقتها بهم.

وفى الحقيقة، إذا كان هؤلاء النواب ليس لهم غرض إلا خدمة مصر لمجرد كونهم «أنصار للديمقراطية وأنهم يريدونها للبلدان الأخرى كبلادهم» ألم يكن الأولَى بهم أن يكافحوا، فى إنكلترا نفسها، لنيل هذه الغاية الشريفة، فيطالبون بمنح مصر الاستقلال التام وسحب جنود الاحتلال من ربوعها فورًا، ثم بعد أن يتم لهم ما كافحوا من أجله يتفضلون بزيارة مصر بصفتهم ذوى اليد الطولَى فى إنالة البلاد مبتغاها، وينزلون ضيوفًا على الأمة مرحَّبًا بهم وموسَّعًا لهم، لا ضيوفًا على حزب مخصوص؟.

هذا ولقد كانت المستر بلنت، المعروف فى مصر، قد دُعى إلى حضور حفلة تكريم هؤلاء الأعضاء التى سبق لنا ذكرها، فكتب لرئيس الحفلة الخطاب التالى فى ١٠ سبتمبر:

«عزيزى المستر لانجدول دافز»

«آسف لأن حضورى أى اجتماع، لأى غرض كان، مستحيل علىّ، وإلا لما كان أشرح لصدرى من حضور اجتماعكم الذى سينعقد يوم ١٢ الجارى وتعرّفى بأصدقائكم الذاهبين إلى مصر، وأخشى أنه ليس من السهل أن تحصلوا على معلومات أكثر مما قدمها، وفد زغلول باشا مدة وجوده فى لندره فى الربيع الماضى. ولا أرى أن اسمى يستطيع الآن أن يساعدهم، لأن كل اتفاقية ودادية بين حكومتنا ومصر يجب أن يُعترف فيها باستقلالها وأن يُسحب منها جيش الاحتلال. وهذا، كما أعتقد، يحقق جميع الأمانى الوطنية، ومتى تحقق هذا فإننى أؤيدها لأنى أعتقد أن هذه الأساسات يجب أن تكون دعائم الاتفاقية، وأن جميع الأحزاب متحدة، كما أظن، فى هذا. ومن واجب رجال البرلمان النزيهين أن يدفعوا حكومتنا إلى النظر فى هذا وبحثه، هذا ما كنت أقوله لو كنت حاضرًا اجتماعكم».

«المخلص»

«بلنت»

أليس فى هذا الكتاب دليلاً على صدق نظريتنا بالنسبة لحضرات الأعضاء المحترمين؟

أخيرًا وصل خمسة من النواب المحترمين إلى الإسكندرية يوم ١٩ سبتمبر، أما السادس، وهو الميجور بارنت، فقد وصل فيما بعد. ولما وصلت الباخرة التى تقلُّهم إلى الميناء استقلوا «اللنشات» فأخذ عمال «ورش الفنارات» والمستخدمون يهتفون لمعالى سعد باشا وللحرية وللاستقلال التام وللأعضاء الأحرار. وبعد أن نزل النواب إلى الرصيف حيّوا الحاضرين، ثم تقدم إليهم وفد من جمعية أمهات المستقبل، وقدمن لكل واحد منهم باقة من الزهور، ثم هتفن للرئيس ولأعضاء

البرلمان وبعد ذلك استقل الضيوف السيارات التى كانت مهيأة لهم إلى فندق سافوى يحيط بهم جماهير الهاتفين لمعالى سعد باشا. وكان الطريق، من الترسانة إلى آخر شارع فرنسا، مزدحمًا، وكذا الشوارع المؤدية إلى الفندق والكل يهتفون لسعد باشا وللأعضاء الأحرار.

وقد أُقيمت لهم حفلة استقبال شائقة فى فندق سافوى تبودلت فيها الخطب من المحتفلين ومن النواب أنفسهم.

ولكن البوليس أصدر اوامره بمنع المظاهرات، وأخذ يراقب تنفيذ هذه الأوامر بشدة، وكانت السيارات المدرعة الإنكليزية تطوف الشوارع وتمر أمام الفندق.

ثم سافروا إلى القاهرة فوصلوها فى منتصف الساعة الرابعة بعد ظهر يوم ٢١ بعد أن تفجروا على الإسكندرية، فكانت الشوارع مزدحمة بالناس يحيونهم، فذهب الأعضاء توًا إلى منزل سعد زغلول وبقوا فيه إلى الساعة السابعة ثم قصدوا فندق شبرد.

وبوصولهم كثر ورود البرقيات التى تتضمن الثقة بسعد باشا، كما تواترت برقيات الاحتجاج على حضور حضرات الأعضاء المحترمين إلى مصر وتدخلهم فى شئونها الداخلية.

ومن ثَم أخذ سعد باشا يطوف بهم الأحياء الوطنية فتقام لهم فيها الزينات الفاخرة وترفع لهم الأعلام إجلالاً وتعظيمًا، وتزدحم الشوارع بالهاتفين لسعد باشا ولضيوفه.

دعوة أهالى الغربية إياهم ومنع السلطة
سعد باشا من السفر إلى طنطا:

ولقد حضر وفد من مديرية الغربية يدعو سعد باشا وضيوفه المحترمين إلى زيارة مدينة طنطا، وابلغ معاليه أنهم أقاموا لهم حفلة استقبال باهرة، وأعدوا لهم وليمة حَوَتْ كل ما لذ وطاب.

فأجاب سعد باشا وأجاب النواب (العمال) الدعوة واعتزموا السفر يوم ٢٣ سبتمبر إلى طنطا.

وبينما هم يستعدون لهذه الرحلة الطيبة إذ أبلغ قلم المطبوعات الصحف يوم ٢٢ سبتمبر البلاغ التالى:

«قررت السلطة العسكرية عدم التصريح لمعالى سعد زغلول باشا بزيارة طنطا فى الميعاد الذى كان معينًا لذلك فى ٢٣ سبتمبر، محافظة على الأمن العام».

وقد تبودلت بين معالى سعد باشا وحضرة صاحب السعادة وكيل الداخلية الكتب التالية:

«حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا»

«أتشرف بأن أخبر معاليكم بأنى كُلفت من السلطة المختصة بأن أبلغكم أن زيارتكم لمدينة طنطا، غدًا مع حضرات أعضاء البرلمان الإنكليزى فى الظروف الحاضرة، يترتب عليها إخلال بالنظام واضطراب للأمن العام، ولذلك فإنى أعلنكم، مع الأسف، بأن هذه الزيارة لا يمكن التصريح بها، وأرجو معاليكم العدول عنها، وتفضلوا بقبول احتراماتى»

«٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢١».

«وكيل الداخلية»

«أحمد على»

فرد عليه معالى سعد زغلول باشا فى اليوم نفسه بما يلى:

«حضرة صاحب السعادة وكيل الداخلية»

«أتشرف بأن أخبركم أنى مستعد لعدم زيارة طنطا إذا كنت أعرف تلك السلطة المختصة التى كلفت سعادتكم بإبلاغى هذا المنع. ولا أعرف بأن هذه

الزيارة تقتضى تصريحًا خاصًا من أية سلطة كانت لأنى أعرف أنى لست ممنوعًا من زيارة أى مكان كان فى القطر المصرى، حتى ألتمس تصريحًا خاصًا بها. ولا أعترف بأن هذه الزيارة تخلُّ بالنظام أو توجب اضطراب الأمن العام ما دام البوليس لا يتدخل فيها، وما دام يسير على النظام الذى سار عليه بوليس مصر أمس، وربما ترتب على هذا المنع إحراج صدور الناس وإخراجهم عن حالة السكينة التى هم متلبسون بها الآن. وعلى كل حال فإنى أتخلى عن كل مسئولية تنجم عن هذا المنع».

«وفى انتظار بيان هذه السلطة التى منعت.. أقدم لكم احتراماتى».

فأجابه حضرة صاحب السعادة وكيل الداخلية بما يأتى:

«ردًا على إفادة معاليكم، التى تستفهمون بها عن السلطة المختصة المنوّه عنها فى خطابى المؤرخ اليوم، أتشرف بإخبار معاليكم بأنها السلطة العسكرية».

«وتفضلوا بقبول فائق احتراماتى».

ورغمًا عن تهديد سعد باشا، فى خطابه لوكيل الداخلية من توقع «أنه يترتب على هذا المنع إحراج صدور الناس وإخراجهم عن حالة السكينة»، فقد قرر معاليه الامتناع عن الذهاب إلى طنطا دون أن يقع أى أمر من هذا القَبيل، أضف إلى ذلك أن النواب الإنكليز كانوا اعتزموا السفر مع باقى أعضاء الوفد إلى طنطا لشهود ما أُعد لهم من الحفاوة والتكريم، ولكنهم، على إثر تناولهم الشاى فى مساء يوم ٢٢ سبتمبر عند جناب الجنرال كونجريف القائد العام للقوات البريطانية فى مصر والذى كان يتولى إدارة الأحكام العسكرية بالنيابة عن اللورد أللنبى لغياب الأخير فى إنكلترا، عدلوا عن هذه الزيارة فذهبت الحفلة أدراج الرياح.

ولقد كتبت جميع الصحف البريطانية تقريبًا مُخطِّئة بل ذامَّة زيارة هؤلاء النواب لمصر، وقال بعضها إنه كان هناك فرق عظيم بين عقليتهم وعقلية من

كانوا يستمعون خطبهم حينما احتُفل بهم فى الإسكندرية، حيث كانت تلك الخطب تدعو إلى الاشتراكية.

وفى يوم ٢٧ سافر سعد باشا والذين فى ضيافته إلى بورسعيد فى قطار خاص قام الساعة العاشرة صباحًا، فاحتفل بهم فى محطة القاهرة وفي المحطات التى مروا بها أجلّ احتفال، أما فى بورسعيد فكانت الحفاوة بهم بالغة حدّها.

ثم سافروا فى اليوم التالى إلى المنصورة، وهناك اختلط الهتاف فكان البعض يهتف لهم والبعض يهتف ضدهم حتى فى الصيوان نفسه الذى أُعد لاستقبالهم.

وفى يوم ٢٩ أقام سعد باشا لضيوفه وليمة فى فندق شبرد بلغ عدد الذين دعوا إليها نحو ثلاثمائة مدعوّ من أعيان القاهرة والأقاليم.

فبعد أن تناولوا العشاء وقف سعد باشا خطيبًا، فرحب بأعضاء البعثة ضيوفه وشكرهم على خدمتهم للقضية المصرية، وذكر مزاياهم ومناقبهم، وعدّد وجوه النفع لمصر من الخدمة التى يمكن أن يقوموا بها والمساعدة التى فى استطاعتهم أن يساعدوها بها فى بلادهم. ثم وقف المستر «لِن» فشكر سعد باشا، ثم قال: «إن الذين يشتغلون بالمسائل السياسية يجب أن يزوروا البلاد الأجنبية حتى يعرفوها، فنحن نشكركم على أنكم خوّلتمونا الفرصة لبلوغ هذه الغاية»...إلخ ما قاله.

خطبة المستر بارنس:

وتلاه المستر بارنس فقال فى عرض خطبته عن استنكار تدخلهم فى شئون مصر الداخلية:

«فلم يبقَ إلا مؤاخذتهم لنا لأننا نتدخل فى شئون مصر الداخلية، ولكن أليس صدور هذا الانتقاد مستغربًا بعد تدخلنا أربعين سنة فى شئون مصر؟ ومع ذلك

فهل هـذا تدخل فى شئـون مـصـر الداخلية؟ أليسـت المسـألة مما يهـم إنكلترا؟ وإلا فكيف تعرض علينا الحكومـة الإنكليـزية، كل سنة، الميـزانيـة لنوافق عليهـا؟ وفيـهـا مـصـروفـات تبلغ الملايين من الجنيهـات للجيش الإنكليزى فى مـصـر؟ إن جميع هذه الأقوال والاعتـراضـات التى يبدونهـا هى لغو وهـذيان. والحقيقة أن مجيئنا إلى هنا هو فى مـصلحـة إنكلتـرا قبل غـيرهـا، فـإنه متى نلتم حـريتكم، وأُلقيت أعباء إدارتكم الداخلية على أعناقكم، تضطرون أن تقوموا أنتم بهـا، وأن تريحونـا نحن منها، فعندنا من هذه الأعباء والـهموم مـا يثقل كاهلنا ويستغرق كل جهدنا وقوتنا».

قال جنابه هذا القول فى حضرة سعد باشا وأعضاء الوفد فصفقوا له تصفيقًا طويلاً، دليـلاً على أنهم متـفقـون معـه فى الرأى، موافقـون على ما جاء بخطبته من الأقوال السياسية الخطيرة التى لو قيلت من سوى ضيوف سعد باشا لقامت الدنيا، وتبارى الناس فى إرسال الاحتجاجات على أقوال من فاه بمثل هذا الحديث.

ولكن حـضـرات الأعـضـاء المحـتـرمـين، ظلوا مـوضع التـجلّة والاحتـرام، ورسم حضـرة صاحب المعالى سعد باشا خطة سياحة له ولحـضـراتهم فى الوجه القبلى حتى يتموا جَوّب القطر المصـرى بأكمله. وكان برنامج هذه الرحلة، حسب البيان الذى تلقتـه مصلحـة السكة الحديدية من أحد أعضاء لجنة الوفد المركزية(1) من أهالى الوجه القبلى، أنهم يسافرون فى ٧ أكتوبر السـاعـة ٩ صبـاحًا إلى أسيوط، ومنهـا فى اليـوم التـالى إلى مـديرية جـرجـا ثم يـرجـعـون فى ٩ أكتـوبر إلى بنى سويف، ويبرحونها فى ١٠ منه إلى الفيوم ومنها إلى القاهرة فى اليوم نفسه.

ولكن حضرة سكرتير الوفد نشر فى يوم ٢ أكتوبر البيان التالى:

«اضطرت الضـرورة ضـيوفنا النواب إلى العـودة لبـلادهم يوم ٧ الجـارى كمـا أعلنوا من قـبل، وكـان الرئيس مع ذلك عـازمًـا على أن يسـافـر، مع زمـلائه، إلى المديريات التى تفضلت بدعوته، ولكن اشتداد المرض على حرم حضـرة صاحب

---

(١) هو فخرى بك عبد النور.

السعادة الفريق إسماعيل سرهنك باشا، شقيقة حرم معالى الرئيس، حمله على أن يؤجل هذه الزيارات إلى ما بعد شفائها. وقد أحطنا حضرات الداعين بذلك، راجين من الله، سبحانه وتعالى، ألا يطيل أمد هذا التأجيل».

هذا، ولقد كان هناك النواب قابلوا نحو ثلاثين من الإنكليز غير الموظفين المقيمين بالقطر المصرى فى يوم ٣ أكتوبر، وجرت بينهم مناقشة طويلة لمعرفة آراء الجالية الإنكليزية فى مصر، فانحصرت الأسئلة فى نقط ثلاث، وهى:

الأولى: هل رأى الجالية البريطانية أن جمهور المصريين يطلبون الاستقلال التام؟

الثانية: ما مركز سعد باشا زغلول من حيث هذه الرغبة فى الاستقلال؟

الثالثة: ما الخطوات التى ترى الجالية البريطانية وجوب اتخاذها لتحقيق أمانى المصريين؟

فكان رأى الحاضرين فيما يتعلق بالسؤال أن ٨٠ فى المائة من المصريين ليس لهم رأى ما فى الموضوع. وأعربوا عن رأيهم كذلك أن هذه الثمانين فى المائة من الأمة أشد ما يكونون ليناً، وأن شخصية قوية، تؤثر فيهم، يمكنها أن تسيطر على إرادتهم.

أما من حيث السؤال الثانى فكان الرأى أن سعد باشا زغلول وراءه، بلا شك، أغلبية كبيرة من المصريين. ولكن الحاضرين أرادوا أن يوضحوا أن السؤال الثانى لا ينفصل عن الأول، لأن جمهور المشايعين لزغلول ليس لهم رأى فى المسألة السياسية، فهو لا يمثل البلاد، ولكن الأغلبية تمثله، وكل سياسة يرى أن يختطها فلا يمليها عليه أتباعه وإنما يؤيدونها مع هذا.

وأما عن السؤال الثالث فقد رغب الحاضرون أن يبينوا أنهم، من حيث المبدأ، يؤيدون ما يطلبه المصريون من الاستقلال التام، ولكن من رأيهم أن مثل هذا

الاستقلال لا ينبغى أن يُمنح إلا بعد أن يصبح المصريون أهلاً له - ومن رأى الحاضرين أن الوقت لم يَحِنْ بعد.

ولقد نشرت جريدة الأهرام مقالاً للدكتور محمد حسين هيكل تحت عنوان: «ماذا عملت لجنة المستر سوان» رأينا أن نلخصه هنا إتمامًا للفائدة، قال:

«جاءت هذه اللجنة إلى مصر، وصرحت أنها ترمى بمجيئها إلى أمرين: فأما الأول فالصلات التى تتعاقد عليها مصر وإنكلترا، وأما الثانى فالنظر فى أن يكون المفوّضون ممثلين لرأى البلاد، وأن يُنتخبوا، وأن تتم الانتخابات فى جو حرّ ليس فيه الأحكام العسكرية».

«والمسألة الأولى هى الموضوع، وأما الثانية فهى الشكل. والأول أهم من الثانى ولا شك».

«فماذا عمل أعضاء اللجنة بالنسبة للموضوع؟ لم يَجْرِ ذكر الموضوع على ألسنتهم بالمرّة، لأنهم لم يقولوا لنا هل هم عدلوا عن التمسك بالضمانات لمخالفتها، مخالفة قطعية، لكل المبادئ الاشتراكية، ولأنها ليست - على كل صورة تخطر على بال أى إنسان - إلا من باب تحكم القوى فى حق الضعيف، واستغلال أرباب الأموال، من حملة الأسهم المصرية، للأمة المصرية كافة، أم أنهم متمسكون بها حرصًا على مصالح الإنكليز ولو أدى ذلك إلى دَوْس حقوق المصريين؟».

«وإذا كانوا تمسكوا بمبدأ الضمانات، فإنهم لم يخبرونا ما الذى يرونه فيها معقولاً، أو أقل فداحة فى ظلمه من سواه؟ وهل هم يقرّون وجود النقطة العسكرية والمستشار المالى لحماية حملة الأسهم الإنكليز وغيرهم؟ وهل يرون أن تتبع مصر إلى إنكلترا فى جميع الحروب أم هم ممن يسعون إلى إبطال الحروب طبقًا لمبادئهم المشهورة؟ وما إلى ذلك من تلك الضمانات التى يتمسك بها المفاوضون من أبناء جلدتهم».

«وإنّا لنتولى الإجابة عنهم: إلا وأنهم لا يستطيعون الإجابة على شىء من ذلك، لأنهم إنكليز قبل كل شىء، والإنكليزى مؤيد لسياسة بلاده قبل كل شىء، بغض النظر عن مبادئه التى يتعدى انتشارها حدود بلاده، ولا يستطيع أن يُعِين أجنبيًا على بلاده، انتصارًا لهذه المبادئ، مهما يكن ذلك الأجنبى محقًا فى طلباته عملاً بالحديث الشريف: (انصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا)».

«ألا نرى هؤلاء الاشتراكيون والعمال، وهم فى إنكلترا، وقد اعتزموا السفر إلى مصر، قد نشروا على العالم أنهم لا يقصدون التدخل فى أمور مصر الداخلية، وأنهم أكدوا هذه النية وهم فى الإسكندرية. فلما وصلوا إلى القاهرة، ورأوا ما رأوا من عظمتهم وسلطتهم الواسعة فى مصر، وأن يدهم هى العليا فيها، عادوا يقولون - كما صرح الميچور بارنس فى خطبته: (لِمَ يعيبون علينا أن نتدخل فى أموركم الداخلية ونحن نتدخل فيها منذ أربعين سنة ماضية؟) أليس هذا هو قول الأحرار منهم والمحافظين والاستعماريين؟».

«ألا يصح لنا، بعد ذلك، أن نقول إن لجنة المستر سوان إنما مثلت فى مصر رواية مضحكة (إنكليزية مصرية) تذكّرنا بقول أبى الطيب:

«وكم ذا بمصر من المضحكا ت ولكنه ضحك كالبكاء»

وفى ٥ أكتوبر، أقام عمال السكة الحديدية الكهربائية بمصر الجديدة (المترو) حفلة لتكريم الضيوف العمال فى فندق هليوبوليس، خطب فيها بعض العمال المصريين ثم خطب سعد باشا فرد على أقوال إنكليز مصر من غير الموظفين الذين أبدوا آراءهم عن المصريين وأمانيهم حين اجتماعهم بالنواب العمال، ثم انتقد الحكومة فى تصرفاتها معه.

وفى مساء يوم ٦ أقامت لجنة الدفاع عن الحرية السياسية، التى يرؤسها الأمير عزيز حسن الذى ينوب عنه حضرة صاحب السعادة فتح الله بركات باشا لوجود الأول خارج القطر المصرى مبعدًا عنه، حفلة لتكريم هؤلاء النواب، وكانت

حفلة الوداع لحضراتهم، وقد دُعى إليها مئات من وجهاء القطر وأعيانه ومندوبى اللجنة فى المديريات وبعض المحامين والأطباء والقضاة والتجار وغيرهم. وحضر الحفلة معالى سعد زغلول باشا.

فالقى حضرة صاحب السعادة فتح الله بركات خطبة طويلة مودعًا فيها النواب ومتمنيًا لهم سفرًا طيبًا، آملاً أن يخدموا مصر الخدمة المرجوّة منهم، وتتابع بعده الخطباء. وفى النهاية قام المستر «لِن» وألقى خطبة التوديع شكر فيها المصريين وسعد باشا على ما لقوه منهم من الحفاوة والإكرام، ثم قال إنه سيخدم القضية المصرية بكل ما فى وسعه هو وزملاؤه فهتف له المدعوّون. ثم ختم الحفلة سعد زغلول باشا بخطبة رنانة.

سفر النواب العمال:

وفى يوم الجمعة ٧ أكتوبر، سافر النواب الإنكليز من القاهرة فودعهم على المحطة جمهور كبير وألقى بعض الطلبة الخطب، وهتف الجميع لمعالى سعد باشا وللأحرار. وسافر معهم فى القطار ذاته حضرات واصف غالى بك وسينوت حنا بك وعاطف بركات بك مندوبين من قِبل معالى سعد باشا لمرافقتهم حتى الباخرة.

وكانت محطة طنطا غاصّة بالناس حين وصول القطار إليها فحيوهم بالهتاف لهم ولسعد باشا، ووجه المستر سوان كلمة شكر للمحتفلين لما لقيه هو وزملاؤه من حفاوتهم وتمنى لمصر استقلالها الذى تنشده. وتكلم بعده المستر «لوسن» فقال: «إن شعبًا كالشعب المصرى لابد أن ينال استقلاله لأن ذلك حق من حقوقه».

وودّع النواب فى الإسكندرية بمثل ما قوبلوا به من الحفاوة والإكرام.

ثم أرسلوا إلى معالى سعد باشا قبل مبارحتهم الأراضى المصرية الكتاب الآتى:

«الإسكندرية فى ٨ أكتوبر سنة ١٩١٢»

«حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا»

«فى لحظة قيامنا إلى إنكلترا، نريد أن نعبر لمعاليكم، وللأمة المصرية بواسطتكم، عن شكرنا الفائق على ما أظهرتم وأظهَرَت لنا، مدة إقامتنا القصيرة، عن حسن الضيافة وجميل الحفاوة».

«ونسأل الله أن يحفظ لكم صحتكم حتى تواصلوا جهادكم إلى أن تروا مصر متمتعة بحريتها واستقلالها التام. وهو ما يبتهج له، فى يقيننا، كل من يغار على مصالح أمته الحقيقية من الإنكليز والمصريين على السواء».

«لِن، لوسون، ملز، سوان، بارنز»

«سيجال: سكرتير»

ثم أرسلوا برقية إلى عمدة أسيوط يعتذرون فيها عن عدم إجابة دعوة أهالى المديرية لاضطرارهم إلى العودة لبلادهم بمناسبة قرب افتتاح البرلمان الإنكليزى.

ولما وصل هؤلاء النواب إلى بلادهم نشروا فى أواخر أكتوبر تقريرًا عن رحلتهم فى مصر، وأشار إليه روتر فى أنبائه البرقية بما يلى:

«لندن فى ٢٨ أكتوبر: إن النواب العمال الأربعة فى البرلمان والنائب الحر، الذين عادوا من مصر عقب زيارة غير رسمية، وقفوا فى انتهائها على الحالة فى مصر، يؤكدون أن الاستقلال التام حق للمصريين بشرط عقد معاهدة تصون مصالح إنكلترا والأجانب. وهم يشيرون أيضًا بإلغاء الحكم العرفى ويحضون الحكومة البريطانية على أن تشير على رئيس الوزارة بإجراء الانتخابات فى الحال». ا هـ.

فزيارة هؤلاء النواب لمصر التى كلفت الأمة أموالاً طائلة لم تأتِ بنتيجة أكثر مما يقوله الأحرار والمحافظون بل الاستعماريون من الإنكليز، بشأن التسوية المراد عملها للعلاقات المنتظرة بين مصر وبريطانيا العظمى.

ولقد قال مراسل «الإيفننج نيوز» تعليقًا على التقرير الذى نشره هؤلاء النواب: «إنه يتضمن معلومات جديدة لم يقف عليها أحد، ولكنها معلومات سطحية عن

الحالة الحاضرة فى مصر. وقد قطع هؤلاء السياسيون الذين يجوبون الأرض ألوفًا من الأميال فى أسابيع قليلة ثم عادوا بآراء أُدركت من قبل، وسيقع نداؤهم الأخير سطحيًا على مسامع الإنكليز لأنهم يعاملون الفلاحين المصريين الأميين سياسيًا كما لو كانوا مثل طبقات عمالنا الذين قضوا زمنًا طويلاً فى التمدن والحضارة. وهذه الغلطة هى التى ارتكبها (لينين)، والتى تعانى روسيا اليوم من أجلها ما تعانى، فليس هناك ما يدعو إلى تكرار ما وقع فى روسيا بمصر».

وهكذا انتهى آخر فصل من هذه الرواية التى مُثِّلت على أرض مصر وأُسدل الستار الختامى على مسرح الحوادث مؤقتًا، ريثما تعد الأقدار مأساة أخرى مفجعة رسمت خطتها المنافسات الضائعة وذوات الصدور التى تتأجج نيرانها بين الضلوع. سلسلة من الروايات لا يدرى أيها آلمُ للنفوس، ولا أيها يكون لها أسوأ الأثر فى سير القضية الكبرى قضية الجميع!

مساعى التوفيق بين سعد باشا والقصر السلطانى:

هذا، ولقد أراد بعض الغيورين على مصر أن يضع حدًا لهذه الروايات المؤلمة المضيعة لكرامة مصر والمصريين والتى لا طائل تحتها، فسعى لدى عظمة السلطان لدعوة سعد باشا إليه وتقريبه من عظمته.

ولم يُذع نبأ هذه المساعى فى الجرائد المحلية حتى نقله إلينا مُكاتب الأهرام الخصوصى بلندره، فى برقية أرسلها إلى جريدته فى ١١ أكتوبر ردد فيها ما نشرته جريدة «المورنن پوست» بهذا الشأن. قال:

«لندن فى ١١ أكتوبر - نشرت جريدة «المورنن پوست» تلغرافًا لمراسلها فى القاهرة قال فيه: إن الأدوار السياسية التى مثلت فى بضعة الأيام الأخيرة كانت رواية صغيرة محتوية على بعض العناصر الهزلية، فقد زار مظلوم باشا أخيرًا عظمة السلطان، وأبدى له أن الوقت مناسب للاتصال بين عظمته وزغلول باشا. فأجاب عظمته، بأنه لن ينظر فى هذا الأمر حتى يزوره زغلول باشا كما يزوره

سائر الأعيان. وقد كان الزغلوليون يعتبرون عيد الجلوس السلطانى فرصة مناسبة لظهور زغلول باشا فى السراى، وبناء عليه زار نقيب المحامين عظمة السلطان وأشار لعظمته بأن عظمته ربما كان يرغب فى دعوة زغلول باشا إلى السراى بهذه المناسبة السعيدة، فأجاب السلطان بأن الخطوة الأولى يجب أن تكون من طرف زغلول باشا. وكانت الجرائد الزغلولية، فى بضعة الأيام الأخيرة، تجتهد اجتهادًا عظيمًا فى التأكيد للجمهور أن زغلول باشا على ولاء للسلطان وأن كل ما كان موجودًا من أنواع الخلاف مكان متعلقًا بشىء واحد وهو الطرق الموصلة إلى تحرير مصر. ويتهم زغلول باشا بالافتراء كل من يقول غير ذلك، ولكن عظمة السلطان لم ينسَ موقف زغلول باشا فيما سبق».

«وقد أقام رئيس الوزراء بالنيابة حفلة بالإسكندرية، تكريمًا لعيد الجلوس السلطانى، حيث أخبر موظف كبير من السراى كبار الحاضرين أن السلطان مصمم على ألا يعرّض كرامته بمحاولة الاتفاق مع زغلول باشا ...».

وفعلاً أخفقت هذه المساعى فى النهاية حيث لم يرضَ سعد باشا بأن تكون الخطوة الأولى للتوفيق من ناحيته، وكان امتناعه ليس له مبرر.

سياحة سعد باشا فى صعيد مصر:

عدل سعد باشا عن السفر فى قطر السكك الحديدية، فاستأجر له الوفد باخرة نيلية ليطوف بها أرض الصعيد ويقوم فيها برحلته التى كان اعتزم على القيام بها مع أصدقائه النواب الإنكليز وسبق لنا الإشارة إليها.

إلا أنه لما كان سير الباخرة أبطأ من سير القطار الحديدى، فقد اضطر الوفد إلى تغيير منهج السفر فجعله كالآتى:

تسافر الباخرة من الجيزة صباح يوم ١١ أكتوبر فتبيت فى بنى سويف، ثم تصل إلى أسيوط صباح يوم الجمعة، وتبرحها صباح يوم ١٥، وتبيت فى النخيلة، ثم تقصد سوهاج يوم ١٦، ثم تصل يوم الإثنين إلى جرجا فيزور معالى الرئيس

فخرى بك عبد النور، ثم تصل الباخرة إلى قنا يوم ١٨، وإلى الأقصر يوم ١٩ وعندها تنتهى الرحلة.

وفعلاً سافرت الباخرة من الجيزة صباح يوم ١١، فاتخذت الحكومة جميع الاحتياطات لمنع الاحتكاك بين الزغلوليين وغيرهم بأن منعت المظاهرات قطعًا.

وهكذا استمرت الباخرة فى طريقها دون أن يحدث حادث يستلفت الأنظار سوى أن حضرة الأستاذ أمين عز العرب أرسل شكوى، نشرتها الصحف، من أن رجال الإدارة فى مديرية المنيا منعوا الناس من الوقوف على شاطئ النيل لتحية سعد باشا.

مبدأ الشر فى هذه الرحلة:

ولقد مرت الباخرة بملّوى (مديرية أسيوط) ظهر يوم ١٣ فقوبلت بهتاف الكثيرين، ممن كانوا على الشاطئ، لدولة عدلى باشا. ووصلت مساء إلى ديروط لتبيت فيها، فاستقبلها بعضهم برفع الرايات السوداء، وهيّل الأتربة فى الهواء إعلانًا لسخطهم.

فغضب سعد باشا جد الغضب لهذه المقابلة، وقيل إنه صرح لأحد زائريه من أهالى ديروط بأنه لو كان يتوقع أن استقباله سيكون على هذه الصفة لما برح القاهرة.

فاجعة أسيوط:

أقلعت الباخرة من ديروط قاصدة أسيوط التى كانت دعته لزيارتها وأعد الأهالى فيها سرادقًا فخمًا لضيافته ومَنْ معه وأقاموا له الزينات، فوصلت الباخرة أسيوط فى الساعة الثالثة بعض ظهر يوم ١٤ أكتوبر.

وكانت لجنة الاحتفال قد أعدت قوس نصر، وأقامت زينة محلاة بالبنود والأعلام والورود والرياحين، على مرسى شركة (كوك).

فبمجرد وصول الباخرة حصل خلاف بين المنادين بحياة عدلى باشا والهاتفين بحياة سعد باشا، فكانت النتيجة أن هدم العدليون قوس النصر وجميع معالم الزينة، ثم أُطلقت بعض الأعيرة النارية.

وكانت فتنة صغيرة، وكان ذعر وتدافع وتضارب، وكانت ضوضاء وارتباك عام، ولم يستطع رجال الحفظ امتلاك ناصية الحال، فهوى من هوى إلى النيل، وأُصيب الكثير بضربات الهراوات وبمقذوفات البنادق والمسدسات. فلم يَسَع الباخرة التى تقلُّ سعد باشا، ورجاله الذين كانوا يحتفلون بمقدمهم، إلا أن تتحول إلى الشاطئ المقابل.

ولقد بلغ عدد الجرحى خمسة وعشرين، وأصيب ثلاثة من خفراء الحكومة بعيارات نارية ومثلهم ثلاثة من الأهالى كذلك وغرق ثلاثة. وقد أرسل بعض قناصل الدول برقيات إلى وكالاتهم السياسية يقولون فيها: «إن زيارة سعد باشا لأسيوط، رغم معارضة بعض الأهالى لها، تعرض الأمن للخطر، فاعملوا الواجب للمحافظة على أموال رعايانا وأرواحهم».

وقيل إن ثلاثة ممن أصيبوا بالأعيرة النارية توفوا.

ولما تحولت الباخرة إلى الشاطئ الشرقى لمدينة أسيوط، وفى نحو الساعة السادسة مساء، صعد إلى الباخرة ضابطان يحملان إلى معالى سعد زغلول باشا، من حضرة محمد بدر الدين بك مراقب الأمن العام والذى كانت الحكومة أرسلته خصيصًا لمراقبة هذه الرحلة، الرسالة الآتية:

«حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا»

«أتشرف بأن أخبر معاليكم، مع الأسف الشديد، أن الحالة هنا أصبحت فى اضطراب شديد بسبب الحادثة المؤلمة التى وقعت اليوم، وأصيب فيها كثيرون. ويُخشى على الأمن العام إذا نزلتم معاليكم إلى البر؛ ولذا أرجوكم العدول عن هذه الزيارة لحين صدور أوامر الوزارة التى أبلغتها الحالة».

«وتكرموا بإفادتى، وتفضلوا بقبول فائق احتراماتى».

«الإمضاء»

«أسيوط فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢١ الساعة ٦ مساء».

فرد عليه معاليه بما يأتى:

«حضرة صاحب العزة مراقب الأمن العام»

«ردًا لخطاب عزتكم بتاريخ اليوم، أتشرف بأن أخبركم بأن الحادثة المؤلمة التى وقعت اليوم ارتكبها رجال تهاون البوليس فى دخولهم مسلحين وفى إيواء بعض المنتمين للوزارة لهم، إذ هم الذين تحرشوا بالمحتفلين العزّل وضربوهم، وأغرقوا بعضهم، وأطلقوا عليهم النيران، كما أطلقها البوليس أيضًا وهدموا الزينة. وإنى متأكد أن البوليس لو عامل هؤلاء كما عامل غيرهم لما وقع شىء يؤسَف له، ولا يمكن أن يقع إذا كان البوليس قائمًا بواجباته، لأن أولئك الرجال قليل عددهم، وليسوا من المدينة بل هم غرباء عنها، واستُحضروا خصيصًا لتلك الغاية السيئة وكان من السهل، ولا يزال من السهل، منعهم عن دخولهم، أو القبض عليهم بعد ارتكاب ما ارتكبوا من الآثام. ولقد أفرغ أهل المدينة وسعهم فى إعداد معدات الاستقبال، وهم يجتمعون فى الشوارع وفى مكان الاستقبال منتظرين، والامتناع عن زيارتهم يحرج صدورهم، وقد يترتب عليه ما لا تُحمد عواقبه، ولهذا نأسف لعدم إمكانية إجابة رجائكم. وأرى من الضرورى الاستمرار فى إجابة دعوتهم، ملقيًا كل مسئولية على المكلفين بحفظ الأمن فى هذه المدينة. واقبلوا تحياتى».

«الإمضاء»

الباخرة نوبيا بأسيوط فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢١.

صمم سعد باشا على النزول إلى البر تجنبًا لإحراج صدور المحتفلين به ولم يشأ أن يصغى لما أشار به مراقب الأمن العام، ولكن بدر الدين بك لم يَدَع معاليه ينفذ تصميمه ففى الساعة السابعة صعد إلى الباخرة قومندان الأورطة الثانية التى كانت معسكرة من قبل بالمدينة، وأبلغ معاليه أن حضرة صاحب السعادة

المدير أمره بمنع معاليه من النزول إلى البر ريثما يحضر حكمدار البوليس لتنفيذ المنع بالقوة.

ولم تمض برهة حتى حضر الحكمدار وطلب من معاليه شفويًا عدم النزول إلى المدينة، فرفض الطلب حتى يصله أمر كتابى، فلم يلبثوا إلا بضع دقائق حتى جاء بالأمر الكتابى، وهذا نصه:

«حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا»

«أتشرف بأن أخبر معاليكم بوصول كتابكم، وأن الحادثة المؤلمة التى وقعت اليوم تحققها النيابة، ولا شك أن العدالة ستأخذ مجراها فيها. وإنى لا أدخل فى من المسئول فيها تاركًا كشف الحقيقة للتحقيقات القضائية وإنى أؤكد لمعاليكم أن الخطر كبير، والهياج شديد، فإذا نزلتم معاليكم إلى البر ربما يحصل ما لا تحمد عقباه. ولولا أنى متأكد من سوء الحالة هنا، لما اضطررت لرجاء معاليكم العدول عن هذه الزيارة لحين صدور تعليمات الوزارة».

«وقد أصدرت الأوامر اللازمة للبوليس لمنع هذه الزيارة إذا صممتم على عدم إجابة رجائى. وتفضلوا بقبول مزيد احتراماتى».

«مراقب الأمن العام»

«أسيوط فى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢١ الساعة ٧ والدقيقة ٣٠ مساء».

على ذلك اضطر سعد باشا للبقاء فى الباخرة، ولكنه بعث للمحتفلين بكلمة حملها إليهم حضرة صاحب العزة مصطفى النحاس بك. وهذا نصها:

«بنى وطنى الأعزاء»

«سالت الدماء، فرحمة الله على القتلى، وسلامته على الجرحى، ولعنته على السفاكين الذين خضبوا، فى هذا اليوم، أرضكم بدم الأبرياء. لقد كدّر نداؤكم صفو الوزاريين واعتبروا، سُبَّة شخصية لهم، أن تدعوا للحرية وتهتفوا للاستقلال، وانتقموا لهذه السبة انتقامًا خسيسًا دنيئًا شائنًا. إننا لا نريد،

ولا ينبغى لنا، أن نكون شركاءهم فى المجزرة التى دبروها فى الخفاء من زمن طويل. وأفضل أن أتهم بالجبن وأن تتهم أسيوط التى أنا ضيفها، بمنعى عن أن أضع قدمى فى أرضها، على أن تتلوث يدى بجناية - وأضحى كل اعتبار حتى لا أخاطر بقطرة من دم مصرى، فليتخبط الوزاريون فى دسائسهم وفى مناوراتهم الدنيئة، ولينغمسوا فى الدماء التى أسالوها، مفتخرين بانتصارهم على بنى وطنهم الأبرياء العزل، الذين لا ذنب لهم سوى تعبيرهم عن غرضهم الأسمى. الا وإن دولة الظلم ساعة ودولة العدل إلى قيام الساعة. ولا يدل غضب الوزاريين الآثم إلا على اضطرابهم وشديد تخبطهم فى تدابيرهم، إذا كان الشعب معهم ومع الحماية فما الذى يخشونه من زيارتنا؟ ولِمَ يسعون فى منع إتمامها بالقوة الغاشمة؟ ألا أنهم إنما يخشون الصوت القوى لذلك الشعب النبيل يرتفع بالهتاف لممثليه الحقيقيين، إنهم إنما يخشون ذلك الصوت لأنه، فى الهتاف للاستقلال والحرية يحكم، بإجرامهم. إن الحرية آتية لا ريب فيها، والاستقلال آتٍ لا ريب فيه، وحينئذ نعيِّد لقدومهما رغم بطش الأقوياء وعمل السفاحين».

«إننى أشكر، من كل قلبى، بلسان زملائى وإخوانى ولسانى، سكان مديرية أسيوط عمومًا، وأهل هذه المدينة خصوصًا، على هذه الحفاوة التى أتحفونا بها، إذ لم نَرَ، من وقت دخولنا فيها إلى غاية وصولنا إلى هذه المدينة، إلا كل مظاهر الترحيب، وكل جمال الوطنية الصادقة. وأشكر الكل، فوق ذلك، على الحكمة والرزانة وسعة الصدر التى قابلتم بها عمل أولئك السفاكين الذين استأجرهم البعض لهذه الغاية المشينة. وسوف يحق الله الحق ويأخذ بدم الأبرياء».

«سعد زغلول»

وعلى إثر ذلك ذهب جماعة من لجنة الاحتفال إلى باخرة سعد باشا وتلا واحد منهم، على من فيها، الاحتجاج التالى الذى أُرسل إلى جميع الجرائد لنشره، وهذا نصه:

«أهالى أسيوط، المجتمعون الليلة بالسرادق الذى أعدّوه لاستقبال سعد زغلول باشا ورجال الوفد المصرى، البالغ عددهم نحو ثمانية آلاف من علماء وقساوسة وأعيان وتجار ومزارعين ومحامين وأطباء ومهندسين ومدرسين وطلبة وعمال، يحتجون بكل قوة على التصرفات المخزية التى لجأت إليها السلطات المحلية بتهيئة أسباب الاعتداءات الشنيعة لنفر قليل من المأجورين أسالوا الدماء البريئة. وحاولوا، بما جنوه، تشويه سمعتنا وواجب الضيافة، وبإهمال تداركها وقت حدوثها، ومع سبق لفت نظرها إليها. كما نحتج على تذرُّعها بأوهَى الأسباب، وأبعدها عن الحقيقة لحرماننا من التمتع بزيارة معالى سعد زغلول باشا، ومصادرة حرية مديرية بأسرها اجتمع ممثلوها اليوم بعاصمتها لتكريم رغبتهم الأكيدة فى الاستقلال فى شخص سعد زغلول باشا. ونؤكد أن هذه التصرفات لا تزيدنا إلا تمسكًا باستقلالنا التام لمصر والسودان ورمزه العامل على تحقيقه، والسخط على عمال الحماية. ونلقى مسئولية هذه الحادثة المؤلمة على كاهل المكلفين بالمراقبة والمحافظة على الأمن فى هذه المديرية، ونبدى حزننا الشديد على تلك الضحايا البريئة، ونرفع لأهليهم تعزيتنا القلبية، ونستنزل لعنة الله على من دبروها، ونبدى لمعالى رئيسنا مزيد أسفنا، ونؤكد له دوام ثقتنا به والتفافنا حوله».

ولقد نشر قلم المطبوعات بلاغًا رسميًا عن هذه الحادثة المؤلمة. قال:

«ورد تلغراف من مديرية أسيوط أنه حصل، عند وصول وابور معالى سعد زغلول باشا، شجار شديد بين فريقين من الأهالى، وقد أُطلقت بعض عيارات نارية فأصيب أربعة أشخاص منهم ثلاثة من الخفراء الرسميين وبلغ مجموع الإصابات ٣١ إصابة. وقد تولى رئيس النيابة التحقيق، وسيسافر من مصر صاحب السعادة النائب العمومى ليلاً لأسيوط».

ثم قال: «وبعد كتابة ما تقدم وردت إشارة تليفونية بوفاة أحد المصابين فى هذا الشجار».

باتت الباخرة قبالة أسيوط، وفى صباح يوم ١٥ وجه حضرة صاحب السعادة المدير إلى معالى سعد باشا الكتاب التالى:

«حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا»

«بعد التحية. طلبت منا الوزارة الآن أن نستعلم من معاليكم عما نويتم عليه بشأن رحلتكم بعد كل ما حصل أمس، فأرجو التكرم بالإفادة. وتفضلوا بقبول فائق احتراماتى».

فأجابه معاليه بما يلى:

«حضرة، إلخ.........»

«ردًا على خطابكم بتاريخ اليوم أخبركم بأن ما حصل أمس كان بتدبير خاص. ولا أرى للوزارة حقًا فى توجيه هذا الاستفهام إلىّ وأرجو قبول تحياتى».

وعند الظهر أقلعت الباخرة نوبيا من أسيوط إلى طما، فوصلت إليها فى الساعة الخامسة والربع مساء وصرفت الليل هناك.

ثم أقلعت فى الصباح من طما ووجهتها مدينة سوهاج، وكانت قد تألفت فيها لجنة لاستقبال سعد باشا.

فلما تأكد أعضاء هذه اللجنة من قوة الحزب المعارض وتوقعوا الخطر من خروج معاليه إلى البر عند وصول الباخرة إلى المدينة، قابلوا سعادة مدير جرجا يوم ١٥ مساء بمنزله، بحضور حضرة صاحب العزة مراقب الأمن العام وجناب المستر يَنّج مفتش الداخلية، وتباحثوا مع سعادته نحو الساعتين فى كيفية الحصول على الطمأنينة، وأخيرًا رأوا تأجيل البحث إلى الصباح لكى يستأنفوا الكلام فى الموضوع. وفى الصباح حضر جماعة منهم إلى سعادة المدير وأعلنوا سعادته أن اللجنة رأت، منعًا لحصول المشاكل، أن يقابل أعضاؤها سعد باشا بالباخرة عند وصوله إلى سوهاج ويطلبون منه عدم النزول فى عاصمة مديريتهم، حقنًا للدماء.

وفعلاً قام وفد من اللجنة لمقابلة معاليه فى عرض النيل فقابلوا الباخرة تجاه بلدة الشيخ يوسف على بعد عشرة كيلومترات من سوهاج، فأخطروا معالى سعد باشا بما تم عليه الاتفاق، وعليه أمر معالى الرئيس بأن تبيت الباخرة على بُعد سبعة كيلومترات من سوهاج.

وفى الصباح أبلغ معالى سعد باشا مدير جرجا أنه عدل عن زيارة سوهاج تحاشيًا للفتن وحقنًا للدماء، ولكن شاع أن معالى سعد باشا عدل عن رأيه وأراد النزول إلى البر، فكتب له صاحب حضرة العزة المدير يذكِّره بوعده ويخبره أنه أصدر أمره للبوليس بمنع نزول أحد من الباخرة، فرد عليه سعد باشا يحمِّله مسئولية ما يحدث من نتائج منعه ومن معه من النزول إلى البر.

ثم أرسل سعد باشا إلى عظمة السلطان الكتاب الآتى:

«حضرة صاحب العظمة السلطانية»

«دعانى وزملائى كثير من المديريات المختلفة لزيارتها، ورأينا من الواجب علينا إجابة دعوتها للاجتماع بأهلها والوقوف منهم على ما يهم بالنسبة لأحوالنا، غير أن الإدارة لم تنظر إلى هذا المشروع بعين الرضاء واعتبرته مكدرًا لراحتها، لا مخلاً بالأمن العام كما تزعم، ولهذا اجتهدت فى معاكسته والتجأت إلى السلطة العسكرية فى الحصول على منع زيارة طنطا، ولما لم تنجح فى الاستعانة بها على منع غيرها، أفرغت ما فى وسعها لمضايقة داعينا وحمل الناس، بوسائل القهر والإرهاب، على عدم الاقتراب منا، فلم تفلح فى سعيها، لهذا عمدت أخيرًا إلى أخطر الوسائل وأشرها سلبًا للطمأنينة وضررًا بالنظام. ذلك أنها أباحت لبعض المنتمين للوزارة أن يستأجر بعض الأشرار ويأويهم بأسلحتهم وعصيِّهم فى أسيوط لإحداث الشغب عند قدومنا، وفعلاً أحدثوه بأن هدموا الزينات التى كانت منصوبة، وضربوا المحتفلين وأغرقوا بعضهم، وأسالوا دم الآخرين. وتأكدنا أن الإشارة التى أعطيت لارتكاب هذا الشغب كانت من أحد المكلفين بحفظ النظام، وعوض القبض على المشاغبين السفاكين أمر مراقب الأمن العام بمنعى

من النزول إلى المدينة، وكتب إلىّ بذلك، ولم أُرِدْ معارضته منعًا للفتنة وضنًا بأيام ملككم أن تُخضب بالدماء، فبارحنا اسيوط إلى جرجا. غير أننا علمنا، فى أثناء الطريق من مصادر موثوق بها، أن مدير جرجا أخبر مراقب الأمن العام بأنه سيحدث فى سوهاج، عند قدومنا إليها، أشد مما حدث فى أسيوط. وأنه أمر مأمورى المركز أن يرسلوا المتشردين والمشبوهين مع الأسلحة إلى سوهاج، كما أنه جمع فيها أغلب عساكر بلاد المديرية وأكثر خفرائها فى زى الأهالى، وكلف كل عمدة أن يستحضر من ناحيته عددًا من الأنفار بنبابيتهم. وتنقل فى المراكز أمس، وعقد عدة اجتماعات حث الناس فيها على أن يعارضوا بالقوة زيارتى لمدينة سوهاج. ولما رأى ذلك أعيان المديرية ووجهاؤها، من الذين دعونى لزيارتهم، استعدوا للدفاع عن أنفسهم بمقاومة القوة بالقوة، وتكلموا مع المدير، بحضور مفتش الداخلية الإنكليزى ومراقب الأمن العام، فى تلافى الأمر فلم يُصْغِ إلى قولهم. تلقاء هذه الحالة رأينا أن نفوّت عليهم قصدهم، وألا ننزل الآن بسوهاج، وأن نرفع الأمر لعظمتكم لتتصرفوا فيه بحكمتكم إذ لا يرضيكم أن تحصر الإدارة همها فى محاربة الشعور العام، وأن تُشْرِك الأشقياء فى التعدى على الأبرياء، والإخلال بالنظام العام، وتعريض البلاد، بهذه الوسيلة، لأعظم الأخطار».

ومع ذلك، فقد أرسل نفر غير قليل من تجار بندر جرجا وأعيانها برقيات يحتجون فيها على خطة معالى سعد باشا، وطلبوا منه عدم النزول فيها خوفًا من اضطراب حبل الأمن إذا هو زارها.

لم يذعن سعد باشا إلى هذا الإنذار وصمم على زيارة فخرى بك عبد النور فى بندر جرجا، ولما نزل إليها اختلف الهتاف كما اختلف فى أسيوط وأطلق بعضهم طلقات نارية فى الفضاء فوقع اضطراب بدأ بعده التراشق بالحجارة، فتقهقر العساكر والخفراء حتى صدر لهم الأمر فأطلقوا النيران فى الهواء، فاختلط الحابل بالنابل، وأخيرًا تمكن رجال الحفظ من تفريق الناس بالقوة، ثم

اعتقلوا نحو ثمانين. وكانت نتيجة هذا الاضطراب جرح ثلاثة من الخفراء وستة من العساكر ونحو ذلك من الأهالى. وكان أعيان جرجا طلبوا من المدير بواسطة البرق وشفويًا عدم الإذن لسعد باشا بالنزول إلى البندر، وإلا تولوا هم أنفسهم منعه بالقوة، فأبلغ المدير ذلك إلى سعد باشا، فلم يرضخ، ونزل إلى البر فقامت هذه المعركة.

ولقد حذا أعيان قنا وتجارها، وأعيان الأقصر وتجارها كذلك حذو أعيان جرجا وتجارها، وأرسلوا البرقيات لسعد باشا وللجرائد يرجون فيها ألا يزورهم معاليه لشدة اختلاف الآراء فى أمر تكريمه، كما أن أعيان بنى سويف وتجارها رجوا مثل ذلك حتى لا يزورهم عند عودته كما قرر فى برنامج رحلته.

فلما رأت الحكومة ذلك قررت منعه من متابعة سياحته وأبلغ هذا القرار رسميًا، فعاد أدراجه، بعد أن أتم رحلته إلى أسوان فقام منها فى يوم ٢٥ أكتوبر ووصل إلى الجيزة يوم ٣٠ أكتوبر. وكان بعض الطلبة أراد أن يقيم مظاهرة عند قدومه، فأرسل إليهم يقول إنه لا يود أن يقوموا بهذه المظاهرة لأن سعادة مدير الجيزة (كان إذ ذاك حسن مظلوم بك) أخبره أن فريقًا من الطلبة يريد أن يقوم بمظاهرة ضده، فلما نزل إلى البر خاطبه زعماء الطلبة فى ذلك ونفوا ما قيل عن المظاهرة المضادة، فقال لهم: ولكن «مظلوم بك لا يكذب!».

وأخذت بعد ذلك أقلام زعماء الحزبين فى كل مدينة تتصاول على صفحات الجرائد، تتحاور وتتناقش وترد على بعضها وعلى قرارات الحكومة بشأن سياحة معالى سعد باشا.

وقد اهتمت الجرائد الإنكليزية جميعها بهذه الحوادث وعلقت عليها أهمية كبرى ولم تتوانَ عن التعليق عليها: كل جريدة بما تقتضيه خطتها ويدعو إليها مشربها، واعتبرها بعض الجرائد مدعاة لإضعاف المفاوضات.

ولقد أرسل مراسل «المورنن بوست» فى القاهرة إلى جريدته يقول: «رافقت بنفسى زغلول باشا على ظهر الباخرة من القاهرة إلى الأقصر، ولكن من الصعب

أن يسبر الإنسان غور الحوادث تمامًا، لأن الذين جاءوا إلى ظهر الباخرة يقصون روايات تدل على تأييد زغلول باشا بشدة، فى حين يندّد الموظفون الذين قابلتهم كذلك بزغلول باشا أشدّ التنديد. أما الاضطرابات فكانت محلية محض، فكانت السكينة تعود ثانية إلى المسكان على إثر ابتعاد الباخرة عنه».

«وليست البلاد فى حالة ثورة لأن اهتمام الشعب موجّه إلى المفاوضات الجارية فى لندن التى يتوقف عليها فوز الوزارة، فإذا استطاع عدلى باشا الوصول إلى الاتفاق فإنه يضمن الأغلبية».

ثم أخذ المستر سوان وإخوانه يلقون الأسئلة فى البرلمان عن هذه الحوادث التى وقعت أثناء هذه الرحلة.

ولا جدال فى أن هذه الرحلة كان لها أثران: أثر داخلى وآخر خارجى، أما الداخلى فكان ما تبين من أن كثيرًا من الناس أصبح على غير ولاء لسعد باشا، وأن الثقة بمعاليه كانت تزعزعت شيئًا ما. وأما الخارجى فهو تصويرنا أمام العالم الأوروبى بأشنع الصور من حيث إننا قوم نقتتل لنصرة حزب على حزب، وأن رجال حكومتنا يستعينون بالسفاكين والمجرمين على نصرة فريق ضد فريق، مما يدل على أننا لسنا كفؤًا لتولى إدارة بلدنا وحكم أنفسنا بأنفسنا، وأننا نريد أن نتبع المثل العربى: «بيدى لا بيد عمرو».

وفعلاً كان لهذه الحوادث أسوأ الأثر فى المفاوضات التى كانت جارية بين الوفد الرسمى والحكومة الإنكليزية.

احتجاج الجالية الإنكليزية على سحب الجنود من مصر:

ولما وردت الأنباء البرقية بأن الاتفاق تم بين الوفد الرسمى المصرى والحكومة الإنكليزية على الشرط الذى يقضى بسحب الجنود البريطانية إلى الضفة الشرقية لقناة السويس، وهذه كانت عقدة العقد فى مشروع الاتفاق، وكتبت الجرائد الإنكليزية مقالات طوالاً بحثت فيها هذه النقطة بحثًا مستفيضًا.

أشفقت الجالية الإنكليزية فى مصر من أن يتم هذا الأمر فينتفى أكبر رمز للحماية فيها.

فاجتمعوا فى يوم ٤ نوفمبر وقدموا لحكومتهم احتجاجًا على ذلك، قالوا فيه:

«المفهوم فى مصر، من الأنباء البرقية المشتملة على آخر مقالات ظهرت فى صحف إنكلترا، أن الحكومة البريطانية تنوى سحب الجنود الإنكليزية من المدن المصرية وجمعها على قناة السويس، فلو تقرر هذا العزم لكان غلطة خطيرة. أولاً: لأن السلطان الذى عينته بريطانيا العظمى وضمنت عرشه لخلفه سيستبدل بالخديو عباس حلمى الذى يزداد عدد المتشيعين له فى مصر، ثم إن حل الرقابة حلاً تامًا سيمكّن الجمعية الوطنية من إصدار قرار بإعادة عباس ولو بغير سبب سوى تأكيد زوال النفوذ البريطانى من مصر زوالاً تامًا، فإذا عاد عباس فإما أن تسمح بريطانيا العظمى لهذا الرجل، الذى قضى حياته عدوًا صريحًا لبريطانيا، بأن يقبض على مصير مصر وهى العمود الوحيد الذى ترتكز عليه الإمبراطورية، وإما أن تمنعه بالقوة وهذا يستدعى أعمالاً حربية على نطاق واسع، ولا شك أنه سيكلفها من النفقات أكثر مما يكلفها بقاء حاميات مناسبة فى مدن مصر الكبيرة. والظاهر أن الموظفين الذين يوعزون بالسياسة للحكومة البريطانية فى المسألة المصرية قد أغفلوا هذه المسائل، فلقد غير أولئك الموظفون البريطانيون خطتهم فى الأسابيع القليلة الماضية، وهم يحاولون الآن محو الرقابة البريطانية محوًا تامًا بقدر الإمكان لأنهم ينوون أن يطلبوا تعويضًا ماليًا عاجلاً للذين وصلوا إلى سن الإحالة على المعاش أو كادوا يصلون إليها. وسيُقدم هذا الطلب بحجة أن الحالة المالية للبلاد ستكون، بعد زوال الرقابة، أضيق من أن تتسع لمعاشاتهم فى المستقبل».

«هذا، وفوق ذلك فإن انسحاب الجنود البريطانية إلى الضفة الأخرى من قناة السويس سيُحدث فى الحال نقصًا فى قيمة الممتلكات فى مصر وهذا يكون بمثابة الغدر بالطوائف التجارية فى مصر، فإن هذه الطوائف سوف لا تجد لها

طريقة تعوض عليها الخسارة الفادحة التى تلحقها، مع أنها لم تضع رؤوس أموالها فى هذه البلاد إلا مع العلم بأن بريطانيا العظمى ستبقى رقابتها على مصر إلى الوقت الذى يمكن فيه محو هذه الرقابة بلا خوف. ومن الواضح أيضًا أن الحكومة الفرنسية قد وافقت على امتداد أَجَل المحاكم المختلطة ثلاثة أشهر فقط، والظاهر أنه لما كانت الحكومة الفرنسية تتوقع أن استقلال مصر على وشك أن يُعلن، فقد وافقت على امتداده ثلاثة أشهر فقط لكى تتفق مع مصر على شروطها، فى تاريخ بعد ذلك، فيما يختص بزيادة عدد القضاة الفرنسيين والموظفين فى المراكز ذات النفوذ».

«فلهذه الأسباب ليس من المرغوب فيه أن يغدر بالطوائف الأجنبية فى مصر بسحب الجنود البريطانية من مدن مصر».

«ولم تكن تلك المخاوف التى أبداها أعضاء الجالية البريطانية فى مصر مبنية على أساس لها نصيب من الحقيقة، لأن الذى يغار على الأجانب فى مصر ويدافع عن مصالحهم لا يخيفه أن يحل نفوذهم محل نفوذه فى هذه البلاد، كما جاء فى هذا الاحتجاج نفسه فيما يختص بأسباب موافقة الحكومة الفرنسية على مد أجل المحاكم المختلطة لمدة ثلاثة أشهر فقط».

والحقيقة التى لا ريب فيها هى أنهم يخافون على منافعهم الخصوصية الاقتصادية التى كانوا يمتازون بها قبل الاحتلال وبعده، إلى عهد قريب، دون جميع الأمم الأخرى النازلة فى البلاد.

ومن أعجب ما رأينا من أساليب التكذيب ما نشرته سكرتارية مجلس الاتحاد البريطانى فى ١٠ نوفمبر بهذا الشأن. قالت:

«حضرة رئيس تحرير الإجبسيان غازيت»

«نشرت جريدتكم فى ٧ نوفمبر مقالة قيل إنها تتضمن آراء «جانب ذى شأن من البريطانيين غير الموظفين فى القاهرة». وحيث إن كثيرين توهموا أن هذا

الكلام، كما نُشر، صدر من مجلس الاتحاد البريطاني فى القطر المصرى، أرى من الصواب أن أبلغكم أن العمل الوحيد الذى عمله هذا المجلس (الذى أنا سكرتيره) هو أنه أرسل التلغراف التالى إلى لندن، وهو:»

«تتوقع صحف إنكلترا انسحاب الحامية إلى قنال السويس وهو عمل ينطوى على مخاطر عظيمة للمصالح التجارية الأوروبية والبريطانية، ويكون تخليًا عن التبعة التى على بريطانيا تجاه السلطنة والفلاحين، ويقضى إلى عودة عباس حلمى. والمرجح أن ينشأ عنه حركات عسكرية عظيمة الكلفة فى المستقبل، وتخريب المشروع كلية».

«فكل رواية غير هذا، تُروى عما فعله مجلس الاتحاد البريطانى، لا تكون صحيحة، فأرجو أن تنشروا رسالتى هذه فى مكان ظاهر».

«وتفضلوا ..إلخ.....»

الإمضاء: «ب. س. تايلور»

فهل يرى المقارن فرقًا، ولو كان طفيفًا، بين مطالب مجلس الاتحاد البريطانى وبين ما نشرته الإجبسيان غازيت عن لسان الإنكليز غير الموظفين، ما خلا التفصيل فى واحدة والإجمال فى الأخرى.

كيف سارت المفاوضات الرسمية وكيف قطعت:

هذا، ولقد اشتد اهتمام الناس فى مصر بسير المفاوضات الرسمية وما آلت إليه، كما أن الصحف الإنكليزية عقدت عنها الفصول الطوال.

أما المفاوضات ذاتها فقد انتهت جلساتها، وأخذت الوزارة البريطانية تبحث الموضوع بحذافيره لتضع مذكرة بمشروع الاتفاق، وكذلك الوفد الرسمى أخذ يضع نصوصًا له. غير أن التكتم كان شديدًا من جانب الوفد، ومع ذلك فقد أخذت بعض الصحف تذيع شيئًا من مبادئ المشروع.

أقوال الصحف الإنكليزية عن المفاوضات الرسمية:

ولقد قال مراسل الديلى نيوز السياسى: «إن قاعدة المناقشات بين عدلى باشا واللورد كيرزن هى إلغاء الحماية واستبدالها بمعاهدة تحالف بين بريطانيا العظمى وبين مصر الحائزة (للحكم الذاتى التام)، ومن المُسلَّم به دائمًا فى عقد التحالف وجود شروط أساسية معينة لا سيما النص على حماية بريطانيا العظمى للمواصلات الإمبراطورية البحرية والجوية وحماية بريطانيا العظمى للأجانب. ولا يمكن، بغير هذه الشروط، أن يكون هناك أمل فى الحصول على موافقة كثير من الدول، التى تتمتع بالحقوق المتعلقة بعدم الخضوع لقوانين البلاد، على إلغاء الامتيازات».

«وقد سارت المناقشات سيرًا سهلاً، وتم الاتفاق على شىء من المسائل، لا سيما المتعلق منها بالتمثيل السياسى فى الخارج. ومن الجلى، تمامًا للبريطانيين أن التدخل فى شئون مصر الداخلية يجعل الحالة دقيقة، فإن المصريين يخشون، بالطبع ويثير شكوكهم، كل تقييد لاستقلالهم كالتقييد العسكرى مثلاً. على أنه لم تقع من أجل ذلك أزمة ما، مع أن الأمور قد وصلت الآن إلى طور يجب معه ألاَّ يُكتفى بقرار الوزارة ووزير الخارجية فقط، بل يجب فوق ذلك أن تقدم وزارة الحربية رأيها أيضًا».

ونشرت «الديلى كرونكل» مقالاً لمكاتبها السياسى بعنوان «رفع مصر إلى دولة محالفة» و«التغيير العظيم المنتظر» و«الوزارة تبتُّ فى الأمر» و«انتهاء حمايتنا على مصر قريبًا»، قالت فيه:

«ستخرج مصر عما قريب من أن تكون بلادًا تحت الحماية البريطانية وتصبح دولة محالفة إذا سارت المفاوضات سيرًا سهلاً، وسيلغى منصب المندوب السامى الحالى ويعين فى مصر معتمد بريطانى، وهذا التغيير الهائل من الأعمال التاريخية العظيمة، ومن المحتمل أن يفضى إلى الثقة بالحكومة البريطانية، ويجب قبل التصديق النهائى أن توافق الوزارة البريطانية على المشروع. وقد

انتهت جلسات المفاوضات باتفاق الطرفين على إلغاء الحماية وهو الاقتراح الأساسى. على أن نصوص الاتفاق وشروطه لا تزال تحتاج إلى بحث طويل، والمأمول أن تُوقَّع المعاهدة قبل نهاية شهر ديسمبر بالرغم مما هنالك من دواعى التأخير. وقد اشترطت الحكومة البريطانية، لرفع الحماية، شروطًا جوهرية منها:»

١ ـ سلامة المواصلات البريطانية.

٢ ـ حماية الأجانب.

«وتبقى الحامية البريطانية فى مصر، ولكن إذا تبين أنه لا خوف على دوام معاهدة التحالف فإن يد حكومة السلطان ستطلق إلى مدى أبعد».

ونشرت هذه الجريدة مقالاً افتتاحيًا آخر علقت فيه على هذا الموضوع فقالت: «إن هذه التسوية قوامها الحرية على رغم وجود عناصر متعصبة لا تخضع لقانون فى مصر. ونرى أن الوقت ملائم للإعراب عن اعتقادنا، نحن البريطانيين، فى الحكومة الذاتية وأنظمة الحكم الذاتى، ولكن يجدر بنا أن نقول بصراحة إن فى إنكلترا فريقًا كبيرًا يرى أننا ذهبنا إلى مدى أبعد من اللازم فى وضع هذه الثقة الكبرى فى حكم الوطنيين لأنفسهم. ويجدر بنا أن نحذر المصريين من أن إخفاقهم فى قبول ما عرضناه عليهم قد يزيد فى صلابة المعارضة البريطانية».

وكذلك نشرت «الديلى إكسبريس» مقالاً افتتاحيًا بعنوان «استقلال مصر»، قالت فيه: «إن الوفد المصرى وافق مبدئيًا على الشروط التى ستلغى بموجبها الحماية البريطانية على مصر، وستصير مصر حكومة مستقلة تربطها بالإمبراطورية البريطانية معاهدة تحالف».

وقالت جريدة «فايننسيير»: «إن اللورد كيرزن والمستر تشرشل والسير لامنج وزدنجتن إيفانس والمستر فيشر حضروا الاجتماع أمس (٢٥ أكتوبر) بوزارة الخارجية للتباحث فى نتيجة المفاوضات».

وقال مراسل «الإفننج ستاندارد» بعنوان «إنشاء مصر جديدة»: «علمت من مصدر ثقة أنه تمت عدة اتفاقات فيما يتعلق بالمفاوضات المصرية، وسواء قبل الطرفان فى النهاية هذه الاتفاقات أو لم يقبلاها فإن من المحقق أن عدلى باشا وزملاءه بذلوا أقصى جهدهم بمهارة وحزم ومعرفة».

ونصحت «الوستمنستر غازيت» الشعب أن يقابل الشائعات المتعلقة بالمفاوضات المصرية بالحذر قائلة: «نعم إن المفاوضات تقدمت تقدمًا مُرْضيًا نحو الاتفاق، ولكنَّ هناك نقطًا معينة مختلفًا عليها تحتاج إلى جلاء، ونحن لا نجهل أن هناك أمورًا عديدة مهمة تستلزم أن يتفرغ المستر لويد جورج لها، ولكن سيتم الوصول إلى اتفاق جليل الشأن قبل سفره إلى واشنطن».

وقالت «البال مال غازيت»: «إن الماليين فى إيطاليا لا يرضون أن يُترك رعاياهم تحت رحمة الغوغاء المصريين إذا كانت سلطة الحكومة الوطنية لا تكفى لحمايتهم».

وقالت التيمس فى يوم ٢٧ أكتوبر: «علمنا أن مشروع الاتفاق لم يُعرض على الوفد المصرى حتى الآن، وأن اقتراحات الحكومة البريطانية لا تزال مطروحة على الوزارة البريطانية، أما مسألة توقيع الاتفاق فلا يبحث فيها إلا بعد أن تبتَّ الوزارة البريطانية فى الأمر».

«والظاهر أن لا صحة لما يقال من أن المندوبين المصريين متأثرون بتخويف المتطرفين لهم لمنعهم من الاتفاق، وهذا القول من شأنه تضليل الأفهام فيما يتعلق بحقيقة الحالة وخطة الوفد. فقد أعلن عدلى باشا، لما تولى رياسة الوزارة، برنامجًا قابلته البلاد بأسرها بمظاهر الابتهاج، إذ كان مطابقًا، من جميع الوجوه، لمطالب المتطرفين السياسية. وقد ذكر هذا البرنامج مرة أخرى عندما أصدر السلطان المرسوم الخاص بتعيين أعضاء الوفد، فالوفد يسعى فى تحقيق برنامجه».

«وينتظر عدلى باشا الآن بطبيعة الحال، فإذا كانت اقتراحات الحكومة البريطانية موافقة لبرنامجه، وقد برهن عدلى باشا دائمًا على استقلال فكرى

فائق وعلى شجاعة أدبية كبيرة، فلا يعقل أن يكون للتخويف تأثير فى الحالة. وفى الواقع، يمكن أن ننتظر بثقة أنه إذا عدّ عدلى باشا اقتراحات الحكومة البريطانية موافقة لأمانى الأمة المصرية فإنه يقبلها دون أن يهتم بما قد يقوله المتطرفون».

وكتبت جريدة «المورنن پوست» فصلاً ذكرت فيه حوادث الإسكندرية واستدلت بوقوعها على عدم كفاءة المصريين لحكم أنفسهم بأنفسهم.

فإذا استوعبنا ما كتبته الصحف الإنكليزية عن المفاوضات الرسمية وجدناها فى جملتها ترمى إلى تهديد المصريين وتحذيرهم من رفض ما عرضته الحكومة البريطانية عليهم من «المنح» السخية، وإلا فإنهم يفقدون بهذا الرفض كل شىء.

وهذه شنشنة ألفناها من الصحف المذكورة وعرفنا أنها تريد بها التأثير على سير المفاوضات وسَبْر غَوْر المفاوضين، ولكن عدلى باشا وزملاءه رجال الوفد الرسمى كانوا ثابتين فى خطتهم لا يحيدون عن برنامجهم مهما تتقلب الظروف وتشتد الأمور.

ولقد نشرت جريدة «الإكلير» الباريسية مقالاً بعنوان «حق مصر ومقاصد الإنكليز»، قالت فيه: «إن إنكلترا تحاول فى المفاوضات، الدائرة بين عدلى باشا وكيرزن، تحتيم إبقاء حاميات مصر، وإبقاء حالة السودان على ما هى عليه الآن. ولكن الشعب المصرى لا يقبل هذين الطلبين بتاتًا، لأن الأول لا يتفق مع مبدأ الاستقلال والثانى يمس سلامة البلاد لأنه، لما كانت منابع النيل فى السودان، فالدولة التى تحتله تجعل مصر تحت رحمتها».

واهتم النواب الإنكليز بهذه المفاوضات فألقى السير چونيسون هكس على المستر لويد جورج فى البرلمان الأسئلة الآتية:

١ ـ هل وصلت المفاوضات المصرية إلى نقطة يحتاج الأمر فيها إلى توقيع المندوبين المصريين فقط لكى يتم كل شىء؟

٢ ـ هل وافقت الحكومة البريطانية فعلاً على جميع مطالب المصريين؟

٣ ـ هل تحتاج مثل هذه الاتفاقات إلى تصديق البرلمان قبل إبرامها؟

فأجاب المستر لويد جورج بالسلب على السؤالين الأول والثانى ثم قال: «أما فيما يختص بغير ذلك فليكن صديقى المحترم على يقين من أنه لن يحدث تغيير فى علاقة إنكلترا بمصر من غير أن يُعطى البرلمان فرصة كافية لبحث ذلك التغيير».

والظاهر أن المشكلة التى اعترضت سير المفاوضات، وكانت السبب الأكبر فى تأخير إنجاز الاتفاقية هى مسألة الحامية العسكرية التى اشترطت الحكومة البريطانية وجودها بالأراضى المصرية، وتصلب صاحب الدولة عدلى باشا فى عدم قبول وجودها إلا على الضفة الشرقية من قناة السويس.

وبالجملة، فإن الصحف والشركات البرقية أكثرت من ذكر شروط إنكلترا التى تشترطها لمنح مصر الاستقلال.

ولكن ظهر من كلامها أن الوفد الرسمى ظل يُظْهِر عدم استطاعته التنازل عن برنامجه وهو برنامج الأمة المصرية بأكملها، وكان كثير من كبار الأمة يؤيدونه فى موقفه هذا ويشجعونه على التمسك بمبدئه القويم. من ذلك أن السادة العلماء أرسلوا لصاحب الدولة عدلى يكن باشا فى أول نوفمبر البرقية التالية:

«عدلى يكن باشا ـ كارلتون ـ أوتيل لندره»

«مصر الآن ترقب عملكم بعين لا تعرف المجاملة ولا المحاباة، طالبة من دولتكم تحريرها من كل احتلال عسكرى مهما كان نوعه وعلى أى وجه يقع، ومن كل قيد يغلُّ يديها. كما أنها ترفض الحماية بكل معانيها ولا تقبل غير الاستقلال التام الصحيح لمصر والسودان، فتلكونوا عند ظنها بكم».

«ولتعلم دولتكم وإخوانكم أنها ترفض بكل شدة كل تساهل يقع فى جانبها. أعانكم الله ووفقكم لما فيه نفع البلاد والعباد».

ويتلو ذلك توقيعات عشرة من كبار علماء الأزهر الشريف.

أغلبية الجمعية التشريعية تسحب
توكيلها من سعد باشا بالتلغراف:

ولما اشتدت حركة سعد باشا ورجاله ضد الوفد الرسمى وكثرت المنشورات التى كان يُصَدّرها المنتسبون إليه قدحًا فى الوزارة ورجالها، رأى كثير من أعضاء الجمعية التشريعية أن يسحبوا منه توكيلهم الذى أولوه إياه فى بدء الحركة الوطنية وكان الأساس الذى بنى عليه سعد باشا تصدّره للمطالبة بحقوق البلاد، كما قدمنا فى الجزء الأول من هذا الكتاب، فأرسلوا لمعاليه البرقية التالية:

«القاهرة فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٢١»

«حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا»

«نحن أعضاء الجمعية التشريعية نرى تصرفاتكم بعد عودتكم من أوروبا سلسلة أغلاط سياسية، ولا شك فى أن هذه الأغلاط راجعة إلى انفرادكم بالعمل دون أكثرية زملائكم الذين وكلناكم معهم فى طلب استقلال البلاد. لهذا، ولأننا نُولِى الوفد الرسمى ثقتنا، ونرى فى تعضيده المصلحة كل المصلحة للقضية المقدسة، ما دام المرجع الأخير هو للأمة، نعلنكم مع الأسف بأن مصلحة الأمة قد قضت علينا بسحب وكالتنا منكم».

«إسماعيل أباظة باشا، إبراهيم أبو رحاب باشا، محمد محفوظ باشا، حسين واصف باشا، محمود أبو حسين باشا، محمد عثمان أباظة باشا، مرقص سميكة باشا، أمين سامى باشا، قلينى فهمى باشا، حسن توفيق باشا، يوسف أصلان قطاوى باشا، خالد لطفى باشا، محمد الشريعى باشا، عبد الرحيم الدمرداش باشا، عمر عبد الآخر بك، عبد الرحمن محمود بك، محمد على سليمان بك، رشوان الزمر بك، عبد السلام العلايلى بك، محمد مصطفى خليل بك، زكريا نامق بك، عثمان سليط بك، أمين أبو ستيت بك، عبد الفتاح الجمل بك، متولى حزين بك، محمد قطب قرشى بك، محمد المنياوى بك، على المنزلاوى بك، محمد علام بك، بشارة الطحاوى بك».

ثم أرسل له خمسة من حضرات الأعضاء البرقية القصيرة التالية:

«نؤيد زملاءنا أعضاء الجمعية التشريعية فى قرارهم».

«على شعراوى باشا، محمد عبد الخالق مدكور باشا، عبد العزيز فهمى بك، محمد على بك، عبد اللطيف المكباتى بك».

ونشر صاحب العزة محمد كمال أبو جازيه بك عضو الجمعية الكلمة الآتية فى الجرائد:

«علمت أن كثيرًا من زملائى أعضاء الجمعية التشريعية يريدون سحب وكالتهم من سعد باشا وإنى أرى أن سعد باشا معزول قبل أن الآن لانفراط عقد الوفد»

«محمد كمال أبو جازيه»

وبهذه المناسبة أجرى معالى سعد باشا حديثًا مع مندوب روتر البرقية صرح فيه بما يلى:

«لا أعرف عن المفاوضات شيئًا غير ما أراه فى الصحف، ولكنى أعتقد من ظواهر الأمور أن كثيرًا من الخداع يجرى الآن، وأن هناك محاولة لإظهار عدلى باشا فى مظهر الرجل القوى الذى يقاوم فكرة الإنكليز فى بقاء جيش فى أنحاء مختلفة من القطر المصرى، وأنه يشدّد فى أن يكون مقرّ هذا الجيش إما فى منطقة القناة أو فيما يجاورها».

«وهذا خداع لأن نقطة البحث الحقيقية ليست تنحصر فى المكان الذى تعسكر فيه الجنود البريطانية، ولكن فى هل نقبل وجودهم عندنا على الإطلاق؟».

«وفوق ذلك فلا حق لبريطانيا العظمى فى وضع جنود بمنطقة القنال بمقتضى معاهدة الحياد. وقد اقترحت، يومًا ما، أن تعسكر الجنود البريطانية

شرق القناة، وأن تعطى شبه جزيرة سينا لبريطانيا العظمى عددًا معينًا من السنين. ولكن الأمة لم تقبل هذا الرأى، وبالطبع فإنى أوافق على رأيها».

«أما فيما يتعلق بالرسالة التى وصلت إلىّ حديثًا من ٣٦ عضوًا من الجمعية التشريعية، فيجب أن أبين أن هؤلاء لا يُعدّون أعضاء بالجمعية الآن لانتهاء مدة انتخابهم، ولو عُملت انتخابات جديدة لما انتخب واحد منهم».

«والمقياس الحقيقى الوحيد لإرادة الأمة هو إجراء الانتخاب العام للجمعية الوطنية».

«وهناك برهانان واضحان على أن الأمة ليست مع عدلى باشا:»

«أولاً: لأنه لا يوافق على إلغاء الحكم العرفى. وثانيًا: لأنه لا يوافق على عمل الانتخاب العام. والسواد الأعظم من الأمة يعلم أن ٣٦ عضوًا من الجمعية لا نفوذ لهم مطلقًا ولا يمثلون أحدًا غير أنفسهم، ولم يكن المقصود برسالتهم أن يخدعوا الأمة المصرية الواقفة على حقائق الأحوال ولكن كان القصد خداع الأمة البريطانية والحكومة البريطانية. فإذا أرادت الأخيرة أن تنخدع، وترى أن عدلى باشا يمثل الأمة المصرية بأية صفة، فلتضع المعاهدة التى ترضيها مع عدلى باشا، ولكن البلاد سوف لا تقبلها مطلقًا».

«أما ما تقوله الصحف البريطانية من أنه ينبغى للحكومة البريطانية انتهاز الفرصة السانحة الآن لعمل اتفاق مع عدلى باشا، فهذا فى حد ذاته يدل على أن عدلى باشا لا يستطيع فى الواقع تمثيل الأمانى المصرية، وإلا لما جرت على ألسنتهم عبارة «انتهاز الفرصة»».

والمفهوم أن هؤلاء الأعضاء، لما أعطوا معالى سعد باشا وإخوانه توكيلاً عنهم فى أواخر سنة ١٩١٨ للمطالبة باستقلال مصر، كانت مدة انتخابهم قد انتهت فهل يسرى حكم معاليه عليهم منذ ١٩١٨، أو هو يراهم كذلك إذ سحبوا منه توكيلهم فحسب؟

هذا، ولقد تناقلت الصحف الإنكليزية بأجمعها هذه البرقية وعلقت عليها تعليقات مختلفة.

نداء جمعية مصر المستقلة للأجانب بمصر:

أرادت، بعد ذلك، جمعية مصر المستقلة أن تحرك هِمَم النزلاء الأجانب فى مصر للاحتجاج على مزاعم رجال العسكرية البريطانيين التى كانت سببًا فى عرقلة المفاوضات المصرية الإنكليزية، فوجهت إليهم فى أوائل شهر نوفمبر النداء الآتى، وقد نشرته جميع الصحف الإفرنجية فى مصر، وهو:

«إلى النزلاء الأجانب»

«مواطنينا الأعزاء»

«يحلو لنا، بصفة خاصة، أن ندعوكم مواطنينا، لأنه لم يَدُرْ بخَلَد واحد منا، ونحن نرقب مستقبل وطننا العزيز، أن نميز بين المصريين والأجانب، وكيف نستطيع أن نجرى على غير ذلك وأنتم لستم بالضيوف الراحلين لأن الغالبية العظمى منكم - إن لم يكن إجماعكم - اخترتم مصر نهائيًا. ونودّ أن نعتقد أن هذا الوطن الذى اخترتموه له فى نفوسكم منزلة عالية كالتى تحِلُّون فيها أوطانكم الأصلية».

«يجب أن يشغلكم مستقبل مصر بالمقدار نفسه الذى يشغلنا نحن، وهذا ما جعلنا نستاء إذ لم نسمع لكم صوتًا يرتفع بالاحتجاج على مزاعم العسكريين البريطانيين، فى حين أن بعض الصحف البريطانية ترى أن لا ضرورة للاحتلال الذى يوصون به لحمايتكم. أما تلغراف الاحتجاج على سحب الجنود البريطانية الذى بعث به الإنكليز المقيمون فى مصر، فبدلاً من أن يذلل الصعاب التى يلاقيها مفاوضونا فإنه سيعمل على تقييدها، لأن العسكريين سيتذرعون به للتمسك بنظريتهم التى لا يُقصد منها إلا التفريق بين العنصرين المكونين للوحدة المصرية».

«لقد أعمت الشهوات هؤلاء المحتجين لأنهم لا ينظرون إلا مصالحهم الخاصة، وإن كان في ذلك إضرار بالصالح الأسمى لبلادهم».

«إن مصر لتستاء إزاء سكوتكم».

«هل نسيت فرنسا فجأة أنها هي التي قامت ـ إلى عشية اتفاق سنة ١٩٠٤ ـ ضد احتلال بلادنا طالبة جلاء عاجلاً كاملاً بلا قيد ولا شرط، ولم يرتفع عندئذ صوت يدعو إلى تقديم ضمان إضافي لحماية الأجانب؟».

«هل نسيت إيطاليا، وهي الفتية بين الدول العظمى والتي لم تستكمل وحدتها إلا بعد الحرب العظمى، ثقل التسلط الأجنبي؟».

«هل تسمح أمريكا، وهي التي خرجت من برج العاج الذي تقيم فيه لتذهب إلى العالم القديم تحارب تحت لواء العدالة والحرية، أن تقدر الحرية بالكيل والميزان لذلك الشعب الذي كان له نصيب كبير في رقيّ المدنية العالمية؟ هل تطوّر أبطال استقلال كوبا الذين جادوا في سبيله الدم والروح، وأصبحوا، بين يوم وليلة، أبطال استعباد مصر؟».

«لم يُحْجم أصدقاؤنا اليونانيون، غداة حوادث الإسكندرية عن إظهار عطفهم نحونا، وستكون الشهادات التي قدموها لنا من تلقاء أنفسهم أحسن سلاح نحارب به نظرية العسكريين الإنكليز».

«في هذه الساعة التي يُبتّ فيها في أمر بلادنا يجب أن نراكم تؤيدون، مرة أخرى وبحركة إجماعية، حبكم للحرية، وذلك بأن تجدّدوا لمصر عطفكم الذي لم تنقطعوا لحظة عن إغداقه عليها».

«لا تنسى مصر ما هي مدينة به للنشاط الأجنبي، وسيزداد هذا النشاط في عهد استقلالها، والضمان الوحيد لهذا الازدياد هو انتشار الأمن. ليست البنادق الإنكليزية هي الكفيلة بهذا الضمان وإنما الذي يضمنه ويحميه هو الشعور بالمسئولية، ومصر تدرك الواجب تمام الإدراك».

«تجتاز بلادنا الآن أدق وأخطر ساعات تاريخها، لأن فى تحقيق استقلالها حياتها أو موتها. وإنَّا لنخشى كثيرًا أن يُؤوَّل سكوتكم الطويل بأنه إقرار لنظرية الذين يريدون أن يستعبدوا، أبد الدهر، أرض الفراعنة وهى المهد الذى نشأت فيه مدنية العالم».

أخيرًا اقتربت ساعة البتّ فى أمر المفاوضات الرسمية، ووردت الأنباء يوم ٩ نوفمبر بأنه قد عُين موعد المقابلة بين عدلى باشا واللورد كيرزن فى المسألة الرابعة بعد ظهر يوم ١٠، وكان مجلس اللوردات عازمًا على المناقشة فى المسألة المصرية فى مساء اليوم المذكور.

ففى يوم ٩ بعث مُكاتب الأهرام ببرقية لجريدته عن المناقشة التى دارت فى هذا المجلس بشأن المسألة المصرية، هذا نصها:

«لندن فى ٩ نوفمبر - جرت الليلة مناقشة فى مجلس اللوردات، فسأل اللورد سيدنهام: هل الشروط المنوى وضعها لتسوية المسألة المصرية ومشروع الانتداب البريطانى فى فلسطين - وكلاهما ذو أهمية حيوية للإمبراطورية البريطانية - سيُعرضان على البرلمان للمناقشة قبل تنفيذهما؟ فأجاب الإرل كراوفورد قائلاً: ليكن صديقى النبيل على ثقة تامة من أنه لا يحدث تغيير دون أن يكون للبرلمان فرصة كافية للمناقشة».

وفى يوم ١٠ وردت الأنباء بأن عدلى باشا قابل اللورد كيرزن فى الموعد الذى ضُرب، ولكن لم يتم شىء نهائى فيما يتعلق بالنقطة العسكرية. وأن أعضاء الوفد لا يزالون مجتمعين للبحث فى آراد اللورد المذكور، وأنه سيجرى اجتماع آخر بينهما يوم ١٥ نوفمبر.

الاحتفال بذكرى ١٣ نوفمبر:

وأقبل يوم ١٣ نوفمبر بدء الجهاد الوطنى، فأرادت الأمة إحياء هذا اليوم المشهود تخليدًا لذكره. وكانت هذه ثالث مرة احتُفل فيها بهذه الذكرى.

والذى يهمنا من ذكر هذا الاحتفال، أنه أثبت انقسام الأمة على بعضها ولو أنها كانت متحدة فى الغاية.

ذلك أن قام جماعة المؤيدين لعدلى باشا والوفد الرسمى بتنظيم حفلة شائقة فى فندق الكونتيننتال، وقام السعديون بتنظيم حفلة أخرى فى سرادق فخم أقاموه فى مكان متسع بميدان الألعاب الرياضية لمدرسة وادى النيل الثانوية بشارع المنيرة.

وليس لنا أن نفضل أحد الاحتفالين على الآخر أو نشيد بوصف رونق أحدهما دون الثانى لأن الغاية من الاحتفالين كانت واحدة، إنما مظهر التفرقة هو الذى استلفت نظر العقلاء من الأمة.

ولقد تبارى الخطباء المفوهون فى الحفلتين وأجاد كل منهم. وأُقيم فى سرادق السعديين ستار أبيض لتمثيل حوادث أسيوط عليه بالفانوس السحرى، وخطب فيه معالى سعد باشا خطبة رنانة طنانة استغرقت حوادث رحلته فى الصعيد جزءًا كبيرًا منها. حيث استطاع، ببلاغته وذلاقة لسانه، أن يلقى تبعة كل ما حدث فيها على عاتق رجال الحكومة مبينًا أنهم هم الذين دبروها.

وبعد انتهاء الاحتفالين اجتاز بعض أحياء المدينة فئة من الشبان وبعض الطلبة، وأخذوا بالهتاف لسعد باشا والدعاء بالسقوط على عدلى باشا. فلما وصلوا إلى جوار إدارة البريد العام كانت السيارة المعروفة «باللورى» التى تقلّ جنود بلوك الخفر عائدة إلى المحافظة، فألقى بعض العامة، الذين يندسون فى أمثال هذه الاجتماعات، بعض الأحجار على اللورى، فأطلق الجنود ثلاث طلقات فى الهواء، ونزلوا فاعتقلوا بعض المعتدين.

* * *

الفصل الثالث

إخفاق المفاوضات وعودة الوفد الرسمى إلى مصر



أول الدلائل على فشل المفاوضات:

وفى يوم ١٥ ورد من مُكاتب الأهرام الخصوصى نبأ برقى على جريدته يقول فيه:

«قابل اليوم عدلى باشا اللورد كيرزن، وقد قيل إن اللورد سلمه فى هذه المقابلة نص المعاهدة، المنوى إبرامها، كما نقحتها الوزارة البريطانية».

ثم قال المكاتب: «فإذا كان من المحتمل قبولها فإن عدلى باشا يعود بها إلى الوفد للمباحثة معه وإلا فتقطع المفاوضات».

«وبعد مقابلة اليوم طلب اللورد كيرزن من عدلى باشا أن يُبْقى باب المفاوضة مفتوحًا على أن يقابله مقابلة أخرى فى يوم ١٩ نوفمبر».

ويؤخذ من هذا النبأ أن عدلى باشا وجد المشروع الإنكليزى غير وافٍ بالغرض وغير محقق لبرنامجه السياسى فقرر رفضه، ولذلك طلب منه اللورد كيرزن ألا يبتّ فى الأمر وأن يبقى باب المباحثة بينهما مفتوحًا لمقابلة أخرى.

آراء الصحف الإنكليزية فى فشل المفاوضات:

ولقد أدلت الصحف اللندنية برأيها فى ذلك، فقالت جريدة «الديلى نيوز» بتايخ ١٦ نوفمبر: «إن الآمال بتسوية المسألة الإنكليزية أصيبت أمس بالخيبة. ولقد قابل عدلى باشا اللورد كيرزن بعد درس الاقتراحات البريطانية مقابلة كان

ينتظر أنها المقابلة الأخيرة، ولايزال هناك تباين عظيم فى الآراء خصوصًا فيما يتعلق بالحاميات العسكرية، فإن الوفد المصرى لا يستطيع قبول آراء البريطانيين فى هذه المسألة. والمأمول أن يُذلل انقطاع المفاوضات الحالى فى المقابلة القادمة للنظر فى المصاعب الحالية».

ونشرت «الديلى هرالد»، فى الصفحة الأولى، كلمة لمكاتبها السياسى بعنوان: «عدلى يرفض ما عرضته إنكلترا»، قال فيها: «إن اللورد كيرزن والمستر تشرشل نسفا المفاوضات المصرية بالطوربيد، وقد رفض عدلى باشا وزملاؤه ما عرضته عليهم الحكومة البريطانية، وسيغادرون لندن غدًا أو يوم الجمعة (يوم ١٨)».

ولقد زعم هذا المكاتب أن النقطة المركزية لاقتراح كيرزن هى الحامية البريطانية، وأنه «يرى الاحتفاظ بعدد معين من الجنود فى القناة والقاهرة والإسكندرية وأماكن أخرى إلى أن يحين الوقت الذى تتفق فيه الحكومتان على الجلاء، ويطلب اللورد كيرزن بقاء المستشارين البريطانيين اللذين عينتهما الحكومة البريطانية فى وزارتى المالية والحقانية، وبقاء المركز السياسى الخاص للمندوب البريطانى فى مصر. ويطلب أن يكون لهذا المندوب مراقبة فعلية على سياسة مصر الخارجية، فرفض عدلى باشا بتاتًا هذه الشروط، وقد سلم عدلى باشا خطاب الرفض موقّعًا عليه بإمضائه وبإمضاء جميع زملائه إلى اللورد كيرزن بعد ظهر أمس (١٥) وانتهت المفاوضات». ثم قال: «ويخالجنى قليل من الشك فى أن عدلى باشا سيعود فى الحال إلى مصر، ويستقيل من رياسة الوزراء ويحكم اللورد أللنبى مصر بالاستبداد العسكرى صراحة وعلانية».

على أن المفهوم أن سفر الوفد قد تأخر بناء على طلب اللورد كيرزن الخاص لعقد اجتماع آخر مع عدلى باشا كما أسلفنا.

وقالت «المورنن پوست» بعنوان: «الشروط البريطانية لا يمكن قبولها: «إن عدلى باشا قابل مندوبنا أمس ولكنه أبَى أن يصرح بشىء مطلقًا عن الدور الذى

وصلت إليه المفاوضات. وقال فقط إنه قابل اللورد كيرزن أمس وإنه سيقابله مرة أخرى. وقد قدم اللورد كيرزن أمس إلى الوفد الشروط التى تقبلها الحكومة البريطانية لتحقيق رغبة المصريين فى النظام السياسى الجديد، ولكن الوفد رأى أن هذه الشروط لا يمكن قبولها مطلقًا، والشائعات متواترة الآن عن إمكان التوفيق بين الفريقين، ولكن يبعد جدًا احتمال موافقة الوفد على التوفيق».

ونشرت جريدة «الديلى إكسبريس» مقالاً بعنوان: «قطع المباحثات المصرية» و«وقف مفاوضات لندن»، فقالت: «إنه حدثت أزمة خطيرة فى المفاوضات المصرية. وقد قابل اللورد كيرزن عدلى باشا أمس، ودارت بينهما مباحثة طويلة فكانت العقبة الكؤود متعلقة بشروط الاتفاق على مستقبل حكومة مصر، ويشعر بعض الدوائر بأن هذا مما ستتناوله أيدى المتطرفين باللعب. ولكن الآمال معقودة على أن عدلى باشا يقابل اللورد كيرزن مقابلة أخرى فيحاولان الوصول إلى تفاهم مُرْضٍ».

قطع المفاوضات رسمياً:

حل يوم ١٩ نوفمبر الذى ضُرب فيه الموعد لآخر مقابلة بين عدلى باشا واللورد كيرزن، فوصل عدلى باشا فى الساعة الواحدة بعد ظهر ذلك اليوم وظل مجتمعًا باللورد نحو ثلث ساعة: وكان أعضاء الوفد المصريون الموجودون فى لندره قد اجتمعوا فى فندق كارلتون ينتظرون عودته. فلما وصل وقف الجميع يتبينون الخبر من ملامحه قبل لسانه، فأقبل عليهم هادئ البال مطمئنًا فلم يتبين لهم شىء من هيئته.

ثم ألقى بكل سكون وهدوء وأَنَفة كعادته الكلمة الآتية: (قطعنا المفاوضات).

فوقعت هذه الكلمة من مسامع الجميع، وإن كان بعضهم يتوقعها، موقع الرعد القاصف، وقابل الجميع الخبر بمزيج من الارتياح والأنفة.

ثم زاد عدلى باشا على ما تقدّم قوله: «وسنسافر غدًا»، وهكذا كان.

وعلى هذا النحو انقطعت المفاوضات الرسمية بين الوفد المصرى والحكومة الإنكليزية وانقضى هذا الدور الدقيق من أدوار المسألة المصرية بالفشل التام.

وقد وصف مُكاتب الأهرام كيفية إعلان قطع المفاوضات وسفر الوفد فى برقية، هذا نصها:

«لندن فى ٢٠ نوفمبر - أبلغ كل من عدلى باشا واللورد كيرزن الآخر فى مقابلة أمس أنه لا يستطيع أن يغير آراءه، وأعرب كلاهما عن أسفه لعدم الاتفاق».

«وانتظر الوزراء والمستشارون والسكرتاريون والصحافيون وغيرهم من المصريين فى فندق كارلتون عودة عدلى باشا، وقد وصل عدلى باشا وسار بتؤدة إلى الغرفة التى كان ينتظره فيها الوزراء، وتبعه الصحافيون وهم يلحفون فى طلب معرفة النتيجة، ولكن عدلى باشا التزم الصمت إلى أن سأله الخادم هل يحزم أمتعة السفر فأجاب عدلى باشا: (نعم إنَّا مسافرون غدًا) فلما سمع الصحافيون هذه الكلمة تسابقوا سراعًا إلى مكتب التلغراف. وفى الحال أبلغ عدلى باشا الوزراء والمستشارين أن المفاوضات قُطعت».

«وزار كثيرون من أصحاب النفوذ عدلى باشا قبل الظهر مودّعين ومعربين عن أسفهم. ولم ينقطع الاستفهام بالتليفون إلى آخر لحظة غادر فيها الوفد فندق كارلتون قاصدًا محطة ڤيكتوريا فى الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم».

«وكان إفريز المحطة مزدحمًا بكثير من المصريين والإنكليز، ومن بينهم عدد من الصحافيين الإنكليز ومندوبى وزارة الخارجية».

«ولايزال بعض الرسل هنا يظنون أن فى وسعهم أن يتلاعبوا بشعور مواطنيهم المصريين كما يشاؤون. وقد أُعجب جميع المصريين المتنورين، فى إنكلترا، إعجابًا عظيمًا بما أبداه عدلى باشا من الشهامة والشرف، ولكن أولئك الرسل حاولوا جهدهم أن يقوموا بمظاهرة ضد عدلى باشا، ولكنهم لم يفلحوا إلا فى استمالة

تسعة من الطلبة تظاهروا على إفريز المحطة فى هذا الصباح. وهذا يدل دلالة واضحة على أن باقى الطلبة المصريين فى إنكلترا، وعددهم نحو خمسمائة، ينكرون مثل هذه الأعمال المخزية، وقد صاح هؤلاء التسعة قائلين: (ليسقط عدلى) فصاح موظف فى السكة الحديد قائلاً: (ما أقبح هذه الجلبة التى يحدثها هؤلاء المصريون)، وإذ ذاك تحول إليهم أحد مفتشى البوليس وطردهم خارج المحطة، وتساءل أحد الإنكليز الحاضرين قائلاً: (هل هؤلاء عقلاء؟)، وقال آخر: (هؤلاء زغلوليون)، وقال ثالث: (هل أنصار زغلول فى إنكلترا تسعة فقط؟)، فحاول بعض المصريين أن يشرحوا المسألة للإنكليز قائلين: (إن هذا العمل قد يكون مُوعَزًا به من قِبل رسل زغلول المأجورين، ولكن زغلول نفسه لا ينهمك فى مثل هذه الشخصيات السافلة فى مثل هذه اللحظة الحرجة)».

ووردت الأنباء البرقية أن عدلى باشا وأعضاء الوفد سيظلون فى باريس إلى يوم ٢٨ نوفمبر، ثم يسافر الجميع للإسكندرية عن طريق البندقية بالباخرة اسبيريا.

ولقد أوّل، من لهم غاية فى تشويه أعمال عدلى باشا وحمل كل حركة أو سكنة من حركاته وسكناته محمل السوء، ذلك على أنه سيبقى فى باريس فى انتظار إعادة فتح المفاوضات، ولكن الحقيقة التى لا ريب فيها أنهم لم يستطيعوا أن يجدوا سفينة فيها أماكن خالية لهم جميعًا إلا اسبيريا المذكورة.

بلاغ وزارة الخارجية الإنكليزية عن قطع المفاوضات:

ولقد أصدرت وزارة الخارجية الإنكليزية بلاغًا يوم قطع المفاوضات، قالت فيه ما يلى:

«قابل اللورد كيرزن عدلى باشا آخر مقابل اليوم صباحًا، وسيعود عدلى باشا وزملاؤه فى الوفد المصرى إلى القاهرة ليرفعوا إلى السلطان تقريرًا عن مشروع الاتفاق الذى وضعته حكومة جلالة الملك وعن رد الوفد عليه. وقد أرسل المشروع والرد بالبريد إلى مصر لتقديمهما إلى السلطان، مع مذكرة تفسيرية من اللورد أللنبى».

«ومتى رُفع التقرير إلى السلطان تنشر الوثائق الثلاث فى البلدين فى وقت واحد، ويجب فى غضون ذلك عدم تصديق ما ينشر قبل الأوان عن بعض النصوص فى هذه الوثائق».

بلاغ الوفد المصرى الرسمى عنها:

وأذاع الوفد الرسمى عن المفاوضات البلاغ الرسمى التالى:

«سلم اللورد كيرزن إلى الوفد الرسمى المصرى مشروع معاهدة وضعتها الوزارة البريطانية، وقد أجاب الوفد عليها بمذكرة صرح فيها بأن هذا المشروع لا يسمح بالوصول إلى اتفاق».

«وعلى ذلك قرر الوفد العودة إلى مصر وسيغادر لندره غدًا صباحًا، وقد قابل دولة الرئيس اليوم اللورد كيرزن لآخر مرة مودعًا».

«لندره فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢١»

ولدى وصول الوفد إلى باريس أذاع البلاغ التالى:

«غادر الوفد الرسمى المصرى مدينة لندره هذا الصباح، وقد سبق أن أُرسل إلى مصر بطريق البريد نص مشروع المعاهدة الذى وضعته الحكومة البريطانية ورد الوفد عليه، وستنشر هاتان الوثيقتان بعد».

«هذا وقد أعلنت وزارة الخارجية البريطانية من جهتها أنها بعثت بهاتين الوثيقتين بواسطة جناب المارشال اللنبى ومعهما مذكرة إيضاحية لم يطّلع الوفد عليها».

«باريس فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢١».

ولقد صرح صاحب الدولة عدلى يكن باشا لمراسل جريدة الماتان بأن المفاوضات لن تُستأنف مع أعضاء الوفد الذى هو رئيسه.

هذا، ولقد علقت كل الصحف فى إنكلترا وفى فرنسا على قطع المفاوضات مبدية الأسف على هذه النتيجة، وأظهرت الصحف الفرنسية عطفًا على الأمانى المصرية، ورجت بعض الصحف الإنكليزية أن تُتاح الفرصة للمستر لويد جورج لإعادة النظر فى المسألة ووضع حل لها مع جعل تقرير ملنر قاعدة للاتفاق. غير أنها من ناحية أخرى بررت عمل الحكومة الإنكليزية فى مطالبها التى طلبتها من الوفد المصرى لضمان المواصلات وحماية الأجانب.

ولما انتشر خبر قطع المفاوضات بمصر انبعثت من الصدور المخلصة ضجة أسف واستنكار، مما حدا بأعضاء الوفد المصرى، الذين انشقوا على سعد باشا، إلى إصدار بلاغ للأمة فى يوم ٢٠ نوفمبر هذا نصه:

«قُضى الأمر وقُطعت المفاوضات الرسمية، وبذلك انتهى دور المفاوضات بين مصر وبريطانيا العظمى، وانسدل الستار على فصل من فصول المأساة الكبرى التى تلعبها الأطماع البريطانية على وادى النيل».

«قطعت المفاوضات الرسمية فذهب قطعها بالفائدة المباشرة المنتظرة من الجهود العظيمة التى قامت بها الأمة فى حركتها الأخيرة للاستقلال، وأهدرت الضحايا الثمينة التى ضحت بها فى هذا السبيل. وتلك كارثة وطنية، إذا حق للأمة أن تأسف لها كل الأسف، فقد وجب عليها أن تُقْبل بجدّ على الدخول، بتعقل وتفان، فى ميدان مجهودات جديدة وتضحيات جديدة، تتفق مع الحالة الجديدة التى خلقتها الظروف الحديثة، لمتابعة سعيها لاستقلالها وخلاصها من عار الحكم الأجنبى. لقد قطع المفاوضات الرسمية عدلى باشا يكن ضنًا بكرامة أمته أن تقبل ما دون الاستقلال، ووفاءً بعهده ألا يقدم لها شيئًا غير الاستقلال، فجزاه الله عن أمته خير الجزاء على ما أظهر من أصالة الرأى وشدة العارضة وحسن الوفاء، فليهنأ بهذه الدرجة الرفيعة التى يتبوؤها الآن من ثقة الشعب».

«قطعت المفاوضات، وكان لا بد لعدلى باشا من قطعها، لأن الحكومة البريطانية طلبت منه ضمانات تمس جوهر الاستقلال بل تودى به تمامًا، فلئن

كان فى قطع المفاوضات مسئولية على الوزير فإن قبول أى مشروع يمس جوهر الاستقلال أشد مسئولية وأعظم ضررًا. على أن العهد الذى قطعه عدلى باشا على نفسه للبلاد هو أنه إذا لم يحصل على تحقيق برنامجه قطع المفاوضات بلا تردُّد وبالتبعية، استقال من الوزارة التى لم يقبل مسندها إلا للسعى فى تحقيق تلك الغاية».

«ولهذه المناسبة لم يبقَ بعد خطر من التصريح بأن محاربة سعد باشا لعدلى باشا ودفعه للناس إلى المظاهرات ضده، وما نتج عن هذه المظاهرات من الحوادث، وبالجملة تعمد سعد باشا سلوك جميع الطرق التى توصل إلى هذه الكارثة الوطنية إرضاء لشهوته وشفاء لحقده، كل ذلك قد اتخذه الإنكليز ذريعة للتراجع مسافة بعيدة عن استعدادهم الذى ظهر فى العام الماضى إذ الأمة متحدة الكلمة متماسكة الصفوف. فليهنأ سعد باشا الآن بقطع المفاوضات، وليهنأ بسقوط الوزارة التى يحاربها، وليهنأ بما نال منها وإن كان فى الواقع لم يَنَلْ إلا من وطنه، إذ كانت خطته من العوامل الفعالة لحدوث هذه الكارثة. فى حين أن أقل تدبر كان يكفى للاقتناع بأن البريطانيين، وهم أمهر الساسة فى الانتفاع بالظروف، سينتفعون من الضعف الذى سيشف عنه هذا الخلاف، وسيتخذونه ذريعة للمبالغة فيما يطلبون إلى مصر من الضمانات كما قد حصل بالفعل. فإنه لا يشك أحد فى أن استعداد الإنكليز لمفاوضتنا فى أمر استقلالنا لم يكن أمرًا اختياريًا صرفًا بل اضطرهم إليه اتحاد كلمتنا وعجزهم، تلقاء هذا الاتحاد المتين، عن حكم بلادنا على غير ما نختار».

«عبثًا يحاول سعد باشا أن ينكر هذا الخلاف الذى أضعف قوتنا بأن ينادى، صباح مساء، بأن لا خلاف فى البلاد ليتملص من المسئولية التى تقع عليه من جرائه، فإن هذا الخلاف الذى أثاره فى مصر وتولى إذاعته فى إنكلترا كان أظهر من أن يختفى وأجلّ من أن يستهان بنتائجه».

«ومن التضليل فى السياسة أن سعد باشا، بعدما ظهر من نيات الإنكليز، يوهم أن حبل المفاوضات لا يزال متصلاً، ويلقى فى نفوس الناس جواز فتح

مفاوضات جديدة على يديه. كلاً إن الإنكليز، بقطعهم المفاوضات، يستطيعون كل شىء إلا إرجاع ثقة المصريين فى إنكلترا التى لا تطلب منهم إلا ضمانات منافية للاستقلال».

«وكأننا بسعد باشا، وقد نال غرضه الذى جاء خصيصًا له من أوروبا، يتهيأ الآن للرحيل من مصر ليقيم فى باريس ناصبًا شخصه رمزًا للاستقلال، ظانًا أن أتباعه سيكتفون، عن الاستقلال، بأن يروا رمزه، وبهذا يبقى بطلاً لهذا الاستقلال الذى ما فتئ يهدم فى أسبابه بالمعاول».

- «الواجب على الأمة أن تستقبل قطع المفاوضات برزانة الوقور الأبىّ، وأن تتدبر فى الأسباب التى جرّت إلى الفشل فتتلافاها، وأن ترجع إلى اتحادها، وتقوّى روابط الإخاء فيها، وتسير نحو غرضها متضامنة طارحة وراء ظهرها كل عوامل الخلاف التى لا تنتج إلا الضعف، ولقد جربت الأمة أن السعى للاستقلال يؤتى ثمراته بالطرائق المشروعة فإن فيها متسعًا ومقنعًا. ومهما تكن هذه الصدمة التى تصدم اليوم آمال الأمة فإنها لا تفلُّ من عزيمتها ولا تقلل من حِدَّتها فى التقدم إلى غرضها، فلقد تعاهدت أمام العالم أنها لا ترضى العيش إلا فى ظل الاستقلال. لئن كانت مصيبتنا بهذا الفشل عظيمة فإن الإنكليز لا يستطيعون أن ينعموا إلا بمصيبتنا. إنهم لا بد لهم من صداقتنا، ولقد علموا أن المصريين لا تُكسب صداقتهم بالحديد والنار».

«على باشا شعراوى، عبد العزيز فهمى، محمد محمود باشا، عبد اللطيف المكباتى، أحمد لطفى السيد، محمد على، دكتور حافظ عفيفى».

ومما لا ريب فيه أن خطة سعد باشا الأخيرة وما نتج عنها من تفرقة الكلمة فى الأمة كانت من الدواعى التى حملت الإنكليز على أن يقلبوا لنا ظهر المجنّ بعد أن كانوا على استعداد لإرضاء مطالبنا استبقاء لصداقتنا التى كانت لازمة لهم على كل حال، إذ لا يخفى أن سلاحنا الوحيد فى نضال خصمنا كان اتحاد كلمتنا واستهانتنا بكل مرتخص وغالٍ فى سبيل نيل أمانينا القومية. أما وقد فُلَّ

هذا السلاح، فإن المجال كان واسعًا أمام الخَصْم للنيل منا وإرغامنا على ما لم نكن نرضى به ونحن مستكملون عدة الكفاح باتحادنا.

هذا وقد أصدرت جمعية مصر المستقلة، بهذه المناسبة، نداء للأمة غداة إعلان قطع المفاوضات، هذا نصه:

«جاء الحق وزهق الباطل. أقام حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا أسطع برهان على أمانته ووفائه، فقد تولى المفاوضات الرسمية بعد أن قطع على نفسه عهدًا وثيقًا ألا يرضى لمصر ما دون الاستقلال الصحيح فى الداخل والخارج، فلما أن تبينت له مراوغات الإنكليز قطع المفاوضات ورأس مصر عالٍ وكرامتها موفورة وحقها ثابت».

«قطع المفاوضات فأقام الدليل الحاسم، لا على أمانته فحسب، بل على بطلان قول القائلين إنه سيقبل مشروعًا لا يحقق الاستقلال التام ثم يحاول تأييده أمام جمعية وطنية يصطنعها أعوانه من رجال الإدارة. أبطل هذه الدعوى الكاذبة فلم يصدُق عليه قول القائلين إنه سيقبل ما يمنّ عليه الإنكليز من «منَح» دون أن يستطيع معارضتهم فى شىء لأنه مدين لهم بمنصبه، كما يقولون، ولأنه يفاوضهم مفاوضة التابع للمتبوع. نعم أبطل هذه المزاعم وأبطل تلك الفرية التى رماه بها مندوبهم فى «لندن»، وهى أن عدلى باشا قبل فعلاً مشروعًا هو فتات من مائدة اللورد كيرزن».

«الآن سطع النور الذى حاولوا أن يطفئوه بأفواههم، واتضح الحق الذى عملوا جهدهم على إخفائه. ظهر أن عدلى لم يكن يصدُق عليه قول زعيمهم (إن جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس)، فقد ثبت، ثبوتًا قاطعًا، أن رئيس الحكومة المصرية كان يعمل بحرية لا يحدّها أى اعتبار».

«قطع عدلى باشا المفاوضة فاحتفظ بكرامة الأمة بعد أن ثبت لديه سوء نية الإنكليز. والآن، وقد برزت نياتهم واضحة ملموسة، فإننا لن نُلدغ من جحر أكثر من مرتين، وأصبح واجبنا أن نكون على حذر فلا يستدرجنا الإنكليز إلى

مفاوضات أخرى من غير مبرر جديد، ولا مبرر لأية مفاوضة بعد اليوم إلا أمر واحد: هو اعترافهم أولاً بحقوقنا كاملة وجلاء جنودهم عن الديار».

«إذًا فسلامة قضيتنا فى يقظتنا بعد اليوم، وسلامتها فى اتحادنا واستئناف جهادنا المشروع من جديد».

«وليس يثنينا عن الدعوة إلى الاتحاد سوء ما قابل به سعد باشا نداءنا السابق، ونحن على دعوتنا السامية دائبون، فإن صالح الوطن فى هذه الساعة الرهيبة نصب أعيننا ويجب أن يكون نصب أعين الجميع، والتاريخ شاهد، والله رقيب».

«ولا جدال فى أن العلاج الوحيد، فى ذلك الظرف الحرج فى تلك الساعة الرهيبة، هو عودة الاتحاد سيرته الأولى، وعقد الخناصر على الوقوف صفًا فى وجه الخصم القوى الذى أخافه ذلك الاتحاد وأطمعه».

ولقد اشتدت دعوة العقلاء إلى الوفاق والائتلاف بعدما ظهر من نتائج ما كان من خلاف، ولكن أقلامًا أخرى أخذت تنقد خطة الوزارة كما كانت أقلام أخرى تعرّض بخطة سعد باشا.

ولقد تكهن المتكهنون عن أسباب تأخر عدلى باشا فى القدوم توًا إلى مصر بعد قطع المفاوضات، كما ذهبوا مذاهب شتى فى أسباب قطعها، وتفننوا فى تأكيد بعض ما طاف بظنونهم من الحدس حول خطة عدلى باشا. فأرسل مُكاتب الأخبار بباريس برقية خاصة يجلو فيها الأمور لقراء جريدته، هذا نصها:

«باريس فى ٢٤ ـ علمت أن الوفد كان يريد العودة إلى مصر فى الظروف الحالية بأسرع ما يمكن، إلا أنه كان من المتعذر إيجاد العدد الكافى من المحالّ إلا فى الباخرة اسبيريا المسافرة فى ٢ ديسمبر».

«ويُخيل إلىّ أن قراء الأخبار يهمهم الوقوف على بعض أنباء قديمة خاصة بالظروف التى أدت إلى قطع المفاوضات، وهذه الأنباء مستقاة من المصادر الإنكليزية».

«إن الأقلية فى مجلس الوزراء الإنكليزى، وبنوع خاص مستر مونتاجو وزير الهند والمسر فيشر وزير التعليم، كانت تؤيد وجهة النظر المصرية، غير أن وزير الحربية، وبخاصة المستر تشرشل، دافعا عن نظرية العسكريين والاستعماريين».

«خشيت الوزارة الإنكليزية، إذ ذاك، أن يرميها خصومها بتهمة الضعف التى ألبسوها إياها بشأن المسألة الإيرلندية، فقررت السير على سياسة التوازن. غير أن الرأى العام الإنكليزى لا يزال يفضل الوصول إلى تسوية، لأنه يخشى وقوع قلاقل وزيادة المصروفات من جراء الاحتلال العسكرى».

«نشرت جريدة (الأيكو دى پارى) تلغرافًا من القاهرة، قد يكون خصوم عدلى باشا هم الذين أوعزوا به، جاء فيه أن عدلى باشا قبل جميع الشروط التى وضعها الإنكليز ما عدا الشروط الخاصة بالمسألة العسكرية».

«وهذه فرية شنيعة، وإن مذكرة الوفد التى ستنشر قريبًا كفيلة بهدم هذه التهم والأكاذيب».

وقع كل ذلك وسعد باشا شخصيًا لم يُبْدِ أى تصريح بما يختص بقطع المفاوضات، وإن كانت الأقلام التى كانت منتسبة إليه كانت تسيل بالآراء المسفهة لخطة عدلى باشا ناسبة له كل تقصير وكل خداع.

رأى سعد باشا بعد قطع المفاوضات الرسمية:

وكان الناس يتشوقون لمعرفة رأيه الخاص لعله يكون اختط خطة تتلافى ما حاق بالقضية من سوء بعد قطع المفاوضات الرسمية، فقصده وفد من طلبة الحقوق يوم ٢٣ نوفمبر وخطب منهم جماعة فى الحالة وطلبوا الاستنارة برأى معاليه، فألقى فيهم خطابًا مجيبًا دعوتهم. قال بعد حديث طويل ما ملخصه:

«رأى إخوانى ورأيت أن البعثة الرسمية تألفت، رغم إرادة الأمة بنفوذ الحماية، من رجال ليس ليهم مواقف فى الاستقلال وكثير منهم لهم مواقف فى الحماية.

وسافرت تحت حماية القوة الأجنبية، واستعملت كل وسائل الإكراه والاحتيال للحصول على الثقة بها، وبذل إخوانهم هنا كل جهد فى إرهاق الشعب وخنق حريته. لهذا كنا معتقدين، تمام الاعتقاد، بأن هذه البعثة يستحيل أن تدافع دفاعًا جديًا عن حقوقنا، كما يستحيل أن نتحصل على استقلالنا التام، ولم يكن من حالها أولاً وآخرًا إلا تحقيق اعتقادنا، لأنها لما وصلت إلى لندره فى ١١ يوليه لم يستطع رئيسها أن يحدث الصحافيين، حتى عن طبيعة مأموريته، إلا بعد أن يقابل كيرزن، ولما قابله لم يتكلم بشىء إما لأنه لم يستطع استئذانه فى الكلام أو أنه استأذنه فلم يأذن له. واستمرت على هذا السكوت مدة تزيد على أربعة أشهر حتى انتهت، ولم يصدر منها بلاغ عما قبلت أو رفضت حتى بعد ما سموه انقطاع المفاوضات، وكل ما أمكن أن تبوح به هو أن الوزارة البريطانية وضعت مشروعًا وهى أجابت عليه بأنه لا يوصل إلى اتفاق وأنها أرسلت هاتين الوثيقتين إلى مصر، وأن وزارة الخارجية أرفقت بهما مذكرة إيضاحية لم تطّلع عليها».

«إن كان هذا كل ما حصل يمكننا أن نقول لم تكن هناك مفاوضات أصلاً، ويمكن أن نؤكد ما نقول بأن البعثة تصرح بأنها لم تطلع على المذكرة الإيضاحية يعنى أنه لم يكن هناك أخذ ولا عطاء، أى لم يكن هناك مفاوضات».

إلى أن قال معاليه: «إن كانت المفاوضات انقطعت حقيقة فلماذا لم يصرحوا بانقطاعها؟ ولماذا لم يبينوا أسباب هذا الانقطاع؟ ولماذا لم يصرحوا بالمسائل التى حصل الاتفاق عليها والمسائل التى حصل الخلاف فيها؟ ولماذا تواصى الفريقان بالكتمان؟».

«كل هذه التعميات تجعلنا نعتقد أن فى الأمر ما يجب أن نحذَر منه ونخشاه. إن أمامنا أمرًا مجهولاً يوجب الارتياب، ولهذا رأينا أن نتريث، لا نفعل شيئًا ولا نشير بشىء، حتى تتكشف حقيقة هذه المعميات ونقف على مضمون تلك الوثائق، حينذاك يمكننا أن نختطّ لنا سبيلاً نيّرًا».

واستشهد على وجود أمور مخبوءة بإطراء الجرائد الإنكليزية لحكمة عدلى باشا والإعجاب بتعقله وكمال اعتداله، وقال: «إن هذا المدح لا يتفق أصلاً مع دفاعه عن حقوق مصر، كما هى عادة الصحف الإنكليزية».

ثم قال: «إنهم يدعون إلى الاتحاد ولكنهم مراؤون فى دعواهم». واستشهد على ذلك بانفرادهم بالاحتفال بذكرى يوم ١٣ نوفمبر فى مكان غير المكان الذى أعدّه الوفد وبما كان قبل ذلك من حوادث أسيوط.

ذهب عدلى باشا مُشيَّعًا، من غير الذين يرون رأيه، بما شُيع به. وأُرسلت خلفه الرسل وأوفدت الوفود تعرقل عمله وتنتهز كل نهزة للتشهير به والنيل من كرامته، فلم يأبه لما اعترضه من الصعوبات، بل التزم ما رسمه لنفسه، ووقف عند حدود خطته ووفَّى فى النهاية بعهده. فقطع المفاوضات لما رآها غير مؤدية إلى النتيجة التى كان يسعى لتحقيقها، واعتزم الرجوع عارضًا نتيجة مأموريته على من أوفده لها. وقد سألوه أن يلبث فى لندره ريثما يقابل رئيس الوزارة البريطانية علَّه يجد لهذا الإشكال حلاً فأبى عليه شممه إجابة هذا السؤال.

ثم أوحوا إلى صحفهم وهو فى باريس أن تردد صدى القول بأن حبل الأمل لا يزال موصولاً وأن المفاوضة ربما عادت مع دولته فى وقت قريب، فأجابهم من فوره: «إننى لن أعود، ولا أحد من صحبى، إلى مفاوضة الإنكليز مرة أخرى». قالوا: فسنرفع الأمر لعظمة السلطان ليحكم بيننا فى الوثائق الثلاث، فقال: «لست مسئولاً عن المذكرة لأننى لم أطلع عليها»، ولم يرسل المشروع للأمة لأخذ رأيها فيها متخليًا عن المسئولية إن رأت قبوله، بل قطع تلك المفاوضات بمجرد رؤيته أن المشروع غير وافٍ بالغرض الذى عاهد الأمة على تحقيقه.

ولم يمنّ الأمة بشىء، ولم يصرح بالذى قبله والذى لم يقبله من مشروع اللورد كيرزن، تاركًا ذلك إلى حين اطلاع عظمة السلطان على نتيجة مسعاته ثم ينشر الوثائق الرسمية فى الأمة لتقف على ما بذل.

فأين الجناية التى اقترفها عدلى باشا ليُرمى بما رماه به معالى الرئيس من التهم المشنعة، إن جنايته كلها أنه خيب ظن مخالفيه فيه، حيث لم يكن ينتظر هؤلاء أن قطع المفاوضات الرسمية من ناحية عدلى باشا، فابتدع الزعيم العظيم أن الإنكليز هم الذين قطعوا المفاوضات بسبب اكتشافهم أن الوفد الرسمى لا يمثل الأمة المصرية؛ حتى يكون هناك مسوغ لممثلها الحقيقى أن يتفاوض معهم!

ثم قالوا بعد ذلك إنه، ولئن كان قطع المفاوضات، فإن جريمته فى ذلك أنه أضاع على الأمة مجهوداتها التى بذلتها منذ سنة ١٩١٨ فى سبيل الاستقلال.

بل قالوا، حينما تحرجت حال المفاوضات، ودنت ساعة البت فى الأمر وتصلب العكسريون والاستعماريون من الإنكليز فى مطالبهم التى ترمى إلى إبقاء قوات من جيوشهم فى أنحاء مختلفة من البلاد، لن نؤمن لك ولا بصحة مبدئك وصدق طويتك وشجاعتك الأدبية حتى تقطع حبل المفاوضة معهم. فلما قطعه قالوا: لن نصدق حتى تبرح تلك الأرض، فلما برحها قالوا: بل أنت وإياهم مؤتمرون بنا، وإن هى إلا فترة تتراخى فيها أعصاب الناس حتى تعود وصحبك فتصل ما قطعت وتبرم ما تظاهرت بنقضه. فقال: يا قوم هذا عهد الله وعهدكم الا أدخل، ولا أحد من رفاقى فى مفاوضة معهم بعد اليوم، فقالوا: لن تطمئن إلى هذا الوعد قلوبنا حتى تقدم استقالتك وتنفض من الأمر يديك، قال: إنى فاعل ذلك غداً منذ أهبط أرض مصر، قالوا: تالله لقد أفسدت على قومك أمرهم بقطعك حبل المفاوضات حيث أضعت مجهودهم الذى بذلوه فى سبيل الاستقلال! فأنَّى يؤفكون؟!!

دع عنك كل ذلك واستعرض معنا نتائج هذه المفاوضات رسمية أو غير رسمية منذ شهر مايو سنة ١٩٢٠ إلى شهر نوفمبر سنة ١٩٢١، تجد أنها أسفرت عن نتيجتين أساسيتين فضلاً عن نتائج أخرى ثانوية ملازمة لهما.

أما النتيجة الأولى الأساسية فهى أننا وقفنا، كما وقف العالم المنصف، على حقيقة نيات إنكلترا بالنسبة لنا، إذ تبين من مفاوضات سعد باشا مع لجنة ملنر أنهم أرادوا إلباس الحماية لباسًا أطلقوا عليها اسم الاستقلال. فلما عدلت الأمة

المشروع أحالوه، مع تحفظات الأمة، على المفوضين الرسميين تهربًا ومطاولة. وظل حسن الظن يتملَّك أفئدة المصريين، فلما ذهب الوفد الرسمى تفاوض على تلك القواعد فلم تكن نتيجة المفاوضات ما عرض مشروع ملنر، بل كان ما عرضه اللورد كيرزن أقل منها بكثير. فرفض عدلى باشا قبولها، بعد أن أصبح لا مجال لحُسْن الظن فيهم، فكانت نتائج هاتين التجربتين الإسفار عن تشدد المستعمرين الإنكليز فى نظريتهم.

وأما النتيجة الثانية فهى فشل السياسية الإنكليزية فى إرغامنا على قبول ما لم نقبل، لأنهم هم الذين دعونا للمفاوضة، وهم الذين أرادوا الاتفاق معنا ثم لم يستطيعوا إقناعنا بصلاحية سياستهم، وذلك ظاهر مما تردده جرائدهم من فشل محاولاتهم وضياع آمالهم.

ومهما يكن من شىء، فإن الواجب كان يقضى فى مثل هذه الحالة أن تعود الأمة إلى ضم صفوفها بعدما جريت نتائج الانشقاق، بل إن الجرائد الأوروبية توقعت حدوث ذلك، لأنه هو الموقف المعقول بعد هذه الصدمة الهائلة التى صدمت الأمة، وكان يجب أن تعيدها إلى صوابها الذى فقدته فى بضعة الأشهر الأخيرة.

فلقد قالت جريدة «الأكسيون فرنسيز» فى مقال طويل: «إن قطع المفاوضات الإنكليزية المصرية نشأ عما أبداه اللورد كيرزن والمستر تشرشل من التشبث والتصلب، لأن السياسة الإنكليزية تريد إعطاء مصر ترضيات بشكل ظاهرى دون أن تترك شيئًا من السلطات فى قبضتها. وما دامت الحكومة البريطانية تفاوض مع التشبث بنية الاحتفاظ بكل شىء فى وادى النيل فإن المفاوضات لن تفضى إلى نتيجة، وهذا فى حين سيصبح من الصعب جدًا على إنكلترا أن تجد رجالاً سياسيين يقبلون المفاوضة معها».

وختمت الجريدة كلامها متوقعة أن تكون نتيجة السياسة البريطانية «انضمام الوطنيين والمعتدلين إلى حزب الوطنية المصرية الكبير الذى يمثله زغلول باشا».

تصريح اللورد أللنبى عن المسألة المصرية:

هذا، ولقد أقامت الجمعية الكاليدونية (الجمعية الأيقوسية بالقاهرة) مأدبتها السنوية فى أول ديسمبر فى فندق الكونتيننتال برياسة القاضى سندرس، وحضرها كثير من كبار الإنكليز بمصر وفى مقدمتهم فخامة اللورد أللنبى والليدى قرينته. فألقى فخامته خطبة شكر فيها رئيس الحفل عن نفسه وعن الليدى قرينته والليدى كونجريف للترحيب العظيم الذى قوبلوا به، ثم قال:

«لست بالإيرلندى ولا بالاسكتلندى ولكنى إنكليزى» ثم قال: «إن الاسكتلنديين قد قاموا بنصيب كبير فى ترقية مصر ولهم مصالح كبيرة فيها. وقد قيل، فى هذا الصدد، إن هناك تخوفًا من المستقبل، وقد يكون هنا بيننا أشخاص ممن وُهبِوا ميزة يرون بها ما لا يراه غيرهم، فإذا كان الأمر كذلك فليقولوا لنا كيف يكون المستقبل. ولكنى، بصفتى إنكليزيًا، لم أوهب هذه الموهبة، ولكنى أعرف ما يكفى لأن أؤكد لكم بأنه لا حاجة إلى الخوف».

«ستكون خطة بريطانيا العظمى فى هذه البلاد حرة، وستتبع سياسة الحزم»، ثم قال: «إنى لا أزال أنتظر التعليمات ولم أتلقّها حتى الآن، ولكن السياسة التى ستقبلها بريطانيا العظمى سياسة سخاء تضمن فيها مصالح الجميع، وإن مصير هذه البلاد فى أيدى سياسيين واسعى العقل»، ثم قال: «وقد اقترينا من الوصول إلى حل سعيد للمسائل التى احترنا فى حلها زمنًا طويلاً».

ولم يأتِ فخامة اللورد فى تصريحه هذا بشىء معين جديد سوى أنه طمأن البريطانيين على مستقبلهم فى هذه البلاد، بأن أبان لهم أن الحزم سيكون رائده فى سياسته فيها فلا خوف عليهم من أى طارئ جديد.

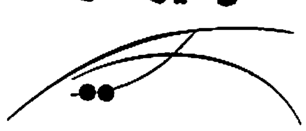
هذا، ولقد تألفت لجنة لاستقبال عدلى باشا بالقاهرة وأخرى لاستقباله بالإسكندرية بما يستحقه بعدما بذل من الجَهْد العظيم.

ولكن سعد باشا أصدر منشورًا للناس يدعوهم فيه بأن يلزموا بيوتهم يوم عودة عدلى باشا، وأن يتركوا الحادث يمر بسكون مثل جنازة تمر فى شارع، ليستطيع العالم أن يعرف حقيقة قوة أنصار عدلى باشا.

***

الفصل الرابع

الوثائق الثلاث وتقرير الوفد الرسمى عن سير المفاوضات



وفى يوم ٤ ديسمبر نشرت الوثائق الثلاث هنا وفى إنكلترا فى يوم واحد، وهى مذكرة اللورد كيرزن بالمشروع الذى قدمه لصاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس الوفد الرسمى المصرى، ثم رد دولته على هذا المشروع. والثالثة مذكرة تفسيرية صدرت بصورة تبليغ من فخامة اللورد اللنبى، نائب جلالة الملك بمصر، لعظمة السلطان فى ٣ ديسمبر. وقبل أن نأتى على نص هذه الوثائق نرى من المستحسن أن نذكر هنا ما سبق إرساله من الرسائل التى دارت بين وزارة الخارجية الإنكليزية واللورد اللنبى بشأن هذه الوثائق.

فقد أرسل الفيلد مارشال اللنبى إلى هذه الوزارة البرقيتين التاليتين[1]:

١ ـ «القاهرة فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢١»

«تشتمل برقيتى التالية نص مذكرة مشتركة سلمها إلىّ المستشارون البريطانيون للحكومة المصرية».

«وأرى من الموافق أن تلموا بآراء المستشارين إذ كنت قد فهمت أنه يعقد اجتماع آخر مع عدلى باشا[2]».

«والحقيقة التى لا نزاع فيها هى أن كل تسوية لا تقرها مصر تجعل من الصعب ـ بل من غير الممكن ـ عمليًا المضىّ فى أداء الأعمال الإدارية للحكومة».

(١) هذه البرقية وما يليها منقولة عن الكتاب الأبيض الإنكليزى الذى نشر يوم ٤ ديسمبر بشأن المفاوضات وما تلاها.

(٢) يلاحظ أن هذه البرقية أرسلت قبل قطع المفاوضات.

٢ ـ «القاهرة فى ١٧ نوفمبر»

«وهذه هى المذكرة المشار إليها فى تلغرافى السابق مباشرة:»

«إن مستشار وزارة الداخلية ونائب المستشار المالى ومستشار وزارة المعارف ونائب المستشار القضائى مجمعون على الرأى الآتى:»

«وهو أن كل قرار لا يسلم بمبدأ استقلال مصر، ويستبقى الحماية، يجر لا محالة إلى خطر جدّى من نشوب ثورة فى البلاد جميعها، ويفضى، على أى حال، إلى الفوضى التامة فى الإدارة، فتصبح الحكومة مستحيلة. ويجب ألا يغيب على الأذهان أن كيان الحكومة كله مصرى وأن الموظفين البريطانيين تكاد وظائفهم تكون مقصورة على مناصب الاستشارة والتفتيش والأعمال الفنية، وعلى هذا فإن من المستحيل القيام بالهيمنة البريطانية دون المعاونة التامة من جانب المصريين فى كل فروع الإدارة كما اتضح ذلك فى ربيع سنة ١٩١٩ حينما عولج السير بالحكومة بدون وزارة ومع إضراب جانب عظيم من الموظفين المصريين. فإذا لم تكن حكومة جلالة الملك مستعدة أن تقدم مراضاة جوهرية للأمانى التى عقدها المصريون بصفة مشروعة على قاعدة السياسة الظاهرة من جانب حكومة جلالته فى خلال العامين الماضيين، فسيكون من المستحيل تأليف أية وزارة».

«ولا شك أنه يسع قوة عسكرية قوية، تعمل بشدة، أن تحافظ على درجة معينة من تأمين الحياة والأملاك فى المدن الكبرى، ولكن المهمة تكون أشق بمراحل فى الأقاليم. على أنه ليس ثَم إدارة عسكرية يسعها أن تحل محل الإدارة المعقدة للحكومة المدنية أو أن تحول دون المرافق المالية والاقتصادية أن يلحقها ضرر بالغ. وقد مضى المستشارون فى عملهم أكثر من عامين على اعتقاد منهم أن ستنتهج سياسية المنَح السخية وأدخلوا، بلا شك، هذا الاعتقاد فى روح وزراء مختلفين وغيرهم ممن هم على اتصال بهم، لذلك يشعر المستشارون بأن عليهم أن يبينوا، إذا اتُّبعت سياسة مناقضة لهذه، لا يستطيعون أن ينتظروا احتفاظهم

بثقة الوزراء المصريين أو أن يكون فى مقدورهم أن يؤدوا خدمة نافعة فى المستقبل. أما إذا حدث أن حكومة جلالة الملك وافقت على برنامج سخى فإنهم على يقين من أن هذا البرنامج يمكن إجراؤه وتأليف وزارة لإنقاذه، حتى ولو لم يكن ثَم وزير مصرى مستعد اليوم أن يوقع اتفاقًا رسميًا على هذا البرنامج باعتباره إرضاءً تامًا للمطالب المصرية».

فكان جواب اللورد كيرزن على فخامة الڤيكونت أللنبى بالنص الآتى:

«فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢١»

«نظرًا لكونك كنت حاضرًا اجتماعات الوزارة حين تقررت الشروط التى تعرض على عدلى باشا لا يسعنا إلا أن نشعر بالدهشة من أنك لم تبين للمستشارين أنهم كانوا فى جهل تام للموقف الحقيقى حين وصفوا قرار حكومة جلالة الملك بأنه سيُبقى الحماية ويأبى قبول الاستقلال المصرى».

«وهذه الغلطة - التى ينبغى أن تشرحها لهم حالاً - تجعل حجتهم غير قوية، وينبغى لك كذلك أن تبلغهم، بصفة سرية، خلاصة عامة للمنح التى لم تكن حكومة الملك مستعدة فقط أن تعرضها بل عرضتها بالفعل فى مشروع المعاهدة الذى قدم إلى عدلى ورفضه».

«وتنوى حكومة جلالته الآن اتباع ما يأتى:»

«أرسلت إليك بالبريد صورة لمشروع المعاهدة ومعه ردّ الوفد، ولا شك أن عدلى مبلغها إلى السلطان. وسيرسل إليك، بعد بضعة أيام، نص مذكرة لشرح الموقف، الذى اتخذته حكومة جلالة الملك، شرحًا تامًا وتدافع عنه. وعليك أن ترفع إلى السلطان هذه المذكرة التى ستنشر فى إنكلترا ومصر فى وقت واحد مع مشروع المعاهدة ورد الوفد المصرى، وفى خلال ذلك نبلغ الصحف هنا أن النشر على الصورة المذكورة سيحدث قريبًا وأنه فى خلال ذلك لا ينبغى الركون إلى ما يُذاع قبل أوانه».

«وإلى أن يتم النشر نرجو أن تنتهز أى فرصة ملائمة للدفاع عن المنح السخية جدًا، تلك التى كانت حكومة جلالة الملك مستعدة لتقديمها وأن تدحض تشويهات نياتها».

وهذا هو نص الوثائق الثلاث التى ذكرناها:

الوثائق الثلاث

الوثيقة الأولى

«مشروع اتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر»

وهو الذى قدمه اللورد كيرزن إلى الوفد الرسمى المصرى

(انتهاء الحماية)

١ - «فى مقابل إبرام المعاهدة الحالية والتصديق عليها تقبل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى رفع الحماية المعلنة على مصر فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ والاعتراف بمصر، من ذلك الحين، دولة متمتعة بحقوق السيادة (sovereign state) تحت إمرة ملوكية دستورية. فبمقتضى هذا قد أُبرمت، وتستمر باقية، بين حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشعبه من جهة وبين حكومة مصر والشعب المصرى من الجهة الأخرى، معاهدة دائمة ورابطة سلام ووداد وتحالف».

(العلاقات الأجنبية)

٢ - «تتولى الشئون الخارجية لمصر وزارة الخارجية المصرية تحت إدارة وزير معين لذلك».

٣ - «يمثل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى فى مصر قومسير عال يكون له، فى جميع الأوقات وبسبب مسئولياته الخاصة، مركز استثنائى ويكون له حق التقدم على ممثلى الدول الأخرى».

٤ ـ «يمثل الحكومة المصرية فى لندره، وفى أية عاصمة أخرى ترى الحكومة المصرية أن المصالح المصرية يمكن أن تستدعى هذا التمثيل فيها، معتمدون سياسيون يكون لهم لقب ومرتبة وزير».

٥ ـ «بالنظر للتعهدات التى أخذتها بريطانيا العظمى على نفسها فى مصر، وعلى الخصوص فيما يتعلق بالدول الأجنبية، يجب أن توجد أوثق الصلات بين وزارة الخارجية المصرية والقوميسير العالى البريطانى الذى يقدم كل المساعدة المكنة للحكومة المصرية فيما يتعلق بالمعاملات والمفاوضات السياسية».

٦ ـ «لا تدخل الحكومة المصرية فى أى اتفاق سياسى مع دولة أجنبية بدون أن تستطلع رأى حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بواسطة القوميسير العالى البريطانى».

٧ ـ «تتمتع الحكومة المصرية بحق تعيين ممثلين قنصليين فى الخارج حسب مقتضيات مصالحها».

٨ ـ «لأجل تولّى الشئون السياسية بوجه عام والقيام بالحماية القنصلية للمصالح المصرية، فى الأماكن التى لا يوجد فيها ممثلون سياسيون أو قناصل مصريون، يضع ممثلو جلالة ملك بريطانيا العظمى أنفسهم تحت تصرف الحكومة المصرية ويقدمون لها كل مساعدة فى قدرتهم».

٩ ـ «تستمر حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى على تولى المفاوضة على إلغاء الامتيازات الحالية مع الدول ذوات الامتيازات، وتقبل مسئولية حماية المصالح المشروعة للأجانب فى مصر. وتتداول حكومة جلالة الملك مع الحكومة المصرية قبل البَتّ فى هذه المفاوضات رسميًا».

(النصوص العسكرية)

١٠ ـ «تتعهد بريطانيا العظمى بمساعدة مصر فى الدفاع عن مصالحها الحيوية وعن سلامة أراضيها».

«لأجل القيام بهذه التعهدات ولحماية المواصلات الإمبراطورية البريطانية الحماية اللازمة تكون للقوات البريطانية حرية المرور فى مصر، ولها أن تستقر فى أى مكان فى مصر، ولأى مدة يحددان من وقت لآخر. ويكون لها أيضًا فى كل وقت ما لها الآن من التسهيلات لإحراز واستعمال الثكنات وميادين التمرين والمطارات والترسانات الحربية والمين الحربية».

(استخدام الموظفين الأجانب)

١١ - «بالنظر للمسئوليات الخاصة التى تتحملها بريطانيا العظمى، وبالنظر للحالة القائمة فى الجيش المصرى والمصالح العمومية، تتعهد الحكومة المصرية بألا تعين ضباطًا أو موظفين أجانب فى أى مصلحة منها قبل موافقة القوميسير العالى البريطانى».

(الإدارة المالية)

١٢ - «تعين الحكومة المصرية، بعد استشارة (in consultation with) حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى، قوميسيرًا ماليًا توكل إليه، فى الوقت المناسب، الحقوق التى يقوم بها الآن أعضاء صندوق الدَّين. ويكون هذا القوميسير المالى مسئولاً، بوجه أخص، عن دفع المطلوبات الآتية فى مواعيدها:»

(١) «المبالغ المخصصة لميزانية المحاكم المختلطة».

(٢) «جميع المعاشات والسنويات الأخرى المستحقة للموظفين الأجانب المحالين على المعاش وورثتهم».

(٣) «ميزانيتى القوميسيرين المالى والقضائى والموظفين التابعين لهما».

١٣ - «لأجل أن يؤدى القوميسير المالى واجباته كما ينبغى يجب أن يحاط، إحاطة تامة، بجميع الأمور الداخلة فى دائرة وزارة المالية. ويكون له فى كل وقت التمتع بحق الدخول على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية».

١٤ - «ليس للحكومة المصرية عقد قرض خارجى أو تخصيص إيرادات مصلحة عمومية بدون موافقة القوميسير المالى».

(الإدارة القضائية)

١٥ ـ «تعين الحكومة المصرية، بالاتفاق مع حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى، قوميسيرًا قضائيًا يكلف، بسبب التعهدات التى تحملتها بريطانيا العظمى، القيام بمراقبة تنفيذ القانون فى جميع المسائل التى تمس الأجانب».

١٦ ـ «لأجل أن يؤدى القوميسير القضائى واجباته كما ينبغى يجب أن يحاط إحاطة تامة بجميع الأمور التى تمس الأجانب وتكون من اختصاص وزارتى الحقانية والداخلية. ويكون له فى كل وقت التمتع بحق الدخول على وزيرى الداخلية والحقانية».

(السودان)

١٧ ـ «حيث إن رقى السودان السلمى هو من الضروريات لأمن مصر ولدوام مورد المياه لها، تتعهد مصر بأن تستمر فى أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التى كانت تقوم بها فى الماضى. أو أن تقدم، بدلاً من ذلك لحكومة السودان، إعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق مع الحكومتين».

«تكون كل القوات المصرية تحت أمر الحاكم العام».

«وغير ذلك تتعهد بريطانيا العظمى بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل. ولهذا الغرض قد تقرر أن لا تقام أعمال رى جديدة على النيل أو روافده جنوبى وادى حلفا بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أمناء يمثل أحدهم مصر والثانى السودان والثالث أوغندا».

(قروض الجزية)

١٨ ـ «المبالغ التى تعهد خديو مصر فى أوقات مختلفة بدفعها للبيوت المالية التى أصدرت القروض التركية المضمونة بالجزية المصرية، تستمر الحكومة المصرية على تخصيصها كما كان فى الماضى لدفع الفوائد والاستهلاك لقرضَىّ سنة ١٨٩٤ وسنة ١٨٩١ إلى أن يتم استهلاك هذين القرضين».

«تستمر الحكومة المصرية أيضًا فى دفع المبالغ التى كان جاريًا دفعها لسداد فوائد قرض سنة ١٨٥٥ المضمون».

«عندما يتم استهلاك قروض سنة ١٨٩٤ وسنة ١٨٩١ وسنة ١٨٥٥ تنتهى مسئولية الحكومة المصرية فيما يتعلق بأى تعهد ناشئ عن الجزية التى كانت تدفعها مصر لتركيا سابقًا».

(اعتزال الموظفين والتعويض المستحق لهم)

١٩ - «للحكومة المصرية الحق فى أن تستغنى عن خدمة الموظفين البريطانيين فى أى وقت كان بعد نفاذ هذه المعاهدة بشرط أن يُمنح هؤلاء الموظفون تعويضًا ماليًا كما سيأتى بيانه، وذلك زيادة على المعاش أو المكافأة التى يستحقونها بمقتضى أحكام استخدامهم».

«ويكون للموظفين البريطانيين الحق، بنفس هذه الشروط، فى الاستعفاء من الخدمة فى أى وقت بعد نفاذ هذه المعاهدة».

«تسرى جميع هذه الأحكام على الموظفين الذين لهم الحق فى المعاش والذين ليس لهم الحق فى المعاش، وأيضًا على موظفى البلديات ومجالس المديريات والهيئات المحلية الأخرى».

٢٠ - «الموظفون المرفوتون أو المحالون على المعاش طبقًا لنص المادة السابقة تعطى لهم، زيادة على التعويض، إعانة إياب لبلادهم تكون كافية لسد نفقات ترحيل الموظف نفسه وعائلته ومتاعه المنزلى إلى لندره».

٢١ - «تُدفع التعويضات والمعاشات بالجنيهات المصرية باعتبار سعر ثابت قدره ٩٧ قرشًا ونصف للجنيه الإنكليزى».

٢٢ - «يوضع جدول عن التعويضات:»

(أ) «للموظفين الدائمين».

(ب) «للموظفين المؤقتين».

«بمعرفة رئيس جمعية خبراء حسابات التأمين (society of Acturies)».

(حماية الأقليات)

٢٣ ـ «تتعهد مصر بأن النصوص، الوارد ذكرها فيما بعد، تعتبر قوانين أساسية وألا يتضارب معها أو يؤثر عليها أى قانون أو لائحة أو عمل رسمى وألا ينقض مفعولها قانون أو لائحة أو عمل رسمى».

٢٤ ـ «تتعهد مصر بأن تضمن لجميع سكان مصر الحماية التامة الكاملة لأرواحهم وحريتهم من غير تمييز بسبب مولدهم أو تبعيتهم الدولية أو لغتهم أو جنسهم أو دينهم».

«يكون لجميع سكان مصر الحق فى أن يقوموا، بحرية تامة علانية أو غير علانية، بشعائر اية مِلَّة أو عقيدة ما دامت هذه الشعائر لا تنافى النظام العام أو الآداب العمومية».

٢٥ ـ «جميع الحائزين للرعوية المصرية يكونون متساوين أمام القانون، ويكون لكل منهم التمتع بما يتمتع به الآخرون من الحقوق المدنية والسياسية من غير تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين».

«اختلاف الأديان والعقائد والمذاهب لا يؤثر على أى شخص حائز للرعوية المصرية فى المسائل الخاصة بالتمتع بالحقوق المدنية والسياسية، مثل الدخول فى الخدمات العمومية والتوظف والحصول على ألقاب الشرف أو مزاولة المهن أو الصناعات».

«لا يسوغ فرض أى قيد على أى شخص متمتع بالرعوية المصرية فى حرية استعماله لأية لغة فى معاملاته الخصوصية أو التجارية أو فى الدين أو فى الصحف أو فى المطبوعات من أى نوع كانت أو الاجتماعات العمومية».

٢٦ ـ «الأشخاص الحائزون للرعوية المصرية التابعون للأقليات القومية أو الدينية أو اللغوية يكون لهم الحق فى القانون، وفى الواقع فى نفس المعاملة والضمانات التى يتمتع بها غيرهم من الحائزون للرعوية المصرية. وعلى

الخصوص يكون لهم حق مساوٍ لحق الآخرين فى أن ينشئوا، أو يديرو أو يراقبوا على نفقتهم، معاهد خيرية أو دينية أو اجتماعية أو مدارس أو غيرها من دُور التربية، ويكون لهم الحق فى أن يستعملوا فيها لغتهم الخاصة، وأن يقوموا بشعائر دينهم بحرية فيها».

* * *

(الوثيقة الثانية)

(رد الوفد الرسمى المصرى)

(على مشروع الاتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر)

«اطَّلع الوفد الرسمى المصرى على المشروع الذى سلمه اللورد كيرزن، إلى رئيس الوفد بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢١».

«ولقد رأى أن هذا المشروع تضمَّن، فيما يتعلق بأكثر المسائل التى تناولتها مناقشاتنا والمذكرات التى تبادلناها منذ أربعة أشهر، نفس النصوص والصيَغ التى عُرضت علينا عند بدء المفاوضات ولم نقبلها حينئذ».

«فعن المسألة العسكرية، وهى ذات أهمية كبرى، استبقى المشروع الحل الذى قاومناه أشد المقاومة، ولم يقتصر على ذلك بل توسع فى مرماه بما جعله أشد وطأة. على أن حماية المواصلات الإمبراطورية، وهى التى قيل فى مفاوضات العام الماضى إنها العلة الوحيدة لوجود قوة عسكرية فى القطر المصرى، لا تبرر هذا الحل».

«ففى حين أنه كان يكفى تعيين نقطة فى منطقة القنال تنحصر فيها طرق ووسائل المواصلات الإمبراطورية، وكذلك القوة التى تتولى حمايتها، نص المشروع على تخويل بريطانيا العظمى الحق فى إبقاء قوات عسكرية فى كل زمان وفى أى مكان بالأراضى المصرية، ووضع أيضًا تحت تصرفها كل ما لدى القطر من وسائل المواصلات وطرقها. وهذا إنما هو الاحتلال بذاته، الاحتلال الذى يهدم

كل معنى للاستقلال بل يذهب إلى حد القضاء على السيادة الداخلية. على أن الاحتلال العسكرى الماضى، ولو لم تكن له إلا صفة مؤقتة، قد كفى لأن يثبت لبريطانيا العظمى المراقبة المطلقة على الإدارة كلها وإن لم يكن هناك أى نص فى معاهدة أو تقرير لأية وسيلة».

«أما مسألة العلاقات الخارجية، وهى المسألة الوحيدة التى عُدِّلت فيها الصيغة الأولى التى كانت وضعتها وزارة الخارجية البريطانية وذلك بقبول مبدأ التمثيل، فإن المشروع قد أحاط الحق، الذى اعترف لنا به، بقيود كثيرة أصبح معها بمثابة حق وهمى، إذ لا يتصور أن تتوافر لدى وزير الخارجية الحرية التى يقتضيها القيام بأعباء منصبه وتحمل مسئوليته إذا كان ملزمًا بنص صريح أن يبقى على اتصال وثيق بالمندوب السامى، فإن ذلك معناه أن يكون خاضعًا فى الواقع لمراقبته مباشرةً فى إدارة الأمور الخارجية، وعدا ذلك فإن الالتزام بالحصول على موافقة بريطانيا العظمى على جميع الاتفاقات السياسية، حتى ما لا يتناقض منها مع روح التحالف، فيه إخلال خطير بمبدأ السيادة الخارجية. وأخيرًا فإن استبقاء لقب المندوب السامى، وهو لقب لم تَجْرِ العادة بمنحه إلى الممثلين السياسيين لدى البلاد المستقلة، لهو أوضح فى الدلالة على طبيعة النظام السياسى المقترح لمصر».

«ومن جهة أخرى، فإن تأجيل مسألة الامتيازات دعانا إلى الاعتقاد بأنه لم تبقَ حاجة إلى النص عليها فى المعاهدة وأن المفاوضة بشأنها فى المستقبل تكون موكولة إلى مصر صاحبة الشأن الأول مع معاونتها فى ذلك سياسيًا من جانب حليفتها. ولكن المسألة منظور إليها اليوم كأنها تعنى، على الأخص، بريطانيا العظمى التى تتولى الآن حماية المصالح الأجنبية وتريد أن تباشر، وحدها، عند الاقتضاء، المفاوضات بشأن إلغاء الامتيازات».

«أما فيما يتعلق بالمندوبين (القومسيرين) المالى والقضائى وبتداخلهما فى إدارة الشئون الداخلية كلها باسم حماية المصالح الأجنبية، تداخلاً قد يصل فى بعض

الأحوال، فيما يختص بالمندوب (القومسير) المالى، إلى شَلٍّ سلطة الحكومة والبرلمان فإننا لا نريد هنا أن نكرر ما سبق لنا إبداؤه من الاعتراضات فى مذكراتنا».

«على أنه يتحتم علينا القول بأن المناقشات التى تلت تأجيل مسألة الامتيازات بعثت فى نفوسنا الشعور بأن الاتفاق فيما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية سيقوم على قواعد أكثر ملاءمة للسيادة المصرية».

«أما مسألة السودان، التى لم يكن قد تناولها البحث، فلابد لنا من توجيه النظر إلى أن النصوص الخاصة بها لا يمكن التسليم بها من جانبنا، فإن هذه النصوص لا تكفل لمصر التمتع بما لها على تلك البلاد من حق السيادة الذى لا نزاع فيه وحق السيطرة على مياه النيل».

* * *

«إن الملاحظات المتقدمة لا تجعل ثمة حاجة إلى مناقشة المشروع تفصيلاً إذ فيها ما يكفى للدلالة على روحه ومرماه، وغير هذا فقد التزم المشروع تكرار ذكر تعهدات بريطانيا العظمى «والمسئوليات الخصوصية» الواقعة على المندوب السامى، وكذلك الغرض الجديد - وهو قصد صيانة المصالح الحيوية لمصر - الذى اتُّخذ سببًا لوجود القوة العسكرية، وبهذا تتم للمشروع صبغة الوصاية الفعلية».

«إنَّا، لما قبلنا المهمة التى عهد بها إلينا عظمة السلطان، كنا نؤمِّل الوصول إلى إبرام معاهدة تحالف مؤيدة لاستقلال مصر تأييدًا حقيقيًا وكفيلة فى الوقت نفسه بصيانة المصالح البريطانية، وعندئذ فإن مصر حليفة بريطانيا العظمى، كانت تعد من واجبات كرامتها الوفاء بإخلاص بما تقطعه على نفسها من العهود. ولكن التحالف بين أمتين لا يمكن أن يتحقق إلا على شريطة ألا يقضى على إحداهما بالخضوع الدائم».

«وإن روح المسالمة التى سادت مناقشاتنا كانت تسمح لنا بالتفاؤل بنجاح المفاوضات. ولكن المشروع الذى أمامنا لم يحقق الأمل، فهو بحالته لا يجعل محلاً للأمل فى الوصول إلى اتفاق يحقق أمانى مصر الوطنية».

«لوندره فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢١»

* * *

(الوثيقة الثالثة)

(تبليغ)

«من نائب جلالة الملك إلى حضرة صاحب العظمة سلطان مصر»

«فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١»

«وهى المذكرة التفسيرية»

«يا صاحب العظمة»

«إنه، بموجب التعليمات التى وصلتنى من حكومة جلالة الملك، لى الشرف أن أرفع إلى مقام عظمتكم البيان الآتى المتضمن آراء حكومة جلالته فيما يتعلق بالمفاوضات. التى جرت حديثًا مع الوفد المرسل من قِبل عظمتكم تحت رياسة صاحب الدولة عدلى باشا. إن حكومة جلالته قدمت إلى عدلى باشا مشروع اتفاق لعقد معاهدة بين الإمبراطورية البريطانية ومصر. كانت حكومة جلالته على استعداد لأن توصى جلالة الملك ومجلس النواب بقبوله، ولكنها علمت، بمزيد الأسف، أن ذلك المشروع لم يَحُزْ قبولاً لديه، ومما زاد أسفها أنها تعتبر اقتراحاتها هذه سخية فى جوهرها، واسعة النطاق فى نتائجها، وأنها لا يمكنها أن تبقى محلاً لأى أمل فى إعادة النظر فى المبدأ الذى بُنيت عليه تلك الاقتراحات، لذلك كان من المستحسن أن تحيط حكومة جلالته علم عظمتكم، إحاطة وافية، بالاعتبارات الرئيسية التى استرشدت بها، وبالروح التى صدرت عنها تلك الاقتراحات».

«إن هناك حقيقة جلية سادت العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر مدة أربعين سنة، ويجب أن تبقى هذه الحقيقة سائدة هذه العلاقات على الدوام، وهى التوفيق التام بين مصالح بريطانيا العظمى فى مصر وبين مصالح مصر نفسها. إن استقلال الأمة المصرية وسيادتها كلاهما عظيم الأهمية للإمبراطورية البريطانية. إن مصر واقعة على خط المواصلات الرئيسى بين بريطانيا العظمى وممتلكات جلالة الملك فى الشرق، وجميع الأراضى المصرية هى فى الواقع ضرورية لهذه المواصلات، لأن مصير مصر لا يمكن فصله عن سلامة منطقة قنال السويس، لذلك فإن حفظ مصر سالمة من تسلط أية دولة عظيمة أخرى عليها هو فى الدرجة الأولى من الأهمية للهند وأستراليا ونيوزلاند ولجميع مستعمرات وولايات جلالته فى الشرق، ويؤثر فى سعادة وسلامة نحو ثلاثمائة وخمسين مليونًا من رعايا جلالته. ثم إن نجاح مصر يهم هذه البلاد، ليس لأن كلاً من بريطانيا العظمى ومصر هى أفضل عميلة للأخرى فقط، بل لأن كل خطر جسيم على مصلحة مصر التجارية أو المالية يدعو إلى مداخلة الدول الأخرى فيها ويهدد استقلالها. هذه كانت البواعث الرئيسية للعلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر، وهى لا تزال الآن على ما كانت عليه من القوة فى الماضى».

«قد اعترف الجميع بما أصاب هذا الائتلاف من النجاح بوجه عام أثناء العهد السابق للحرب العظمى. ولما بدأت بريطانيا العظمى تهتم بمصر اهتمامًا فعليًا كان المصريون فريسة للاختلال المالى والفوضى الإدارية، وكانوا تحت رحمة أى قادم. ولم يكن فى طاقتهم مقاومة ضروب الوسائل القتالة للاستغلال الأجنبى، تلك الوسائل التى تستأصل من نفوس الأمة كرامتها وتمحو قواها الحيوية، فإذا كانت الأمة المصرية الآن نشيطة ذات كرامة فإنها مدينة بهذه النهضة على الخصوص لمعونة بريطانيا العظمى ومشورتها. إن المصريين سلموا من المداخلة الأجنبية وأعينوا على إنشاء نظام إدارى وافٍ، وقد تدرب عدد كبير منهم على إدارة الأمور، والحكم واطّرد نمو مقدرتهم، ونجحت ماليتهم نجاحًا فوق المنتظر، وقد قامت سعادة جميع الطبقات على أسس ثابتة، وفى هذا التقدم السريع لم

يكن هناك ظل للاستغلال. إن بريطانيا العظمى لم تطلب لنفسها ربحًا ماليًا أو امتيازًا تجاريًا، والأمة المصرية قد جنت كل ثمار مشورة بريطانيا العظمى ومساعدتها لها».

«إن شبوب نار الحرب بين الدول الأوروبية سنة ١٩١٤ زاد بالضرورة عُرَى الائتلاف توثيقًا بين الإمبراطورية البريطانية ومصر. ولما انضمت الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا فى الحرب لم يكن أثر ذلك مقصورًا على تهديد المواصلات البريطانية وحدها، بل كان مهددًا لها ولاستقلال مصر على السواء تهديدًا عاجلاً، فكان إعلان الحماية على مصر اعترافًا بهذه الحقيقة، وهو أنه لا يمكن دفع الخطر عن الإمبراطورية البريطانية ومصر معًا إلا بعمل مشترك تحت قيادة واحدة. كان اتساع نطاق الحرب، بدخول تركيا فيها، السبب فى قتل وتشويه آلاف رعايا جلالة الملك من الهند وأستراليا ونيوزلاند ومن رجال بريطانيا العظمى أيضًا، وقبورهم فى غاليبولى وفلسطين والعراق شاهدة على الجهد العظيم الذى كابدته شعوب الإمبراطورية البريطانية بسبب دخول تركيا الحرب. قد اجتازت مصر هذه المحنة دون أن يمسها ضرر بفضل جهود من بعث بهم تلك الشعوب من الجنود، فكانت خسائر مصر طفيفة ولم يَزِدْ دينها، وثروتها الآن أعظم مما كانت قبل الحرب، فى حين أن الكساد الاقتصادى قد اشتدت وطأته على أكثر البلدان الأخرى. فليس من الحكمة أن الشعب المصرى يتغاضى عن هذه الحقائق، أو ينسى لمن هو مَدين بذلك كله. ولولا القوة التى أبدتها الإمبراطورية البريطانية فى الحرب لأصبحت مصر ميدان حرب بين القوات المتحاربة ولوطئت هذه القوات حقوق مصر بأقدامها وأفنت ثروتها، ولولا نصر الحلفاء لم تكن مصر أمة تطالب بحقوق السيادة الوطنية بدلاً عن حماية أجنبية. فالحرية التى تتمتع بها مصر الآن وما تتطلع إليه من حرية أوسع إنما هى مدينة بهما للسياسة البريطانية والقوة البريطانية».

«إن حكومة جلالة الملك مقتنعة بأن الاتفاق التام فى المصالح بين بريطانيا ومصر، الذى جعل ائتلافهما نافعًا لكلتيهما فى الماضى، هو دعامة العلاقة التى

يجب على كلتيهما استمرار المحافظة عليها. وعلى الإمبراطورية البريطانية الآن، كما كان فى الماضى، أن تحمل على عاتقها فى آخر الأمر مسئولية الدفاع عن أراضى عظمتكم ضد اى تهديد خارجى، وكذلك عليها تقديم المعونة التى قد تطلبها، فى أى وقت، حكومة عظمتكم لحفظ سلطتكم فى البلاد. ثم إن حكومة جلالة الملك تطلب، فوق ذلك، أن يكون لها دون غيرها الحق فى تقديم ما قد تحتاج حكومة عظمتكم من المشورة فى إدارة البلاد وتدبير ماليتها وترقية نظامها القضائى ومواصلة علاقاتها مع الحكومات الأجنبية. على أن حكومة جلالته لا ترمى، من وراء هذه المطالب، إلى منع مصر من تمتعها بكامل حقوقها فى حكومة ذاتية وطنية، بل هى ترمى بذلك إلى التمسك بها قبل الدول الأجنبية الأخرى. وهذه المطالب قوامها تلك الحقيقة، وهى أن استقلال مصر واستتباب النظام فيها وسعادتها ركن أساسى للأمة الإمبراطورية البريطانية. وحكومة جلالة الملك تأسف على أن مندوبى عظمتكم لم يتقدموا، أثناء المفاوضات تقدمًا يذكر، فى سبيل الاعتراف بما للإمبراطورية البريطانية، دون سواها، من الأسباب الصحيحة للتمسك بهذه الحقوق والمسئوليات».

«إن شروط المعاهدة، التى تعتبرها حكومة جلالة الملك ضرورية لحفظ هذه الحقوق وكفالة هذه المسئوليات، قد أُدرجت فى مواد المشروع الذى سيرفعه إلى عظمتكم صاحب الدولة عدلى باشا، وأهم هذه الشروط هو ما يتعلق بالجنود البريطانية. فإن حكومة جلالة الملك قد عُنيت، أتم عناية، ببحث الأدلة التى قدمها الوفد المصرى فى هذا الشأن، ولكنها لم تستطع أن تقبلها، لأن حالة العالم الحاضرة ومجرى الأحوال فى مصر منذ عقد الهدنة لا يسمحان بأى تعديل كان فى توزيع القوات البريطانية فى الوقت الحاضر. ومن الواجب إعادة القول بأن مصر هى جزء من مواصلات الإمبرطورية البريطانية، ولم يكد يمضى جيل على مصر منذ أنقذت من الفوضى. وهناك علامات على أنه لا يبعد على المتطرفين فى الحركة الوطنية أن يزجوا بمصر ثانية فى الهوة التى لم يَطُل العهد على إنقاذها منها، وقد زاد اهتمام حكومة جلالة الملك بهذا الشأن لما رأته من

عدم رغبة وفد عظمتكم فى الاعتراف بأن الإمبرطورية البريطانية يجب أن يكون عندها ضمان قوى ضد أى تهديد مثل هذا لمصالحها. وإلى أن يحين الوقت، الذى يكون فيه سلوك مصر مدعاة إلى الثقة بالضمانات التى تعطيها، يكون من الواجب على الإمبراطورية البريطانية نفسها أن تستبقى ما تراه كافيًا من الضمانات، وأول هذه الضمانات ورأسها هو وجود جنود بريطانية فى مصر، وحكومة جلالة الملك لا يمكنها أن تتخلى عن هذا الضمان ولا أن تنقص منه».

«على أنها تعيد القول وتؤكده بأن مطالبها فى هذا الصدد لا يقصد بها حماية لا فعلاً ولا حكمًا، بل بالعكس إن أمنيتها القلبية الخالصة هى أن تتمتع مصر بحقوق وطنية ويكون لها بين الأمم مقامدولة متمتعة بحق السيادة. على أن تكون مرتبطة، ارتباطًا وثيقًا بالإمبراطورية البريطانية، بمعاهدة تكفل للفريقين مصالحهما وأغراضهما المشتركة. ولهذه الغاية، التى جعلتها حكومة جلالته نصب عينها، اقترحت رفع الحماية فورًا والاعتراف بمصر «دولة متمتعة بحقوق السيادة تحت إمرة ملوكية دستورية»، والاستعاضة من العلاقات القائمة الآن بين الإمبراطورية البريطانية ومصر «بمعاهدة دائمة ورابطة سلام ووداد وتحالف». وكانت حكومة جلالته تأمل أن مصر، بإعادة وزارة الخارجية، ترسل ممثليها فى الحال إلى الممالك الأجنبية، كما أنها كانت على استعداد لتعضيد مصر فى انضمامها إلى جمعية الأمم إذا طلبت ذلك، وبذلك كان يتحقق لمصر فى الحال ما للدول المتمتعة بحقوق السيادة من السلطة والميِّزات»..

«ولكن رفض حكومة عظمتكم الحاضرة لهذه الاقتراحات أوجد حالة جديدة، وهذه الحالة لا تؤثر فى مبدأ السياسة البريطانية، ولكنها بالضرورة تقلل من التدابير التى يمكن تنفيذها الآن، ولذلك فإن حكومة جلالة الملك ترغب فى أن تُبْدى بوضوح حالة موقفها الآن».

«ففيما يتعلق بالحاضر لا يمكن لحكومة جلالته تنفيذ اقتراحاتها دون رضاء الأمة المصرية واشتراكها، ولكن حكومة جلالته تحافظ على الرغبة التى كانت

لديها على الدوام وهى العمل على إنماء مواهب المصريين بزيادة عدد الموظفين منهم فى كل فرع، ولاسيما فى الفروع الإدارة العالية التى كثر فيها عدد الموظفين الأوروبيين. وحكومة جلالته مستعدة لأن تواصل، بمشاورة عظمتكم، المفاوضات مع الدول الأجنبية لأجل إلغاء الامتيازات لكى يكون موقف الدول جليًا عندما يحين وقت إصدار التشريع المصرى الذى سيحل محل تلك الامتيازات، وكذلك ترجو حكومة جلالته أن السلطة التى يباشرها الآن القائد العام تحت القانون العسكرى تباشرها الحكومة المصرية وحدها بمقتضى القوانين المدنية المصرية، وهى تسرّ برفع الأحكام العسكرية حالما يصدر «قانون التضمينات» (Act of Indemnily) ويُعمل به فى كل المحاكم المدنية الجنائية فى مصر، وهو قانون لا بد منه لحماية الحكومة المصرية وحماية السلطة البريطانية فى مصر».

«وأما من جهة المستقبل فإن حكومة جلالة الملك ترغب فى أن توضح، بعبارة جلية، السياسة التى تنوى اتباعها. فقد علمت أن المشروع الذى قدمته إلى وفد عظمتكم قد رُفض بحجة أن الضمانات التى تضمنها المشروع لصيانة المصالح البريطانية والأجنبية تقضى على التمتع بالحكومة الذاتية تمتعًا صحيحًا. وهى تأسف غاية الأسف على أن استبقاء الجنود البريطانية فى مصر واشتراك الموظفين البريطانيين مع وزارتَى الحقانية والمالية يساء فهم المراد منهما إلى هذا الحد».

«إذا كان الشعب المصرى يستسلم إلى أمانيه الوطنية، مهما كانت هذه الأمانى صحيحة ومشروعة فى ذاتها، دون أن يكترث، اكتراثًا كافيًا للحقائق التى تستحكم فى الحياة الدولية، فإن تقدمه فى سبيل تحقيق مطمحه الأسمَى لا يصيبه التأخر فقط بل يتعرض للخطر تعرضًا تامًا، إذ ليس من فائدة ترجى من وراء التصغير من شأن ما على الأمة من الواجبات وتعظيم ما لها من الحقوق، وإن الزعماء المتطرفين الذين يدعون إلى هذا لا يعملون على نهوض مصر بل يهددون رقيها. وهم، بما كان لهم من الأثر فى مجرى الحوادث، قد تحدّوا، مرة بعد مرة، الدول الأجنبية فى مصالحها، وأثاروا مخاوفها، وكذلك

عملوا فى الأسابيع الأخيرة على التأثير على مسير المفاوضات بنداءات مهيجة استثاروا بها جهل العامة وشهواتهم. وإن حكومة جلالة الملك لا تعتبر أنها تخدم مصلحة مصر بتساهلها إزاء تهييج من هذا القَبيل، ولن يمكن مصر أن تسير فى سبيل الرقى إلا متى أظهر قادتها المسئولون من الحزم والعزيمة ما يكفل قمع مثل هذا التهييج، لأن العالم يتألم الآن من جهات عديدة من الاندفاع فى نوع من الوطنية المتعصبة المضطربة، وحكومة جلالة الملك تقاوم هذا النوع من الوطنية بكل شدة سواء فى مصر أو فى غيرها، وإن أولئك الذين يستسلمون لتلك النزعات إنما يعملون على جعل القيود الأجنبية التى يطلبون الخلاص منها أشد لزومًا وبذلك يطيلون أجلها».

«وإذ الأمر كذلك فإن حكومة جلالة الملك، مراعاة لمصلحة مصر ومصلحتها الخاصة أيضًا، ستستمر بلا تردد على مواصلة غرضها كمرشدة لمصر وأمينة على مصالحها، ولا يكفيها أن تعلم أن فى استطاعتها العودة إلى مصر إذا تبين أن مصر، بعد أن تركت لنفسها بغير معونة، قد عادت إلى عهد التبذير والاضطراب الذى لازمها فى القرن الماضى. فرغبة حكومة جلالة الملك أن تستكمل العمل الذى بدأ فى عهد اللورد كرومر لا أن تبدأه من جديد. وهى لا تنوى أن تبقى مصر تحت وصايتها بل بالعكس ترغب فى تقوية عناصر التعمير فى الوطنية المصرية، وتوسيع مجال العمل أمامها، وتقريب الوقت الذى يمكن فيه تحقيق المطمح الوطنى تحقيقًا تامًا، ولكنها ترى من الواجب أن تصرّ على الاحتفاظ بالحقوق والسلطة الفعالة لأجل صيانة مصالح مصر ومصالحها الخاصة على السواء، وذلك إلى أن يُظْهِر الشعب المصرى أنه قادر على صيانة بلاده من الاضطراب الداخلى وما يترتب عليه حتمًا من تداخل الدول الأجنبية».

«وسبيل التقدم الوحيد للشعب المصرى يقوم على تآزره مع الإمبراطورية البريطانية لا على تنافرهما. وحكومة جلالته، لرغبتها فى هذا التآزر، مستعدة، فيما يتعلق بها، إلى البحث فى أية طريقة قد تعرض عليها لأجل تنفيذ

اقتراحاتها فى جوهرها وذلك فى أى وقت تريده حكومة عظمتكم. على أنها مع هذا لا يسعها تعديل المبدأ الذى بُنيت عليه تلك الاقتراحات ولا إضعاف الضمانات الجوهرية التى تشتمل عليها، وهذه الاقتراحات من مقتضاها أن يكون مستقبل مصر فى أيدى الشعب المصرى نفسه، فكلما زاد اعتراف شعبكم بوحدة المصالح البريطانية ومصالحه، قلت الحاجة إلى هذه الضمانات. وقادة مصر المسئولون هم الذين عليهم، فى هذا العهد الثانى من اشتراكهم مع بريطانيا العظمى، أن يثبتوا، بقبولهم النظام الوطنى المعروض عليهم الآن وبالتزام جانب الحكمة فى العمل به، أن المصالح الحيوية للإمبراطورية البريطانية فى بلادهم يمكن أن توكل لعنايتهم بالتدريج».

اللنبى (فيلد مارشال)

وما كادت تنشر هذه الوثائق الرسمية حتى انبرى لنقد سياسة الإنكليز فى مشروعهم كل من له قدرة على الكتابة والتحرير، وكل من يستطيع وزن الأمور بميزان الحق والتقدير. وأُمطرت إدارات الصحف بالبرقيات والرسائل التى تتضمن الاحتجاج على المشروع من الأفراد والجماعات المختلفة فى القطر.

وكان مما يستلفت الأنظار رأى معالى سعد زغلول باشا فى هذه الوثائق، فقد أبداه معاليه لجريدة الليبرتيه الفرنسية التى تنشر فى القاهرة عقب نشر الوثائق، وهذا هو تعريبه:

رأى سعد باشا فى الوثائق:

«إن هذه الوثائق تثبت، بكل جلاء ووضوح، عزم إنكلترا الأكيد على الاحتفاظ بسيادتها على كل وادى النيل. وهى تقفل كل باب فى وجه الوصول إلى اتفاق فى المستقبل، بل هى تحفر هاوية بين الأمة المصرية والسياسة البريطانية، فمشروع كيرزن يرمى إلى تنظيم الحماية البريطانية على مصر سواء كان فى علاقاتها الخارجية، الموضوعة تحت مراقبة المندوب السامى، أو فى إدارتها الداخلية، فإن

المالية والحقانية والجيش وجميع أركان السيادة الداخلية لمصر موضوعة مباشرة، أو غير مباشرة، فى يد الحكومة البريطانية».

«أما ردّ الوفد المصرى فينقصه الحزم ولكنه يشتمل على الجوهر، لأنه يرفض اقتراحات كيرزن. والذى يؤسف له فقط أن الوفد قد سلم ببقاء جيش الاحتلال فى منطقة القنال».

«أما مذكرة اللورد اللنبى فممًّا لا يمكن قبوله لا شكلاً ولا موضوعًا، فإنه لم يتكلف واضعها عناء مراعاة الظواهر على الأقل أو إخفاء الإرادة الثابتة فى التسلط على هذه البلاد بالرغم من جميع الوعود الرسمية المقطوعة حتى الآن».

«وجدير بالملاحظة أن الوثيقتين البريطانيتين تفيضان فى بسط الفكرة التى مؤداها أن احتلال مصر ضرورى لوقايتها من مطامع الدول الأخرى، وهذه النية السيئة نحو حكومات الحلفاء يجب أن تحمل النزالات الأوروبية على التفكير، كما أنه ينبغى لها أيضًا أن تنعم النظر فى عزم بريطانيا على إلغاء الامتيازات وجعل قبول الموظفين الأجانب من غير الإنكليز مستحيلاً فى الإدارة المصرية».

«أما وقد عرف الوفد، كما يقول، أهم نقط مشروع كيرزن منذ بداية المفاوضات فإنه لماذا استمر فى المفاوضة مع تركه الوزراء المسئولين فى مصر يتابعون سياسة خنق العاطفة الوطنية؟ فى حين كان يجب، بالعكس من ذلك، تقوية المعارضة التى كانت تمجد تلك العاطفة فى ساعة الخطر، أكثر من كل ساعة».

«وأن بقاء الوزراء فى الوزارة بعد الآن يكون تكذيبًا صريحًا لبرنامجهم، فضلاً عن أنى لا أعتقد أنه يوجد مصرى واحد يستطيع، فى الأحوال الحاضرة، قبول تأليف الوزارة».

«وأنا واثق بأن اتحاد البلاد سيظهر قريبًا بأبهى المظاهر. فإن الأمة، تجاه الخطر، ستؤلف كتلة واحدة بدافع من نفسها. وقد صرحت صباح اليوم لمراسل

شركة روتر بأنه ليس من مصرى، مهما كان معتدلاً، يستطيع أن يقبل مشروع كيرزن، فليس من وراء هذا المشروع إلا توسيع الهاوية الموجودة الآن بين بريطانيا العظمى ومصر، وإذا كانت مصر لازمة لبريطانيا العظمى فهى ألزم لنفسها».

«أما حكم الإرهاب الذى يشير إليه المارشال أللنبى فى مذكرته فلا ينتج عنه إلا إيجاد أعداء جدد لبريطانيا العظمى، وإذا كانت التهديدات المنطوية عليها تلك المذكرة موجهة إلىّ وإلى أصدقائى فإنها لن تثنينا، لحظة واحدة، عن الوسائل المشروعة التى نستخدمها للوصول إلى غايتنا. ونحن مصممون على ملاحقة السعى إلى هذه الغاية مهما كلفنا الأمر من عناء وتضحية».

آراء الصحف الأوروبية فى مشروع كيرزن:

ولقد أدى البحث فى هذه الوثائق إلى أن اعتبر بعض السياسيين مشروع كيرزن ضمًا صريح لا حماية وحسب، وتحدثت الصحف الأوروبية بهذا المشروع وبما يُنتظر من ورائه من النتائج السياسية.

فنشرت الصحف الإنكليزية كلها تقريبًا رسالة بعث بها مراسل «الماتان» من القاهرة إلى جريدته، توقع فيها المراسل إضراب جميع الموظفين الملكيين عن العمل ومقاطعة البضائع الإنكليزية وتجنب الإنكليز. ثم قال: «ليس فى النية أن يلتجئ الإنكليز إلى القوة، ولو أنه جاء من مصدر يمكن الاعتماد عليه أن هناك أربعة ملايين رصاصة وقنابل يدوية ومسدسات لا تُحصى مخبوءة فى البلاد، وتنزل الجنود البريطانية يوميًا على الضفة الأسيوية لقناة السويس».

ونشرت الديلى نيوز مقالاً افتتاحيًا بعنوان «حرية كاذبة»، قالت فيه:

«إن الاقتراحات البريطانية تجعل السلطة المطلقة مظهرًا كاذبًا. ولا يحتمل أن يؤثر المندوب السامى، وهو يتمتع بكل هذه الامتيازات، سواء فى العالم أو فى البلاد التى أُلقيت إليه سلطة استقلالها، وليست الاقتراحات العسكرية إلا - كما قال عدلى بحق - احتلالاً صريحًا بسيطًا يقضى على كل فكرة تتضمن الاستقلال

كما يقضى على السلطة الداخلية. وبعبارة أخرى قبلت الحكومة البريطانية بشجاعة أن تلغى كلمة الحماية، ولكنها أرادت أن تبقى الحماية تحت ستار خفيف وهذا لا ينفع أبدًا. وفى الواقع لا يعدّ هذا العمل من المهارة السياسية الأمينة ولا من الحذق السياسى».

«ونحن لا نعلق أهمية تذكر على حجة وزارة الحربية القائلة إن الحكومة المصرية لا تستطيع صيانة حرية الأوروبيين، فإذا كان لا يمكن أن يعهد إلى الحكومة المصرية بهذا الأمر فإنه لا يمكن أن يعهد إليها بأمر آخر».

«إن الأجانب يكونون فى بلاد مستقلة تحترم نفسها أكثر أمانًا منهم فى بلاد أثار غضب أهلها، من أقصاها إلى أقصاها، شعور بنقض عهدها، يمزقها انفعال قوى تولد عن رغبة شديدة لم تحقق نحو حريتها القومية، وتعد كل نزيل أوروبى سببًا من الأسباب الجلية الواضحة التى أفضت إلى ضياع أملها وبَلّتها. إن فى وسع الحكومة البريطانية أن تسترد فى مصر كثيرًا من سمعتها الأدبية فى نظر العالم، وفى وسعها أن تقنع، بعمل واحد، سكان الهند بميولها الطيبة وحسن نيتها نحو الشعوب التى جعلت إنكلترا نفسها مسئولة عنها».

وهددت جريدة المانشستر جارديان قائلة ضمن مقال طويل:

«من الصعب أن تقنع الشعوب البسيطة، ولا تتسرب الآمال العظيمة إلى قلبك بصداقتهم إلا إذا كانت يد مسدسك بارزة من جيبك. وقد عاد عدلى باشا إلى وطنه لكى يسلم، بين ابتهاج زغلول والمتطرفين، بأن العصىّ الغليظة لا تزال مثمرة، وعلى ذلك فكل فرصة للتسوية عرضة للخطر».

وكان تهديد جريدة «يوركشيربوست» أشد صراحة، حيث قالت:

«إنه لا يوجد فى مذكرة عدلى باشا أثر للاستعداد بتقديم ما يعتقد المركيز كيرزن أنه محتمل، ومن المحتمل أن يُكْره، عدم اعتراف المندوبين المصريين بمصالح إنكلترا الخصوصية، وزارة الحربية على أن تنظر فى اتخاذ تدابير حربية أعظم من التدابير التى اتُّخذت إلى الآن».

وعقدت التيمس مقالاً افتتاحيًا عن الوثائق قالت فيه:

«إن جواب الوفد احتجاج شديد ذو مغزى، وهو مفتاح للخطة التى سيتبعها عدلى باشا. وفى اعتقادنا أن وزارة الحربية ذهبت إلى مدى بعيد جدًا بإصرارها على استبقاء الجنود داخل القطر المصرى، فى حين يمكن إيجاد الأمن بوضع الجنود فى منطقة القناة، ومن الصعب أن تنمو روح الحكومة الذاتية نموًا صحيحًا فى جو محبوس كهذا. ولا ريب فى أن عدلى باشا قد أضعف قضيته بادعاء السلطة العليا المصرية على السودان الذى لم يكن لأقوى الفراعنة القدماء عليه غير سلطة وقتية. ويوجد فى ملاحظات عدلى باشا الأخرى ما يدل على المغالاة وعدم استطاعة إدراك الرأى البريطانى».

أما جريدة «الوستمنستر غازيت» فقد انتقدت هذه الوثائق نقدًا مُرًا، وأنحت عليها بالذم والتشهير حيث قالت فى مقال افتتاحى:

«لا نرى كيف يمكن تحدّى وصف الوفد المصرى لشروط كيرزن، أو كيف يحتمل أن تقبل أية حركة وطنية هذه الشروط، وكان اللورد كيرزن، عند وضع شروطه، يعلم أنه لا مندوحة من رفضها. أما الرسالة التى قُدمت إلى السلطان على يد اللورد أللنبى فتعد وثيقة منافية للطبيعة والعقل ولا يجوز كتابتها إلا فى القرن التاسع عشر، فإنها تدل على عدم كفاءة واضعها فى معالجة المشاكل السياسية للعالم الحديث. وفى الواقع يمكن أن توضع كل جملة منها تقريبًا قصدًا فى قالب يؤلم المصريين إلى أقصى حد، والمذكرة ليست ذات لهجة قديمة مهجورة فقط بل تنطوى على الغباوة المتناهية، وهى تمثل تمامًا الخطة التى تقضى على الإمبراطورية بعد عشرين سنة أو ما يقرب من ذلك، ولا ريب فى أنها ستتكر قبل مضى شهور طويلة. إننا نتخبط فى طريقتنا ولكنّا سنصلح أغلاطنا ونعود إلى الأمل المُحِط من كرامتنا، وهو أن الزعماء المصريين سيفهمون أن البريطانيين ليسوا محبين للاستعمار أو جاهلين أو خائفين إلى هذا الحد كما

صورهم كيرزن وسيجدون من أنفسهم جَلَدًا لينتظروا تقدمة جديدة أكثر اعتدالاً. ومن سوء الحظ، وقد يكون من الكوارث، أن يكون رجل مثل المركيز كيرزن هو المتكلم باسم بريطانيا فى هذه المهمة الشاقة».

ولما رأى عقلاء الأمة ما أدت إليه التفرقة من ضياع الآمال وتحرج الحال، تألفت منهم جماعات غرضها الضم بين الصفوف والتوفيق بين قادة الرأى العام المصرى، مؤملين بذلك استدراك ما فات.

وصول الوفد الرسمى إلى مصر:

وكان المقدر أن تصل الباخرة إسبيريا التى تقل رجال الوفد الرسمى إلى الإسكندرية فى يوم الإثنين ٥ ديسمبر، وكانت لجنة الاحتفال بمقدمهم قد استعدت لذلك فأقامت معالم الحفل بدار الترسانة.

وكانت اللجنة قد أعدت قطارًا خاصًا للطلبة سافر من القاهرة إلى الإسكندرية فى يوم ٤ ديسمبر وآخر للأعيان وأعضاء الهيئات النيابية.

وقبل أن يصل القطار الذى كان يقل الأعيان إلى محطة دمنهور وردت الأنباء على مديرية البحيرة أن بعض الأشرار قد قطع السكة الحديدية برفع بعض (الفلنكات) فى جهات متعددة لإسقاط القطار، ولكن مصلحة السكة الحديدية تداركت الأمر ولم يحصل أمر يوجب الأسف، واستمر القطار فى طريقه بعد أن تأخر عن موعده بضع ساعات.

وظل جميع الوافدين إلى الإسكندرية طوال يوم ٥ فى انتظار وصول الباخرة.

وكانت لجنة الاحتفال قد أعدت سرادقًا فخمًا لاستقبال المحتفَل بهم بالترسانة، وكانت الزينات بالغة إلى حد الأبهة وكان الجو صافيًا.

ولكن الباخرة تأخرت عن موعدها قليلاً فبعد أن كان منتظرًا وصولها فى صبيحة ذلك اليوم وصلت فى منتصف الساعة الثامنة مساء، فظل رجال الوفد فيها ولم يبرحوها إلا فى صبيحة يوم ٦.

وما تنفس صبح يوم ٦ حتى قصد رصيف الترسانة العدد العديد من السادة العلماء وحضرات الأعيان وأعضاء الهيئات النيابية وعُمُد البلاد وأصحاب الرأى فيها ممن أمّوا الإسكندرية من أنحاء الأقاليم والمحافظات لاستقبال حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا وصحبه الوفد الرسمى، وكان يتقدم الجميع حضرات أصحاب المعالى رئيس مجلس الوزراء بالنيابة والوزراء وأعضاء لجنة الاحتفال، ورجال الدين والأكليروس.

ثم قصد الباخرة إسبيريا خمسة رفاصات لنقل القادمين، فلما وصل حضرة صاحب الدولة عدلى باشا قوبل بالتصفيق والهتاف ثم أُجلس فى مكان أعدّ له أمام السرادق المعد للمستقبلين. ثم وقف حضرة صاحب السعادة أمين يحيى باشا وألقى خطابًا هنأ فيه دولة الوزير وأعضاء الوفد بالسلامة وتكلم عن المفاوضات ونتائجها، وشكر دولة عدلى باشا على ما أبداه من الشجاعة الأدبية وما قام به مما رفع رأس مصر وحفظ كرامتها. ثم وقفت السيدة نبوية موسى المفتشة بوزارة المعارف فألقت كلمة ترحيب رقيقة، وكان موعد سفر قطار الطلبة إلى القاهرة قد أقبل فسافر بهم فى الساعة التاسعة صباحًا وتبعه قطار خاص يقلّ حضرات العلماء والنواب وعمد البلاد وأعيانها وأصحاب الرأى فيها، وأخيرًا سافر القطار المقل للوفد ومعهم علية القوم.

ولقد كان بعض الناس فى الطريق يهتفون لسعد باشا والاتحاد.

وقوبل قطار الوفد فى محطة دمنهور مقابلة رسمية ملؤها الحفاوة والإكرام، ولكن كثيرًا من الناس احتشدوا فى الشارع المشرف على المحطة ولم يسمح لأحد بالنزول إليها فأخذوا يهتفون باسم سعد باشا زغلول، مما اضطر رجال البوليس إلى التداخل فى الأمر فحصلت بعض الإصابات الخفيفة.

وقوبل القطار فى باقى المحطات مقابلات رسمية غاية فى التنظيم والتكريم، ولما وصل القطار إلى قليوب كان العربان على ظهور الهجن صفًا إلى القاهرة وهم يلعبون بهجنهم ويحيُّون من بالقطار.

أما الاستقبال فى محطة القاهرة فكان فخمًا دالاً على عظيم اهتمام لجنة الاحتفال وحسن ذوقها، فقد فُرشت أفاريز المحطة بالطنافس والبُسُط وزينت بأصص الورد والرياحين.

ووقف السادة العلماء وأعضاء الجمعية التشريعية ومجالس المديريات وحضرات الوزراء السابقين وحضرات مستشارى محكمة الاستئناف وكبار الموظفين وتجار القاهرة على الرصيف الأول، وخُصص الرصيف الثانى لأعيان الوجه القبلى والثالث لأعيان الوجه البحرى، ووصلت الأرصفة بقناطر خشبية فرشت بالأبسطة.

فلما نزل دولة عدلى باشا صافح مندوب عظمة السلطان ثم بدأ بمصافحة جميع من حضروا لاستقباله ودوت المحطة بالتصفيق والهتاف للاستقلال التام، وكان السيدات يصفقن ويلقين طاقات الورد على أعضاء الوفد، وقد اشتد الزحام. ولما استحال على عدلى باشا السير فى هذا الزحام حملوه إلى سيارته، وكان فى ميدان المحطة الخارجى شرذمة من فرسان العرب ورؤساء العشائر ممتطين صهوات جيادهم فساروا صفين أمام سيارته.

وكانت الشوارع التى مر بها الموكب تكاد تكون خالية لولا بعض المتفرجين ممن دعاهم حب الاستطلاع إلى مشاهدة الحالة، وقد اصطف البوليس والخفراء على مدى الطريق من المحطة إلى قصر عابدين حيث ذهب صاحب الدولة توًا إلى القصر السلطانى.

ومما يؤسف له أن اجتمع بعض الغوغاء من باعة الفاكهة وبعض النسوة فى طريق الموكب فأخذ الرجال بإلقاء الحصى على أعضاء الوفد، وطفق النسوة يولولن بأصوات مزعجة وغير ذلك مما استنكره جميع العقلاء.

وبعد ظهر هذا اليوم أُقيم حفل شاى تكريمًا للوفد فى فندق الكونتيننتال فخطب الأستاذ عبد العزيز فهمى بك وألقى الشعراء القصائد الممتعة، ثم فاه دولة عدلى باشا بكلمة قصيرة شكر فيها المحتفلين وشكر الأمة التى أولته ثقتها

وأسف لأنه لم يستطع تحقيق ما كان يرجوه للبلاد، ثم قال: «إنى عظيم الأمل بأن تصل الأمة إلى السعادة بنفسها بالثبات والاتحاد».

ولقد حصل اعتداء من الغوغاء على بعض المحتفلين فضربوا بعض رجال الحكومة حتى أغمى عليه، وقد دخل بعضهم القهاوى التى ظنوا أن بعض الأعيان كانوا فيها فأهانوا الجالسين بها وأُلقيت القاذورات على بعض المحتفلين، كما ألقى على بعضهم البيض النيئ و(الطماطم) وما إلى ذلك من الأمور التى تنبو عنها الأذواق السليمة.

وجرت فى ذلك اليوم مظاهرات هُتف فيها لسعد باشا وأُهين فيها اسم عدلى باشا وصحبه، وقد استمرت المظاهرات سائرة حتى شارع الإنشاء، ولما مرت أمام وزارة المالية أكثر المتظاهرون من الصياح والهتاف والدعاء وإحداث الضوضاء، وعلم البوليس بأمرهم فأرسل إليهم قوة منه على متن سيارة (لورى) فحاصروهم إلى ما بعد الظهر بساعات ثم تركوهم يذهبون إلى منازلهم.

وكان العساكر من الإنكليز يطوفون الأحياء المجاورة للدواوين فى سيارة اللورى حتى الليل.

نداء سعد باشا للأمة:

ولكن سعد باشا ظهر لأول مرة منذ عودته من أوروبا بمظهر الرجل الذى يقدر العواقب ويسعى لتلافى الشر قبل استفحاله، وأصدر للأمة نداء فى ٦ ديسمبر يحثها فيه على نبذ الخلاف واجتناب الشقاق والاعتصام بحبل الاتحاد والوئام لخطورة الساعة وحرج الموقف، وهذا نص النداء:

«بنى وطنى»

«خدعونا بعد الاحتلال بوعد الجلاء، وبعد الحماية بعهد الحرية والاستقلال. واليوم قاموا يجاهرون بخلف وعودهم ونكث عهودهم، ويصرحون بأن مصر لازمة لهم، وصالحها يقتضى مع صالحهم إخضاعها لحكمهم بل ضمها لأملاكهم».

«تصريح ما أشد عنفه وما أسوأ وقعه. تصريح قطع كل أمل فى وفائهم، ولكن سيكون له أكثر فضل فى تقوية اتحادنا، وإظهار هذا الاتحاد للناس جميعًا فى أبهى مظاهره».

«نعم أمام هذا التصريح الفاضح، أمام هذا الخطب الفادح، وفى هذا الوقت الرهيب، نفزع إلى اتحادنا فنقوّيه، وإلى صفوفنا فنجمعها، وإلى قوانا فنوجهها جميعًا إلى دفع ذلك الخطر العظيم. ننزع الشهوات الدنيئة من نفوسنا ونستلّ الأحقاد المقوتة من صدورنا، ونتجرد عن الهوى، وتكون الكلمة السواء بيننا ألا يطيب العيش لنا حتى ينطلق الوطن السجين ويتمتع باستقلاله التام. ولا نعتبر خصمًا لنا إلا الذين أرادوا امتلاكنا، ونحصر همنا فى رفع بلائهم، وإحباط أعمالهم».

«أيها المصريون، إن الوطن يطلب منكم أن تخصصوا ما أودعه الله فى رؤوسكم من حزم وحكمة، وفى قلوبكم من عزم وهمة، وفى إرادتكم من ثبات وقوة، وفى نفوسكم من صبر على الشدائد ومثابرة فى العمل. يطلب منكم أن تخصصوا كل هذه المواهب، التى قوّاها فى نفوسكم قع المصائب، لخدمته وإعلاء كلمته».

«إن فى قلوبكم إيمانًا قويًا بحسن مصيركم ولا قاهر لإيمان القلوب، وفى نفوسكم انقيادًا لشعوركم الوطنى، والانقياد لهذا الشعور يوحد الجهود المختلفة ويدفع بها إلى وجهة واحدة».

«إننا متأكدون أن حقكم سيعلو على باطل خصومكم، وأنكم ستفوزون باستقلال بلادكم وسيكون فوزكم فوزًا كريمًا. وما دام هذا المصير مصيركم فكل تعب فى سبيله راحة، وكل ألم لذة، وكل فداء رخيص».

«إنكم أنبل الوارثين لأقدم مدنية فى العالم، وقد حلفتم أن تعيشوا أحرارًا أو تموتوا كرامًا، فلا تدعوا التاريخ يقول يومًا فيكم: أقسموا ولم يبرّوا بالقَسَم. فلنثق إذًا بقلوب كلها اطمئنان ونفوس ملؤها استبشار بالاستقلال التام أو الموت الزؤام».

«الإمضاء»

فرحت البلاد لصدور هذا النداء فى الوقت الذى فشلت فيه المفاوضات الرسمية، وعدّه الناس دليلاً على قرب رجوع المياه إلى مجاريها، وإيذانًا برأب الصدع وجمع الشتات وعودة الاتحاد المقدس إلى سالف عهده الذهبى.

وفى الحق وقع هذا النداء من نفسى أحسن وقع، وأعجبت به أيما إعجاب فقصدت مقابلة معالى سعد باشا لرد الزيارة التى كان تفضل علىّ بها، ثم لأقدم له تهنئتى الخالصة لإصداره هذا النداء الحكيم. وقد أبَنْتُ لمعاليه أن نداءه هذا سيجمع حوله قلوب جميع المصريين كافة ويعيد إلى حظيرته كل من تولى عنه فيما سلف، وأنه لن يتخلف منهم واحد عن وضع يده فى يده لمعاونته على العمل فى سبيل خلاص البلاد، وبذلك تعود الأمة إلى سالف تماسكها وقديم التئامها. فقال معاليه: إنه مستعد للعمل لإنجاح القضية المقدسة مع كل مَنْ يريد من المصريين ما خلا سبعة: أربعة ممن انشقوا عنه، وهم عبد العزيز فهمى بك، ومحمد محمود باشا، ومحمد على بك، وعبد اللطيف المكباتى بك. وثلاثة من الوزراء، هم عدلى باشا وثروت باشا وإسماعيل صدقى باشا.

قال: أما من سوى هؤلاء ممن انضم إليهم وسار على نهجهم واتبع سبيلهم فلست بواجد عليهم بل أقبل عذرهم.

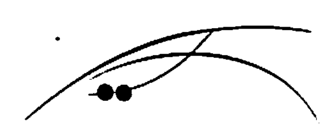
فحاولت إقناع معاليه بأن يفتح صدره للجميع لأن الوقت ليس وقت إظهار ذات الصدور؛ بل إن المحنة التى تجتازها القضية المقدّسة التى خصص نفسه للدفاع عنها تقتضى طرح الماضى ظهريًا وتناسى الإساءات.

فكانت عقيدته من الرسوخ بحيث لم أستطع زحزحته عنها قيد أنملة: ولقد ذهبت به هذه العقيدة إلى حد نعت هؤلاء السبعة نعتًا نجلّ عنه أمثالهم من الرجال العاملين المخلصين. ولم أوفَّق فى النهاية، بكل أسف، إلى حمله على نبذ هذه العقيدة لأنه كان متأثرًا أشد التأثر من أعمال الشدة التى قوبل بها أثناء سياحته فى صعيد مصر وما لقيه فى هذه الرحلة من الاضطهاد الذى آلمه أعمق الألم.

❁ ❁ ❁

الفصل الخامس

استقالة الوزارة العدلية والأزمة الوزارية



ولقد انتشرت الشائعات حول استقالة وزارة عدلى يكن باشا وحول تأليف وزارة جديدة، فذهب بعض الصحف الإنكليزية إلى أن المنتظر أن يؤلف ثروت باشا وزارة إدارية لتسيير الأعمال، وأن تظل الحالة السياسية فى البلاد باقية على ما هى عليه حتى تُتاح فرصة جديدة لفتح باب المفاوضات فى مستقبل مصر.

واجتمع الوزراء فى وزارة الخارجية مرتين فى يوم ٧ وتباحثوا إلى منتصف الساعة الثانية بعد الظهر فى مشروع التقرير الذى ينوى الوفد الرسمى تقديمه لعظمة السلطان عن أدوار المفاوضات التى دارت بينه وبين الحكومة البريطانية وبنتيجتها، وفى نص الاستقالة التى ترفع بمناسبة إخفاق هذه المفاوضات.

ثم التأم عقد اجتماعهم مرة أخرى فى يوم ٨ فى المكان نفسه، وراجعوا التقرير الذى وضعه عدلى باشا رئيس الوفد الرسمى ونص عريضة الاستقالة.

وبعد ظهر اليوم المذكور تشرف دولة عدلى باشا يكن بمقابلة عظمة السلطان فى قصر عابدين وقدم لعظمته ذلك التقرير وعريضة استقالة الوزارة، فأعرب عظمته لدولته عن تقديره لمجهوداته ومجهودات زملائه، وشكر لهم سعيهم الحميد فى خدمة مصر.

إلا أن هذه الاستقالة لم تُنشر فى ذلك التاريخ فكثرت الأقاويل حولها وحول تأليف الوزارة الجديدة.

ومع أن عدلى باشا نفض يده من السياسة فى ذلك العهد وأخلد إلى الراحة، فإن بعض الألسن لم تنفكّ عن التعرض له، كما تعرضت له من قبل، إرضاء للشهوات وحكًا للحزازات. وإنَّا لضاربون لذلك مثلاً ما كتبته جريدة واحدة عن عدلى باشا منذ تولى المفاوضات إلى حين عودته بعد أن قطعها وقدم استقالته من الوزارة.

قالت تلك الجريدة فى إبان المفاوضات: «ما شَخَص عدلى باشا ووفده إلى لندن إلا ليأتيكم بالحماية، ويعاقد الإنكليز على ضمكم إلى إنكلترا وإدراج مصركم فى سلك مستعمراتها، وها هو ذا قد فرغ من مشروعه!!».

فلما أُشيع أن عدلى باشا يزمع قطع المفاوضات، قالت تلك الصحيفة:

«لا تصدقوا أن عدلى باشا قطع أو يقطع المفاوضات مع الإنكليز. وإن هى إلا مناورة تكشف لكم غدًا عن الاتفاق الذى عقده معهم، وإن هى إلا عشية أو ضحاها حتى يعود إليكم مشروع اللورد كيرزن فيروّجه فيكم بقوة الحكومة وأنصارها وأشياعها وأذنابها، ويعقد جمعية وطنية من أهل الزُّلفى فتصدق على المشروع. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم».

فلما تحقق أن عدلى باشا قطع المفاوضات وغادر لوندره قافلاً إلى مصر، قالت الصحيفة ذاتها:

«قطع عدلى باشا المفاوضات ولكنه لم يَسْتقِل من الوزارة بل هو باقٍ فيها أبد الآبدين ودهر الداهرين!!».

ولما وصل عدلى باشا إلى مصر وأظهر عزمه على الاستقالة، قالت هذه الصحيفة نفسها:

«إن عدلى باشا يستقيل، ولكنه سيبنى استقالته على أسباب صحية لا سياسية حتى لا يغلق باب الوزارة أمام وجهه كَرَّة أخرى».

فلما تأكدت أن عدلى باشا يجتمع مع إخوانه الوزراء لوضع الاستقالة قالت:

«استقال عدلى باشا لأسباب سياسية، ولكنه لن يذكر فى استقالته تفصيل ما كان بينه وبين اللورد كيرزن من المفاوضات التى تكشف للأمة عن حقيقة مجهوده وما عالجه فى شأن القضية المصرية على جهة التبسط والبيان».

فلما قدم التقرير الذى رفعه دولته لعظمة السلطان عن سير المفاوضات، عادت فقالت:

«عدلى باشا يبسط فى أسباب استقالته تفاصيل المناقشات التى تقدمت قطع المفاوضات، ولكن دار الحماية تداخلت فى الأمر وأرغمته على التخفيف من تلك الأسباب».

فلما نشر التقرير ولم تجد مندوحة من الاعتراف بالحقيقة قالت:

«ثبت بالدليل القاطع أن دار الحماية لم تتدخل فى تحرير المذكرة التى رفعها عدلى باشا إلى عظمة السلطان وضمَّنها أسباب الاستقالة!».

غير أنها ما وسعها بعد ذلك أن تذعن إلى الحق بل حاولت فى موضع آخر أن تثبت أن عدلى باشا قد خان وطنه وأمته، ولماذا؟ لا جواب....

استقال عدلى باشا ولم تكن دار الحماية واقفة مكتوفة الأيدى حيال الموقف الذى نشأ منذ أُشيع أمر استقالة الوزارة العدلية، فإن المارشال اللنبى أرسل إلى اللورد كيرزن برقية فى ٦ ديسمبر، قبل تقديم عدلى باشا استقالته لعظمة السلطان، هذا نصها[١]:

«ليس عندى، فى اللحظة الحاضرة، معلومات محددة، عن احتمال إبقاء الوزارة الحالية فى مناصبها أو تأليف وزارة جديدة على مقتضى التصريح الذى أصدرته حكومة جلالة الملك أخيرًا. غير أن السلطان يظن أنه، إذا استقالت وزارة عدلى - واستقالتها محتملة على ما يظهر - يستطيع أن يؤلف وزارة جديدة دون مشقة كبيرة».

---

(١) هذه البرقية وما يليها مأخوذة عن الكتاب الأبيض الإنكليزى.

«ومع فـرض التسليم بأن من الممكن تـأليف وزارة، تكون راغبـة فى أن تقـيم سياستها على قاعدة نص الفقرة الواردة فى تصريح جلالة الملك والتى أولها هذه الألفـاظ: «وأما من حيث الوقت الحـاضـر»، فـإنى أرى اللحظة الحـاليـة مناسبـة لاتباع حكومة جلالته خطة قوية من شأنها أن تقدم برنامجًا إنشائيًا لأولئك المصريين الذين لا يزهدون فى التعاون معنا. ولقد حدث أن عدلى باشـا ـ فى خـلال حديثه الأخيـر معك ـ سـأل لماذا لا تنفذ حكومـة جـلالة الملك، من تلقـاء نفسها، الخطة الواردة فى مشروع المعاهدة الذى رُفض؟ ولم يكن جوابك، على ما ظهر، بحيث ينفى إمكان إجراء هذه الخطوة على أن يكون المستطاع تـأليف وزارة تكون مستعدة للعمل معنا. وقد ورد فى التصريح الأخير كذلك أن المشروع الذى يتضمنه مشروع الاتفاق، لا يمكن تنفيذه إلا إذا أقرته الأمة المصرية وكانت مستعدة للعمل معنا. ولكن الفقرة الأخيرة تصرح أن حكومة جلالة الملك مستعدة للنظر فى أى وسيلة لإنفاذ المشروع فى أى وقت ترغب حكومة مصرية فى ذلك. ولقد أبديت رأيى، أكثر من مرة فى الشهور الثمانية عشر الماضية بأن كل اتفاق موقّع عليه لا يكون عمليًا إلا إذا كانت حكومة جلالة الملك مستعدة أن تمنح مصر درجة من الاستقلال أعلى مما هو واضح أنها ميالة إلى منحه، وأنه سيكون عليها أن تحدد سياستها وأن تنفذها».

«وقد برز إلى الوجود ذلك الموقف الذى توقعته وينبغى لنا أن نعالجه».

«فـهل أنت مـسـتـعـد أن تسـمح لى ـ إذا رأيت الآونة قـد سنحت ـ أن أبلغ السلطان أن حكومة جلالة الملك مستعدة أن تنفذ ـ حسب ما تقتضيه الظروف ـ الاقتراحات الرئيسية الواردة فى مشروع المعاهدة، وأن نمده بهذه الاقتراحات كبرنامج لوزارة جديدة أو للوزارة الحاضرة إذا ظلت فى مناصبها؟».

«إنى أعتبر أن مشروع المعاهدة يمثل، بصفة واضحة، سياسة تكفل لنا كل احتياجاتنا فيما يتعلق بمصر. وهذه السياسة تمنح أهل مصر اشتراكًا جوهريًا عظيمًا فى تسيير شئونهم الداخلية، ولكنها، فى الوقت نفسه، تضمن لصوالحنا

الحيوية الصيانة الكافية. ومن المزايا الواضحة التى تنجم عنها متى نُفذت أنها تلقى التبعة على المصريين من حيث شئون معينة من الصواب أن تترك لهم تبعتها. وليس يعجز أحد، ممن يدركون التطورات التى حدثت أخيرًا فى الإدارة المصرية، أن يقدر القيد العظيم الذى نكابده بسبب نظام التبعية الثنائية الموجودة الذى يمكِّن الوزارة (المصرية) من أن تعزو إلى السلطات البريطانية اللوم عن كل الأغلاط التى تقع وأن تنسب لنفسها الفضل فى كل نجاح إدارى فى مصر».

«فهذا القيد خليق، فى رأيى، أن تزيله، إلى حد كبير، نصوص مشروع المعاهدة على حين لا تضعف المنَح التى يتضمنها أو تنقص الدرجة النهائية للنفوذ الذى يخلق بنا أن نستبقيه لأنفسنا».

«وإنى أقدر تمامًا أن العمل الذى أشير به من شأنه أن تضطر حكومة جلالة الملك إلى إنهاء الحماية بتصريح من جانب واحد، وتذكرون أنه اقترحت خطوة كهذه فى وقت من الأوقات ولا أدرى لماذا لا تُخطَى؟».

«إن الحجة الرئيسية التى يدلى بها للإصرار على لفظة «حماية» هى فيما يتعلق بالمفاوضات مع الدول الأجنبية. وبغض النظر عن هذه الحجة فإن اللفظ مدلوله ضئيل، يضاف إلى ذلك أنه يدل على حالة يذهب المصريون فى بغضها إلى أقصى حدّ. فأما من حيث مصر فإن وجوهًا معينة للمركز السياسى جعلت، بطرق شتى، إنفاذ سياسة الحماية غير عملى حتى بأقل معانى لفظة الحماية صرامة وعنفًا. والمصريون، فى الوقت الحاضر، لا يعتبرون رعايا بريطانيين، ومن المسائل التى هى موضع النظر الآن سَنّ قانون للجنسية المصرية. وقد وقف كل تطبيق آخر للاتفاقات الدولية على مصر باعتبارها تكوّن جزءًا من الإمبراطورية البريطانية، وإذا ذكرنا أن الطريقة التى لا بد من توخيها تتطلب أن يوافق مجلس وزراء مصريين على كل التدابير التى لها مساس بمثل هذه الأمور فإننا حَريُّون أن ندرك أن الأمل ضعيف الآن، أو فيما بعد، فى تسوية هذه المسألة، أو غيرها من المسائل الحيوية المماثلة لها، على صورة مُرْضية على قاعدة الحماية».

«وهذه الظروف لا بد أن تهبط بنفوذنا ومركزنا، ولذلك ينبغى ألا تدوم أبدًا».

«وتصريح حكومة جلالة الملك للسلطان بمثابة إعلان «مبدأ منرو بريطانى» على مصر، وبمقتضى هذا التصريح لا تستطيع أية دولة أجنبية أن تهتم بمسألة أى لفظ نرى أن نستخدمه لنحدد علاقاتنا مع مصر، وسياستنا على أتم وضوح من الوجهة الدولية. وخليق أن يظل مركزنا، بالنسبة إلى الدول الأجنبية، غير متأثر إذا اخترنا أن نعتاض من الحماية المعلنة فى سنة ١٩١٤ الاعتراف بمصر دولة ذات سيادة كما هو مبين فى مشروع المعاهدة».

«ولم أقرر أن أشير باتباع الاقتراحات السالفة التى يؤيدها المستشارون المحليون الذين استطلعت رأيهم فى الموضوع إلا بعد النظر الدقيق فى كل المسائل».

ثم أتبع جنابه هذه البرقية الطويلة بأخرى فى ٧ منه، هذا نصها:

«زارنى عدلى باشا بعد ظهر اليوم، وقال إنه سيقابل السلطان غدًا وإنه سيقدم، على الأرجح، استقالته التى حادَث فى شأنها عظمة السلطان قبل ذلك».

«وفى هذه الحالة يعرض السلطان على الأرجح على «ثروت» رياسة الوزارة، ولكن ثروت يعانى صعوبة من حيث البرنامج الذى يستطيع أن يتولى به هذا المنصب ويؤلف الوزارة. ويظن عدلى أن ثروت سيحضر إلىّ ويستشيرنى».

«وقد أكد عدلى أنه، هو شخصيًا، سيظل مؤيدًا لحكومة السلطان ولقوى القانون والنظام، وزاد على ذلك أنه ليس على يأس من المستقبل وإن كان قد خاب أمله».

فأجاب اللورد كيرزن فى ٨ ديسمبر على البرقيتين السالفتين بالبرقية التالية:

«ألقى رئيس الوزارة بيانًا محدودًا فى ٢٧ أكتوبر ردًا على سؤال بمجلس العموم مؤداه أن العلاقات بين هذه البلاد ومصر لا تعدل حتى تتاح للبرلمان فرصة المناقشة فى المسألة. ونظرًا لهذا التعهد فقد صار من المستحيل، كما هو

واضح، إقامة النظام الجديد الذى يستدعيه سحب الحماية، كما جاء فى تلغرافك المؤرخ فى ٦ ديسمبر. وسنكون فى مركز خير من هذا المركز لتقدير مبلغ موافقة الرأى العام على سيرنا متى اجتمع البرلمان فى العام المقبل وتناقش فى الأوراق المطروحة أمامه».

وفى يوم ١١ أرسل الفيلد مارشال أللنبى إلى اللورد كيرزن النبذة التالية بالبرق، وهى:

«لا يسعنى إلا أن أطلب إليكم، وإلى حكومة جلالة الملك، أن تصدقونى إذا قلت إنه ليس ثَم مصرى - كائنًا ما كانت آراؤه الشخصية - يستطيع أن يوقع أى أداة لا تتفق فى رأيه مع الاستقلال التام، ولذلك فإنه من الضرورى العدول نهائيًا عن الفكرة القائلة بأن المسألة المصرية يمكن تسويتها بواسطة معاهدة».

«ومن أجل هذا يجب أن تطرح حكومة جلالته الأمل فى الحصول على المزايا المستفادة من معاهدة فى مقابل مِنَح قد تعرضها على المصريين. إن العلاقة بين بريطانيا العظمى ومصر اليوم شبيهة بما كان بين تركيا ومصر قبل نشوب الحرب، ولما كانت تركيا تمنح مصر شيئًا فى الماضى كانت الطريقة التى جرت عليها من جانب واحد، فمثلاً منح خديو مصر حقوقًا معينة بواسطة سلسلة من الفرمانات بين عامَىْ ١٨٤٠ و ١٨٩٢، وكانت أهم هذه المنح فى سنة ١٨٧٣ حينما منحت حقوق معينة فيما يختص بتغيير العلاقات الخارجية. وقد صار عمل بريطانيا العظمى بسحبها من مصر ما نزلت عنه تركيا، ممقوتًا اليوم أكثر من أى شىء آخر».

«إن المنحة التى بمقتضاها خوَّل مشروع المعاهدة مصر أن تدير علاقاتها الخارجية محوطة - من وجهة نظر حكومة جلالته - بضمانات فى كل النقط الجوهرية حقيقة. أما من حيث الدول الأجنبية فإن على بريطانيا العظمى، فى النهاية، أن تؤيد صحة المركز الاستثنائى الذى تدعيه، على حين أنه واجب علىّ أن أُعنى بأن تكون الضمانات المذكورة من قبل محترمة من المصريين. ومن

المستحيل على أية دولة أجنبية أن تأخذ فى دسّ الدسائس فى مصر دون أن تستخفّ بشروط كتابى الأخير إلى السلطان، وواضح أن شروط هذا الكتاب مقصودة بها الدول الأجنبية أكثر من مصر. وعلى هذا فإذا حدث أن نشأ هذا الموضوع الخاص فيجب الفصل فيه بواسطة الضغط السياسى المناسب الذى يمكّننا مركزنا من استخدامه، لا بأى عهود قد ننجح فى الحصول عليها من مصر».

«وإنى أحسّ بأن المصاعب التى تعانيها الإدارة البريطانية فى هذه البلاد، بسبب سياسة الحماية، لم تصادف اعتبارًا كافيًا. ومن الجوهرى، من وجهة نظرنا، إيجاد قاعدة جديدة نصوغ عليها سياستنا، كما أن هذا من المرغوب فيه كذلك من المصريين. ولقد كان أهم أغراض السياسة البريطانية اكتساب صداقة مصر، فإذا لم نكن مستعدين أن نثبت بعملنا أن لنا ثقة بالمصريين فيُخيل إلىّ أنه من المحتمل أن نحملهم على التعاون معنا».

«روت الصحف استقالة عدلى باشا، وسأقابل السلطان اليوم إذا كان لا يبلغنى هذا الحادث رسميًا».

تقرير الوفد الرسمى لعظمة السلطان:

وفى يوم ١٢ ديسمبر، نشرت الصحف المصرية التقرير الذى رفعه الوفد الرسمى إلى حضرة صاحب العظمة السلطان عن أطوار المفاوضات الرسمية، وهذا نصه:

«يا صاحب العظمة»

«أتشرف بأن أرفع إلى عظمتكم بيان ما يجرى فى المفاوضات التى دارت بين وزارة الخارجية الإنكليزية وبين الوفد الذى أُلِّف بمقتضى الأمر الكريم الصادر بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٢١:»

«أبحرنا من الإسكندرية أول يوليه فوصلنا إلى لندره فى الحادى عشر من ذلك الشهر، وقد أرسل اللورد كيرزن يوم وصولنا يدعونى لمقابلته. وعلمت أنه هو

الذى سيتفاوض مع الوفد الرسمى المصرى من جانب الحكومة الإنكليزية يعاونه بعض كبار موظفى وزارته، فقصدت إليه فى اليوم التالى، وكان لى معه حديث تمهيدى لتجديد إجراءات المفاوضة. وقد أفضى لى فى ذلك الحديث بأنه يقدر صعوبة المسألة ولكنه شديد الرغبة فى الوصول إلى اتفاق يرضى البلدين، ورجا أن يتذرع كلانا بالأناة والصبر فى الخلاف وألا تمنعنا شدته فى أمر من أن نتركه حينًا ونعالج غيره من الأمور. وإذ كنا قد اتفقنا معه على أن تكون المناقشة مطلقة من كل قيد وأن يدلى كل فريق فيها بما يراه كان لنا أن نتوقع أن تظهر مسافة الخُلْف بين وجهتَىْ نظرنا ونظر الحكومة الإنكليزية واسعة فى أول الأمر على الأقل. نعم إن الدعوة التى وجهتها الحكومة الإنكليزية إلى عظمتكم قريبة، فى صيغتها العامة، من أساس برنامجنا الذى تضمن جوابنا على تلك الدعوة، ولكنه قد يسهل الاتفاق على مبدأ ويختلف على تفصيل ذلك المبدأ والتفريع عليه. أما وجهة النظر المصرية فكانت سهلة واضحة إذ هى تنحصر فى الاستقلال وإلغاء الحماية، ويترتب على ذلك أن تكون مصر متمتعة بكل الحقوق التى تتمتع بها الدول المستقلة ذات السيادة التامة. غير أنه، لما كان الشعور العام فى مصر قد درج من أول الحركة المصرية على التسليم بتقديم الضمانات الواجبة لمصالح إنكلترا ومصالح الأجانب على العموم، لم يكن لنا بدّ من أن نطلب من اللورد كيرزن، بادئ الرأى، أن يحدد تلك الضمانات لنتعرف مبلغ اتفاقها مع معنى الاستقلال، فإن كانت لا تنافيه قبلناها، أو كانت تنافيه وتجعله اسمًا على غير مسمى لم نتردد فى رفضها. أما الاعتراف باستقلال مصر وإلغاء الحماية الإنكليزية فلم يكونا مثار خلاف بيننا وبين الحكومة الإنكليزية، إذ إن مفهوم المناقشة أنه إذا وصلنا إلى اتفاق بشأن تلك المفاوضات كانت نتيجة ذلك الاتفاق وضع معاهدة تقرر استقلال مصر وإلغاء الحماية دوليًا وتثبت تلك الضمانات».

«لم تكن مسألة الضمانات أمرًا جديدًا أو موضوعًا مبكرًا، فقد جرت بشأنها أحاديث فى العام الماضى ووضعت لجنة ملنر عنها مشروعًا أبدى عليه المصريون بعض التحفظات وأعلنت الحكومة الإنكليزية فى دعوتها أنها لم تعلن قرارها

بشأنه. وذكر لنا اللورد كيرزن فى جلستنا الأولى أنها لم ترتبط بما فيه وأنها لا ترتبط بغير الدعوة التى وجّهت إلى عظمتكم بواسطة المارشال اللنبى فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١. فهو إذا لم تلتق إرادة الفريقين على أساس الحلول التى عرضت فيه، فلا نزاع فى أنه حصر وجوه الاشتكاك وموقع الصعوبة فى المسألة المصرية. وقد جرت المناقشة، فى الجلسات التى حضرها الوفد مجتمعًا فى ١٣ و١٤ و١٩ و٢٠ و٢٩ يوليه فى مسائل القوة العسكرية الإنكليزية فى مصر وتمثيل مصر السياسى والموظفين الإنكليزيين فى وزارتَى المالية والحقانية والامتيازات، باعتبار أنها المسائل التى ترتبط بمعنى الضمانة والتأمين».

«وأما مسألة القوة العسكرية، التى كانت فى مشروع اللورد ملنر وسيلة لتحقيق غاية هى حماية المواصلات الإمبراطورية، فقد أصبحت فى نظر الحكومية الإنكليزية وسيلة لتحقيق غايات مختلفة:»

أولها: «الدفاع عن سلامة المواصلات الإمبراطورية فى حالتَى السلم والحرب».

الثانية: «مساعدة مصر فى الدفاع عن سلامة الحدود المصرية من أى اعتداء خارجى دعت إليه الحاجة».

الثالثة: «حماية المصالح الأجنبية».

الرابعة: «مساعدة الحكومة المصرية فى قمع الفتن الخطيرة وحفظ النظام إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وأصبح لهذه القوة أن ترابط فى أى مكان من مصر ولأى زمان».

«ولقد يظهر من تعدد هذه الغايات، وامتدادها إلى أهم مظاهر الحياة السياسية، أن القوة العسكرية أصبحت بنفسها غاية لا وسيلة. وقد قيل لنا إن الحكومة الإنكليزية لم تشاطر لجنة اللورد ملنر الرأى فى هذه المسألة، وكانت حوادث الإسكندرية حجتها الكبرى فى هذا المذهب الذى كان جديدًا علينا».

«وأما التمثيل السياسى فقد وجدت الحكومة الإنكليزية أن لجنة اللورد ملنر تجاوزت مدى ما يحسن التسليم به لمصر. وعندها أنه يحق لمصر أن تكون لها وزارة خارجية ووزير خارجية، على أن يكون هذا الوزير فى أوثق اتصال وألصق علاقة مع مندوب إنكلترا السامى، وأن يكون تمثيلها السياسى موكولاً إلى ممثلى إنكلترا. وإنما يجوز لها أن تعين قناصل للأعمال التجارية، وأنه ليس لها أن تعقد أى معاهدة من غير موافقة إنكلترا».

«وأما الموظفان الإنكليزيان للمالية والحقانية فقد اتخذت الوزارة الإنكليزية بشأنهما الرأى الذى ورد به المشروع الأخير وهو، من كل الوجوه، أشد مما ذهبت إليه لجنة اللورد ملنر».

«وأما الامتيازات فقد كانت وزارة الخارجية سائرة فى طريق المفاوضة رأسًا مع الدول على أساس ينقصه التعريف والتحديد».

«يتبين من هذا أن الموقف الذى اتخذته الوزارة الإنكليزية، بشأن المسائل التى تدور حولها الضمانات الواجبة لمصالح إنكلترا ومصالح الأجانب، يختلف، فى جملته وتفصيله، عن المذهب الذى تعهدنا بالسعى فى تحقيقه. وقد قضينا الجلسات الخمس الأولى نمحّص هذه المسائل ونرد النتائج إلى أسبابها والمعلولات إلى عِللها الحقيقية، وشفعنا المناقشة الشفهية بمذكرات أُرسلت بتاريخ ٢٦ و٢٨ يوليو جلونا فيها بعد ما بين آراء الوزارة الإنكليزية والاستقلال».

«ونعتقد أننا، فى نهاية هذا الدور، ظفرنا بإقناع اللورد كيرزن بمذهبنا فى علاقات مصر الخارجية وتمثيلها السياسى. ثم إنه لما كان الأساس الصحيح، فى نظرنا للمفاوضة مع الدول فى إلغاء الامتيازات، لا يتعين إلا بعد الفراغ من وضع المعاهدة بيننا وبين إنكلترا. وكنا نخشى أن هذه المفاوضات يطول أمدها، ولا نريد أن يعلق نفاذ المعاهدة على انتهائها، فقد رأينا أن خير ما يتحقق به ذلك النفاذ ويتقى به التعليق هو أن تبقى الآن الامتيازات، وأن تجرى المفاوضات بيننا وبين إنكلترا على أساس بقائها، وقد وجهنا البحث إلى هذه الغاية، فأفسح اللورد

كيرزن صدره لهذا الرأى ثم تلقاه بقبول حسن، ولكننا لم نمارس فى هذا الدور تفصيل ذلك الرأى وترتيب النتائج عليه، وفوق ذلك فقد تقدم الكلام فى الموظفيّن المالى والقضائى، اللذين أصبحا يسميان مندوبين، شوطًا يسيرًا. غير أن بعد ما بين مذهبنا ومذهبهم فى المسألة العسكرية كان يقضى علينا، قبل أن نخطو خطوة جديدة، بأن نعالجها معالجة شديدة، وقد كان لى مع اللورد كيرزن حديث فى ذلك الشأن تلته مذكرة جديدة منه عن تلك القوات. وليس بين مذكرته الأولى فى هذا الموضوع وهذه المذكرة الجديدة اختلاف جدّى فى تعريف أغراض القوة وأحكام وجودها، وكل ما زادته الثانية على الأولى أن عدد تلك القوات والأماكن التى ترابط فيها أصبحا محلاً لإعادة النظر. وقد اقترحت المذكرة الجديدة أن تكون هذه المادة من المعاهدة قابلة للتعديل باتفاق الطرفين بعد عشرين سنة، ويراعى فى ذلك التعديل ما سوف يجدّ من الظروف، وعلى الأخص، قدرة الحكومة المصرية على احتمال قدر أكبر من المسئولية عن تنفيذ الأغراض التى نيط بتلك القوة القيام عليها. وقد دعانا اللورد كيرزن إلى استئناف اجتماعنا إذا نحن قبلنا هذه المقترحات أساسًا لها، فتبينَّا أن الاتفاق على هذه المسألة عزيز المنال إذ كنا قد أبدينا حججنا فى هذا الصدد وأعدناها أكثر من مرة، ولكننا لم نكن نعرف بعد مدى ما تقبله الحكومة الإنكليزية فى غيرها من المسائل، إذ لم تكن المقترحات التى عرضت علينا إلا اقتراحات أولى لا تلبث أن تتكيف بفعل المناقشة والتفاهم إلى صيغ وحلول أخرى. غير أننا كنا نخشى من جهة أن يعتبر اللورد أن قبولنا الاستمرار فى معالجة المسائل الأخرى، بعد ذلك الكتاب، رضى منا بمقترحاته فى المسألة العسكرية، ونؤمِّل من جهة أخرى أن نجلو وجه المسألة المصرية ونتعرف حقيقة مذهب الحكومة الإنكليزية إذا نحن استزدنا من المناقشة فيها، وكنا بين أن نجتزئ من المناقشة بذلك القدر الناقص ونقفل راجعين قانطين من الوصول إلى حل قبل أن نتبين حقيقة مقاصد الحكومة الإنكليزية أو أن نأخذ بما اتفقنا عليه فى الجلسة الأولى من أنه لا يمنعنا من اتباع مسألة الخلف بين مذهبينا فى مسألة من أن نعالج غيرها

من المسائل. فرجحنا الرأى الأخير ـ على أننا أردنا أن ننفى كل شبهة تُستفاد من استئنافنا المناقشة فرددنا على اللورد برسالة كاشفناه فيها، مرة أخرى، بحقيقة رأينا ورأى الأمة فى اقتراحاته بشأن المسألة العسكرية، وأبدينا استعدادنا للمناقشة فى المسائل الأخرى ليكون البحث كاملاً شاملاً لوجوه القضية المصرية وليسمح بقياس مسافة الخلف بيننا وبينهم».

«وعلى إثر ذلك سارت المناقشات فيما عدا مسألتَى القوة العسكرية والتمثيل السياسى سيرًا معتدلاً، أما هاتان المسألتان فقد بقيتا معلقتين حتى نفرغ من المسائل الأخرى، وبقى كل منا محتفظًا برأيه إلى حين مجىء دورهما. وقد بدأنا هذه المفاوضة التفصيلية مجتمعين ثم توليتها وحدى أو مع زميل لى، وامتدت من ١٧ أغسطس إلى ٢٦ عقدت فيها خمس جلسات قطعنا فيها شوطًا بعيدًا فى تقريب ما بين وجهتَىْ نظرنا ونظرهم فى المسائل التى تعرضنا لها».

«أما مسألة الامتيازات فقد أصبح من المُسلَّم به تأجيل البحث فيها، فانقطع بذلك الكلام فيما ارتبط بها من أحكام مشروع لجنة ملنر التى بُنيت على تقدير أن إلغاء الامتيازات جزء من المعاهدة لا يتجزأ وشرط لازم لنفاذها. وانقطع أيضًا، تبعًا لذلك، الكلام فيما يتعلق بهذه الأحكام من التحفظات المصوبة، كذلك بقى صندوق الدين باختصاصه الحالى باعتباره نظامًا دوليًا ينطبق عليه ما ذكرناه من الامتيازات من طول الزمن اللازم للمفاوضة فى تغييره. وقد ترتب على هذه الحالة، وعلى ما حصلنا عليه من التأكيدات المتعددة بأن الحكومة الإنكليزية ليست راغبة فى التدخل فى الإدارة المصرية، أن الحديث فى الوسائل التى يراد بها حماية المصالح الأجنبية لم يعد يتخذ صورة المندوبيْن المالى والقضائى، بل أصبح من المنتظر الا تكون تلك الوسائل ذات خطر على الاستقلال».

«وقد عرضت وزارة الخارجية للمناقشة شئونًا شتى منها مسألة قنال السويس. وكانوا قد طلبوا أن تنظر الحكومة المصرية فى تأمين الشركة على مد

امتيازها، ومسألة أسلاك التلغراف البحرية ومحطات التلغراف اللاسلكى، والترخيص من الآن للحكومة الإنكليزية، وللشركات التى توصى بها تلك الحكومة، بإنشاء ما ترى إنشاءه منها، واشترط موافقة المندوب السامى على إنشاء الأسلاك والمحطات فى الحالات الأخرى. ومسألة تعهدات مصر فيما يتعلق بالخراج الذى تدفعه مصر سدادًا لدائنى تركيا ومنها تعويض الموظفين الذين تخرجهم الحكومة المصرية من خدمتها على إثر تنفيذ المعاهدة، أو يخرجون من تلقاء أنفسهم. وقد كانت هذه المسائل محلاً لأبحاث مستفيضة ومذكرات وافية قررنا فيها وجهة نظرنا، ويظهر أن ردودنا على المسألتين الأوليين حملتهم على الاقتناع بالعدول عن مطالبهم بشأنها».

«اعترضنا هنا فصل الإجازة وهو الفصل الذى توقفت فيه جلسات البرلمان وينقطع رجال السياسة عن العمل مدة تتراوح بين الثلاثة والخمسة أسابيع، وقد مضى الأمر هذا العام على سَنَنه المعروف فلم يكن بدّ من التربص بعملنا حتى تنقضى هذه الفترة. وقد غادرنا لندره فى هذا الفصل وجعلنا نستعد لإتمام ما بدأناه من تضييق مسافة الخلف فى المسائل التى كانت تشغلنا فى هذا الدور، فلما عدنا فى نهاية الأسبوع الأول من أكتوبر استأنفنا أحاديثنا وعقدنا ثلاث جلسات بين الحادى عشر والسابع عشر من أكتوبر».

«لم يبقَ شىء من أغراضنا خافيًا أو مجهولاً، وقد أصبحت المسألة ناضجة لأن تنتقل المناقشة من المبادئ إلى النصوص. لذلك ذكر لنا اللورد كيرزن، منذ عودتنا فى أكتوبر، أنه بعد انتهاء المناقشة سيحصر ما انعقد عليه الاتفاق وما ثار عليه الخلاف، فما استطاع تذليله من هذا قبل وما لم يستطع عرضه على الوزارة البريطانية داعيًا جهده إلى التوفيق عاملاً على ذلك».

«فى اليوم الثانى من نوفمبر بعد الفراغ من هذه المناقشة اجتمعت بالمستر لويد جورج، وكان قد سبق لى به اجتماع قبل سفرنا للإجازة وعدنى فيه بأنه سوف يهتم شخصيًا بمسألتنا بعد عودته من الإجازة، فقصصت عليه نبأ ما

جرى من المفاوضات وأحطته علمًا بموقفنا فى مختلف المسائل وقد ذكر لى أنه أجَّل المناقشة فى المسألة المصرية فى الوزارة حتى يتحدث معى فى شأنها، وأنه شديد الرغبة فى صداقة الأمة المصرية. ثم وعد بإرسال المشروع بمجرد الفراغ من وضعه، فلبثنا ننتظر ما يستقر عليه رأى الحكومة الإنكليزية وتنتهى إليه رغبتهم فى الاتفاق».

«فى اليوم العاشر من نوفمبر سلمنى اللورد كيرزن مشروع الحكومة الإنكليزية، وقد رددنا عليه بالإيجاز معلنين فى ختام ذلك الرد أن المشروع لا يجعل محلاً للأمل فى الوصول إلى اتفاق. وقد رأينا لذلك أنه لا وجه فى البحث فى الطريقة التى يكون بها الاعتراف باستقلال مصر دوليًا، كما لم نر وجهًا لإعادة البحث والمناقشة فى أبواب المشروع الأخرى. وإن عظمتكم لتجدون، فى المذكرات التى تناولناها مع وزارة الخارجية وفى محاضر الجلسات التى أثبتنا فيها مذكراتنا الشفهية، تفصيل ما كان منا ومنهم، وهذه المذكرات والمحاضر تغنينا عن نقد المشروع وتفصيل الرد عليه، إذ الواقع أن هذا المشروع غاب عنه كل أثر للتطور الذى جرى فى المفاوضات، فهو لم يتحول عن الاقتراحات الأولى التى عرضت فى شهر يوليو إلا فى مسألة التمثيل السياسى، وقد قبله المشروع لكنه أحاطه بقيود لاشت من أثره ومعناه. بل لم يقتصر الأمر فيه على إيراد الاقتراحات الأولى نفسها، فإن المادة المتعلقة بالمسألة العسكرية، فضلاً عن أنها لم تعد تذكر مسألة التوقيت، عدّلت بيان الأغراض التى ينبغى من أجلها وجود القوة العسكرية، فاستُبدلت من حماية المصالح الأجنبية والمساعدة فى قمع الفتن، إذا دعت الحاجة لذلك، الدفاع عن المصالح الحيوية لمصر وهى عبارة أبعد مرمى وأوسع مدلولاً لا يكاد يمتنع معها أى قدر من التداخل فى شئون الإدارة المصرية».

«على أن فداحة الاقتراح الإنكليزى الذى عرض علينا فى يوليو كانت تجعلنا نعتقد أنه اقتراح ابتدائى لا يلبث أن يتغير تحت فعل رغبة التفاهم. خصوصًا وقد استمر المفاوضون الإنكليز فى المفاوضة بعد أن لم نترك لهم محلاً للشك

فى أننا لا يسعنا قبوله أو دعوة الأمة إلى قبوله، وقد جاء المشروع فى هذا الصدد مختلفًا جدّ الاختلاف عما اقترحته لجنة لورد ملنر. وإنه، وإن كان حقًا أن الحكومة الإنكليزية تحفظت فى دعوتها للحكومة المصرية فلم تذكر أنها وافقت على اقتراحات تلك اللجنة، فإنه كان لنا أيضًا بحق أن نذكر الحكومة الإنكليزية تركت اقتراحات لجنة اللورد ملنر تنشر ويستشار فيها، وهو ما لم يَجْرِ له مثال فى هذا النوع من المفاوضات. ويصعب جدًا بعد ذلك على من يحكم بدون تحيز أو هوى أن يقدر أن الحكومة الإنكليزية تفكر جديًا فى إرضاء المصريين والوصول معهم إلى اتفاق على أساس أقل مما عرض عليهم فى العام الماضى. وهو ما لم يقبلوه إلا معدّلاً بتحفظاتهم. نعم إن اللجنة لم تربط الحكومة الإنكليزية، وإن هذه لم ترتبط، ولكن نشر مشروع اللجنة فى مثل هذه المسائل يغنى عن التعهد الصريح بألا تنزل الحكومة دونه، هذا إذا لم تدفعها رغبة الاتفاق إلى قبول ما هو فوقه».

«لا ننكر أن حوادث الإسكندرية وقعت بعد ذلك وكنا أول الآسفين لها. غير أنه مهما يكن من خطورة تلك الحوادث ومن تهويل بعض الأجانب فيها واضطرابهم بسببها فقد بينّا وجه الحق فيها وأظهرنا أنها لم تنشأ عن تعصب أو كراهة للأجانب وأنها عَرَضية لم تكن لتحدث فى غير الدور التاريخى الذى حدثت فيه. وكما اقتنع الأجانب هنا بأنهم يعيشون مع المصريين فى أمن ودَعَة فقد كنا نرجو أن تقتنع الحكومة الإنكليزية بأن المصالح الإنكليزية والأجنبية على السواء غير مهددة، فلا ينبنى على تلك الحوادث أو على ما يشبهها حكم دائم أو نظام ثابت».

«وقد لا نكون على العموم توقعنا مشروعًا يرضينا لأول وهلة بل مشروعًا يترك محلاً للأخذ والرد، وإنما يترك إلى جانب ذلك أملاً فى أننا لا نزال به حتى نصل منه إلى أساس صالح للاتفاق».

«والذى لا نزاع فيه أن هذا المشروع يصدر عن شىء كثير من الحذر والحرص من جانب الحكومة الإنكليزية، ومع أن قدرًا من الحذر والحرص معقول مقبول

فإن الغلوّ فيهما نافٍ للثقة التى يجب أن تكون أساسًا لمحالفة بين بلدين منافٍ لها».

«وقد أشرنا إلى المحالفة بين البلدين وكانت أحاديث العام الماضى قد جرت بأنها خير ما يبرم بين البلدين من العلاقات، وجاءت دعوة الحكومة الإنكليزية إلى إنشاء علاقة مُرْضية بين البلدين مؤيدة لذلك الرأى. ثم جاءت المادة الأولى من المشروع تذكر المحالفة بالنص الصريح، ولكننا قلّبنا المشروع كله فلم نجد فى ثناياه غير تلك الإشارة المخجلة، وكان حقًا ألا تلتقى المحالفة وما تذهب إليه إنكلترا من أنها مسئولة عن مصر فى مشروع واحد، فإن لكل من الوجهتين معنى وحكمًا لا يتفقان. وقد أدرك واضع المشروع ذلك فجعل المساعدة التى تبذلها مصر لإنكلترا - التى هى أهم مظاهر المحالفة من الجانب المصرى - نتيجة لازمة عن المسئولية التى تقبلها إنكلترا مطبوعة بها منفردة فيها، بدلاً من أن تكون أحد العوضين فى عقد له طرفان».

«أخذنا على أنفسنا أن نسعى للاعتراف بمصر دولة مستقلة فى الداخل وفى الخارج، ولإلغاء الحماية إلغاء صريحًا، ولكننا ألفينا المشروع، الذى تمخضت عنه مفاوضات طويلة عسيرة، لا يحقق الغاية التى جئنا للمفاوضة من أجلها - فكان حقًا علينا أن نرى المفاوضات غير منتجة وألا نسترسل فيها إلى أكثر من ذلك».

«بعد عودتنا إلى مصر اطّلعنا على المذكرة التفسيرية التى أرسلتها الحكومة الإنكليزية إلى عظمتكم بيانًا لخطتها فى المفاوضات ومرامى سياستها فى مصر. ولسنا فى حاجة لأن نقول إن هذه المذكرة أيدت ما فهمناه من المشروع، وقد كان محور المفاوضة تأمين المصالح الإنكليزية والأجنبية، وكنا مستعدين لأن نقدم ما يلزم لذلك من الضمانات، إذ لا ننكر أن الاتفاق على هذه الضمانات مدعاة لحسن التفاهم وصدق التعاون بين البلدين. ولكن ما نفهمه نحن فى هذه الضمانات أن تترك استقلال مصر قائمًا سليمًا وتقوم إلى جانبه على حماية تلك المصالح فقط دون افتيات على حرية مصر. غير أن المذكرة تبنى على تلك

المصالح حقوقًا تتعدى مجرد المحافظة عليها إلى تقرير مشروعية وضع يد إنكلترا على مصر. فلم يكن لهذه المذكرة إذًا أن تجعلنا نغير رأينا فى المشروع أو نتحول عن الخطة التى سلكناها».

«ولا يفوتنى، قبل أن أختم هذه الكلمة، أن أشير إلى الصدمة العنيفة التى باغتتنا بمرض صديقى رشدى باشا وهو أشد ما يكون انهماكًا فى العمل وزهدًا فى دواعى الراحة، وما خلفه ذلك الحادث فى نفوسنا من الحزن العميق. وقد كنا وإياه على اتفاق تام فى كل ما فعلناه قبل أن يصيبه ذلك المرض. وعلمنا منه أنه موافق على ما جرى بعده».

«كذلك لا يفوتنى أن أشير إلى العون الجليل الذى لقيته، أنا وزملائى أعضاء الوفد، من المستشارين الفنيين ورجال السكرتارية».

«وإن من دواعى الفخر والسرور لنا ما أظهرته الأمة المصرية من الحكمة واليقظة أثناء سير المفاوضات ومن التحمل والتجلد عند انقطاعها. وإن ذلك لجدير بأن يتغلب على الظنون والمخاوف التى لا تزال تساور الوزارة الإنكليزية على مصير البلاد إذا ترك أمرها بيدها».

«وقد يخفف عنا أن الرأى العام الإنكليزى، بمقدار ما تنطق بلسانه صحافته الكبرى وتعبر عنه الأوساط السياسية المختلفة التى غشيناها، أحسن ظنًا بمصر إذا حققت آمالها وأُجيبت مطالبها. وأنه لا يعتبر إرضاء مصر تهاونًا أو تفريطًا بل عدلاً وحسن سياسة».

«وعلى أى حال فليس لنا أن نيأس من رَوْح الله، أو من صحة عزيمة الأمة على المطالبة باستقلالها، ولنا بعد ذلك فى عظمتكم خير من يرعى هذه الأمة ويسهر على مصالحها».

«والله أسأل أن يكلأ عظمتكم بعين رعايته وأن يوفقكم إلى ما فيه خير البلاد».

«وإنى ما زلت لعظمتكم، العبد المطيع والخادم المخلص الأمين».

«عدلى يكن»

«القاهرة فى ٩ ربيع الثانى سنة ١٣٤٠ ـ ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١».

بعض آراء كبار الأجانب والوطنيين عن سياسة الوثائق:

ذهبت الصحف البريطانية، تبريرًا لسياسة حكومتها فى مصر، إلى أن الجاليات الأوروبية فى بلادنا شديدة الرضى عن مشروع اللورد كيرزن وعن السياسة المبيَّنة بمذكرة اللورد أللنبى، فقامت بعض الصحف الأجنبية فى مصر تفند هذا الزعم تفنيدًا دعمته بالبيِّنة والدليل القاطع.

ولقد قصد مندوب من جريدة «الليبرتيه» بعضًا من أصحاب الكلمة منهم وذوى الصفة البارزة بينهم من مختلف الجنسيات، وأجرى مع كل منهم حديثًا يستطلع به رأيه نحو هذه السياسة التى قيل إنهم راضون عنها.

فبدأ سلسلة هذه الأحاديث الأستاذ أنريكو مانوزاردى، المحامى الإيطالى المشهور الذى يغنى ذكر اسمه عن تعريفه، فصرح له جنابه بعد تفكير طويل بما يلى:

«نعم إنى إيطالى، ولكنى كذلك ثلاثة أرباع مصرى، لأنى أسكن هذه البلاد من ثلاث وأربعين سنة، ولا حاجة بى لأن أقول لك إننى باقٍ هنا لأنى أحب مصر. وهذه الصفة المزدوجة هى التى تحدو بى لأن آسَفَ على الأغلاط السياسية التى ارتُكبت فى هذه المفاوضات».

«سافر الذين سافروا وهم يعلنون أنهم يريدون تحقيق استقلال لا شك فيه، كما لو كان الأمر مقصورًا على تسوية التفاصيل فى اتفاق قد قررت مبادئه، ثم عادوا ولم يحصلوا على شىء لأنى أعتبر أن مصر لم تحصل على شىء».

«إنَّا جماعة هنا كنا نعلم، قبل مذكرة لورد أللنبى بزمن بعيد، أن إنكلترا فى حاجة لمصر. كنا نذكر الحرب التى أعلنتها على نابليون ومعارضتها فى حفر قناة

السويس، ولما أن حُفرت القناة بدون معونتها رأينا كيف وضعت يدها عليها بالفعل. لا نزال نذكر الظروف التى استفادت فى خلالها من إهمال الدول الأخرى فاحتلت البلاد احتلالاً عسكريًا سنة ١٨٨٢.

«غير أننا سجلنا الوعود البريطانية التى طال تكرارها وكلها تقرر أن الاحتلال موقت وموقتة كذلك الإجراءات الماسة بسيادة مصر، ولما أن طلب رسميًا، آخر الأمر، من الحكومة البريطانية أن تفى بوعودها أجابت أن إنكلترا فى حاجة لمصر. لأول مرة سحبت إنكلترا، بصريح القول، عهودًا قطعتها، وذلك لما أذنت ساعة تنفيذ الوعود».

«لو كنت إنكليزيًا لوافقت على رغبة بلادى فى استعمار مصر ولكن بشرط أن يكون عملها هذا بإخلاص، وأنها ما كانت تقطع عهودًا تراها مضطرة لعدم المحافظة عليها».

«ولا يظهر لى، مع ما قاطعته الحكومة البريطانية من العهود، أن المذكرة الأخيرة قد صيغت كمذكرة سياسية عادية، فهى شديدة اللهجة بل هى عنيفة، لا تهتم كثيرًا، أو قليلاً، بالمحافظة على شعور شعب طالما مُنى بخطة أخرى».

«وبصفتى أجنبيًا لا أشعر بحاجة للحماية البريطانية، فقد كنت هنا قبل الاحتلال، وكنت أشعر بأنى فى أمان. كنا أحسن مما نحن الآن بسبب المساواة بين الأجانب. ومن عهد الاحتلال وقع على الأجانب، غير الإنكليز القاطنين البلاد، من المنع والحظر شىء كثير».

«أما ما صرحت به الحكومة الإنكليزية من أن الذى دعاها إلى هذا القرار هو رغبتها حماية استقلال مصر من تدخل الدول الأخرى، فإن هذا التصريح لا يقصد بداهة إلا دول البحر المتوسط: فرنسا وإيطاليا واليونان وتركيا، وبنوع خاص الدولتان الأُولَيان، وهما اللتان تستطيعان أعمالاً مالية تعتبر السبب والمقدمة لتدخل محتمل. وبصفتى إيطاليًا أرى واجبًا علىّ الاحتجاج بشدة لأن

بلادى لم يكن لها أبدًا أى أغراض استعمارية فى مصر، ولم تَجْرِ، فى أى وقت من الأوقات، على سياسة استعمارية».

«جئت مصر قبل أن يبدأ الاحتلال البريطانى. وكان النفوذ الإيطالى عظيمًا، كان القوم يتكلمون اللغة الإيطالية حتى فى مصالح الحكومة. لم يكن فى استطاعة إيطاليا إذ ذاك وقف الاحتلال البريطانى، فلم يكن لها غرض إلا أن تربطها بمصر رابطة صداقة مستمرة وصلة معاشرة سلمية. ويجب علىّ أن أصرح أن الإيطاليين، بالاشتراك مع الفرنسيين، عملوا كثيرًا فى نهضة مصر الحديثة عملاً رضى عنه المصريون كل الرضى. جاءت إنكلترا بعد ذلك تحصد ما بذرناه بسخاء. وإنى أعتقد أن خطر اعتداء محتمل من إيطاليا على استقلال مصر لا وجود له إلا فى مخيلات الواهمين».

«ولقد لاحظت أن الحكومة البريطانية تنوى أن تقوم، فى الحال، بمباشرة المفاوضات بشأن إلغاء الامتيازات، ولست أفهم ضرورة لهذا الإلغاء: لا تجد مصر، ولا تستطيع أن تجد، أى ضرر من أن يبقى القضاء القنصلى يقضى فى مسائل الأحوال الشخصية، وقد حفظت مصر مبدأ سيادتها بإيجاد المحاكم المختلطة المصرية التى تنظر فى المنازعات المدنية بين الأجانب. كيف يمكن التأكد من إدارة صالحة للقضاء إذا طُلب من القضاة أن يطبقوا فى مسائل الأحوال الشخصية قوانين مختلفة فى روحها وصيغها؟ المصريون محقون كل الحق فى استقباء نظام الامتيازات مخففًا بالقوانين المختلطة، وإن الإلغاء المنوى للامتيازات قد يثير فى نفوسنا قلقًا عظيمًا».

«ولقد قرأت فى مشروع كيرزن النص الخاص بالموظفين الأجانب فى المصالح المصرية. يريد لورد كيرزن أن يحتِّم على مصر التعهد بألا تدخل فى خدمتها موظفين أجانب غير إنكليز. إنى أجد هذا النص مهينًا للموظفين الإيطاليين ناكرًا لجميلهم، وإن الذين خدموا مصر من مواطنينا خدموها بإخلاص، فخدموا البلاد التى وظفتهم دون أن يجعلوا غرضهم الجرى على أية سياسة إيطالية. كان

كل مجهودهم أن يشرّفوا إيطاليا بقيمة مساعدتهم لمصر التى استخدمتهم. سار فنّيونا وإداريونا ومتشرّعونا الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية سير المصريين أنفسهم. لست أريد أن أعيد ذكرى خدماتهم العديدة، ولكنى أفيض القول فى أن سوء الظن بهم إن هو إلا محض ظلم».

«وفى نهاية الأمر لا أستطيع الموافقة على مشتملات الوثائق البريطانية لا كإيطالى ولا كثلاثة أرباع مصرى».

وإنَّا نكتفى بنشر آراء الأستاذ مانوزاردى؛ حيث إنه من أكبر رجال الجاليات الأجنبية وأقدمهم عهدًا بالإقامة فى هذه الديار.

ولقد قصد الأستاذ محمد كامل حسين المحامى فضيلة الشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية السابق ورجا فضيلته أن يفصح له عن رأيه فى هذه الوثائق وفى السياسة الإنكليزية المرسومة فيها، والخطة الواجب اتباعها. فصرح له فضيلته بما يلى:

«إن رأيى فى الوثائق الثلاث، وعلى الأخص ما تعرضه إنكلترا بمشروع كيرزن والسياسة التى رسمتها الحكومة الإنكليزية بمذكراتها الإيضاحية، أن تقديم المشروع والمذكرة على هذا الوجه استخفاف بالمصريين عمومًا، واعتقاد من الإنكليز بأن المصريين لا يُعدون فى عداد العقلاء».

«والواجب إزاء ذلك من المصريين أن يتَّحدوا كلمة واحدة على بيان أن ما فهمه الإنكليز مخالف للواقع، وأن المصريين يقدّرون حقوقهم حق قدرها، وأن يقيموا البرهان على ذلك فلا يقدم واحد منهم على تشكيل الوزارة فى الوقت الحاضر ولا على دخوله عضوًا فيها حتى يعدل الإنكليز عما طلبوه من المصريين ويعترفوا بحقوق مصر كاملة، والشروع فى تنفيذ ذلك الاعتراف بإعلان إلغاء الحماية والأحكام العرفية والجلاء عن الأراضى المصرية».

ولا يمكن الاكتفاء بتشكيل وزارة إدارية لأن المشروع والمذكرة يتطلبان وجود وزارة سياسية، كما أن الأمة المصرية تطلب أن تكون الوزارة سياسة لأجل أن تسير بها الطريق الذى تضمن به حقوقها كاملة».

«وعندى أنه، ما دام أعضاء وزارة عدلى باشا المستقيلة كانوا متضامنين فى أسباب الاستقالة وفى التقرير الذى تقدم إلى عظمة السلطان ببيان الأسباب التى قضت برفض المشروع، فقيامًا، بحق هذا التضامن لا ينبغى لواحد منهم أن يقبل تشكيل الوزارة ولا أن يدخل فيها».

«هذا وإنى أرى أن أول ما يجب على الزعماء أن يتحدوا فى العمل الذى يخدمون به قضية أمتهم، ولا يجوز أن يكتفوا بحجة نداء الأمة للاتحاد لأن الأمة متحدة على المطالبة بحقوقها كاملة فدعاؤها للاتحاد على ذلك تحصيل حاصل لا فائدة منه».

«والذى يلزم هو الاتحاد فى العمل، وهذا وظيفة الزعماء، فعليهم أن يتحدوا قيامًا بواجب الوطن عليهم، وعلى الأمة لكى تساعدهم وتمشى وراءهم».

ثم استطلع الأستاذ كامل حسين رأى سماحة السيد عبد الحميد البكرى، فصرح له بما يلى:

«فيما يختص بمشروع اللورد كيرزن فهو على طرفَىْ نقيض مع حقوق المصريين، وما دام هو على هذه الحالة فلا يفكر مصرى، كيفما كانت منزلته، أن يسلم بشىء منه. أما ما يختص بالمذكرة التفصيلية فإنها، فضلاً عن أنها من بعض الوجوه استهانة بمواعيد وتصريحات كبار رجال السياسة الإنكليزية، فإنها استهانة بكرامة الأمة المصرية. ولا أظن أن أمة، لها ما لمصر من يقينها التام بحقوقها ومنزلتها فى الحضارة قديمًا وحديثًا، تسلم طائفة مختارة بأن تُحكم على المبادئ التى قررتها هذه المذكرة».

«وإن الأمة المصرية إزاء المذكرة الإيضاحية أصبح موقفها واضحًا جليًا، فيتعين عليها جمع كلمتها وتوحيد هيأتها للعمل على نشر الدعوة بكل الطرق السلمية، داخل البلاد وخارجها لرد حقها المغصوب حتى تعيش حرة مستقلة».

«وأما فيما يتعلق بإمكان تشكيل وزارة، فإنه إذا كان المراد تشكيل وزارة، سواء دعوها وزارة إدارية أو وزارة سياسية، وأن هذه الوزارة تسير فى الشئون على المبادئ التى وردت بالمذكرة الإيضاحية، فلا أظن أن مصريًا، مهما كانت منزلته وعاطفته الوطنية، يقبل أن يكون وزيرًا يومًا من الأيام. وأما إذا أُريد أن تُشكل وزارة ببيان معلوم بفرض رضاء الأمة عن هذا البيان، فأستبعد جدًا، قياسًا على الماضى البعيد والقريب، أن مثل هذه الوزارة مع بيانها تستطيع يومًا ما أن تقوم بتنفيذه، وعلى ذلك ففكرة تشكيل وزارة على هذه الصورة تكون فكرة عقيمة مقضيًا عليها من الآن».

«أما من حيث الشرط الأساسى لإمكان تشكيل وزارة فى الظروف الحاضرة، فإن المسألة دقيقة جدًا خصوصًا إذا أرادت الأمة أن تكون لها وزارة تعمل بما لمصر من الحقوق والواجبات. فيُشترط لتشكيل مثل هذه الوزارة اعتراف حكومة الدولة الإنكليزية بحقوق مصر اعترافًا جليًا، وبذلك يتهيأ لمثل هذه الوزارة أن تقوم بواجباتها فى شئون المصريين، سواء فى أمورهم الداخلية أو علاقتهم مع دول أوروبا عمومًا والإمبراطورية الإنكليزية خصوصًا، على أصول الحقوق الدستورية والدولية».

«وإن قبول وزير من وزارة عدلى باشا لأى منصب من مناصب وزارة أخرى فى مثل هذه الظروف اعتراف جلى واضح بعدم تضامنه مع زملائه فى وزارة عدلى باشا».

«وليس لى بعد ما تقدم من الملاحظات العامة إلا تقدير موقفنا الحاضر والعمل من طريق الحكمة والسلام التى تقضى بتحكيم العقل دون الهوى والمصلحة دون العاطفة وتوحيد كل جهود الأمة نحو العمل لنيل حقوقنا تامة كاملة. وأظن أن ما أجبت به أسئلتكم هى آراء لا أنفرد بها دون غيرى من

المصريين، وأعتقد أنها آراء تجول فى فكر كل مصرى يقدر الحالة قدرها ويشعر مثل شعورى هذا».

ثم حادَث الأستاذ كامل حسين قداسة القمس بطرس عبد الملك لمعرفة رأى الأكليروس فى الوثائق الثلاث وما يتعلق بها، فصرح قداسته بما يلى:

«إن مشروع اللورد كيرزن الأخير ووثائقه لهى موت لمصر والمصريين وفَقْد لحريتها التى تنشدها، وما هى إلا قيود وسلاسل فى أعناقهم وأرجلهم، واسترقاقهم استرقاقًا لم يُحْك عن العبيد فى الزمن السالف. وإن المصريين لا يقبلون مذلة ولا صَغارًا فى زمن الحرية التى أعطيت لعموم البلاد، وإنهم ينبذون كل النبذ هذه الوثائق ولا يقبلونها مطلقًا ولا أن تدون فى تاريخهم».

«والواجب على كل مصرى صميم أن ينسى ما قد حصل من التنابذ وأن يجمعوا كلمتهم على نيل مطلبهم بأنفسهم، ولا يعتمدون إلا على العمل الحقيقى ويتركون الشخصيات وراء ظهورهم، وأن كل فرد منهم، سواء كبيرًا أم صغيرًا، يقبل تشكيل وزارة أو يقبل الدخول فى أى وزارة فهذا يعد خيانة كبيرة للوطن وبَنِيه، وإن تضامن الوزارة العدلية والشجاعة والصراحة والمحبة الحقيقية لاستقلال البلاد مما يجعلهم الآن متضامنين معًا فى السلوك فى هذا السبيل. وإن كل وزير منهم يقبل فك هذا التضامن لهو بمثابة عدوّ للبلاد والعباد، وإن كل محاولة لتشكيل وزارة إدارية أو سياسية على برنامج كيرزن المخرّب لهو انتحار وموت، ويجب على كل مصرى أن يجتهد فى دفع هذا الانتحار بكل الوسائل المشروعة السلمية وأن يدفع عنه بأس المَنُون الأدبى، وهذا هو الوثائق الكاذبة».

«والبلاد بحالتها الحاضرة، لا يمكن، بأى سبيل كان، أن تقبل أى وزارة. إنما الشرط الأساسى الوحيد لقبول تشكيل الوزارة هو إعطاء المواثيق الحقيقية، بالعمل لا بالقول، بالاعتراف باستقلالنا التام وإعطائنا الحرية للتصرف فى أمورنا السياسية سواء أكانت داخلية أم خارجية. وجلاؤهم عن البلاد».

«وعندى أنه يجب إجماع العقلاء الذين يهمهم صالح البلاد على الاتحاد، وذلك ليس بالكلام أو النشر، فإن فى اعتقادى هذه شوشرة لا قيمة لها البتة. بل

إن الاتحاد يكون عمليًا بمعنى بث دعوة بميعاد معين للذين يشتغلون فى منفعة الوطن ومكان معين فيها يتصافحون وينسون الماضى ويجمعون كلمتهم على الهيئة التى تشتغل فى سبيل استقلال البلاد، سواء أكان ذلك بمصر أم بالخارج».

«ولا إخال إلا أن هذه التمنيات يتمناها عموم رجال طائفتنا من صميم قلوبهم وأفئدتهم. والله تعالى هو الحق يعطى الحق للمغلوب ظلمًا».

ولقد كانت الفرصة سانحة إذ ذاك لجمع كلمة الزعماء وتوحيد صفوف الأمة إذا صفت القلوب وتوجهت الإرادة فيهم إلى نبذ الشخصيات وجعل صالح الوطن فوق كل صالح، ولئن كان تم ذلك لتغير وجه الأمر، وعادت هيبة الأمة إلى قلوب خصومها الذين استخفوا بها وبأمانيها لما رأوا من تفكك أوصالها وذهاب ريحها وتفرق كلمتها.

الأزمة الوزارية:

اشتدت الأزمة الوزارية ولم تَنْجلِ، لأن جميع المصريين أبوْا التعاون مع الإنكليز. ولكن الوزارة عُرضت على ثروت باشا فأبى أن يقبلها، ثم روجع فى أمرها فصمم على إبائه فى بادئ الأمر. وأصبحت هذه الأزمة ليست أزمة وزارية وحسب بل أزمة قومية، حيث أخذت الأقلام تحذر رجال السياسة من قبول الوزارة لما فى قبولها من الاعتراف بما ترمى إليه السياسة البريطانية من خنق الشعور الوطنى ووضع أغلال الحماية فى أعناق الأمة.

«ولقد كثرت الاحتجاجات من الأفراد والهيئات على مشروع كيرزن، وإنَّا لنجتزئ عن نشرها جميعها بنشر هذا النداء الذى أصدرته جمعية مصر المستقلة فى يوم ١٤ ديسمبر. وهذا نصه:

«لقد تريصت الجمعية، عند اطِّلاعها على الوثائق الثلاث، إلى أن ينشر على الناس بيان حضرة صاحب الدولة عدلى باشا ليتم بنشره مجموع ما يستلزمه الحكم على الحالة الحاضرة حكمًا صحيحًا ناضجًا».

«وقد ظهر من تقرير صاحب الدولة مبلغ العناء الذى كابده رجال الوفد فى سبيل المفاوضة مع اللورد كيرزن الذى تبين أنه إنما كان يريد القضاء على أمانى مصر القومية قضاء تامًا، تلك الأمانى التى عهد عظمة السلطان وعهدت الأمة أمر تحقيقها لرجال الوفد الذين قطعوا على أنفسهم عهدًا بالسعى فى تحقيقها كاملة أو ردها للبلاد أمانة لم تُمس بسوء. ولا يَسَع المُطَّلع على مجموع تلك الوثائق إلا أن يقدر جهود الوفد قدرها ويشكر لهم حسن مسعاهم ويشترك معهم فى الأسف على هذه النتيجة التى كان لا بد من الوصول إليها مما ظهر من نية الحكومة الإنكليزية من النيل الصريح، ليس من استقلالنا فقط، بل من كرامتنا أيضًا - ولهذا فإن جمعية مصر المستقلة تكرر بهذه المناسبة شكرها وشكر البلاد لحضرة صاحب الدولة عدلى باشا وباقى أعضاء وفده على حسن بلائهم فى مصلحة البلاد وردهم إليها حقوقها غير مسلوبة ولا منقوصة».

«أما عن المستقبل فالظاهر الصريح أن الحكومة الإنكليزية تقول إنها وضعت تقرير كيرزن ليكون أساسًا للاتفاق المستقبل لا يقبل التغيير أو التعديل».

«والذى لا يحتمل النزاع هو أن تلك الأسس لا تصلح بحال أساسًا لبناء استقلال البلاد الذى تنشده والذى من أجله ضحت ما ضحت وعانت ما عانت فى السنوات الثلاث الأخيرة».

«لم يبقَ علينا إلا أن ننظم عملنا على قاعدة استحالة الاتفاق ما دام هذا هو مركز الإنكليز لا يتزحزحون عنه، وعلى قاعدة «أنه يصعب جدًا على من يحكم دون هوى أو تحيز أن يقدر أن الحكومة الإنكليزية تفكر جديًا فى إرضاء المصريين للوصول معهم إلى اتفاق»».

«فالإنكليز لا يقبلون نقض شىء من هذه الأسس. ودولة عدلى باشا يرى، مما نقلناه عن تقريره، أن هذا صريح فى انعدام نية الإنكليز فى إرضاء المصريين، وهذا يجعلنا حتمًا خاضعين للقوة الغاشمة غير المُعلَّلة التى لا تحترم عهدًا ولا تعترف بحق ولا تبرُّ بوعد».

«سلاحنا أمام هذه القوة هو أن تتحد جميع طبقات الأمة وأحزابها على التمسك بحقنا تمسكًا لا يجعل للخصم طريقًا للطعن عليهم وهم يسعون فى إيجاد من يعاونهم على هذا المنصب من أبناء مصر بالسعى فى تشكيل وزارة تعمل تحت هذا النير الثقيل. ومصر تناشد أبناءها البَرَرة ألا يغتروا، بعد ظهور نية الحكومة الإنكليزية، بالوعود التى طالما أُعطيت للإخلاف بها ولا بالأمانى التى كنا نتمناها ومآلها للخيبة، وأن يكون فى امتناع أبناء مصر جميعًا عن الاشتراك فى جريمة إخضاع الشعب للقوة الغاشمة احتجاج بالغ على هذا الاعتداء الصريح».

«إن وظائف الحكومة، وعلى الخصوص كراسى الوزارة فى مثل هذه الأزمة، تكاليف أكثر منها مزايا، فالواجب يقضى حتمًا على كل مصرى أن يقوم بواجبه السلبى بالامتناع عن الاشتراك فى إلحاق هذا الظلم الفادح ببلده. وثقة الأمة عظيمة بأبناء مصر المخلصين أن يكونوا عند حسن ظنها بهم، فلا يجد الخصوم منا معوانًا على قتالنا، والله نسأل أن يسدد خطاهم ويلهمهم ما فيه خير البلاد».

«عن مجلس الإدارة»

«عباس باشا الدره مللى، حسن عبد الرازق باشا، محمد صالح باشا، حافظ عفيفى بك، وهيب دوس بك، إسماعيل زهدى بك، محمد كامل البندارى بك، طراف على، على بك إبراهيم، سامى كمال، صليب سامى، حسن حسنى».

وفى مساء يوم ١٢ اجتمع مجلس المحامين فى جلسة فوق العادة وقرر قرارًا رفعه إلى الأعتاب السلطانية، وهذا نصه:

«انعقد مجلس نقابة المحامين فى يوم الإثنين ١٣ ربيع الثانى سنة ١٣٤٠ (١٢ ديسمبر سنة ١٩٢١) ونظر فى أمر الوثائق السياسية الثلاث التى نُشرت بملحق الجريدة الرسمية بتاريخ ٦ ربيع الثانى سنة ١٣٤٠ (٥ ديسمبر سنة ١٩٢١) وقرر بالإجماع ما يأتى:»

«إن الساعة العصيبة، التى تجتازها الأمة حيال الوثائق الثلاث الرسمية التى نُشرت أخيرًا بشأن نتيجة المفاوضات التى جرت بين الوفد الرسمى وبين حكومة إنكلترا، أوقعت الأمة فى حالة استياء شديد، حتى لم تترك قلبًا لم تمسه هذه الوثائق من نية التعدى على استقلال البلاد والإصرار على حكمها بسيف القوة والبطش».

«والمحامون، الذين هم سدنة العدالة وخدّام الحقيقة، أحق أبناء البلاد بإظهار أسفهم واحتجاجهم على هذه السياسة الهادمة لحقوق الأمة والقاضية على كل أمانيها».

«ولذلك مجلس النقابة، أمام هذه الحالة، وهو ترجمان أولئك الرجال، يرى نفسه مضطرًا بأن يعلن احتجاجه على هذه السياسة التى لا سند لها سوى القوة التى لم تحترم عهدًا ولا ميثاقًا. ويرى، والوزارة التى تولت تلك المفاوضات قد استقالت من مساندها احتجاجًا على تلك السياسة، أن كل رجل من أبناء مصر يقبل أن يخلُفَها يكون بهذا القبول مشتركًا مع الذين طعنوا أمته فى كرامتها واستقلالها».

وقد طلب بعض المحامين الإضراب عن العمل احتجاجًا فعليًا على مشروع اللورد كيرزن، كما احتج محامو أسيوط والإسكندرية وكل الهيئات على تلك السياسة التى ترمى إلى تقرير الحماية على مصر.

ومع ذلك، فقد اتحدت الروايات على أن الذى انتُخب لتأليف الوزارة الجديدة هو معالى عبد الخالق ثروت باشا، ولكنه اشترط شروطًا كانت محلاً للأخذ والرد بينه وبين دار الحماية، وبين الأخيرة وبين وزارة الخارجية الإنكليزية.

خطة ثروت باشا لتأليف وزارة جديدة:

ولقد أرسل الفيلدماريشال أللنبى إلى وزارة الخارجية البريطانية فى يوم ١٢ إشارة برقية يصف فيها الحالة ويذكر برنامج ثروت باشا لتأليف الوزارة. هذا نصها:

«قابلت السلطان صباح أمس ١١ ديسمبر».

«فأيد عظمته أن عدلى استقال، ولكنه قال: إنه لم يتقرر شىء فيما يتعلق بتأليف وزارة جديدة، وسيرى ثروت باشا بعد ظهر ذلك اليوم (١١ ديسمبر). وفى مساء ذلك اليوم زارنى ثروت باشا بناء على تعليمات عظمته وعرض برنامجًا وصرح بأنه مستعد لتولى الوزارة بناء عليه».

وهذه هى النقط الجوهرية فيما يقترح من الخطة السياسية:

١ - «الاقتصار من مذكرة ١٠ نوفمبر، التى سُلمت إلى الوفد المصرى الرسمى، على تعهد الحكومة البريطانية بإنهاء الحماية والاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة، ومع عدم استطاعته قبول المذكرة أو الإشارة على البلاد بقبولها فسيكون همّ الوزارة - معتمدة فى ذلك على موقف البلاد - أن تثبت لبريطانيا العظمى ألا حاجة بها إلى زيادة الضمانات أو كثرتها. إذ كان حسن نية مصر ومصلحتها، التى تتطلب احترام التعهدات المقدمة، هما خير الضمانات للمصالح البريطانية والأجنبية الأخرى وأفعلها».

٢ - «ولهذا الغرض تعتمد الوزارة، ليس فقط على عدل القضية الوطنية، بل كذلك على روح الإنصاف لدى الأمة البريطانية، وعلى التقدير العادل للصوالح المتبادلة بين البلدين».

٣ - «والوزارة مقتنعة بأنه لن تكون ثَم عقبة فى المستقبل القريب فى سبيل إعادة النظام العادى فى مصر الذى يسمح بمنح دستور للبلاد يضمن التعاون الجدّى الفعال بين الحكومة وبين ممثلى الأمة المنتخبين».

«وتنوى الوزارة، بفضل تأييد عظمتكم، أن تضع مشروعًا للإصلاح الدستورى لكى تعتمد فى مهمتها السياسية على تمثيل وطنى صحيح، وتقوم بطائفة من الإصلاحات الضرورية التى يتطلبها تقدم البلاد أدبيًا واقتصاديًا».

٤ ـ «ترى الوزارة أنه قد حان الوقت لإعادة وزارة الخارجية التى عطلتها شروط الحرب مؤقتًا».

٥ ـ «وأخيرًا، لما كانت الوزارة تدرك التبعة المترتبة على مهمتها، فستقف نفسها على حمل ذلك العبء وإدارة شئون البلاد وفق ما تقتضيه المنافع الوطنية وحدها».

٦ ـ «وإذا كانت الوزارة تعلم من عظمتكم النيات التى تنطوون عليها لخير البلاد فهى لا ترتاب فى أنها ستلقى من عظمتكم التأييد فى إنفاذ هذا البرنامج، وهى تعول كذلك على ثقة البلاد فى مهمة كهذه تدرك كل صعوبتها».

ثم أتبع هذه البرقية بأخرى تفسيرية فى التاريخ ذاته، هذا نصها:

«يقول ثروت، عن النقطة الأولى المذكورة فى تلغرافى السابق المرسل بتاريخ اليوم، إنه يرجو أن تجد حكومة جلالة الملك طريقة لإلغاء الحماية فى المستقبل، وإن كان لا ينتظر أن تفعل هذا حالاً».

«والفكرة التى تقوم عليها النقطة الرابعة فى برنامج ثروت هى أن ترجع مصر إلى الأحوال التى كانت سائدة فيها فى سنة ١٩١٤ قبل أن تُعلن الحماية».

«وليس عنده اعتراض على تعيين من يخلف المستر كريج فى وزارة الخارجية، وهو يرغب فى أن تكون العلاقات بين الحكومة المصرية وبين ممثل حكومة جلالة الملك على النحو الذى كانت عليه بينها وبين المعتمدين البريطانيين قبل الحرب».

«وهو على ثقة من أنه يستطيع أن يؤلف وزارة على قاعدة هذا البرنامج الذى يصر على أن توافق عليه حكومة جلالة الملك مقدمًا. وأرى أن ثروت يمكن الثقة بإيفائه بعهده، وإنها لشجاعة منه أن يتقدم على حين أن المهمة التى تواجه أية وزارة لا بد أن تكون شاقة بسبب خيبة الأمل وما نتج من العداء من جانب جميع الأحزاب للتصريح الأخير الذى أصدرته حكومة جلالة الملك. وأكون شاكرًا لكم إذا أبلغتمونى، بدون إبطاء، موقفكم حيال هذا البرنامج الذى أشير بقبوله بكل إلحاح».

فأجابه اللورد كيرزن ببرقية فى ١٥ ديسمبر، هذا نصها:

«يمكنك أن توافق، بصفة عامة، على البرنامج الذى اقترحه ثروت باشا كما وصفته فى تلغرافك الثانى المرسل فى يوم ١٢ ديسمبر. على أنه من الضرورى، فيما يتعلق بالنقطة الأولى، تفاديًا من كل سوء تفاهم، أن يذكر بوضوح أن حكومة جلالة الملك لم تقدم «تعهدًا» بإلغاء الحماية وبالاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة، وإنما عرضت فقط حكومة جلالة الملك أن تنهج هذا السبيل باعتبار ذلك جزءًا من مساومة رفضها الطرف الآخر».

«ولست أرغب فى أن أسبب ارتيابًا فى حسن نيتنا، أو أن أجعل مهمتك أشق، ولكنك قد تستطيع أن تحصل على الاعتياض من لفظة «الحماية» كلمة «عرض» فى البرنامج الذى اقترحه ثروت».

هذا، ولقد حل يوم ١٨ ديسمبر وهو اليوم الذى أُعلنت فيه الحماية على مصر، فانتهز الناس هذه الفرصة وأرسلوا احتجاجاتهم إلى المراجع العليا بإنكلترا ونشروها على صفحات الصحف المصرية. ولقد اشترك فى ذلك الهيئات النيابية وغير النيابية والدينية إسلامية ومسيحية، وأضربت المدارس جميعها احتجاجًا على بقاء الحماية، وحصلت مظاهرات فى القاهرة وفى المدن الأخرى المهمة من القطر، انتهت كلها بسلام تقريبًا ما عدا فى مدينة الزقازيق حيث تعرض الجنود للمتظاهرين وأطلقوا عليهم الرصاص فقتلوا منهم اثنين وجرحوا غيرهما، فصدر الأمر بإقفال مدرسة الزقازيق الثانوية.

ونشر سعد باشا نداء للأمة بهذه المناسبة ننشره هنا. قال:

«فى مثل هذا اليوم من عام ١٩١٤ وضعت الحكومة الإنكليزية الحماية عليكم من غير استشارتكم، ورغم مشيئتكم، وفهمتم أنها ضرورة حرب تزول بانتهائها، فسكنتم وانتظرتم. ثم صدقتم أن الحلفاء إنما يحاربون انتصارًا للحق والعدل، فاشتركتم معهم أنبل اشتراك فى تحمل أعبائها، وملافاة خطوبها خدمة لهذا المقصد السامى، ورغبة فى الوصول بعد الانتصار إلى الاعتراف بحقكم، والتمتع

باستقلالكم. فلما تم النصر وتقاضيتم حقوقكم تنكر لكم من انتفعوا بعونكم، ومن الذين مَلئُوا الأرض صياحًا بقداسة حربهم، وبنزاهة قصدهم، وسخروا من سلامة قلوبكم وحسن ظنونكم، فامتلأتم سخطًا منهم، وغضبًا عليهم، ونفخت الروح الوطنية فى صدوركم، فجمعتم قوتكم، ونهضتم نهضتكم، التى مزقتم بها ما حاول الأجنبى بغلظته أن يلقيه عليكم من لباس الذلة، من ثياب المعرّة، من ستر الحماية. وبرهنتم بما فعلتم على أنكم شعب عزيز شاعر بعزته، وأهلٌ بأن يصل بنفسه إلى غايته، ويحمل الغير إلى الاعتراف بحقه واحترام منزلته».

«لا تظنوا أن جهودكم ضاعت هباء، وأن ضحاياكم ذهبت سُدًى، فقد انتهت الحكومة الإنكليزية فى ٢٦ فبراير إلى الاعتراف بأن الحماية علاقة غير مُرْضية، وإلى التصريح فى ٣ ديسمبر بأنها لا تقصد استمرارها لا فعلاً ولا حكمًا، وبذلك تم إقرار الإنكليز ببطلانها، بل بعدم وجودها. لكنهم يدعونكم اليوم إلى إبدال هذه الحماية الباطلة، حتى فى اعتبارهم، بل المعدومة بإقرارهم، باتفاق مَعِيب شائن، اتفاق مبنى على أفسد مبدأ لأسوأ غاية، مبنى على زعم أن أرض مصر كلها لازمة لحفظ مواصلاتهم، وحكمها بهم ضرورى لمنع الغير من الاستيلاء عليها، وأنهم مكلفون بحفظ النظام فيها وحماية عرشها وسلطانها. ويريدون أن توقعوا أنتم بأيديكم صك إذلالكم واستعبادكم، فما أشد جهلهم بكم، واحتقارهم للعدل. ما عرف الناس زمانًا كانت الضرورة فيه شارعًا للقانون، ولا القوة منشأ للحق، ولا الحاجة محللاً للجرم. ولكنهم عرفوا أن كل ظلم يحمل فى ثناياه مثوبة المظلوم وعقوبة الظالم، وأن الله ليس بغافل عما يعمل الظالمون، بل هو مجازيهم بما كسبت أيديهم، أفرادًا كانوا أو أقوامًا، وأن كل عمل للحق غير ضائع، وكل تضحية فى سبيله نافعة، ولا تلقى عند الله إلا حسن الرضاء وجميل الجزاء. فعلينا أن تستمر جهودنا، ونشترى حتى بأرواحنا رضاه وفخر الوطن، وأن نؤمن بأن مصر المعذبة اليوم ستصير غدًا الرمز المجيد لنجاح الجدّ المتواصل، وفوز الحق الخالد».

«سعد زغلول»

«رئيس الوفد المصرى»

وما زالت الأزمة الوزارية مستحكمة وكبار القوم محجمون عن قبول مساند الوزارة، ومراجل الصدور تغلى والحالة فى منتهى الخطورة.

على أن ذوى الرأى انقسموا فى مسألة تأليف الوزارة إلى فريقين، ففريق منهم كان يستنكر قبول أى مصرى تأليف الوزارة، لأن فى قبوله اشتراكًا مع السلطة الغاصبة ومعاونة لها على تنفيذ سياستها إلى استبقاء الحماية التى ترمى إلى ضم البلاد إلى الإمبراطورية البريطانية؛ الأمر الذى ينفر منه كل مصرى تجرى فى عروقه قطرة من الدم المصرى.

وفريق ذهب إلى تحبيذ تأليف وزارة لترد على مذكرة الحكومة الإنكليزية حتى لا يترك العرش منفردًا أمام الإنكليز.

وكان لكل فريق أنصار أقوياء من ذوى الرأى فى الأمة جرت أقلامهم بتأييد مذهبيهما على صفحات الصحف.

دعوة سعد باشا للاجتماع بنادى سيروس ومنع الاجتماع:

وفى يوم ١٨ أرسل سعد باشا دعوة إلى أربعمائة من النواب والعظماء والكبراء وذوى الرأى من أهل البلاد لاجتماع يعقد بنادى سيروس بعد ظهر يوم الجمعة ٢٣ ديسمبر، للنظر فى الحالة التى كانت قائمة إذ ذاك.

ولكن قلم المطبوعات أذاع البلاغ الرسمى التالى فى يوم ١٩ منه:

«بناء على أمر السلطة العسكرية قد تقرر منع الاجتماع الذى دعا إليه سعد باشا زغلول يوم الجمعة ٢٣ الجارى بنادى سيروس».

فاحتجت الهيئات كلها على هذا التضييق على الحرية الشخصية، وكتب سعد باشا فى اليوم نفسه نداء للأمة نشرته الصحف المحلية، هذا نصه:

«لقد اتحد شعوركم، واتفقت ميولكم، واجتمعتم على السعى بقدم ثابتة نحو غاية واحدة هى استقلال بلادكم، واستنكرتم كل ما من شأنه أن يعدل بكم عن

طريق حقكم، كمشروع كيرزن وتبليغ جناب اللورد أللنبى لعظمة السلطان، ولهذا دعوتكم لاجتماع وطنى يوم الجمعة القادم للنظر معكم فى الحالة الحاضرة، واختيار أحسن الوسائل لبلوغ هذه الغاية السامية. ولكن عزّ على السلطة العسكرية أن ترى فى هذا الاجتماع اتحادكم، فأمرت بمنعه بحجة المحافظة على الأمن العام، كأن اتفاقكم من شأنه إقلاق الراحة وتكدير الصفاء. فلم يسعنى، إزاء هذا الأمر القاهر، إلا الاعتذار لحضراتكم عن فض هذا الاجتماع».

«إن هذا المنع فاتحة السياسة الجديدة التى يريد الإنكليز الجرى عليها فى إخضاعنا، يريدون سياسة الحَجْر على الحرية والاستبداد التام. وإنى لست إلا معبرًا عنكم إذا قلت مرحبًا بها، إننا مستعدون للقائها بكل جنان ثابت وعزم شديد».

«وكأن الله ابتلانا بها لتقوية إيماننا وتقدير اتحادنا ومضاعفة جهودنا، وهم كلما تشددوا فيها قويت قلوبنا، واشتدت عزائمنا، وكانوا أشبه بالمحراث الذى كلما أوغل فى الأرض ومزق طبقاتها وقلب ترابها أنبتت نباتًا حسنًا وأتى نباتها بأبرك الثمرات».

وإلى ذلك يشير فخامة اللورد أللنبى فى برقيته[1] التى أرسلها إلى اللورد كيرزن فى ٢٠ من الشهر المذكور، وهذا نصها:

«لم يستطع ثروت باشا إلى الآن أن يجمع وزارة على الرغم من الموافقة على برنامجه. ولست أستعجله بلا داع، وأنا أبذل كل ما فى طوقى لإقناع أعضاء من حزب عدلى بالانضمام إلى الحكومة، لأنى أشعر بأن هذا الحزب لا محالة ممزق ما لم يتقدم الآن، وإذ ذاك يكون زغلول باشا هو الوحيد الذى يربح مما يكون بمثابة تسليم من جانبه (الحزب)».

«أعلن زغلول أن اجتماعًا سيعقد يوم الجمعة المقبل، وقد منعت هذا الاجتماع مراعاة لمصلحة الأمن العام».

---

(١) هذه البرقية منقولة عن الكتاب الإنكليزى الأبيض.

«وإنى على أتم استعداد لاتخاذ ما يلزم فيما يتعلق بزغلول إذا أثار متاعب، أما إذا لم يحتج فإنى أكون قد بلغت غايتى. وإذا تبين أن من الضرورى إبعاده ففى مرجوّى أن يكون من الممكن عمل الترتيبات لاعتقاله فى بعض الأملاك البريطانية فيما وراء البحار، إذ إنه لا ينبغى أن يسمح له بالذهاب إلى أى مكان فى أوروبا».

هذه كانت نية السياسة الإنكليزية فى تلك الآونة نحو زغلول باشا ولم يكن أحد بالطبع يعلم بها، فسارت الأمور كما كان مقدرًا لها.

وتصادف أن عاد الأستاذ وليم مكرم عبيد من إنكلترا فى يوم ٢٠ ديسمبر، وهو الذى كان موفدًا من قِبل سعد زغلول باشا لعرقلة مساعى عدلى باشا فى مفاوضاته الرسمية مع الحكومة الإنكليزية، فخطب فى الإسكندرية خطبة لم تَرُقْ فى أعين السلطة العسكرية. وذهب سعد باشا بنفسه لمقابلته على محطة القاهرة، وكان قدومه داعيًا لإقامة مظاهرات عظمى هتف فيها باسم سعد باشا وبالدعاء على إنكلترا.

وحدث فى المساء أن ارتُكبت جريمة سياسية قُتل فيها جندى من الجنود البريطانيين غيلة، فأثار كل ذلك ثائرة السلطة الإنكليزية وأرسل فخامة اللورد أللنبى إلى وزارة الخارجية فى ٢١ ديسمبر البرقية التالية(١):

«نشر زغلول فى الصحف احتجاجًا على أمرى بمنع اجتماعه يوم الجمعة، ونعت أمر المنع هذا بأنه أول قسط من السياسة البريطانية الجديدة، وناشد المصريين أن يظهروا بمثل هذا المظهر».

«كانت القاهرة أمس مسرحًا للاضطراب بمناسبة عودة الأستاذ مكرم وكيل زغلول فى لندن، وقابله زغلول فى المحطة وهتفت له الجماهير المصطفة فى الطرقات، وسمعت نداءات ضد البريطانيين. وفى المساء ضُرب جنديان: أحدهما

---

(١) مأخوذة عن الكتاب الأبيض الإنكليزى.

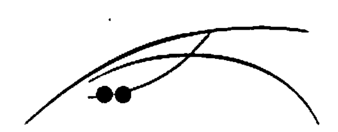
من «ألاى الملك» والثانى من «ألاى إيست سرى» بالرصاص فى الشوارع فى الحى الجنوبى من القاهرة، فمات أحدهما وجرح الثانى، وفرّ القتلة».

«إنى مُصّدِر اليوم أمرًا، تحت الأحكام العسكرية، بمنع زغلول من كل اشتراك فى السياسة، وستحذر جرائده كذلك من التهييج. وصدر الأمر إلى كبار أنصاره، عاطف بركات بك وفتح الله بركات باشا ومصطفى النحاس بك وسينوت حنا بك وأمين عز العرب أفندى وجعفر فخرى بك ووليم مكرم عبيد أفندى، أن يلزموا بيوتهم تحت مراقبة البوليس وأن يكفوا عن الأعمال السياسية».

* * *

الفصل السادس

اعتقال سعد باشا
وبعض رفاقه ونفيهم إلى سيشل



وفى يوم ٢٢ أبلغ قلم المطبوعات الصحف ما يلى:

«نبهت السلطة العسكرية سعد زغلول باشا بالامتناع عن إلقاء الخطب وحضور المجتمعات العامة فى الصحف السيارة والمشاركة الفعلية فى الشئون السياسية. وأمرته بمغادرة القاهرة للإقامة فى بلده».

«فتح الله بركات باشا. عاطف بركات بك. صادق حنين بك. مصطفى النحاس بك. سينوت حنا بك. أمين عز العرب أفندى. جعفر فخرى بك. وليم مكرم عبيد أفندى».

«صدرت أوامر السلطة العسكرية إلى المذكورة أسماؤهم بأعلاه بالتوجه إلى بلادهم فى المديريات للإقامة بها. وعدم التدخل. من الآن فصاعدًا، فى الشؤون السياسية».

وقد زار قبل ظهر يوم ٢٢ جناب القائمقام تيل بك وكيل حكمدار بوليس القاهرة منزل حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا وسلم إلى معاليه الكتاب الآتى:

«القاهرة فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢١»

«إلى صاحب المعالى سعد زغلول باشا بالقاهرة»

«يا صاحب المعالى»

«أتشرف بأن أبلغكم أنى تلقيت من الفيلدمارشال القائد العام تعليمات بأن أبلغ معاليكم الأمر الآتى وهو:»

«يُحظر بهذا، على سعد زغلول باشا بموجب الحكم العرفى، أن يخطب فى الناس. أو أن يشهد اجتماعًا عموميًا. أو أن يستقبل الوفود أو أن يكتب إلى الصحف. أو أن يقوم بعمل من الأعمال السياسية. وعليه أن يغادر القاهرة، بلا إبطاء، ويقيم فى منزله فى الريف تحت مراقبة مدير المديرية».

«الإمضاء»

«أللنبى»

«دار الحماية ـ القاهرة فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢١».

«وأتشرف بأن أكون خادم معاليكم الخاضع».

«الإمضاء»

«ج. ف. كلايتن»

«بريجادير جنرال ومستشار وزارة الداخلية»

ثم سلم جنابه كتبًا بأسماء حضرات أصحاب سعد باشا الذين ذُكرت أسماؤهم. وهذا هو تعريب الكتاب الذى سلمه لحضراتهم:

«القاهرة فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢١»

«أمرنى الفيلدمارشال القائد العام أن أبلغكم أنكم مأمورون، بموجب الحكم العرفى، بالسفر، بلا إبطاء، إلى منزلكم فى الريف. وأن تمتنعوا عن كل حركة سياسية. وأن أبلغكم أيضًا أنكم ستكونون تحت مراقبة مدير المديرية التى تقيمون فيها».

«ولى الشرف، يا سيدى، أن أكون خادمكم المطيع».

«ج. ف. كلايتن»

«بريجادير جنرال ومستشار وزارة الداخلية»

وقد تسلَّم كل واحد منهم كتابه ما عدا الأستاذ جعفر فخرى بك حيث كان غابًا عن القاهرة.

لم يشأ سعد باشا أن يذعن إلى هذا الأمر الذى يقضى عليه وعلى شخصيته بل عدّه، كما عدّه سواه من جميع رجال الأمة المعدودين، تحديًا وخنقًا للحرية الشخصية. واعتداء صريحًا من السلطة العسكرية على الحقوق المُخوَّلة لكل فرد من أفراد أية أمة. بل أرسل إلى جناب الچنرال كلايتن مستشار وزارة الداخلية الكتاب الآتى ردًا على الأمر الذى أصدره إليه، وهذا نصه بعد الديباجة:

«أتشرف بإخباركم أنى تسلَّمت خطابكم بتاريخ اليوم الذى تبلغوننى فيه أمر جناب الفيلدمارشال أللنبى بمنعى من الاشتغال بالسياسة وإلزامى بالسفر إلى عزبتى بلا تأخير للإقامة بها تحت مراقبة المدير. وهو أمر أحتجّ عليه بكل قوتى. إنه ليس هناك ما يبرره. وبما أنى موكل من قِبل الأمة للسعى فى استقلالها فليس لغيرها سلطة تخليني من القيام بهذا الواجب المقدّس. لهذا سأبقى فى مركزى مخلصًا لواجبى. وللقوة أن تفعل بنا ما تشاء أفرادًا وجماعات. فإننا جميعًا مستعدون للقاء ما تأتى به بجنان ثابت وضمير هادئ. علمًا بأن كل عنف تستعمله ضد مساعينا المشروعة إنما يساعد البلاد على تحقيق أمانيها فى الاستقلال التام. وأرجو أن تقبلوا فائق احترامى».

«الإمضاء»

أما رد حضرات الأعضاء الذين صدر لهم الأمر بملازمة منازلهم بالأرياف وعدم التعرض للسياسة، فقد كان كله بنص واحد. وهذه صورته:

«جناب الچنرال كلايتن مستشار وزارة الداخلية»

«أتشرف بإخباركم أنى تسلمت خطابكم بتاريخ اليوم الذى تبلغوننى فيه أمر جناب الفيلدمارشال أللنبى. وردّى عليه هو نفس الرد الذى أرسله معالى رئيسنا سعد زغلول باشا اليوم على الخطاب المرسل إليه بالمعنى ذاته».

«وتفضلوا بقبول فائق الاحترام».

«الإمضاء»

ولما ذاع خبر هذا الأمر بعد ظهر ذلك اليوم أقبل كثير من ذوى الرأى من الأمة على منزل معاليه. وكان من بينهم حمد الباسل باشا فأكد لمعاليه أنه جاء فى هذه الساعة العصيبة ليصافحه ويضع يده فى يده. فشكره معاليه وقال إنه لا يستغرب هذه العاطفة. ويقدرها قدرها. وأنه وطّن النفس على السير إلى النهاية فى سبيل خدمة الوطن.

وفى الساعة العاشرة مساء زار معاليه جماعة من الفضلا والأدباء ممن لا يدينون بمذهبه، فاستقبلهم ومعه بعض صحبه وصافح كلاً منهم. ثم ألقى حضرة الدكتور سيد كامل كلمة قال فيها: «إن شعورنا ساقنا اليوم إلى معاليكم لنظهر لكم أن الأمة كلها ملتفة حولكم ولنبدى لكم الإعجاب العام بردكم. ونقول ما من مصرى اليوم إلا ويشعر بوجوب تضامن الأمة واتحادها حول رئيسها يدًا واحدة وشخصًا واحدًا». ثم ألقى الأستاذ توفيق دياب كلمة قال فيها: «نأتيك اليوم كما يأتى الابن لأبيه واضعين أرواحنا بين يديك».

فكان جواب معاليه معبرًا لشكره لحضراتهم ومُظْهرًا وقع هذا المظهر الجميل فى نفسه قائلاً: «إنه ما كان يشعر يومًا بغير شعوره الوحيد باتحاد الأمة وتضامنها. وإنه يعمل دائمًا بشعور هو شعور عام لجميع المصريين».

وظل الجميع يتسامرون إلى الساعة الواحدة صباحًا فى بيت معاليه.

وما كاد بلاغ اللورد أللنبى يصل إلى معالى سعد باشا زغلول وإلى أصحابه من أعضاء الوفد ويرسلوا الرد عليه إلى الجنرال كلايتن حتى اشتهر خبر هذا الحادث بالقاهرة كلها. لأن نفرًا من الناس والطلبة كانوا فى منزل معاليه فعرفوا النبأ وأذاعوه. وتلت ذلك عدة مظاهرات فى جهات مختلفة كشارع عبد العزيز والعتبة الخضراء والموسكى وباب الخلق. فانبرى رجال البوليس لتفريق المظاهرات. وأُطلقت طلقات نارية فى الهواء فى جهة العتبة الخضراء وفى شارع المبتديان. وأُصيب أربعة من رجال البوليس بالطوب واجتمع خلق كثير حول منزل

حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا وأخذوا فى الهتاف له وللحرية والدعاء على الإنكليز والاستبداد.

وفى مساء ذلك اليوم (٢١ ديسمبر) نُشر ملحق للجريدة الرسمية يحوى الأمر العسكرى التالى:

«بموجب السلطة المخولة لى بصفة كونى فيلدمارشال قائدًا عامًا لجيوش جلالة الملك فى القطر المصرى. آمر بما هو آت:»

«غير مرخص لأى بنك أو محل أو شخص لديه أى مبلغ أو نقود أو ودائع، إلى غير ذلك، باسم أو لحساب أو تحت تصرف سعد باشا زغلول أو الجماعة المعروفة باسم الوفد أو أى شخص من أعضائه أو موظفيه أن يدفع أىّ شىء من تلك المبالغ أو النقود. أو أن يقبل أى شيك أو حوالة أو إذن صرف بالمبالغ أو النقود المذكورة إلا بإذن كتابى منى».

«أللنبى»

«فيلدمارشال»

القبض على سعد باشا وصحبه:

وحوالى الساعة الثامنة والربع من صباح يوم ٢٣، أوفدت السلطة العسكرية (بلوكًا) من الجنود الإنكليزية تحت قيادة ضابطين حاصَر منزل سعد باشا زغلول. وأرسل قائد القوة ضابطًا صعد إلى غرفة نوم معاليه مبلغًا إياه الاستعداد لمغادرته الدار. فاستيقظ وأخذ فى وضع ثيابه بعد أن شرب فنجانًا من القهوة. وأظهرت حرمه المَصُون رغبتها الشديدة فى مصاحبته فعارض الضابط البريطانى فى ذلك، فخاطبت عصمتها المحافظة فى الأمر تليفونيًا فلم تُجبْها المحافظة إلى طلبها. فبقيت مكرهة محتجة على هذا التصرف بشجاعة أعجب بها الجميع.

وفى هذه الأثناء استبطأ الضابط الآخر نزول سعد باشا فصعد إليه يستعجله فخرج معه. وكانت سيارة صغيرة من سيارات الصليب الأحمر معدة له أمام الباب. فسأل معاليه أن يدله الضابط على المكان الذى يقصدونه فقال إنهم لا يعلمون من أمره شيئًا. فركب السيارة. وما كادت تتحرك حتى انتشر الناس فى الشوارع يَعْدُون مضطربين مذعورين يعلو وجوههم الحزن والكآبة. وكنت تسمع، فى فترات من الوقت، صيحة ترددها أفواه ملتهبة صادرة من أفئدة حراء مصحوبة برنة الغيظ والقنوط، ألا وهى: «سعد اعتُقل».

وأخذت المظاهرات تتألف. وأخذ الناس يبحثون عن شىء يفرغون فى غيظهم. فأخذوا يحطمون مصابيح الغاز بالشوارع المجاورة لبيت سعد باشا ويكسرون النُّصُب التى تقام فى أعلاها تلك المصابيح ويلهبون الغاز المنبعث منها ويقتلعون الأشجار المغروسة فى الشوارع.

وطفقت الوفود تؤمُّ بيت سعد باشا حيث كان أعضاء الوفد هناك يقابلونها بالبشر والبشاشة كأن لم يحدث حادث كدر الصفاء.

وقد اعتدى المتظاهرون على قطارات الترام. وعلى محطة سكة حديد حلوان بباب اللوق. فأحرقوا بعض عرباتها وأشعلوا النيران فى السياج المحيط بالسكة الحديدية المذكورة وفى بعض (أكشاك) خفرائها. وزاد الهرج والمرج فى المدينة. وبخاصة فى المنطقة المجاورة لبيت الزعيم.

ومما استلفت الأنظار أن سيدة مصرية خرجت وسط الجمع المحتشد أمام منزل سعد باشا فعلاً الهتاف: (لتحى السيدات!) (لتحى مصر!) فصاحت السيدة صيحة وصلت إلى أعماق القلوب (لتحى مصر! ليحى العمل!).

وبينما الحال على ما قدمنا إذ سُمع دوى طلقات نارية وإذا بعدد يربو على المائتين من الجنود البريطانيين يتسابقون مسرعين فى شارع سعد زغلول وما جاوره من الشوارع. وقد أمسكوا ببنادقهم فى أفواهها الحِرَاب يطاردون الناس ويتحفزون لإزهاق أنفاس كل من يقف فى طريقهم.

أما السيارة التى أقلّت سعد باشا فقد اقتادته إلى العباسية. وهناك قضى ليلته بعد ما أُرسلت إليه ملابسه وحوائجه.

وفى منتصف الساعة الثانية بعد الظهر كان أعضاء الوفد المصرى مجتمعين فى منزل صاحب السعادة فتح الله بركات باشا يتباحثون فى الحالة. وبينما هم فى مناقشاتهم منهمكون إذ أقبل عليهم رسول من قِبل الفيلدمارشال اللنبى وطلب مقابلة الجميع فلما قابلوه، وكان واسطة التفاهم بينه وبينهم صاحب العزة عاطف بركات بك، أبلغهم أنه موفد من قِبل اللورد اللنبى وأنه، أى اللورد، لا يريد بهم سوءًا. ثم قال لهم: «ويمكنكم البقاء هنا إذا شئتم أو فى أى بلد كان. وكل ما يرجوه منكم هو أن تمتنعوا عن الاشتغال الفعلى بالسياسة». فرد عليه عاطف بركات بك بقوله: «إننا لا نفهم مرادك بعدم الاشتغال الفعلى بالسياسة. فإن كنتم تريدون أن نمنع ألسنتنا من التكلم فلسنا نملك ذلك. وهذا هو المظهر الأولى للحرية بل أقل مظهر من مظاهرها. ونحن بصفتنا أحرارًا لا نتحول عن استعمال حريتنا». وقال له أعضاء الوفد الآخرون: «إننا موكلون من قبل الأمة ولا نملك التصرف فى هذه الوكالة». فعاد الرسول على ذلك. ولم يمضِ على رحيله ساعتان حتى وفد جناب وكيل حكمدار القاهرة ومعه قوة من العساكر الإنكليز إلى منزل فتح الله بركات باشا. حيث كان أعضاء الوفد لا يزالون مجتمعين. فقابلهم فاستقبلوه بوجوه باشة وقلوب ثابتة ملؤها الاطمئنان. فدعاهم إلى مبارحة المكان فى صحبته فلبوا الدعوة مسرعين. وكان فتح الله باشا يؤدى الصلاة فاضطره وكيل الحكمدار إلى الاستعجال فى الخروج تنفيذًا لأوامر السلطة العليا.

تبعوه فاستقلوا وإياه سيارة مثل السيارة التى أقلت سعد باشا من قبلهم. وكان الناس محتشدين أمام الدار. فما كادت السيارة تندفع فى طريقها حتى صاح الجمع المحتشد (لتحى الحرية!) (ليحى الاستقلال!) (ليسقط الظلم!). فنظر

الإنكليز إليهم نظرة ملؤها الدهشة والقلق. واختفت السيارة وسط الهتاف المستمر إلى ثكنة قصر النيل حيث اعتُقلوا هناك وأُرسلت إليهم ملابسهم وحوائجهم وأمضوا ليلتهم فيها.

وفى يوم ٢٣ أرسل اللورد أللنبى برقية إلى وزارة الخارجية ينبئها بما حدث. وهذا نصها(١):

«إيماء إلى الفقرة الأخيرة من تلغرافى المؤرخ فى ٢٠ ديسمبر وإلى تلغرافى المؤرخ فى ٢١ ديسمبر:»

«تلقيت رد زغلول على تعليماتى التى أصدرتها إليه بأن يذهب إلى منزله فى الريف وأن لا يشتغل بالسياسة. ويتضمن تلغرافى التالى نص رده(٢) وتلقيت كذلك رسائل من الآتية أسماؤهم بعد من أنصاره الذين يتضامنون معه:»

«وليام مكرم. سينوت حنا. مصطفى النحاس».

«أما الآخرون الذين أُنذروا فلم يجيبوا بعد. ما عدا صادق حنين الذى أضيف اسمه إلى القائمة بعد ذلك. وقد أطاع».

«وأعطيت البارحة تعليمات للقبض على زغلول وزملائه الثلاثة المذكورين. وقد نفذ القبض على زغلول دون أن يقع حادث ما. وأرسلته إلى السويس حيث يظل فى معسكر النقل الهندى منتظرًا الإبعاد».

«ويسرنى أن أتلقى بالتلغراف تصديقك على إبعاده وشركائه. وإذ ذاك أبعدهم بأسرع ما يستطاع. ومن أهم الأمور أن يتم ذلك بلا إبطاء».

«وعندى أن سيلان أوفق مكان لأنها مقرونة فى الأذهان باعتقال عرابى. فمن شأن اسمها أن يُحْدث تأثيرًا عظيمًا».

(١) مأخوذة من الكتاب الأبيض الإنكليزى.

(٢) لم نشأ نشر هذه البرقية لأننا أوردنا نص رد زغلول باشا كما هو منعًا للتكرار.

«وسأبلغك، فيما بعد بالتلغراف، عما أحدثته من التأثير والإجراءات التى اتخذتها فى البلاد».

ثم أشفع فخامته هذه البرقية بأخرى[1] فى ٢٣ ديسمبر، وهذا نصها:

«إيماء إلى تلغرافى السابق مباشرة»

«قامت البارحة مظاهرات خارج منزل زغلول. وفرق البوليس المتظاهرين. وقُتل اثنان من المشاغبين. وجرح تسعة».

«وألقى القبض، بعد ظهر اليوم، على سينوت حنا ومصطفى النحاس ومكرم والبركاتين (عاطف بك وفتح الله باشا) إذ كانوا قد أبوا أن يطيعوا تعليماتى. وسيذهبون على الفور إلى السويس. وقد أحدث هذا العمل، الذى اتخذناه، هرجًا عظيمًا. وظلت حالة القاهرة مضطربة أثناء النهار. وارتكب الرعاع أعمالاً عنيفة وتخريبًا. وفى الساعة العاشرة صباحًا استولت السلطات العسكرية على أزمَّة المدينة طبقًا لترتيبات سابقة. ولا يمكن أن يقال الآن إن الاضطراب عظيم وإن كان عامًا. وقد اضطر الجنود إلى إطلاق النار فقتل مصريان وجرح آخر على ما ثبت إلىّ الآن. وكان أحد القتيلين زعيم عُصْبة تقيم متراسًا لتعوق سير الجنود. أما ثانيهما فقتل على إثر طلقة من مسدس رُميت بها سيارة ملأى بالجنود».

«وصل زغلول إلى السويس وأنزل فى معسكر النقل الهندى».

«وقامت فى الإسكندرية مظاهرة فرقت. ووزع عدد عظيم من النشرات المحرضة على الفتنة».

«والخبر الوحيد الذى ورد من الأقاليم يقول إن طنطا قامت بها مظاهرات. ولكن الجنود البريطانية أرسلت إليها. ونحن قابضون على ناصية الحال».

فبادر اللورد كيرزن بإرسال برقية فى اليوم نفسه إلى فخامة نائب الملك يقول له فيها:

---

(١) مأخوذة من الكتاب الأبيض الإنكليزى.

«ليس ثَم اعتراض من جانب وزارة المستعمرات على إبعادك زغلولاً وأنصاره إلى سيلان فى أول فرصة كما اقترحت فى تلغرافك المؤرخ فى ٢٣ ديسمبر. والتعليمات مرسلة إلى حاكم سيلان طبقًا لذلك. ولكن إذا ظهر أنه من غير المرغوب فيه حجزهم هناك لاعتبارات محلية فإن فى الوسع إرسالهم إلى سيشل. ومعلوم لدينا أن الاستعداد اللازم لهم يمكن توفيره فى سيشل».

«وينبغى الإبراق إلى حاكم سيلان مباشرة بالتفاصيل الوافية عن تاريخ الإبحار من السويس وعن تأليف القوم المبعدين».

المظاهرات والضحايا:

كانت نتيجة مظاهرات يوم ٢٢ قتل اثنين من المصريين وجرح نحو ثمانية وعشرين: منهم ١٧ أُصيبوا بطلقات نارية. وأصيب بعض من رجال البوليس إصابات خفيفة.

وفى صباح يوم ٢٣ خرجت مظاهرات عديدة. وأخذ بعض القائمين بها فى تحطيم واجهات بعض المحال التجارية فى شوارع بولاق وعماد الدين وكامل وكلوت بك وفى ميدانَى الخازندار والعتبة الخضراء ووجهات أخرى فى الأحياء الوطنية.

فصدرت الأوامر إلى قوات من الجنود البريطانية بأن تعسكر فى أقسام البوليس. وطفقت السيارات المدرعة البريطانية وسيارات المدافع الرشاشة تجول فى شوارع العاصمة. وبخاصة الشوارع التى حطم المتظاهرون واجهات المحال التجارية فيها. وأغلق التجار وأصحاب القهوات والمطاعم محالهم. وأخذ فرسان الجيش المصرى من حملة الرماح يجولون فى الشوارع للمحافظة على النظام. ووقف تسيير قطارات الترام على أكثر الخطوط بسبب ما أصابها من التلف. وقد أضرم المتظاهرون النار فى بعض مركباته فى جهات متعددة.

وقد رأت شركة الغاز، على إثر تكسير مصابيح بعض الشوارع، أن فى إرسال تيار الغاز إليها خطرًا. فشرعت فى حبس التيار فى خزاناتها الرئيسة منعًا للحرائق. وقد ضعف النور فى المنازل والمصانع والشوارع.

أما فى الإسكندرية، فما كاد يقع القبض على سعد باشا ورفاقه حتى ابتدأت المظاهرات هناك بشكل كبير فخرجت من مسجد أبى العباس وسارت إلى الجمرك. فأرسلت السلطة العسكرية أربع سيارات مدرعة وأنزل بلوك السوارى وبلوك الخفر وانتشر عدد كبير من رجال البوليس فى الشوارع. وأضرب تلاميذ المدارس عن العمل وأخذ أصحاب المحال التجارية يقفلون أبواب متاجرهم. وكان النظام مستتبًا.

ونظم طلبة العلم فى طنطا مظاهرة فأنزلت قوة من رجال البوليس والجيش إلى الشوارع. فأفهم الطلبة الحكمدار وقائد الأورطة أنهم مصممون على القيام بمظاهرتهم السلمية مهما يقاومهم مقاوم. وأنهم لا يرجعون عنها وأنهم إذا رأوا مقاومة فسيضطرون إلى مقابلة القوة بالقوة. وتكون المسئولية واقعة على من بدأها. وعليه تركت المظاهرة. وكان العساكر منتشرين فى شوارع المدينة وأنحائها للمحافظة على النظام وانتهت المظاهرة بسلام. وكان أهالى المديرية واجمين يتجلى فى وجوههم شعورهم بوقع الخبر الأليم فى نفوسهم.

وكذلك قامت المظاهرات بالزقازيق وبنى سويف وسواها من المدن ولم يقع فيها كلها ما يخلُّ بالأمن العام.

الاحتجاجات على اعتقال سعد باشا ورفاقه:

وكان من مظاهر الاحتجاج على استعمال القوة القاهرة ضد رجال الوفد المصرى أن أعلن طلبة المدارس، كافة أميرية وأهلية، الإضراب عن العمل إلى أجل غير مسمى.

ولقد نشر الوفد المصرى فى يوم ٢٣ ديسمبر الاحتجاج التالى:

«نفذت القوة ما شاءت. واعتدت على رئيسنا سعد باشا زغلول. فأحاطت صباح اليوم بيت الأمة بقوة من الجنود الإنكليزية المسلحة. ودخل ضابطها على الرئيس فى غرفة نومه وأخذوه فى سيارة عسكرية إلى مكان مجهول. ولم يراعوا حرمة لمقامه من الأمة ولا لشيخوخته. ولا ما يحدثه عملهم من إزعاج حرمه التى أبوا أن يخبروها بمقره».

«فباسم الأمة يحتج الوفد المصرى أشد الاحتجاج على هذه التصرفات الاستبدادية. والأعمال التى أُهينت بها الأمة فى شخص وكيلها. وعلى ما تقدمها وما تلاها من الاعتداء على المصريين وهم عزل من السلاح بسلب حريتهم. وإراقة دمائهم. وإزهاق أرواحهم. وليس لهذه التصرفات نتيجة إلا إذكاء البغض فى قلوب الأمة وإشعال نار الغضب فى صدورها واحتمالها الآلام بقلوب مطمئنة ونفوس مستبشرة فى سبيل تحقيق مطلبها الأسمى وهو التخلص من نير الاستبداد وربقة الأجنبى. والفوز بالاستقلال التام».

«فلتحى مصر. وليحى سعد!».

«واصف بطرس غالى. سينوت حنا. مصطفى النحاس. ويصا واصف. مكرم عبيد».

وأرسل السادة العلماء الاحتجاج التالى إلى رئيس الوزارة البريطانية:

«مهلاً يا أولى القوة والسلطة الواسعة التى استُعملت فى اغتصاب الحقوق وأوجبت الاستياء العام. فإن الله هو القوى العزيز. أدركنا، بمقتضى ما نعتقده من أنكم أحرار فى بلادكم، ألا تعتدوا على حقوق الأمم الضعيفة. ولكنًا رأيناكم قد اعتديتم عليها واعتديتم أيضًا على الأشخاص وحرمتهم الشخصية بإبعادكم معالى سعد باشا وصحبه عن القاهرة ومصادرتكم لأموال الوفد المودعة بالبنوك باسمه المخصصة لنشر دعوة الأمة السلمية. ومنعهم عن

الاشتغال بالسياسة بالدفاع عن حقوق الأمة التى وكلته عنها فى ذلك. إنّا نعتقد إنكم أسأتم لأنفسكم أكثر مما أسأتم إلينا. ولا نخالكم إلا مسئولين أمام جميع الأمم عن كل ما حدث ويحدث فى مصر من القلاقل والاضطرابات وقتل الأنفس البريئة بما استعملتموه وتستعملونه من القوة التى لا مبرر لها إلا حب الاستعمار واستعباد الأحرار. فاعملوا ما شئتم من قوة واستعباد فى أمة ضعيفة لا حول لها ولا قوة إلا بالله. ثم بالتمسك بحقها وباتحادها على المطالبة به. لهذا نحتج، الاحتجاج الشديد، على ما ذكر. ونؤكد، كل التأكيد، أن القوة، مهما عظمت، لا يمكن أن تحول الأمة المصرية عن اعتقادها الراسخ ويقينها الثابت بحقها المشروع فى الحياة الحرة. فإن القوة، بما لها من الجبروت، قد تتغلب وتقوى على ضعفنا ولكنها لا تتغلب ولا تقوى على تغيير عقيدتنا وشعورنا ـ هذه العقيدة وهذا الشعور اللذين يزيدان رسوخًا ويقويان اتحادنا واستمرارنا فى العمل كلما ازداد استعمال القوة ضد الحق الواضح المغصوب».

«محمد بخيت»
«مفتى الديار المصرية سابقًا»

«عبد الحميد البكرى»
«شيخ مشايخ السادة الصوفية»
«بالديار المصرية»

وقد أرسل السكرتير العام للحزب الديمقراطى إلى جنابه وإلى كبريات الصحف الإنكليزية بلندره البرقية التالية:

«إزاء ما تتخذه سلطتكم العسكرية، من التصرفات الجائرة بمصر ومنها الاعتداء على حرية زغلول باشا وآخرين من الوطنيين لكظم الشعور الوطنى، يرسل إليكم الحزب الديمقراطى المصرى عبارات استنكاره الحق ملقيًا على عاتق سياستكم الأخيرة مسئولية ما تلاقيه البلاد من الاضطراب».

«السكرتير العام ـ عزيز ميرهم»

ونشر بعض المحامين احتجاجًا على تصرفات السلطة العسكرية، وهذا نصه:

«نحن المحامين الموقعين على هذا، بما أننا حُماة القانون وسراج العدالة، نرفع الصوت عاليًا احتجاجًا على تصرفات السلطة العسكرية. وننكر عليها ما أتت من ضروب العسف. ونرى أمرها الأخير بنفى زعيم مصر سعد باشا زغلول وزملائه والحظر عليهم من التكلم فى السياسة أمرًا مُهينًا لكرامة الأمة المصرية وتحدّيًا من العسكرية البريطانية بمبادئ العدالة وحقوق الإنسان وحَجْرًا على الشخصية على أفظع وجه».

«وإنّا لنقابل هذا التحرّش من السلطة بجنان ثابت. واتحاد متين. وعزيمة لا تُفلّ. وجهاد مستمر. ونحملها تبعة الدماء البريئة التى تراق بسبب هذا الاعتداء الفظيع. وإنا نستشهد العالم أجمع على سوء ما تأتيه العسكرية البريطانية من ضروب الظلم والاستبداد».

ولقد نشر أعضاء الوفد الذين انشقوا على سعد باشا احتجاجًا على اعتقال معاليه وصحبه نثبت هنا نصه لأهميته:

«مهما يكن من الخلاف بيننا وبين سعد زغلول باشا فإننا لا يسعنا إلا أن نأسف، شديد الأسف، على إبعاده هو وبعض أصحابه. ونعتبره مصادرة للحرية الشخصية وتطرفًا فى سياسة الضغط والإرهاب. وتذرعًا إلى إخافة الناس. وخنق حرية الرأى وَهْم باطل. فإن غلو السلطة فى تطبيق أحكامها العرفية لن ينتج إلا نتيجة واحدة هى توحيد كلمة الأمة وإحكام عُرَى تضامنها للتقدم إلى بلوغ غرضها».

وبهذه المناسبة أرسلنا إلى رئيس الوزارة البريطانية احتجاجًا، هذا نصه:

«جناب المستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية»

«لما أخفقت السياسة البريطانية فى حمل المصريين على قبول الحماية بأى شكل عمدت إلى سياسة الإرهاب على طريقة مُطَّردة. فقد أبعدت السلطة

العسكرية اليوم عن القاهرة سعد زغلول باشا وبعض أصحابه. وحظرت عليهم الاشتراك فى أى عمل سياسى خلافًا لأبسط مبادئ الحرية الشخصية. فنحن، باسم الأمة المصرية، نحتج على هذا العمل التعسفى. ونكرر أن الإرهاب لن يثنى الأمة عن متابعة مقصدها الأسمَى مهما تحملت فى سبيله من صنوف الإرهاب».

«عبد العزيز فهمى. محمد محمود باشا. أحمد لطفى السيد. دكتور حافظ عفيفى. عبد اللطيف المكباتى. جورج خياط. محمد على».

وفى يوم ٢٥ تجددت المظاهرات وكان أكثرها فى جهات الدرَّاسة والصاغة والدرب الأحمر وفى حى عابدين. واجتاز بعضها شارع المدابغ وكان من المواكبين جماعة من الرعاع فحطموا ما بقى من المصابيح واقتلعوا بعض الأشجار من جذورها. وإذا بسيارة ملأى برجال البوليس فاعتقلت بعضهم وأخذتهم إلى قسم عابدين. وأقفلت المحال التجارية والمصانع فى أحياء المدينة.

وقبل الظهر ذهب بعض المتظاهرين إلى وزارة الحقانية ودخلوا إلى المكاتب، وانتهى الأمر بخروج الموظفين بعد أن قرروا الإضراب ثلاثة أيام أسوة بالوزارات الأخرى. ولما أرادوا الدخول إلى وزارة الداخلية أدركتهم سيارة بها جنود البوليس واعتقلوا بعض المتظاهرين من غير الموظفين فيها.

وقد بلغ عدد الذين قُبض عليهم وأودعوا السجن على إثر تلك الحوادث حتى ظهر يوم ٢٥، نحو ١٠٧ بين طالب علم فى المعاهد الدينية أو المدارس أو خادم فى مطعم أو منزل أو صانع.. إلخ.

وهجم بعض المتظاهرين على المدرسة المحمدية لإخراج الطلبة. وذهب بعضهم إلى مخزن وزارة المعارف وأضرموا النار فيه فلم يحترق سوى بعض الدفاتر وبعض الأوراق. وحطموا الزجاج بالطوب. ونتج عن ذلك إصابة بعض الموظفين.

واستمرت المظاهرات بعد ذلك ونتج عنها إصابة كثيرين برصاص البنادق. مما سبب وقوع ضحايا عديدة.

أما تفصيل سفر معالى سعد باشا من القاهرة إلى السويس، فقد أُعد لركوبه سيارة ركبها فى الصباح من العباسية فوصل السويس فى الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر. وبعد سفره من العباسية ظنوا أنه لم يتناول إفطاره فأرسلوا سيارة خلف سيارته فيها كثير من ألوان الطعام. وفى أثناء السفر توقفت السيارة التى كانت تقل معاليه قليلاً بسبب وجود قطع فى الطريق الرملية بالقرب من مدينة السويس، فجاءت سيارة من تلك المدينة لمقابلته ومعها الماء اللازم له. وهناك تناول معاليه الغداء.

ولقد أعدوا لمعاليه مكانًا خاصًا فى معسكر النقل الهندى توافرت فيه معدات الراحة جهد الاستطاعة.

أما باقى الأعضاء المعتقلين، فقد سافروا إلى السويس فى عربة من عربات الدرجة الأولى بالسكة الحديدية قامت بهم مباشرة من ثكنة قصر النيل وأُلحقت بالقطار السريع المسافر إلى بور سعيد. وقد قامت مظاهرات لتحيتهم فى طريقهم حتى أُنزلوا مع سعد باشا فى المعسكر الذى أنزل فيه معاليه. وهناك انتظر الجميع ما تفعل بهم يد السلطة ذات الحول والطول. والبلاد قائمة قاعدة تزمجر زمجرة المغضَب.

واحتج الأكليروس القبطى على هذه الإجراءات بكتاب رفعه إلى عظمة السلطان وإلى الفيلدمارشال أللنبى وإلى كل الهيئات العاملة بمصر، وهذا نصه:

«إن عموم الأكليروس القبطى الأرثوذكسى يحتج بكل شدة على أعمال القوة والتعسف ضد أمة هادئة لا تطلب إلا حقها المغصوب. واستقلالها المسلوب. لتقوم بشئون وطنها المحبوب بنفسها. فنظير ذلك تقابل بنفى رجالها العاملين. وبالأخص زعيمها الأوحد حضرة صاحب المعالى سعد باشا زغلول الوكيل الأمين. فإذا كانت هذه القوة تريد إماتة عواطف المصريين فى أعز أمانيها وهو الاستقلال التام فبئس ما تزعم. وكلما زاد الضغط قرب زمان نيلنا أمانينا. ولنثق أن هذا العمل هو ما يزيد أملنا ويلم شعثنا ويوحدنا ويثبتنا على العمل المفلح.

والنجاح مضمون بمعونة الله القوى العظيم إن آجلاً أو عاجلاً مادام الحق معنا ولا نطلب سواه».

«الأكليروس»

«القمص بطرس عبد الملك»

«رئيس المجلس المِلّىّ العام»

وتوالت الاحتجاجات من الهيئات الرسمية وغير الرسمية ومن الأحزاب الأخرى كالحزب الوطنى والحزب الديمقراطى. وأضرب تلاميذ المدارس كلها فى القاهرة والمدن الأخرى من القطر. وقرر موظفو الحكومة الإضراب ثلاثة أيام احتجاجًا على هذه السياسة.

وكان من أظهر الاحتجاجات (فضلاً عن احتجاجات هيأة العلماء وسواها) رأى حضرات مستشارى محكمة الاستئناف الأهلية فى الأحوال التى كانت جارية إذ ذاك واحتجاجهم عليها فى كتابين أرسلوهما إلى عظمة السلطان، وهذا نصهما:

(١)

«حضرة صاحب العظمة مولانا السلطان المعظم»

«يتشرف مستشارو محكمة الاستئناف الأهلية بأن يرفعوا، إلى مسامع مولاهم البارّ برعيته الأمين على مصالحها المقدسة، شديد استيائهم من حيبة الأمل فى تحقيق أنفَس ما يتمناه ويصبو إليه رعاياكم المخلصون وهو رد استقلال البلاد إليها. إذ إن، بعد المفاوضات الطويلة التى كان يُظن أن أساسها تبادل الثقة وحسن النية. قد فوجئت الأمة بمشروع الوزارة الإنكليزية والمذكرة المرفقة به. فكانا شر ما أخرج للأمة بعد الوعود المتكررة برد الحرية إليها. على أن كل هذا لا يثنينا عن المثابرة فى طلب حقنا فى الاستقلال كاملاً غير منقوص ولا مبتور».

«وإنَّا، إزاء هذا التصرف من جانب الحكومة البريطانية الذى جاء ناقضًا لوعودها وعهودها المتكررة، نحتج على هذا المشروع وتلك المذكرة لعبثهما باستقلال البلاد. ونضع بين يدَىْ عظمتكم حظ مصر لتكونوا عضدها القوى فى استرداد حقها فى الاستقلال المغصوب حتى تتمتع، فى ظل حكمكم السعيد، بالحرية الكاملة».

«ومازلنا عبيدكم الخاضعين والمخلصين».

«الإمضاءات: المستشارون الوطنيون»

«فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢١».

(٢)

«حضرة صاحب العظمة السلطانية»

«إن ما وقع من وسائل الضغط والشدة، من مصادرة للحرية وفتك بالأبرياء تحت الأحكام العرفية، منعًا للناس من مجرد إبداء آرائهم ومذاهبهم السياسية إزاء الحالة الحاضرة وعقب نشر الوثائق الثلاث، مما يوجد شديد الأسف والاستياء بل يبعث، فى الواقع، النفور والكراهية فى نفس الشعب من جراء ذلك بدل تهدئة الخواطر والعمل على إحلال الصفاء والوفاق محل الخلاف والشقاق. كما يدفع بعض الغوغاء غير المسئولين إلى اغتنام الفرص وارتكاب ما لا يرضاه العقلاء وما لا تُحمد عقباه».

«لهذا وجب علينا، نحن رئيس ومستشارى محكمة الاستئناف الأهلية والنائب العمومى لدى المحاكم الأهلية ورئيس ووكلاء نيابة الاستئناف الأهلية، أن نعلن مزيد أسفنا واستيائنا لما يُتخذ من طرق العنف والضغط على الحرية وسفك الدماء بلا مسوغ شرعى، اعتمادًا على مجرد السلطة العسرية وهم عزل من السلاح».

«ولهذا نلتمس من سلطاننا المعظم، لما نعلمه من وثيق حبه لشعبه وأكيد رغبته فى تحقيق أمانيه والعمل دائمًا على تمتع أمته المخلصة بأسمى حقوق الحرية، أن

يعمل بسامى حكمته على منع تلك الوسائل. وأن يحقق لأمته، بثاقب فكره، أمانيها ورغائبها لتتمتع بحريتها واستقلالها فتعمل على إسعاد نفسها وتعيش فى ظله السعيد، فى رغد وصفاء».

«فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢١» «الإمضاءات: وكلهم وطنيون»

كما أن نقابة المحامين أرسلت إلى صاحب العظمة السلطان الاحتجاج التالى على الحوادث التى وقعت فى القطر من جراء سياسة الضغط والشدة، وهذا نصه:

«حضرة صاحب المعالى كبير الأمناء»

«أتشرف بأن أقدم لمعاليكم الاحتجاج المرفوع من نقابة المحامين لحضرة صاحب العظمة السلطانية رجاء رفعه إليها. وتفضلوا بقبول فائق احترامى».

«نقيب المحامين»

«مرقص حنا»

«حضرة صاحب العظمة السلطانية»

«دفعت الوطنية الكامنة فى الصدور، فريقًا منهم، وعلى رأسه سعد باشا زغلول، فانبرى من بين الصفوف ونادى بحق بلاده فى الحرية والاستقلال. ذلك الحق المقدس الذى لم تستطع إنكلترا إنكاره على مصر».

«وما كاد ينطق بكلمات الحرية والاستقلال حتى هبت الأمة بأكملها والتفّت حوله ففوضته فى العمل بالطرق المشروعة لتحقيق هذا الغرض الأسمى. فلم يبقَ فى مصر إنسان لم ينادِ معه بهذا المطلب الحق».

«وقد كان من نتائج سعيه الحميد أن إنكلترا اعترفت للمصريين بحق الاستقلال وأن الحماية غير مُرْضية وتهيأت الفرصة للحكومة المصرية، وعلى رأسها الجالس على عرش مصر، فتمسكت بهذا الحق وجعلته أساس بيانها

السياسى، ولكن سرعان ما وضحت نيات الحكومة الإنكليزية التى عمدت إلى التحايل مرة والقوة مرة أخرى لإخضاعنا رغم أنفسنا. فتبين المصريون، بعد المفاوضات وتبادل الآراء مع إنكلترا، أن الإنكليز يخادعونهم ويغررون بهم. وقد عمدت أخيرًا إلى تنفيذ خططها للقضاء على حريتنا فعملت على إظهارنا بمظهر الانقسام بغية الوصول إلى استبعادنا بقبول منا ورضاء».

«أراد الله أن تتنبه الأمة إلى هذا الخطر المحدق بها وتتبين غرض الإنكليز نحونا من الوثائق الثلاث التى أُبلغت لصاحب العظمة».

«أمام هذا الخطر الداهم قام سعد زغلول ونادى بالاتحاد ودعا أعيان المصريين إلى النظر فى الأمر واتقاء الخطر المحيق بالبلاد».

«منع الاجتماع وصودرت حرية الشعب فى أبسط مظاهرها».

«أُمر سعد وصحبه بمبارحة القاهرة وبأن يعطل فكره وقلمه ولسانه».

«نهض كالأسد يحتج على هذا التصرف الظالم وأعلن أنه لا يتخلى عن مركزه إلا بإرادة الأمة التى وكلته. وكذلك فعل زملاؤه».

«قبض عليه وعليهم وأبعدوا إلى مكان مجهول».

«ضجت البلاد من هذا الحيف وأبدت استياءها الشديد. فترتب على ذلك التعذيب وإراقة الدماء البريئة».

«ولما كان المحامون هم حُماة القانون وسياج العدالة فلا يسعهم إلا أن يتقدموا لصاحب العظمة السلطانية محتجين. ولا شك أن صاحب العظمة يرى أن أبناءه قد وقع عليهم ظلم فادح لا مبرر له ولا مسوغ. لا لذنب ارتكبوه ولا لجريمة اقترفوها سوى أنهم طلبوا ويطالبون بحريتهم وباحترام استقلال البلاد».

«وإنى لا أزال الخادم الأمين المخلص».

«نقيب المحامين»

«مرقص حنا»

وأصدر أعضاء الوفد المنفصلون عن سعد باشا نداء للأمة، هذا نصه:

«لقد ظلمنا الإنكليز باغتصاب حقنا والحيلولة بيننا وبين استقلالنا. ثم خدعونا بالمفاوضات التى استمرت أطوارها نحو سنة ونصف. فخرجنا منها بصفقة المغبون. ثم هم الآن يسوموننا صنوف العسف غير مبالين بأن لأفرادنا حرية شخصية يجب أن يتمتعوا بها. وأن لإحساسنا القومى حرمة يجب رعايتها. وآخر مَثَل من انتهاك الحرية الشخصية والاستهانة بإحساس الشعب اعتقال سعد زغلول باشا وأصحابه بالأمس».

«إن هذا التحدّى لشعور البلاد لا يمكن أن ينتج إلا نتيجته الطبيعية وهى استنكار الشعب المسلوب استقلاله لهذه المعاملة. وكذلك فعل. ولا يستطيع منصف فى الوجود أن ينكر عليه حقه فى إبداء سخطه من تصرف الغاصبين. إن هؤلاء، إذا حالوا بيننا وبين استقلالنا بالقوة الغاشمة، لا يستطيعون أن يحولوا بيننا وبين أن يُبّدى كل فرد وكل مجموع منا رأيه على الشكل الذى يلائمه. هذا حقنا».

«أما الذى ليس من حقنا فهو أن يشوه بعض غير المسئولين جمال حركتنا القومية بالخروج عن حدود المشروع والاعتداء على الأملاك العمومية وعلى قاطرات الترامواى. وأدهَى من كل ذلك الاعتداء على المحال التجارية الأجنبية. كما حصل أمس مما نأسف له عظيم الأسف مهما كانت الخسارة طفيفة. إن أمثال هذا الاعتداء يقوم به أفراد لا خلاق لهم. ولكن الذى يدفع ثمنه هو الأمة بأسرها. تدفع ثمنه غاليًا. لأن أمثال هذه الحوادث قد عودتنا التجارب أنها تفسر ببغض الأمة للأجانب والأمة بريئة من هذه الوصمة».

«أمثال هذه الحوادث من شأنها أن تزعزع طمأنينة الأجانب. فى حين أن الأمة أرغب ما تكون فى رعاية هذه الطمأنينة. وفى حين أن قضية استقلالنا أحوج ما تكون لعطف الأجانب النازلين فى مصر. وإقناعهم الرأى العام الأوروبى أن ما يطلبه الإنكليز من الضمانات على المصالح الأجنبية لا ضرورة لها. ولكنهم

يطلبونها ذريعة لبسط نفوذهم على مصر. إن هذا الاعتداء قبيح من حيث إنه محض اعتداء. ثم هو مُضرّ من حيث كونه عقبة يقيمها مصريون - مهما كانوا غير مسئولين - فى طريق استقلال بلادهم الذى جاهدت له الأمة والذى هى واصلة إليه لا محالة».

«أجل. إن استقلالنا ليس عنا ببعيد. إن استقلالنا من عمل أيدينا وثمرة جهادنا. إن فشل المفاوضات لم يقفل باب المسألة المصرية فإنه لا يزال مفتوحًا على مصراعيه. فلننظم صفوفنا ونقوّ اتحادنا لنتقدم إلى غرضنا خطوات أخرى غير التى خطوناها. ومن الخطأ أن يظن أن الضحايا التى ضحى بها الشعب فى سبيل استقلاله قد ذهبت سُدًى. وأن علينا أن نبتدئ من جديد. كلاً، إنه لم يضع سدى جهد واحد من الجهود التى بذلت للاستقلال قلّ أو كثر - لا يضيع جهد يدعمه جهد جديد - فليس علينا أن نبتدئ ولكن علينا أن نستمر فى سيرنا بخطوات تجددها الثقة فى أنفسنا ويثبتها اعتقادنا فى العدل الإلهى الذى إن أمهل فلا يهمل. وليكن كلنا على اتحادنا ساهرًا وكلنا على تضامننا حفيظًا».

«ولقد رأينا كيف تحكمنا السلطة البريطانية بالحديد وبالنار. ولا يوجد فى العالم سياسة أشد إفلاسًا من سياسة تؤدى إلى حكم أمة متمدنة بهذه الطريقة - ولا شبهة فى أن هذا الإفلاس سيقنع البريطانيين أنفسهم بأننا شعب أعزّ من أن يظلم وأصعب مراسًا من أن يحكم على غير ما يختار».

«عبد العزيز فهمى. محمد محمود. أحمد لطفى السيد. جورج خياط. عبد اللطيف المكباتى. محمد على. حافظ عفيفى».

وبالجملة، فإن الحزن كان باديًا على الجميع. والإضراب امتدّ حتى للتجار فى العاصمة وفى المدن الأخرى. وليس فى الوسع نشر جميع الاحتجاجات والنداءات لكثرتها وطولها.

هذا، ولقد كتب فخامة الفيلدمارشال أللنبى إلى حضرة صاحبة العصمة السيدة الجليلة حرم حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا كتابًا يقول لها فيه:

«إن معاليه يسافر فى وقت قريب بحرًا إلى مكان طيب الهواء والمناخ. فإذا كانت حضرتها تود مرافقته فى سفره فإنه ينتظر جوابها لاتخاذ الوسائل اللازمة لراحتها فى السفر قبل يوم ٢٨ ديسمبر».

ولكن عصمتها أجابت على هذا الكتاب برفض السفر، قائلة بأنها قد استودعت الله زوجها الجليل وأنها ستقيم فى مصر لمواصلة عمله.

فأرسل صاحب السمو الأمير عمر طوسن إلى حضرتها البرقية التالية:

«نحن مع الأمة نشارك عصمتك فى العواطف ونأسف على ما حصل».

فردت على سموه بما يلى:

«إن الأمة لتفتخر بما تُظْهرونه دائمًا من العواطف النبيلة. وتفضلوا بقبول أسمَى عبارات الشكر».

ثم أرسل لعصمتها بعض العقائل وسيدات البيوت الشريفة فى مصر خطابًا رقيقًا قلن فيه:

«إن أرادوا إبعاد الرئيس عن الأمصار فهو فى القلوب حاضر. وإن أرادوا فضّ الأمة من حوله فما فعلوا إلا ما جعلها تحكم التفافها حوله قلبًا وقالبًا. وإن أرادوا كمّ الأفواه وتثبيط العزائم فلا يحزنك ما فعلوا فنحن بناتك وبناته حولكما حتى تقابل كل منا ربها صارخة ليحى الوطن وليحى سعد».

آراء الصحف الإنكليزية فى الحالة:

ولقد تناولت الصحف الإنكليزية الحوادث الأخيرة فى مصر فكتبت عنها الفصول الطوال، فنشرت «الديلى هرالد» مقالين وجَّهت فيهما دعوة شديدة اللهجة إلى جركة العمال لكى تستخدم نفوذها ضد الحكومة البريطانية.

ونشرت «الوستمنستر غازيت» مقالاً افتتاحيًا قالت فيه: «لا يدهش أى إنسان، له أقل إلمام بالأحوال القائمة فى مصر، لما ورد من الأنباء من القاهرة. ولما كنا

الآن قد قضينا بأيدينا على الرجال الذين كان من المحتمل أن يكونوا أصدقاء لنا؛ فإنه لا مندوحة لنا من أن نجعل من زغلول باشا المتطرف بطلاً وشهيدًا بعد أن كان نفوذه قد أخذ فى الضعف عندما كانت التسوية بادية للعيان. وإذا حُكمت مصر بالقوة والأحكام العرفية فإن المندوب السامى سينفى ويقمع الرجال الذين يقاومون هذه الوسيلة. وستكون فى كل خطوة مظاهر يجب إخمادها بيد من حديد. وليس لدينا غير رجاء واحد وهو حسبان الحكومة حساب النفقات. لأن العمل على حسب هذه المبادئ يتطلب التعجيل فى إرسال إمدادات قوية إلى الحامية المصرية وعلينا أن نتخلى عن فكرة وجود أى مصرى ذى مكانة يقبل منصب رئاسة الوزارة. وكل هذا معناه، ليس إلغاء تسوية اللورد ملنر فقط، بل إلغاء العلائق الودية المحتملة التى وطد دعائمها اللورد كرومر. ثم حكم مصر بواسطة الموظفين البريطانيين والجنود فى وجه المقاومة المصرية».

«وأملنا أن يبقى أنصار عدلى باشا هادئين ملتزمين جانب الصبر. وأن يبذلوا أقصى جهدهم لتقييد أعمال الشدة التى قد يثيرها أناس أقل تبعة من غيرهم من الشعب. وليثقوا أن هذا الدور سينتهى».

«وعلى العسكريين الآن أن يمعنوا النظر فى هل يرون، بصفة جدّية أن مواصلات الإمبراطورية أكثر أمانًا إذا حافظت عليها دائمًا قوة كبيرة ضد مصر المعادية - مما كانت مصر صديقة لنا تعاون الإمبراطورية. وعندى أن قليلاً من التفكير فى هذا الموضوع سيقنعهم ويقنع الشعب البريطانى بأنه لم تَضعْ فرصة بدون مسوغ أعظم من طرح مشروع ملنر ونبذه جانبًا».

وقال الماچور پارنز، أحد أعضاء لجنة ملنر فى حديث له مع مُكاتب هذه الجريدة: «إنه إذا استمرت سياسة القمع الحالية. فإن الحكومة البريطانية ستخلق بلا، مراء، مشكلة فى الشرق الأدنى تماثل المشكلة الإيرلندية».

«وليست الحركة الوطنية فى مصر حركة نماء سريع لا تلبث أن تذهب كما وصفتها بعض الصحف. بل هى حركة ترجع إلى أربعين عامًا يؤيدها أحسن طراز من الرجال المصريين المسئولين ذوى المدارك العالية».

«وقد أساء بعضهم وصف زغلول باشا كثيرًا بقولهم إنه مثل مُلَّلا السومال المفتون . فهو رجل عمل يتمتع بقواه العقلية تمامًا. ذو خبرة واسعة. اشتغل بالمحاماة والقضاء وتقلب في مناصب الوزارة. وهو رجل محب للسلام قبل كل شيء».

«إن السلام فى مصر من النتائج الحيوية لعلاقاتنا مع الشعوب الإسلامية. ولا تكنّ مصر البغضاء للشعب البريطانى بصفته شعبًا. وكانت أول عبارة يعبرون بها عن إكرامهم لرجال البعثة الإنكليزية الأخيرة: «إنكم أعظم أصدقائنا»».

«من الجنون المطبق أن يقول بعضهم إن منح مصر استقلالاً ذاتيًا تكون نتيجته إعطاء مصر ليد القلاقل والاضطراب. لأن زعماء الوطنيين رجال ذوو ثبات لهم مصالح كبيرة فى البلاد. فيجب أن يضمن لهم حق تقرير المصير وإنشاء حكومة من المحافظين».

وأشار الماچور پارنز إلى أن لجنة اللورد ملنر رأت فى سنة ١٩٢٠، بعد أن درست الحالة درسًا تامًا، أن كل مصرى له فكرة يعتد بها وطنى. وأن صوت زغلول باشا هو صوت مصر.

قال: «وقد ذهبنا إلى مصر لأن الأنباء الواردة من هناك مثلت، غير مرة، الحركة الوطنية بأنها حركة يقوم بها جماعة من المتطرفين. وأن زغلول باشا لا يؤيده إلا جماعة من الطلبة وصبيان المدارس والغوغاء. فأقول الآن، بكل إخلاص، إن زغلول باشا فى مصر يماثل كوسوث فى هنغاريا أو غاريبالدى فى إيطاليا».

«وقد قطعنا ألوفًا من الأميال بالسيارات وبالسكك الحديدية الضيقة مع زغلول باشا فوجدنا أن البلاد تشتعل حماسة لشخصه. وكان الفلاحون يغادرون حقول القطن ليهتفوا له. وينظر له أكبر كبير فى البلاد بأنه زعيم».

وأرسل السير ڤالنتين شيرول كتابًا إلى التيمس قال فيه: «يعالج حاكم الهند حملة المتطرفين بيد ثابتة يؤيده بالإجماع مجلسه التنفيذى الذى يؤلف من سبعة أعضاء: ثلاثة منهم من الهنود. وكذا تؤيده هيئة كبيرة من المتعلمين الهنود ممثلة فى الجمعية التشريعية والمجالس التشريعية المختلفة فى الأقاليم. وهى المجالس التى انتُخب أعضاؤها منذ عام بموجب القانون الكبير لسنة ١٩١٩. أما فى مصر، فإن المندوب السامى يستخدم الأحكام العرفية فى إبعاد زغلول باشا وستة من الزعماء الآخرين من حزب المتطرفين الذين يعد تطرفهم اعتدالاً بالنسبة للمتطرفين الهنود».

«لم يجد اللورد اللنبى، بعد انقطاع المفاوضات بين إنكلترا ومصر واستقالة عدلى باشا، غير الأحكام العرفية يرجع إليها. وليس فى وسعه أن يجد مصريين ذوى مكانة يشاطرونه تبعة تنفيذ السياسة الشديدة التى تضمنتها مذكرته المؤرخة ٣ ديسمبر».

«إن سياسة السخاء فى الهند قد لقيت فى النهاية طبقات ذات نفوذ حول لواء الحكومة التى تمثل فيها الوطنية الهندية المعتدلة تمثيلاً مباشرًا. أما فى مصر فإن السياسة الرجعية، التى يرجع أصلها، كما عرفنا الآن، إلى المبادئ العسكرية، قد دفعت الوطنية المصرية المعتدلة من العمل وألقت البلاد إلى المقاومة السلبية التى بدأنا الآن نرى بوادرها».

«غادر الوفد المصرى لندن منذ شهر. وجاء فى تلغراف من القاهرة أن ولاة الأمور مطمئنون وواثقون من أنه لا تقع قلاقل. ولكن تجرأت وذكرت التيمس بأن ولاة الأمور لم يكونوا، منذ نحو ثلاثة أعوام، أقل طمأنينة ووثوقًا عندما منعت الحكومة البريطانية رئيس وزراء الحكومة المصرية فى ذاك الوقت أن يأتى إلى إنكلترا للبحث فى الحالة فى مصر. وعندما نُفى زغلول باشا وثلاثة من أكبر زملائه السياسيين إلى مالطة بعد ذلك بقليل. ونحن لا نجهل ما أصاب طمأنينتهم وثقتهم إذ ذاك».

«إن التاريخ يعيد نفسه الآن بسرعة فى مصر حيث تتطور الأمور بحالة لا بد أن يتكهن بها كل من له إلمام بحوادث سنة ١٩١٩. ولكن يظهر أن الوزراء البريطانيين - خلافًا لجميع المبادئ السياسية البريطانية فى الجهات الأخرى - قد نسوا كل شيء ولم يتعلموا شيئًا بالرغم من وجود تقرير اللورد ملنر أمامهم ليجدد ذاكرتهم».

وأنشأت «الديلى إكسبريس» مقالاً افتتاحيًا عنوانه «اليد الحازمة»، قالت فيه:

«ونحن نسلم مقدمًا بأن مندوبينا العسكريين فى مصر يعرفون جيدًا ما يحيط بهم من الأحوال. وأنهم مقتنعون بأن هذا أفضل ما يعمل. ولكننا نرجو أن يلتزموا الثبات إذ يجب عليهم أن يتمسكوا بخطة واحدة وأن لا يترددوا بين خطتين. خطة القمع وخطة التوفيق. فإن العقل الشرقى يأبى الاعتقاد بأن هذا التصرف تمليه الرغبة فى سلوك مسلك السخاء على حسب ما تسمح به الظروف المختلفة فيرجعه إلى الضعف. فإذا كانت قد وضعت الأغلال والقيود فى أيدى المتطرفين السياسيين المصريين، فلتبقَ هذه فى أيديهم زمنًا يكفى لأن يبين أن بريطانيا العظمى تدرك ما تقول».

وقالت جريدة الديلى كرونكل فى مقال افتتاحى عنوانه «القلاقل فى مصر»:

«إن الحوادث قد اتخذت شكلاً سيئًا فى مصر. ومع أننا قابضون على زمام الحالة جيدًا هناك فليس من الملائم على كل حال (بعد ما قمنا به من الأعمال النافعة فى مصر) أن نفكر فى أن نستعمل طرق الضغط هناك».

«إن الحكومة تعتمد على القوة العملية كالملجأ الأخير لها. ولكن من أهم الأمور فى مصر، حيث مركزنا الشرعى شاذ وصعب، أن تكون جميع وسائل القمع، مهما كانت ضرورية، مستندة إلى سلطة الحكومة المصرية والرأى العام الذى نستطيع السيطرة عليه».

«إن زغلول باشا من المتطرفين. ويحتمل كثيرًا أن تكون التدابير التى اتُّخذت ضده ليست أكثر مما هو ضرورى لمصلحة الأمن. ولكن الذى يخشى من هذه

التدابير هو أن تدفع بالمعتدلين إلى التحالف مع المتطرفين على غير إرادتهم. ولذلك ينبغى أن يكون المرمى الأول لسياستنا إيجاد مصرى ذى مكانة يقبل تأليف وزارة تؤيد رأينا. وتعدّ استقالة عدلى باشا خسارة عظيمة لقضية المعتدلين. فإذا لم نتمكن من إيجاد شخص يحل مكانه فإن من المحتمل أن تزيد مصاعبنا السياسية».

«ويحزننا أن الحكومة لم تجد فرصة لإطلاع البرلمان على الأسباب التى بنت عليها استحالة الوصول إلى اتفاق مع عدلى باشا. نعم إن هذه الأسباب معروفة بوجه الإجمال. وليس فى الإمكان إنكار قوتها. ولكن كان من المفيد، فى الوقت نفسه، أن تعرض للبحث المستفيض فى مناقشات البرلمان حيث تستطيع الحكومة أن تجيب، بتفصيل أوسع، على ما يُوجَّه إليها من الاعتراضات».

«وإذا حدث اضطراب فى مصر فلابد للبرلمان من أن يتناول بحث المسألة بأكلمها. إلخ».

وقالت جريدة «البال مال غازيت»: «إن الحالة فى مصر ستختبر ثبات جأش السلطات البريطانية. ولكن العلم بأنه ليس فى الإمكان إحداث تغيير فى سياستها هو قوة فى ذاته. ومتى اقتنع المعتدلون وغيرهم بثباتها فقد يتداعى جَلَدُهم. ويأمل السياسيون المصريون فى أن يتغلبوا على السلطة البريطانية برفض تشكيل الوزارة حتى تنسحب الجنود البريطانية من كل مكان عدا قناة السويس. ولكننا نقول مرة أخرى إن رفضنا لهذا الطلب لم يكن إلا لأن الدول الأوروبية الأخرى لا تقبل ضمانة السلطة المصرية وحدها لسلامة رعاياها. ولأن انسحاب الجنود البريطانية يفضى إلى دخول تلك الأمم الأخرى العديدة فى مصر».

وتلقت «الديلى ميل» برقية من مراسلها بالقاهرة جاء فيها: أن نفى زغلول باشا أفضى إلى اتحاد جميع الأحزاب.

ونشرت «الديلى نيوز» برقية جاء فيها: أن حرم زغلول باشا رفضت مرافقته قائلة إنها تنوى أن تحل محله بصفتها أُمّ الشعب. وقد اشتركت اشتراكًا فعليًا مع زوجها فى الشئون العامة. ويعدها الوطنيون بأنها «چان دارك» مصر.

وجاء فى برقية من مراسل «المورنن پوست» بالقاهرة: «أنه حدثت اعتداءات كثيرة على الممتلكات الخصوصية والعمومية. وأن الإضراب عن العمل عام. وقد وقع اعتداء قليل على الأجانب. وسُلحت بعض السفن النيلية وستبحر إلى الوجه القبلى. لأنه وردت الأنباء بأن عمال بث الدعوة يثيرون الجمهور. وقد جاء وجود الجنود البريطانية فى طنطا بفائدة. وهناك دلائل على نشاط بث الدعوة فى جميع أنحاء الوجه البحرى».

وقال مراسل هذه الجريدة من الإسكندرية: «إن أهم مظهر فى الحالة أن الصحف الوطنية نبذت منازعاتها تمامًا وأخذت كلها تحتج على التدابير التى اتُّخذت ضد زغلول باشا».

وقد نشرت جميع الصحف برقية من برلين جاء فيها أن المصريين هناك قاموا بمظاهرة خارج السفارة البريطانية.

وقالت «الديلى كرونكل» فى تعليقها على الحالة فى مصر: «إنه لما كانت الاضطرابات ترجع إلى مصدر سياسى فإن دواءها يجب أن يكون مصدره سياسيًا أيضًا. وأن مصر المضطربة تُعد خطرًا كبيرًا من الوجهة السياسية والوجهة الفنية الحربية أيضًا. ولا نستطيع أن نعتقد أن النبوغ السياسى الإنكليزى الذى عقد اتفاقًا مع مندوبى الشّن فين يظهر دون ذلك فى المسألة المصرية التى هى أسهل جدًا. ولا شك أن النظام شرط تتوقف عليه التسوية. ولكن المسألة الحقيقية هى تأليف حكومة مصرية ببرنامج يشتمل على الالتجاء إلى الشعب».

وقال مراسل المانشستر جارديان من لندن: «للمرء أن يتساءل هل اللورد اللنبى، أو أى شخص آخر من مهنته، على بساطتها ومضائها وما فيها من إقدام، أصلح من أن يتولى منصب المندوب السامى فى مصر؟».

وقد نشرت «الوستمنستر غازيت» مقالاً افتتاحيًا قالت فيه: «إن صحف الحكومة تعتقد أنه إذا نُفى زغلول باشا والمتطرفون فإن الطريق يخلو أمام المعتدلين بزعامة عدلى باشا أو أى رئيس وزراء آخر معتدل لاستئناف المفاوضات. ولكن هذا يعدّ سوء تفاهم تامًا للحالة. وإذا نصحت الحكومة البريطانية بهذا الرأى فإنه يقضى عليها بالخيبة والفشل. فقد اتفق جميع السياسيين المصريين الذين لهم مكانة واعتبار على مبدأ السياسة العام ولم يقبل أحد خطاب اللورد أللنبى إلى السلطان».

«لم تخاطب أية حكومة بريطانية مصر من قبل بما خاطبها به اللورد أللنبى. بناء على التعليمات التى تلقاها. والآن لنناشد المصريين أن يلزموا جانب الصبر وأن يتنحوا عن أعمال العنف».

ونشرت جريدة «التيمس» مقالاً افتتاحيًا قالت فيه: «إن إظهار القوة ضرورى للاحتفاظ بالنظام الظاهرى وللدفاع عن الأرواح والأموال. ولكن لا شك أنه لا يكفى وحده لمداواة الحالة الموجبة للقلق الشديد. وقد يؤدى نفى زغلول باشا إلى غرض حسن. فإن طمعه الشخصى المطلق العنان ودسائسه المستمرة هما السبب فى وقوع مقدار عظيم من المتاعب التى أصابت مصر هذه السنة. فهو إذا قارنّاه بغاندى الهندى، وجدناه محرضًا كبيرًا. والأفكار الكبيرة التى تجول فى نفسه عرضة لشكوك خطيرة. والظاهر أن التدابير الحازمة التى عملت معه فصلت عنه فريقًا من أقرب أشياعه الذين فضلوا الإذعان لعهد الصمت الذى فرض عليهم على أن يشاركوه فى عقوبته. على أن من العلامات التى تكاد لا تشجع أن حرم زغلول باشا قد صرحت بعزمها على أن تحلّ محله فى زعامة الحركة المتطرفة. وأفضل ما يُرجى أنه، بينما تقوم السلطات البريطانية بمنع ما يخلّ بالنظام، أن يتمكن المعتدلون تدريجًا من فهم المرامى الحقيقية من التصريح الأخير عن السياسة البريطانية. وأن ينتهزوا فرصة الوعود التى يشتمل عليها. فإن فى بنود هذه السياسة متسعًا للرقى التدريجى. وذلك إذا تدرعت السلطات

البريطانية بالحكمة الضرورية وتدرع المصريون المسئولون بالشجاعة اللازمة وضبط النفس. ولكن من العبث التمسك بالأوهام وبالأباطيل».

«إن الحالة سيئة من جميع الوجوه تقريبًا. والأحكام العرفية أداة لا يمكن الارتكان عليها. ومن أعظم دواعي القلق ذلك الكتاب الذي صدر عن اضطرابات الإسكندرية وما كشف عنه من اتصاف عدد كبير من الطبقة المتعلمة المصرية بالمراوغة وعدم أهليتهم للثقة».

هذا، ولقد أرسل السر فالنتين تشيرول كتابًا إلى جريدة التيمس انتقد فيه سياسة المستر تشرشل في مصر. وقال عن أعمال الشدة: «إن في استطاعة إنكلترا عمل كل ما يلزم من وسائل الشدة لإرغام المصريين على التزام السكينة والهدوء ولكن هل يُعد هذا مهارة سياسية؟».

وقال: «وهل من شأن بذور الكراهية، التي نغرسها الآن، أن تصون حتى مواصلاتنا الإمبراطورية إذا هُدِّدت مرة أخرى كما جرى ذلك في عام ١٩١٥ عندما ساعدنا المصريون أنفسهم على صد هجمات الأتراك؟».

وجاءت الأنباء من باريس بأن علي بك كامل وكيل الحزب الوطني المصري أرسل رسالة مؤثرة إلى جمعية الأمم ورؤساء الحكومات والمجالس البرلمانية والصحف في العالم. محتجًا على أعمال الشدة والقسوة في مصر. ونفي زغلول باشا وزملائه. طالبًا العدل الدولي صونًا للمصالح الدولية وتحقيقًا لحرية مصر. وقد علقت الصحف الإفرنسية على هذه الرسالة بأقوال دافعت فيها بإخلاص عن القضية المصرية.

وإنَّا لنستنتج من مجمل تعليقات الجرائد الإنكليزية على الحوادث المصرية أن سياستهم ترمي إلى اعتبار المسألة المصرية مسألة سياسية لا تُحل إلا باتفاق الإنكليز والمصريين، لا مسألة نضال بين قوتين إلى أن تخضع إحداهما للأخرى. ولكن الإنكليز، على ما يظهر، أرادوا باتباع الطريق الثاني محاولة إخراج من

يطلقون عليهم اسم المعتدلين من الميدان ليتعاونوا وإياهم فى العمل على تنفيذ سياستهم التى صمموا على أن لا يحيدوا عنها قيد أنملة.

وإنك لتراهم، من جهة أخرى، ينعون على اللورد كيرزن مشروعه وعلى اللورد أللنبى مذكرته ويمتدحون مشروع اللورد ملنر ومذكرته ويودون العودة إليهما. ولكنهم يعرفون أن ما من مصرى سلم بهذا المشروع على علاته غير أنهم قالوا إنهم لا يقبلونه إلا إذا عُدل بالتحفظات. وعلى هذه التحفظات بَنَت الوزارة العدلية «المعتدلة فى نظرهم» برنامجها. فلم يسلم اللورد كيرزن بذلك البرنامج وجعل ركن سياسته «بقاء الاحتلال». فحبطت سياسته وعدنا إلى عدم الاتفاق. وتلمَّس الإنكليز أغراضهم من طريق المغالبة والنضال. حتى إذا ظنوا أنهم أبعدوا المتطرفين نهائيًا أخذوا يبحثون عن المعتدلين فلم يقفوا لهم على أثر. لأن الكل فى الحقيقة مصريون وهم إن اختلفوا فى المنهج فإن غاية الجميع واحدة. ويأبى مصرى، مهما تنحط قيمته الوطنية، أن يرضى لبلاده بغير الغاية التى يسعى إليها الجميع على السواء.

وبعد أن أوردنا هذه الاحتجاجات والبيانات من الهيئات المصرية وأقوال الجرائد الإنكليزية، لا يسعنا إلا إبداء إعجابنا بموقف أعضاء الوفد المنفصلين عن سعد باشا حيال هذا الحادث الجديد. فإن فى احتجاجهم عليه دليلاً على صفاء ضمائرهم. لاستنكارهم التعسف من حيث هو تعسف. ولو كان ارتكب ضد خصمهم. فأنعِم بهذه العاطفة وأكرِم بهذه النفوس العالية!.

هذا. ولما رأى صاحب الدولة عدلى يكن باشا تحرّج الحال. وأنه لا يستطيع تحمل مسئولية هذه الإجراءات لأنه، واستقالته تَمَّت لم تُقبل رسميًا، كان لا يزال، ولو بصيغة غير رسمية، قائمًا بالأمر فى البلاد. رفع إلى حضرة صاحب العظمة السلطانية كتابًا يلتمس به سرعة البَت فى أمر استقالته. وهذه صورته:

«يا صاحب العظمة السلطانية»

«تشرفت، على إثر عودتى من أوروبا، بعد قطع المفاوضات مع الحكومة البريطانية، بأن رفعت لعظمتكم استقالة الوزارة. وقد بقى زملائى يقومون بإنجاز

الأعمال العادية إطاعة لأمر عظمتكم. ولما كان عدم قبول الاستقالة رسميًا إلى الآن قد يجعل سبيلاً لتحمل الوزارة شيئًا من التبعة عن إجراءات لا علم لنا بها ولا دخل لها فيها؛ فإنى أتشرف بالتماس صدور أمركم الكريم بقبول تلك الاستقاله. وإنى لا أزال لعظمتكم العبد المطيع والخادم المخلص الأمين».

«عدلى يكن»

(القاهرة فى ٢٤ ربيع الثانى سنة ١٣٤٠) ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢١.

نص استقالة الوزارة العدلية وقبولها:

وبناء على هذا الاستعجال، الذى توجه دولة عدلى باشا إلى قصر عابدين وقدمه بنفسه إلى عظمة السلطان، نُشر فى يوم ٢٤ نص استقالته المرفوعة فى ٨ ديسمبر والأمر الكريم الصادر بقبولها فى ٢٤، وهذا نصهما:

«يا صاحب العظمة السلطانية»

«لما أولتنى عظمتكم عالى ثقتها. ودعتنى إلى تشكيل وزارة يكون أخص أعمالها أن تتولى المفاوضة لوضع اتفاق مع الحكومة البريطانية. تشرفت بأن أعرض على عظمتكم بتقريرى المؤرخ ١٧ مارس سنة ١٩٢١ برنامجنا الوزارى وزدته تفصيلاً عند ما شكل الوفد الرسمى».

«وبما أن المفاوضات، التى باشرها الوفد الذى أرأسه فى لندره منذ بضعة أشهر، لم تسفر عن تحقيق ذلك البرنامج. فإنى أتشرف بأن أرفع لعظمتكم استقالة الوزارة. وأرجو أن تتكرم عظمتكم بقبولها وقبول جليل شكرى وعظيم إكبارى للتعطف السامى الذى تعطفتم علىّ به».

«وإنى لا أزال لعظمتك العبد الخاضع والخادم المخلص الأمين».

«عدلى يكن»

(تحريرًا بالقاهرة فى ٩ ربيع الثانى سنة ١٣٤٠) ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١.

وهذه هى صورة الأمر الكريم

«عزيزى عدلى يكن باشا»

«إن كتاب دولتكم المرفوع إلينا، بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ المتضمن اضطراركم للاستقالة من مهمتكم، كان من أعظم بواعث الأسف لدينا. وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم مقدرين صدق ولائكم وشاكرين لكم، ولحضرات الوزراء زملائكم، الخدمات الصادقة التى أديتموها أثناء قيامكم بمهمتكم».

(فؤاد)

(فى ٢٥ ربيع الثانى سنة ١٣٤٠) ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢١.

الاستعدادات الحربية فى مصر وأوامر السلطة:

وعلى إثر وقوع هذه الاضطرابات أفاد روتر فى برقية له من مالطة مؤرخة فى ٢٣ ديسمبر أن البارجتين «سيرس وكليمنتس» صدرت لهما الأوامر بالسفر إلى مصر، وصدر الأمر لسفن حربية أخرى بأن تكون مستعدة للسفر إليها.

وأذاعت الشركة المذكورة النبأ البرقى التالى:

«مالطة فى ٢٥ منه - أعلن أن الاييّن يستعدان للسفر إلى مصر وهما الاى سكس الثانى والاى غردون الأول».

وكانت السلطة العسكرية قد أعدت فى سنة ١٩١٩ بعض السفن النيلية وجهزتها بالسلاح والمدافع. فأصدرت هذه السلطة فى ٢٥ أمرها بإعداد هذه السفن للسفر، وأرسلت البحارة الإنكليز فتسلّموها للسفر بها إلى الوجه القبلى اتقاء لشر الفتنة.

كما أنها نشرت فى القاهرة فى التاريخ المذكور أمرًا عسكريًا الصقته على جدران الشوارع والطرقات. وهذا نصه:

«ليكن معلومًا عند الجمهور أن الإخلال بالنظام والشغب والتخريب يقمعها رجال العسكرية بشدة. ولديهم الأوامر بإطلاق الرصاص عند الضرورة».

«قائد لواء القاهرة البريطانى»

«الإمضاء»

وإلى كل ذلك يشير جناب اللورد أللنبى فى برقياته الأربع التالية التى بعث بها تباعًا لوزارة الخارجية البريطانية يبين فيها الأحوال بالتفصيل.

فقد بعث بالأولى منها فى ٢٤ ديسمبر، وهذا نصها(١):

«إيماء إلى تلغرافى الثالث المؤرخ فى ٢٣ ديسمبر».

«هذه قائمة الخسائر فى القاهرة بعد المراجعة: من البريطانيين لا أحد. ومن المصريين ثلاثة قتلى وأربعة عشر جريحًا».

«وهذا بيان الأمكنة الموجود بها تسعة الأشخاص الذين أمرتهم بالكف عن الأعمال السياسية».

«ستة منهم الآن فى السويس ينتظرون الإبحار منها على باخرة نقل فى ٢٨ ديسمبر».

«وثلاثة: هم صادق حنين وأمين عز العرب وجعفر فخرى أطاعوا أمرى. وهم تحت مراقبة البوليس».

«القاهرة - لا تزال المدينة مضطربة ووردت الأنباء طول النهار بقيام مظاهرات متفرقة مصحوبة بالتخريب. وأُلحق ضرر بخط حلوان الحديدى أثناء الليل. وخرج قطار عن القضبان صباح اليوم. ولم يُصَب أحد بسوء. وأُحبطت محاولات أُريد بها إشعال النار فى «ورش» بولاق ومخازن وزارة المعارف صباح اليوم».

---

(١) مأخوذة من الكتاب الأبيض الإنكليزى.

«لم يكن حضور موظفى الحكومة فى الوزارات اليوم مُرْضيًا. وكانت حالة وزارتَى المالية والداخلية عادية. ووزارتا المعارف والأشغال سيِّئتا الحال. والوزارات الباقية متوسطة. وتُبذل جهود لإرهاب الموظفين. والمدارس على العموم مضربة».

«الإسكندرية - قامت مظاهرات صغرى. وحصل بعض التخريب والمدارس مضربة».

«الأقاليم - الوجه القبلى هادئ. وإن كان قد ورد أن هناك بعض التخوف والقلق فى أسيوط.

«الوجه البحرى - غير مستقر وقد تحسنت الحالة فى طنطا بعد وصول الجنود البريطانية. وقطعت وأصلحت السكة الحديدية وأسلاك التلغراف بين الزقازيق والإسماعيلية. وأحدثت المظاهرات فى دمنهور حالة تنذر بالشر. ونجحت الجماهير فى إخراج موظفى سكة حديد الدلتا الضيقة. ولكن البوليس أعاد النظام بعد ذلك. وأرسلت فصائل من الجنود المصرية إلى كل مدن المديريات فى البلاد. وفى أسيوط طيارتان إحداهما ماضية إلى أسوان. وتقوم الطيارات بالطواف فى القاهرة وفى الدلتا. وستصعد ثمانى بواخر نيلية، مسلحة بالمدافع السريعة وعليها ضباط بحريون، إلى الوجه القبلى فى ٢٦ ديسمبر».

وبعث فخامته بالثانية فى ٢٥ منه. وهذا نصها:

«إيماء إلى تلغرافى المؤرخ فى ٢٤ ديسمبر»

«قبل السلطان أمس استقالة وزارة عدلى باشا».

«القاهرة - كان الاضطراب الفعلى أقل. ولكن الحالة ما زالت غير مستقرة. وقد هوجمت مدرسة بنات تابعة للحكومة صباح اليوم وحدثت خسارة جسيمة».

«والمدارس جميعها مضربة. وإضراب موظفى الحكومة عام الآن وقد أُعلن انه لثلاثة أيام. وهو ينفذ بالإرهاب. وأنا أتخذ التدابير لحماية من يرغبون فى العمل».

«وبلغ عدد القتلى من المصريين فى القاهرة أحد عشر. وقتل الرعاع فى ٢٢ ديسمبر أوروبيًا. وهو رجل فيه شذوذ. يقطن حيًا فقيرًا. وكانت سيدة إنجليزية مستقلة مركبة مفتوحة فهاجمها الرعاع وقذفوها بالحجارة فى يوم الجمعة (٢٣ ديسمبر) فى حى بولاق. وقد نجت من الأذى البالغ بأن اتخذت من مظلتها درعًا فمزقت الأحجار المظلة. وهذه أول مرة اعتُدى فيها على امرأة فى كل السنوات الثلاث الماضية».

«وجملة المقبوض عليهم إلى اليوم ١٨٦».

«الإسكندرية ـ لم يطرأ تغيير. والحالة مملوكة الأعنّة. وجملة المقبوض عليهم ٣٨٩ من بينهم مائتان وثلاثة وعشرون صبيًا. وصلت الطرادتان (سيرس) و(سناتور)».

«منطقة القناة: بورسعيد ـ قامت صباح اليوم مظاهرات مسلحة وأخيرًا سُلمت المدينة إلى الجنود الذين اضطروا أن يطلقوا النار على جمهور أبَى أن يتفرق بعد إنذاره. والخسائر قتيل مصرى وثلاثة جرحى».

«ويساعد القوات العسكرية تسعون من بحارة سفينة خفر».

«الإسماعيلية ـ يصل غدًا الطرَّاد «سبارو هوك»».

«السويس ـ تسلم الجيش اليوم المدينة. واضطر الجنود إلى إطلاق النار على مظاهرات أبت أن تتفرق بعد إنذارات من البوليس المصرى والضباط البريطانيين. والخسائر قتيل مصرى وثلاثة جرحى».

«يصل الطراد (سيخ) صباح الغد».

«الوجه القبلى ـ لا اضطراب. يجرى القبض على مهيجين مشهورين من القاهرة، فى جملتهم كامل حسين محامى حركة النقابات فى هذه البلاد».

«الوجه البحرى ـ لا اضطراب. فيما عدا مظاهرة فى الزقازيق شنتها فريق الجمَّالة المصرية ويقوم الطلبة بإذاعة الدعوة».

وبعث بالثالثة فى يوم ٢٦ منه، وهذا نصها:

«إيماء إلى تلغرافى المؤرخ فى ٢٥ ديسمبر»

«القاهرة - تحسن حال الحضور اليوم بين موظفى الحكومة إلى الوزارات. ولا تزال المدارس مضربة. وقامت اليوم بعض مظاهرات فى الأحياء الفقيرة من المدينة. وهاجم جمهورٌ قسمَ بوليس الدرب الأحمر هذا الصباح. وذهبت سيارة خفيفة مصفحة لمساعدة البوليس فقُذفت بالحجارة. فقابلت المثل بالمثل فقتل من الجمهور أربعة وجرح خمسة».

«وعقدت فى الأزهر اجتماعات سياسية».

«الإسكندرية - الحالة هادئة».

«منطقة القناة: بورسعيد - الحالة لا تزال مضطربة. والمظاهرات المصحوبة بالتخريب مستمرة فى الأحياء الوطنية. والإرهاب يُحْدث مصاعب».

«السويس - لم تقع حوادث أخرى».

«الوجه القبلى - لم يحدث اضطراب إلا فى جرجا حيث اضطر البوليس أن يطلق النار على مظاهرات عدائية فألحق بها خسائر. وأضرب اليوم عمال التلغراف إضرابًا عامًا دام ثلاث ساعات».

«الوجه البحرى - فى طنطا، حيث هناك الآن أورطة بريطانية تامة، الإضراب عام ما خلا موظفى المديرية. وفى زُفتى اعتدى الرعاع على بناء المركز فردهم الجيش المصرى الذى أطلق النار وأنزل بهم خسائر هى قتيل وجريحان. وقد سُيِّرت إلى هناك «زفتى» سرية من الجنود البريطانية».

إعادة ائتلاف الوفد:

وعلى إثر تلك الحوادث قام محبو البلاد بعمل كان يرجى منه كل الخير. حيث سعوا فى تأليف القلوب المتنافرة وإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل أن يدب

عامل الشقاق بين رجال الوفد المصرى فنجحوا. وأُذيع أنه تم الاتفاق مساء ٢٧ ديسمبر بين أعضاء الوفد على أن يعودوا إلى العمل معًا يدًا واحدة فى مصلحة البلاد طبقًا للبرنامج القديم.

فانبعثت لهذا النبأ شرارة الأمل فى صدور الغيورين على قضية الأمة، وسرى شعاع الغبطة فى النفوس فى وسط حالك ظلام الأسى والحزن على ما أصاب سعد باشا ورفاقه.

وفعلاً قدم حضرات أعضاء الوفد المصرى أجمعين قبل ظهر يوم ٢٨ إلى منزل معالى سعد باشا، فقابلهم الجمع المحتشد هناك بالهتاف: «ليحى سعد زغلول باشا»، «ليحى الاتحاد».

ولما استقر بهم المُقام دُعوا لمقابلة حضرة صاحبة العصمة حرم الرئيس. فخاطبتهم من وراء حجاب بالكلمات الآتية:

«أرحب بقدومكم وأعتبر هذا اليوم عيدًا سعيدًا لأنه جمع قلوبنا ووحد كلمتنا».

«لما اعتُقل سعد رأيت أن ألحق به. ولكنى أعملت الفكرة فاخترت البقاء، إذ رأيت حالة البلاد على ما ترون، لأقوم بواجبى نحو قضية الوطن. أؤكد لحضراتكم أن سعدًا لم يكن ليفكر فى شىء إلا فى طرق خلاص البلاد من قبضة الإنكليز. إننا قد نسينا كل ما وقع فى الماضى. وإنىَ أطلب من حضراتكم أن تقسموا على أن تتناسوا كل شىء وأن تبقى وحدتكم مقدسة».

«إنه ليحزننى جدًا ويفتت قلبى أن يجد الإنكليز أعوانًا منا لتنفيذ أغراضهم فينا. فأستحلفكم بالله أن تقاوموا ذلك جهد ما فيكم من قوة (استحسان عام)».

«إننا معشر السيدات لا نتوانى لحظة عن القيام بنصيبنا من العمل. وأصرح لكم أن السيدات المصريات جميعًا يزدن عنى شجاعة وإقدامًا وتصميمًا على نيل أمانى الأمة وتضحية كل عزيز ونفيس فى هذا السبيل الشريف؟».

ثم هتفت عصمتها قائلة: «لتحى مصر وليحى الاستقلال التام!» فردد الأعضاء هذا الهتاف. وقد أثرت كلماتها فى نفوسهم تأثيرًا لم يستطيعوا معه أن يحبسوا دموعهم. فكان المنظر آخذًا بمشاعر القلوب.

وبعد ذلك تقدم حضرة صاحب العزة الأستاذ عبد العزيز فهمى بك فألقى الكلمة الآتية:

«سيدتى: اعتُقل سعد فأحزننا اعتقاله حزنًا فادحًا. ونحن جميعًا نؤكد لحضرتك أننا فداءٌ له. فى هذا البيت بدأت الحركة الوطنية مع سعد. وإن العهد الذى قطعناه على أنفسنا ليحتم علينا وجوبًا أن نستمر على القيام به إلى النهاية. نعم قد وجد فى النفوس شىء ولكنه قد زال الآن بفضل هذه الشدة التى نعانيها. إنَّا نعترف لسعد ولحرم سعد بالفضل الكبير فى خدمة قضية البلاد. وبالجهد العظيم فى إحياء الشعور الوطنى».

وعلى إثر ذلك دوى المكان بالتصفيق وهتف الأستاذ عبد العزيز فهمى بك قائلاً ثلاث مرات: «ليحى سعد باشا»، ثم أعقبه الأستاذ محمد على بك فصاح: «لتحى حرم الرئيس» فردد الهتاف بحماس شديد».

ثم أصدر الأعضاء الذين كانوا انفصلوا من سعد باشا وعادوا إليه نداء إلى جميع أبناء الوطن، هذا نصه:

«إننا ندخل بهذه الآونة فى أشد أدوار المحن. إن السياسة البريطانية قد عولت على حكم بلادنا بالحديد وبالنار من غير أن ترعى حرمة الحرية الشخصية. ومن غير أن تأبه لشعور الأمة. ولقد بدأت هذه المأساة باعتقال معالى سعد باشا زغلول رئيس الوفد المصرى ونفيه هو وبعض أصحابه غير مراعية مقام الرئيس ولا مبالية بشعور أمة بأسرها. ثم أتبعت ذلك بالإسراف فى تقتيل شبابنا المتظاهرين احتجاجًا على هذا الاعتداء».

«ألا فليعلم الإنكليز أننا شعب أصبر على الشدائد من أن تؤخرنا عن غرضنا صنوف الإرهاب. وأحزَم من أن تخور عزيمتنا أمام نفى الزعماء وتقتيل الأبناء».

«وإن نفى رئيس الوفد المصرى، الذى تألف للسعى فى الاستقلال التام والذى أجمعت الأمة على الثقة به، لا يمكن أن يصيب الغرض المقصود منه. ولا يمكن أن يخفت صوت أمة صرخت عاليًا بأنها مستعدة للتضحية بأعز أبنائها للوصول إلى حريتها. إن هذا الظلم الصارخ لا يمكن أن يحول بين أحد منا وبين الواجب عليه».

«بهذه المناسبة نحن أعضاء الوفد المصرى نعلم أننا قد أجمعنا كلمتنا ووحدنا مجهوداتنا لنسلك بجمعنا سبل عملنا التى انتهجناها منذ ثلاثة أعوام. وإننا لنبدأ عملنا هذا بأن نرسل إلى الرئيس الجليل فى منفاه خالص تحياتنا القلبية واحترامنا لشخصه الكريم واعتدادنا بخدماته الجليلة للبلاد. ثم نزجى تهانينا لأصحابه الذين صحت عزيمتهم على مشاطرته الاعتقال والنفى ضحية لخلاص مصر».

«وإننا، فى هذه الظرف العصيب، ننادى جميع إخواننا المصريين أن يجعلوا العمل لاستقلال البلاد خالصًا من كل شوائب التفرق والتخاذل. وأن يلتزموا الاتحاد الذى هو سبيلنا الوحيد إلى غايتنا. والذى جربنا ثمرته بالفعل غير مرة فى أدوار قضيتنا. إن سلامة اتحادنا هى الكفيل الوحيد لبلوغ استقلالنا. فليطرح كل امرئ أسباب الخلاف وليقبل على تنفيذ كل ما يمليه الواجب الوطنى فى هذه الظروف الصعبة مهما كلفه الواجب من التضحية. إن الإنكليز يستطيعون أن ينفوا قادتنا ويسفكوا دماء أبنائنا ولكنهم لا يستطيعون أن يفصموا عُرَى اتحادنا إلا بأيدينا. إنهم عاجزون عن أن يحولوا طويلاً بيننا وبين استقلال بلادنا مادمنا متحدين. إنهم يخدعون أنفسهم إذ يظنون أنهم قادرون على أن يصرفونا عن مطلبنا الأسمى برصاص بنادقهم وظبًا سيوفهم. وليعلموا أننا إنما وطَّنا نفوسنا على تضحية كل شىء لنعيش فى بلادنا أحرارًا».

«محمد محمود. عبد العزيز فهمى. حمد الباسل. أحمد لطفى السيد. ويصا واصف. الدكتور حافظ عفيفى. واصف بطرس غالى. جورج خياط. عبد اللطيف المكباتى. على ماهر. محمد على».

ونشر صاحب السعادة حمد الباشل باشا الكلمة الآتية:

«الحمد لله»

«لم يَخِبْ أملى فى إخوان عرفتهم فى الشدائد بصدق وطنيتهم ومروءتهم الكبيرة. لأنهم ما لبثوا حتى لبوا داعى ضمائرهم ولبوا دواعى الوطن».

«أولئك هم أعضاء الوفد المصرى ـ أولئك هم أصدقاء سعد باشا ـ أولئك هم أنصاره».

«أقبل بعضهم على بعض بالأمس متصافحين متضامنين لخدمة البلاد بما أوتوا من كفاءة وعلم وإقدام. واليوم نزفُّ هذه البشرى لكافة المصريين. إن وفدهم اتحد اتحادًا تامًا متينًا صادقًا. مصممًا على بلوغ أمنيتهم مالئًا ذلك الفراغ الذى ظن خصوم مصر أنه لا يُملأ. فليقتدِ المصريون بوفدهم فى الاتحاد. فالاتحاد هو أساس النجاح».

«ليحى الاتحاد!. ليحى التضامن!. ولتحى مصر مستقلة!».

«الإمضاء»

«ولما رأى صاحب الفخامة اللورد اللنبى أن الأزمة الوزارية مازالت مستحكمة العرى، وأنه لم يوفق إلى حمل بعض المصريين على قبول تأليف وزارة تتعاون مع الإنكليز. أصدر فى ٢٧ ديمسبر الإعلان الآتى:

«قد رُخِّص، بموجب هذا، لكل وكيل وزارة، أو للقائم مقامه، بأن يؤدى، فى الوزارة التابع لها، جميع أعمال الوزير. وأن يتولى سلطته فى المسائل الإدارية بما فى ذلك حق تمثيل الوزارة أمام جميع المحاكم. وذلك بصفة وقتية ولحين تشكيل وزارة».

وبذلك عادت الحال إلى ما كانت عليه فى بدء سنة ١٩١٩ حينما استقالت وزارة رشدى باشا وأحجم رجال السياسة عن تأليف وزارة جديدة.

وكانت السلطة أصدرت أمرها بإقفال أكثر المدارس لاستمرار الإضراب فيها. ولكن وزارة المعارف أرسلت إلى المدارس العليا التابعة لها خطابات مؤداها أن المدارس مفتوحة الأبواب لقبول الطلبة بها ابتداء من يوم السبت ٣١ ديسمبر. وأن الذين يتخلفون عن الحضور يفصلون. أما إذا لم يحضر أحد بالكلية إلى المدرسة فى صباح اليوم المذكور فإنها تغلق إلى أجل غير مسمى.

فلم يذعن الطلبة إلى هذا الإنذار بل اجتمع طلبة كل مدرسة وقرروا متابعة الإضراب حتى يعود سعد باشا وتسحب الجنود البريطانية. فنفذت الوزارة إنذارها.

سفر سعد باشا ورفاقه من السويس:

وفى الساعة الحادية عشرة من مساء يوم ٢٩ ديسمبر، قامت سيارة تقلُّ معالى سعد باشا ورفاقه الخمسة وخادمين من المعسكر الذى كانوا أنزلوا فيه إلى «بورتوفيق».

وهناك كان «لنش» لشركة الملاحة معدًا لركوبهم إلى الباخرة «فرنز فرديناند»، التى كانت تحولت عقب الحرب إلى نقالة حربية وكانت راسية هناك.

فأقلعت متجهة إلى الجنوب دون أن يعلم أحد، حتى ذلك التاريخ، المكان الذى سينزلون فيه نهائيًا.

أخذت الحالة العمومية فى القطر تميل إلى الهدوء والسكينة شيئًا فشيئًا بعد ذلك حتى تغلب العقل على الشعور. وعاد الأمن إلى نصابه وانتهت تلك القومة العنيفة التى كان الإنكليز يخشون نتائجها.

ولقد حادَث مراسل شركة روتر حضرة صاحب السعادة محمد محمود باشا. فصرح له سعادته «بأن الصحف الإنكليزية قالت: إن المعتدلين على استعداد

لمساعدة السياسة البريطانية كما جاءت فى المذكرة الإيضاحية. والحقيقة أنه لا توجد فى مصر فكرة كهذه. وليس من شأن مثل هذه الإشاعة إلا أن تصرف الحكومة البريطانية والرأى العام البريطانى عن الوقوف على حقيقة الحال. فإن الكل مجمعون على المبدأ العام وهو الاستقلال التام. وإن استمرار مصر تحت الأحكام العرفية ثلاث سنين بعد انتهاء الحرب يُعدُّ دليلاً على إفلاس السياسة البريطانية. وما من رجل يستحق الاحترام، معتدلاً كان أو متطرفًا، يمكن إيجاده لتأليف وزارة. وقد أثار القبض على زغلول باشا غضب السكان إلى أقصى حد. وانحطت سمعة إنكلترا إلى درجة عظيمة جدًا».

ولقد أُشير إلى هدوء الحال فى برقية أرسلها اللورد اللنبى إلى اللورد كيرزن فى يوم ٢٧ ديسمبر، هذا نصها:

«إيماء إلى تلغرافى المؤرخ فى ٢٦ ديسمبر»

«تحسنت الحالة فى البلاد أثناء الأربع والعشرين ساعة الأخيرة واستؤنف العمل فى جميع مكاتب الحكومة تقريبًا على النحو العادى».

«ومدارس القاهرة لا تزال مضربة. وقد أشير بإغلاقها فأُغلقت».

«ولم تَرِدْ أنباء بوقوع حوادث خطيرة فى المدن الكبرى. وإن كانت قد قامت مظاهرات صغيرة فى القاهرة ودمنهور والمنيا عولجت بدون مشقة. وتحسنت الحالة كثيرًا فى بورسعيد».

ولا جدال فى أن الحركة التى قامت بها البلاد، على إثر القبض على سعد باشا ورفاقه ونفيهم من البلاد هذه المرة، لم تكن من الشدة بحيث تقاس بحركة سنة ١٩١٩ فإن الفرق بينهما كان عظيمًا. فهل كانت روح الوطنية قد زهقت من الأنفس ونارها خَبَتْ بين الضلوع. أم كان هناك عامل آخر أدّى بالأمة إلى سلوك هذا المسلك الجديد؟ أم الأمة ذاتها تبدلت فاستُعيض عنها بخلق جديد؟ لا هذا ولا ذاك. إنما هى عوامل التفرقة التى عملت بين صفوف الأمة فسلبت من أفئدتها التضامن واستلّت من بين جنبيها روح التأثر بمصائب الغير.

نعم، إن الأمة جنحت فى النهاية إلى توحيد كلمتها وتآلف سبل الوصول إلى غايتها. وتصافح المتخاصمون ونبذوا ما كان بينهم من دواعى الشقاق؛ ولكن هذا التآلف والتآخى جاء متأخرًا فلم يكن له أثر عظيم فى الحركة منذ بدئها.

أما بعد. فهل اتبعت السياسة الإنكليزية جادة الحكمة فى السبيل الذى اتخذته أخيرًا بالضرب بيد من حديد ضربة ظنت أنها هى القاضية على المعارضة المصرية. أم أساءت فى عملها؟ هذا ما سنحاول بحثه وتحليله.

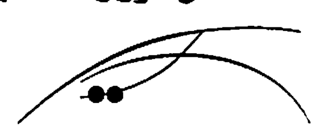
لا مُشاحة فى أن نفوذ زغلول باشا كان آخذًا فى الهبوط شيئًا ما فى عهد وزارة عدلى باشا، وإن لم يكن تأثير نفوذه بين طبقات الأمة عامًا كما سبق بيناه تفصيليًا فى أثناء مدة الوزارة المذكورة. حتى اضطر سعد باشا إلى دعوة عقلاء الأمة وكبارها إلى حفلة نادى «سيروس» للبحث فى الحالة التى كانت مستحكمة فى البلاد. وكان يحاول بهذا المسعى جمع كلمة الأمة والاتفاق مع شقها الذى نأى عنه. ولكن السياسة الإنكليزية بمعاودتها الضغط على الحرية الشخصية أولاً. واستعمالها الشدة ثانيًا. قد حملت الأمة على الالتفاف حول سعد باشا مرة ثانية. وسارت بها فى الطريق الذى كان يريده لها معاليه من حيث لا تشعر.

نعم، إن هذه الشدة والقسوة فى معاملة الناس لم تنتج ما كانت تتوقعه السياسة الإنكليزية من الاضطرابات. ولكنها على كل حال أدت إلى تعاون جميع العناصر على مناهضة هذه السياسة مناهضة سلبية عادت بالخسارة على المرافق التجارية الإنكليزية فى البلاد. وجعلت كل مصرى يُحْجِم عن التعاون معهم. وهذا ليس من حسن السياسة فى شىء.

* * *

الفصل السابع

نقد أعمال الوزارة العدلية



إن كنا قد تعرضنا للوزارات التى سبقت وزارة عدلى باشا بالنقد وكلها كانت وزارات إدارية ما خلا وزارة رشدى باشا. فمن الواجب علينا أن ننظر لأعمال هذه الوزارة نظرة نتبين بها الصالح والطالح منها قيامًا بما فرضناه على أنفسنا عند وضع هذا الكتاب.

أولاً - نعلم أن الفكرة كانت متجهة، قبل تأليف وزارة عدلى باشا، إلى تأليف وزارة برياسة مظلوم باشا. ولكن مظلوم باشا لم يوفق إلى تأليفها. فكان لدى عدلى باشا، فى تلك الأثناء، من الوقت ما يكفى لاتفاقه مع سعد باشا وهو بأوروبا على الخطة التى تُتبع فى المفاوضات وسواها على وجه التفصيل. حتى إذا عاد سعد باشا كان على بيِّنة من الأمر. فما كان يتطلع أو يطمح بنظره إلى رياسة المفاوضين الرسميين. الأمر الذى كان سببًا فى شقاقهما. وبالتالى فى ضياع تضامن الأمة.

ثانيًا - من غلطات هذه الوزارة تحويلها بعض كبار الموظفين، الذين أبوا إلا الاحتفال بسعد باشا بعد قدومه من أوروبا واختلافه مع عدلى باشا، إلى المحاكمة مما عرض هذه الوزارة إلى سخط الوظفين. على أن نتيجة محاكمة هؤلاء الموظفين لم تكن مؤيدة لخطة الوزارة كل التأييد.

ثالثًا - اعتمادها على موظفى الإدارة لحمل الناس على التوقيع على عرائض الثقة بها. معارضةً بذلك عرائض الثقة التى أُعطيت لسعد باشا؛ مما فتح لرجال الإدارة بابًا لاستعمال سلطتهم استعمالاً غير محمود. ومما كانت نتيجته جعل المصريين مضغة فى أفواه المستعمرين من الإنكليز. ورضاء عدلى باشا عن ذلك،

وهو يعلم علمًا أكيدًا أن السواد الأعظم من الأمة كان يتبع خطوات سعد باشا، ولو أن العقلاء منها كانوا يؤيدونه، كان مما يؤخذ عليه. وكان من العبث بعد ذلك محاولة الحصول على ثقة الأغلبية. بل كان حسب عدلى باشا، دليلاً يتخذه على هذه الثقة، ما أظهرته الأمة من الابتهاج ببرنامجه فى بدء توليه الحكم. وهذا ما صرح به جناب السكرتير الشرقى لدار الحماية.

رابعًا - استعمال الوزارة أقسى ضروب الشدة بواسطة چاهين بك قائد فرقة الجنود المصرية الراكبة وغيره ضد المتظاهرين بالعاصمة. وما حصل فى المدن الأخرى من ارتكاب هؤلاء المأمورين ما لم يرتكبه الخصوم أنفسهم من أنواع العسف. الأمر الذى نفر فريقًا كبيرًا من هذه الوزارة. وكان من العبث تكليف الناس بعد ذلك إبداء الثقة بها. بعد أن سرى فى نفوسهم، بسبب ما ارتُكب ضدهم من القسوة، أن الوزارة إنما أرادت بذلك حملهم على قبول ما لم يودّون قبوله من الشروط الإنكليزية.

خامسًا - قبول الاحتفالات التى أُقيمت عند توديعه واستقباله حين سفره لمباشرة المفاوضات الرسمية وعودته بعد فشلها. تلك الاحتفالات التى كانت يد الإدارة ظاهرة فيها. ولم تكن صادرة عن رغبة صادقة من الناس. فكانت مما لا يصح قياسها بما أقيم من الاحتفالات لخصمه السياسى سعد باشا فى أى ظرف من الظروف. مما أثبت أن البون شاسع بين مركزَى الرئيسين فى قلوب الأمة.

سادسًا - وهى أكبر غلطاتها السياسية. مبادرة دولة عدلى باشا، بعد ما صرح به تشرشل وزير المستعمرات الإنكليزية عند مروره بمصر، وفى خطبته الشهيرة بمنشستر، مما دلّ على أن الوزارة الائتلافية الإنكليزية لا تنوى منح مصر شيئًا. فالظرف الذى سافر فيه لم يكن صالحًا للمفاوضة.

وعلى هذا انقضى هذا العام والبلاد مثلها فى أواخر سنة ١٩١٨: لا وزارة تتولى أعمالها وتدير دفة حكومتها. والحال مضطربة. والحزن شامل لنفى سعد باشا وصحبه. ولم يكن هناك فرق بين الحالتين سوى أن الوئام لم يكن مثله فى أوائل النهضة، بل كان التخاذل تطرَّق إلى صفوف الأمة وكانت الضلوع تنطوى على شىء من عدم الإخلاص. ولو كان الظاهر أن الأمة كانت على وفاق تام.

سنة ١٩٢٢

طوى تاريخ العام الغابر فى سجل الزمان. واستُهلّ العام الجديد والأمة المصرية فى كفاحها وجهادها ماضية فى سبيل نوال حقها فى الحرية والاستقلال.

وكانت حالة الأمة فى مفتتح هذا العام أشبه بها فى مفتتح عام ١٩١٩، حيث كانت الوزارة الرشدية قد اعتزلت الحكم فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٨ «لأنها لم تستطع مساعدة الأمة على نيل أمانيها» وظلت البلاد بلا وزارة مدى ثلاثة أشهر تلاها اعتقال سعد باشا ورفاقه وإرسالهم إلى مالطة. ثم ما إلى ذلك مما سبق لنا ذكره فى الجزء الأول.

وكذلك استقالت الوزارة العدلية فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ فتجدد منظر سنة ١٩١٩ بشأن استقالتها وصيغته وتجدد بقاء البلاد بلا وزارة زمنًا. وتجدد اعتقال سعد باشا وبعض صحبه وإبعادهم عن الديار ونهوض البلاد إلى الاحتجاج. وإظهار السخط والغضب. ثم ظهور الوفد كله متحدًا كما كان.

غير أن الأفكار كانت متجهة فى هذا العام إلى انتهاج سياسة مقاومة سلبية يُرام تنظيمها واتباعها بجدّ لإرغام الخَصْم على تغيير سلوكه إزاء الأمة. تلك السياسة الجديدة هى سياسة مقاطعة التجارة الإنكليزية وعدم التعاون مع إنكليزى فى أى عمل من الأعمال سواء أكان حقيرًا أم جليلاً. وكانت الآراء تتبادل فى هذا الشأن جهرة على صفحات الصحف وبواسطة منشورات توزع على الناس فى القهوات والمنتديات. بل كان يقف بعض دعاة هذه السياسة أمام المتاجر الإنكليزية ليصدوا الناس عنها. وكانت السيدات يشتركن فى هذا العمل ويتلقين من لا يقبل نصحهن بجارح اللفظ وثالب الألقاب.

كان كل ذلك يجرى ولم تتقطع الاحتجاجات الشديدة من الأفراد والجماعات والهيئات على سياسة خنق الحرية والاعتداء على الناس فى مآمنهم.

ولكن هل تستفيد مصر، وقد دخلت فى عامها الرابع من نهضتها، من تجاريب الأعوام الثلاثة الفارطة. وبخاصة مما حل بساحتها فى أخريات العام المنسلخ من المحن وما تعاقب عليها من الأرزاء؟ وهل تنتفع من الدروس المؤلمة التى تلقتها عن ذلك الأستاذ الصامت الا وهو الدهر الذى علمها عاقبة التخاذل ونتائج الاشتغال بالنفس عن الخصم المشترك؟ أم هى أعوام تمضى وأعوام تُقّبل. ونحن لا نقلع عن ديدننا فإن اتحدنا يومًا فسنتشتت أدهرًا؟

الا وإننا سنبسط هنا ما وقع من الحوادث فى مصر ونحكم حكمنا بلا تحيز، كما هو شأننا منذ بدأنا بوضع هذا الكتاب؛ لتتبين الحقائق بارزة أمام القارئ الكريم.

بينما كان سعد باشا وصحبه على ظهر الباخرة تمخر بهم البحار الشرقية لا يعلمون إلى أين يومئذ المساق. ولا تدرى الأمة الوجهة التى يولونها. إذ بالسيدة المجيدة الكريمة حرمه المَصُون تنخرط فى سلك العاملين فى سياسة الأمة المصرية وتتولى الزعامة مكان بعلها الكريم. فأصدرت فى غُرَّة هذا العام نداء مؤثرًا إلى الأمة المصرية هذا نصه:

«إلى الأمة المصرية الكريمة»

«لما رأيت الجنود يطوفون البيت ويملئون الحديقة وينتزعون سعدًا كان أول شعور قام بنفسى أن أتبعه خطوة فخطوة أينما شاءت القوة أن تذهب به. فلما رأيتكم تُقتلون تحول إليكم، فجأة، كل حبى وإحساسى. وشعرت فى أعماق قلبى بأننى غير مستطيعة أن اتركهم فى مثل هذا الوقت العصيب. وبأن من واجبى أن أقاسمكم حظًا شاءته الأقدار لكم».

«ولئن كانت خدمتى لسعد لأزمة، وهو محتاج إليها الآن حاجة قصوى، فإنى أعلم أنه عن مسلكى راض. وبهذه التضحية الخالصة مغتبط. لأنه ضحى من أجل الوطن كل شىء بسكينة وارتياح».

«أبنائى البررة! ـ لقد أثبتم أنكم مستعدون لبذل دمائكم فداء للوطن حتى ولو لم يكن فى ذلك البذل إلا أن تثبتوا للعدو أنكم بواسل تفضلون الموت على أن تعيشوا عبيدًا أذلاء. لكن الوطن ضنين بدمائكم. وهو لا يريد قط أن تبعثروا قواكم. إنما يريدكم رجال حكمة وعزم. ويريدكم قلوبًا متحدة. ويريدكم متمسكين بعُرَى إخائكم المتين».

«ضموا صفوفكم. وانتظموا أفئدتكم. وتجاهلوا الإنكليز. فلا معاونة ولا مساعدة. لتكن جاليتهم بيننا كالجزيرة المنقطعة يفصلها عنا بحر من مظالمهم. ولكن احرصوا، حتى فى ساعة المصائب والنوازل، على ما شهدت به الأيام لكم من كرم الضيافة. حافظوا على ضيوفنا وبيوتهم وأموالهم. وكونوا حراسًا عليهم حتى تفسدوا تدبير الذين لا يهدأ لهم خاطر بغير تكدير الصفاء بيننا وبين هؤلاء الضيوف الأعزاء».

«إننا عُزّل. ولكننا، ونحنْ واقفون فى الدفاع عن الوطن هذا الموقف الشريف، لا نقهر ولا نذلّ ولا يقوى شىء فى الوجود على إخضاعنا».

«فالشجاعة الشجاعة أيها المصريون! ولنكن، نحن الأربعة عشر مليونًا. شخصًا واحدًا وإرادة واحدة وقلبًا واحدًا موجهة جميعها إلى حب الوطن. والعمل على إسعاده ورد استقلاله».

«لى رجاء أتقدم به إليكم، ذلك أن يذكر كل مصرى، وكل مصرية، فى كل مطلع شمس، سعدًا ورفقاءه النبلاء. وأن نضرع جميعًا إلى المولى القدير أن يردّ عاجلاً هؤلاء المنفيين الأعزاء إلى وطنهم المقدّس. وهو يزهو فخرًا تحت شمس الاستقلال الساطعة».

«صفية زغلول»

ونشط أعضاء الوفد عقب التئامهم وانضوائهم تحت عَلَم واحد. علم الكفاح القومى، بعد أن فرقتهم يد الأهواء ردحًا من الدهر، فأصدروا فى مستهل هذا العام بيانًا للأمة. هذا نصه:

«لقد أخلف الإنكليز عهودهم معنا فى الماضى. ثم سعوا فى حرماننا من «حق تقرير المصير» أمام مؤتمر السلام. فلم يمنعنا كل ذلك من الاستعداد لعقد معاهدة بيننا وبينهم تقرر لنا استقلالنا وتقرر لهم ضمانات مصالحهم التى لا تنافى هذا الاستقلال. فاستخفوا بهذا الاستعداد وقبضوا يدهم بعد أن مدّوها لمصادقتنا. وعرضوا مشروع معاهدة لا تفيد شيئًا آخر غير ترتيب الحماية وتقرير الاحتلال على صورة مشروعة. وأتبعوا هذا المشروع بمذكرة اللورد كيرزن التى لا تجعل مكانًا للشك فى أن الإنكليز قد عولوا نهائيًا على القضاء على استقلالنا التام الذى كسبناه بنتيجة الحرب الكبرى. بل على استقلالنا النوعى الذى كان لنا من قبل. تسوية للمسألة المصرية شذَّت فى سخفها عن كل التقديرات».

«استقالت الوزارة المصرية بعد أن قطعت المفاوضات مع الحكومة البريطانية. ولم يجد الإنكليز فى البلاد رجلاً، ذا كرامة، يستطيع أن يؤلف وزارة على مقتضى هذه التسوية وفى حدود مذكرة اللورد كيرزن، فاستنّوا طرائق العسف والإرهاب لينفذوا ما عقدوا النية عليه من غمط حقوقنا وابتلاع بلادنا. فنفوا سعد زغلول باشا رئيس الوفد المصرى وبعض أصحابه. فزاد الاضطراب الذى وقع فى البلاد من نشر مشروع الحكومة البريطانية ومذكرتها حتى عم جميع الطبقات: احتجاجات من جميع الهيئات والطوائف. وإضراب عام وقفت به حركة القضاء وأعمال الحكومة فى الوزارات والمصالح. ومظاهرات سلمية قوبلت بالرصاص. فقتل من المتظاهرين من قتل. وغصت المستشفيات بالجرحى. والسجون بمن قبض عليهم من المتظاهرين. ولا شك فى أن سياسة الإرهاب هى وحدها التى يجب، حقًا وعدلاً، أن تبوء بتبعة الدماء البريئة المسفوكة ظلمًا. وأن تتحمل مسؤولية هذا الإضراب العام المخيف».

«والواقع أن هذا الاضطراب ليس مؤقتًا بل هو طبيعى دائم مادام إصرار الإنكليز على الوقوف فى طريق استقلالنا والحيلولة، بالقوة الغاشمة، بيننا وبين

التمتع به فعلاً. وإن طرائق العسف لا تنتج إلا نتائج مضادة لما يقصد بها. فكلما نُفى فريق من قادة الحركة الوطنية قام مقامهم آخرون. وبقدر ما تصادر الأمة فى حرية العمل والاجتماع والقول بقدر ما تصمم على خطتها وتُقدم على التضحية بغاية السخاء. ولا مخرج من هذه الحالة إلا بالتخلى للأمة عن حقها كاملاً. وبعيد أن ترجع الأمة المصرية فترضى بما كانت راضية به حين كان لها بعض الثقة فى الإنكليز».

«الآن، وقد خرجت السياسة البريطانية من المفاوضات خاسرة البقية الباقية من ثقة المصريين فيها، فإن الأمر أصبح أكثر تعقيدًا بعد أن أضاعت الحكومة البريطانية فرصة الصداقة بين الأمتين».

«ولقد قرر جمع عظيم من الرجال المسئولين، فى يوم ١٣ نوفمبر، أى قُبَيل قطع المفاوضات، أنه إذا قطعت هذه المفاوضات فلا سبيل لوصلها مادام فى مصر عسكرى إنكليزى واحد. وبعد أن نشرت الوثائق صرح معالى سعد زغلول باشا رئيس الوفد المصرى «بأن الوثائق التى نشرت أخيرًا أثبتت إرادة إنكلترا فى المحافظة على سيادتها على مصر وجعلت الاتفاق مستحيلاً».

«أمام هذه الحالة النفسية للأمة يكون ضربًا من العبث محاولة تأليف وزارة مصرية لتسير على حدود مذكرة اللورد كيرزن. وإننا لنكرر أن الرجل الذى يقبل تأليف وزارة فى هذه الحالة إنما يبيت خنجره فى صدر أمته. وأن المصريين لا يعرفون منهم رجلاً واحدًا يقبل الوزارة مادام برنامج السياسة البريطانية هو مذكرة اللورد كيرزن. ومادامت الأحكام العرفية مسلولة السيوف تعبث بالحرية والأرواح بلا حساب. وماذا تستفيد البلاد من تأليف الوزارة؟ لا تستفيد البلاد من الوزارة فى هذا الظرف إلا شيئًا واحدًا هو أن تبرر الاعتداء على الحرية الشخصية ومصادرة الشعور العام بنفى سعد زغلول باشا وأصحابه وأن تحمل نصيبًا من فشل السياسة البريطانية فى حكم البلاد. فإن بقاء الأحكام العرفية، فضلاً عن المغالاة فى تطبيقها، أظهرُ عَرَضٍ من أعراض فشل السياسة.

ولا ندرى كيف يستطيع مصريون أن يعاونوا البريطانيين فى حكم أمة لا تعرف بينها وبين بريطانيا العظمى أية علاقة شرعية».

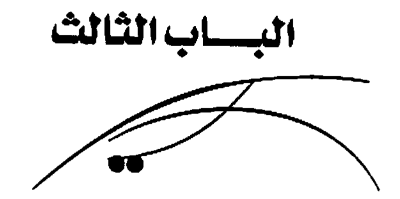
«أجل ليس بيننا وبين بريطانيا العظمى أية علاقة تعطيهم حق حكم بلادنا بالظلم أو بالعدل».

«إننا قد نلنا استقلالنا التام شرعًا منذ سقطت عنا السيادة التركية. ولم نعترف، يومًا ما، بحماية بريطانيا العظمى لبلادنا. فكل تدخل لهم فى حكمنا افتيات على حقوق الأمة. فنحن نكرر أننا مستقلون قانونًا استقلالاً تامًا. مصرنا وسوداننا فى ذلك سواء. ليبقوا فى بلادنا ظالمين بقوة المدافع ولكننا لا نعاونهم فى حكمها مختارين. ثم ليخنقوا حريتنا الشخصية كما هم يخنقون حريتنا السياسية. ثم ليعتقلوا من يريدون وليقتلوا من يصادفون. فإننا قوم عزل. قد صممنا نهائيًا على أن لا ننزل عن استقلالنا التام وعلى أن لا نعترف لهم، صريحًا أو ضمنًا، بأى حق على مصر. ولا أن نعتبر مركزهم فيها إلا مركز غاصب لا حق له فى البقاء».

«محمد محمود. حمد الباسل. عبد العزيز فهمى. واصف غالى. أحمد لطفى السيد. جورج خياط. على ماهر. محمد على. الدكتور حافظ عفيفى، ويصا واصف. عبد اللطيف المكباتى».

* * *

الباب الثالث

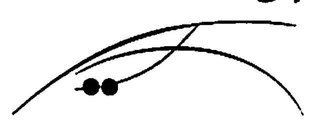


- عودة الأعضاء المنشقين إلى الانفصال عن الوفد
- مقاطعة التجارة الإنكليزية وقرار الوفد بشأنها واعتقال أعضائه
- قبول ثروت باشا الوزارة وشروطه
- استدعاء اللورد أللنبى والمستشارين إلى إنكلترا
- نجاح سياسة اللورد أللنبى وعودته إلى مصر

■ ■

الفصل الأول

عـــودة الأعضـــاء المنشـــقين
إلى الانفصال عن الوفد



لم تَطُلْ مـدة ائتلاف الوفـد بمزيد الأسف. بل بينمـا كان الناس مـسـتـبـشـرين بالتئامـه فى هذه الظروف الحرجـة وصيـرورته قوة مـتـحـدة بعد أن فـرقـتـه الأهواء دهرًا أيدى سبأ. وبعثرت مـجـهودات أعضائه. إذ بالـصحف التى صـدرت فى يوم ١١ يناير تنشر الكلمة الآتية لحضرة عبد العزيز فهمى بك عضو الوفد:

«قـد انقطعتُ عن العمل بالوفد المصرى منذ ١١ يومًا لمرض كان قد اعتـرانى. وقـد تخليت عن العـضـوية فى هذا الوفـد. وأقلت نفـسى منه إقـالة نهـائيـة. وأخطرت إخوانى بذلك بكتاب سبق أن أرسلته إلى سعادة محمد محمود باشا».

«وإنى لأرجـو الله أن يسـدد خُطَى إخـوانى البـاقـين فـيـه وأن يهـديهم سـبـيل الرشـاد».

فـارتـاعت النفوس لهـذا النبـأ الذى خيـب الآمـال وألقى عليهـا رداء من مـوات القنوط واليأس.

ولقــد بـادر اللورد أللنبـى بأن طيَّـر هـذا النبـأ بـالبـرق فى يوم ١٢ إلى وزارة الخارجية الإنكليزية. وهذه هى البرقية:

«حدث شقاق فى الوفد الذى أعيد تأليفه».

«استـقـال أمس عـبـد العـزيز فهمى بك والمنتظر أن يعلن سـتـة أعـضـاء آخرين انفصالهم غدًا».

وهكذا قُضى على ائتلاف الوفد نهائيًا القضاء المبرم. رغمًا عن الصيحات التى كانت تنبعث من أرجاء البلاد بوجوب المحافظة على ذلك الائتلاف والاتحاد. والمساعى التى تبذل لرأب الصدع ورمّ الرث.

كيف وقع الشقاق بين أعضاء الوفد:

ولنرجع إلى الأسباب التى دعت إلى هذه التفرقة؛ لنتبين ما إذا كانت هذه الأسباب قوية لا مندوحة معها لهؤلاء الأعضاء من الإتيان بهذه الحركة التى أساءت إلى الأمة فى موقفها حيال الخصم، فنقول:

كان الأعضاء الذين انشقوا على سعد باشا، ما خلا حمد الباسل باشا الذى سبقهم إلى مصافحته، سبعة وهم: محمد محمود باشا وعبد العزيز فهمى بك ومحمد على بك وعبد اللطيف المكباتى بك والدكتور حافظ عفيفى بك وأحمد لطفى السيد بك وعلى شعراوى باشا.

فأما العضوان الأخيران، فقد ابتعدا عن مشاركة الخمسة الأوائل الذين عادوا إلى الانضمام إلى الوفد.

وبعد ائتلاف الوفد مباشرة رأى الأعضاء الأصليون أنهم لا يمثلون الأكثرية المطلقة. وخشوا إن هم أقدموا على أمر وعارض فيه الأعضاء الخمسة الذين عادوا إلى حظيرة الوفد وقف تنفيذ ذلك الأمر. فاتفقوا جميعًا على انتخاب خمسة أعضاء جُدُد من ثلاثين عُرضت أسماؤهم لهذه الغاية.

فطن الأعضاء الذين عادوا إلى حظيرة الوفد إلى ما يقصده إخوانهم بذلك. وعدّوه جرحًا لهم. لأن فيه معنى الشك فى إخلاصهم. ومع ذلك لم يشاؤوا فتح باب المناقشة فى الموضوع. ورضوا أن يقوموا بعملية اختيار الأعضاء الخمسة. بعد أن حصل الاتفاق على ذلك بالكتابة.

ولما تم انتخاب خمسة الأعضاء تنحى واحد منهم عن قبول العضوية. فأراد الأعضاء الذين قدموا الكشف انتخاب عضو بدلاً عنه. وصمموا على أن يكون

شخصًا معينًا لم يتركوا لإخوانهم حق الخيار فى انتخابه. على خلاف الاتفاق الكتابى.

وكان هذا العضو الذى صمم على تقديمه إلى الوفد ممن سبق له أن طعن طعنًا شديدًا فى أحد الأعضاء الخمسة على صفحات الجرائد.

فوجد الأعضاء الذين ائتلفوا أن هذا التصميم من إخوانهم يكاد يكون مقصودًا بالذات. وأَبَوْا أن يصادقوا عليه وطلبوا الرجوع إلى الاتفاق المحرر بينهم. ولما لم يحصل الاتفاق على ذلك لم يَسَع العضو الذى كان طعن فيه إلا الانسحاب من الوفد، وتبعه بالطبع إخوانه الذين كانوا منشقين عن سعد باشا. لأنهم كانوا متضامنين معه.

ومهما تكن قيمة هذه الأسباب فى نظر أعضاء الوفد؛ فإنه ما كان يحسن بهم إظهار هذه السوآت المنكرات أمام الناس. وبخاصة أمام الرأى العام الأوروبى الذى كان يرقب كل حركاتنا وسكناتنا. بل كان الواجب أن يفسح الأعضاء المؤتلفون صدورهم لما صمم عليه إخوانهم الذين يلامون هم أيضًا لهذا التصميم الذى كان سببًا لهذا الشقاق الجديد. وبخاصة لأنهم سبق لهم أن حرروا اتفاقًا بترك الحق للخمسة فى اختيار الأعضاء الجد.. وهم يعلمون مكانة هؤلاء الخمسة ويقدّرون بالطبع قيمة عودتهم إلى الانضمام إليهم.

ولقد تلا استقالة هذا العضو من الوفد إشاعات سرت فى أرجاء البلاد. مفادها أن الأعضاء المنشقين قد عادوا إلى سالف عهدهم وأنهم قد انقطعوا عن الاجتماع بإخوانهم فى الوفد. وكثُر القيل والقال وأخذ العقلاء يتوقعون من وراء كل ذلك حلول المصائب ولا يعرفون من الحقيقة شيئًا.

فتألف وفد من طلبة مدرسة المساعى المشكورة الثانوية بشبين الكوم وقصد علوى الجزار بك، أحد الأعضاء المنضمين إليه حديثًا، وحادثوه ليستجلوا منه أسباب هذا الشقاق الذى سرت الإشاعات به وحقيقته. فصرح لهم بما يلى:

«لا أعلم أن أعضاء انشقوا بعد ذلك الاتحاد القريب. وكل ما رأيته أن بعضهم يتخلف عن الحضور فى بيت الأمة لأسباب لا أعلمها».

«وإن فكرة المؤتمر الوطنى الذى نودى بها حديثًا منشؤها حب الشورى والنزول على إرادة الأمة فى صغار الأمور وجلائلها. وإن كانت إرادة الأمة متجلية واضحة فى حبها للاستقلال التام. والخطة من اختصاص الوفد الموكل من الأمة. على أن الأمة إذا عارضت هذه الفكرة (فكرة المؤتمر الوطنى) خشية ما يحيط بها من أعمال الإدارة وغيرها، فإنى أرى أن الوفد لا يسعه إلا التمشى مع رغبة الأمة لأننا لا نعمل إلا ما يرضيها ولا نسير إلا فى خدمتها».

«وإن جهاد الوفد بالوسائل المشروعة، وهى خير سلاح فى يد وفد عوّل على رفض أى اتفاق ينقص شيئًا من الاستقلال التام، مع معارضة أى وزارة تتألف فى هذه الظروف الحاضرة وقبل غسل الإهانة التى لحقت الأمة بنفى زعيمها ووكيلها وصحبه كما جاء فى بيان الوفد الأخير واطلعتم عليه طبعًا».

«ويشتغل لتنظيم خطة الوفد(١) اناس مختصون. ويعدّون لذلك تقارير نبحثها. ورجاؤنا كبير فى معاونة الأمة لأن نجاحها موقوف على إرادتها. وإن الوطن ليناشد لذلك كل مصرى، فى هذه الظروف، الإقبال على مصانع مصر وبنك مصر. وجدير بنا أن نذكر الوطن فى كل وقت وعمل».

وكذلك قصد وفد مؤلف من بعض طلبة المدرسة الإعدادية الثانوية فى يوم ٢٤ حضرة الأستاذ محمد على بك عضو الوفد من فريق المنشقين وحادثه فى أمر الشقاق الذى سرى نبؤه فى البلاد. فصرح لهم حضرته بما يلى:

«أشكركم على إحساسكم الشريف. وأنا ما زلت عضوًا بالوفد المصرى من يوم تشكيله للآن. ونحن متضامنون فيما يصدر من القرارات. ولا يوجد بيننا ما يشيعه البعض من وجود انشقاق أو انقسام. فإن الأمة أحوج ما تكون إلى

---

(١) يريد خطة الوفد فى مقاطعة البضائع الإنكليزية.

الاتحاد. وإذا وجد اختلاف فى رأى بين أعضاء الوفد المصرى على نقطة من النقط فإن هذا الاختلاف، إن وجد، فشأنه كشأن الاختلافات البسيطة التى توجد بين إخوان متضامنين فى العمل. كل منهم له الحرية فى أن يقدر فعله ويزن بضميره ما يجب عمله. ولا يلبث هذا الاختلاف حتى يزول لأننا كلنا نسعى فى التفاهم كلما عرضت لنا مسألة تحتاج النظر. وإنى مستريح من أن الخلاف بين المستغلين لا تعلق له طبعًا بموضوع قضيتنا ولا تعلق له أيضًا بما اتفقنا عليه فى قراراتنا. لأنه لا يمكن أن يحصل اختلاف فى هذين الموضوعين».

«وأظن أنه ليس من المستحسن أن يُعلن عن كل اختلاف فى الرأى بين الزملاء. لأن مثلهم فى ذلك كمثل قضاة يتداولون. والكل يبحث عن الحقيقة. وإذا اختلف نظرهم على أمر من الأمور فلا يعرف به غيرهم. وإنى أطمئنكم بأننا جميعًا ساعون فى إزالة أى أثر لأى خلاف فى الرأى عن أية مسألة عرضت أو تعرض علينا».

«أما ما تقولون من أن هذا الخلاف فى الرأى أوقف عمل الوفد مدة طويلة فى ظروف تحتم على كل مصرى أن يبادر بالعمل لمصلحة بلاده لا سيما الوفد المصرى. فقد قلت إن أى اختلاف فى الرأى لا يقصد منه إلا خدمة القضية المصرية على أحسن وجه وأكمله. ولهذا فنحن ساعون، بما تمليه علينا ضمائرنا، فى إزالة ما يمكن أن يحدث من اختلاف فى الرأى بالتفاهم الودّى مع تقديرنا، ككل مصرى، بأن خدمة القضية تتطلب التفاهم دائمًا».

«وأزيدكم اطمئنانًا بأنه لا يمكن أن يحصل اختلاف فى المسائل الجوهرية الأساسية التى نسعى لتحقيقها جميعًا».

«أما عن عدم وجود اسمى وأسماء زملائى فى قرار الوفد[1]؛ فإنه من أيام قليلة لم نتفق على مسألة من المسائل العادية. والسعى متواصل فى إيجاد حل

(١) يريد قرار الوفد بشأن مقاطعة التجارة الإنكليزية وعدم التعاون مع الإنكليز الذى سيأتى ذكره فى محله.

لها. وإنى أنتظر هذا الحل إلى اليوم. ولم تصلنى دعوة طبعًا للحضور فى جلسة أمس».

«أما ما قيل من أنه حصل اختلاف فى تعيين حضرة مرقص بك حنا كعضو فى الوفد؛ فإن شخص مرقص بك حنا بعيد عن المناقشات ولم يكن موضوعًا للجدال».

«وأما ما تفضلتم به علىّ وعلى إخوانى من النصح بالابتعاد عن الوفد إذا كانت مدة هذا الخلاف ستطول؛ فإنى أقول لكم إننى شخصيًا قد تلقيت وكالتى من الأمة. وضحيت لأجلها بما ضحيت. فأنا من ممثليها. ولا يرشدنى إلى واجبى إلا ضميرى وشرفى. وإن أولئك الذين حنكتهم التجارب ولهم ماض فى السياسة شريف هم الذين يمكن أن أستنير بمعلوماتهم وتجاريبهم. وكان أملى من حضرات الطلبة أن يقدروا ماضى كل عامل قبل أن يُسَدُّوه نصيحتهم بالابتعاد عن الوفد أو عن القضية. إذا كان من المنظور أن يطول أمد هذا الاختلاف».

ولم يكن هذا الحديث والحديث الذى سبقه بمُزيلَيْن من أذهان الأمة فكرة وجود شقاق بين أعضاء الوفد. خصوصًا وأن الحديث الأخير يُستشفُّ من بين أسطره حقيقية لا ريب فيها وهى أن الشقاق موجود بلا شك. وله أسباب منها ما نفاها حضرة الأستاذ. وسبق لنا ذكرها فى غير هذا المكان. والناس مطبوعون على إخفاء ما يؤخذ عليهم من الخلال.

وعلى كلّ، فإن انشقاق الوفد بعد ائتلافه لم يكن من حسن السياسة فى شيء. خصوصًا فى ذلك الوقت الذى كانت الأمة فيه، كما صرح حضرة العضو المحترم، أحوج ما تكون إلى التآلف والتعاضد.

هذا، ولقد كان عيد الميلاد لدى الأقباط قد اقبل. فأعلن أولو الرأى منهم عزمهم على عدم الاحتفاء بهذا العيد المجيد حدادًا على ما أصاب البلاد من المصائب المفجعة فى أخريات العام الماضى وبدء هذا العام. وتواصوا بذلك فيما

بينهم. فلم يلبسوا جديدًا. ولم يقيموا سوى الحفلات الدينية المعتادة فى الكنائس والبيَع.

ووصل فى يوم ٢٨ خطاب من حضرة صاحب العزة مصطفى النحاس بك إلى أحد اقاربه، بأنه وصل مع سعد باشا وباقى إخوانه إلى مدينة عدن وأن صحة الجميع على ما يرام.

وقد ارتأت السلطة أن تأذن بإرسال الصحف والكتب لمعالى سعد باشا.

هذا، ولقد لاحظ الناس أن الوزراء لم يحتجوا على الحالة أو على السياسة الإنكليزية. وبخاصة معالى رئيس الجمعية التشريعية أحمد مظلوم باشا لما له من الصفة النيابية. فقصده بعض الشبان المشتغلين بالقضية المصرية فصرح لهم بما يلى:

«لقد احتججت أنا أيضًا لدى عظمة السلطان وللمستر لويد جورج على اعتقال سعد باشا زغلول وعلى الحالة الحاضرة. بصفتى رئيسًا للجمعية التشريعية. وها هو نص ترجمة ذلك الاحتجاج:»

«بصفتى رئيس الجمعية التشريعية أحتج على وسائل الشدة التى اتُّخذت ضد بلادنا. والإبعاد غير المشروع الذى حُكم به على سعد باشا زغلول وكيل الجمعية ورفاقه».

«أما عن انعقاد الجمعية التشريعية بدعوة منى كى تنظر فى الأحوال الحاضرة. فلا يمكننى، وليس مأذونًا لى، أن أدعوها رسميًا. ولكن لهم أن يجتمعوا بصفة غير رسمية لو أرادوا أن يحتجوا. وذلك لأن جمعيتنا، وإن كانت معطلة، إلا أنها مازالت على قيد الحياة».

«إنى أحبذ فكرة سحب الودائع من المصارف الأجنبية وإيداعها فى بنك مصر. وأتمنى أن يُقْبِل كل وطنى على تنفيذها».

«وأنا شخصيًا لا يمكننى قبول الوزارة ولا أرضى بتشكيلها مطلقًا فى الحالة الحاضرة».

فقالوا له: «إن هناك إشاعة بأن دولة محمد سعيد باشا عرضت عليه الوزارة. ولما بين معاليكم وبين دولته من الصلات، هل تظنون أن دولة سعيد باشا يقدم على تشكيلها؟» فأجاب معاليه على الفور قائلاً: «إنى لا أعتقد فيه ذلك».

مذكرة الاتحاد الإنكليزى بمصر إلى اللورد أللنبى:

ولم يرضَ عن السياسية الإنكليزية بمصر أحد من المصريين أو الأجانب المقيمين فى هذه البلاد ما خلا البريطانيين. فقد أرسل «الاتحاد الإنكليزى بمصر» كتابًا إلى فخامة اللورد أللنبى نشرت الصحف خلاصته. يبينون فيه أنهم راضون عن سياسة مشروع كيرزن والمذكرة الإيضاحية المقدمة من فخامته إلى عظمة السلطان، وهذا هو نص هذه الخلاصة:

«يا فخامة اللورد ـ اطّلع مجلس الاتحاد البريطانى فى مصر على مذكرة فخامتكم المرفوعة إلى عظمة السلطان. وكذلك على صورة المعاهدة وتأملها مليًا. ويرى هذا المجلس، المؤلف من أعضاء بريطانيين أطالوا الإقامة والاختبار فى مصر، أن تلك المذكرة هى أهم تصريح ـ بشأن السياسة البريطانية تجاه مصر ـ ظهر بعد رسالة اللورد غرنفل التى صدرت فى يناير سنة ١٨٨٤. وهى، بصفتها تصريحًا سياسيًا بدون تكتُّم، تجعل بريطانيا العظمى فيما يتعلق بمصر، فى موقف بعيد عن الالتباس كما كانت حالتها من قبل. وفى نفس الوقت، فإنها توطد رغبة بريطانيا فى أن تكون مصر مملكة تحكم نفسها حكمًا ذاتيًا مع تحالفها محالفة ودية مع الإمبراطورية البريطانية».

«والمجلس يقابل مذكرتكم بالاستحسان العظيم والتأييد الشديد. ثم إنها تشتمل على النقط التى جُعل، من وقت إلى آخر، يُلفت نظر فخامتكم إليها. والمجلس ينظر بعين الارتياح إلى الفرض الذى أوضح فيها من أن تمنح للمصريين

فرصة، أوسع نطاقًا، لإظهار كفاءتهم الإدارية. والمأمول أيضًا أن مشروع السير هرست الخاص بالقانون الجنائى ـ وهو المشروع الذى احتج عليه هذا المجلس أشد احتجاج ـ يعاد النظر فيه للحصول على حقوق الرعايا البريطانيين الذين هم الآن تحت الأحكام القنصلية. ذلك إذا ما أُلغيت الامتيازات».

«والمجلس يلفت نظر فخامتكم، باحترام، إلى حقيقة أن التأثير الحسن الذى نشأ عن التصريح بالسياسة يعرض للخطر من جراء المقالات التى تظهر على صفحات التيمس وغيرها من الجرائد الإنكليزية وتكون مستقاة من مصادر غير واقفة على حقائق الأمور. ولا تكاد تنشر حتى يطيِّرها البرق إلى مصر. الأمر الذى يتعذر معه كثيرًا على الهيئة العظيمة للمعتدلين المصريين أن توجد رأيها».

«وفى الختام نقول إن المجلس يثق بأن السياسة الصريحة التى ظهرت الآن قد تفضى إلى التعاون الودّى ـ بين الحكومتين البريطانية والمصرية وبين الشعبين أيضًا ـ تعاونًا يقوم على قاعدة تقدير الآراء والمصالح المتبادلة حق قدرها».

وإنًا لنرانا فى غنى عن القول بأنه ما كان ينتظر من مجلس الاتحاد البريطانى أن يؤيد هذه السياسة بأقل من ذلك الكتاب الذى وجهه لفخامة المندوب السامى. فصالحهم واستقلالنا التام على طرفَىْ نقيض كما يظهر من هذا الكتاب.

آراء الصحف البريطانية فى سياسة الشدة:

أما الجرائد الإنكليزية فقد انقسمت فى الرأى إلى حزبين: حزب أظهر ميلاً لسياسة اللين وأخذ الأمور بالهوادة. وهى السياسة الملنرية. وفريق حبَّذ اتباع سياسة الشدة ومقابلة المصريين بقفاز من حديد. وتشيع كل فريق من رجال السياسة البريطانيين لكل مبدأ من هذين المبدأين.

فمن الفريق الأول جريدة «شفيلد إندبندنت»، فقد قالت فى هذا الصدد ما تعريبه:

«.... ويحتمل اللورد كيرزن والمستر تشرشل، قبل غيرهما، تبعة ما جرى فيما يتعلق بالمعاهدة التى قدّمت إلى عدلى باشا. ولم يدّع أحد بأن لهذه السياسة أقل فرصة للنجاح. وقد قضت على قوة حزب المعتدلين. واللوم، على الأكثر، موجَّه إلى اللورد كيرزن. ولكن المستر تشرشل هو الجانى الحقيقى فى نظر بعض شهود عدول جدًا».

وعقدت كذلك صحيفة «نيو ستيتسمان» فصلاً افتتاحيًا قالت فيه: «إن الشعب المصرى مستميت مُصرّ فى عزيمته. وتتأهب مصر لمقاومتنا بكل وسيلة. فنحن عُرْضة للاغتصابات والاضطرابات وأعمال الإتلاف. وقد احتج المدرسون والطلبة والمحامون والأطباء والمستخدمون والعمال والفلاحون. ومن السهل أن تتطور السياسة السلبية إلى قلق فعلى. وتقاوم السلطات البريطانية، ذلك بجميع الوسائل الشديدة من الأحكام العرفية وتعطيل الصحف والقبض على زعماء الشعب واعتقالهم والسيارات المسلحة والمدافع السريعة والطيارات. وسنرى الحكومة البريطانية تطلب اعتمادًا ماليًا لتسوية حرب أثارتها عمدًا حماقتها التى لا تشعر».

«على الشعب البريطانى أن يقرأ ما هو أبعد من عنوانات الصحف. وأن يدرس خلق مصر وسياسة أولئك الناصحين الأشرار الذين يزجون به (أى بالشعب البريطانى) فى هذا الطريق الوعر. إن مصر فى سنة ١٩١٩ ليست مصر فى سنة ١٩١٤. فإن التأثيرات، التى قلبت العالم رأسًا على عقب، قد أثرت فيها أيضًا فتعلمت دروسًا واكتسبت آراء جديدة».

«ولم تكن مصر، يومًا ما، جزءًا من الإمبراطورية البريطانية. ومصر الآن هى القضية التى تعدّ اختبارًا للشعب البريطانى. فالذين يرفضون إعطاءها حريتها، لا يخطئون فى حق مصر فقط، بل فى حق إنكلترا كذلك».

«ولقد انتقدت جريدة «الأُبزرفر» الخطأ الفاحش الذى ارتكبته السياسة البريطانية فى مصر. وأظهرت أسفها لعدم انتهاز الفرصة التى سنحت على إثر

تقرير اللورد ملنر. وكذلك أسفت لاستقالة عدلى باشا. وأضافت إلى ذلك: «أن نفى سعد باشا زغلول لا تكون له نتيجة سوى إظهاره فى منزلة بطل الوطنية».

وكتبت جريدة «نيشَنْ» مقالاً عن الحالة السياسية قالت فيه: «أسفر انقطاع المفاوضات المصرية عن الحالة التى توقعناها من قبل. فاستقال عدلى باشا من رياسة الوزارة. وقد انتهى دوره إلى أن يعدل اللورد كيرزن سياسته. وأخفقت المساعى التى عملت لإيجاد خلف له. وربما اضطر اللورد أللنبى إلى الالتجاء لتشكيل (وزارة عمل). ومعنى ذلك أنه سيعين بضعة موظفين من الوطنيين يستولون على مرتباتهم ويتحملون نفور الأمة منهم ويعملون كما يؤمرون».

«والظاهر أن البلاد متحدة، اتحادًا مطلقًا، فى مطالبتنا بالاستقلال الحقيقى. ولم يَزِدْ تقرير عدلى باشا شيئًا يذكر إلى ما نعرفه من الحقائق. فقد اهتم، بصفة خاصة، بالدفاع عن نفسه أمام منتقديه الذين يلومونه على استمراره فى المفاوضات بعد أن ظهر أن اللورد كيرزن لا يسلم بمسألة الاحتلال العسكرى الهامة التى يقول عدلى باشا إن الحكومة البريطانية تعدها غاية لا وسيلة».

«وقد سعى عدلى باشا فى إيجاد قاعدة للتوفيق بين الرأيين. ولكن لا شىء يرضى وزارة الخارجية سوى احتلال غير محدود».

وأرسل المستر إدوارد إتكن المحامى بلندره، وهو من المهتمين بالمسألة المصرية، خطابًا إلى مجلة (اسپكتاتور)، وهى من أكبر المجلات الأسبوعية الإنكليزية وأقدمها، قال فيه: «لا يقرأ أحد - ممن يقدرون المجهودات الثمينة الخارقة للعادة التى قام بها اللورد كرومر لتشييد حكومة مسئولة فى مصر - رد اللورد كيرزن على مطالب عدلى باشا المعتدلة والمعقولة بدون أن يتولاه الشعور بالخجل والضِّعَة».

«إن دعوة وفد مصرى رسمى إلى لندن لمجرد صفعه على وجهه لهى الطريق الوحيد لهدم العمل الذى قام به اللورد كرومر. ومما يسرُّ كل محب للياقة والإنصاف فى المعاملة أن تُستأنف المفاوضات مقرونة ببشائر سعيدة؛ حتى لا تندفع سفينة الحكومة وهى بغير رُبَّان إلى مياه خطرة».

ونشرت جريدة (التيمس) كتابًا للورد ونترثون قال فيه: «إن سلطات البوليس فى الإسكندرية، لكى يتحاشوا كل عمل من أعمال الاستفزاز، سمحوا للزغلوليين المحليين وغيرهم من المحرضين أن يخطبوا أولاً ثم يتدربوا على قتل الأوروبيين».

وقال: «إن كل من يقرأ تقرير المحكمة العسكرية لا يرتاب فى أن الجنود البريطانيين هم وحدهم الذين أنقذوا الإسكندرية من قتل الأوروبيين. وتهديد قناصل الدول المحالفة لنا قائلين: إذا لم تمنع الجنود البريطانية الاعتداءات المقبلة فإن بحارة سفن الحلفاء الموجودة فى الميناء ينزلون إلى البرّ».

«وقد تكلم السير فالنتين تشيرول عن مساعدة الجنود المصريين فى صدّ الهجوم الذى وقع على القناة فى سنة ١٩١٥. ولا أريد أن أحط من قيمة المساعدة التى قدمها المصريون. ولكن الهجوم على القناة لم يكن هجومًا جدّيًا. فقد قامت به شرذمة صغيرة من الجنود الأتراك الذين أعياهم التعب وأضرّ بهم الجوع».

«أما الحملة الحقيقية التى أراد الأتراك بها غزو مصر فهى الحملة التى قام بها عشرون ألف جندى عثمانى فى أغسطس سنة ١٩١٦ وكانوا مجهزين تمامًا بالسلاح. فوصلوا فعلاً إلى مسافة ٣٠ ميلاً من الإسماعيلية. وأخيرًا صدتهم كتيبة مؤلفة من فرقة الهجانة البريطانيين والهنود فقط».

فرد السير فالنتين تشيرول على اللورد ونترثون بكتاب أرسله إلى الجريدة المذكورة فنشرته. وقد قال فيه:

«إن المشاغبات التى وقعت فى الإسكندرية هى ورقة اللعب الرابحة فى يد اللورد ونترثون والحكومة البريطانية. ولا أريد أن أحط من شأن هذه المشاغبات. ولكن من الظلم المتناهى إلقاء اللوم كله على الوزراء المصريين والشعب المصرى. فى حين أن اللورد أللنبى ـ مع الأحكام العرفية وجيش الاحتلال ـ هو السلطة الوحيدة فى القطر المصرى».

«أمـا نجاح الأعـمـال الحـربية المتعلقـة بـالدفـاع عن قناة السـويس فى خـلال الحـرب، فـقـد توقف على حـرية اسـتـخـدام الأراضى المصـرية والموارد المصـرية والعمـال المصـريين والمؤن المصـرية التـى وضـعـهـا تحت تصـرفنـا الوزراء المصـريون أنفسهم الذين أبعدنا عنا الآن ثقتهم بحسن نيتنا بهذه الحالة التى يرثى لها».

«إننـى أخـشى الآن، أكـثـر ممـا كنت أخـشـى فى أى وقت قــبل الحــرب، أن أرى الإمبـراطـورية البـريطـانيـة تحـيـد، ولو مؤقتًا، عن مبـادئ الحـرية والإخـلاص. وهـى المبادئ التى تأسست عليها الإمـبراطورية فى تاريخها المجيد التى لأجلها قاتلت فى الحرب الكبرى التى انتهت بالفوز. ولا شىء يثنينى عن رفع صوتى ضد أى رغبة فى إدخال روح العسكرية البروسية فى معـاملاتنا مع الأمم الصغرى، ولو كانوا مـدينين لنا بقدر المصريين الذين أعترف بصراحة أنهم كانوا مدينين لنا فى الماضى».

فـأرسل الماجـور پارنز كتـابًا إلى الجـريدة المذكورة دافع فيه عن مصـر، فقـال: «يعزو اللورد كرومر إلى محمد على باشا الفضل فى بتر مصر من جسم السلطنة العـثـمـانيـة التى أخـذت فـى الاضـمـحـلال. وبذا أعطاهـا إدارة منفـصلة وكـيـانًا منفـصـلاً. وإذا تصـورنا أن الأجـانب لم ينزلوا القطر المصـرى إلا منذ الاحـتـلال البـريطـانى. فكيف كانت حـالة أرواحـهم وأمـلاكهم فى الثمـانين عـامًا أثناء حكم الأسرة المصـرية الحالية دون مـساعدة المستشـارين البـريطـانيين سـواء من الملكيين أو العسكريين؟».

«يقول اللورد كـرومر ثانيـة إن السَّكينة العامـة محتفظ بها. فإذا كـانت السكينة العامـة مستحيلة الآن. فمن المسئول عنها؟ هل نسـى اللورد ونترثون أن فـرنسـا لم تكفّ عن سـؤالنا. مـتى نخـرج من مـصـر إلا فـى سنة ١٩٠٤. مع أننا ذهبنـا إلى القطر المصرى فى سنة ١٨٨٢. أية دولة أخرى تستطيع احتـلال مصـر مع وجود معاهدة تحدد مع إنكلترا علاقات كالتى يريدها جميع المصريين؟ هل تريد فرنسا أو إيطاليـا مـقـاتلة إنكلتـرا؟ إذا كـان الأمـر كـذلك فـإن فى وسـعـهـمـا أن تجـدا وستجـدان أعـذارًا أخرى غـيـر احـتـلال مـصـر. وإذا لم يكن الأمـر كـذلك فـأين

الحجة؟ إن التصريحات التى ألقاها ونترثون وأللنبى ليست أسبابًا للاحتلال بل أعذارًا. إن الفرصة الذهبية سانحة لإيجاد علاقة صداقة حقيقية مع مصر».

هذا، ولقد أصدر مؤتمر اتحاد العمال واللجنة التنفيذية لحزب العمال منشورًا يتضمن الاحتجاج على سياسة الحكومة البريطانية فى مصر وعلى نفى زغلول باشا. ويطلب إلى الحكومة المذكورة تنفيذ توصيات لجنة ملنر.

ولنضرب بعض الأمثلة على النغمة التى كانت تصدر من أرباب المذهب الثانى، مذهب تأييد سياسة العنف والشدة. فإن جريدة المورنن بوست نشرت برقية لمكاتبها فى القاهرة بعنوان «فجر السلام فى مصر - نجاح سياسة أللنبى»، جاء فيها: «إن الرأى السائد الآن، فى الدوائر الواقفة على مجرى الأحوال أكثر من غيرها، هو أن الحالة ليست داعية إلى التخوف الجدّى فقط بل هى فوق ذلك تدل فى ذاتها على أن الأمل تام فى الوصول إلى تسوية. وقد كانت العقبة الكبرى فى سبيل التسوية فيما مضى الاعتقاد السائد على بعض الطوائف التى تصرح بآرائها بأن تحقيق الاستقلال التام للمصريين بلا قيد ولا شرط لم يكن ممكنًا بل كان محتملاً. وقد قوّى تقرير اللورد ملنر فى نفوسهم هذا الاعتقاد إلى درجة كبيرة. وازداد بدعوة السلطان إلى إرسال وفد رسمى».

«إن زغلول باشا بتحدّيه قد سعى فعلاً إلى تلاشيه السياسى. وقد كانت الفرصة عظيمة لاتباع سياسة الحزم. وكان وراء تصرف اللورد أللنبى أن نجح فى بيان ما تنطوى عليه سياسة التطرف غير المعقولة من العقم. وإرغام المصريين على أن يدركوا أن بريطانيا العظمى تعنى ما قالته فى الوثائق الأخيرة. وبذا انفتح مجال جديد».

«ولا ريب فى أن حالة المصريين الفكرية الحالية لا تميل إلى الاتفاق. ولكن، لما كان من المستحيل دوام الحالة الحاضرة، فلا مندوحة من زوالها. وتدل الاضطرابات السطحية التى وقعت أخيرًا على أن العناصر المسئولة تستنكر أعمال العنف. وأن سورة غضبهم ستهدأ بمرور الأيام. ومن المحتمل أن القاعدة

العامة لاشتراك المجهودات التى يبذلها المصريون لخير مصر ستبدو عاجلاً وينشأ منها فى النهاية صرح سياسى مشترك. فيه مسالك تؤدى إلى تحقيق مطامع المصريين. وتضمن مصالح البريطانيين والأجانب».

«وأهم حقيقة واقعة يجدر الاعتراف بها هى أن سياسة الحزم، التى جاءت فى حينها، قد مكّنت من صفاء الجو ومن استئناف إنكلترا لأعمال الرقى النافعة التى كانت تقوم بها قبل الحرب. ولو أن هذه السياسة تطلبت تبرمًا مؤقتًا من إهراق أقل ما يمكن من الدماء».

ونشرت جريدة «النير إيست» كتابًا من كولس باشا قال فيه: «إذا كان بعض الأجانب موجودًا فى مصر بصفة دائمة فكيف يوجد تجار يونانيون فى كل قرية تقريبًا من أسوان إلى الإسكندرية يشتركون مع جيرانهم المسلمين ويجمعون الأموال؟ وكيف بقى الأوروبيون بالقاهرة دون أن يُصابوا بأذى عند وقوع معركة التل الكبير؟ وكيف لا يتكرر وقوع الاضطراب والقتل فى الإسكندرية حيث تقيم حثالة أوروبا إلى جانب أشد السكان المصريين ميلاً إلى التهيج؟».

«لقد دبر المحرضون السياسيون اضطرابات الإسكندرية سنة ١٨٨٢. وهكذا يلوح أن اضطراب الربيع الماضى قد حدث بهذه الصفة. ولو لم يكن هناك سبب للتحريض السياسى لما أقيم وزن لبضعة من المحرضين. وكذلك لو لم يكن هناك دعاة للتحريض لعاش الأوروبيون فى مصر آمنين كما لو كانوا فى بلادهم».

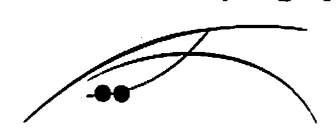
«فاقبضوا على المتطرفين وانفوهم من البلاد. ولكن لا تتنازعوا مع المعتدلين. ولو قرأ مصرى رسالة الاتحاد البريطانى فى مصر لخاطب نفسه، ولا شك، قائلاً: ما أشد نفاق هؤلاء البريطانيين: إنهم يبذلون أقصى جهدهم، عن أنانية، لتضحية مصالحنا على مذبح الامتيازات. ثم، فى الوقت نفسه يذكرون التعاون وما ينشأ عنه من تقدير الأمتين البريطانية والمصرية إحداهما للأخرى».

«وختم كولس باشا كتابه بقوله: «وبما أنى ملنرىّ فإنى أريد هذا التفسير».

* * *

الفصل الثانى

مقاطعة التجارة الإنكليزية
وقرار الوفد بشأنها واعتقال أعضائه



أثّرت مقاطعة التجارة الإنكليزية فى الدوائر فى إنكلترا. وإنها وإن لم تأخذ فى الحقيقة شكلاً مزعجًا، إلا أن هذه الدوائر تملَّكها الخوف على التجارة الإنكليزية فى مصر.

فقد قالت «الإيسترن مورننج نيوز»: «إن الدوائر التجارية فى لندن يسائلون أنفسهم اليوم هل تسفر مقاطعة المصريين للتجارة البريطانية عن حل المشكلة فعلاً؟ إن السوق المصرية تظهر عليها دلائل الانتعاش. والكل متفقون على أن مقاطعة المصريين للبضائع البريطانية تكون كارثة حقيقية وتتحمل مانشستر، بصفة خاصة، ضررًا عظيمًا».

«ويعتقد الإنكليز أن الحركة الوطنية المصرية قاصرة على قليل من المتعصبين. ولكن إذا استخدم التجار المقاطعة بدرجة واسعة النطاق فإننا نرى طلب الاستقلال وقد انتشر بين جميع الطبقات. ومما لا يمكن تصديقه أن تركب الحكومة متن سياسة الشَّطَط فى مصر على أنه لا يزال أمامها مثال إيرلندا».

«وستُستأنف المفاوضات عاجلاً أو آجلاً. وكلما طال التأخير عظمت المنَح التى تُعطى للوطنيين المصريين».

ونشرت «الديلى ميل» برقية من القاهرة، جاء فيها إن فكرة مقاطعة التجارة البريطانية تزداد.

وتلقت «المورنن پوست» برقية من القاهرة تقول: «إن السكينة تشمل الأعمال التجارية والسياسية. وكل شخص ينتظر الشخص الآخر للقيام بالحركة المقبلة. وتُبْدى الصحف الوطنية لهجة أخفّ. ولكن أعمدتها ملأى كل يوم باقتراحات عن مقاطعة الإنكليز. وقد اقترحت إحدى لجان المديريات عدم زراعة القطن لمضايقة الحكومة الإنكليزية. وتقول المخازن التجارية البريطانية المحلية إن أغنياء المصريين لم يسحبوا معاملتهم».

وقال مراسل هذه الجريدة فى برقية أرسلها لها بعد ذلك: «إن علامات المقاطعة اتخذت شكلاً معينًا أكثر من ذى قبل. خصوصًا فى طنطا حيث قاطع السكان الأسواق التابعة لشركة الأسواق المصرية».

وقال «چورنال كومِّرس»: «لم تَبْدُ بعد التأثيرات التى ستنجم عن مقاطعة المصريين المنوية للبضائع الإنكليزية. ولا ريب فى أن هناك احتمالات كثيرة لوقوع الضرر. وعلى الإنسان أن ينسب إلى ولاة الأمور كل فضل للطريقة الحازمة التى قيدوا بها الاضطرابات. وقد سلكوا مسلكًا ينطوى على خليط من القوة والجَلَد. والظاهر ان لديهم مهمات كثيرة. كما يبدو ذلك للإنسان من كثرة السفن التابعة لشركة «برنس لين» التى تسافر مسرعة من نهر التايمز إلى الإسكندرية. وهى تحمل مهمات تتعلق بالحكومة وعددًا من السيارات المسلحة والسيارات العادية من آخر طراز صالحة جدًا للاستعمال. وهذا مما يضمن جعل المتعصبين من المصريين، حتى غلاتهم، يترددون. إن الذين شاهدوا شيئًا من الفظائع التى ارتكبها الغوغاء، خلال بضعة شهور تحت ستار الوطنية، لا يسعهم إلا أن يتمنوا للسلطات النجاح فى بذل المجهودات اللازمة لحفظ النظام مهما تكن الوسائل».

وقالت جريدة «چنكز تون نيوز»: «إن الشركات البريطانية لا يزال لها النصيب الأكبر فى تجارة مصر على رغم المجهودات العظيمة التى تبذلها المانيا للقيام بأعمال تجارية كبرى فى مصر فى المواد الكيماوية والمعادن. وعلى ذلك تكون

مقاطعة المصريين العامة للبضائع الإنكليزية كارثة حقيقية يُرثى لها. وسنراقب تطورات الحركة بعين القلق الشديد، لا فى بريطانيا وحدها، بل فى جميع أنحاء الإمبراطورية. ومن المحتمل أن يكفى العمل المنطوى على الحزم الذى قام به اللورد اللنبى للحيلولة دون أن تصير حركة المقاطعة عامة».

«ويعتمد المتطرفون على التهديد وأعمال العنف أكثر من اعتمادهم على عدالة قضيتهم فى اكتساب معاونة الطوائف التجارية. وإذا كان فى وسع التاجر المصرى - مع وجود وسائل الوقاية التى وضعها اللورد اللنبى - أن لا يعير تهديدات المتطرفين اهتمامًا ويستخف بما يصيبه من العقوبات لعدم اشتراكه فى حركة المقاطعة. فإن الأمل بفشل المقاطعة يقوَى بلا ريب».

وقال مراسل فى برقية من القاهرة: «إن المقاطعة، على ما يظهر، مقتصرة، إلى الآن، على سحب أموال معينة مودعة فى البنوك البريطانية ووضعها فى بنك مصر. ومن المستحيل، من الوجهة الاقتصادية، على بنك مصر، ورأس ماله ٨٠ ألف جنيه، أن يستبقى لديه أموالاً مودعة طائلة إذ لا بد أن يضطر إلى نقلها إلى مصارف بريطانية أو أوروبية».

هذه كانت الحال فى مفتتح هذا العام. ولقد أحس الناس أن هناك مخابرات دائرة مع بعض الوزراء السالفين بقصد تأليف وزارة جديدة فأشفقوا من أن يصدق هذا الحدس.

ولقد اشترك فى هذا الشعور الرجال والسيدات. فتألف وفد من عشرين سيدة من كرائم السيدات، تتقدمهن صاحبات العصمة حرم المرحوم محمود رياض باشا وحرم المرحوم عمر سلطان باشا وحرم حبيب خياط بك وحرم المرحوم أحمد بك أبو إصبع وحرم يوسف بك غالى وحرم أحمد بك حجازى وحرم يعقوب صبرى بك؛ لمقابلة الوزراء: ثروت باشا وإسماعيل صدقى باشا ومحمد توفيق نسيم باشا. وهم الذين حامت حولهم الشكوك فى احتمال قبولهم تأليف وزارة جديدة فقصدنهم يوم ٤ يناير.

فاستفهمن من معالى ثروت باشا عما ذاع من الإشاعات عن عزمه على تشكيل الوزارة. فصرح لحضراتهن أن وطنيته تأبى عليه تشكيل وزارة فى الظروف الحاضرة. كما أنه ليس فى حاجة إلى المرتب الذى يُمنحه لتولّيه هذا المنصب حتى يغريه بالقبول. وقال إنه يرفض الآن تأليف وزارة كما رفض سنة ١٩١٩. ونفى تلك الإشاعة.

ثم قصد الوفد بعد ذلك مقابلة معالى إسماعيل صدقى باشا. فأكد لهن معاليه أنه لا يقبل مطلقًا تشكيل وزارة فى الحالة الحاضرة.

ثم قابل الوفد دولة نسيم باشا. فصرح لهن بأنه لم يُخاطب مطلقًا فى أمر تشكيل الوزارة. ولا ينتظر أن يخاطب فيه. ولقد خُيل لدولته أن السيدات وجّهن هذا السؤال له وحده. فأبدى دهشته من أنهن اختصصنه، دون غيره، به فى وقت تلتهب فيه النفوس حماسة. وهو مصرى يشعر كما يشعر كل مصرى. فأجبنه أنهن لم يقصدن دولته دون سواه. بل تقدمن بهذا الاستفهام إلى كل من اتجهت إليهم الأنظار من حضرات الوزراء.

ولقد عبر هذا الوفد لحضرات أصحاب الدولة والمعالى الوزراء عن رغبة الأمة جميعها فى أن تظل مناصب الوزارة خالية لا يتقدم إليها أحد؛ لتتحقق بذلك أعظم مظاهرة وأبلغ احتجاج على ما تعانيه الأمة فى هذه المحنة الشديدة.

كانت النفوس فى مصر مطمئنة إلى هذه المقاومة السلبية المشروعة وهى مقاطعة التجارة الإنكليزية على وجه العموم. وعدم التعاون مع الإنكليز فى كل الأمور.

ولكن كان فى الأمة جماعة يسيرة لم يقنعهم اتباع هذه الخطة وعدّوها غير مُجْدية. فاتفقوا فيما بينهم على اتباع خطة، هى فى الحقيقة أكثر ضررًا بالبلاد من نفعها، وهى خطة الاعتداء على حياة الإنكليز والذين يتوهمون أنهم يعاونونهم على تنفيذ سياستهم فى البلاد.

فبعد أن اعتدى هؤلاء على حياة بعض الجنود البريطانيين وبعض الضباط وعلى بعض الموظفين الإنكليز فى الحكومة المصرية، أطلق بعضهم رصاصة من مسدس على محمد بدر الدين بك مراقب الأمن العام أثناء خروجه من منزله فى صباح يوم ٥ يناير فأصابته فى صدره. ولكنه شُفى منها بعد حين.

ومن العجيب أن رجال الشرطة لم يوفقوا إلى القبض على أحد من هذه العصابة التى كانت تعيث فى القاهرة فسادًا وتعتدى على الأنفس الآمنة، مع كثرة من قبض عليهم ممن انحصرت فيهم الشبهة. وكانت الشبهات تحوم دائمًا حول جماعة من الشبان كانوا يعتقلون ويُسامون سوء العذاب بقصد حملهم على الاعتراف بشىء لم يكن لأكثرهم علم به. مما أفضى إلى اعتقال كثير من الأبرياء وتعذيبهم بضعة أشهر بدون جدوى.

عودة طلبة المدارس العليا إلى مدارسهم:

هذا، ولما رأى كثير من طلبة بعض المدارس العليا أن الاستمرار على الإضراب لا فائدة منه. ولا هو بالوسيلة التى تضطر الخصم إلى تغيير خطته تجاه المصريين. بل الخصم، وهو القابض على ناصية الحكومة، لا يهمه عاد الطلبة إلى مدارسهم أو لم يعودوا. وأن الخسارة عائدة عليهم دون سواهم. ورأوا أن فى إضرابهم، ولو يومًا واحدًا، معنى الاحتجاج، قرر أكثر طلبة مدرسة التجارة العليا العودة إلى مدرستهم يوم الخميس ١٢ يناير على أن تكون خدمة القضية المصرية نصب أعينهم وشغلهم الشاغل. وقرر طلبة مدرسة الحقوق العودة أيضًا إلى معهدهم فى يوم الخميس ١٩ يناير مصممين على ما يأتى:

«أولاً ـ الاستمرار فيما كانوا قائمين به أثناء الإضراب من نشر دعوة المقاطعة ومبدأ عدم التعاون مع أفراد الدولة الغاصبة».

«ثانيًا ـ الاحتجاج على كل وزارة تتألف فى الظروف الحاضرة».

«على أنهم فى استعداد تام لتلبية نداء الوطن فى أى وقت يستدعى ذلك».

ثم حذا أكثر طلبة المدارس العليا حذو هذين المعهدين فى العودة إلى أعمالهم.

وفى يوم ١٢ أنست السلطة العسكرية أن الحالة السياسية فى البلاد قد هدأت نوعًا، فأصدرت البلاغ الرسمى التالى:

«بمقتضى السلطة المُخوَّلة لى بصفة كونى الفيلدمارشال القائد العام لقوات جلالة الملك فى القطر المصرى ألغى، بمقتضى هذا، الإعلان الصادر بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢١ بوضع بعض قيود عامة بخصوص التصرف ببعض الأموال الموجودة فى البنوك أو غيرها من المعاهد أو لدى أشخاص آخرين».

«اللنبى فيلدمارشال»

«القائد العام لقوات جلالة الملك فى القطر المصرى»

ولكن الظاهر أن السلطة رأت أنها تسرعت فى إصدار هذا البلاغ فعقبته فى اليوم التالى بإعلان آخر مفسر، هذا نصه:

«إن سحب الإعلان المؤرخ فى ٢٢ ديسمبر لا يرمى إلى التخلى عن مراقبة الأموال أو النقود المنوَّه عنها بالإعلان المذكور، بل بالعكس فإن الأموال أو النقود المراد مراقبتها أصبحت معلومة الآن جيدًا. وبمقتضى الأحكام العسكرية قد اتخذت الإجراءات اللازمة لمنع أى استعمال لهذه الأموال أو النقود بدون إذن خاص من القائد العام».

حديث الأمير محمد على عن الحالة:

وبعد ظهر يوم ١١ قصد وفد مؤلف من طلبة المدارس العليا والثانوية وبعض الموظفين إلى صاحب السمو الأمير محمد على شقيق سمو الخديو السابق فى قصره بالمنيل. فلما أذن لهم بمقابلته تقدم بين يديه أحدهم وألقى الكلمة الآتية:»

«يا سمو الأمير»

«باسم هذا الوفد المؤلف من طلبة المدارس العالية والثانوية وحضرات الموظفين، أقدم لسمو الأمير المحبوب أسمى عبارات الإخلاص المغروس فى

نفوسهم منذ شيد جدكم الأكبر محمد على مدنية مصر على أساس يكذب كل ما جاء بالمذكرة الإيضاحية المقدمة من اللورد ألنبى إلى عظمة السلطان. تلك المذكرة التى أنكرت جميع الإصلاحات التى أتمتها أسرتكم العلوية بمجهودات تاريخية مجيدة والتى يدّعى مقدمها، قوة واقتدارًا، بأن مصر مدينة بما تم فيها من ضروب الإصلاح للإنكليز منذ الاحتلال».

«جئنا، يا سمو الأمير، ومصر تُعذب بأنواع شتى من أسلحة القوة: فمن إبعاد لسمو الأمير عزيز حسن ونفى لزعيمنا سعد باشا زغلول وصحبه وجلد للطلبة بلا محاكمة وقتل للأبرياء وتعطيل للصحف ومصادرة لأموال الناس وتعدّ على الحرية الشخصية. كل ذلك يا سمو الأمير جعلنا نقصد أبًا كريمًا ساميًا لنستمع منه كلمة عزاء نرجع بها إلى أهلينا. ونقول لهم إن أحفاد محمد علىّ عَلَى عهد تضامنهم مع الأمة فى السرّاء والضرّاء - وسياسة الأمة، يا سمو الأمير، اليوم هى مقاطعة العدو فى كل أنواع المعاملات جاعلة أساس كل سياسة لها فى المستقبل عودة زعيم الأمة سعد زغلول باشا وأبناء مصر المبعدين أيضًا الماثلين أبدًا فى قلوبنا وأفهامنا وأسماعنا».

«وكل رجاء أبنائكم أن تجيبوا جوابًا أكيدًا بالمقاطعة. فلا تأمنوا على أموالكم فى مصارفهم. ولا تضعوا ملابسهم على أجسامكم. ولا تدلوا بمزارعكم إلى غاصبى حقوق بلادكم. طمئنوا الأمة، أيها الأمراء، فهى شديدة الالتفاف والمحبة لمحمد على وأحفاد محمد على. لتحى أسرة محمد على».

فرد سمو الأمير على هذه الكلمة مخاطبًا الوفد جميعه قائلاً:

«يسرنى أن أرى الأمة ملتفة حول أسرتنا العلوية حافظة العهود نحو ما ذكرتموه من أعمال أجدادى وأفراد أسرتى. أما فيما يختص بمشروع كيرزن والمذكرة الإيضاحية، فما كان ينتظر صدورهما من سياسى كبير كاللورد كيرزن نشأ فى دولة عريقة فى السياسة. وأنا أعتبر المذكرة جارحة لعواطف الأسرة كلها. وإنى أوصى الأمة بوجوب التضامن وعلى رأسها الهيئات الكبيرة التى يجب

عليهـا أن تتوخـى الإخـلاص التـام والإقـدام المصـحوب بـالحكمـة وبعـد النظر. ولا يفـوتنى أن أذكـركم بقـوله تعـالى: «إن الله لا يغـيـر مـا بقـوم حـتى يغـيـروا مـا بأنفسهـم». وإنى مسـرور، بنوع خـاص، من تعقل الطلبة فـى حركـاتهم. وإذا أرادت الأمـة حـريتـهـا فلتـقـتفِ أثرهم. وليس مـن الحـزم أن يقف بعض الطبـقـات فى منتصف الطريق ويوالى البعض الآخر السير فيه».

«وعندى اعـتـقـاد خـاص. أننى إذا عـملت عـمـلاً وأصلتـه حتى النهـاية. أمـا إذا كنت متـرددًا أو متـقـهـقـرًا فليس من الحـزم أن أحـمّل أمتى وصـمـة هذا التـردد أو التقهقر».

«وأنتم تعـرفـون أن الأمـراء كـانوا فى طليـعـة كل حـركة. واذكـروا أننى حـاولت كثيرًا التوفيق بين سعد باشا وعدلى باشا خدمة للقضية. ونحن معها قلبًا وقالبًا. ومـا أرجـأنا نشـر رأينا فى الظرف الحـاضـر إلا لاعـتبـارات أرجو أن تتـركوا علمهـا للمستقبل القريب».

«وأمـا عن فكرة الأمة فى سـحب أمـوالها فـإنهـا لفكرة أرحب بهـا وأشجع الأمـة على العمل بها».

ثم رفع سـمـوه يديـه إلى السـمـاء قـائلاً: «اللهم نجّح أعـمـالنا وتـوّج مجـهـودات مصـر بالنجاح والفوز».

ثم قـال: «اعملوا يا أولادى فـالمستقبل لمن يـعمل!»، فـصاح الوفـد هـاتفًـا: «لتـحى أسرة محمد على. ليحى الأمير محمد على. لتحى مصر حرة!».

هكذا نقلت الجـرائد نص هـذا الحـديث. ولكن الأمـيـر صـرح بأنـه حـصل فى نقله خطأ.

ومع ذلك، فإن تصـريحاته هذه أغضـبت السلطة العسكرية عليه. وقد نقل عن الأمير أن أمرها كان على وشك الصدور لإخراجه من مصر وإبعاده عنها.

اللجنة المصرية بإنكلترا:

هذا، ولقد تألفت فى إنكلترا لجنة من المشتغلين بالسياسة من النواب وغيرهم سُميت «باللجنة المصرية». غايتها التوفيق بين مطالب مصر وحاجات الإنكليز فيها. فأرسلت هذه اللجنة، عقب ما جرى من الحوادث، إلى جريدة التيمس كتابًا تبين فيه رأيها فى الحالة المصرية، قالت فيه:

«إن الحالة الراهنة فى مصر لا تبدو دالة على أى أمل فى تسوية المسألة المصرية. وقد بلغ فى ربيع سنة ١٩٢١ حل المسألة درجة قدمت عندها توصيات من الجانب الإنكليزى وأبدى الجانب المصرى عليها طائفة من التعديلات ثم تلا ذلك مقترحات إنكليزية قوبلت من المصريين، على اختلاف أحزانهم، بالرفض الإجماعى. وانتقدتها، مُر الانتقاد، السلطات الإنكليزية فى مصر وأغلب الصحف الإنكليزية».

«وقد جرّت هذه المقترحات ضائقة فى مصر تلاها أمر عسكرى بأن يكفّ زغلول باشا عن الاشتغال بالأعمال السياسية. ثم أعقب ذلك القبض عليه. ولما كان زغلول باشا هو الرجل الوحيد الذى تطلع إليه جمهور الشعب المصرى طويلاً فى زعامته. والذى تحولت إليه، بعد العرض الإنكليزى الأخير، جميع الأحزاب. فإنه قد أعقب القبض عليه تلك القلاقل الراهنة التى لا يعلم إنسان ما ستفضى إليه».

«إن غرضنا من كتابة هذا الخطاب هو حمل حكومتنا وصحافتنا على اتباع سياسة تضمن، أكثر من السياسة الحاضرة، تحقيق العلاقات الحسنة فى المستقبل بين بريطانيا ومصر، وفى هذه الحالة يستحيل أن ينال كلا البلدين كل ما يطلبه. بل إن أول خطوة فى سبيل الاتفاق، كما تبين فى مثل المفاوضات المصرية، أن يكون المفوّضون فى كلا الطرفين رجالاً يسعهم الاحتفاظ بتأييد أمتهم لهم. ولبلوغ ذلك يجب أن تعرف الدولة القوية قرار الأمة الضعيفة فى أى الرجال يمثلونها فتقبله».

«إنه يُخشى من خطر الثورة فى مصر فى الآونة الراهنة. ثورة يمكن بلا ريب قمعها. ولكنها ستؤثر تأثيرًا جديًا فى تجارتنا ومكانتنا. وسياسة حكومتنا فى الوقت الحاضر تزيد هذا الخطر. وهى سياسة اتُّبعت الفَينة بعد الفَينة مدة أربعين عامًا. واتبعت كذلك مع زغلول باشا نفسه منذ ثلاث سنوات فقط. واستبقت مصر الآن تحت الحكم العرفى أكثر من سبع سنين. وكان دائمًا مصيرها الإخفاق. وهى لا بد من أن تفسح طريقًا لمشورات أسمح. ونحن نحض على اتباع هذه المشورات السمحة عاجلاً لا آجلاً. ونحث على نقض السياسة التى اتبعت فى بضعة الأسابيع الماضية».

«هارى پارنز. ولفرد بلنت. هـ. بريلز فورد. ز. كلينز. أ. جاردنر. س. سكُتّ. ج. جوسن. ز. كينورزى. ج. لانسيرى. و. أوركارد. أ. مود رودن. س. سبور».

سياسة الإنكليز المقبلة فى مصر:

ولما هدأت الاضطرابات فى مصر بعث اللورد أللنبى إلى وزير خارجية إنكلترا فى ١٢ يناير بالبرقيتين الآتيتين التى تدل كل واحدة منهما على غرض خاص. فالأولى تدل على احتمال تأليف وزارة ممن وردت أسماؤهم فيها. والثانية ترمى إلى ما يراه فخامة اللورد فى أحوال مصر السياسية والعلاج الذى يقترحه لها.

أما البرقية الأولى فهذه صورتها:

«القاهرة فى ١٢ يناير سنة ١٩٢٢»

«هذه قائمة سترد إليها الإشارة فى تلغرافى التالى:»

«عبد الخالق ثروت باشا وزير سابق»

«إسماعيل صدقى باشا وزير سابق»

«إبراهيم فتحى باشا وزير سابق»

«جعفر والى باشا وزير سابق»

«مصطفى فتحى باشا — النائب العمومى»

«مصطفى ماهر باشا — المدير السابق لديوان الأوقاف العمومية ونائب رئيس النقابة الزراعية العامة».

«محمد شكرى باشا — وكيل وزارة الحقانية السابق»

«واصف سميكه بك — متشار بمحكمة الاستئناف الأهلية»

أما الثانية فهذه هى صورتها:

«القاهرة فى ١٢ يناير سنة ١٩٢٢»

«أريد، بموافقتكم، أن أوجه إلى السلطان كتابًا - نصه وارد فى تلغرافى التالى[١] - وفى الوقت نفسه أعلن أن وزارة تألفت برياسة ثروت باشا. أعضاؤها مذكورة أسماؤهم فى تلغرافى السابق. وقد قدم لى ثروت باشا أسماءهم هذا المساء. ومنهم تتكون وزارة قوية تمثيلية. وليس ثَم من شك فى أن ثروت قد نجح فى اكتساب أرشد العناصر فى مصر إلى صفِّه. وقد تعهد الساسة المذكورون أن يشتركوا فى الوزارة برياسة ثروت على أساس السياسة الواردة فى مشروع كتابى إلى السلطان».

«والغرض من الفقرات الأربع الأولى فى مشروع كتابى إلى عظمته هو إزالة سوء التفاهم فيما يتعلق بالتبليغ الذى قدمته إليه فى ديسمبر وفق تعليماتكم. وتتناول الفقرة الخامسة المواد التى أُسىء فهمها أكثر من سواها فى مشروع المعاهدة «معاهدة كيرزن». والفقرة السابعة تشرح الباعث على إبعاد زغلول وزملائه. والفقرتان الثامنة والتاسعة تؤكدان حسن نية حكومة جلالة الملك. والفقرتان التاليتان «١٠ و١١» تتضمنان الموافقة على المبادئ التى يشتمل عليها برنامج ثروت. أما الأمور الأخرى الواردة فى مشروع المعاهدة والتى لا إشارة إليها فى برنامج ثروت فمتروكة - كما هو مذكور فى الفقرة الثالثة عشرة - لمناقشات

---

(١) هو تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢.

تجرى فيما بعد. ولا ذكر لمسألة تعويض الموظفين البريطانيين. ولكن آراء ثروت معقولة جدًا فى هذا الموضوع الذى يمكن تناوله على حدة متى شاءت الحكومة المصرية ذلك».

«والتحفظ (أ) يتناول مسألة الجنود البريطانية فى مصر».

«والتحفظ (ب) يشمل المواد ٦ و١١ و١٤ من مشروع المعاهدة».

والتحفظ (ج) يستوعب المواد ٩ و١٢ و١٣ و١٥ و١٦ و١٧ و٢٣ إلى ٢٦ من مشروع المعاهدة».

«على أن الفقرة العاشرة من مشروع كتابى تتضمن، كما ستلاحظون، منحة فيما يتعلق بالحماية. وهذا أكثر مما ذهب إليه ثروت فى الأصل كما هو مذكور فى الفقرة الأولى من تلغرافى الثانى المؤرخ فى ١٢ ديسمبر».

«وقد جاء فى الفقرة الأخيرة من الكتاب السابق المرفوع إلى السلطان (المذكرة الإيضاحية) أن حكومة جلالة الملك مستعدة للنظر فيما عسى أن يقترح من الطرق لتنفيذ جوهر اقتراحاتها. فها هى ذى الطريقة مبينة فى المشروع المعروض الآن (انظر الفقرة ١٣ من تلغرافى التالى)(١).

«كانت الاضطرابات، التى وقعت على إثر إبعاد زغلول، أقصر وأقل خطورة مما كان لنا أن نتوقعه. ولم يعدّه (الإبعاد) كثير من المصريين بحق عملاً استبداديًا من أعمال القمع. بل اعتبروه توطئة لازمة لمجهود آخر لإيجاد العلاقات الودية بين البلدين. وهى علاقات تنشدها، على التحقيق، حكومة جلالة الملك. ولا يزال المصريون يرغبون فيها وإن كانت آمالهم لم تتحقق إلى الآن. ولذلك عدّوا هذه الإبعادات ضرورية ومرغوبة! وإنى مقتنع بأن هذا الوعد بإلغاء الحماية هو الطريقة الوحيدة لاستبقاء حسن نية تلك العناصر السياسية فى مصر التى سلكت معنا خطة شريفة وأعارتنا معونتها فى أوقات كان من أشقّ

---

(١) البرقية الذى بعث بها تشمل تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢.

الأمور عليها أن تفعل ذلك. وبهذه الطريقة أيضًا نخفف من عداوة العناصر المناصبة».

«ويُخيل إلىّ أنه من المحقق أيضًا أن اللحظة الحاضرة أنسب الأوقات لهذه المنحة. ولسنا نستطيع أن نرجو أن يستمر جوّ الانتظار الهادئ الموجود الآن إلا إذا قدمنا حجة صادعة على اتخاذنا موقف المسالمة. ولئن حبطت آمال مصر مرة أخرى ليكونن من المستحيل الحصول على حكومة (وزارة) مصرية. وليس ذلك كل ما هنالك. بل أكون حقيقًا أن أقنط من كل مستقبل للبلاد التى تتكفئ راجعة إلى حالة تتناوبها فيها الفتن وضروب القمع التى تضير كلاً من مصر وبريطانيا العظمى والتى شهدت منها الكفاية. ولا بد أن ينتهى الأمر إذ ذاك إما إلى ضم بلاد عنيفة العداء لا يكون حكمها إلا بالقوة، وإما إلى التسليم التام من جانب حكومة جلالة الملك».

«ولقد ألفنا أن ننتظر من العالم أن يعجب بعملنا فى مصر، ولا يدور بخَلَدى ما هو أبعَث على الأسف من هذا الختام. وقد عرضت اقتراحاتى بعد مفاوضات مطولة مع ثروت وأنصاره الأقربين المتصلين بدائرة واسعة من الرأى العام. ومع عدلى الذى كانت معونته نزيهة قيّمة. ويؤيدنى التأييد الوطيد التام، مستشارىَّ الذين لا خلاف بينى وبينهم فى دقيقة ما. لذلك لا يسعنى إلا الإلحاح فى حضكم على أن تحملوا حكومة جلالة الملك على إجازة تسليم مشروع الكتاب إلى السلطان بلا إبطاء وبدون تحوير».

«وأكون مدينًا بالشكر لكم إذا أجبتم تلغرافيًا».

مذكرة عبدالحميد سعيد بك إلى مجلسَى النواب والشيوخ الإيطاليين:

ولم ينفرد الوفد المصرى والهيئات التى كانت ظاهرة وقتئذ بالاهتمام بالمسألة المصرية. بل كانت عيون جميع المصريين، فى مصر وفى الخارج، مفتحة لكل حركة أو سكنة تمس البلاد.

كنا ألمعنا فيما سبق إلى مخابرات كانت دائرة بين حكومة لندره وحكومة رومة ترمى إلى اعتراف الأخيرة بالحماية الإنكليزية على مصر، فى نظير مساعدة الأولى لها لنوال ميزة أو منحة سياسية من الميّزات أو المنحات التى تصبو إلى نوالها.

وكانت جرت مناقشة فى مجلس الشيوخ الإيطالى يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢١ فى هذا الموضوع صرح فيها المركيز دللاتوريتا وزير الخارجية هناك، بأن الحكومة الإيطالية أصدرت التعليمات إلى سفيرها فى لندره لإتمام المفاوضات.

فلما رأى عبد الحميد سعيد بك، الذى كان مقيمًا بإيطاليا إذا ذاك، أن الحكومة الإيطالية توشك أن تعترف بالحماية التى يعدّها باطلة على بلاده، بل رآها سائرة فعلاً فى الطريق المؤدى إلى هذه الغاية، قدم مذكرة إلى مجلس النواب ومجلس الشيوخ فى رومة فى أوائل شهر يناير يوضح فيها الظروف التى أُعلنت فيها تلك الحماية، ويبين عدم شرعيتها ويدعو فيها المجلسين إلى التمسك بعدم الاعتراف بها إحقاقًا للحق.

وهذه هى صورة المذكرة نثبتها هنا إتمامًا للفائدة:

«أيها السادة»

«فى جلسة مجلس النواب ومجلس الشيوخ فى ١٢ ديسمير الماضى أجاب المركيز دللاتوريتا وزير الخارجية عن سؤال ألقاه عليه الشيخ موسكا عن الاتفاق المبرم مع الإنكليز، وفيه يسلم الإنكليز منطقة جريًا للطليان مقابل اعتراف إيطاليا بمركز إنكلترا الممتاز فى القطر المصرى، بأن الحكومة الطليانية أصدرت التعليمات إلى سفيرها فى لندره لإتمام المفاوضات، ومن جهة أخرى قال الفيلدمارشال أللنبى، المندوب السامى.. فى مذكرته الإيضاحية عن فشل المفاوضات الإنكليزية والمصرية، إن حكومة جلالة الملك تواصل المكالمة مع الدول لتتوصل إلى إلغاء الامتيازات فى مصر. فالحزب الوطنى المصرى، الذى يجمع حوله الأربعة عشر مليونًا من المصريين، يرى من الواجب عليه أن يطلب من

اللجنة، التى تألفت بناء على طلب حكومة لندره، رفض ما تطلبه إنكلترا من إيطاليا للأسباب التى يبسطها لها».

«ففى الملحق بهذه المذكرة مشروع الاتفاق الذى عرضه اللورد كيرزن على عدلى باشا رئيس الوفد الرسمى المصرى فرفضه. ولا حاجة بنا أن نزيد على ما قلناه بشأن هذا المشروع مرارًا. فإذا طالعت اللجنة هذا المشروع حكمت بأنه لا يليق بأمة، جديرة بأن يطلق عليها هذا الاسم، بأن تنزل من مقامها إلى قبوله. فمصر قد لقيت بإنكلترا ما لقيت إيطاليا قبل اليوم بالنمسا».

«وقد أقسمت مصر بأن تستقل أو تموت. وسيشهد التاريخ أن المصريين ظلوا أمناء على قَسَمهم. وهذا رد الوفد الرسمى المصرى على مشروع اللورد كيرزن. وإن كان معتدل اللهجة إلا أنه الصدى الصحيح لإرادة الأمة. وإن فى رفض الحكومة الشرعية المصرية لمشروع اللورد كيرزن معنى آخر وهو تنبيه جميع الأمم والشعوب بألا تعترف بأى حق من الحقوق لإنكلترا فى مصر. وكل دولة تعترف لإنكلترا بأى حق تخالف بذلك عدالة القانون الدولى وتخترق حرمة المبدأ الذى دافعت عنه إيطاليا وأيده كُتَّابها ورجال الفكر منها بل دماء شهدائها».

«ولا شك عندنا بأن البرلمان الإيطالى سيكون الترجمان الصادق الأمين عن تعاليم الحرية التى اتبعها دائمًا فى المسألة المصرية منذ أربعين سنة مضت. ولقد رفض هذا البرلمان المصادقة على معاهدة سان جرمان حتى لا يشارك إنكلترا فى التسليم لها بوضع يدها على مصر».

«وتتلخص المذكرة الإيضاحية التى قدمها المارشال اللنبى إلى عظمة السلطان فى «أن مصر تؤلف جزءًا جوهريًا من مواصلات الإمبراطورية. لهذا كان يهم إنكلترا نجاح مصر وحريتها. ومن مصلحة مصر أن تتعاون مع إنكلترا. ومعاونة مصر وإنكلترا بدأت يوم كانت مصر فى الفوضى فأنقذت إنكلترا مصر. وفى الأربعين سنة من التعاون بينهما نجحت مصر وعاشت حرة. فإذا انسحبت إنكلترا من مصر وقعت هذه فى الفوضى والاضطراب فتتدخل بشئون مصر دولة

أخرى. وإنكلترا لا تسلم بأن يكون لدولة أخرى نفوذ فى مصر. فنحن إذًا باقون فى مصر لمصلحة مصر. والمتطرفون الذين لا يسلمون بحق إنكلترا فى أن تبقى فى مصر لهم قوم متعصبون مخربون نقف فى وجههم بكل حزم». هذه خلاصة أقواله».

«أما نحن فننكر على إنكلترا أنها أنقذت مصر من الخراب وأنها كانت سبب نموّ مصر الحالى. فوطننا مَدِين بنهضته لأبنائه ولخصوبة تربته وإلى مدنية شعبه القديمة وإلى معاونة النوابغ الأوروبيين الذين استخدمناهم نحن. وإلى التقدم الاقتصادى فى العالم كله».

«أما إنكلترا فإنها طمعت بمصر قبل حفر قناة السويس وبعد حفرها. ووقع فى مصر حادث عاونت إنكلترا على وقوعه فمكّنها من أن تغرس قدميها فيها. فربحت هى من مصر ولم تربح مصر منها. وقد عاونت مصر بكل مواردها على أن ينال الحلفاء النصر وتحملت نصيبها من الأعباء».

«أما المتطرفون الذين يعنيهم المارشال اللنبى فهم جميع المصريين. لأن المصريين جميعًا يطلبون الحرية والاستقلال. وأما القول بأنَّا متعصبون ومخربون فهو يشبه قول النمساويين عن الطليان عندما كان هؤلاء يطلبون حرية وطنهم. ومن القول العبث فى المذكرة الإيضاحية عزم إنكلترا على أن تقصى من مصر نفوذ أية دولة أخرى حتى تحتكر الثروة المصرية كلها. مع أن منافع إيطاليا متفقة مع منافع مصر. ونحن لا نريد إلا أن تكون لنا الصلات الودية مع جميع الأمم لاسيما إيطاليا. ونحن ننكر مذهب الاستعمار الإنكليزى الذى يريد أن يحرم قضيتنا كل مساعدة خارجية».

«ولا حاجة بنا إلى كثرة الكلام لنبين للجنة الإيطالية مصلحة إيطاليا فى أن لا تقفل شرقى البحر الأبيض المتوسط فى وجه تقدمها. فإن الرأى العام الإيطالى متفق مع رأينا فى هذا الموضوع كل الاتفاق المستند إلى العواطف والمصالح المتبادلة. وهذا ما يعد أكبر حجة فى جانبنا».

«ومركز إيطاليا فى مصر قد تقدم مع التاريخ. فلا تستطيع إنكلترا أن تحرم إيطاليا مركزها المكتسب فى البحر المتوسط دون رضاها. فنحن نطلب من اللجنة ألا تلغى الاتفاقات المبرمة فيكون إلغاؤها فى مصلحة إنكلترا. فليس من المصلحة أن تعترف لإنكلترا بمركز خاص فى مصر».

وهذه الاتفاقات هى:

١ ـ الامتيازات الممثلة بالمحاكم المختلطة.

٢ ـ المعاهدات الدولية بشأن صندوق الدين.

٣ ـ اتفاق قناة السويس.

«وهذه الاتفاقات تصون مصالح إيطاليا فى مصر وفى شرقى البحر المتوسط».

وبعد أن بسط الكلام فى هذه الاتفاقات بسطًا مستفيضًا ختم كلامه بقوله:

«وخلاصة القول إن المسألة المعروضة على اللجنة للبحث تتلخص فى أن إنكلترا دخلت مصر دون أقل صفة شرعية فى سنة ١٨٨٢. وفى سنة ١٩١٤ أعلنت حمايتها على تلك البلاد. وقد صرفت حتى الآن سنتين فى حمل المصريين على الاعتراف لها بالامتياز الخاص فى مصر. ولكن الأمة المصرية التى قاومت الاحتلال لم تعترف بالحماية بل أنكرت على إنكلترا كل حق وكل امتياز. فلجأت إنكلترا إلى دول أخرى منها إيطاليا للاعتراف بحمايتها ضد من تحميهم.. فهل الاعتراف بهذه الحماية لا يضر كل الضرر بالمصالح الإيطالية؟».

على أن الحركة الوطنية فى مصر لم تكن لتخبو نيرانها. ولم تهدأ للنفوس فيها قائمة بل كان الكل يدعو إلى المقاطعة العامة وإلى عدم التعاون مع الأخصام. وبالأخص إلى عدم تأليف وزارة تتعاون معهم إلا إذا سُحبت الوثائق المهينة وأُلغيت الحماية وما يتبعها من أحكام عسكرية وسواها وأُعيد المنفيون وأُفرج عن المعتقلين السياسيين. وما إلى ذلك من آثار تقييد الحريات.

من ذلك أن الجمعية العمومية للأطباء المصريين اجتمعت فى يوم ١٨ يناير للنظر فى الأحوال التى كانت جارية إذ ذاك وقررت ما يأتى:

«اجتمعت الجمعية العمومية للأطباء المصريين يوم ١٨ يناير سنة ١٩٢٢ للنظر فى الأحوال الحاضرة وقررت ما يأتى بالإجماع:»

«أولاً - تأليف لجنة سياسية للأطباء من حضرات:»

«الدكاترة نجيب إسكندر، محمود ماهر بك، محجوب ثابت بك، عبد الحليم الألفى بك، إبراهيم الشوربجى بك، والدكتور محمد عبد الحى».

«وتكون مهمة هذه اللجنة تتبع التطورات السياسية وإعطاؤها العناية اللائقة بها ودعوة الجمعية العمومية كلما استدعى الحال».

«ثانيًا - أن تأخذ المقاطعة شكلاً جديًا. وانتُخبت لجنة للقيام بذلك من حضرات:»

«الدكتور أحمد بك عيسى، الدكتور محمد عبد الحى، الدكتور زكى خالد، الدكتور أندراوس عريان. والأجزاجية محمود طلعت أفندى صاحب أجزاخانة النيل، يوسف أبو زيد أفندى صاحب أجزاخانة الغورى ليقدموا تقريرهم فى بحر أسبوعين».

«ثالثًا - تأليف لجنة من حضرات:»

«الدكتور إبراهيم الشوربجى بك، الدكتور سعد بك الخادم. الدكتور عبد الحليم بك الألفى، الدكتور محمود بك ماهر، الدكتور حسين همت، الدكتور إبراهيم المنياوى بك. لمقابلة المرشحين للمناصب الوزارية وإفهامهم حقيقة ما يجول بخاطر الأطباء من أنهم يرفضون، ليس فقط تأليف الوزارة، بل مطلق التفكير فيها لأن ذلك من شأنه معاونة فعلية للإنجليز على إشباع نهمهم وبسط سيادتهم وتحقيق أغراضهم بواسطة نفر منا. وذلك الرفض حتى تُلغى الأحكام العرفية والمشروعات البريطانية القاضية على السيادة الأهلية. وحتى عودة معالى سعد باشا زغلول وكيل الأمة وجميع المنفيين السياسيين. فتُصان بذلك كرامة الأمة المصرية وحياتها ويعطل الاسترسال فى تحدّى أبسط مبادئ الحرية

الشخصية. وليعلم الوزراء أن خروجهم على الإجماع لا يبرره عدم اتصالهم بالرأى العام الذى يهربون من مواجهته».

«وقد ذهب الوفد فعلاً أمس (الجمعة صباحًا) لمقابلة ثروت باشا فقيل بأنه خرج حالاً».

«رابعًا - رأى الأطباء أن حالة البلد مما يسيل العبرات ويقطع نياط القلوب. وأن السحاب الذى يظلُّنا ليس من السحب الهامية بل من السحب القاتمة المظلمة».

«أمام ذلك رأت الجمعية العمومية أن تعلن الحداد وأن يكون حدادها إلى أمد بعيد وأن تبشر بين الناس باعتزال المسارح والأفراح».

واجتمع زهاء الثمانمائة سيدة وفى مقدمتهن السيدة حرم الرئيس سعد زغلول باشا وبعض الوفود اللواتى حضرن خصيصًا من البلاد على إثر الدعوة التى وجهتها لجنة الوفد المركزية للسيدات. فافتتحت الحفلة السيدة الجليلة رئيسة اللجنة بكلمة جميلة رحبت فيها بالحاضرات وحثتهن على:

«(١) مقاطعة التجارة الإنكليزية وستنشر قريبًا طريقة لإحكام المقاطعة».

«(٢) سحب جميع الودائع وإيداعها فى المصارف الوطنية».

«(٣) توسيع وتشجيع مصارفنا بزيادة رأس مالها وشراء أسهمها (بنك مصر مثلاً)».

«(٤) تشكيل لجان من السيدات فى كل البلاد تحث الطبقات على المقاطعة وسحب الأموال».

وبعد أن القى بعض الأوانس والسيدات خطابات فى الموضوع وأنشدت بنات مشغل جمعية المرأة الجديدة نشيدًا وطنيًا. خُتمت الحفلة بالميثاق الآتى وقد رددته الحاضرات جميعًا:

«نقسم بالله المنتقم الجبار. وجميع رسله الأخيار. وأرواح شهدائنا الأطهار. وعزائم أبطالنا الأبرار. أن نقاطع الإنكليز المعتدين ونحرِّم على أنفسنا وعشيرتنا الأقربين كل ما صُنع بأيدى هؤلاء الغاصبين. اللهم حرام علينا متاجرهم. اللهم حرام علينا مصانعهم. اللهم حرام علينا ما يتصل بهم وينسب إليهم. اللهم نُشْهدك على ذلك معتزين. ونقسم بك مصممين. ولعنة الله على الناكثين الخائنين. اللهم نتضرع إليك خاشعين. ونبتهل بجاهك متوسلين. أن ترد علينا سعدنا الأمين. وتكتب السلامة والعافية له ولأصحابه المخلصين. وتهيئ لكنانتك النصر المبين. وتخذل أعداءها الحانثين. وصلى الله على سيدنا محمد وجميع النبيين وآله وصحبه أجمعين».

ثم انصرفن بعد أن أمضين احتجاجًا لإرساله للحكومة الإنكليزية ومعتمدى الدول والجرائد المهمة، وهذه صورة الاحتجاج:

«فى يوم ٢٠ يناير سنة ١٩٢٢ اجتمعت السيدات المصريات بجلسة فوق العادة وقررن ما يأتى:»

«أولاً - إعلان إيمانهم القوى فى مستقبل بلادهن».

«ثانيًا - تقديم أسمى عبارات الاحترام إلى زعيم الأمة وإهداء تحياتهن إلى رفاقه فى المنفى».

«ثالثًا - المعارضة بكل ما لديهن من قوة لفكرة تشكيل وزارة فى الظروف الحاضرة».

«رابعًا - مشاركة الأمة فى عدم تشكيل أى وزارة قبل تحقيق الشروط الآتية:»

«(١) سحب مشروع كيرزن ومذكرة اللورد اللنبى».

«(٢) عودة صاحب المعالى سعد زغلول باشا وزملائه من منفاهم وإعادة حريتهم إليهم».

«(٣) إلغاء الأحكام العرفية وجميع الأحكام المترتبة عليها».

«(٤) إلغاء الحماية الباطلة التى أُعلنت على مصر سنة ١٩١٤ وصادقت عليها الدول».

«خامسًا - تسجيل العار على أى مصرى يتقدم بأى بيان سياسى لتشكيل وزارة قبل تحقيق جميع الشروط السالفة».

«سادسًا - إبداء أسفهن الشديد لأن البنوك الأجنبية لم تحتجّ بلهجة الحزم على المساس بحق سر المهنة».

«سابعًا - إبداء أسفهن الشديد لعدم ارتفاع صوت ممثلى الشعوب، التى انتصرت لقضية العدل وقاتلت فى سبيل حق تقرير مصير الشعوب، بالاحتجاج على أعمال العسف والقهر التى حلت بنا».

«ثامنًا - إعلان المقاطعة العامة لكل ما هو إنكليزى من بضائع وأشخاص سواء كانوا تجارًا أو موظفين أو أطباء أو صيدليين، إلخ. وعدم معاملتهم قطعيًا».

«تاسعًا - يقسمن أنه إذا لم يتدخل الشعب الإنكليزى لتقويم خطة حكومته نحو مصر، وحملها على حل قضيتنا حلاً يتفق مع الوعود التى قطعتها على نفسها وتنطبق على الشرف والعدل، يبذرن فى قلوب أبنائهن بذور البغض الشديد ضد الغاصب. ذلك البغض الذى تتوارثه الأجيال المقبلة جيلاً بعد جيل».

قرار الوفد المصرى فى المقاومة السلبية واعتقال الموقعين عليه:

وفى يوم ٢٣ يناير، نشر فى الجرائد قرار موقَّع عليه من بعض أعضاء الوفد، بتنظيم المقاومة السلبية تنظيمًا محكمًا لو نفذ لأصاب المصالح التجارية الإنكليزية فى مصر وغير التجارية فيها بأضرار بالغة. وهذا هو نص القرار:

«غضب الشعب المصرى بعد أن مد يد الصداقة للشعب الإنكليزى الحر فرفضتها حكومته ورمته بمشروع كيرزن ومذكرته الإيضاحية. ذلك إلى بيانات الجالية البريطانية فى مصر وتصرفات الموظفين الإنكليز الذين يقاومون كل اتفاق عادل بين الشعبين. ولقد أظهر الشعب المصرى ذلك الغضب بكل الوسائل التى فى وسع شعب حى شاعر بكرامته محب للسلام. والوفد المصرى المعبر عن إرادة الأمة يرى من واجبه أن ينظم المقاومة السلبية بجميع الوسائل المشروعة».

«والمقاومة السلبية تشمل مسألتين على أعظم جانب من الأهمية: الأولى عدم المعاونة والثانية المقاطعة».

«عدم المعاونة»

«١ - فى معاملات الأفراد»

«يجب على كل مصرى أن يقطع العلاقات الاجتماعية مع الإنكليز. وهذه العلاقات لا يمكن حصرها ولكل إنسان أن يجد فيها كل يوم شيئًا جديدًا وفكرة صائبة. والغرض أن يشعر الإنكليز بعزلتهم عن جميع عناصر الأمة».

«وليس لعامل أن يخدم إنكليزيًا ولا لمصرى أن يستخدم إنكليزيًا أو يوكله عنه أو يساعده. وليس لمصرى أن يستشير طبيبًا إنكليزيًا. على أن مكارم الأخلاق تقضى على الأطباء المصريين أن يعالجوا الإنكليز إذا طلب منهم ذلك. كما أنها تقضى على المصريين أن لا يمتنعوا من الاشتراك فى الأعمال الإنسانية والخيرية ولو كانت إنكليزية».

«٢ - فى الوزارات ومصالح الحكومة والمحاكم»

«من أجلَى مظاهر عدم المعاونة إعراض السياسيين المصريين عن تشكيل الوزارة ما دامت السياسة الحاضرة قائمة. وبذلك يتحمل الإنكليز وحدهم مسئولية السياسة المعتمدة على القوة. وإن سياسة القوة لا تدوم طويلاً فى حكم شعب تاريخى هذا مبلغ

شعوره القومى. هذا مركزه فى وسط العالم المتمدن. ولقد أجمعت الأمة على وجوب سلوك هذا المنهج فليس لمصرى ذى كرامة أن يخرج على هذا الإجماع. لا فرق فى ذلك بين وزارة سياسية ووزارة تستتر وراء زعم أنها إدارية».

«وليذكر الموظفون أنهم إنما يعملون لمصلحة بلادهم دون غيرها، وأن ليس لإنسان، كائنًا من كان، أن يطالبهم بمعاونته فى أى عمل يصادر عواطف أمتهم البريئة ويناقض أمانيها القومية المشروعة. لأن المبادئ العصرية والروح الدستورية السائدة فى العالم تقضى بأن الموظفين ليسوا إلا مندوبين لإرادة الأمة».

«وواجب الأهالى أن يرفعوا أعمالهم إلى الموظفين المصريين».

«وواجب المحامين أن يعملوا على فض المنازعات المدنية المنظورة أمام جلسات بها قضاة إنكليز بطريق التحكيم. وأما فى المواد الجنائية فيترافعون أمام المحاكم حرصًا على مصلحة المتهمين ومحافظة على الأمن العام».

«المقاطعة»

«١ ـ مقاطعة البنوك الإنكليزية»

«على المصريين أن يسحبوا ودائعهم من المصارف الإنكليزية».

«وإذا أودعوها فى بنك مصر فليكن إيداع المبالغ لمدد معينة بقدر الإمكان حتى تأتى بالثمرة المرجوة. كما أن الواجب على جميع المصريين أن يقبلوا على شراء أسهم بنك مصر حتى يبلغ رأس ماله مبلغًا يتناسب مع حالة البلاد الاقتصادية وبذلك يتسنى له أن يساعد فى إحياء المشروعات وتنشيط الصناعة والتجارة المصرية».

«٢ ـ مقاطعة السفن»

«على التاجر المصرى أن يحتِّم على عملائه فى الخارج أن لا يشحن بضائعه على سفن إنكليزية. وليس لمصرى أن يسافر على مركب إنكليزية. وعلى الحمالين

المصريين أن يرفضوا تفريغ السفن الإنكليزية وإدخال بضائعها إلى الجمارك وتموينها بالفحم».

«٣ ـ مقاطعة شركات التأمين الإنكليزية»

«على كل مصرى أن لا يعامل هذه الشركات معاملة جديدة. ومتى انتهت مدة عقود التأمين التى تكون مددها قصيرة جدًا، كالتأمين ضد السرقة أو الحريق أو الإتلاف، لا يجوز لمصرى تجديدها إلا فى شركات غير إنكليزية».

«٤ ـ مقاطعة التجارة»

«يجب تفضيل المصنوعات الوطنية (المصرية) والإعلان عنها وتشجيع الإقبال عليها فى كل مجلس وفى كل مكان. ويلزم تفضيل التعامل مع التاجر المصرى لأن أرباحه تبقى فى البلاد ولا تتسرب إلى الخارج وبذلك تزيد ثروة البلاد العامة. أما التاجر الإنكليزى فيجب مقاطعته مقاطعة تامة. وكذلك مقاطعة كل تجارة من أصل إنكليزى. ومستوردة بمعرفة وسطاء إنكليز مهما كانت جنسية المتَّجر بها ولو كان مصريًا. ولكن لأجل عدم الإضرار بالتجار المصريين، ومراعاة لدور الانتقال من الحالة التى نرى فيها معظم البضائع التى فى أسواقنا من أصل إنكليزى إلى الدور الجديد الذى نريد فيه ألا يكون فى أسواقنا شىء من هذه البضائع، يجب أن تعطى للتجار المصريين مهلة لتصريف ما عندهم من البضائع الإنكليزية. وقد رُئى أن تكون المهلة ستة شهور للمنسوجات ومواد البناء وما شاكلها. وثلاثة شهور للمواد الغذائية ومواد الوقود وما فى حكمها».

«إنما يجب على التجار المصريين أن يكفوا من الآن عن كل توصية جديدة على أى بضاعة من جنس إنكليزى».

«وعلى التجار المصريين والأجانب من غير الإنكليز أن يتعهدوا بما يضمن مقاطعة البضائع الإنكليزية على هذه الصورة. حتى إذا خالف التعهدَ أحدُهم يكون هو نفسه عرضة للمقاطعة. وستنظم طريقة مراقبة التجار للتحقق من

مصادر بضائعهم. وستؤلف لجنة لإرشاد التجار عن المصادر غير الإنكليزية التى يمكن أن يستوردوا منها ما يلزمهم من البضائع. وستكون مهمة اللجنة أولاً: عمل نشرات دورية عن الأصناف الجديدة ومحل وجودها. ثانيًا: الاتصال بالغرف التجارية فى الخارج (غير الإنكليزية) وإرسال مندوبين إليها لتشجيعها على عمل مَعارِض فى القطر المصرى تُعرض فيها مصنوعات بلادها. ثالثًا: تعضيد الشبان المصريين على التمرن، داخل القطر وخارجه، على أعمال الوسطاء المصدرين منهم والموردين».

«نشر الدعوة»

«يجب أن ينشر هذا النظام الجديد ويذاع فى الجوامع والكنائس وجميع النقابات والهيئات المنظمة وفى كل عائلة وفى كل قرية وفى جميع الجهات».

«ومن أكبر العاملين فى نجاح هذه المقاطعة السيدات. فاشتراكهن ومجهوداتهن أعظم أثرًا فى هذا الوقت الخطير إنقاذًا للوطن».

«ولتنفيذ المقاطعة وعدم التعاون تُشكل لجنة مركزية فى القاهرة ولجان مثلها فى الإسكندرية وفى كل عاصمة من عواصم المديريات. وكل لجنة مركزية تشكل بمعرفتها لجانًا فرعية فى الأقسام والمراكز وغيرها حسب مقتضيات الأحوال. وتكون مهمة هذه اللجان الاشتغال بأمور المقاطعة وعدم المعاونة وكل ما يتعلق بها من نشر الدعوة والإرشاد. وكلها تابعة فى المسائل الرئيسية للجنة مصر المركزية».

«أيها المصريون - إن المقاطعة وعدم التعاون أمضى سلاح تملكونه اليوم. فأحكموا استعماله ولا تَدَعوه يسقط من أيديكم فيضرب به عدوكم وجهكم. وذودوا به عن أنفسكم إلى النهاية يسلمكم إلى النصر. وليكن ذلك عقيدة متغلغلة فى أعماق نفوسكم ودينًا يملك عليكم مشاعركم. أَثبتوا به أنكم شعب متَّحد فى غايته. منظم فى خطواته. ذو عزيمة صلبة ومجهودات مستمرة. وتضحيات متوالية. وحرام أن تمس أجسادكم صناعة إنكليزية بعد اليوم. وحرام أن تمتد يدكم لمعاونة إنكليزى. واعلموا أنه بقدر ما يكون إحكامكم فى استخدام سلاحكم

وإجماعكم على تنفيذ إرادتكم يكون احترامه لعظيم وطنيتكم. وانحناؤه أمام قوة إيمانكم ومتين إجماعكم. واعترافه بحقوقكم. ورغبته فى مودتكم. وتقديره لسمو أغراضكم».

«أيها المصريون ـ اذكروا على الدوام أن الله معنا والحق فى جانبنا والتضامن فى صفوفنا وأن النصر آت لا ريب فيه».

«حمد الباسل. ويصا واصف. على ماهر. جورج خياط. مرقص حنا. علوى الجزار. مراد الشريعى».

لم تطق السلطة البريطانية صبرًا على هذا القرار وخشيت أن يعمّ نشره البلاد فيلحق، من جرَّائه بالمصالح البريطانية، ضرر بليغ. فبادرت بإصدار أمرها بمصادرة أعداد الجرائد التى نشرته بعد ظهر ذلك اليوم ومنع تداولها بين الناس. وهى جرائد المقطم والأخبار والمحروسة والنظام فى القاهرة وجريدة الأمة فى الإسكندرية التى نشرته فى ملحق خاص. وفى الصباح صدر الأمر بتعطيل تلك الجرائد الخمس إلى أجل غير مسمى.

وفى ذات الوقت، صدر الأمر إلى البوليس باعتقال الأعضاء الذين وقَّعوا البيان. فذهبت السيارات إلى منازلهم وأبلغهم الضباط الأوامر الصادرة باعتقالهم. فلبوا الأمر من فورهم وركبوا السيارات إلى ثكنة قصر النيل. إلا جورج خياط بك لوجوده فى أسيوط وعلوى الجزار بك لوجوده بشبين. وقد وصل الأخير توًا إلى القاهرة وقدم نفسه إلى البوليس فاعتقله وضمه إلى إخوانه.

أما الأستاذ ويصا أفندى واصف فكان، وقت تنفيذ الأمر، فى محكمة مصر المختلطة يترافع فى قضية مدنية. فدخل أحد الضباط المصريين وأراد اعتقاله من قاعة الجلسة. فحصل هرج فانصرف. ثم حضر مأمور القسم وأخذ يبحث عن الأستاذ لاعتقاله فاستدعاه رئيس الجلسة وبعد استجوابه قال له ما معناه: «إننى وحدى، بصفتى رئيس الجلسة ورئيس المحكمة، الذى أحافظ على النظام

داخل الجلسة وداخل سراى المحكمة كلها. ولا أسمح بالقبض على أحد المحامين وهو يقوم بواجب الدفاع فى الجلسة. ولا أرضى بذلك إذا كان المحامى داخل سراى المحكمة على العموم. وإنى أؤكد لك أن الأستاذ ويصا واصف سيضع نفسه تحت تصرف السلطة بعد أن يفرغ من تأدية واجبه». فانسحب المأمور على الأثر إلى خارج المحكمة. واستمر الأستاذ ويصا أفندى واصف فى دفاعه حتى أتمه. فأوقفت الجلسة. ومن ثَم خرج الأستاذ يحوطه رئيس المحكمة وأعضاء الجلسة وكاتبها ووكيل النيابة، كما كان يحوطه أعضاء مجلس النقابة من زملائه المحامين الذين هتفوا له إعرابًا عن عطفهم الكثير.

واجتمع المحامون الأهليون فى يوم ٢٣ يناير وعقدوا جلسة فوق العادة وأصدروا القرار الآتى:

«المحامون المجتمعون اليوم (الثلاثاء ٢٣ يناير سنة ١٩٢٢) بدار النقابة يُشْهدون العالم على أنهم، كسائر طبقات الشعب المصرى، قد وطدوا العزم على مواصلة جهودهم فى سبيل استقلال بلادهم. وأن وسائل الشدة، التى تستعملها السلطة الغاشمة ضد ممثلى إرادة الأمة، لن تزيدهم إلا تمسكًا بحقهم وإقبالاً على التضحية فى سبيل حريتهم».

«لقد نفوا سعدًا وبعض صحبه بغية القضاء على حركتنا الوطنية فلم يفلحوا. وقد قبضوا اليوم على أعضاء الوفد ومن بينهم نقيبنا المحترم بسبب بيانهم الخاص بالمقاطعة وعدم المعاونة مع الإنكليز مسترسلين بذلك فى تيار عسفهم. ولكن سيجدون فى الغد خلفاء لمن اعتُقلوا يسيرون على المنهج مستنيرين بهَدْى أسلافهم».

«لقد عطلوا خمس جرائد جملة واحدة. ووصلت الشدة فى المعاملة إلى حد أنهم أرادوا أن يقبضوا على الأستاذ ويصا واصف وهو يترافع أمام المحكمة المختلطة. ولم يمنعهم سوى تدخل المحكمة واعتراضها. مما كان سببًا فى احتجاج هيئة المحكمة وجميع حضرات المحامين الذين قرروا الإضراب».

«لهذا»

«قرر المحامون»

«أولاً ـ الإضراب عن العمل سبعة أيام تبتدئ من الغد (الأربعاء) احتجاجًا على توالى تلك التصرفات».

«ثانيًا ـ إعلان مشاركتهم حضرات زملائهم المحامين أمام المحاكم المختلطة وهيئة المحكمة المختلطة فى عاطفة الغضب التى استولت عليهم على إثر الإهانة التى لحقت القضاء والمحاماة بمحاولة السلطة القبض على الأستاذ ويصا واصف عضو الوفد المصرى ورئيس مجلس نقابة المحامين الأهلية بالقاهرة».

«ثالثًا ـ تبليغ هذا القرار للمحاكم والجرائد العربية والإفرنكية ونقابات المحامين بالبلاد الأجنبية».

«وكيل نقابة المحامين»

«محمد أبو شادى»

ولقد خُيل للإنكليز والأجانب أن هذه الضربة الأخيرة ستكون داعيًا لانفراط عقد هيئة الوفد. فلن تقوم له بعد ذلك قائمة. ولكن النفوس الأبيَّة والقلوب الكبيرة أبت إلا أن تكذب هذا الحدس بأن تتناول عَلَم الجهاد الوطنى بعد أن كاد يسقط باعتقال من كانوا خصصوا أنفسهم لرفعه والمحافظة عليه. نفر ممن كانوا فى صفوف هذا الدفاع معرضين أنفسهم لما يبدو للقوة أن تتخذه معهم من أعمال العنف أسوة بإخوانهم السابقين. فأصدروا فى يوم ٢٣ البيان التالى للناس:

«إلى الأمام أيها المصريون! هذا صوت سعد وأصحابه يناديكم فبرّوا بقَسَمكم وانصروا وطنكم. واحترموا وفاءكم. ومجِّدوا شهداءكم».

«ألا إن أكرمكم عند الله أثبتكم فى مواقف الصبر. وأعزكم على الوطن أسبقكم إلى التضحية غير عادٍ ولا باغٍ».

«أيها المصريون!»

«إن الاستقلال آتٍ لا ريب فيه. وكأننا ننظر إلى آخر جندى إنكليزى يلقى آخر نظرة على هذا الوطن المقدس فى يوم ينتصر فيه حقكم على باطل غيركم. إنهم يرونه بعيدًا ونراه قريبًا».

«أيها المصريون! لقد قطعنا على أنفسنا عهدًا أمام وطننا المعذب أن نقتفى أثر رئيسنا الجليل وأصحابه النبلاء. وأن لا نحيد قيد شعرة عن برنامج الأمة الذى رسمته لنفسها. وقام الوفد المصرى لتنفيذه بكل أمانة وإخلاص. وإذا كان الإنكليز يظنون أنهم، باعتقالهم رئيس الوفد وزملائه بالأمس واعتقال الباقين منهم اليوم، يخضعونكم لإرادتهم فهم واهمون. لأن ذلك مما يشدد عزائمكم ويزيدكم استماتة فى الدفاع عن قضيتكم المقدّسة بالطرق المشروعة».

«وها نحن الآن، بوحى من رئيسنا الجليل وتأييد من أعضاء الوفد الذين كانوا آخر ضحية للسياسة الإنكليزية، نسارع إلى علم جهادنا المقدّس بقلوب ملؤها الإيمان بعدالة قضيتنا ونفوس تستعذب الألم فى سبيل رفعة الوطن المقدس».

«إننا نُشْهد العالم المتمدين على ما أنزله الإنكليز من المظالم الفادحة بالشعب المصرى الذى لا ذنب له إلا المطالبة بحقوقه فى حدود القانون ورفضه كل شكل من أشكال الحكم الأجنبى بشَمَم وإباء. ونحتج، بكل ما فينا من قوة، على اعتقال باقى أعضاء الوفد المصرى اليوم ومصادرة حرية الصحف».

«أيها المصريون! إن فى ميدان الضحايا متسعًا للجميع! فلتحى مصر. وليحى سعد. وليحى الاستقلال التام».

«عن الوفد المصرى»

«المصرى السعدى عضو الجمعية التشريعية. حسين القصبى. مصطفى القاياتى. سلامة ميخائيل. فخرى عبد النور. محمد نجيب الغرابلى».

وأصدرت جمعية مصر المستقلة البلاغ التالى عقب القبض على أعضاء الوفد واعتقالهم:

«تعلن جمعية مصر المستقلة أنها تحتج، بكل قوة، على ما أتته السلطة العسكرية من اعتقال أعضاء الوفد المصرى وإقفال الصحف بسلطة الحكم العرفى لما فى ذلك من مناقضة لمبادئ العدل والحرية. ومن إهانة مصر فى كرامتها لا لشىء إلا أنها تصر على المضىّ فى جهادها المشروع والمطالبة باستقلالها الذى لا ينكره عليها أحد حتى الإنكليز أنفسهم. وجمعية مصر المستقلة تؤكد أن سياسة القهر والعنف لن تفلَّ من عزيمة الأمة ولن تغير من خطتها. وأن هذه السياسة، مهما أبعدت من رجالنا العاملين وعقدت من ألسنتنا، فستجد دائمًا من أبناء مصر المخلصين من يؤدون للأمة حقها ويدافعون عن كرامتها بكل ما يُتاح لهم من طرق الدفاع فى حدود النظام والقانون. وما دامت هذه خطة مصر وسبيلها فلا بد لهذه السياسة العنيفة من فشل قريب».

«والجمعية تثق، الثقة كلها، بأن الأمة المصرية الكريمة ستلقى هذه الخطوب، كما لقيت غيرها، بما هى أهل له من الصبر والكرامة. وستحسن الاستفادة منها فلا تزيدها المحن إلا استمساكًا بحقها واعتصامًا به».

«رئيس الجمعية»

«حسن عبد الرازق»

وقد رفعت هذه الجمعية قرارها هذا إلى عظمة السلطان وأبلغته إلى فخامة اللورد أللنبى وإلى الصحف الأوروبية.

وبادر البوليس والسلطة العسكرية باتخاذ الاحتياط اللازم للمحافظة على النظام ومنع التجمهر وتأليف المظاهرات. ولكن ذلك لم يمنع بعض المدارس العالية والثانوية من العودة إلى الإضراب عن العمل احتجاجًا على اعتقال أعضاء الوفد.

هذا، ولقد صدرت الأوامر إلى الصحف المحلية بعدم نشر احتجاجات على ما حدث ضد أعضاء الوفد، سواء أكانت من الأفراد أم الجماعات أم الهيئات.

ولكن هذا لم يمنع الجرائد من نشر آراء الصحف الأجنبية فى الحالة المصرية. وقد أبدت تلك الصحف اهتمامًا عظيمًا بالأنباء الأخيرة الواردة إلى لندن من القطر.

فقد نشرت جريدة «المورنن بوست» برقية واردة لها من القاهرة بعنوان «ضربة زغلولية - محاولة اتباع سياسة غاندى فى مصر - التدابير الشديدة». جاء فيها:

«إن الحالة التى كانت ساكنة إلى درجة الجمود تغيرت أمس مساء وتطورت بشكل مؤثر هذا الصباح».

«كان الوفد، بعد إعادة تشكيله، أسرة غير سعيدة. لأن الزغلوليين والعدليين ليسوا على اتفاق فى مراميهم. وقد شعروا أمس بان شيئًا ما يوشك أن يحدث. لأن الأعضاء العدليين كانوا متمنعين. ووقع مساء حادث مؤثر: فإن ثمانية من زعماء الزغلوليين الباقين بعثوا بمشروع مفصل بعدم المعاونة وبالمقاطعة إلى الصحف المصرية. وقد صرح ذلك البيان بأن المصريين مدفوعون إلى مقابلة المثل بالمثل قانونًا بسبب رفض الحكومة البريطانية لمطالبهم».

(وبعد أن اقتطف المُكاتب نُبَذًا طويلة من ذلك البيان قال): «إنه تبين فى الحال أنه لو ترك هذا البيان حتى يعم توزيعه ونشره لكانت النتيجة عرقلة المساعى التى تبذل الآن بقصد جلاء الحالة. وقد أصدرت السلطات أمرها بمصادرة الصحف التى نشرت البيان وأمرت بتعطيلها إلى أجل غير مسمى. وأخيرًا أمرت بإلقاء القبض على الموقّعين عليه».

«وقد ارتبك المصريون لسرعة سير الحوادث فكانت النتيجة أن رد الفعل بقى مقتصرًا، إلى الآن، على إقامة مظاهرات غير هامة بالقاهرة هذا الصباح. ولكن المحامين المصريين فى المحكمة المختلطة أضربوا عن العمل ثلاثة أيام احتجاجًا

على القبض على رئيس نقابة المحامين الوطنيين. ويُحتمل أن تصل الأمور بسرعة إلى أقصى درجاتها مرة أخرى كما حدث قبل عيد الميلاد. وقد صرح الأطباء المصريون بعزمهم على مقاطعة الصيدليات المحلية إلا إذا تعهدت بعدم توريد الأدوية البريطانية. وجورج خياط بك هو الوحيد، من بين الموقعين على البيان، الذى لم يقبض عليه إلى الآن. وقد استولى القلق على الطلبة والمحامين. وفيما عدا ذلك فالحالة عادية».

قال المكاتب: «وستجتمع نقابة المحامين الأهلية هذه الليلة وربما قررت الإضراب».

وأرسل مُكاتب التيمس بالقاهرة لجريدته يقول: «إن بيان الوفد أكثر خطورة مما كان يلوح أولاً. فهو، فضلاً عن رسمه مشروع مقاطعة البضائع الإنكليزية، يدعو إلى عدم المعاونة بعبارات تحرض موظفى الحكومة على عدم الطاعة لرؤسائهم وعلى الإضراب. وهو يدعو إلى التدخل، عن عمد، فى النظام العام بجميع أنحاء البلاد بما فى ذلك الموانئ».

«وبناء على هذه الظروف قبضت السلطة العسكرية على الموقعين على هذا البيان وعطلت الصحف التى نشرته».

ثم قال المكاتب: «إن حمد الباسل باشا زعيم عربى. وزعم بعضهم أن أخاه كان يدس الدسائس مع السنوسى خلال الحرب. كان حمد الباسل باشا من الذين اعتقلوا مع زغلول باشا فى مالطة. وصحبه مع عدلى باشا أثناء وجودهما فى لندن للمفاوضات. وكان يتقلب كثيرًا بين الجناحين الأيمن والأيسر فى ميدان الحركة الوطنية».

«وعلى ماهر بك هو أحد الأربعة الذين جاءوا بمشروع ملنر إلى مصر فى سبتمبر سنة ١٩٢٠».

«أما الأعضاء الأصليون فى الوفد الذين انفصلوا عن زغلول باشا لأنهم يوافقونه على سياسته ويخالفونه فى طرائقه. ثم عادوا بعد نفيه وانضموا إلى الوفد بعد إعادة تأليفه ـ هؤلاء لم يكونوا بين الموقعين على هذا البيان الجديد».

وزاد المكاتب على ذلك: «إنه يجب، فى هذه الظروف التى يبذل فيها الرأى المصرى المتنور المجهودات للوصول إلى طريقة عملية توصل إلى عودة الحكم النيابى وإلى نيل صداقة الحكومة البريطانية على هذه الغاية - أن ينبذ جميع المفكرين وذوى العقول المسئولة، من جميع الأجناس، مثل هذه الأعمال التى يُقدم عليها الوفد. وإن مصالح مصر ذاتها تبرر العمل الذى قامت به السلطات العسكرية تبريرًا تامًا».

وأرسل مراسل «الديلى نيوز» من القاهرة برقية قال فيها: «إن تعطيل الصحف الوطنية والقبض على الذين وقعوا البيان أحدثا تطورًا عظيمًا فى الحالة التى سكنت فى المدة الأخيرة سكونًا تامًا. وبدأ تولد الاعتقاد فى بعض الدوائر بأن الحركة السائرة فى سبيل التوفيق ستنتهى قريبًا بحالة ودية».

«أما المفاوضات الخاصة بتأليف الوزارة فلم تتقدم إذ يظهر أنه لم يرد من لندن جواب عن الشروط المصرية كما وصفها ثروت باشا».

وهنأت «الديلى تلغراف» الحكومة بتداخلها السريع الذى كان مؤداه القبض على الذين أمضوا نداء الوفد. وقالت: «إن عمل الوفد لم يكن فى وقت مناسب له قط بسبب المفاوضات بين وزارة الخارجية واللورد اللنبى. لأن الحالة بالنظر إليها دقيقة يتحتم على أى صديق حقيقى لمصر ألا يقدم على تعقيد الأمور بخطب أو تدابير عنيفة».

ومع هذا؛ فإن مدة اعتقال أعضاء الوفد الذين أمضوا منشور المقاطعة لم تَطُلْ. فقد طُلب فى يوم ١٧ حضرات حمد الباسل باشا ومرقص حنا بك وعلى ماهر بك إلى دار الحماية وظلوا هناك حتى الظهر. ثم أعيدوا بالسيارة إلى ثكنة قصر النيل. فزارهم بعد الظهر المستر كوين بويد سكرتير دار الحماية. وفى آخر النهار أطلق سراح المعتقلين جميعًا. فخرجوا قاصدين منزل معالى سعد زغلول باشا حيث اجتمعوا هناك بزملائهم.

وكان الناس قد تحدثوا قبل ذلك عن فكرة تأليف مؤتمر وطنى. فدهش ذوو البصائر لهذه الفكرة واستنتجوا منها أن وراء الأكمة ما وراءها من خُلْف بين العاملين. وبخاصة لأن بعض الذين عادوا إلى حظيرة الوفد بعد افتراقهم عنه كانوا من أنصار هذه الفكرة الجديدة.

ولقد طيَّر اللورد أللنبى نبأ هذا الحادث إلى وزارة الخارجية البريطانية بالبرقية التالية:

«القاهرة فى ٢٣ يناير سنة ١٩٢٢»

«نشر الوفد ـ ما عدا الأعضاء المنفصلين ـ منشورًا مساء اليوم يدعو فيه المصريين أن يرفضوا التعاون بأية طريقة مع الإنكليز. وأن يقاطعوا كل البضائع الإنكليزية...... إلخ. والمنشور مفرغ فى قالب حاد. وهو تحدّ مباشر لسلطتى».

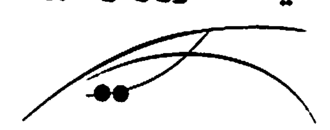
«وقد أمرت بتعطيل جميع الجرائد التى نشرته. وعملت على منع إذاعته فيما عدا ذلك».

«وأمرت بالقبض على موقعيه وهم: حمد الباسل. وويصا واصف وعلى ماهر. وجورج خياط. وواصف غالى. ومرقص حنا. وعلوى الجزار. ومراد الشريعى. والثلاثة الآخرون منتخبون حديثًا. وقد أبرق وكيل روتر إلى لندن بالنص الكامل للمنشور».

❊ ❊ ❊

الفصل الثالث

قبـول ثـروت باشــا
تأليـف الـوزارة وشـروطــه



المخابرات حول قبول ثروت باشا الوزارة:

ما فتئت المخابرات دائرة بين دار الحماية ووزارة الخارجية البريطانية حول مسألة قبول ثروت باشا تأليف وزارة فى تلك الظروف.

ولما كان اللورد كيرزن رئيس الوزارة الإنكليزية وبعض الوزراء غائبين عن لندره، فقد أجاب السير أ. كرو على برقية اللورد أللنبى التى أرسلها لوزارة الخارجية فى ١٢ يناير يعرض فيها السياسة الجديدة التى ينوى اتباعها فى مصر.

وهذا هو تعريب برقية السير أ. كرو:

«وزارة الخارجية فى ١٣ يناير سنة ١٩٢٢»

«لن يدخر جهد للحصول على قرار عاجل فى المسائل التى ذكرتها فى تلغرافك المؤرخ فى ١٢ يناير. وأنت، لا شك، تعلم أنه لا يمكن إرسال الرد حالاً فى موضوع له هذه الأهمية أثناء غياب رئيس الوزارة واللورد كيرزن فى (كان)».

والظاهر أن وزارة الخارجة البريطانية كانت بعثت بصورة برقية اللورد أللنبى إلى اللورد كيرزن فى (كان). فأرسل هذا إلى دار الحملة البرقية التالية:

«كان فى ١٤ يناير سنة ١٩٢٢»

«غادر رئيس الوزارة وبقية زملائى (كان). ولذلك لا أستطيع أن أقول بشىء حالاً فى المسألة التى أثرتها فى تلغرافك المؤرخ فى ١٢ يناير. إذ كان لا بد من

إحالتها إلى مجلس الوزراء. وسأعود إلى لندن فى أوائل الأسبوع المقبل. وسأعجّل بعرض اقتراحاتك وإبلاغك ما تقرره حكومة جلالة الملك».

اضطر اللورد اللنبى إلى الانتظار حتى يكتمل عقد الوزارة البريطانية وتنظر فى اقتراحاته. ولكن بدل أن تصل إليه برقية بالموافقة عليها ظهر التردد على الوزارة. فبعث له اللورد كيرزن بالبرقية التالية:

«وزارة الخارجية فى ١٨ يناير سنة ١٩٢٢»

«إيماء إلى تلغرافاتك المؤرخة فى ١٢ يناير - تأليف وزارة مصرية جديدة».

«قبل الوصول إلى قرار نهائى فى اقتراحاتك ترغب حكومة جلالة الملك أن تقف على أوفَى المعلومات الميسورة عن الموقف الخاص فى مصر. وتريد أن تسمع رأى من هم أقدر من سواهم على الإشارة عليها فى هذا الموضوع شخصيًا. وإنى أقترح أن ترسل إلى إنكلترا، بأقل ما يمكن من الإبطاء، إيموس (مستشار الحقانية) وكليتون (مستشار الداخلية) إذا كنت تظن أن الوصف المذكور ينطبق عليهما خير انطباق».

فأجاب فخامة اللورد اللنبى على هذه البرقية بما يلى:

«القاهرة فى ٢٠ يناير سنة ١٩٢٢»

«إن سير جلبرت كليتون والمستر إيموس والمستر پاترسون والمستر دوسون على أتم اتفاق معى. وليس عندهم ما يزيدونه على الآراء التى أعربوا عنها من قبل. ولو أنى أرسلت إلى إنكلترا المستشارين، كما اقترحتم فى تلغرافكم المؤرخ فى ١٨ يناير، لقوض ذلك مركزى إلى حد كبير. وخليق أن يحدث نفس هذا التأثير أن يطول ما يدل على التردد من جانب حكومة جلالة الملك. ويسود الآن (فى مصر) التضح بالمسالمة والاعتدال تعلقًا بالآمال المنوطة بالمستقبل القريب. ولكن هذه الحالة لا يمكن أن تدوم. ومن أجل هذا كانت أهمية عدم إضاعة الوقت حيوية».

«استطلعت آراء المصريين المسئولين فى دائرة واسعة. وهم بالإجماع يؤيدون رأيى ويظاهروننى عليه».

«فإذا قبلت اقتراحاتى بلا إبطاء فإنى مقتنع أنها ستؤدى إلى تسوية دائمة للمسألة المصرية. أما إذا رفضت فلست أستشفّ بديلاً منها سوى تدابير القمع التى تضطرنا فى النهاية إلى ضم مصر. وما كانت مسائل (الحكومة) لتُحلَّ على هذا النحو. وخليق بمصاعب بريطانيا العظمى إذ ذاك أن تتضاعف كثيرًا».

فأجابه اللورد كيرزن بالنبذة الآتية بطريق البرق:

«وزارة الخارجية فى ٢٤ يناير سنة ١٩٢٢»

«إيماء إلى تلغرافكم المؤرخ فى ٣٠ يناير»

«إن الحكومة أشد ما تكون رغبة فى الوصول إلى حل سلمى للأزمة الحاضرة بإقامة وزارة مصرية برياسة وزير له وطنية ثروت باشا واقتداره. وهى لا ترى أن هذا يكون مستحيلاً إذا كان رائد الأحزاب كلها فى عملها التقدير الواجب لإحساسات الغير واعتقاداته. ومع الرغبة الشديدة فى إيجاد حل شريف لكل من مصر وبريطانيا العظمى على السواء».

«ومع تقدير اقتراحاتك، وما تلقيته من التأكيدات، أتم تقدير فإن مجلس الوزراء يحس، إحساسًا قويًا، بأن حكومة جلالة الملك قد تكون بهذا قد نزلت عن مركز تعدّه حيويًا للإمبراطورية. وإذا كانت هذه التأكيدات مقدمة بإخلاص، وكان يراد بها أن تكون لها قيمة التعهد التام، فلا ينبغى أن تكون هناك صعوبة لا يُستطاع تذليلها فى صوغها فى صورة واضحة مقبولة. أما فى شكلها الحاضر فإنها تتضمن التزامًا قد يُنازع فيه فيما بعد. بل ينكرا وقد تستهدف بذلك حكومة جلالة الملك إلى اتهامها بحق بالتخلى عن مركزنا الرئيس بدون ضمانات المستقبل. لأنه إذا حصلت الموافقة على إلغاء الحماية والاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة بدون تعهد صريح عما يلى ذلك، فقد نجد أنفسنا أمام أحوال لا يسع

حكومة جلالة الملك ولا البرلمان أن يمضيا فى إقرارها فيما بعد. فيحدث ما هو أنكب مما نخاف أن يكون. وفى مثل هذه الحالة تعود الموافقة على وجود الجنود البريطانية داخل البلاد - وإن كان هذا ضمانًا فعليًا ضد الاضطرابات الأخيرة - عاجزة عن إيتائنا الحل السلمى الذى ننشده جميعًا».

«وحكومة جلالة الملك على أتم رغبة فى أن تكون المسائل المعلقة قاعدة لمناقشة حرة ودية بين الفريقين. ولكن ينبغى أن يكون ذلك قائمًا على شرط حصول التفاهم الصريح فى النقط التى علقت عليها الأهمية الواجبة خلال الأحاديث التى جرت لك مع الساسة المصريين، والتى ينبغى أن تكون قابلة لتعريفها بدون مشقة تعريفًا أحكم لحدودها وأضبط».

أسس شروط ثروت باشا لتأليف الوزارة:

ومع كل ما أحاط بهذه المخابرات، التى كانت دائرة حول الشروط التى اشترطها ثروت باشا لقبول الوزارة، من التكتم. وذهاب الظنون فى أمر تأليفها كل مذهب. حتى تحدث الناس باحتمال تأليف وزارة إدارية على نحو ما كان فى سنة ١٩١٩، وادعى بعضهم أنه أوحى إليه من بعض المقامات المطلعة بتأكيد ذلك. فإن جريدة المقطم نشرت فى ١٧ يناير خبرًا زعمت فيه أن ثروت باشا قد قبل تأليف الوزارة الجديدة بشروط لخصتها فى نقط أربع، وهى:

الشرط الأول - «أن الوزارة لا توافق على المشروع البريطانى ولا ما جاء فى المذكرة الإيضاحية! بل تتمسك بما ورد فيهما عن إلغاء الحماية إلغاء صريحًا واستقلال مصر».

الشرط الثانى - «تعيين وزير مصرى لوزارة الخارجية المصرية وتولى مصر شئونها الخارجية. وتعيين سفراء أو معتمدين وقناصل».

الشرط الثالث - «منح البلاد دستورًا بمقتضاه تنشأ فيها المجالس النيابية التى تكون الوزارة المصرية مسئولة أمامها عن أعمالها».

الشـرط الرابع ـ «إلغـاء الأحكام العـرفـيـة والاكـتـفـاء بالأحكام التى تقـررها المجالس الدستورية».

وكانت الأمة فى هذا الصدد على آراء ثلاثة: فبعضها، وهو السواد الأعظم منها، كان غير راضٍ عن هذه الوزارة، لا بهذه الشروط ولا بسواها، حتى يعود سعد باشا والمنفيون ويفرج عن المعتقلين وترفع الأحكام العسكرية وتلغى الحماية. والبعض كان يرى أن هذه الشروط غير وافية بالمرام وغير مؤدية إلى إنالة البلاد ما تروم. والبعض الآخر، وهو أقلية مفكرة، كان يرى أن هذه الشروط وما ينطوى تحتها من التفصيلات كافٍ الآن لإنالة البلاد قسطًا كبيرًا من حقها. وأن الزمن كفيل بنيلها ما تبقى من هذا الحق.

ولقد زاد الجدل حول هذه الشروط أو هيكل الاتفاق. وأخذ المنتصرون لكل رأى من هذه الآراء يتراشقون بالتهم والألفاظ الجارحة على صفحات الصحف السيارة. وعاد للبلاد انشقاقها وتنافرها اللذان لم يمضِ على زوالهما عن صفوفها إلا القليل من الزمن.

وهكذا تناولت الأقلام فى مصر هذه الشروط وأخذت تصورها كل يوم بصور بعضها مفزع مخيف وبعضها مطمئن. وكذلك تناولتها صحف لندره وبَنَتْ عليها التأويلات السياسية العديدة.

ولما اشتد التراشق بالتهم والتنابز بالألقاب بين المشتغلين بالسياسة فى مصر، اضطر الدكتور حافظ عفيفى بك إلى الخروج من الصفوف واعتزال السياسة كلية؛ تفاديًا بنفسه عن الولوج فى معمعانها الأخير الذى لوث المشتغلين بها بأقذر التهم وأحط الألقاب. وهو الذى أدى أجلَّ الخدمات للقضية المصرية. وعرفه الوطنيون والأجانب بغيرته عليها. وقد نشر حضرته فى الجرائد إعلانًا بذلك نثبت هنا نصه:

«حضرة المحترم مدير جريدة الأهرام»

«دُعيت بإلحاح للاشتراك فى الوفد المصرى من أول تأليفه وما كنت إذ ذاك مشتغلاً بالسياسة. ومع ذلك فلم أستطع الرفض لوجاهة الأسباب التى طُلب إلىَّ الانضمام إلى الوفد من أجلها. قبلت بارتياح عضوية الوفد وأعطيت هذه المهمة الشاقة، مهمة الجهاد للاستقلال، كل ما تستحقه من وقت وعناية ومجهود. وسافرت إلى أوروبا مرتين أمضيت فيهما ما يقرب من سنة كاملة. تركت فى أثنائها عملى الخاص وتفرغت نهائيًا لهذا العمل السياسى الجديد. وإنى أعتقد، اعتقادًا راسخًا، أن العمل العظيم الذى قام به الوفد المصرى بكامل أعضائه كان عملاً عظيمًا. وستقدِّر البلاد، تقديرًا صحيحًا، قيمة هذا العمل الصحيح متى خفت حدة الشهوات السياسية الحزبية التى تشكو منها البلاد الآن. كما أعتقد أن السبب فى هذا النجاح كان راجعًا إلى اتحاد أعضاء الوفد وتضامنهم واتحاد البلاد وراءهم تؤيدهم كتلة واحدة أعظم تأييد. وقد ظهر هذا المظهر الجميل بأحسن أشكاله عند وجود لجنة ملنر بمصر واجتماع كلمة الأمة على مقاطعتها وإحالتها على هيئة الوفد لتعرف منه مطالب الأمة المصرية لأنه وكيلها الوحيد. تبدّل هذا الحال الآن لأسباب لا فائدة الآن من سردها ولا من تحديد مسئوليات المسئولين عنها. ولكننى صرت أعتقد الآن، إزاء حالتنا الحاضرة، أنه أصبح من المحتم علىَّ أن أترك نهائيًا الاشتغال بالسياسة. وأن أعود فأخصص كل وقتى لمهنتى تاركًا مكانى، فى السياسة، إلى من هم أكثر منى تأييدًا راجيًا للجميع كل توفيق».

«على أنى لست بآسف على ما صرفت من وقت ثمين فى خدمة الوفد. فإنى أشعر بارتياح عظيم كلما استعرضت أمام مخيلتى أعمال الوفد العظيمة وكلما تذكرت نصيبى الصغير فى تلك الأعمال. واقبلوا منى الاحترام».

«٢٩ يناير سنة ١٩٢٢» «دكتور حافظ عفيفى»

أما أقوال تلك الجرائد اللندنية فى هذه الشروط وما بنته عليها من التأويلات السياسية. فيمكن حصرها فيما يلى:

فقد نشرت «التيمس» فى ٢٣ يناير برقية تلقتها من مُكاتبها بالقاهرة، جاء فيها: «لم يطرأ تغيير على الحالة. وانقضى الأسبوع الماضى فى سكون تام. والأعين كلها متجهة نحو لندن منتظرة جواب الوزارة البريطانية على مطالب ثروت باشا. وقد عدت إلى مصر بعد غياب بضعة شهور عنها. فدهشت لما وجدت مصر عليه من الاعتدال الفكرى خصوصًا إذا ما ذكر الإنسان الحوادث الأخيرة. والظاهر أن الفكرة التى تلت تقديم المشروع البريطانى إلى السلطان كانت ذات فائدة فى إفهام كل شخص الضرر الذى يتولد عن الأزمة الحالية من كل وجهة. وقد وجدت فى جميع الدوائر المصرية المسئولة أملاً وطيدًا بأن تذعن الحكومة المصرية لمطالب ثروت باشا. والجميع يرغبون، رغبة صادقة، فى مواصلة أعمال الإصلاح، التى تأخرت لسوء الحظ، بسبب النزاع السياسى الذى أوقع البلاد فى الارتباك نحو ثلاثة أعوام تقريبًا».

«والاقتراحات (اقتراحات ثروت باشا) التى قُدمت الآن تعد بمثابة مجهود صادق لانتشال البلاد من المأزق الحالى بإدخال الحكم الدستورى الذى يُشْرِك الشعب مباشرة مع الإدارة فى ترقية شئون بلادهم. ووضع أعمالهم السياسية على قاعدة أمتن وتوجيه مجهودات البلاد إلى طرق أكثر فائدة من حيث الوجهة الاجتماعية والاقتصادية. والواقع أن هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن مطالب ثروت باشا تحقق رغبات المصريين. وعليه ستتحمل وزارته العبء اللازم».

«ويرجو أصحاب الرأى من المصريين أن تنظر الحكومة البريطانية إلى المسألة بعين الكرم والسخاء وأن تجيب على الاقتراحات جوابًا مُرْضِيًا».

وقالت «الإيفننج ستاندارد»: «إن المقترحات المصرية التى ينظر فيها قد وصلت الآن إلى دور دقيق. وهذه المقترحات قدّمها ثروت باشا بواسطة اللورد أللنبى. وهناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأنه يحتمل أن يحدث شىء جلىّ للوصُول إلى التسوية فى هذه الحركة المصرية البحتة. وعلى الأقل يمكن أن نؤكد أن هذه الاقتراحات تتضمن شيئًا كثيرًا توافق عليه الحكومة البريطانية».

وقالت جريدة «الوستمنستر غازيت»، إنها علمت بصفة رسمية أنه وصلت اقتراحات جديدة من ثروت باشا يراد بها فك الأزمة. وهى موضع الكتمان التام. وقد انتهت الوزارة من درسها.

وقالت تلك الجريدة أيضًا فى مقال افتتاحى آخر: «إننا نواجه فى مصر، مثل الهند، أزمة من أشد الأزمات خطورة. ولكن الأزمة المصرية أشد خطرًا. وقد أُثيرت بغير ضرورة تدعو إليها مطلقًا. والظاهر أن الحكومة لا تزال تخدع نفسها. أو هى تحاول أن تخدع الجمهور لكى يعتقد أنه يمكن تشكيل حكومة مصرية تبتلع رأيها الاستعمارى فيما يتعلق بمركز مصر بالنسبة إلى الإمبراطورية ومواصلاتها».

«إن الموقف، الذى خرجنا منه فى إرلنده خروجًا سعيدًا، يتكرر الآن يوميًا فى مصر بصفة أدق. وكما أننا ما كنا نرغب فى معاهدة القتلة فكذا نأبى اليوم معاهدة أولئك الذين اضطررنا إلى سجنهم لأنهم تهدَّدونا بالمقاطعة. وعلى الحكومة أن تدرك أن هناك حدًا لهذه السياسة. سياسة السجن الذى يحتمل أن نصل إليها سريعًا. ومن الحكمة أن تعود أدراجها فتسير فى سبيل التسوية قبل أن تتحول بعيدًا فى فيافى العنف والشدة».

وعقدت «التيمس» فصلاً افتتاحيًا أبدت فيه رأيها فى الحالة العامة بمصر يحسن أن نأتى عليه هنا لقيمته:

قالت: «إن المشكلة المصرية مشكلة خطيرة تتطلب اهتمامًا دائمًا جديًا. ولا نعلق أهمية كبرى على البيان الذى أصدره أعضاء الوفد بعد إعادة تأليفه. ولكن الحقيقة أن هذا البيان يتضمن مشروعًا وافيًا لعدم المعاونة، ومنها مقاطعة البضائع الإنكليزية والمجتمعات الإنكليزية وتحريض موظفى الحكومة على عدم إطاعة الأوامر والإضراب».

«وبين المقبوض عليهم أناس لهم مكانة عالية فى الحياة العامة. ولكن يظهر أن أعضاء معينين، ممن صرحوا بعدم موافقتهم لزغلول باشا ووسائله، قد تنحوا

عن تعضيد البيان. وقد عاد قسط معين من السكينة الظاهرية بإلقاء القبض على من وقّعوا البيان وتعطيل الصحف. ولكن لا يمكن الثقة كثيرًا بسَكِينة من هذا النوع وضعت قسرًا».

«إن صدور مثل هذا البيان عَرَض سيئ من أعراض الحالة النفسية التى يجب أن يحسب حسابها. وقد نفى زغلول باشا ولكن هذا لا يكفى. بل يجب اغتنام الفرصة التى سنحت بغيابه اغتنامًا تامًا. أجل إنه قد أُبعد عن مصر أخطر منافس للوطنيين المعتدلين. ولكن، لهذا السبب عينه، يجب إرضاء الرأى المعتدل».

«إن المماطلة التى تظهرها حكومتنا فى اتباع سياسة وطيدة نحو مصر أدعى إلى القلق من أى بيان يصدره أنصار زغلول. وقد حملنا منذ ستة أسابيع على الاعتقاد بأن الحكومة قد وضعت فى النهاية سياسة لها. ووافقنا على نصوص هذه السياسة كما وردت فى مذكرة اللورد أللنبى إلى السلطان. وقد أعربت المذكرة عن رغبة حكومتنا الصادقة فى أن تسهل على المصريين الحياة فى خلال الفترة التى لا بد أن تنقضى قبل أن تُستأنف المفاوضات لإبرام معاهدة تحالف. ولكن للأسف لقيت شروط مشروع الاتفاق، الذى عرض على عدلى باشا وخطاب اللورد أللنبى، معارضة لا يمكن إرضاءها من جانب الرأى العام المصرى. وسواء أكانت هذه المعارضة معقولة أم غير معقولة فإنها تكاد لا تستحق البحث هنا. وليس من المحتم أن تكون العبارات المنطقية الخطيرة المنطوية على الحكمة والرزانة أحسن أشكال الدعوة التى توجه إلى شعب ثار شعوره الوطنى. فقد تفقد أعظم الحجج الصحيحة قوتها متى جمعتها جماعات ثارت عواطفهم وشوّهوا معناها».

«قرأ المصريون ـ وهم على ما هم عليه من الحذر والارتياب ـ، فى كلمات جواب اللورد أللنبى، عبارات مُرّة اقتُبست من خيبة آمالهم فى الماضى ومن خبرتهم فى تذبذب السياسة البريطانية».

«وعلى أنه يجب التسليم بأن التصريحات التى وضعت بانتباه وحذر عن السياسة البريطانية لم تأتِ بالنتيجة المطلوبة فى الجو النفسانى القريب الموجود فى مصر. فإن المقالات التى نشرتها الصحف المصرية والتقارير التى وصلت تدل كلها على أن السواد الأعظم من الرأى العام المصرى يرى أن الوثائق تتضمن رفض استقلال مصر رفضًا صريحًا باتًا».

«ليست هناك فائدة ترجى من وراء إظهار الحزن لوجود هذه الحالة الحقيقية. ولكن يجب أن لا يحسب حسابها عند إمعان النظر فى الخطة التى تتبع نحو مصر».

«يجب أن يكون هناك سكون أو راحة فى اتباع سياسة الإصلاح فى مصر. فإن التأخير أو السكون الكاذب، الذى ينشأ مؤقتًا عن اتخاذ تدابير عنيفة، لا يستطيع تخفيف وطأة الحالة بل يحتمل أن يزيد خطورتها بسهولة».

«نُفى زغلول باشا وقمعت الاضطرابات التى وقعت على أثر نفيه. ولكن بقيت الحقيقة الواقعة وهى أنه لا يزال من المستحيل تأليف وزارة منذ استقال عدلى باشا. وقد فشلت، إلى الآن، المفاوضات التى دارت مع كبار المصريين المختلفين لتأليف وزارة لسبب واحد بسيط. وهو أنه ما دام الاعتقاد الحالى بنيَّات البريطانيين موجودًا فإنه لا يجرؤ مصرى واحد، مهما كان معتدلاً، على أن يتحمل التبعة».

«يفاوض اللورد أللنبى ثروت باشا. أما ماهية مطالبه (ثروت باشا) فلم تنشر. ولكن يقول مراسلنا من القاهرة إنها، فى الحقيقة، تعد بمثابة مجهود صادق لإنقاذ البلاد من الأزمة الحالية. وزاد على ذلك قوله إن هناك ما يحمل على الاعتقاد بأن اقتراحات ثروت باشا تمثل تمامًا آراء المصريين المسئولين. والظاهر أن الرأى العام من غير المصريين يؤكد، كذلك بشدة، قبول الوزارة البريطانية لبرنامج ثروت باشا. وعليه لا ريب فى أن اقتراحاته لا تشتمل على شىء ينطوى على التطرف، بل يجب اعتبارها بمثابة وسيلة لضم المصريين من جديد حول مجهود إصلاحى عرقلته، مدة طويلة، المنازعات الشديدة».

«ويؤخذ من الأقوال التى تعرب عن رأى المصريين، والتى وصلت إلى إنكلترا فى خلال الأسابيع القليلة الماضية، أن السبب الأكبر للشكوى هو بقاء أشكال الحماية».

«إن الإمبراطورية البريطانية لا تجنى فائدة ما من وراء هذه الأشكال التى ربما كانت لها قيمتها خلال الحرب. ولكن تأثيرها منذ عقد الهدنة لم يكن إلا إشباع الروح الوطنية المصرية بالعداء العميق نحو روح الحكم البريطانى الذى كانت له، يومًا ما، مكانة رفيعة فى مصر».

«لقد حان الوقت الذى يجب علينا فيه أن نقرر الشروع فى تغيير علاقاتنا بمصر. ولعل هذه الآونة هى أنسب فرصة».

«إن الحاجة تدعو الآن إلى القيام بعمل فيه بعض الترضية للأمانى المصرية. عمل يعدّ، لأول وهلة، خطوة حقيقية فى طريق إنجاز الوعود والتعهدات التى أعطتها الحكومة، علانية أو ضمنًا، للأمة المصرية. ولا حاجة إلى التخوف مطلقًا من أن هذه الخطوة قد تضر بالمصالح البريطانية الحيوية. فإن الخطر هو فى إبقاء الأزمة الحالية إلى أجل غير مسمى. وإن منشور المتطرفين لهو علامة على الميول التى يحتمل أن تهدم خطة الانتظار المقرون بالرجاء. وتلك الخطة هى التى يظهر أنها كانت سائدة فى الأيام القلائل الماضية».

«لم تعلن الوزارة البريطانية خطتها إلى الآن. ولا شك أنها أبدت شيئًا من الاهتمام بالاقتراحات التى بعث بها اللورد أللنبى. ويجب أن لا يتأخر قرارها طويلاً. وأن تضع عواقب التأخر نُصّب عينيها بكل جلاء. وهناك طريقتان أمامها. فأما أن تعمل عملاً لا يتسرب الخطأ إلى فهم معناه وأهميته وذلك بأن تعمل الحكومة على سياسة ترضى بها الرأى المصرى المعتدل. وهو الرأى الذى لا يزال غير مفهوم فى مصر بالرغم من أنه ملخص فى خطاب اللورد أللنبى ولا يوضحه إلا عمل مبنى على الشجاعة والسخاء».

«والطريق الثانى هو محاولة حكم مصر بغير المصريين وبالرغم مما هم مُصرُّون عليه من العداء المتزايد. وتوطيد الحكم العسكرى يستدعى المناضلة ضد المقاومة السلبية والثورة العلنية وإرسال الجنود إلى البلاد والمجازفة بخراب التجارة والصناعة وإيجاد مركز للاضطراب العنيف فى طريق من أهم طرق المواصلات البريطانية».

«والاختيار بين الأمرين واضح. وإذا فرضنا أن الوزارة قررت اتباع طريق الشر الأخير فإننا لا نستطيع أن نصدق بأنها تجد موظفين عموميين ذوى مكانة يقبلون مباشرة مثل هذا العمل الذى لا يرجى له نجاح. كما أنه من المستحيل تأجيل نتيجة هذا العمل أو تجنب تلك النتيجة».

«فالقرار الوحيد الممكن هو ذلك الذى يمكّن المصريين، مرة أخرى، من أن يتحملوا مسئولية حكم بلادهم».

ونشرت «الديلى كرونكل» مقالاً لمراسلها السياسى قال فيه: «تقع مصر على جانبَى قناة السويس. وهذه الحقيقة الجغرافية البسيطة لا يمكن أن يتناساها رجال السياسة البريطانيون مهما يكونوا يميلون، ميلاً صادقًا، إلى تحقيق أمانى الشعب المصرى الوطنية. وهى تعرقل السياسة البريطانية فى جميع أنحاء وادى النيل ولكنها تقررها. ويجب أن تقررها دائمًا. لأن قناة السويس هى حلقة الاتصال الحيوية الوحيدة فى مواصلاتنا الإمبراطورية. فمن هذه الضرورة العسكرية الابتدائية تولدت المشكلة المصرية».

«إننا مستعدون للتخلى عن الحماية. ونرغب فى إعطاء مصر استقلالها بصفتها مملكة ذات سيادة ومساعدتها للوقوف ثابتة على قدميها. وترقية حياتها القومية الخاصة بها على قاعدة النظام الدستورى الديمقراطى. وقد دارت المفاوضات عامين للوصول إلى هذه الغاية».

«إن مذكرة اللورد كيرزن تتضمن، فى الواقع، هذه الرغبات الصادقة فى تقدمة الاستقلال الرسمية. ويجب درس مذكرة كيرزن وحدها بعيدًا عن خطاب اللورد أللنبى الملحق بها. وما جاء فيه من التمسك الجاف بوجهة النظر البريطانية».

«على أن مسألة القناة تضطرنا إلى التشبث بشرطين. الأول أن يكون نظام مواصلاتنا الإمبراطورية فى حرز منيع من كل اعتداء. والثانى أن لا يُسمح لأى دولة أخرى أجنبية بأن يكون لها نفوذ فى وادى النيل مهما كانت الظروف والأحوال. ولا ريب فى أن هناك متاعب جلية تتعلق بوضع هذين الشرطين فى معاهدة رسمية بحيث لا تكون صيانة القناة احتلالاً. وبحيث لا يكون إبعاد النفوذ الأجنبى نوعًا من الوصاية لا يمكن تمييزه بسهولة عن الحماية. إن المتاعب، متى سُلم بها بإخلاص بأنها متاعب، أمكن تذليلها. وقد بذل اللورد كيرزن فى مذكرته مجهودًا صادقًا فى تذليلها. وفى هذه النقطة المتعلقة، بالتعبير الرسمى، مجال كافٍ لمفاوضات تجرى بإخلاص. على أنه ليس هناك مجال بالمرة للمفاوضة فى سحبُ هذين الشرطين البريطانيين الجوهريين. فإن مجرد الضمان الذى تقدمه مصر لا يقنع أعين الدول الأوروبية. وليس فى العالم بلاد مثل مصر فيها عدد كبير من السكان الأجانب أو العنصر الأجنبى يلعب مثل هذا الدور الحيوى فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية».

«إن عدم خضوع الأجانب فى مصر لقوانين البلاد كان دائمًا شوكة فى جانب مصر وإنكلترا معًا. وقد تعهدت الحكومة البريطانية، منذ سنة ١٩١٤، أن تحصل على إلغاء الامتيازات الأجنبية. وليس فى وسع أحد، غير بريطانيا العظمى، إعطاء الضمانات اللازمة. وستوضع المواد الملائمة فى أية معاهدة تبرم مع الحكومة المصرية. وهؤلاء الأجانب المقيمون فى مصر لا يعدون أجانب بالمعنى الصحيح المطلق. بل يعدون عناصر دائمة فى أمة متعددة العناصر، ولا يمكن - كما كتب اللورد كرومر مرة - أن يعدوا، عقلاً وحقًا، بمثابة أجانب بالمعنى الذى ينطلق به هذا التعبير على رجل فرنسى يقيم فى إنكلترا. أو رجل إنكليزى يقيم فى فرنسا. وكل سياسة سليمة عادلة تقضى بضرورة عَدِّهم كمصريين».

«نشرف نحن ومصر على مياه النيل الأعلى. والنيل نفسه يعد رابطة حية بين البلادين تستلزم اتحادهما. فالنيل حياة مصر نفسها. وسواء أردنا أو لم نُرِدْ فإن النيل يضطرنا كلينا أن نعيش معًا كتوأمين فى أُلْفة ووئام».

«على أن المصريين، بعد كل ما تقدم، شعب شرقى. وهم أكبر أمة بين الأمم الإسلامية. وأعظمها ذكاء وأكثرها ثروة. ومع أن العوائد والأفكار الشرقية تؤثر فى سرعة تغيير المصريين فإنه يجب أن لا يغالى فيها».

«إن للتقاليد فى جميع أنحاء العالم - سواء بين البيض أو السمر أو الصفر - تأثيرًا فى تسيير الحكومة أكبر من تأثير الأنظمة المدونة فى الأوراق. والتقاليد الشرقية سيئة جدًا فى مصر كغيرها من البلدان الإسلامية الأخرى؛ بحيث لا تبرر الانتقال السريع من الوصاية إلى الأنظمة الدستورية الديمقراطية. وتقاليد الظلم والارتشاء والطمع والتقصير راسخة جدًا. والروح العامة وإنكار الذات ضعيفة جدًا من جانب الشعب».

بعض أساليب السياسة البريطانية:

وفى وسط هذه الضجة التى أثارتها الصحافة الإنكليزية حول المسألة المصرية والتأويلات التى أولت بها السياسة الجديدة المقترحة. ارتأى جماعة من كبار الساسة الإنكليز التابعين للحكومة البريطانية أن يؤلفوا جمعية منهم أطلقوا عليها اسم «جمعية المصالحة بين مصر وإنكلترا». واسمها دالّ على غايتها.

ففى يوم ٢٤ يناير، نشرت جريدة «التيمس» كتابًا من اللورد كارنرفون والسير فالنتين تشيرول واللورد جرانفيلد والمستر هوجارت والمستر لورنس والمستر توماس لويد والسير هنرى مكماهون والسير مكسويل واللورد مستون والسير رنل رود والمستر سمث والمستر سبندر يقترحون فيه إنشاء هذه الجمعية. وقالوا إن غايتها «تبديد سحب الشكوك التى تلبدت فى جو العلاقات بين البلدين فيما يتعلق بالتصريحات البريطانية. وذلك بأن يظهروا للمصريين أن لهم أصدقاء فى إنكلترا لا يقنطون من تسوية المسألة. وأنهم على استعداد للعمل للوصول إلى هذه الغاية».

ونحن نعرف أن هؤلاء الساسة إنكليز قبل كل شيء؛ ولكننا نعرف منهم من كان يسعى جهده بإخلاص وصدق لحل القضية المصرية على قاعدة يرضى بها المصريون والإنكليز جميعًا.

المؤامرة ضد ثروت باشا:

تلك هى الحالة التى كانت عليها الأفكار. وذلك كان اتجاه تيار الرأى العام البريطانى حيال السياسة الجديدة.

أما الأفكار فى مصر فكانت على أشد ما يكون من التبلبل والاضطراب من جرَّاء هذه السياسة. وكان جماعة الإرهاب، الذين اتخذوا الإجرامات السياسية دينًا لهم، يدبرون فى الخفاء خططهم فى وسط هذا التشادّ والتجاذب السياسى.

ولكن عين الله كانت ساهرة فقد ساقت واحدًا من هذه الطغمة أنَّبه ضميره أو خاف العاقبة. فأسرّ إلى رجال البوليس أن هناك مؤامرة تدبر لاغتيال معالى عبد الخالق ثروت باشا، بقصد إرهاب سواه ممن تحدثهم أنفسهم بقبول مناصب الوزارة فى ذلك الوقت.

فظل البوليس يراقب هؤلاء الجماعة، الذى وشى بهم صاحبهم، حتى قُبض عليهم وهم يتأهبون لارتكاب جريمتهم الشنعاء فى ليلة الخميس ٢٦ يناير.

وحسبُنا أن نوردها نص البلاغ الرسمى الذى أصدره قلم المطبوعات فى يوم ٢٧ عن هذه المؤامرة وكيفية القبض على المتآمرين فيها. قال ذلك البلاغ:

«ظل بوليس القاهرة بضعة أيام، بناء على ما تلقاه من المعلومات، يراقب جماعة من الطلبة كانت تتخذ التدابير للاعتداء على حياة معالى عبد الخالق ثروت باشا. وكانت الخطة النهائية أن تلقى، ليلة الخميس ٢٦ الجارى، القنابل على سيارة معالى ثروت باشا فى الجهة الغربية من كوبرى قصر النيل عند عودته من نادى محمد على».

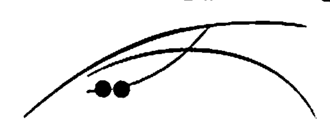
«وقد عرف البوليس أعضاء هذه الجماعة. وثبت أن فى حيازتهم مسدسات. ولكنه لم يتوصل إلى معرفة مكان القنابل بالضبط إلا فى الساعة السادسة من مساء الليلة الماضية (٢٦ يناير) حينما أرشد البوليس إلى منزل بجهة جنينة ماميش بحى السيدة زينب. وقد قبض فى هذا المنزل على بضعة أشخاص. ووجدت القنابل كما كان منتظرًا. وكان عددها ست قنابل وهى موضوعة فى حقيبتين من الجلد تحتوى كل حقيبة على ثلاث قنابل. وهى من الطراز الأسطوانى المعتاد. وكانت مهيئة للاستعمال».

«وقد أُلقى القبض على عدد آخر أثناء الليل».

وإنه لو لم يقيض الله لرجال الشرطة ذلك الشريك الذى نمّ على شركائه، لارتُكبت جريمة من أشنع الجرائم تحرم البلاد من رجل من أبرّ أبنائها بها وأنفعهم لها وأخلصهم فى خدمتها.

* * *

الفصل الرابع
استدعاء اللورد ألنبى
والمستشارين إلـى إنكلتـرا



استشارة اللودر ألنبى:

وكان اللورد ألنبى شخصيًا ومستشارو الوزارات الإنكليز شديدى الميل إلى تنفيذ هذه السياسة الجديدة المقترحة من ثروت باشا مؤيدين له. فلم يَسَع الحكومة الإنكليزية إلا أن تعمد إلى محاولة أخيرة تستجلى بها الحالة قبل تنفيذها. فأرسل وزير الخارجية إلى اللورد ألنبى برقية يستقدمه فيها إلى إنكلترا، هذا نصها:

«وزارة الخارجية فى ٣٨ يناير سنة ١٩٢٢»

«يسرُّ حكومة جلالة الملك أن تفد إليها حالاً لإطلاعها على آرائك».

«هذا ومن حيث أن من المرغوب فيه، على ما يظهر، أن لا يكون ثَم سوء فهم فيما يتعلق بسياسة حكومة جلالة الملك وموقفها الحاضر. أو فيما يتعلق بالظروف التى دُعيت فيها إلى الحضور للمباحثة، فإننا ننوى أن نصدر هنا، يوم الإثنين ٣٠ يناير بيانًا موجزًا للحالة. ويسرنا أن تصدره فى الوقت نفسه فى مصر. أما نصه فوارد فى تلغرافى التالى مباشرة».

ثم شفع هذه البرقية بأخرى أورد فيها البيان الذى أشار إليه فى البرقية السالفة، وهذا نصها:

«وزارة الخارجية فى ٢٨ يناير»

«هذا هو بيان الحال، المشار إليه فى تلغرافى السابق مباشرة، نرسله لنشره يوم الإثنين».

«دُعى فخامة نائب الملك للذهاب إلى إنكلترا لكى يقدم لحكومة جلالة الملك المعلومات الوافية ويبدى لها رأيه عن الحالة الحاضرة فى القطر المصرى. وعما دار من المخابرات بينه وبين الوزراء السابقين فيما يختص بحكومة هذه البلاد فى المستقبل».

«ويظهر أن هناك شعورًا فى بعض الدوائر بأن بريطانيًا العظمى قد رجعت، أو أوشكت أن ترجع، عن موقفها المنطوى على التسامح أو العطف على أمانى المصريين. وأنها تنوى الانتفاع بمركزها الخاص فى القطر المصرى لاستبقاء نظام سياسى وإدارى لا يتفق والحرية التى صرحت باستعدادها للاعتراف بها».

«على أن الأمر ليس كذلك. فإن سياسة حكومة جلالة الملك، سواء أثناء وجود الوفد الرسمى المصرى برياسة حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا فى إنكلترا أم بعد ذلك، مبنية على المبادئ الآتية:»

«إن حكومة جلالة الملك، فى حين أنها لا تنوى مطلقًا أن تسلم، تحت ضغط الاضطراب والعنف، بما هى على استعداد لمنحه مراعاة لأنه حق فى ذاته، فإنها قد جاهرت بأنها مستعدة بأن تطلب من البرلمان البريطانى رفع الحماية المعلنة على مصر سنة ١٩١٤ والاعتراف بمصر دولة ذات سيادة والموافقة على إيجاد برلمان مصرى وعلى إعادة وزارة خارجية مصرية. وذلك بمجرد الوفاء بالشروط الآتية التى تعدها إنكلترا شروطًا حيوية لمنفعة مصر ومنفعة الإمبراطورية على السواء».

«وهى لا بد لها من الضمانات التامة الفعالة على:»

«أولاً - أن تؤمّن مواصلات الإمبراطورية التى تعد مصر موقعًا جوهريًا لها».

«ثانيًا ـ أن تحتفظ بريطانيا العظمى بالحق والسلطة بأن تقدم للجاليات الأجنبية الضمانات التى تتوقعها الحكومات التابعة لها هذه الجاليات من بريطانيا العظمى فى الظروف الحاضرة».

«ثالثًا ـ أن تجعل مصر فى مأمن من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة. وبمجرد إبرام اتفاق يفى بهذه الشروط بين حكومة مصرية والحكومة البريطانية؛ فإن الحكومة البريطانية لن تتردد فى عرضه على البرلمان البريطانى للتصديق عليه».

قَبِل اللورد أللنبى هذا التدبير وبادر بإرسال البرقية التالية لوزارة الخارجية ملبيًا طلبها. وهذا نصها:

«القاهرة فى ٢٩ يناير»

«طبقًا لتعليماتك الواردة فى تلغرافك الأول المؤرخ فى ٢٨ يناير سأصل إلى لندن يوم الأربعاء ٨ فبراير عن طريق تريستا. وسأغادر الإسكندرية يوم الجمعة المقبل وبرفقتى السير جلبرت كليتون والمستر إيموس».

«وغدًا الظهر أصدر البيان الذى يشتمل عليه ثانى تلغرافيك المؤرخ فى ٢٨ يناير».

نص شروط ثروت باشا:

صدر هذا البيان الرسمى فى يوم ٣٠ يناير، كما وعد اللورد أللنبى، وبذلك يكون ثروت باشا قد عرض شروطه على الحكومة البريطانية وتكون هذه الأخيرة قد عرضت شروطها، هى كذلك، على الأمة المصرية. لذلك أبيح نشر شروط ثروت باشا بنصها ليكون الرأى العام المصرى على بيِّنة من الأمر؛ لكى يؤيد تلك الشروط إذا راقته بعد التمحيص. وهذه هى:

«أولاً ـ عدم قبول مشروع كيرزن والمذكرة التفسيرية الملحقة به».

«ثانيًا ـ تصريح الحكومة البريطانية بإلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر بداءة ذى بدء».

«ثالثًا - إعادة وزارة الخارجية وتمثيل خارجى من سفراء وقناصل».

«رابعًا - إنشاء برلمان من هيأتين (مجلس نواب ومجلس شيوخ) تكون له السلطة العامة على أعمال الحكومة وتكون الحكومة مسئولة أمامه».

«خامسًا - إطلاق يد الحكومة بلا مشارك فى جميع أعمال الحكومة».

«سادسًا - لا يكون للمستشارين فى الوزارات إلا رأى استشارى. وأن يبطل ما للمستشار المالى من حق حضور جلسات مجلس الوزراء».

«سابعًا - حذف وظائف المستشارين ما عدا مستشار المالية ومستشار الحقانية، فإنهما يظلان إلى ما بعد ظهور نتيجة المفاوضات الجديدة».

«ثامنًا - استبدال الموظفين الأجانب بموظفين مصريين. وأخذ العدة، من الآن، وتعيين وكلاء مصريين للوزارات (المالية والصحة والزراعة والأشغال والمواصلات والخارجية)».

«تاسعًا - رفع الأحكام العسكرية والسعى من جانب الوزارة، اعتمادًا على حسن موقف الأمة، فى سحب كل ما اتخذ من الإجراءات بمقتضى الأحكام العرفية بما فى ذلك الإفراج عن المعتقلين وإعادة المبعدين».

«عاشرًا - الدخول فى مفاوضات جديدة، بعد تشكيل البرلمان، مع الحكومة الإنكليزية بواسطة هيئة يعتمدها البرلمان للنظر فى ما لا يتنافى مع استقلال البلاد من الضمانات لإنكلترا والأجانب. ولحل مسألة السودان بشرط ألا تكون هذه المفاوضات مقيدة بقيد أو شرط مما جاء فى مشروع كيرزن. ويكون القول الفصل فى ذلك للأمة الممثلة ببرلمانها».

«حادى عشر - يكون قبول هذه الشروط ثابتًا بمقتضى وثائق مكتوبة من الحكومة الإنكليزية».

فلم يكن نصيب هذه الشروط من الأمة الرضاء العام، بل حبذها قوم واستنكرها أقوام.

وممن حبذها. وألفاها صالحة لحفظ كرامة الأمة ولجعل خطتها فى جهادها السياسى المقبل واضحة قائمة على أساس صحيح، جمعية مصر المستقلة. إذ أعلنت هذه الجمعية رأيها فيها بنشر قرارها التالى:

«اجتمع مجلس إدارة جمعية مصر المستقلة فى يوم الإثنين (٣٠ يناير) الساعة السابعة بعد الظهر وبحث فى الشروط التى عرضها حضرة صاحب المعالى ثروت باشا وجعل قبولها الفعلى أساسًا لتأليف وزارة. وقد رأى المجلس أن تحقيق هذه الشروط يحل الأزمة القائمة الآن. لأنه يحتفظ بكرامة الأمة. ويجعل خطة الأمة فى جهادها السياسى المقبل واضحة قائمة على أساس صحيح. فإن عدم التضامن مع الوزارة العدلية فى رفض مشروع كيرزن والمذكرة الإيضاحية وإلغاء الأحكام العرفية وما نتج عنها. كل هذا يحط من كرامة الأمة».

«ثم اشتراط إلغاء الحماية وإعلان استقلال مصر بالفعل قبل الدخول فى أية مفاوضة. وجعل هذه المفاوضات تحت إشراف المجلس النيابى يحدد سير المفاوضات ويجعلها أوفى بتحقيق الأمانى القومية».

«ولهذا قرر المجلس بالإجماع تأييد كل وزارة تحقق هذه الشروط».

«وقرر انتداب وفد من أعضائه مؤلف من حضرة صاحب السعادة حسن عبد الرازق باشا وحضرات الأساتذة صليب سامى وإسماعيل زهدى ووهيب دوس ومحمد كامل البندارى، لزيارة معالى ثروت باشا وإسداء شكر المجلس له لجهاده الصادق فى خدمة بلاده».

«الرئيس ـ حسن عبد الرازق باشا»

ولقد جرى حديث مع سماحة السيد عبد الحميد البكرى بشأن هذه الشروط فى ٣١ يناير، فصرح سماحته بما يلى:

«إن رأيى فى إمكان تشكيل وزارة، على إثر الحالة التى أحدثها انقطاع المفاوضات ونشر مشروع كيرزن والمذكرة الإيضاحية، قد صرحت به من قبل.

ويقضى بعدم تأليف وزارة ما دامت الحالة على ما هى عليه. وقد أجابت الأمة على الوثائق الإنكليزية بنشر مبدأ عدم التعاون. وهى الخطة الوحيدة التى ارتأت الأمة اتخاذها إزاء ما أظهرته الحكومة الإنكليزية من الأغراض التى لا تتفق مع تصريحاتها المتعددة بحقوق مصر».

«وإن أمة أُهينت فى كرامتها القومية فى أعز الأمور إلى نفسها؛ لخليق بها أن لا تفكر فى استئناف أية علاقة بينها وبين الحكومة الإنكليزية إلا بعد الاعتراف الصريح بجميع حقوقها القومية».

«أما الآن، وقد عُرفت الشروط المطلوب قبولها لإمكان تأليف وزارة، فإنى أرى أن هذه الشروط طيبة. وأنه إذا تحققت بتمامها، تحقيقًا عمليًا صريحًا، تكون صالحة ويسوغ عند ذلك للأمة أن تنظر فى استئناف المفاوضة على قاعدة الاستقلال التام والسيادة القومية داخلاً وخارجًا».

ولقد تناولت الصحف الإنكليزية بلاغ الحكومة البريطانية واستدعاء اللورد أللنبى إلى لندره بأقلامها، فكان بعضها ينحى باللائمة على الحكومة لتلكؤها فى حل المسألة المصرية والتذرع بمثل هذا البيان السياسى الذى أصدرته وباستدعاء اللورد أللنبى إليها لتأخير حلها حلاً يرضى الأمانى المصرية. وبعضها يحبذ خطة الحكومة وما اتخذته من الإجراءات حيال هذه المسألة.

ومن الجرائد التى كانت تؤيد مطالب ثروت باشا وتلوم الحكومة على خطتها جرائد اللورد نورثكليف وهى التيمس والديلى ميل. وصحافة الأحرار وهى الوستمنستر غازيت والمنشستر جارديان. والجرائد الراديكالية وهى النيشن والديلى نيوز وكثير من الصحف الاتحادية كجريدة المورنن پوست والديلى تلغراف. مع تفاوت بالطبع فى طريقة التأييد على حسب اختلاف مبادئ كل منها السياسية.

أما الجرائد الحكومية فهى التى وافقت على سياسة الحكومة، مثل الديلى كرونكل لسان حال المستر لويد جورج والديلى إكسپريس لسان حال المستر تشرشل.

فقد عقتد جريدة المورنن پوست فصلاً افتتاحيًا عن استدعاء اللورد أللنبى إلى لندره والبيان السياسى الذى نشرته الحكومة البريطانية هنا وفى إنكلترا عن خطتها السياسية. قالت فيه:

«إن البلاغ الصادر من وزارة الخارجية لا يحتوى على معلومات جديدة سوى استدعاء اللورد أللنبى إلى لندره ليقدم بيانات وافية ولإبداء رأيه».

«فإذا تحاشينا الريب والشك فى هذا البلاغ الرسمى فإنًا نفهم من استدعاء اللورد بهذه السرعة، أن السبب فيه ليس مجرد الرغبة فى الوقوف على بيانات وافية فى هذا الوقت العصيب الذى تجتازه الشئون المصرية».

«ونزيد على ما تقدم أنَّا إذا استترنا بما نعرفه من خلق اللورد أللنبى فإننا نوقن بأن آراءه فى حل المسألة المصرية إذا خالفت آراء الحكومة. أو إذا هو ظن أن الحكومة تحاول أن تغفل المسألة المصرية لا أن تحلها بشرف، فإنه لن يعود إلى مصر. وإن فى استدعائه إلى لندن بهذه السرعة لبرهانًا جديدًا على أن الأزمة فى مصر أزمة خطيرة. ويزيد من خطورة هذا الموقف، زيادة ذات شأن، أن الطريقة التى حلت بها الوزارة الائتلافية المسألة الإيرلندية لا تدعو إلى الثقة التامة بأنها ستحاول أن تحل المسألة المصرية بمهارة سياسية».

«إن الوزارة الائتلافية، فى تناولها الموضوع، سيكون تفكيرها متجهًا إلى نهر التايمز أكثر منه إلى نهر النيل. وإذا زعمت، فى أول الأمر، أنها ستتخذ سياسة الحزم فإنها ستكون مع ذلك متجهة بنظرها إلى التسليم. ذلك أن وزارة لويد جورج منقسمة على نفسها ومؤلفة من عناصر متنابذة فلا يمكنها أن تتحمل تبعة الوقوع فى خطأ بالسياسة الإمبراطورية».

«وإنَّا نخشى أنه، إذا سُمح لهذه الوزارة بالاستمرار فى السيطرة على مصيرنا، فإن الأمة البريطانية ستجد نفسها، فى النهاية، مطية للوزارة الائتلافية. ولكن بعد أن تكون قد جُردت من إمبراطوريتها».

«ولم تتألف وزارة مصرية إلى الآن لتتولى العمل الذى تركه عدلى باشا بعد أن رأى أنه لم يكن باستطاعته أن يقبل مشروع كيرزن. فالمفاوضات الجارية بين اللورد أللنبى وثروت باشا لم تعرف، فى الظاهر، ثمرتها حتى اليوم. وإن كان، من الواضح، أن سعر زغلول باشا فى السياسة المصرية الآن فى هبوط كبير. وأن الرأى المصرى المعتدل يميل إلى العمل بالاشتراك والتضامن مع الحكومة البريطانية، إلا أننا لا نستطيع أن نعرف ما الأساس الحقيقى الذى بسببه أخفقت، على ما يُظن، المفاوضات بين اللورد أللنبى وثروت باشا».

«على أن مسألة الحماية ليست من العقبات التى لا يمكن اجتيازها. فإن الحماية كان أول أغراضها التخلص من السيادة التركية. ولم تعترف بها الدول الأوروبية العظمى إلى الآن. ولكن هناك نقطتين لا يمكن التساهل فيهما: الأولى مواصلات الإمبراطورية والواجب المحافظة عليها. والثانية تمتع بريطانيا بالحق والسلطة اللازمين لحماية الجاليات الأجنبية. ولا يمكننا أن نعرف كيف يمكن، بعد وقوع حوادث الإسكندرية، أن لا يساعد المصريون المعتدلون، ومنهم تتألف القوة العظمى الغالبة فى مصر، على قبول هاتين النقطتين. فواجب الحكومة إذًا واضح وهو أن تثق برجالها الموجودين فى نفس البلاد كما يجب عليها، فى معالجة شئون مصر، أن تفكر فى مصالح مصر لا فى اعتبارات انتخابات تهم المستر لويد جورج».

«ويجب عليها، فوق ما تقدم، ألا تضعف أمام المتطرفين خصوصًا وقد فعل اللورد أللنبى بزغلول ما يخشى اللورد ردنج حاكم الهند أن يفعله بغاندى».

«وعلى كل حال، فإن الموقف فى مصر ليس مما يستدعى القنوط إذا أخلى طلاب المناصب محلاً لرجال الحكم والسياسة».

وقال المُكاتب السياسى لجريدة «الديلى نيوز»: «إن العودة إلى التصريحات الفاترة الماضية فيما يتعلق بمصر هى أثر قديم من آثار الجبن والضعف فى

وزارة منقسمة. وليس فى الوثيقة كلمة جديدة. وهى عبارة عن أشياء عامة غاية فى الغموض. وتأكيدات لا معنى لها مطلقًا. وهى تدل، بلا مراء، على تقهقر يوسف له عن سياسة السخاء التى أوصى عليها بالإجماع فى تقرير اللورد ملنر. ولم تعترف الحكومة حتى ولا بأنها عدلت خطتها التى أفضت إلى نكبة قطع المفاوضات مع عدلى باشا. ولكنها عادت فذكرت من جديد المبادئ التى كانت أساس سياستها أثناء وجود بعثة عدلى باشا وما بعدها».

«أما الشىء الجديد فهو أنها استدعت اللورد أللنبى لاستشارته. وهى خطوة متأخرة ربما كان معناها أنه سيؤجل كل شىء فى هذا الوقت العصيب ثلاثة أسابيع أخرى أو أكثر. والحقيقة هى أن الشعب لا يدرك خطورة الحالة نظرًا للتكتم الغريب الذى يحيط الآن بالدور الذى وصلت إليه المسألة المصرية».

«لا نستطيع، لسوء الحظ، أن نذكر هنا غير قليل من الحقائق التى تزيد على غيرها أهمية. بقيت مصر تحت الأحكام العرفية سبعة أعوام متوالية. وهى لا تزال كذلك إلى اليوم. فالصحف يمكن تعطيلها. بل هى تعطل الآن. والسياسيون يمكن نفيهم. بل هم ينفون الآن. والمحاكم الأهلية يمكن تعطيلها. بل هى تعطل أو يتحكم فى أعمالها الآن».

«ليست مصر، ولم تكن يومًا ما، من الأملاك البريطانية. وقد أُعلنت الحماية فى سنة ١٩١٤. وهى، إلى هذا الحد، أصبحت فتحًا حربيًا. ولكن طالما تكررت التصريحات بأن مصر ستُعطى استقلالاً تامًا بصفتها حكومة ذات سيادة».

«أودع تقرير ملنر فى زوايا الإهمال ستة شهور استقال فى خلالها اللورد ملنر. ولما جاء عدلى باشا كان الرأى العام المعتدل بأكمله مؤيدًا له. وكان ذلك مؤكدًا كل التأكيد. ولكن فى مثل هذه الحالة لا مندوحة من وجود عنصر للمجازفة بأن التسوية التى تتم معه تُقابل بالتمجيد فى مصر. ولكن التسوية لم تتم قط. وكان وجود الجنود الإنكليزية العقبة الكؤود».

«أما فيما يتعلق بوضع الحامية الإنكليزية فى منطقة قناة السويس فقد وافق عليها كل من عدلى باشا وزغلول باشا بلا تردد. أما إبقاء الحاميات البريطانية فى القاهرة والإسكندرية فقد قيل بحق إنه ليس من أحد يمثل مصر يقبل الموافقة على ذلك دون أن يكون نصيبه الرفض».

«وقد بُذلت فى خلال الأسابيع القليلة الماضية مساعٍ جديّة لحمل ثروت باشا على تشكيل وزارة. فأجاب ثروت باشا إلى الآن بأن قدم، بواسطة اللورد اللنبى، شروطًا لقبوله العمل. أما هذه الشروط فليست معروفة. لأن الوثيقة التى تشتمل عليها أبقيت فى طى الكتمان الشديد. ولكن هناك أمرًا واحدًا محققًا وهو أنه لا ثروت باشا ولا أى رئيس وزارة آخر يقبل ما هو أقل، فى جوهره، مما أيده عدلى باشا. فإذا استطاعت الوزارة البريطانية الاتفاق مع ثروت باشا على تلك القاعدة فإن الحالة تصير أدعَى إلى الرجاء».

«والمعلوم أن هناك انقسامًا شديدًا فى الوزارة البريطانية بشأن المسألة المصرية. فكانت النتيجة النهائية لذلك أن أُجِّل النظر فى المسألة كلها إلى أن يصل اللورد اللنبى إلى لندن. وأن صدرت اليوم خلاصة التصريحات القديمة التى أُعلنت للعالم، وهى الخلاصة التى أرادت بها مداراة خجلها».

«وجملة القول أن نفس المؤثرات السابقة قد فازت اليوم فى الوزارة كما فازت من قبل. وليس هناك أضر من إظهار الحالة فى ثوب حسن».

«وإذا راعينا جميع ما مضى من ضروب التشابه المخيف بين خطة الوزارة نحو مصر اليوم وبين خطتها نحو إيرلندا منذ عام. وراعينا أيضًا حالة العالم الإسلامى بأكمله واشتداد الحالة فى الهند - فإنه ليس من المدهش أن نرى الذين يعرفون الحالة فى مصر أكثر من غيرهم يوجسون خيفة عظيمة».

وقال هذا المُكاتب للجريدة المذكورة، فى مقال آخر نشرته بعد ذلك، ما يلى:

«لم نستطع الحصول أمس (٣٠ يناير) على معلومات جديدة تغير الرأى القائل بأن بيان الحكومة البريطانية هو، فى حالته الحاضرة، وثيقة تعسة كما أنها غير مُرْضية. وترى دوائر مختلفة أن الحكومة أعلنت سياسة جديدة. ولكن سياسة الحكومة اليوم هى سياستها التى جرت عليها دائمًا سواء أثناء وجود بعثة عدلى باشا أو بعد سفرها من هنا. وبيان الحكومة لا يدع مفرًا من الحكم بأن التفسير الصحيح للسياسة البريطانية هو ذاك المشروع المؤرخ ١٠ نوفمبر مع شروطه المستحيلة فيما يتعلق بالاحتلال العسكرى. ثم ما يُسمى بخطاب اللورد اللنبى المؤرخ ٣ ديسمبر وما يتضمنه من تمثيل بريطانيا بأنها مُحبة للإنسانية تكفلت بالاهتمام بمصالح مصر لخير مصر. على أنه يوجد دائمًا اتفاق على مبادئ معينة واسعة النطاق. أما الوثيقة التى تؤكد، مرة أخرى، تلك المبادئ وقد أغفلت، قصدًا، كل إشارة إلى الاختلافات الجوهرية فى التفسير - وهى الاختلافات التى أفضت إلى قطع أعظم المفاوضات التى كانت تبشر بالنجاح بين عدلى باشا واللورد كيرزن - فإنها تعد شيئًا أسوأ من شىء لا معنى له. لأنه لا يمكن اعتبارها إلا كما هى فى الواقع».

«وهناك ما يدل على أن الوزارة المنقسمة على نفسها قد عجزت عن إدراك حقيقة الحال التى تواجهها. ولكن لا يزال من الممكن أن تتغلب عناصر الأحرار فى الوزارة. خصوصًا لأن الخبيرين الذين يحكمون على حقيقة الأحوال، أكثر من غيرهم، يعتقدون بأنه يحتمل أن يلقى اللورد اللنبى بنفوذه فى هذه الوجهة. ومما يؤيد هذه النظرية، بعض التأييد، إطلاق سراح أشخاص معينين ممن اعتُقلوا. ولكن لما كانت الحكومة البريطانية قد قضت بخطتها النهائية، أثناء مفاوضات لندن، على عدلى باشا بصفته مفاوضًا. فإننا نريد الآن أن نعرف من الذى يمكن قبوله بصفته لسان حال مصر. إن ثروت باشا هو أمل المندوب السامى فيما يتعلق بتأليف وزارة مصرية. ولكن إن لم يتلقَّ ثروت باشا من وزارة الخارجية تأكيدات، تختلف، كل الاختلاف فى عباراتها ولهجتها عن البيان الذى نشر أمس، فإن الأمل ضعيف بأن يواصل ثروت باشا مساعيَه أو أن يفلح فيها».

وكتبت جريدة (الإيڤننج ستاندارد) مقالاً افتتاحيًا قالت فيه: «نرحب ببلاغ الحكومة إذا كان دليلاً على مجهود جديد فى سبيل الحصول على التسوية. إن المسألة المصرية تشابه المسألة الإيرلندية من بعض الوجوه. ونرجو أن يكون الغرض من العودة إلى فتح البحث فى المسألة الشرقية هو الوصول إلى تسوية شريفة بأوسع ما يمكن من السخاء. وإذا كان لا بد من إبقاء مصر تحت الأحكام العرفية فينبغى على الأقل أن يقوم الدليل على أنه ليس من وسيلة أخرى. وأنه يجب علينا طبعًا أن نستمر فى إيجاد الحاميات الكبيرة فى مصر التى هى جوهرية لمواصلاتنا الإمبراطورية. فإذا لم يكن من سبيل غير هذا فإن ماليتنا وسمعتنا فى العالم لا تسمحان بسياسة الإرهاق الخشنة إن كان هناك أية فرصة للتسوية التى يحصل من ورائها على معونة مبنية على الإرادة والرغبة بدلاً من إذعان الأمة المصرية، أو بالأحرى الطبقات المتعلمة وذوى الرأى منها، على غير إرادتهم. ونحن لا نرى سببًا، بعد الجهود الجديدة، يحول دون التوفيق بين مطالب العسكريين البريطانيين المعقولة وبين مشاعر الوطنية المصرية المعقولة».

وعقدت جريدة «الوستمنستر غازيت» فصلاً افتتاحيًا قالت فيه: «إن تباين الآراء وتشعبها فيما يتعلق ببلاغ وزارة الخارجية يبرهن، على الأقل، على أنه أنموذج صحيح لأعمال الوزارة الائتلافية. فقد صرح ثقة بأن البلاغ فوز تام للمستر ونستون تشرشل الذى كان أشد معارض لتقرير اللورد ملنر. ورحب به ثقة آخر بصفته خطوة فى سبيل التسوية على مبادئ ملنر. فى حين طلب منا ثقة ثالث أن نترقب وننتظر».

«أما نحن فلا نستطيع، ومثل هذه الوثيقة أمامنا، إلا أن نتلمَّس الطريق إلى الحقيقة، ويمكن القول، على الأقل، بأن ظهورها فى هذه الآونة عقيم وليس فى حينه إن لم يكن الغرض منها أن نستنتج أن الباب، الذى أغلق فى نوفمبر الماضى قبل الأوان وبدون ضرورة، سيُعاد فتحه بوجه ما. إن من الصعب جدًا الاعتقاد بأن اللورد أللنبى قادم ليعطى معلومات ونصيحة.. إلخ. إذا كانت نية الحكومة

هى مجرد تكرار قولها: «لا نستطيع». وهى العبارة التى يرى بعضهم أنها جوابها النهائى. كما أنه يبعد، فى مثل هذه الظروف، أن تعود الحكومة فتؤكد نيتها فى مطالبة البرلمان بإنهاء الحماية.. إلخ. وإذا كان لديها سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن الشروط التى ألحقتها بهذه الأمور لا يمكن تنفيذها».

«ومن الوهم الصُّرَاح الاعتقاد بأن عدلى باشا يقوم - إذا أُزيل زغلول باشا من طريقه - بعمل ما يرفض زغلول باشا القيام به. أو أن ثروت باشا يتحمل التبعة إذا ترك كل من زغلول باشا وعدلى باشا جانبًا. ومن هذا الوجه يكون من اللغو التكلم عن وجود معتدلين ومتطرفين فى مصر. فإن هناك أمورًا معينة لا يستطيع زغلول باشا ولا عدلى باشا ولا ثروت باشا ولا أى رجل آخر عملها ثم يظل محتفظًا بأى نفوذ بين شعبه. وإذا سلمنا جدلاً بأننا نستطيع إغراءهم على القيام بهذه الأمور. فإننا لا نلبث أن نرى أننا قضينا على نفوذهم، أو بعبارة أخرى، على قيمة استفادتنا منهم من حيث هم وزراء موالون لنا. وليس بينهم من يقر الخطاب الذى طُلب إلى اللورد أللنبى إبلاغه إلى السلطان. وهو خطاب ما زال يتكرر فى مواضيع شتى منه أن مصر جزء من مواصلات الإمبراطورية البريطانية. كما أنه يبدو فى خلاله أن بريطانيا تطلب حق احتلال أى مدينة فى أى وقت من غير رجوع إلى الحكومة المصرية ومن غير استشارتها. وربما كان - من حيث وجهة نظرنا - جزء من مصر يعتبر ضمن مواصلات الإمبراطورية. وقد توافق حكومة مصرية على اتخاذنا إجراءات خاصة للدفاع عن ذلك الجزء بل ربما أجابتنا الحكومة المصرية، إذا دُعيت إلى معاونتنا، فى الدفاع عنه. ولكن لا ينتظر من مصرى ما بأن يعترف أن بلاده يصح وصفها بأنها جزء من مواصلات بلد آخر. فجهرنا بهذه النظرية على ملأ العالم إنما هو جرح لكرامة المصريين من غير عائدة. وتحدّ لعواطفهم تحدّيًا يدعو إلى المقاومة. وإذا كان هذا موقفنا فلا سبيل إلى حل المسائل الثلاث التى ورد ذكرها فى بلاغ وزارة الخارجية إلا بالقوة. فأما إذا عوّلنا على اتباع السبيل المعقول الذى تقتضيه نيتنا على الاعتراف بمصر ذات سيادة فإن المركز يتغير فى الحال. وفى هذه الحالة

يجب أن نكف عن التكلم عن مصر كجزء من مواصلاتنا. وأن نسأل مصر أن تعاوننا، بصفتها دولة ذات سيادة، على تأمين المواصلات التى لا تقل أهميتها لها عنها لنا».

أما الجرائد التى كانت تؤيد الحكومة فى خطتها فمنها جريدة «الديلى كرونكل»، التى عقدت فصلاً افتتاحيًا بمناسبة إذاعة بلاغ الحكومة البريطانية، قالت فيه:

«يجب الترحيب ببلاغ الحكومة الرسمى عن مصر لأنه يعد بمثابة خطوة فى سبيل استئناف المحادثة مع الزعماء المصريين. أما الشروط التى وضعتها الوزارة لإلغاء الحماية والاعتراف بمصر بصفتها حكومة مستقلة فلا تدل على أى تغيير فى سياستها. ولكن الغرض منها إزالة سوء التفاهم الخطير المنتشر الآن».

«إن مصر بلاد لها ميزتان تجعلانها تختلف عن جميع البلدان التى لها علاقة بإنكلترا، وهما:»

«١ - وجود قناة السويس».

«٢ - وجود جاليات أجنبية عديدة».

«أما الوجه الأول فمن الممكن معالجته بكل سهولة. ولكن الثانى يتولد منه مشاكل أكثر صعوبة».

«إن الخطر الأكبر الذى قد تصاب به حكومة مصر بعد تحريرها، ليس سوء حكم الوطنيين المصريين فقط وتدمير الرخاء الاقتصادى الذى أنشأناه بعد مشقة وتعب، ولكن هو اصطدامها بإحدى الجاليات الأجنبية أو أكثر من واحدة بحيث يتطلب الأمر إلى تدخل الأجانب من جديد. والطريقة الوحيدة الظاهرة لاتقاء هذا الشر هى الاحتفاظ بمركز بريطانيا الخاص بين مصر والدول الأجنبية. ومن المحتمل أن يعارض المصريون فى هذا الأمر شكلاً ويعدونه مما ينتقص السيادة القومية الاستقلالية. ولكنه فى جوهره لا يمكن أن يكون إلا نافعًا

لهم مدة طويلة فى المستقبل. إن المهمة الشاقة التى لا بد من القيام بها هى الوصول إلى حل يجمع بين أقل ما يمكن من الانتقاصات الرسمية وبين ضمان جوهرى كافٍ. ولا ريب فى أنه لا تستطيع دولة أجنبية، لها رعايا فى مصر، أن ترى، بعد حوادث الإسكندرية، أن رعاياها هؤلاء فى أمان. أو تستطيع أن تتجنب طويلاً ضمان سلامتهم بيديها ما لم تتكفل بهم دولة أجنبية أخرى مثلنا».

«إن القناة تعطى إنكلترا حق الاشتراك مع المصريين فى المحافظة على مصر ضد أى تدخل قهرى من جانب الحكومات الأخرى».

وأنشأت «الديلى إكسبريس» فصلاً افتتاحيًا قالت فيه: «سيقابل البيان الجديد من سياسة الحكومة نحو مصر بالترحيب العام فى إنكلترا. ومن المحتمل أن لا يجد غير المتطرفين، المتخرجين من مدرسة حق تقرير المصير، شيئًا يكابرون فيه».

«إن الاقتراحات تدل دلالة صريحة معينة على رفض العمل بتلك التوصيات التى وردت فى تقرير ملنر. وهى التوصيات التى لم يُطِق احتمالها أصحاب الآراء الاستعمارية الصحيحة. والبيان الجديد غامض فى تفاصيله. ولكنّا لا نستطيع، كما لا نرغب، أن ننتقده فى الوقت الحالى انتقادًا دقيقًا».

«على أنه من الجلى أنه، فى حين أن الوزارة مستعدة لتفسير مطالب المصريين الخاصة بالحكم الذاتى أوسع تفسير ينطوى على السخاء والكرم، فإنها مصممة على أنه لا يمكن التخلى عن مصالح الإمبراطورية الجوهرية لأن مصر مفتاح مواصلاتنا الإمبراطورية. ولا ريب فى أن إنماء الأسفار الجوية سيزيد مواصلاتنا أهمية بحيث يجدد المجهود البريطانى فى مدة مُقامنا فى مصر. ولا يمكن أن تتوقف العدالة على مجرد سورة خاطر من جانب أية حكومة مستقلة فى مصر».

«أما المقترحات الجديدة فيجب أن ترضى جميع أمانى المصريين الصحيحة المتعلقة بالاستقلال؛ لأنها اقتراحات تنطوى على الحكمة والاعتدال ولا تعرض

للأخطار الضمانات الجوهرية التى لا نستطيع التخلى عنها. ويرجع الفضل فيها إلى حكمة المستر ونستون تشرشل لسداد رأيه».

وقالت هذه الجريدة فى مقال آخر:

«جاء اللورد كيرزن بعد اللورد ملنر فوضع سياسة كان الغرض منها تعديل الأوجه المستحيلة فى تقرير ملنر ففشل ولو أنه عدلت سوء الأوجه فى سياسة ملنر من بعض الوجوه. وكان فوز كيرزن الأكبر أنه زاد تبيان الوجوه غير المرغوب فيها من ذاك التقرير. وكانت سياسته فى شكل آخر مختلف يمكن الاعتراض عليها تمامًا مثل تلك السياسة التى كان يراد استبدالها بها. وكانت المعارضة فى الوزارة حادة وكان المستر تشرشل لسان حالها».

«وتدل الخطة الحالية على قبول اللورد كيرزن لاقتراحات المستر تشرشل وهى تسعى فى إرضاء الأمانى المصرية المشروعة ولا تضحى المصالح الجوهرية».

ولما رأى الناس فى مصر ذلك الميل الظاهر إلى تسوية الأمور بين مصر وإنكلترا. واستشفّوا، مما اطلعوا عليه من أقوال الصحف الإنكليزية، جنوح الحكومة البريطانية إلى إحلال الصفاء محل الخصام - سرى فيهم اعتقاد بأن السلطة العسكرية فى مصر لا بد عادلة عن رأيها فى إبعاد سعد باشا ورفاقه. عازمة، بعد إقامتهم بضعة أيام فى عدن، على إعادتهم إلى أوطانهم. راضية عن هذا القسط من الإرهاب. عاملة على إرضاء الشعب بتقديم مثل هذا العمل عربونًا لما ترمى إليه من المصالحة وخطبة الوداد. وتوطئة للاتفاق الذى يمهدون له من جديد.

وقوّى فى نفوسهم هذا الاعتقاد ما قرءُوه من مقال أرسله مُكاتب جريدة الديلى نيوز الإنكليزية إلى صحيفته تعليقًا على حديث أجراه مع معالى ثروت باشا بشأن شروطه التى نشرنا نصها. حيث ختم هذا المكاتب مقاله بقوله:

«إن هناك مسألة أخرى سيتناولها البحث فى الحال وأعنى بها الخطة التى تُتبع نحو زغلول باشا. وقد كان لنفيه تأثير بلا مراء. وكان لا بد أن يُكسبه نفيه أنصارًا جدًا. فاستدعاؤه يعد، على ما يظهر، شرطًا جوهريًا للتسوية. ومن المحتمل أن يصير من اللازم مطالبته بتأليف وزارة».

ولكن راع الناس ما نشره بعض الصحف المحلية فى ٣١ يناير من أنها علمت أنه طُلب إلى آل المبعدين أن يعدوا لهم ما شاءوا من ملابس وأدوات للأكل والشرب. وما إلى ذلك من الاحتياجات المنزلية. وأن يجهزوا لهم الخدم الذين يقومون على خدمتهم. لأنهم مسافرون من عدن إلى إحدى جزر سيشل حيث يقيمون فى المنزل الذى يختارونه لأنفسهم هناك.

ولقد قال مكاتب «النير إيست»: «إن فى تصريح السلطة لأسرات المنفيين بإرسال الأشياء اللازمة لهم دليلاً على عدم احتمال عودة زغلول باشا ورفاقه».

على أن إعادة سعد باشا ورفاقه كانت فرصة لا يستهان بها لاجتذاب قلوب الشعب المصرى وجعله ميالاً إلى عقد أواصر الوفاق بين الأمتين.

سفر اللورد أللنبى والمستشارين إلى إنكلترا:

سافر اللورد أللنبى، طبقًا لما أنبأ به وزارة الخارجية الإنكليزية، فى ٣ فبراير. وبصحبته السير جلبرت كلايتن مستشار وزارة الداخلية والمستر إيموس نائب مستشار الحقانية. وكان سفره داعيًا لمظاهرة كبيرة من مظاهرات التبجيل والموالاة من المصريين والأجانب. فقد احتشدت جموع كثيرة فى محطة القاهرة لتوديعه. وكانت المبانى المجاورة لها والطرقات المؤدية لها غاصة بالمتفرجين. وودعه فى المحطة الوزراء والكبراء والعلماء والأعيان. وكثير من أعضاء الهيئات السياسية الرسمية وغير الرسمية وكبار البريطانيين ورجال الجاليات الأجنبية الأخرى. يتقدم الجميع مندوب من عظمة السلطان.

واحتُفل به فى المحطات التى وقف عليها القطار، وهى بنها وطنطا وكفر الزيات ودمنهور، احتفالاً عظيمًا. بل كان استقباله بها أكثر من مجرد تحية

رسمية. وكان اللورد ينزل فى كل محطة ويصافح كثيرًا من المحتفلين بفخامته. وحدث فى بنها أن هتف له أحد الأعيان قائلاً: «ليحى اللورد أللنبى» فردد الحاضرون جميعًا هتافه.

ولقد كان الناس يعبرون بحرية عن أملهم فى أن يعود اللورد سريعًا إلى مصر حاملاً ما يرضى المصريين ويحقق آمالهم. لا أن يكون سفره كسفر بعض المندوبين الساميين الذين سلفوا وغادروا البلاد فى ظروف مشابهة لهذه الظروف ولم يعودوا بخير أو شر.

غادر اللورد أللنبى البلاد يحمل فى حقيبته وثيقتين. الأولى الشروط التى قدمها معالى ثروت باشا لتولِّيه الوزارة، والثانية استقالته من منصبه إن لم يُجَب إلى ما اشترطه ثروت باشا وكان يؤيده هو فيه.

ولقد انتهزت جريدة التيمس فرصة سفره لانتقاد ما سمته «بلاغ وزارة الخارجية الأعرج الذى يتمشى مع الظروف». وطالبت الحكومة البريطانية بأن تثق بالفيكونت أللنبى الذى اكتسب بمهارته وخِدَمه ثقة المصريين والبريطانيين على السواء. ثم قالت: «إن من العبث الإصرار على طلب ضمانات فى حين أن الضرورى هو إيجاد الثقة بيننا وبين المصريين التى هى متاعنا العظيم الوحيد والتى حصل عليها اللورد أللنبى».

وحثت التيمس على اتخاذ تدابير من شأنها أن تمتد هذه الثقة إلى الحكومة البريطانية بالعمل بتوصيات فخامة المندوب السامى.

وأيدت «الديلى ميل» طلب التيمس هذا قائلة: «إن غرض البريطانيين هو دائمًا تدريب المصريين على حكم أنفسهم. ويرى اللورد أللنبى أن الساعة قد حانت لتحويل هذه الفرصة إلى حقائق ملموسة. وسيكون الشعب البريطانى مستعدًا للثقة به تمامًا».

وأنبأ مراسل جريدة «الطان» الباريسية من لندن أنه يحتمل أن يستقيل اللورد أللنبى متى وصل إلى لندن. وقال: «بل إنه يقال إنه أعد استعفاءه وإنه يحمله فى

جيبه. فسياسة اللورد كيرزن مقضىّ عليها فى الواقع. ويسلم الجميع بأن لا يستطيع صاحب المعالى ثروت باشا ولا غيره من الزعماء المصريين قبول تسوية المسألة على قاعدة أخرى غير قاعدة استقلال البلاد».

«ويدل تصريح وزارة الخارجية على أنهم يريدون الآن أن يتركوا للبرلمان البريطانى تبعة تسوية المسألة المصرية، وأنهم يفكرون دائمًا فى حل يمنح مصر استقلالها مع ضمان المصالح البريطانية وسلامة قناة السويس».

وتلقت «المورنن پوست» برقية من مكاتبها بالقاهرة انتقد فيها سياسة الحكومة البريطانية فى استدعاء اللورد ألنبى إلى لندره. وقال فى نهايتها: «إن المعتدلين من المصريين يرون أن الوزارة البريطانية لم تُجِدّ فى عملها تمام الإجادة بنشر تصريحها السياسى فى وثيقة أعلنت فيها دعوة اللورد ألنبى إلى لندن. ويبنون هذا الرأى على الأسباب الآتية:»

«أولاً - إنه إذا كان قد تقرر التمسك بتلك السياسة فمن الواضح أن الحكومة البريطانية ليست بحاجة إلى نصيحة اللورد ألنبى حيث من الظاهر أنه لا يؤيد وسائل أخرى».

«ثانيًا - إن نشر الوثيقة حرك شعور الاستياء القديم بأكمله. وهو الاستياء الذى بدا بعد التصريح السياسى الأخير. وبذلك تأثر مركز ثروت باشا».

«فالحالة بأكملها، كما يرى من هنا، تدعو إلى الاعتقاد بأنها ستكون فى غاية من الدقة وأنها تحتاج إلى أشد الحذر والاحتياط. إذ قد تكون عاقبة القرارات الحالية من الاحتياط أوخم من عاقبة الانقسام فى الوزارة الائتلافية».

وقالت «التيمس» فى مقال افتتاحى طويل: «إن مغادرة اللورد ألنبى لمصر فى هذه اللحظة الحرجة جاءت ذات أهمية استثنائية. إذ على قبول الوزارة لتوصيته أو رفضها تتوقف الآن نتائج خطيرة تتعلق بالإمبراطورية».

«سـافـر اللورد أللنبى من مـصـر وسط مظاهـرة دالة على الميل العظيم من النزلاء البـريطانيين وممثلى الجـاليات الأجنبية وأعيـان المصريين. وقد حـضـر توديعه عدلى باشا وجميع الوزراء السابقين».

«ومما يشـجع كثـيرًا أن نجـد، فى اللحظة التى توترت فـيـهـا العـلاقـات بين بريطانيا ومصر. والتى لا يعرف فيها هل كان فى الإمكان تشكيل وزارة مصرية، رجـلاً إنكليـزيًا كبـيرًا هـو مندوب الحكومـة البـريطانيـة فى مـصـر حـائزًا لموالاة واحترام رجال من أكثر ممثلى الرأى العام المصرى مسئولية».

وبعـد أن وصـفت التيـمس مـا لِلُّورد من الاحتـرام فى نفـوس الجـمـيع وبينت الحـالة السـيـاسـيـة فى مـصـر. ومـا يراه اللورد أللنبى من أن الطريقـة الوحـيـدة لاستتباب الأمان والسلام هى عرض مشروع قانون على البرلمان بإلغاء الحماية عن مصـر ومنحهـا الاستقـلال التام. وبعـد أن خطأت الحكومـة البـريطانيـة فى إصدازهـا البيان السياسى الذى أصدرته مما دل على أنها غير مقتنعة بسياسة اللورد وأن ليس للحكومة الإنكليزية إلا طريقٌ واحدٌ فى هذه الحالة المعقدة والتى هى من الدقة بدرجة عظيمة. وهى طريق الثقة بتوصيات اللورد أللنبى. قالت:

«ونحن نعتـرف بأننا لا نستطيع فهم خطة الحكومـة. فقـد استدعت اللورد أللنبى لاستطلاع رأيه. ولكنها، فى الوقت نفسه، عملت كثيرًا للإضرار بتأثير عمله النافع بإصدارها تصريحًا لا رأى فيه ولا غرض منه».

«ستمر الأيام العصيبة. ويجب أن لا يخرج زمام الحالة مطلقًا من قبضتنا. ألا تفهم الحكومة البريطانية أن لنا فى فترة هذه الأزمة شيئًا واحدًا عظيمًا فى مصر وهو ثقة المصريين بعطف اللورد أللنبى وحسن نيته؟ ألا تستطيع أن توقن أنه إذا أريد أن نتقدم نحو التسوية المصرية فلا بد أن تمتد هذه الثقة إلى الحكومة البريطانية نفسها أيضًا؟».

«إن عمل الحكومة هو أن تحكم لا أن تسند كيانها المتداعى بتضحية الأشياء الأسـاسـيـة من سيـاسـة الصـراحـة السلمـيـة. ولقـد بدت لنا الآن فـرصـة نادرة

مدهشة. وإنه لمن الحماقة، بل لما هو أشد منها، أن ينجم عن فقدان الشجاعة، أو أن يترتب على انهماك الوزارة فى مصالحها الشخصية الصغيرة، تتنصُّل من هذه المسألة القومية العظيمة. والطريق الوحيد هو الوثوق باللورد أللنبى».

ونشرت «الديلى نيوز» برقية لمكاتبها فى القاهرة قال فيها: «أوجدت الشروط التى أرسلتها إليكم تلغرافيًا اعتقادًا كبيرًا بين الوطنيين بأن ثروت باشا يرمى إلى الحصول على امتيازات ويرمى، فى الوقت نفسه، إلى أن لا يعطى شيئًا يقابلها. وتدل زيادة ميل الأمة إلى ثروت باشا ـ ذلك الميل الذى ترتب على هذا العرض ـ على نموذج التحول إلى الإباء بدلاً من الرغبة فى الاتفاق. وذلك توصلاً إلى نجاح أمانى الوطنيين نجاحًا تامًا. وقد تحقق اللورد أللنبى أن الطريق الوحيد لنجاح مفيد هو استمالة الزعماء إلى صفّه. واثقًا من أن نفوذهم يؤثر فى الشعور العام. فإذا أريد اجتناب الأغلاط وجب على الرأى العام البريطانى أن يؤيد اللورد أللنبى بصرف النظر عن سياسات الأحزاب. إذ لو صدّ اللورد أللنبى وأصدقاؤه الزعماء المصريون لأصبحت الحالة من الصعوبة بدرجة خارقة للعادة. وأصبح الخطر شديدًا كما هى الحال فى الهند».

وقال مُكاتب «المانشستر جارديان»:

«لقد أعدت الحكومة خطتها للرجوع القهقرى من الموقف الذى كانت فيه أثناء المفاوضات مع عدلى باشا. والظاهر أن الحكومة، بإصدارها التصريح الأخير، أرادت العودة من المركز الشاق الذى أوجدت نفسها فيه بمشروع المعاهدة التى قدمته إلى عدلى باشا كإنذار نهائى لتقف موقفًا جديدًا ذا قاعدة مبهمة للاستقلال المصرى مصحوبة بضمانات للمصالح البريطانية. وبما أن عدلى باشا قد قَبِل مبدأ الضمان البريطانى فالباب مفتوح الآن لتجديد المفاوضات فى الوسائل الخاصة التى تأتى بالضمانات. فأى شىء يساعد على أن يخرج الحكومة البريطانية من ضيقها الحالى سوى حكومة مصرية تحمل جمعية سياسية مصرية على قبول القاعدة المبهمة التى أصدرتها وزارة الخارجية؟».

«من المُسلَّم به أن من الأسهل الوصول إلى التفاهم على التفاصيل التى يقبلها الرأى العام المصرى والرأى العام البريطانى».

وقالت جريدة «الديلى ميل» فى مقال افتتاحى: «ليس من وراء الاستمرار على الخطة الحالية، خطة التردد بين سياستين متعارضتين متخالفتين تخالفًا شديدًا، سوى تفاقم الارتباك والقلق فى مصر. ولا يَسَع الوزراء إلا أن يقبلوا، وهم آمنون، توصيات اللورد أللنبى الواقف تمام الوقوف على مجرى الأحوال فى مصر وعلى رأى المصريين».

«وإن ماضى اللورد أللنبى يضمن سلامة حكمه فهو المسئول. وهو أبعد الناس فى العالم عن التجاوز عن مثل تلك المسائل الحيوية كسلامة قناة السويس التى هى شريان الإمبراطورية. وسيكون لما قدمته الحكومة البريطانية فى هذه الآونة نتائج عظيمة. ولكن يجب أن لا يؤخر زمنًا طويلاً. فقد ضاع زمن طويل الأمد ووجدت آمال يجب إرضاؤها إذا لم يكن فى النية العودة إلى سياسة القمع العتيقة. فإذا اتُّبعت نصيحة اللورد أللنبى فى اجتماعاته مع الوزراء التى ستبدأ اليوم، (١٠ فبراير) بدون تردد آخر، أو تسكين وقتى، فقد تتم مسألة مصر وتتخذ مصر بما فيها من المواد العظيمة - بإرادتها الحرة - مكانها كإحدى الممتلكات المستقلة فى الإمبراطورية البريطانية».

أما الجرائد الحكومية فقد انتقدت خطة اللورد أللنبى وخطَّأتها وتحدثت بأمر استقالته من منصبه.

فمنها جريدة «الإيڤننج ستاندارد» حيث نشرت مقالاً افتتاحيًا قالت فيه:

«من الصحيح أنه ليس من موظف ينتظر أن ينفذ سياسة يخالفها مخالفة تامة. فإذا وجد مثل هذا الخلاف الجوهرى بين الحكومة والمندوب السامى فلا محل للعتب عليه إذا هو طلب الاستعفاء من وظيفته. ولكن هذا يختلف كل الاختلاف عن إملاء سياسة على الحكومة البريطانية من أحد موظفيها.

إن الحكومة، لا الموظف، هى التى تتحمل المسئولية النهائية. ونحن واثقون أن رجلاً كبيرًا مثل اللورد أللنبى يعلم كل ما يحيط بهذه الحقيقة. ولذلك يتحمل تبعة القول بأن الاستشارة مع المندوب السامى ستتخذ شكل مباحثة فى حالة صعبة جدًا. وأن عمل اللورد أللنبى سيكون أقرب إلى تنوير الحكومة منه إلى تقديم مشروع مسبوك كالحديد لتقبله أو ترفضه. ومع أن تفاصيل المسألة المصرية معقدة فإن حدودها واضحة بما فيه الكفاية. ويجب أن يكون الاعتراف بالقومية المصرية معدلاً بمقتضيات أحوال جغرافية وجنسية واقتصادية ذات صفة خاصة. فمنذ عهد الفراعنة وحظ مصر مقرون بالثورات التى تحدث فى أوروبا وآسيا. ومصيرها الآن يرتبط بمصالح الدنيا بأسرها. وعلى ذلك فلا يمكن إعطاء مصر الاستقلال التام المصحوب عادة بفكرة إحراز البلاد لصفة الدولة صاحب السيادة. والحكومة ترغب فى إعطاء مصر أكبر قسط من الاستقلال الذى يتوافق مع المصالح العامة للعالم والمصالح الخاصة جدًا بالإمبراطورية. وهناك ثلاثة شروط لا مناص من تحقيقها. فالمعتدلون من المصريين يعلنون أنهم لا يعدون التحفظات البريطانية إلا معقولة. ولكنهم يطلبون الاعتراف بالاستقلال وتأسيس حكومة مصر قبل الإقدام على بحث هذه المسائل. وهذا طلب مستحيل من وجهة النظر البريطانى. ولا شىء ينافى كرامة المشاعر المصرية فى السير نحو تسوية المسألتين معًا وفى وقت واحد».

«من الواضح أنه ليس من الملائم إنشاء حكومة وطنية قبل تحديد الضمانات. فيجب أن تعترف مصر أن لهذه الضمانات اعتبارًا حيويًا. ومع أنه يجب احترام الشعور المصرى إلى أقصى الدرجات فليس ثَمَّت مسألة لتعديل جوهرى فى سياسة مبنية على الضرورة البحتة. وعدا ذلك فإن الرأى البريطانى موافق على إعطاء كل شىء ضرورى لإرضاء الأمانى المصرية».

وقالت هذه الجريدة فى مقال آخر:

«يُحتمل أن يقضى اللورد أللنبى آخر الأسبوع فى بيت رئيس الوزارة بالأرياف. فإن اختلاف الآراء بين الحكومة البريطانية وزعماء المعتدلين المصريين مبنى على أن ثروت باشا وانصاره يريدون أن لا نشترط عليهم شيئًا، فى حين أن المستر لويد جورج يدعو إلى مراعاة ثلاثة شروط قبل الدخول فى المفاوضات، وهى: أولاً - ضمانة المواصلات. وثانيًا - سلامة الأجانب. وثالثًا - عدم التداخل الأجنبى».

«تعد الحالة أشبه بحالة إرلندا قبل عقد مؤتمر الصلح مباشرة. لو كانت الحكومة سمحت «لدى فاليرا» بأن يضع الشروط قبل فتح المفاوضات لوضع سياسة لا ترضاها بريطانيا العظمى. ومن باب التنبيه يعدّ ثروت باشا فى موقف (دى فاليرا) قبل التوقيع على المعاهدة. وليس فى عزم الحكومة أن تصادق على أن يكون انسحاب الحامية الإنكليزية من مصر شرطًا سابقًا لفتح المفاوضات. وذلك كما فعلت بالضبط مع إرلندا. فإنها لم تفكر لحظة فى سحب جنودها منها عند بدء مفاوضات الصلح الإرلندية. ويعتبرون ما يقال من أن المصريين لايزالون أقل تجربة من الإرلنديين كحجة لتأييد سياسة رئيس الوزارة البريطانية».

وقالت جريدة «الديلى كرونكل» فى مقال افتتاحى:

«ينبغى أن يكون وصول اللورد أللنبى مؤديًا إلى جلاء الحالة فى مصر. لم تكن سياسة الحكومة البريطانية نحو الوطنية المصرية غير جلية. فإننا نعترف بالأمانى المصرية. ونريد أن نجيبها بقدر ما فى طاقة الإنسان. ولكن الصعوبة التى لقيناها إلى الآن هى إيجاد المفاوضين الذين يمكننا مباحثتهم فى أساس ثابت. إن عدلى باشا وثروت باشا لا يمثلان، فى الحقيقة، الوطنية المصرية. وهما أحرى بأن يكونا وسيطين. ويظهر أننا مهما ذهبنا معهما فى المفاوضة لا نصل إلى الحقيقة».

«وليس هناك ضمان على أنهما لا يُقابلان بالرفض من الوطنيين فى النهاية».

«إن تجاربنا لا تبرر رجاء زائدًا. ولكن إذا استطاع اللورد أللنبى أن يبلغنا أنه يوجد شخص من جانب المصريين سينجز وعده، أو يستطيع أن ينجزه، فقد

يمكن أن يكون ذلك خطوة حاسمة نحو الحل وتكون قد حانت الفرصة النادرة التى يقول بها بعض الدعاة».

«إن الشروط البريطانية واضحة. وهى (أولاً) أن تضمن سلامة مصر من أى اعتداء أجنبى. (ثانيًا) أن يُمنع كل نفوذ أجنبى فى وادى النيل خلا نفوذنا».

«وهذه الشروط ناجمة عن المركز الحربى الذى امتازت به مصر عن غيرها وعلى مركزها الدولى. فإنها مركز ارتباط العلاقات فى العالم. وهى الحلقة التى تربط إمبراطوريتنا بأجمعها. وخلا هذه التحفظات، التى لا تستطيع الإمبراطورية أن تقبل وصول الضعف إليها، فإن مصر سوف لا تجد عرقلة أو ترددًا فى حصولها على استقلال ذى سيادة كما ترغب. ولكن قبل كل شىء يجب أن نجد شخصًا حاصلاً على السلطة الكافية من جانب المصريين».

ونشرت هذه الجريدة مقالاً لمكاتبها السياسى، قال فيه:

«ذكر اسم اللورد أللنبى كثيرًا فى التلغرافات الواردة على بعض الصحف من القاهرة فى خلال الأيام القلائل الماضية. ولما كانت هذه التلغرافات تكشف عن تأثير دعوة من فريق خاص؛ فإنه يجدر بنا ذكر القواعد الأساسية للمسألة المصرية بوضوح وبقصد بيان حقيقتها».

«إن الصعوبة التى تعترضنا إلى الآن ناتجة من الانقسامات الاجتماعية. وليس هناك مصر واحدة ولكن أمصار كثيرة. والاحتفال الكبير الذى أُقيم لوداع اللورد أللنبى عند سفره مما يصور ذلك فى بابه. فالمتظاهرون فيه كانوا، على وجه عام، مقصورين على الجالية البريطانية وحزب ثروت باشا. وامتنع عن حضوره الزغلوليون الذين يمثلون الشبيبة المصرية والطلبة الوطنيين كما امتنعت عن حضوره العناصر الدينية المتعصبة. وعلى كل حال فهناك (أمصار) كثيرة. هنالك الجاليات الأجنبية والحزب التركى القديم وهو ما يُسمى بطبقة الباشوات التى ترغب رغبة شديدة فى الاحتفاظ بسلطتها، ثم حزب الوطنيين. فإذا كانت مفاوضاتنا قد أخفقت فى السير إلى الأمام فذلك يعود، على الأخص، إلى أننا

لم نجد من الجانب المصرى شخصًا ما نثق بالاتفاق معه. لقد كانت العقبة أننا نتعامل مع وسطاء ليس لهم سلطة كافية. وسطاء كان فى استطاعة الوطنيين دائمًا أن ينبذوهم متى راق لهم ذلك».

«وليس فى الإمكان التقدم بالسير فى هذه الطريق وليس لدى الجانب البريطانى رغبة فى الانتفاع بهذا الانقسام الاجتماعى الحادث فى مصر. ولكن هذه العقبة موجودة فعلاً وهى أساس المسألة بأكملها. فهل يوجد ما يدل على اتلغلب عليها؟ وهل لثروت باشا سلطة للتعهد عن الوطنية المصرية؟ وهل يستطيع أن يضمن لنا عدم الرفض الفعلى بعد ممارسات أخرى لا طائل تحتها؟».

«سيدل تقرير اللورد أللنبى على أنه ليست هناك رغبة فى العبث بأمانى الوطنية المصرية المشروعة. ولا فى تطبيق الطرق العسكرية الرئيسية. بل بالعكس سيدل على أن البريطانيين مستعدون للعمل بسياسة الشجاعة والعزم الثابت ولإلغاء الحماية والاعتراف بمصر كأمة. ولكن لابد من ثلاثة تحفظات. فيجب أن لا تتخلى عنها أية حكومة بريطانية فى الحال والاستقبال. الأول: أننا يجب أن نتأكد أن مصر آمنة من الاعتداء الأجنبى من أية جهة. ولا فرق بين الأمن على مصر والأمن على قناة السويس. فالاثنان متلازمان لا ينفصلان. ومسألتهما مسألة حياة أو موت للإمبراطورية التى مصر هى حلقة الارتباط لأجزائها. والتحفظ الثانى: أن وجود عناصر أجنبية من أشكال شتى بين أهالى مصر يكوّن مسألة أخرى فريدة فى بابها. فيجب عمل ترتيب خاص لحماية مصالح هذه الطوائف الأجنبية».

وقد أحدثت هذه المقالة تعليقات فى الدوائر البرلمانية والسياسية بلندره وكان لها أثر لا يُنكر.

•

وعلى كل حال، فإن أغلبية الجرائد والوزراء البريطانيين كانت مؤيدة للورد أللنبى فى مقترحاته التى أدلى بها تعضيدًا لشروط ثروت باشا. وإن مستر تشرشل هو الذى يقف عقبة فى سبيلها. لأنه متمسك بضرورة تقديم مصر

الضمانات اللازمة لصيانة المصالح البريطانية والأجنبية فى مصر قبل أن تُقَدِّم بريطانيا العظمى على إعلان الموافقة على إلغاء الحماية وإعلان الاستقلال أو غيرهما من مطالب المصريين. وإنه مصرّ على تمسكه هذا مهما يكن تصميم المصريين.

ثروت باشا يتكلم عن خطته السياسية:

وكانت الآراء تنشر على صفحات الجرائد المصرية بعضها محبذ لسياسة الوفاق الذى عمد إليها ثروت باشا، والبعض الآخر يعاديها ويهدمها من أساسها. وكانت الجرائد الإنكليزية تنشر آراءها فى مقالاتها الطوال. وثروت باشا صامت لا يتكلم ولا يُبْدى رأيًا.

فقصده أحد محررى جريدة «الليبرتيه» التى تطبع فى القاهرة باللغة الفرنسية وأجرى معه حديثًا عن سياسته فى الأزمة المصرية، فصرح له معاليه بالتصريحات التالية:

قال معاليه: «لقد وقف الناس جميعًا على النص الصحيح لشروطنا. لأن الصحف نشرته بتمامه».

«ولا صحة لما قيل من أنى أبقيت بعض عبارات تلك الشروط طى الكتمان. لأنه أية مصلحة لى فى ذلك؟».

«أما ما يتعلق بالشروط فإن كل رجل سياسى يدرك أن التزام الكتمان التام كان أمرًا لازمًا لنجاح المحادثات التى كنت قائمًا بها. ولقد كنت أعلم أن هذا الكتمان يعرضنى لشكوك بعض الناس ولحماقة آخرين. ولكن رغبتى الخالصة فى تحقيق أمانى بلادى جعلتنى أعرض نفسى لتلك الظنون ولا أبالى بالمخاطر. أما الآن فإننى أرى أن قد حان الوقت لإيقاف بنى وطنى على ثمار جهودى. ولهم أن يحكموا علىّ بما يرون. وأنت، لا شك، تعرف هذه الشروط فلا فائدة من إعادة ذكرها عليك. وهى أحد عشر شرطًا».

(ولما أراد أن يتكلم معاليه عن موقفه نحو سعد باشا بدت عليه الرغبة فى التزام جانب التحفظ)، ثم قال:

«لقد أبديت نياتى فيما يتعلق بجميع الأشخاص الذين اتُّخذت ضدهم تدابير مقيدة للحرية بموجب الأحكام العرفية».

«وإننى لا أميز بين سعد باشا وبين أصدقائه. وها أنا أعيد لكم ما سبق لى قوله: إن الوزارة ترجو، بفضل حسن موقف الأمة، أن تحصل على الرجوع فيما اتخذ من تدابير الاعتقال للحرية عملاً بالأحكام العرفية. وليس ما أزيده على هذا».

«أما فيما يختص بإمكان التوفيق بين استقلال مصر التام وبين إبقاء الاحتلال، فأرجو أن تطرح هذا السؤال على رجال القانون فيجيبونك عما إذا كان التوفيق بين الأمرين ممكنًا. على أننا لسنا الآن فى صدد البتّ فى مصير الاحتلال. ولا يعدو هذا الدور أن يكون دور انتقال حتى تفضى بنا المفاوضات إلى إبرام اتفاق. ولا إخالك تجهل أن الاحتلال من الضمانات التى تطلبها بريطانيا العظمى للمحافظة على مصالحها وعلى مصالح الأجانب. وقد رفضت صراحة أن أرتبط بأى التزام فيما يختص بهذه الضمانات أو بالضمانات الأخرى. واشترطت أن مسألة الضمانات بحذافيرها تكون محلاً لمفاوضات بين الحكومة المصرية وبين بريطانيا العظمى. وأن تكون الكلمة الأخيرة فى نتائج هذه المفاوضات للأمة ولممثليها».

«وفوق هذا فإننى لم أتردد فى المجاهرة، فى كل الأحاديث الرسمية، بأنه ليس من مصرى يبيح لنفسه أن يوقّع على اتفاق يؤيد احتلال البلاد».

«إننى، لما اشترطت إنشاء برلمان مصرى تنتخبه الأمة، أوضحت بصورة وافية، أن الغرض الذى أرمى إليه هو أن يكون هذا البرلمان مستقلاً تمام الاستقلال. وأن تكون له الرقابة على الحكومة التى تكون مسئولة أمامه».

«ومعنى هذا أن تكون حرية البرلمان فى العمل مطلقة من كل قيد. وأن لا يكون خاضعًا لأى نفوذ أجنبى».

«وفى وسعى أن أؤكد لكم أن الإشاعة بأن بعض من اخترتهم للعمل معى سيمتنعون عن دخول الوزارة لا أساس لها. وأنه لم يتخلَّ عنى أحد ممن وقع اختيارى عليهم ليكونوا زملائى فى الوزارة المقبلة».

«أما مسألة الامتيازات فهى مسألة تدخل بطبيعة الحال فى عداد المسائل التى تتناولها المفاوضات المقبلة».

«أما ما يقولون من أنه يلوح أن المذكرة البريطانية الأخيرة صورة لا تكاد تخفى من مشروع كيرزن. فما شأن هذه المذكرة إذا أُجيبت شروطى؟ إن ما أطلبه صريح جلىّ. فإذا سلمت وزارة الخارجية البريطانية به فقد زال بذلك أثر المذكرة بطبيعة الحال».

«وعندى أن سفر اللورد اللنبى قد يؤثر فى السياسة الإنكليزية فى مصر على ما أظن. إذ إنه سافر إلى لندره مدعوًا لإبداء رأيه عن الحالة الحاضرة فى البلاد. ويلوح لى، بما تبينته من أحاديث فخامة المندوب السامى، أنه يؤيد شروطى. بل هو فى جانبى تمامًا. ولكن لا يخفى عليك أن الكلمة الأخيرة فى هذا الشأن للندره».

«وأنا لا أجهل أن لى خصومًا كثيرين. ولكننى طلبت إلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر. وجعلت ذلك شرطًا لقبول تأليف الوزارة. وهذا طبعًا قبل الدخول فى المفاوضات لإبرام اتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى».

«لقد كان أمين بك الرافعى يحض سعد باشا على اشتراط هذا الشرط قبل الدخول فى أية مفاوضة فرُمى بالجنون».

«وها أنذا قد فعلت ذلك وسنرى إن كان ما فعلت جنونًا».

«وفى الختام أصرح لك بأننى فيما فعلت لم ألبِّ إلا داعى ضميرى. وأنى الآن أشعر بالارتياح الذى يشعر به الإنسان على إثر تأدية الواجب».

«ولم يبقَ عليّ إلا أن أتمنى، من صميم قلبى، أن تحصل بلادى على استقلالها كاملاً وأن تحلّ، كأمة حرة، المحل اللائق بها بين أمم العالم».

هذا، ولقد ألقى المستر ماكلين العضو فى البرلمان الإنكليزى سؤالاً على المستر لويد جورج عن مصر. فخطب المستر لويد جورج خطبة ضافية فى الموضوع، نلخصها فيما يلى:

قال: «لقد أنهينا السيادة التركية عن مصر فى زمن الحرب. ولكن مصر لم تصبح دولة ذات سيادة. وإن مصر ليست فى مركز الأمم الأخرى التى يمكن منحها الحرية التامة فى تقرير مصيرها الخاص بدون مراعاة الأحوال الخارجية. فإن هذه البلاد بمثابة ممر يشغل موقعًا ذا صفة خاصة فيما يتعلق بالإمبراطورية البريطانية. ولولا حماية الجنود البريطانية والأسترالية لها لكانت الجيوش التركية والألمانية قد غزت مصر. ولم يكن المستر غلادستون من أنصار الضم. ولكنه اضطر إلى التداخل رغبة منه فى أن يضمن حماية مصالح قاطنى البلاد الذين كانت حياتهم عرضة للخطر. وإن الحجج التى كانت قائمة على عهد غلادستون قد عززها ما حدث منذ ذلك الحين تعزيزًا عظيمًا».

«ففى خلال الأربعين سنة الأخيرة ذهب إلى مصر أناس من جميع البلدان واستثمروا فيها أموالهم وجازفوا بأرواحهم ووقفوا كل أوقاتهم وكل قواهم فى تلك البلاد مستندين إلى حماية الحماية البريطانية. وإلى هذه الحماية يرجع يسر مصر الذى زاد زيادة لا تُقابل بما كانت عليه قبل اشتراك مصر مع بريطانيا العظمى. وهذه الأمور الجوهرية عظيمة الأهمية جدًا. وعدم اعتبارها يعود بالضرر على الشعب وتكون له عواقب مضرة بالسلم فى العالم».

قال: «ومتى وصل اللورد اللنبى سنكون فى موقف أكثر ملاءمة لإيضاح الاقتراحات التى يبديها».

ونقلت شركة روتر نبأ هذه التصريحات فى ٧ فبراير فى برقية أذاعتها من مجلس العموم، هذا نصها:

«قال المستر لويد جورج إنه ستعلن اقتراحات محدودة بشأن مصر بعد المباحثات التى ستحدث مع اللورد أللنبى. وقال إننا نريد أن نجيب جميع الأمانى القومية المشروعة للأمة المصرية وأن نتخلى عن الحماية بشروط جوهرية تضمن المواصلات الإمبراطورية وغيرها».

«وقال المستر سوان إن خطة الحكومة نحو الزعماء المصريين آخذة فى تعريض اسم بريطانيا العظمى للتحقير. ثم حثّ على الجلاء وعلى إعادة زغلول باشا».

وخطب المركيز كيرزن خطبة هى على النقيض من هذه الخطبة على خط مستقيم فى مجلس اللوردات.

فبعد أن أكد من جهة أن الحكومة البريطانية ليست معادية للأمانى المصرية. قال من جهة أخرى:

«وقد بذلت الوزارات البريطانية، فى خلال أكثر من ثلاثين عامًا، أقصى جهدها فى التقليل من مسئوليات بريطانيا العظمى فى مصر. ولكن كان الإخفاق نصيب تلك المساعى. لأن تنفيذ سياسة الجلاء عرقلته مصالح عظيمة معينة تجب الآن صيانتها أكثر مما كانت تجب فى أى وقت مضى. وهذه المصالح هى أهمية مصر فيما يتعلق بالمواصلات الإمبراطورية ومسئولية بريطانيا العظمى نحو الجاليات الأجنبية فى مصر ومصلحة مصر ذاتها. تلك المصلحة التى لا تستطيع بريطانيا العظمى السماح بتقهقرها إلى تلك الأحوال التى انتشلتها منها». ثم قال:

«ما هذه الفائدة من جلائنا عن مصر إذا أعقبه دخول دولة أخرى مكاننا. أو إذا اضطررنا إلى العودة إليها بعد بضع سنوات؟ يجب أن لا يتم شىء فى مصر. ويجب أن لا يحدث تغيير كبير هناك بغير موافقة البرلمان البريطانى».

وقال الخطيب: «إن الحكومة قطعت شوطًا بعيدًا فى المفاوضات مع الوزراء المصريين بدون أن تربط البرلمان بشىء». (ثم لخص الاقتراحات التى قدمتها الحكومة البريطانية إلى مصر) وأكد أن هذه الاقتراحات قد ذهبت إلى مدى أبعد من كل التقدمات السابقة. وأن كل ما طلبته الحكومة مقابل تلك الاقتراحات هو أن لا تُستعمل ضدنا. وأن نحصل على ضمانات مُرْضية لصيانة القواعد الأساسية التى أشار إليها».

ثم قال:

«إن تاريخنا فى مصر تاريخ كبير جدًا يدعو إلى الفخر. فإننا أخذنا بيد مصر من الفوضى والإفلاس إلى النظام والرخاء».

وصرح اللورد كيرزن عند إجابته على مقاطعة اللورد اسلنجتون له: «بأنه لا يستطيع أن يقول شيئًا الآن عما يقترح من جلاء جنود الاحتلال البريطانية عن مصر. لأن من الواضح أن الضمان الوحيد لصيانة تلك القواعد التى أشار إليها هو استمرار وجود القوات البريطانية فى مصر. وأن مسألة تعيين مقرّ تلك القوات هى موضوع بحث يكون بين الحكومة البريطانية والوزراء المصريين واللورد أللنبى. ولكنه لا يرى أن شخصًا ما يرضى بأن يكون موقفنا موقف الراضى بالاستغناء كلية عن وجود الجنود البريطانية فى مصر». ثم قال: «انظروا ماذا قد يحدث؟ يكفى أن تنظروا إلى ما حدث بالإسكندرية فى مايو الماضى حينما قامت أشد الاضطرابات المخيفة. ولم تكن لجنود البوليس المصرى وغيره أية فائدة مطلقًا. ولم يعد النظام إلى نصابه إلا بظهور الجنود البريطانية. ولولا ظهور الجنود البريطانية لذهبت السفن الإيطالية وغيرها من سفن الدول الأجنبية إلى هناك لحماية رعاياها. ولكانت تجددت تلك المنازعات والانقسامات المحزنة التى حدثت فى الماضى».

«إن الحكومة البريطانية ستباحث اللورد أللنبى فى الشروط التى يمكن بها - إذا أمكن فى الحقيقة - تشكيل وزارة مصرية. وإن الحكومة ستضمنها بارتياح.

ولكنها لا يمكن أن تقبل تحمل مسئولية تعريض تلك المصالح التى أشرنا إليها إلى الخطر ولا تضحيتها».

وغريب أن يخطب وزيران فى وزارة واحدة فى مسألة سياسية فيكون تصريح كل منهما مناقضًا لتصريح الآخر.

وغريب كذلك أن يدعونا وزير الخارجية البريطانية، ويتضامن معه زملاؤه الوزراء، إلى الثقة بهم وإلى محالفتهم والاتفاق معهم وهم يطعنوننا بهذه التصريحات، طعنات مؤلمات لا تتفق والصداقة المقترحة ولا الولاء المنتظر.

إنهم يتخذون من حوادث الإسكندرية درعًا كلما أرادوا هضم حقوقنا. إنهم يقولون إن رعاع الإسكندرية قد اعتدوا على الأجانب. فهل كانت الأمة المصرية بأكملها من الرعاع حتى يخافوا، إن هم منحوها مطالبها، أن تنقلب على هؤلاء الأجانب؟ إنهم يزعمون أنه لولا نزول العساكر البريطانيين لما أُطفئت الفتنة بعد أن استفحل أمرها. فلِمَ ترك الإنكليز الحالة حتى تفاقمت فى تلك الحوادث ثم تداخلوا؟ أكان ذلك لكى يتخذوها فى أيديهم حجة علينا؟ ومع كل فهل تخلو أمة من أمثال هؤلاء الغوغاء؟ ذلك ما لا يقول به أحد خالى العرض.

على أننا نلاحظ، على وجه العموم، أن لهجة السياسة الإنكليزية قد تغيرت فى تلك الأيام الأخيرة. حيث كانت تميل إلى استعمال اللين فى اللفظ بعد أن أكثرت من العنف والشدة فيه. وطفقت تتودد إلى المصريين وتظهر العطف عليهم وعلى أمانيهم القومية، سواء فى ذلك الصحف الحزبية والصحف الحكومية.

ذلك لأنها، على ما يظهر، كانت أنِسَتْ من الوزارة البريطانية ميلاً إلى إجابة مقترحات اللورد أللنبى الذى ذهب إلى إنكلترا مصممًا على عدم العودة منها إلا بأحد أمرين لا ثالث لهما: فإما فوز لسياسته المقترحة. وإما اعتزال لعمله.

ولكن طلاوة ألفاظ تلك الجرائد لم تمنع عقلاء المصريين من تحذير السواد الأعظم منهم من الاغترار بهذه اللهجة الجديدة. والحذر واجب على كل حال. فقد أصدرت جمعية مصر المستقلة نداء للناس فى يوم ١٢ فبراير، هذا نصه:

«تغيرت لهجة السياسة الإنكليزية فى هذه الأيام الأخيرة. فآثرت حلو اللفظ على مُرّه. ومالت إلى اللين والتلطف بعد أن أصرفت فى العنف والتعسف. ولكن الأمة المصرية، التى لم يرهبها الوعيد ولم تفلَّ من عزيمتها القسوة، لن تخدع، ولا يمكن أن تخدع، بحلاوة الألفاظ وبهذا اللين المتكلف الذى لا يُراد به، فى الحقيقة، إلا تخدير الأعصاب وإدخال الوَهَن والضعف على العزائم والنفوس».

«لقد عرفت الأمة المصرية أن السياسة الإنكليزية صادقة إذا أوعدت وأنذرت مخاتلة إذا وعدت ورغبت. عرفت ذلك وأخذت نفسها بأن لا يثنيها عما تريد وعيد يتبعه العنف أو وعد يزدان بالألفاظ البرّاقة والأمانى الخلابة».

«أخذت صحف الإنكليز تتحبب إلى المصريين وتظهر الرفق بهم والعطف عليهم. وأخذ وزراء الإنكليز وزعماؤهم يظهرون الميل الصادق إلى تحقيق الأمانى المشروعة للمصريين. ولكن المصريين قد شبعوا ألفاظًا ووعودًا. وأصبحوا لا يرضون إلا الأعمال. ولا يطمئنون إلا إلى الوفاء بالوعود. ولقد يحملنا على أن نبالغ فى الشك ونتمسك بموقف الحذر ما نراه من أن هذا التلطف وهذه الوعود لم تغير من موقف الإنكليز الرسميين قليلاً ولا كثيرًا. فقد خطب وزراؤهم فى البرلمان بعد أن أصدروا بلاغ ٣٠ يناير. فلم يقيدوا أنفسهم بقيد جدّى يغير موقفهم الذى اتخذوه حين رموا مصر بمشروع كيرزن والمذكرة الإيضاحية. لايزالون يذكرون الضمانات. ويلحون فى أن مصر جزء من مواصلاتهم. وينتحلون لأنفسهم حق حماية الأجانب. ويكلفون أنفسهم ما لم يكلفهم أحد من حماية أرض مصر من غارة الدول الأخرى عليها. فاستمساكهم بهذه القواعد وإلحاحهم فيها وإعلانهم أنهم لا يريدون أن ينزلوا لمصر عن شىء من حقها حتى يحصلوا على هذه الضمانات. كل ذلك يقنعنا بأنهم ليسوا جادّين

ولا مخلصين فيما يبذلونه لنا من الوعود البرّاقة والألفاظ الخادعة. ومجلس إدارة جمعية مصر المستقلة يحذر الأمة كل التحذير، أن تقع فى مثل هذه الشباك التى جربتها. فلم تَجْنِ من الوقوع فيها إلا الشرّ كل الشرّ».

«ألا إن ساسة الإنكليز قد استلذوا سياسة التفريق والتقسيم. وهم، حين يبذلون ما يبذلون من أنواع الترغيب والوعد، لا يزيدون على محاولة تفريق الأمة وشق عصاها».

«يذكرون المعتدلين والمتطرفين. وهم يعلمون، حق العلم، أن مصر، إذا ذكر استقلالها، فليس فيها معتدل ولا متطرف. يُظْهرون الميل إلى زعيم دون زعيم والثقة بزعيم دون زعيم. وهم يعلمون، حق العلم، أن ليس فى مصر زعيم يساوم فى آمال الأمة. أو ينزل لهم عن شىء من حقوق الأمة. لهم أن يفرضوا ما يشاءون على من يشاءون من أبناء مصر. وعلى أبناء مصر أن يثبتوا لهم، بالحجة القاطعة والبرهان الذى ليس فوقه برهان، أنهم أصدق وطنية وأثقب بصيرة من أن يُخدعوا عن الواجب أو ينزلوا عن الحق».

«لا وزارة ولا مفاوضة حتى يمحى عار مشروع كيرزن والمذكرة الإيضاحية. وحتى تلغى الحماية ويعترف بالاستقلال. وحتى ترفع الأحكام العرفية وتزول آثارها. وحتى يصبح أمر الأمة بيدها حقًا. وحتى تصدر بذلك الوثائق الرسمية التى لا تقبل الشك ولا تحتمل النزاع».

«هذه كلمة المصريين يجب أن يسمعها الإنكليز فى كل وقت ومن كل مصرى مهما يلينوا أو يشتدوا. ومهما يتلطفوا أو يؤثروا العنف».

«يجب أن يكون هذا شعار المصريين مهما تختلف عليهم الظروف أو تنلْهُم المحن. يجب أن يقتنع الإنكليز، فيما بينهم وبين أنفسهم، بأنهم لن يستطيعوا أن يستعينوا بالمصريين على إذلال مصر. وأنهم بين اثنين: إما أن يعترفوا لنا بالحق فيكسبوا صداقتنا ووفاءنا وإما أن يأخذونا بما يريدون من سطوة الحكم العرفى

على أن يبذلوا فى ذلك كل ما يملكون من قوة وبأس. ويخسروا فى ذلك صداقة شعب لا يُستهان بمكانته فى العالم عامة وبين شعوب الشرق خاصة».

«رئيس الجمعية»

«حسن عبد الرازق»

جئنا على الكثير من أقوال الجرائد الإنكليزية لنبين وجهة تيار السياسة البريطانية المصرية. ولكن ما كان هذا ليلهينا عن ذكر ما كان حادثًا إذ ذاك فى مصر ذاتها.

بدأ الناس ينشرون الرسائل فى الجرائد يطلبون فهيا إعادة سعد باشا ورفاقه إلى أوطانهم ويرسلون إلى معاليه، وهو فى عدن، برقيات التحية والإعظام والاحترام ويبلغونه أمانيهم بعودته القريبة.

ولقد سرى فى المصريين اعتقاد بأن من المنتظر إعادة هؤلاء المنفيين إلى ديارهم؛ لطول مدة مكثهم فى عدن وعدم تسفيرهم إلى إحدى جزر سيشل كما سبق التصريح بذلك. واشتدت هذه الحملة فى النصف الأول من شهر فبراير واللورد أللنبى فى إنكلترا يعالج الاتفاق مع حكومته على خطط السياسة الجديدة.

كثرة الجرائم السياسية وعدم الاهتداء إلى مرتكبيها:

ولكن تلك الطغمة التى اتخذت الإجرامات السياسية ديدنًا لها لم تترك الأمور تسير على طبيعتها، بل شوهتها بجرائمها واعتداءاتها على أنفس البريطانيين والمصريين جميعًا؛ مسيئين بشنيع أعمالهم إلى قضية البلاد وإلى ذواتهم من حيث لا يعلمون.

فبعد أن اعتدوا على حياة بدر الدين بك مراقب الأمن العام فى وزارة الداخلية وبعد أن دبروا المؤامرة لاغتيال صاحب المعالى عبد الخالق ثروت باشا. وعجز البوليس عن القبض على الرأس المدبر لتلك الجرائم المستكرة - ولو أنه

قبض على القائمين بمؤامرة اغتيال الأخير - فإن هذه الجرائم قد زادت وتكررت. فحدث أن المستر برايس هوبكنس أُصيب فى أوائل النصف الأخير من فبراير برصاصة فى ساقه حينما كان سائرًا يجتاز (جسر) كوبرى شبرا. فحمل فى حالة مخطرة إلى المستشفى. وبعد مضى يومين من هذه الحادثة وجدت فى نفس ذلك الحى جثة رجل إنكليزى آخر وهى جثة المستر چوردان الذى قتل بطلق نارى. وفى يوم ١٨ فبراير، أُطلق عيار نارى على المستر براون المفتش بوزارة المعارف العمومية قريبًا من داره فى حى (جاردن ستى). وقد جرح الفرَّاش الذى كان يرافقه فى يده. وفى اليوم ذاته بينما كان المستر بيتش المهندس بمصلحة السكة الحديدية المصرية يتنزه بجهة المطرية إذ أطلقت عليه رصاصة من مسدس فلم تكن الإصابة مخطرة.

وتوالت بعد ذلك الإجرامات السياسية على الأفراد البريطانيين وكثرت كثرة مزعجة. وكانت تلك الجرائم ترتكب بجرأة نادرة وفى رائعة النهار وفى الأماكن التى تكثر فيها المارة من الناس.

والعجيب أن مهارة رجال البوليس المصرى الذين كانوا تحت رياسة ضباط من البريطانيين عجزت عن اكتشاف مرتكبى هذه الجرائم المتعددة المتتالية. وقصرت عن الإمساك بطرف الخيط الذى يصل تلك الجرائم ببعضها. لأنه من المؤكد أنه كان لها اتصال ببعضها البعض. ومن المستحيل أن لا تكون هناك صلة بين مرتكبيها.

عمد البوليس بعد ذلك إلى طريقة ما كنا نحسبها مؤدية إلى اكتشاف أمر من أمور تلك الجرائم الجريئة. وهى إيقاف جماعة من رجاله عند مفترق بعض الطرق المهمة ليلاً تحت إمرة ضابط من ضباطه لتفتيش المارة راجلين أو ركوبًا.

والعجيب أنه فى أثناء قيام البوليس بمثل تلك الإجراءات كانت الجرائم مستمرة فى أمكنة كان يغيب عن رجاله مراقبة الناس فيها. ولا يخطر على بال أحد أن ترتكب فيها مثل هذه الجرائم. وكان عجز رجال البوليس عن اكتشاف

مرتكبيها محرضًا لهم على الإسراف فى تلك الاعتداءات بدون مبالاة بحفَظَة الأمن الغافلين.

ولقد كان العقلاء من المصريين يستنكرون وقوع تلك الاعتداءات ويحسبون لنتائجها ألف حساب.

فأصدرت جمعية مصر المستقلة فى يوم ٢٠ فبراير إعلانًا باستنكارها لهذه الحوادث، وهذا نصه:

«يعلن مجلس إدارة جمعية مصر المستقلة أسفه الشديد لحوادث الاغتيال المنكرة التى أخذت منذ حين تُوجَّه إلى المصريين وغير المصريين. وتثق بأن أبناء مصر جميعًا يمقتون هذه الحوادث ويبذلون ما يستطيعون من الجهد لاتقاء أمثالها حرصًا على كرامة مصر ومنفعتها. وضنًا باسمها أن يقترن بسفك الدماء. لا سيما فى هذا الوقت العصيب الذى تشتد فيه حاجتنا إلى تحسين الظن بنا. وإلى أن لا يتخذها الخصوم أدلة نحن منها براء. فقد كانت مصر، وستظل دائمًا، بلد الأمن والسلام. لا تعتمد، فى تحقيق آمالها والفوز باستقلالها، إلا على جهادها المشروع واعتصامها بالحق دون ميل إلى العنف أو رغبة فيه».

«ويجدد المجلس احتجاجه على استمرار سطوة الحكم العرفى وما نشأ عنه من الاعتداء على حرية الصحافة؛ بإقفال جريدة المحروسة والإصرار على إبعاد معالى سعد باشا زغلول وأصحابه، فى وقت يزعم الإنكليز فيه أنهم يسعون إلى أن يحققوا بيننا وبينهم حسن التفاهم وتبادل الثقة».

«رئيس الجمعية»
(حسن عبد الرازق)

كما أبدى الوفد المصرى استفظاعه لتلك الحوادث التى تُغتال فيها حياة بعض البريطانيين خلافًا لمبدئه الذى أعلنه وهو الجهاد السلمى فى سبيل الحصول على أمانى الأمة. فى بيان طويل نشره فى بعض الجرائد ولكن هذه الطغمة لم ترتدع عن خطتها المشئومة.

ولقد حملت هذه الاغتيالات المتكررة لحياة الأفراد الإنكليز قنصل إنكلترا على نصيحة الرعايا البريطانيين باتخاذ احتياطات معينة اتقاء لشر تلك الحوادث التى أزعجت الجميع.

فنشر قلم المطبوعات فى يوم ٢١ بالجرائد ما يلى:

«نصح القنصل الإنكليزى لجميع الرعايا الإنكليز بأن يتسلحوا بالمسدسات ولا يسيروا فى الأحياء غير المطروقة أو فى الظلام منفردين».

أما التحذير أو النصيحة التى بذلتها القنصلية البريطانية لرعاياها، فإليك نص تعريبها:

«نظرًا للحوادث الأخيرة تنذر القنصلية البريطانية جميع الرعايا البريطانيين أن لا يسيروا فى الخلوات خصوصًا بعد الظلام. وأن يسيروا، بقدر الإمكان، مع رفقة غيرهم. ويجدر بالرعايا البريطانيين. فوق ذلك، أن يحملوا المسدسات».

نشرت جريدة الإچبسيان غازيت هذا التحذير وصدَّرته بكلمة قالت فيها، إنها تسجل الخزى والعار على الأمة المصرية.

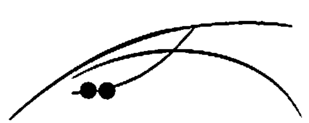
ويحق للإچبسيان غازيت أن تظهر غضبها وسخطها من وقوع هذه الحوادث. ولكن تسجيلها الخزى والعار على أمة بأكملها قام بعض أفرادها من المفلوكين بمثل هذه الاعتداءات التى استنكرها جميع عقلائها، أمر لا يستحسن صدوره من جريدة رشيدة مثلها.

كما أن الحكومة المصرية رخصت، على إثر وقوع هذه الاعتداءات المتكررة، للإنكليز الموظفين بها بركوب سيارات على حسابها ذهابًا وإيابًا من دُورهم إلى أماكن عملهم وبالعكس اتقاء لشر هذه الجرائم المفزعة. فتكلفت الحكومة بذلك نفقات كانت فى غنى عنها لولا طيش هؤلاء الطائشين الذين كانوا يحسبون أنهم يحسنون صنعًا وهم فى الحقيقة يلصقون بالأمة أقبح التهم وأشنع الصفات.

* * *

الفصل الخامس

نجاح سياسة اللورد ألنبى وعودته إلى مصر



مقابلات اللورد ألنبى للوزراء الإنكليزية وانتصار سياسته:

إن كنا قد عرفنا فى اللورد ألنبى جنديًا ماهرًا وقائدًا محنكًا فقد رأيناه رجل إدارة متين الأسلوب حازم الرأى. على أننا فى هذه الأزمة السياسية المستحكمة رأينا فيه رجل سياسة لا يُشق له غبار يعرف كيف ينتصر فى ساحاتها كما انتصر فى ساحات الحرب والجِلاد وفى ميادين الكفاح والصدام.

أخذ الوزراء البريطانيون يبحثون اقتراحات اللورد ويمحصونها ويقربون بينها وبين مبادئهم. فاختلفوا فيها جَمَّ الخلاف. ولكن اللورد ألنبى نفسه لم يقابل أحدًا منهم. ولم يتناقش معهم فى وجهة نظره حتى يوم ١٣ فبراير.

وقال مُكاتب جريدة «الديلى نيوز» فى نفس ذلك اليوم ما يأتى:

«يبحث الوزراء فى وثيقة هامة تشتمل على آراء ألنبى. هذا فى حين أن المباحثات التى جرت منذ وصول اللورد ألنبى تدل على أن التوفيق بين آرائه وآراء الوزارة البريطانية أقل صعوبة مما كان يلوح. وعقدة المسألة قائمة على هل يكون إلغاء الحماية سابقًا لأخذ الضمانات من مصر أو يكون إجراء الاثنين معًا فى وقت واحد. أما اللورد ألنبى فمُصرّ على أنه لا يمكن إعادة الثقة ببريطانيا العظمى إلا بالوجه الأول».

«وبناء على ذلك لا يمكن تشكيل وزارة. وحينئذ لا ضمانات إلا إذا وجد الجوّ اللازم من حسن النية بمنح الاستقلال التام عاجلاً. فقد تلغى الأحكام العرفية

ولكنها تبقى، على كل حال، إلى حين صدور قانون التضمينات. وهذا يحتاج إلى مصادقة الدول صاحبة الامتيازات. وهذه العملية لا تكون سريعة. ولكن اللورد أللنبى يستطيع أن يوقف، فى أية لحظة، العمل بأية أوامر عرفية متى وجد من الحكمة ذلك. وكل شىء يدل على أنه لا صحة مطلقًا لما يقال من أن اللورد أللنبى يوصى بسياسة الخروج من مصر ركضًا وعدوًا. فهو يقول بإلغاء الحماية وتشكيل وزارة مصرية بدون التعجيل حالاً بجلاء الجنود البريطانية التى تبقى حيث هى فى خلال ذلك. والمعتقد أن المصريين يسكتون عن وجودها بدون قبول الاقتراح بصفة رسمية. بل ربما احتجوا عليه بصفة رسمية. ثم يكون البتُّ نهائيًا فى المكان الحربى الذى تعسكر فيه هذه الجنود فى المستقبل جزءًا من التسوية النهائية. وأن تنقل الجنود البريطانية إلى الإسكندرية والقاهرة إلى أن يتم بناء الثكنات اللازمة لها فى مكان آخر. ويكون هذا بيد الحكومة المصرية. وقد يستغرق زمنًا قليلاً وتبقى بعد ذلك مسألة جوهرية أخرى لا يستطيع الإجابة عنها إلا المحتكون بالحالة المصرية، وهى: من هو أحسن زعيم مصرى يمكنه أن ينفذ الشروط التى يتفق عليها؟ ومن هو فى مصر (ميشيف كولنز) فى إرلندا؟ أهو ثروت باشا أو عدلى باشا أو زغلول باشا؟».

«لقد كان نشر الدعوة لزغلول باشا فى لندن كبيرًا. ولكن يلوح أن اللورد أللنبى يرى أن عدم وجود اهتمام خطير فى مصر لنفى زغلول باشا مما يدل على أنه (أى زغلول باشا) ليس عاملاً أساسيًا فى الحالة. والأمر الجوهرى هو إيجاد حكومة مصرية تكون لها السلطة اللائقة بحكومة ذات سيادة بشرط أن تكون مقيدة بتحفظات معينة لا يقوم عليها خلاف جدّى فى الرأى بين اللورد أللنبى ومن يمثلون المصريين».

وفى اليوم التالى نشرت هذه الجريدة مقالاً لمحررها السياسى بعنوان «أللنبى والوزارة ـ الوزراء يقتنعون بالمذكرة ـ لا اجتماع مع لويد جورج إلى الآن»، قال فيه:

«لم تتقدم المفاوضات المصرية أمس تقدمًا محسوسًا. ولم يقابل اللورد أللنبى إلى الآن رئيس الوزراء. ولم يُعين موعد لمقابلتهما. ويرغب المستر لويد جورج رغبة شديدة فى الذهاب إلى المحطة اليوم للترحيب بالمستر بلفور عند عودته من أمريكا. وهناك شك فى هل يستطيع رئيس الوزراء أن يجد، قبل غد، وقتًا صالحًا للبحث فى المسألة المصرية. ومن المؤكد أن الوزارة لا تدرس المسألة قبل الغد على الأقرب. وقد وزعت، فى خلال ذلك، المذكرة التى قدمها اللورد أللنبى إلى المركيز كيرزن على الوزراء. وهناك ما يدل على أن كثيرين منهم اقتنعوا كثيرًا بما جاء بها. بل إن هناك ميلاً إلى تسوية الاختلاف الموجود بين اللورد أللنبى والحكومة البريطانية أكثر منه إلى تقوية هذا الخلاف».

وقال هذا المُكاتب، فى يوم ١٦ عن سير المسألة المصرية وما تم فيها، ما يلى:

«قابل اللورد أللنبى، وبرفقته السير جلبرت كلايتن والمستر شلدون إيموس، المستر لويد جورج والمركيز كيرزن والمستر تشمبرلن. وهى المقابلة المنتظرة منذ زمن طويل. وقد أجاب اللورد أللنبى عن عدد كبير من الأسئلة التى وجهها إليه الوزراء البريطانيون. ثم عاد المندوب السامى وزميلاه ثانيًا فقابلوا المستر لويد جورج. وقد أفضت المباحثات الأخيرة إلى إعداد مقترحات معينة ليلة أمس. وهى مبنية على ما جاء بمذكرة اللورد أللنبى مع تحويرات معينة. وستقدم هذه المقترحات إلى الوزارة وربما كان ذلك اليوم».

«ولا يمكن التكهن بالقرار النهائى بأى صفة. ولكن هناك تقدم فى سبيل التوفيق. ويوجد ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الحكومة ستوافق على شروط يمكن معها أن يواصل اللورد أللنبى أعماله فى مصر».

ونشر ذلك المحرر فى يوم ١٧ مقالاً بعنوان (فوز أللنبى ـ عودته إلى مصر على حسب شروطه ـ إنهاء الحماية ـ توقع تأليف ثروت للوزارة)، جاء فيه ما يلى:

«أفضت المحادثات التى دارت بين اللورد أللنبى والسير جلبرت كلايتن والمستر شلدون إيموس وبين المستر لويد جورج رئيس الوزراء والمركيز كيرزن، إلى الاتفاق

التام فيما يتعلق بالسياسة المصرية. ولم تعرف بعد تفاصيل الاجتماع الذى عقده الوزراء ليلة أمس فى مجلس العموم. ولا القرار الذى اتخذوه فيما يتعلق بالشروط. على أنه يحتمل أن يلقى رئيس الوزراء اليوم تصريحًا فى البرلمان. ولم يتناول أحد استقالة اللورد أللنبى بكلمة. وسيعود إلى مصر حالاً ليستخدم تلك السلطة التى لا يستطيع أحد سواه استخدامها فى هذا المأزق الحرج. والتى بدونها تتولد حالة تدعو إلى القلق الخطير حتى فى ضوء الخطة الجديدة التى اتبعتها الحكومة البريطانية. ونظرًا لقوة اعتقاد اللورد أللنبى بالخطوات اللازم خطوها فى الأزمة الحالية فإن ارتياح اللورد أللنبى للقرار الذى تم الوصول إليه يجلى الحالة كثيرًا».

«ومن المحتمل أن يشرح رئيس الوزراء الحالة شرحًا تامًا وافيًا فى مجلس العموم. ولا ريب فى أنه سيوجه إلى سلطان مصر خطابًا ـ كما جرى فى شهر ديسمبر الماضى ـ يعلن إلغاء الحماية ويبسط من جديد نيات حكومة جلالة الملك. أما ما تدين به الأمة البريطانية لِلُّورد أللنبى، من جراء معالجته للحالة، فسيُقدر حق قدره إذا ما صار فى الإمكان ذكر القصة بأكملها الخاصة بحوادث الأسابيع الثلاثة الماضية».

ولقد قالت جريدة «الديلى إكسبريس» فى مقال نشرته فى يوم ١٤ فبراير ما يلى:

«قابل اللورد أللنبى المستر لويد جورج مقابلة طويلة. وفاوضه فيما يتعلق باقتراحاته الخاصة بتسوية المسألة المصرية. أما النقط الأساسية التى يلح اللورد أللنبى فى طلبها لإنكلترا، فهى:»

١ ـ «جلاء الجنود البريطانية عن القاهرة والإسكندرية».

٢ ـ «إقامة الحاميات البريطانية على القناة فى القنطرة وبورسعيد والكوبرى».

٣ ـ «احتفاظ إنكلترا بمحطة للطيران فى أبى قير».

٤ ـ «إلغاء الامتيازات الأجنبية. وتكون إنكلترا مسئولة عن مصالح الأجانب فى مصر».

٥ ـ «إبقاء الموظفين الإنكليز فى الحكومة المصرية فى مراكزهم لمُدَد تتراوح بين عام وخمسة أعوام حسب النظام الذى يوضع».

٦ ـ «إبقاء السودان حافظًا لمركزه السياسى لمدة أربع سنوات يعاد بعدها النظر فى مسألته».

٧ ـ «إلغاء مركز المندوب السامى ويعاد إليه لقب قنصل جنرال أو لقب المعتمد المفوض كما كان الحال فى أيام اللورد كتشنر ومن سبقه».

وأضافت «الديلى إكسبريس» إلى ذلك قولها: «إن المفترض أن ثروت باشا المرشح لرياسة الوزارة يسلم مبدئيًا بهذه المطالب على وجه عام».

وقد نقل إلينا روتر فى أنبائه يوم ١٤ فبراير الخبر الآتى:

«قابل الفيكونت أللنبى رئيس الوزراء مقابلة قصيرة أمس مساء فى مجلس العموم ويقال إنه سيمر به وبسائر الوزراء، على ما يظن، غدًا الساعة العاشرة فى مكتب رياسة مجلس الوزراء للبحث فى المسألة المصرية وفى الاقتراحات الخاصة التى عرضها على المستر لويد جورج».

وأيدت التيمس نبأ الاتفاق على قبول اقتراحات اللورد أللنبى وفوز سياسته فقالت:

«والمفهوم أن رئيس الوزارة، بصفة خاصة، أظهر، أثناء المحادثات، تحوفًا من وجهة النظر التى يؤيدها اللورد أللنبى. وقد قدمت اقتراحات معينة فى نقطتين استطاع اللورد أللنبى قبولها لأنها لا تمس مركزه. وعندها كتبت صورة جديدة فى الحال وأدخلت نتيجة المحادثات فى الاتفاق».

وكذلك أيدت نبأ الاتفاق بين اللورد أللنبى والوزراء الإنكليز جرائد الديلى إكسبريس والمورنن پوست والديلى كرونكل وتبعتها جميع الجرائد الإنكليزية.

وحادَث مندوب جريدة الديلى كرونكل اللورد اللنبى فى يوم ٢٠ فبراير. فسأله المراسل عن اقتراحاته وكيف قوبلت، فأبَى اللورد المناقشة معه وقال بلهجة الجندى الشديدة ولكن بابتسامة محت أثر شدتها:

«استدعتنى الحكومة فجئت. ومهما تكن سياسة الحكومة فإنى منفذها».

فسأله المراسل: ـ «هل أنت راضٍ عن نتيجة مقابلتك للوزراء؟».

فأجاب: «تمام الرضاء».

فسأله: «أيخالجك أمل فيما يتعلق بمصر؟».

فأجاب اللورد: ـ «بلا شك لم يخالجنى قط شعور غير هذا. إن مصر بخير».

وقال روتر فى ١٩ فبراير:

«ينوى اللورد أللنبى أن يسافر من لندن فى ٢٠ فبراير ثم يركب إكسپريس الشرق إلى تريستا فيبحر منها إلى الإسكندرية على الباخرة (فيِّنا) إحدى بواخر شركة اللويد التريستية».

وقال روتر بتاريخ ٢٠ منه:

«جرت اليوم عند الظهر المقابلة الأخيرة بين اللورد أللنبى ورئيس وزارة فى دوننج ستريت قبل عودة اللورد أللنبى إلى مصر».

وقالت جريدة الأهرام فى يوم ١٨ فبراير ما يلى:

«من المنتظر أن يغادر اللورد أللنبى ومن معه مدينة لندن صباح اليوم عائدين إلى القطر المصرى فيصلون يوم الخميس القادم. وبعد وصوله يعلن الجواب أو الكتاب الموجه من الحكومة الإنكليزية إلى حضرة صاحب العظمة السلطان».

«إن عودة أللنبى معناها نجاح وجهة النظر المصرية التى أوصلتنا إليها المهارة السياسية لبعض نبغائنا المصريين. وهو نجاح لا يستهان به سيتغير من ورائه تاريخنا السياسى».

«وكان الفضل فى ذلك للأزمة الوزارية التى طال أمدها ونجم عنها هذا النفع الكبير للحركة الاستقلالية».

قالت: «ولكن الرجال المسئولين كانوا يتخوفون من خلق جوّ غير صالح فى مرحلتنا السياسية الدقيقة التى لن تجتازها البلاد سالمة غانمة إلا إذا تذرّع الجميع بحسن النية وتساندت القادة وتآزرت الخاصة والعامة بولاء خالص لا تشوبه سموم الأغراض لأجل العمل لمصلحة الأمة».

مناقشات مجلس العموم الإنكليزى فى التسوية المقترحة:

ولقد حدثت مناقشات بمجلس العموم الإنكليزى فى التسوية المقترحة للمسألة المصرية، فرد المستر لويد جورج على المستر لِنْ والمستر پارنس مصرحًا بأن «الحكومة تنوى أن تعلن فى البرلمان يوم ٢٨ فبراير الاقتراحات الخاصة بمصر وهى اقتراحات يجب أن يوافق عليها البرلمان». وقال: «إنه تعهد بأن لا ينشر هذه الاقتراحات حتى يصل اللورد أللنبى إلى مصر. لكى تنشر فى إنكلترا وفى مصر فى وقت واحد».

فسأل الميچور پارنس: «هل إطلاق زغلول باشا داخل فى برنامج سياسة الحكومة؟» فأجاب المستر لويد جورج: «إننى لا أستطيع التصريح بشىء قبل وصول اللورد أللنبى إلى مصر».

وطلب الليفتنانت كولونل كروفت تعهدًا بأن اللورد أللنبى لا يعرض أى اقتراح على ولاة الأمور المصريين قبل أن يتمكن مجلس العموم من البحث فى هذه الاقتراحات. فأجاب المستر لويد جورج بأنه «ستعرض اقتراحات على ولاة الأمور المصريين بصفة نهائية مع اشتراط موافقه البرلمان البريطانى على هذه الاقتراحات». قال: «ولا يَسَع الحكومة إلا أن تعرض هذه الاقتراحات على ولاة الأمور المصريين فى نفس الوقت الذى تعرضها فيه على مجلس العموم».

ثم قال المستر لويد جورج ردًا على اللورد روبرت سيسل: «إن الحكومة تنوى التمسك بالاقتراحات الحالية. وإنى لا أعتقد أن الوقت الحاضر ملائم لنشر جميع الرسائل التى تبودلت فى هذا الصدد. وأفضل أن أستشير اللورد اللنبى بهذا الخصوص».

ورد المستر تشمبرلن على سؤال من السير ويليام چونس هيكس، فوعد بتخصيص يوم للمناقشة فى المسألة المصرية متى انتهت المناقشات فى القانون الإيرلندى.

حديثا ثروت باشا مع مكاتب الماتان
وسعيد باشا مع مكاتب المحروسة:

ولقد انتهز مكاتب جريدة «الماتان» الفرنسية هذه الفرصة فحادث حضرة صاحب المعالى عبد الخالق ثروت باشا يستوضحه ماهية شروطه وما يعتقده نحوها من آراء الحكومة الإنكليزية. فصرح له معاليه بما يلى:

«كنت قد طلبت من الحكومة البريطانية أن تلغى الحماية وتعترف باستقلال مصر. وأن تُنشئ برلمانًا تكون أمامه حكومة دستورية مسئولة. مع جميع التعديلات فى النظام الإدارى الحالى حسبما تقتضيه تلك المسئولية».

«وهذه الحكومة الدستورية هى التى تعين، تحت إشراف البرلمان، وفدًا رسميًا للمفاوضة بشأن وضع قواعد الاتفاق بين الحكومة المصرية وبريطانيا العظمى يحدد الضمانات اللازمة لحماية مصالح الإمبراطورية البريطانية والأجانب. ويعرض هذا الاتفاق بطبيعة الحال على البرلمان المصرى».

«وإنى لا أعتقد أن فى استطاعة الحكومة البريطانية إلغاء الحماية دون موافقة البرلمان الإنكليزى. لأن الحكومة المذكورة وعدت البرلمان البريطانى بألا تتخذ أى قرار مهم بشأن مصر دون استشارته. ولكن يكاد يكون من المؤكد أن أى مشروع من هذا القَبيل تعرضه الحكومة نفسها سيوافق عليه البرلمان الإنكليزى».

«ويهمنى أن أضيف إلى ما تقدم، رغبة فى إزالة كل التباس، أننى فيما يتعلق بمشروع كيرزن أوافق كل الموافقة على الموقف الذى وقفه عدلى باشا وزملاؤه فى

لندره. على أن الحالة التى نجمت عن ذلك الموقف كانت سائرة ببلادى إلى الفوضى والتفكك. والطريق الذى سلكته كان يلوح لى أنه الوحيد الذى كان يمكن سلوكه».

«وإنكلترا تجعل الآن إلغاء الحماية وتأليف البرلمان جزءًا من أجزاء التسوية التى ستبحث فيها. ولكنه لا يسعنى قبول ذلك لأننى أعتقد أنه لا يحق لى أن أقطع عهدًا بشأن الضمانات بدون موافقة البرلمان المصرى».

«وكل ما أرغب فيه هو تمهيد السبيل لمفاوضات جديدة بين دولة مصرية مستقلة دستورية وبريطانيا العظمى على الضمانات التى تطلبها إنكلترا لحماية مصالح الإمبراطورية البريطانية ومصالح الأجانب فى البلاد».

وصرح صاحب الدولة محمد سعيد باشا فى حديث نشرته جريدة المحروسة بما يلى:

«أولاً ـ أنه لم تَجْرِ بينه وبين اللورد نورثكليف أية محادثة».

«ثانيًا ـ أن الذين يدَّعون أن نفى سعد باشا زغلول وصحبه لم يؤثر فى الشعب المصرى قد غشوا أنفسهم لأن المصريين شديدو الاستياء من الضغط الحاصل الآن ويعتبرون الحالة الراهنة، وعلى الأخص نفى سعد باشا وأصحابه، إهانة عظمى للشعب بأكمله».

«ثالثًا ـ أن دواء هذا الموقف صعب الإيضاح (بسبب الحوادث المؤسفة التى وقعت أخيرًا) ولكن بما أن الأمة تضع ثقتها فى سعد باشا فيكون من الميسور إرضاء البلاد بإعادة سعد باشا ورفاقه إلى مصر».

تهيئة الأفكار للسياسة الجديدة:

ولما أن قرب موعد عودة اللورد أللنبى إلى مصر يحمل الوثائق الرسمية الجديدة التى تضع أساس سياسة مستحدثة فى المسألة المصرية. أخذت الأقلام وطفق الجماعات ممن يعنيهم الأمر يهيئون النفوس لقبول الموقف الحديث الذى نتج عن اتفاق اللورد أللنبى وثروت باشا.

فأصدرت اللجنة التنفيذية للاتحاد الإنكليزى المصرى، الذى سبق لنا ذكر تأليفه، البيان التالى فى يوم ٢١ فبراير:

«تألف الاتحاد لترقية العلائق الودية بين بريطانيا العظمى ومصر. وهى العلائق الجوهرية لصالح الفريقين. وسيسعى الاتحاد لنشر تفاهم أجلى فيما يتعلق بالمسألة المصرية وذلك بتنوير الرأى العام فيما يختص بالمسائل الآتية»:

«أولاً - حقيقة مركز مصر السياسى. وهى الحقيقة التى يظهر أن كثيرًا من الدوائر أخطأ إدراكها. إذ يعتقدون أن مصر من الأملاك البريطانية. أو ولاية تابعة أُدخلت ضمن دائرة الإمبراطورية. وقد ترتب على هذا الخطأ أن المصريين الذين يتوقون إلى الاستقلال القومى عُدّوا كرعايا ثائرين».

«ثانيًا - الخدمات التى قدمها الشعب المصرى والوزراء المصريون إلى الحلفاء فى خلال الحرب. فقد كان الفضل الأكبر فى الانتصارات التى أحرزها الحلفاء فى ميادين البحر المتوسط راجعًا إلى حرّية استخدام الأراضى المصرية، بصفة ودية، كقاعدة للجيوش البريطانية. وإلى المؤن والمهمات والمعدات التى سُحبت من مصر. وإلى المساعدة التى قدمتها فرق العمال والنقل المصرية».

«ثالثًا - الوسائل التى يمكن بها تحقيق الأمانى المصرية فيما يتعلق باستقلالهم القومى دون مس مصالح بريطانيا العظمى الجوهرية. ونعنى بها سلامة المواصلات الإمبراطورية واجتياز الأراضى المصرية إذا ما قضت الضرورة بذلك. وأن لا تتبع مصر المستقلة سياسة خارجية تنطوى على العداء لبريطانيا العظمى أو ضارة بها. وفى الوقت نفسه، ضمانة سلامة الجاليات الأجنبية وأملاكهم التى تتحمل بريطانيا العظمى تبعتها».

«ولما كان الاتحاد الإنكليزى المصرى يعتقد أنه يمكن التوفيق بين وجهات النظر البريطانية فيما يتعلق بمصالحهم. ووجهات النظر المصرية فيما يتعلق باستقلالهم القومى. فسيعمل (أى الاتحاد)، وهو بعيد عن أية اعتبارات حزبية، لإزالة سوء التفاهم الذى زاد فى مصر فيما يتعلق بنيات البريطانيين. والعمل للوصول إلى تسوية تنال موافقة كلا الشعبين».

كما أن الجرائد الرشيدة المصرية أخذت تحث الناس على انتظار نشر الوثائق الجديدة للتعليق عليها. وأن لا فائدة من مصادرة هذه السياسة الجديدة مقدمًا قبل الاطلاع على كنهها ومعرفة الوجهة التى ترمى إليها. خشية تنفير الإنكليز من التفاهم معنا والمضىّ فى سبيل توخى إرضائنا.

ذلك أن الإنكليز ربما كانوا مقتنعين بأنهم يقتربون، على قدر استطاعتهم، من مرمى نظر المصريين. ولكن المشتغلين بالسياسة من المصريين كانوا شديدى الحذر من مرامى السياسة البريطانية. بل كانوا يشعرون بأن الأمر لا يخرج عن رمى البلاد فى تيه من السياسة لا يُعرف له أول ولا آخر. وأنه، مهما يكن من أمر، فلا يمكن الوصول إلى حل صريح جلىّ إلا بعد مفاوضات تحدث بين الطرفين ذوى المصالح لا على إثر محادثات بين إنكليز وإنكليز مهما يكن استعداد هؤلاء لحل هذه المسألة بالتى هى أحسن. محاجة معقولة رشيدة. ولكن يوجد دائمًا أولئك الذين يتطفلون على موائد السياسة ولا يرضون عن أمر مطلقًا. أولئك الذين يولولون ويصيحون عند كل بادرة تبدر من الرجال المسئولين ناعين عليهم ما اختطوا من خطط. أولئك الذين يحمّلون أنفسهم مؤنة اكتشاف الوجه المظلم المختبئ تحت ما يبدو من نور وجلاء. ولا يحلو لهم إلا تحويل كل عمل إلى مناحة يزيحون فيها عن أنفسهم ما يتصورونه من هموم بكثرة البكاء والعويل. أولئك هم الآفة التى تلحق السياسيين وتعرقل مساعيهم الحسنة فى كل وقت وزمان ومكان.

والسياسى العاقل من لا يكترث لمثل هؤلاء. ولا يأبه لأقوالهم ونعيقهم. ولا تزعجه ولولتهم وصياحهم. بل يسير فى عمله صامتًا لا يعير أذنه إلا لمن يتناول الأمور بالهوادة والعقل السليم والنقد القويم المستقيم.

(تم الجزء الثانى من التمهيد)

* * *

خلاصة
هذا الجزء

انتهى الجزء الأول من هذا الكتاب حيث انقطعت المفاوضات بين لجنة لورد ملنر والوفد المصرى برياسة حضرة صاحب المعالى سعد زغلول باشا. وبدأنا هذا الجزء بما كان من حوادث بعد ذلك. حيث عاد الوفد أدراجه واشتغل بالقضية المصرية فى مصر ذاتها. ثم قامت المفاوضات الرسمية على يد حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا التى فشلت كسابقتها. ثم ما تلا ذلك من التمهيد لسياسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢.

ولقد تولى أمور البلاد فى هذه الفترة وزارتان. كانت الأولى منهما إدارية والثانية سياسية. وإنَّا، اتباعًا للخطة التى سلكناها فى الجزء الأول، نود أن نبدأ هنا باستعراض أعمال هاتين الوزارتين محللين نفسية كل من رئيسيهما ثم نصدر حكمنا على أعمالهما منزهًا عن الغرض:

(محمد توفيق نسيم باشا)

دولة نسيم باشا، على ما نعلم، زجل كثير الصمت قليل الكلام. مشهور بالتقوى والطاعة. إذا أخلص بالغ فى إخلاصه. شديد الاعتقاد فى القضاء والقَدَر. إلا أن فيه خلالاً متضاربة. فهو فى حين قاسٍ وفى حين لين. وفيه قوة وضعف. وجمود ومرونة. ودعة ودهاء. أو هو يلبس لكل حال لبوسها. إلا أنه، مع ذلك، رجل إدارة أكثر منه رجل سياسة وكفاح. فهو لا يعرف فى الأولى تفريطًا فى حق. أو ميلاً لهوى. أو مراعاة لخاطر. بل هو مثال من أمثلة الصلاح

والاستقامة. ولعل أخصَّ ما امتاز به دولته إخلاصه للعرش. إخلاصًا يتجلى فى كل عمل من أعماله. ولعل هذه الميزة هى التى زجت به بعد ذلك فى مأزق السياسة وحزونها الوعرة.

ولقد تولى الأمر ولم تكن العاصفة قد سكنت فى البلاد. فلاح له أن يخمدها بالحزم. فانقلب حزمه إلى شدة وضغط. لم يَرُقْ فى أعين الشعب الناهض. حيث حاول حبس الشعور المستفيض فى النفوس الضيقة بما حملت. وكان الطلبة أكثر الناس عليه نقمة. لأنه ما وسعه احتمال رؤيتهم يخرجون عن دائرة واجبات التلمذة إلى ساحات السياسة الشاسعة فيتيهون فى أوديتها وفيافيها. فحقدوا هم كذلك عليه وعلى وزارته. بل بلغ العداء ببعضهم أن اعتدى على حياته فى رائعة النهار. ولم يرهبهم خطورة مركزه ولا شناعة الجريمة. ولكن الله سلمه من هذا العدوان المروع. وما هى إلا أن اعتزلت وزارته الأحكام حتى ألفوا المظاهرات العدائية ضده. أهانوا فيها اسمه. ورمزوا له فيها بكل رمز مُشين.

تولى دولته الأمر عقب استقالة وزارة وهبه باشا الذى كان عضوًا فيها. فلما جرت السياسة مجراها وتهيأت الظروف لعظيم الحوادث. حيث صرحت الحكومة البريطانية، فى كتاب رسمى إلى عظمة السلطان، باستعدادها للمفاوضة مع وفد يعينه عظمته للوصول، إذا أمكن، إلى إبدال الحماية بعلاقة أخرى. تنحى دولته عن الأمر لرجال السياسة المختصين. وردّ (الأمانة التى أخذها فى يده) لأربابها. قائلاً: (لله مصائر الخلق وعواقب الأمر).

(عدلى يكن باشا)

ثبات لا يعادله ثبات السكسونيين. تموج الدنيا من حوله فلا يتحول عن رزانته قيد شعرة. بل تراه كالطود وكأن لم تقع بساحته واقعة. تحسبه خاوى القلب لا يهتم فى هذا العالم لشىء. حتى إذا أخرجته عن صمته ألفيته البحر علمًا. والسيف رأيًا. والعدالة حكمًا. يمتاز دولته عن سواه بالنُّبل والترفع عن سفاسف الأمور. ولا عجب فهو فرع دوحة من بيت الملك. ابن نعمة وحَسَب. نشأ فى الغنى

والترف. كانت البيئة التى نشأ فيها تعدّه لغير مركزه. ولكنه أفلت منها وتغلغل فى سلك حياة الشعب. فرقى مدارج الوظائف حتى وصل إلى قممها. ثم أتت الحوادث العظام فألفته عظيمًا.

وكانت له، قبل تولّيه الأمر، يد كبرى فى الحركة الوطنية. فلما فاوض ملنر زغلولاً فى مطالب الأمة استوسطه الزعيم. فكان خير معوان للوفد على أداء مهمته. واتفقت الآراء على أن يؤلف هو وزارة الثقة التى تتولى المفاوضات الرسمية إذا ما حان لها الزمان.

أخذ بيده الحكم، والأمر ملتاث. والنفوس فى هجعة تولتها بعد ثورة. فأيقظها بما بعث فيها من أمل بمنهاجه السياسى. فهبت من هجعتها طَرُوبًا مستبشرة. تصفق باليدين وتشيد بذكر وزارة الثقة. وتنادى بحياة عدلى وحياة سعد.

وكانت وزارته تضم أساطين الأمة ومدبرى الحركة القومية. فكان ابتهاج الشعب بها مما لم يسبق له نظير. وظل فى حبور وأفراح حتى خُيل لمن شهد الأمور أنه لن ييأس بعد ذلك أبدًا.

وعاد الوفد وعلى رأسه سعد. فتعاظمت الأفراح وتكاثرت المسرَّات. وكادت الأمة تخرج عن طور الاعتدال.

وفيما هى فى أفراحها ومظاهراتها ماضية قامت مباحثات بين الرئيس والزعيم فى شئون الوفد الذى يشخص إلى إنكلترا لتولى المفاوضة. ودب الخلف بينهما فى هذه المباحثات. وقد بدأ صغيرًا وفى أمر غير جوهرى هو رياسة المفوضين. ولكنه اشتد بعد ذلك حتى أدى إلى الخروج عن الصداقة والوفاق وانقسم الناس فريقين. فانضم للرئيس قوم ولاذ بالزعيم أقوام. فانفرط عقد اتحاد الأمة بعد التئامه. ومضى كل منهما فى سبيله. واشتدت الخصومة بينهما. والناس يصيحون خلف هذا وذاك. لاهين عن الخصم الواقف لهم بالمرصاد. ففقدت القضية أكبر ركن ترتكز عليه. ونزع من يد الأمة أمضى سلاح تدفع عن نفسها به. وكانت الحكمة تقضى بتلافى الأمر استبقاء للوحدة واستجماعًا للكلمة.

ومما زاد نار الخلاف اشتعالاً، إنه، وقد زاعت الخصومة بين الرئيس والزعيم، أراد فريق من الموظفين أن يحتفل بالزعيم. فرأت الحكومة أن هذا الاحتفال كان من شأنه ولا شك أن ينقل الخصومة إلى دوائرها. وأن يذهب بكل سلطان للرؤساء على مرؤوسيهم. ويخلُّ بما يجب لهم من الطاعة والاحترام. فحاولت الوزارة منعه. وأُحيل من أجل ذلك بعضهم على المجالس التأديبية. وكان بين هذا الفريق من الموظفين قضاة فقضت هيأتهم التأديبية، وهى الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف، ببراءتهم. وكان لقضاء هذه الهيأة أثر بالغ فى إضعاف هيبة الحكومة. حيث كانت نتيجة هذه المحاكمة غير مؤيدة لخطتها.

ومما يدعو إلى الدهشة ما سلكته الوزارة من جمع تواقيع الأهالى على عرائض الثقة بها. مستعينة فى ذلك برجال الإدارة. معارضة عرائض الثقة بسعد باشا. نعم يدهشنا ذلك من وزارة كان على رأسها دولة عدلى باشا. وهو الرجل الرزين الذى ينظر دائمًا إلى الإمام. ولا تغره صغائر الأمور.

ولما عزَّ على الوزارة أن ترى المظاهرات المعادية لها تطوف الأحياء بلا وجل منها، وهى قد نبهت القائمين بها إلى أن يخلدوا إلى السكينة. ليدعوا كل ذى عمل يتفرغ لعمله، عمدت إلى استعمال الشدة والقسوة مع المتظاهرين. فبالغ مأموروها فيها مبالغة استنكرها وشكا منها كل مصرى. وهكذا حل النفور منها محل الابتهاج بها فى أول عهدها.

نعم إن الزعيم ركب متن العناد فى كثير من الأحيان وجر الناس إلى ما كانوا فى غنى عنه. ولكن حكمة عدلى باشا كان يرجى فيها ألا تصل الحالة إلى هذا الحد.

ويلوح لنا أنه كانت هناك أيدٍ غير يد عدلى باشا تدبر الأمور فى كثير من الأحيان. لاشتغال دولته بما هو أعظم. كما أنه كان هناك قوم التفوا حول الوزارة، كما كان هناك أقوام ملتفين حول الزعيم، يدَّعى كل منهم الاتصال بالأمة.

ويوهم بأمور لا حقيقة لها فى الواقع جعلت كلا الطرفين يعتقد أنه إنما يتبع السبيل السوىّ.

ألم تَرَ إلى عدلى باشا، ذلك الرجل الذى ينبو بطبعه عن السفاسف، يقبل أن تقام له حفلة يوم شد الرحال يبغى المفاوضة مع الإنكليز، فيرى بثاقب فكره أنها لم تدفع إليها عقيدة ثابتة أو ميل سليم بل إن يد رجاله ظاهرة فيها، ثم هو يقبل بعد ذلك أن يقام له مثلها عند عودته من المفاوضات. وقد آب منها كما يعرف كل مصرى.

لا نستطيع مطلقًا أن نصدق أن دولة عدلى باشا كان ممن يؤمن بما كان يؤكده له من كانوا حوله ممن أشاروا بتلك الاحتفالات. نحن لا نقول بأن أوبته لا تستحق أن يُحتفل بها. ولكننا نقول إنه كان ينبغى أن يراعى هؤلاء القوم كرامة دولته فلا يعرضونه لما تعرض له.

وإن لمن الأخطاء السياسية أن يبادر عدلى باشا إلى فتح باب المفاوضات الرسمية وقد بانت نية الأخصام فى خطبة وزيرهم تشرشل فى منشستر بأنهم لا ينوون منح مصر شيئًا. وبخاصة لأن الأمة كانت فقدت أمضى سلاح فى يدها وهو الاتحاد. فكان من الحكمة أن تُرجأ المفاوضات حتى يلتئم شِقَّا الأمة وتعود إلى سالف عهدها من الاتحاد والوفاق.

(انقسام الوفد)

انقطعت المفاوضات الأولى بين الوفد المصرى، برياسة صاحب المعالى سعد زغلول باشا ولجنة لورد ملنر. فغادر الوفد لونده راجعًا إلى باريس. وهناك اختلف الأعضاء على نقطة كانت فى بادئ الأمر محل اتفاق الجميع. وهى أن «الوفد، مع تمسكه بفكرة عدم استئناف المفاوضة إلا بعد قبول التحفظات، لا يمنع من دخول سواه فيها إذا كان ممن يثق فيهم. وعلى الوفد أن يؤيده».

ولقد أدى هذا الخلاف إلى انفصال ستة من أعضائه وعودتهم إلى مصر. وهم محمد محمود باشا. وحمد الباسل باشا. وعبد العزيز فهمى بك. ومحمد على بك. وأحمد لطفى السيد بك. وعبد اللطيف المكباتى بك.

نعم إن هؤلاء الأعضاء وصلوا إلى مصر ولم يتظاهروا بهذا الخلاف. بل اجتمعوا بأعضاء الوفد الموجودين بالقاهرة وأصدروا بلاغًا بأنهم إنما عادوا لخدمة القضية المصرية غير أن الناس لم يطمئنوا لذلك. وبخاصة لأن رئيس الوفد وَالَى دعوته للأمة، وهو بأوروبا، للتمسك بعُرَى الاتحاد والوفاق.

منذ ذلك التاريخ ظهر فى الصفوف طائفتان: المعتدلون والمتطرفون. ولم يكن فى صفوف الأمة قبل ذلك إلا طائفة واحدة: وهى طائفة المطالبين بالحقوق!

فبدأت السياسة الإنكليزية تستغلّ هذا التفرق. منتهزة الفرص كما أدلى بذلك اللورد ملنر.

فأرسلت الحكومة البريطانية إلى عظمة السلطان كتابًا تقول فيه إنها: «بعد درس الاقتراحات التى اقترحها اللورد ملنر استنتجت أن نظام الحماية لا يكون علاقة مُرْضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى..... وأنها ترغب فى الشروع فى تبادل الآراء فى هذه الاقتراحات مع وفد يعينه عظمة السلطان. للوصول، إذا أمكن، إلى إبدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التى لبريطانيا العظمى. وتمكّنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية. وتطابق الأمانى المشروعة لمصر والشعب المصرى». وعلى ذلك استقالت الوزارة الإدارية التى كان يتولاها دولة توفيق نسيم باشا وتألفت وزارة عدلى باشا. وقد وضعت لها برنامجًا سياسيًا يكفل للأمة نيل غاياتها. واعدة بأنها «ستجرى فى مهمتها متشبعة بما تتوق إليه البلاد. ومسترشدة بما رسمته إرادة الأمة. وأنها ستدعو الوفد المصرى الذى يرؤسه سعد زغلول باشا إلى الاشتراك فى العمل لتحقيق هذا الغرض».

تألفت هذه الوزارة بين تهليل الأمة وتكبيرها وأفراحها مستبشرة بقرب عودة المياه إلى مجاريها ورفع النير الذى تحملته زمنًا طويلاً على أكتافها. مؤمّلة نيل ما تاقت إلى نيله منذ هزتها عاطفة الوطنية الحقة.

ولقد برّت الوزارة بوعدها. فدعت الوفد للاشتراك معها فى العمل، فعاد معالى سعد باشا من أوروبا إلى الأوطان تحفه التجلة والاحترام. واحتفت به البلاد احتفاء لا يعدله تكريم الأمم لملوكها أو قوادها الفاتحين. وكانت الوزارة فى طليعة المحتفلين. وسمحت بمواكب التبجيل والتعظيم تملأ الشوارع والميادين. وأعطت الحرية للناس فى إظهار شعورهم بكل ما يخطر على بالهم من السبل. وأطلقت لموظفيها العنان للقيام بقسطهم من الإجلال للزعيم والإكبار. وأمرت رجال الحفظ بتنظيم الحفلات والمحافظة على النظام. فلم تقصر، والحق يقال، فى صغيرة ولا فى كبيرة.

وما تذوقت الأمة طعم الأفراح برهة حتى بدأ شيطان التفرقة يلعب. فأوحى إلى الوفد أن يتمسك برياسة المفوضين وإلى الوزارة برفض طلبه. وزاد بين الفريقين الإعنات والتمسك بالغايات. وكان بين الرئيس والزعيم حوار انتهى بجدل فخروج عن دائرة الاعتدال. فتراشق بمؤلم الألفاظ. فتحريض على إقامة المظاهرات ضد الوزارة. فدعاء على الوزارة بالسقوط. فحملات فى الصحف عليها. فحال لا يرضى بها عاقل من البشر.

ولم يكن رجال الوفد كلهم راضين عن هذه الخطة. فعارض فيها فريق منهم. فلم يُصغَ لمعارضتهم. فانفصلوا عن الوفد. فأعلن هذا انشقاقهم. وكان كثير من الناس يرون رأيهم فانضموا إليهم فى الرأى. وكان فى الأمة انشقاق فى المذاهب. ولو كانت كلها من رأى واحد فى الغاية.

وقامت الرسل من عقلاء الأمة يحاولون إعادة الاتحاد المقدس بين شِقّى الأمة المتباعدَيْن. فلم يصلوا إلى نتيجة. لأن الخلاف كان قد استفحل بين الأخوين الشقيقين.

وكـان السـواد الأعظم من الأمـة يلوذ بالـزعـيم وقليل مـن المفكرين العـقـلاء يحبذون خطة الوزارة. فقـامت المظاهرات ضد الوزارة. وبعد أن كان يُنادى فيها بسقوط الخصم وطلب الاستقلال، أصبح النداء بالدعاء على الأخ الشقيق بالويل والثبور وعظائم الأمور. فقابلت الوزارة تلك المظاهرات بالشدة. وقسا رجالها على إخوانهم من أفراد الشعب قسوة أنستهم ما تحملوه من رجال الجيوش البريطانية أيام الثورة الفكرية. فارتاعت النفوس وأخذ العقلاء على الوزارة شدتها.

وظلم ذوى القربى أشد مضاضة * على النفس من وَقْع الحسام المُهنَّد

فـعلت الوزارة ذلك فى وقت كانت تريد فـيه النـاس على أن يمنحـوها ثقـتهم بتوقيعهم على عرائض تحاكى بها عـرائض الثقة التى أُعطيت لسعد باشا. فكان الناس يوقعون عليها خوفًا أو كرهًا بتـأثير رجـال الإدارة. ولقد كتبت فيها أسماء أناس طواهم الموت منذ زمان. فكانت مهزلة أضحكت رجال السياسة من الإنكليز حينمـا عـرضت عليهم لتـثبت أن الأمـة تُبْـدى ثقـتهـا بـالوفـد الرسمى المكلف بالمفاوضات.

ولقد تمادى الشعب فى مظاهراته ضد الوزارة حتى ابتذلت وأصبحت لا تطاق. ثم حـدث فى طنطا حادث روّع النـاس. حيث أمـر حكمدار البـوليس هناك رجـاله بتفـريق مظاهـرة بإطلاق الرصـاص فقتل بعض المتظاهـرين. فـارتجت البـلاد لهذا الحادث. وعم الأسف جميع الطبقات. واتخذها الوفد سبيلاً لتغذية سخط الشعب على الوزارة. ولكن الوزارة استطاعت أن تمحو أثر هذا الحادث بعد قليل.

وما هدأت النفـوس حتى وقعت حوادث أخرى أشد شؤمًا وأبلغ إيلامًا للنفوس وأفحش نتيجة. تلك هـى حوادث الإسكندرية الممقوتة التى اعتدى فيها الرعاع من الأجانب والـوطنيين بعـضـهم على بعض. فـأودوا بحيـاة فـريق من الجـانبـين. فلم تهتم البـلاد هنا لحياة رعاعها. ولكن الأجانب أجـانب. لهم امتيازات. فقـامت لهم الدنيـا وقـعـدت. وتقـوّل القـائلون على الأمـة بأكـملهـا. وعـدّوها كـارهة للغـريب متعصبة لدينها. واتخذ ذوو الأغراض، من هذه الحـوادث، ذريعة لإرهـاب الأجانب

جميعًا من المصريين. ولم ينظروا إلى حال الآلاف من النزلاء الضاربين فى كل مدينة وقرية من قرى القطر. وأنهم فى أمان لا يبغون عنه مزيدًا. ولم يكفهم ما أبداه المسئولون من الأمة من إعلان استنكارهم لتلك الحوادث واستفظاعهم إياها. بل اجتمع الطليان منهم، وكأنهم كانوا على انتظار لهذا الحادث، وقرروا أنهم لا يأمنون على أنفسهم غائلة غوغاء المصريين المتعصبين إلا بايجاد قوة مسلحة ذات صفة دولية يناط بها المحافظة على النظام. وأبلغوا قراراتهم إلى حكومتهم يدعونها للتدخل فى الأمر وطلب ذلك من الإنكليز.

وكانت هذه الحوادث أعظم مستند اتخذته السياسة الإنكليزية ضدنا عند الحاجة. وما كانت مثلها لتقع لولا ما انتاب البلاد من تفرقة الكلمة وتشتيت الأهواء.

قامت الهيئات والجماعات المصرية البحتة والمختلطة، من مصريين وأجانب، تحارب الحملة التى حملتها الأقلام المأجورة بعد ذلك على المصريين. ولكن الوصمة كانت التصقت وكانت الحجة فى يد الإنكليز.

(المفاوضات الرسمية)

كانت دعاية الوفد فى البلاد قد اشتد ساعدها ضد الوزارة. فلم يكتف الناس بإظهار عواطفهم بالمظاهرات بل كانت الوفود تفد من الأقاليم تطلب من عظمة السلطان إقالة الوزارة وتنشر البيانات على صفحات الصحف. ويفد سواها من ذات الأقاليم فيقصد الوزارات يعبر عن ثقته بها وينشر كذلك مكنونات ضمائره فى الجرائد. بل كان بعض تلك الوفود يتوسل بالخصم لإسقاط الوزارة ويبعث بمطالبه إلى الوزارة الإنكليزية والبرلمان الإنكليزى! كأن الخصم أصبح حكمًا بين شقّى الأمة المختلفين. مما أدى إلى انفصال باقى أعضاء الوفد القدماء عنه.

كل ذلك لم يَعُق الوفد الرسمى، برياسة عدلى يكن باشا، عن شد رحاله إلى بلاد الإنكليز لمفاوضتهم فى مطالب الأمة. وكان الإنكليز إذ ذاك قد تيقنوا من ضعف الأمة المصرية لشقاقها بعد قوتها باتحادها. فرحبوا بالمفاوضة فى هذا الظرف.

ولم يُفِد الوفد الرسمى ما أبداه علماء الأمة ورجال قضائها وكبار عقلائها من الثقة به وتأييده فى مسعاه. بل أثرت فيه دعاية الوفد المصرى. وكان الاحتفال بسفره محفوفًا بشىء من مظاهر عدم الرضاء من بعض عناصر الشعب. فاتخذ الإنكليز ذلك سلاحًا فى أيديهم يحاربون به أمانى الأمة. وكان وزراء الممتلكات المستقلة والمستعمرات البريطانية موجودين إذ ذاك فى لندره. فعقدت الحكومة البريطانية منهم مؤتمرًا أبدى اللورد كيرزن أمامهم تصريحًا عن المسائل التى ستتناولها المناقشة مع الوفد المصرى. فأيد ممثلو الممتلكات خطة الحكومة التى تنوى اتباعها مع وفدنا.

ولقد وصلت دعاية الوفد المصرى إلى أوروبا وأرسل أعوانه يعرقلون أعمال الوفد الرسمى ويشوشون عليه. فشوه بعض الطلبة جمال استقبال الوفد الرسمى فى باريس وفى لندره بمظاهرات نادوا فيها بسقوط عدلى باشا وبحياة سعد باشا. فلم يكن كل ذلك بمانع لهم عن الأخذ بأسباب المفاوضة. وتنكر اللورد كيرزن لعدلى باشا. وطلب أمورًا لم يطلبها ملنر من زغلول باشا. ملوحًا بحوادث الإسكندرية الأخيرة ومطالب الجاليات الإيطالية بشأنها.

وأيد رجال العسكرية اللورد كيرزن فى مطالبه. رغمًا من كون رئيس الوزارة الإنكليزية كان ميالاً شخصيًا للاتفاق مع المصريين. ولكن تعدد الأحزاب فى تلك الوزارة الائتلافية لم يجعلهم متضامنين.

وبينما كان الوفد الرسمى يعانى المصاعب فى مفاوضاته مع الحكومة البريطانية، أخذ سعد باشا يوعز إلى أعضاء البرلمان الإنكليزى من حزب العمال بالقاء بعض الأسئلة التى تضعف من مركز عدلى باشا وتقلل من شأن وفده. فأزاح هؤلاء اللثام عن أمور كانت البلاد فى غنى عن أن تنشر عنها. اتخذها الاستعماريون دليلاً على عدم كفاءة المصرى لأن يحكم نفسه بنفسه. ومع كل ذلك لم يتنصل سعد باشا عن تهمة الإيعاز بها. بل فاخَر بها وعدَّها من هؤلاء النواب الإنكليز محمدة شكرهم عليها. وزاد سعد باشا على ذلك أن دعا لجنة من هؤلاء

النواب لزيارة مصر على نفقته ليُجْروا تحقيقًا عن الحالة. وبذلك أقدم على إتيان ما كان يحذر الأمة منه على يد لجنة ملنر حينما أُرسلت إلى مصر.

حضر هؤلاء الأعضاء إلى مصر فاحتفى بهم الوفد. واحتفت بهم الأمة التى قاطعت لجنة ملنر من قبل. على أن هؤلاء النواب لم يصرحوا بأكثر مما صرح به ملنر. ولم يقولوا سوى ما قاله سواهم من الإنكليز. سواء أكانوا محافظين أم أحرارًا. وكانت زيارتهم، كما قال بعضهم، رواية مضحكة. لأنهم قالوا فى خطبهم إنهم «إنما يتدخلون فى أمور مصر لأنها داخلة ضمن الإمبراطورية البريطانية».

وعاد النواب إلى بلادهم مودعين، كما قوبلوا، بمظاهر الحماسة والتعظيم والتبجيل. ولم تستفد منهم مصر شيئًا يوازى ما قوبلوا به من حفاوة واحترام.

قام سعد باشا بعد سفرهم فى رحلة فى صعيد مصر. مستقلاً باخرة نيلية. فلما وصل إلى أسيوط وقعت هناك كارثة مفجعة. حيث اختلف الناس فى الهتاف فتضاربوا وتقاتلوا وهم على ضفة النيل ينتظرون. وتدافعوا بالأكفّ والأيدى. وأطلقت الطلقات النارية. فهوى من هوى إلى النيل. وسالت دماء القتلى والجرحى. وكانت فتنة صغيرة أعقبها تراجع الباخرة إلى الضفة الثانية من النيل. ومُنع سعد باشا قسرًا من النزول إلى البرّ. فأقلعت باخرته فى الصباح إلى الجنوب. فمنع من النزول فى سوهاج وكاد يقع فى جرجا ما وقع فى أسيوط. فمنع نهائيًا من النزول إلى البرّ فى المدن والقرى حتى أسوان. وهكذا انتهت هذه الرحلة بإزهاق الأرواح. وما كان أغنى معاليه عن كل ذلك لو حل الحِلْم محل العناد.

سارت بعد ذلك المفاوضات تتعثر فى العقبات. والوفد المصرى لا يألو جهدًا عن إقامة العراقيل فى سبيل وفد الحكومة. حتى أصبح ذلك ظاهرًا للعيان. فأدى ذلك إلى أن أعضاء الجمعية التشريعية الباقين على قيد الحياة يسحبون توكيلهم من سعد باشا. وهم الذين أقاموه فى البدء وكيلاً عنهم للمطالبة بالأمانى القومية. فلم يأبه سعد باشا لذلك. بل ظل يتبع التيار الذى جرفه إلى ما وصل إليه.

وفى يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢١، قطع عدلى باشا المفاوضات حيث لم يَرَ سبيلاً إلى الاتفاق مع الإنكليز. قطعها بأنفة وعاد موفور الكرامة عالى الرأس. لم يحاول عرض مشروع على الأمة ليتخلص من مسئوليته. ولم يَلِن فى الحق ولم يُبْدِ تسكعًا. بل قطعها وعاد من فوره إلى بلاده يطلع من حمله الأمانة على ما تم فيها. فلما عاد كانت دعاية الوفد المصرى قد عمت البلاد فقوبل بفتور ليس بعده فتور.

ولقد نشر بعد وصوله الوثائق الثلاث، وهى:

١ - مشروع اتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر. وهو الذى قدمه اللورد كيرزن إلى الوفد الرسمى المصرى.

٢ - رد الوفد الرسمى المصرى على مشروع الاتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر.

٣ - تبليغ من نائب جلالة الملك إلى حضرة صاحب العظمة سلطان مصر فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١. وهو المذكرة التفسيرية.

ثم استقالت الوزارة العدلية بعد ذلك من مناصبها ونشرت تقريرًا عن أعمال الوفد الرسمى رفعته إلى عظمة السلطان عما تم فى المفاوضات.

هنا اشتدت الأزمة الوزارية وأضحت أزمة قومية. حيث أحجم كبار رجال الأمة عن تأليف وزارة بعد إخفاق وزارة عدلى باشا فى المفاوضات واستقالتها. وخُيل للناظر أن منظر البلاد الذى كان فى نهاية عام ١٩١٨ بعد استقالة دولة رشدى باشا قد تجدد. وأخذ الناس يحذرون من يُظن فيهم إمكان قبول تأليف الوزارة من قبولها.

(اعتقال سعد باشا وبعض رفاقه ونفيهم إلى سيشل)

ولما اشتدت الأزمة وساءت الأحوال، دعا سعد باشا كبار القوم ومفكريهم إلى اجتماع يعقد فى نادى سيروس فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ للنظر فى الحالة.

ولكن قلم المطبوعات أعلن أن السلطة العسكرية أمرت بمنع انعقاده. فاحتجت الهيئات كلها على هذا التضييق على الحرية الشخصية. واحتج سعد باشا على ذلك فى بلاغ طويل يدعو فيه إلى الاتحاد لمقاومة هذا الاستبداد. ومن ثَم نبهت السلطة سعد باشا إلى الامتناع عن إلقاء الخطب كلية وعن حضور المجتمعات العامة والكتابة فى الصحف السيارة والمشاركة الفعلية فى الشئون السياسية. وأمرته بمغادرة القاهرة للإقامة ببلده تحت مراقبة المديرية. كما أنها أمرت بذلك نفرًا ممن يلوذون به. وهم فتح الله بركات باشا وعاطف بركات بك وصادق حنين بك ومصطفى النحاس بك وسينوت حنا بك وأمين عز العرب أفندى وجعفر فخرى بك ووليم مكرم عبيد أفندى.

فأبَى سعد باشا الإذعان لهذا الأمر محتجًا بأنه إنما وكِّل من قِبَل الأمة للسعى فى استقلالها. وليس لغيرها أن تخليه من القيام بهذا الواجب. وكذلك فعل زملاؤه.

فقبضت السلطة عليه فى باكورة يوم ٢٣ ديسمبر وأُخذ فى سيارة إلى السويس. ثم قبض بعد الظهر على سينوت حنا بك. ومصطفى النحاس بك. ومكرم عبيد أفندى. وفتح الله بركات باشا. وعاطف بركات بك.

فقام فى البلد هرج لم يبلغ مبلغ الفتنة. استطاع الجنود الإنكليز أن يسكتوه بسرعة. وقامت مظاهرات لم يَطُلْ أمدها أمام احتياطات السلطة المستعجلة. فاحتج الناس على هذا القبض غير المشروع. ومن قال إن فى تدابير الأحكام العرفية شرعة؟.

وكان عظمة السلطان ثَمَّة لم يقبل استقالة صاحب الدولة عدلى باشا رسميًا. فألحَّ هذا فى قبولها حتى لا يكون هناك سبيل لتحمل الوزارة شيئًا من التبعة عن تلك الإجراءات التى لا دخل لها فيها. فقُبلت استقالته.

وقامت السلطة بحركة إرهاب. واستعدت استعدادات حربية كبرى حتى لا تقع فى البلاد ثورة. ولكن النفوس كان خيم عليها سلطان التواكل. وانتزع منها

التضامن. وبدأت السلطة باستعمال منتهى الشدة فى إخماد كل حركة كانت تقوم. فجندلت من جندلت. وقبضت على كثير.

قامت إذ ذاك ريح مصافاة ضمت المفترقين من أعضاء الوفد. وأخذوا العمل مع بعضهم متكاتفين. ففرح الناس وسَرَت فى نفوسهم آمال الفَلاَح. ولكن هذا الائتلاف لم يَطُلْ له أمد. بل عاد المنشقون إلى الازورار عن تعاونهم. وعاد الشقاق كما كان لسبب يلام عليه الطرفان. إذ ما كان يجدر بهم، وهم قادة الأمة، أن يجعلوا فى الصفوف فرجة. وللخصم سبيلاً إلى النيل من الأمة، وقد رأوا عاقبة الانشقاق، مهما تبلغ الأسباب المؤدية للغضب لحرج الموقف ووجوب الحذر. ولكن النفوس كالزجاج لا يلتئم لها صدع ولا يُجبر لها كسر.

أراد بعد ذلك رجال الوفد الباقون على عهد سعد باشا أن يقابلوا شدة السلطة بمقاومة سلبية منظمة. قوامها مقاطعة التجارة الإنكليزية وعدم التعاون مع إنكليزى فى أمر من الأمور جليلاً كان أم حقيرًا. وأصدروا بذلك قرارًا فصلوا فيه خطة العمل ونظام المقاطعة. نشروه فى بعض الصحف. فارتاعت السلطة من هذا التدبير. وصادرت الصحف التى نشرت القرار حتى لا ينتشر خبره فى الأمة فتأخذ بأسبابه. وهى إن فعلت ألحقت بالتجارة الإنكليزية والمرافق الإنكليزية ضررًا بالغًا. ثم أمرت بالقبض على من وقَّعوا القرار، وهم: حمد الباسل باشا. وويصا واصف بك. وعلى ماهر بك. وجورج خياط بك. وواصف غالى بك. ومرقص حنا بك. وعلوى الجزار بك. ومراد الشريعى بك.

ولما وصلت الحال إلى ما وصفنا أُشيع أن معالى ثروت باشا قبل تأليف الوزارة على شروط أربعة. وهى: أولاً ـ عدم موافقة الوزارة على المشروع البريطانى الذى عرض على الوفد الرسمى الوارد بالمذكرة الإيضاحية. وتمسكها بما ورد فيها من إلغاء الحماية إلغاء صريحًا واستقلال مصر. وثانيًا ـ تعيين وزير مصرى لوزارة الخارجية المصرية وتولى مصر شئونها الخارجية بنفسها وتعيين سفراء ومعتمدين وقناصل. وثالثًا ـ منح البلاد دستورًا بمقتضاه تنشأ فيها المجالس

النيابية وتكون الوزارة المصرية مسئولة أمامها. ورابعًا وأخيرًا - إلغاء الأحكام العرفية والاكتفاء بالأحكام التى تقررها المجالس الدستورية.

ولما كان ثروت باشا من المنتمين لعدلى باشا قامت عليه قيامة الوفديين. وحملت عليه صحفهم حملة شعواء. حتى قام جماعة ممن اتخذوا الإجرامات السياسية ديدنًا لهم فتآمروا على حياته. ولكن رجال الشرطة اكتشفوا أمرهم وقبضوا عليهم.

وكان اللورد أللنبى شخصيًا، ومستشارو الوزارات المصرية من الإنكليز، شديدى الميل إلى تنفيذ سياسة جديدة تمنح فيها إنكلترا مصر ما تطلبه، مع استبقاء ما يهمها تحت يدها إلى مفاوضات تقوم بعد ذلك بين الطرفين. ولكن الحكومة البريطانية كانت مترددة فى قبول تنفيذ هذه السياسة الجديدة. فاستقدمت إليها اللورد أللنبى ومستشارى الداخلية والحقانية تستشيرهم وتستزيدهم إيضاحًا. معلنة سياستها بأنها «فى حين أنها لا تنوى مطلقًا أن تسلم، تحت ضغط الاضطراب والعنف، بما هى على استعداد لمنحه مراعاة لأنه حق فى ذاته. فإنها قد جاهرت بأنها مستعدة لأن تطلب من البرلمان البريطانى رفع الحماية المعلنة على مصر سنة ١٩١٤. والاعتراف بمصر دولة ذات سيادة. والموافقة على إيجاد برلمان مصرى. وعلى إعادة وزارة خارجية مصرية. وذلك بمجرد الوفاء بالشروط الآتية التى تعدها إنكلترا شروطًا حيوية لمنفعة مصر ومنفعة الإمبراطورية على السواء».

«وهى لا بد لها من الضمانات التامة الفعالة على:»

«أولاً - أن تؤمّن مواصلات الإمبراطورية التى تعد مصر موقعًا جوهريًا لها».

«ثانيًا - أن تحتفظ بريطانيا العظمى بالحق والسلطة لتقدم للجاليات الأجنبية الضمانات التى تتوقعها الحكومات التابعة لها هذه الجاليات من بريطانيا العظمى فى الظروف الحاضرة».

«ثالثًا - أن تجعل مصر فى مأمن من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة».

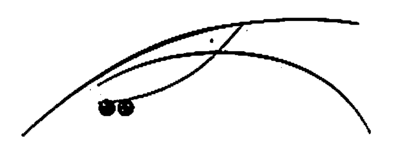
وكذلك نشر ثروت باشا شروطه الأحد عشر التى يتولى على مقتضاها الوزارة. فاختلف فى أمرها الناس - شأنهم فى كل أمر من يوم دب بينهم دبيب الشقاق - ووافقه قوم وأنحى عليه باللائمة أقوام.

ذهب اللورد أللنبى إلى إنكلترا يحمل فى حقيبته شروط ثروت باشا واستقالته محررة. حتى إذا لم توافق حكومته على قبول تلك الشروط قدم استقالته وأراح نفسه من عناء حكم بلاد ليس من الميسور حكمها إلا بالقوة القاهرة.

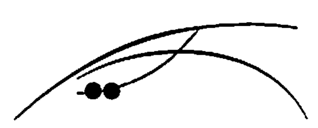
وبعد المناقشة نجح اللورد أللنبى فى مهمته. وأقنع حكومته بضرورة قبول شروط ثروت باشا. وعاد إلى مصر يحمل خطة سياسية جديدة. دفع فيها بمصر فى مرحلة جديدة من مرحلاتها السياسية الكبرى. تلك هى سياسة تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ التى سنبين تأثيرها ونتائجها فى الجزء الثالث من هذا التمهيد إن شاء الله.

* * *

تقرير اللجنة البريطانية
برئاسة لورد ملنر



تقرير اللجنة الخصوصية
«المنتدبة لمصر»



ظهر هذا التقرير فى يوم الأحد ٢٠ فبراير سنة ١٩٢١، وهذا نصه:

نص التفويض

«تحقيق أسباب الاضطرابات التى حدثت أخيرًا فى القطر المصرى. وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة فى تلك البلاد وعن شكل القانون النظامى الذى يُعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها. ولتوسيع نطاق الحكم الذاتى فيها توسيعًا دائم التقدم والترقى ولحماية المصالح الأجنبية».

تأليف اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر

الڤيكونت ملنر الوزير الأكبر لمستعمرات جلالة الملك (رئيس اللجنة).

السير رنل رود.

الجنرال السير چون مكسويل.

البريجادير چنرال السير أوين توماس العضو فى البرلمان.

السير سسل ج. ب. هرست من موظفى وزارة الخارجية.

المستر ج. اسپندر.

المستر ا. ت. لويد (سكرتير اللجنة).

المستر أ. م. ب. انجرام من موظفى وزارة الخارجية (معاون السكرتير والسكرتير الخصوصى لرئيس اللجنة).

فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠

إلى فخامة الإرل كيرزن وزير الخارجية

مولاى اللورد

أعرض على فخامتكم تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر والتى أنا رئيسها. وقد وقع هذا التقرير أعضاء اللجنة كلهم ما عدا الجنرال السير چون مكسويل الذى اضطر، لأسباب صحية، أن يغادر إنكلترا فى أوائل شهر نوفمبر. وهو نزيل مصر الآن. ولكن أتانى منه الكتاب التالى الذى يعرب فيه عن موافقته على الأمور التى استصوبناها وأوصينا بها فى هذا التقرير. وهذا نص كتابه:

على ظهر الباخرة بركنده فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٠

مولاى اللورد

يشق علىّ أن أخبركم أنى، مراعاة لصحتى وطوعًا لأمر الطبيب لى بالسفر إلى الخارج، لم يعد فى استطاعتى مشاركة اللجنة فى تشاورها وتداولها فى أمور مصر. على أنى أغتنم هذه الفرصة لأقول إنى موافق تمام الموافقة على ما آلت إليه مداولاتها بوجه الإجمال إلى تاريخنا هذا. ومتحد معها فى السياسة التى رسمت حدودها فى مشروع الاتفاق الذى سلم إلى سعد باشا زغلول فى شهر أغسطس الماضى.

هذا وإنى. إلخ. إلخ. ج. ج. مكسويل چنرال

ولى الشرف يا مولاى اللورد أن أكون عبد فخامتكم الخاضع.

«ملنر»

* * *

- ١ -

عمل اللجنة فى مصر

كانت حكومة جلالة الملك تفكر فى إرسال لجنة خصوصية إلى بر مصر منذ شهر أبريل سنة ١٩١٩ لما تفاقم القلق فى تلك البلاد حتى ظهر بمظهر العنف والتعدى والإخلال بالنظام. وفى شهر مايو التالى أعلن أن لجنة كهذه ستسافر إلى بر مصر برئاسة اللورد ملنر فى فصل الخريف. فجاهر المصريون الوطنيون بعزمهم على تدبير ما يلزم لمقاطعة تلك اللجنة. واشتد عزمهم هذا كثيرًا باحتجاج محمد سعيد باشا رئيس الوزارة حينئذ على مجىء اللجنة قبل إمضاء عقد الصلح مع تركيا. وازداد ذلك قوة وشدة بعد استعفاء محمد سعيد باشا إثر اغفال احتجاجه. فخلفه وهبه باشا على رئاسة الوزارة. وظلت الوزارة الجديدة قابضة على زمام الأحكام مدة إقامتنا كلها بمصر.

واستعفى.وهبه باشا بعد ذلك لاعتلال صحته. فحل محله توفيق نسيم باشا أحد زملائه فى الوزارة. وكان وزيرًا للداخلية مدة إقامتنا بمصر. ويعسر على المرء أن يفى هذين الرئيسين وسائر رفاقهم الوزراء حقهم من المدح والإطراء على ما أبدوا من الشجاعة والغيرة الوطنية بتسلمهم مقاليد الأحكام فى زمن كانت فيه بلادهم تعانى شدة أزمة كهذه. وكانت حياتهم مهددة بخطر دائم. ولا تزال وزارة توفيق نسيم باشا قابضة على زمام الأمور وأعضاؤها هم عين الوزراء الذين كانوا فى وزارة وهبه باشا ما خلا وزيرًا واحدًا. فهى كسابقتها فى أوصافها - وزارة أعمال مؤلفة من رجال إداريين أكفاء. مقيمين على ولاء السلطان ويديرون الأمور بالاتفاق مع المعتمد السامى البريطانى. وليس لوزارتهم صبغة سياسية ولا هى ميالة إلى اتباع خطة مقررة فى المسألة التى هى أم المسائل الحالية أى مستقبل مصر.

فتغيير الوزارة فى مصر وأحوال أخرى أيضًا أخرت سفر اللجنة إلى آخر نوفمبر. ثم بلغنا بورت سعيد فى صباح الأحد الموافق ٧ ديسمبر ووصلنا إلى

مـصـر القـاهـرة بعـد الظهـر من ذلك اليـوم عـينـه. وكـانوا قـد اتـخـذوا جـمـيع الاحتيـاطات للمحـافظة على سلامتنا نظرًا إلى روح العداء للَّجنة الذى اشتد فى النفـوس بالتـحريض والإغـراء. فبلغنا الفندق المعد لنزولنا فيه من دون أن يحـدث حادث ما.

وفى اليوم التالى ليوم وصولنا قدمنا اللورد أللنبى كلنا إلى عظمة السلطان. فكان ذلك الزيارة الرسمية وإنما تقدمتها زيارة قصيرة قابل فيها عظمته اللورد ملنر مـقـابلة وديّة غـيـر رسـمـيـة. وكـان ذلك أول حـديث من عـدة أحاديث جـرت لرئيسنا وبعض أعضاء لجنتنا مع عظمته فكان عظمته يعاملنا فيها دائمًا بتمام الصـداقـة ويعـرب فى أثنائهـا بصـراحـة عن رأيه فـى الحـالـة السـيـاسـيـة بمصـر والحوادث التى حدثت بها فى السنوات القليلة الماضية وعن صعوبة مركزه. ولكنه امتنع عن أن يشـيـر برأى أو أن يعطى نصـيحـة فى الموضـوع الذى انتـدبنا له أى دستـور مـصـر فـى المسـتـقبل. ولم يحـاول قط أن يدير زمـام مـداولاتنا أو أن يؤثر فـيـهـا أقل تأثيـر. وإنما اقـتـصـر على النصح لنا بالتـأنى فى اسـتـنتـاج النتـائج والاحتراس من الفضوليين. ودلنا على بعض من ذوى المقامات الذين يحسن بنا استشارتهم مثل رشدى باشا وعدلى باشا ومحمد سعيد باشا ومظلوم باشا وكلهم من الوزراء السابقين. وكان موقفه إزاء غرض اللجنة موقف الملتزم جانب الحياد.

وقد كـان الاحـتـراس أشد ظهورًا مـن ذلك فـى الوزراء ـ وهبـه باشـا ورفـاقـه ـ الذين تعـرفنا بهم فى حفلة أقـامهـا اللورد أللنبى فى دار الحـماية فى ١١ ديسـمبـر والذين كنا نحن وإياهم على غـاية الوداد طول مـدة إقـامـتنا بمصـر: وكـانوا دائمًا على اسـتـعداد لمسـاعدتنا فى بحثنا ولموافـاتنا بكل أنواع المعلومـات وجـمـعنا بكل موظف نروم مقابلته. ولم يكن ثمة ريب على الإطلاق فى رغبتهم فى تمكيننا من انتهـاز كل فرصـة مـن معرفـة نظام الحكومة وكيفية إدارتهـا لأعمـالها ومن الاطلاع على حالة البلاد. ولكنهم كانوا شديدى العناية بتركنا وشأننا حتى نستنتج النتائج بأنفسنا. ولما طلبنا منهم صريحًا أن يفصحوا لنا عن آرائهم أظهروا عدم رغبتهم

فى اقتراح شىء من عندهم فى المسائل الدستورية الخارجة عن المسائل الإدارية. ولم يظهروا أدنى رغبة فى معرفة الجهة التى تتجه إليها أفكار اللجنة من جهة حكومة مصر فى المستقبل. غير أن هذا الاحتراس والتمنع الذى بدا فى رجال الحكومة الوطنيين كان على نقيض ما فعله جمهور الوطنيين والجرائد الوطنية فإنهم أثاروا عواطف الاحتجاج والاستنكار على اللجنة حين وصولها. ولم نكد نقيم أيامًا بل ساعات فى القاهرة حتى رأينا الأدلة الكثيرة على وجود معارضة شديدة لها منظمة لمقاومتها. فإن التلغرافات انهالت علينا معلنة عزم مرسليها على الاعتصاب احتجاجًا منهم على وجودنا فى البلاد. وكان كثير من هذه التلغرافات مرسلاً من صبيان المدارس وتلامذتها. ولكن تلغرافات أخرى وردت من هيئات عمومية كمجالس المديريات وبعضها من موظفى الحكومة وكثير من النقابات والجماعات المتفاوتة فى الأهمية وعظم الشأن. وقد بلغ عدد التلغرافات التى وردت علينا مدة إقامتنا بمصر ١١٣١ تلغرافًا كلها من هذا القَبيل. ولم يصلنا غير ٢٩ تلغراف تهنئة معظمها من أناس يعرفون بعض رجال اللجنة بأشخاصهم. أما الجرائد الوطنية فكلها، ما عدا القليل النادر منها، أفرغت جعبتها فى القدح والتعريض منادية بأن كل اعتراف باللجنة يؤوّل بكونه رضى عن الحالة الحاضرة. وأن كل مصرى يكون له علاقة بأعضائها يرتكب جناية خيانة الوطن. واتفقت كلمة معظم الكتاب تبعًا لمقتضى ذلك. على أن زغلول باشا المقيم بباريس هو الوكيل الذى أنابه الشعب المصرى عنه فالأولى باللجنة مفاوضته فى الأمر. وأضرب صبيان المدارس والمحامون وعمال الترامواى عن العمل - كل فريق منهم فى دوره - وجعلوا يخرجون فى مواكب ينضم إليها الصبية من تلامذة المدارس والغوغاء. ويطوفون فى الشوارع وهم حاملون الأعلام ويصيحون بأعلى أصواتهم بالدعاء على اللجنة وخصوصًا اللورد ملنر ويهتفون بالدعاء لزغلول باشا والاستقلال التام لمصر. ولم تقتصر هذه المظاهرات على الذكور بل شاركتهم فيها الإناث. فإن سيدات مصر القاهرة انتهزن تلك الفرصة فبرزن من خبائهن وركبن المركبات وطفن فى الشوارع وهن يرددن ذلك النداء

الحربى. وخروج مثل هذه المواكب أمر غير مألوف فى بر مصر على الإطلاق. ولكنها كانت حسنة النظام فى ما خلا الشغب الذى كان يحدثه صبيان المدارس والرعاع. فلولا النظام البديع الذى حافظ البوليس عليه، وكان رجال العسكرية يساعدونهم أحيانًا فى حفظه، لخرب الشىء الكثير فى مصر ولسفكت الدماء فى شوارعها أيضًا. ولكن غاية ما حدث من هذا القَبيل تكسير بعض مركبات الترامواى ولم يقع ضرر يذكر فيما سوى ذلك. وبعد مرور أسبوع أو أسبوعين على وصولنا خف الاضطراب والإخلال بالنظام. على أنه وقع بعض التعدى على جنود من البريطانيين مدة إقامتنا بمصر. وحاول المعتدون اغتيال بعض الوزراء ثلاث مرات متوالية فدل ذلك على أن العنصر المجرم كان لا يزال نشيطًا؛ وخصوصًا بين فئة من الطلبة والذين هم على شاكلتهم.

ولا حاجة بنا إلى إطالة الكلام عن ضروب العداوات التى قوبلت اللجنة بها وأنواع المقاومات للغاية التى جاءت من أجلها، وإنما نذكر حادثتين من هذا القبيل لأنهما تدلان بوجه خاص على قوة التيار الذى كان الجمهور مسوقًا به. ففى الأسبوع الثانى من وصولنا أرسل علماء الجامع الأزهر الذى هو معهد التعليم الدينى الإسلامى منشورًا إلى المعتمد السامى البريطانى أبانوا فيه حقوق مصر فى طلب استقلالها التام وطلبوا خروج البريطانيين من البلاد. وهناك أسباب تحملنا على الاعتقاد بأن العلماء الذين وقّعوا ذلك المنشور لم يكونوا يهوون ركوب ذلك المركب السياسى، وإنما ركبوه إذعانًا لضغط الأساتذة والتلامذة الذين نشطت بينهم الدعوة لمعارضة البريطانيين واشتد بينهم التحريض على ذلك منذ مدة. ثم تلا هذا المنشور تصريح يشبهه مذيل بأسماء ستة من أمراء بيت محمد على أقارب السلطان. وقد أرسل فى كتاب إلى اللورد ملنر ونشر فى الجرائد فى الوقت عينه. ولا يبعد أن يكون أولئك الأمراء قد فعلوا ذلك لأسباب مختلفة؛ ولكن لا ريب فى أن السبب الأكبر منها هو رغبتهم فى اكتساب حب الجمهور لهم بانحيازهم إلى حركة طغت على البلاد حينئذ كالسيل الجارف.

وكان أقرب غرض للقائمين بهذه الحركة منع أعضاء اللجنة من الاتصال الودى بوجهاء المصريين الذين ينطقون بلسان أمتهم، وأن يعلموا بأنفسهم قيمة الطلب المتواصل (للاستقلال التام) والطعن الدائم على الحماية. فلذلك كان مركز اللجنة دائمًا تحت مراقبة حراس خفيين من المعارضين. فلم يكن مصرى ذو شأن يزورها حتى يبلغ خبره الصحف حالاً فتحمل عليه بالإنذار والوعيد كأنه ارتكب جريمة. ثم يقصد ذلك المجرم جماعة من التلامذة إلى منزله ويستفسرون عن سبب سلوكه هذا، فينتهى الأمر غالبًا بأنه يطنب فى صحة تمسكه بالعقيدة الوطنية وتبرؤه من الخروج بكلمة عن حدود هذه العقيدة فى حديثه مع اللجنة. ولم يشذ عن ذلك إلا واحد أو اثنان من ذوى الشجاعة الأدبية الذين أفهموا أولئك الفضوليين أن لا يتعرضوا لشؤونهم ولا يسألوهم عما لا يعنيهم وكانوا يستقصون حركات أعضاء اللجنة بمزيد الحرص والدقة، ولا سيما متى سافر واحد منا إلى الأرياف فيرسلون الرسل حالاً من مصر ليقتفوا خطواتنا ويسعوا فى منعنا من الوصول إلى الأهالى وخصوصًا الفلاحين ويدبروا المظاهرات التى يحسبون أنها تؤثر فينا فتوهمنا باتحاد الرأى المصرى وتضامنه. حتى لقد أفضت زيارة أحد أعضاء اللجنة لطنطا إلى اضطراب وشغب دام أيامًا ولم تخمد ناره إلا بيد رجال العسكرية. فعرقلت هذه المظاهرات عملنا طبعًا بعض العرقلة ولكنها قصرت عن بلوغ الغرض الأكبر المقصود منه؛ لأنه يستحيل على المرء ألا يستنتج من هذه الأعمال أنه لو كان المصريون مجمعين حقيقة هذا الإجماع الذى أرادوا أن يوهمونا بوقوعه لتركونا وشأننا حتى نتحققه بأنفسنا من الجولان فى البلاد بلا عائق ولا مانع.

ولا يظن أحد أن مقاطعة اللجنة التى كان العامل الأكبر فيها الطلبة وصبيان المدارس وقعت موقع الاستحسان عند المتعلمين عمومًا أو نالت رضى جميع المتمسكين بالآراء الوطنية الراقية. لأن هؤلاء كانوا يرون أن مقابلة الغرباء بالإعراض والجفاء لا تطابق المجاملة وحسن الضيافة التى يتباهى بها المصريون جميعهم. وزد على ذلك أن أناسًا كثيرين كانوا يودون أن يفصحوا للجنة عن

آرائهم ولكن منعهم من ذلك خوفهم من المضايقة لأشخاصهم والتطاول عليهم. ولذلك قال لنا كثيرون إننا إذا استطعنا أن نفهم الجمهور أن من يزور اللجنة فزيارته لا تؤثر فى وطنيته بالضرورة فالحائل دون حرية الكلام معنا يزول. وعليه كتبنا التصريح التالى ونشر فى ٢٩ ديسمبر فى الجريدة الرسمية والجرائد الأخرى، وهذا نصه:

«جاءت اللجنة البريطانية إلى مصر فأدهشها ما رأته من الاعتقاد الشائع بين الجمهور بأن الغرض من مجيئها هو سلب شىء من الحقوق التى كانت لمصر إلى اليوم. فاللجنة تعلن فساد هذا الاعتقاد وأنه لا نصيب له من الصحة البتَّة. وأنها إنما أوفدتها الحكومة البريطانية بموافقة مجلس نوابها ومجلس أعيانها لغرض واحد هو التوفيق بين أمانى الأمة المصرية وبين ما لبريطانيا العظمى من المصالح الخاصة فى مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة التى لجميع الأجانب القاطنين فيها. وأن اللجنة لعلى يقين من أنه إذا توافر حسن النية وصدق الإخلاص بين الجانبين يصبح من الميسور تحقيق هذه الغاية. وأنها لترغب رغبة أكيدة فى أن تكون الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر أساسها اتفاق ودّى يستأصل كل سبب للتنافر فيتمكن المصريون من أن يفرغوا جهدهم فى ترقية شؤون بلادهم تحت أنظمة دستورية».

«وللوصول إلى هذه الغاية تود اللجنة أن تقف على آراء الهيئة المشخصة للأمة المصرية وآراء الأشخاص الذين يهتمون اهتمامًا صادقًا بخير بلادهم. ويتمكن كل فرد من إبداء رأيه بغاية الصراحة ونهاية الحرية. إذ ليس من غرض اللجنة تقييد الآراء أو المناقشة بقيد ما أو حصرها فى دائرة مخصوصة. وهى تعلن أن الدخول فى المناقشة لا يعتبر اعترافًا بمبدأ أو تنازلاً عن رأى من قِبل اللجنة أو من قبل المناقش لها. وأن حرية المناقشة شرط أساسى للنجاح. وبغيرها يتعذر رفع سوء الفهم والوصول إلى الاتفاق».

فهذا التصريح أثر بعض التأثير طبعًا فى تخفيف العداوة ولكنه لم يذهب بنفور المصريين إجمالاً من الاتصال باللجنة رسميًا. فقر رأينا والحالة هذه

للوقوف على رأى المصريين أن نعتمد على أنفسنا فى معرفته باغتنام الفرص التى تسنح لكل فرد منا فى معاشرته لهم على اختلاف طبقاتهم. ولما كانت هذه الفرص تسنح لنا على الدوام وكان الناس الذين نقابلهم يُبْدون آراءهم على انفراد معنا بمنتهى الصراحة والبسط. وكان معظم قادة الرأى المصرى من جملتهم تمكّنا فى الأشهر الثلاثة التى قضيناها فى بر مصر من معرفة الأفكار والشعور والأميال فى العالم المصرى. وسبر غور المجارى التى تجرى فيها بمزيد الدقة.

وقد شغلت أحاديثنا معهم جانبًا عظيمًا من وقتنا. ولكنا كنا ندرس الحالة أيضًا من جهة أخرى مختلفة عن الوجهة الأولى تمام الاختلاف فإن وزارة الخارجية (البريطانية) كانت قد عُنيت بجمع مجلدات من الأوراق الرسمية التى أعدتها لإرشاد اللجنة، وعلاوة على ذلك كانت لجنة الاستعلامات التى أنشأها المعتمد السامى قد جمعت شيئًا كثيرًا من البينات الثمينة قبل وصولنا وكذلك من الآراء المحكمة التى حصلت عليها فى مسائل كثيرة من وجهاء الموظفين وسكان القطر غير الموظفين والهيئات الممثلة للأمة. فدرس هذه الآراء وجمعها وتبويبها وتحرير سكرتير اللجنة الكابتن ب. أ. هوبر لها تحريرًا يشهد له بالبراعة استغرق زمنًا محسوسًا.

وقد كانت مطالعة هذه الأوراق الكثيرة مفيدة لنا جدًا. ومع ذلك سعينا فى زيادة ما تضمنته من المعلومات باجتماعنا شخصيًا بكل من سمح لنا الوقت بمقابلته من أفراد البريطانيين الموظفين وغير الموظفين وكذلك كبار النزلاء الأجانب الذين لم يكونوا يترددون طبعًا عن الاتصال الدائم باللجنة جهارًا. وكان كبار الموظفين البريطانيين يجودون علينا بشهاداتهم ومشوراتهم كلما طلبناها منهم فى بادئ الأمر. ونحن مدينون لهم بالمساعدة التى ساعدونا بها عن طيب نفس. فقد مكنتنا مساعدتهم من الإحاطة علمًا بالحوادث الأخيرة وفحص نظام كل ديوان من دواوين الحكومة المصرية والمستخدمين فيها فحصًا وافيًا. وقد

قُسم هذا العمل على لُجَيْنات أُلفت من لجنتنا وكانت هذه اللجينات ترفع تقاريرها إلى لجنتنا الأصلية التى اجتمعت كلها معًا فى جلسة واحدة لسماع آراء أسمى الموظفين البريطانيين وآراء السير وليم برونيات الذى كان قبل ذلك قائمًا بأعمال المستشار المالى فى الحكومة المصرية وكان بمصر القاهرة فى أواخر مدة وجودنا فيها وكان المستر (والآن السير سسل هرست) العضو القضائى فى اللجنة يشترك معنا فى هذه الأعمال على قدر الإمكان. ولكنه قضى معظم وقته فى درس النظام القضائى وخير تعديل يعدل به ليطابق مقتضى النظام الحالى. وكذلك السير أوين توماس الذى كان يقوم بعمل لجينة من تلك اللجينات ولكنه وجه عنايته خصوصًا إلى درس الأحوال الزراعية وزار عددًا من الأباعد والأملاك التى يخص بعضها الحكومة وبعضها أفراد الناس ليحيط علمًا بأساليب الزراعة وبأحوال الناس المعاشية. وقضت اللجنة كلها، ما عدا واحدًا منها (كان يعمل عملاً آخر)، أيامًا من أسبوع فى الإسكندرية حيث تيسر لها الاتصال بالجاليات الأجنبية المهمة النازلة بالمركز التجارى العظيم فى القطر المصرى. فاطلعنا على آراء الغرف التجارية الفرنسوية والإيطالية واليونانية. وآراء الغرفة التجارية البريطانية أيضًا. وزار بعض أعضاء اللجنة مراكز أخرى للأشغال والأعمال فى الوجه البحرى والقبلى. وأخبروا رفاقهم بما رأوه فيها فجاءت هذه الزيارات بفوائد ثمينة ودُوِّنت فى بطون الأوراق رغمًا من السعى فى منعنا من الاتصال بالأهالى مباشرة كما تقدم.

وزار اثنان منا، وهما الجنرال السير جون مكسويل والسر أوين توماس، السودان زيارة استغرقت عدة أسابيع وعادا منها بمعلومات ثمينة ضمناها إلى المعلومات التى جمعناها من أقوال الذين تمكنَّا من الاجتماع بهم فى مصر القاهرة من البريطانيين والأهالى المقيمين فى تلك البلاد.

فهذه الأعمال العديدة التى ذكرناها بالإيجاز شغلتنا كلنا فى شهرَىْ يناير وفبراير. وفى أواخر فبراير أخذ الوقت الباقى لدينا لإنجاز أبحاثنا يقرب من

النهاية. لأن جماعة من أعضاء اللجنة كانوا مضطرين أن يعودوا إلى إنكلترا قبل آخر شهر مارس. فجعلنا نعقد الجلسات لتبويب المعلومات التى جمعناها وتنسيقها ولمقارنة الآراء التى استخلصها كل منا على حدة بعضها ببعض. فاتضح لنا لأول وهلة أنه يتعذر علينا كتابة تقرير فى المدة الباقية لنا بمصر لكثرة المواد المتراكمة لدينا وكثرة المسائل التى تقتضى بحثًا دقيقًا. لاسيما وأن مقابلاتنا بالناس كانت لا تزال تستغرق جانبًا كبيرًا من وقتنا. فلذلك أجَّلنا إعداد تقريرنا إلى ما بعد عودتنا إلى إنكلترا. على أن المناقشة التى جرت بيننا أظهرت أننا مجمعون إجماعًا غريبًا على بعض الأمور الجوهرية؛ حتى إننا أثبتنا قبل سفرنا من مصر عدة اقتراحات اتفقنا كلنا عليها اتفاقًا وقتيًا ولكننا جعلناها بمثابة رؤوس أقلام قابلة للتعديل طبقًا لما تقتضيه زيادة البحث والمناقشة.

وهذه الاقتراحات تعم دائرة بحثنا وتحقيقنا لها وهى أساس تقريرنا الحالى؛ فيخلق بنا والحالة هذه أن نراجع حاصل أبحاثنا فى مصر والنتائج التى وصلت إليها.

* * *

ـ ٢ ـ

النتائج الوقتية التى استنتجناها فى مصر

(١) أسباب الاضطرابات الأخيرة والقلق الحالى.

أولاً ـ قبل الحرب: إن الاضطرابات التى وقعت فى شهر مارس سنة ١٩١٩ تعاظمت حتى بلغت غايتها بسبب حوادث معينة تتعلق بالحرب ولا يمكن نسبتها على الإطلاق إلى أحوال حديثة أو أحوال جرت فى زمانها فقط لأن السبيل مُهد لها قبل حدوثها بزمان طويل.

ويظهر أن الناس فى هذه البلاد كثيرًا ما يحسبون، فى ما يقولونه ويكتبونه، أن مصر جزء من الإمبراطورية البريطانية. وهذا لا يطابق الواقع ولم يطابق قط فيما مضى أن «المركز الخصوصى» الذى تشغله بريطانيا العظمى فى مصر

يبتدئ تاريخه من يوم توسطها لإعادة النظام مدة الثورة العرابية سنة ١٨٨٢ بعد ما طلبت من الدول أن تشترك معها فى ذلك فأبت. فألقى ذلك على عاتق بريطانيا العظمى مسؤولية لا يسعها رفضها ولا تستطيع القيام بأعبائها إلا باحتلال تلك البلاد إلى أن يستتب النظام فى البلاد. ويثبت إمكان المحافظة عليه وصيانة أرواح الأجانب المقيمين فيها وأموالهم. وكانت الحكومة البريطانية تنوى فى ذلك الحين الجلاء عن البلاد حالما تدرك تلك الغاية كما صرحت به جهارًا. فأرسلت السير هنرى درمند ولف سنة ١٨٨٧ إلى الآستانة ليمهد لها سبيل الجلاء. فوضع اتفاقًا مع السلطان وافقت بريطانيا العظمى بمقتضاه على إخراج جنودها من القطر المصرى بعد ثلاث سنوات على شرط أن لا يجدّ حينئذ خطر خارجى أو داخلى يقتضى إبقاءهم فيه. وأيضًا على شرط أنه يحق لها أن تعود فتحتل البلاد إذا حصل خطر كهذا. ولكن السلطان رفض توقيع هذا الاتفاق فى آخر لحظة بسبب التشديد الأجنبى عليه فأخفقت المفاوضات بسبب ذلك.

ومع أن بريطانيا العظمى بقيت فى مصر فهى لم تفعل شيئًا، فى السبع والعشرين سنة التى تلت ذلك، يجعل مركزها فى مصر شرعيًا أو لمس النظرية التى من شأنها اعتبار مصر أمة مستقلة استقلالاً داخليًا تحت سيادة سلطان تركيا. وكانت مصر نظريًا تحت حكم الخديو ومجلس النظار المصرى ومجلس شورى القوانين المصرى والجمعية المصرية. ولم يكن للمعتمد البريطانى اسم غير (وكيل سياسى وقنصل جنرال) يعرب عن آراء حكومته ورغائبها لحكومة مصر كغيره من معتمدى الدول الأخرى. ثم لوجود جيش الاحتلال، ولكثرة ما ألقى على عاتقه تدريجًا من الواجبات والمسؤوليات بحكم الأحوال، أضحى الحاكم الحقيقى فى البلاد. ومع ذلك كان يُعنى أشد العناية باحترام تلك النظرية. وكان المصريون يعدون احترامه لها عربونًا يضمن لهم أن الدولة المحتلة لا تقصد أن تغض من حالة الحكم الوطنى فى بلادهم.

وكانت الدول الأجنبية تعدّه كذلك أيضًا. فلما عقد الاتفاق بين إنكلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ وقع تصريح فى لندن، هذا نصه:

«تصرح حكومة جلالة الملك البريطانية أنها لا تنوى تغيير حالة مصر السياسية. وتصرح حكومة الجمهورية الفرنسوية أنها لا تعرقل عمل بريطانيا العظمى فى تلك البلاد. إما بطلبها منها تعيين أَجَل للاحتلال البريطانى أو بغير ذلك».

فهذا الاتفاق كان يفى بقضاء جميع الأغراض لو دام السلم فى أوروبا. ولكن وقوع الحرب ودخول تركيا فيها إلى جانب العدو أفضيا إلى مسائل صعبة معقدة. لأن المصريين كانوا حكمًا رعية سلطان تركيا ويدينون له لا للتاج البريطانى. فهذه حالة لا يمكن احتمالها كما لا يخفى. ولكن مجرد إلغاء السيادة التركية. بداعى الحرب، كان يحرم مصر من كل حالة سياسية معينة. ويتركها بين يدَىّ بريطانيا العظمى كبلاد من البلدان لا التابعة لتركيا. وحينئذ كان يسهل على بريطانيا العظمى حل هذا الإشكال بضم مصر إلى الإمبراطورية البريطانية. ولكن الحكومة البريطانية اختارت عمدًا سبيلاً أرقى من هذا به تنال مصر الأمن ويبقى مبدأ الوحدة القومية المصرية غير ممسوس. وذلك ببسط حماية بريطانيا العظمى عليها. وعليه صدر المنشور التالى فى الوقائع الرسمية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤.

«يعلن وزير الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه، بالنظر إلى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا، قد وضعت مصر تحت حماية جلالته وأصبحت من الآن فصاعدًا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية».

«وبذلك زالت سيادة تركيا على مصر وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها».

وفى اليوم التالى صدر منشور آخر بخلع عباس حلمى الخديو إذ ذاك بحجة التصاقه بأعداء الملك. وأن وراثة عرش مصر عرضت على سمو البرنس حسين كامل فقبلها ملقبًا بسلطان مصر.

أما المصريون الوطنيون فكانوا دائمًا يقولون ويؤكدون إنهم فهموا أن الحماية ستكون احتياطًا حربيًا. وأن الدفاع عن مصر الذى صدر الوعد به فى الفقرة الثانية من المنشور يقتصر على الدفاع فى الحرب فقط. ولكن يظهر لنا من عبارة المنشور أنه لا يفتح بابًا لهذا التفسير. ولكن لا ريب فى أن المصريين أُفهموا أن المساعى ستبذل بعد الحرب لتحقيق أمانيهم القومية. وأن الجهد أفرغ فى التأكيد لهم بأن حالتهم السياسية الوطنية لم تَصِرْ بعد بسط الحماية عليهم أردأ مما كانت عليه قبلها. مثال ذلك التلغراف الذى أرسله جلالة الملك إلى السلطان حسين لما جلس على عرش السلطنة. فقد استعمل جلالته فيه هذه الكلمات:

«فى اليوم الذى ترتقى فيه عظمتكم السلطانية منصبها السامى أرغب أن أقدم إلى عظمتكم السلطانية عواطف الوداد المنبعثة عن أكمل إخلاص. مع تأكيدى لكم بأننى لا أنفكُّ عن تأييدكم فى المحافظة على مصر وضمان رفاهيتها فى المستقبل وسعادتها. ولقد دعيتم عظمتكم السلطانية إلى تحمل مسؤولية منصبكم السامى إبان أزمة خطيرة فى الحياة الأهلية بمصر. وإنى على يقين أنه بمعاونة وزرائكم وبحماية بريطانيا العظمى يتسنى لكم التغلب على كل المؤثرات التى يراد بها العبث باستقلال مصر ورفاهية أهلها وسعادتهم».

وزد على ذلك أن المصريين الوطنيين يستشهدون بشواهد عديدة صرح فيها رجال الدولة البريطانيون بإنكار كل فكرة بضم البلاد أو احتلالها احتلالاً دائمًا. وبتأييد القول الذى قاله السير إلدن غورست. وهو أن الفكرة الأساسية التى تتوخاها الحكومة البريطانية هى إعداد المصريين للحكم الذاتى ومساعدتهم فى الوقت نفسه لكى يتمتعوا باجتناء الفوائد التى تعود عليهم من وجود حكومة صالحة جيدة فى بلادهم. فالإنكليز يعلمون الحوادث التى حالت دون إنجاز هذه العهود حتى الآن. ولكن المصريين يحرصون عليها ولذلك يسهل اتخاذها حجة على الإنكليز لاتهامهم بسوء النية. فينبغى تذكر هذه الأمور إذا أردنا أن نفهم

سبب استكار المصريين للزعم المعتاد. وهو أن مصر صارت من الأملاك البريطانية أو أن بسط الحماية عليها صيَّرها كذلك.

ولذلك ظلت الحالة فى مصر حالة غير طبيعية منذ احتلال البريطانيين لها سنة ١٨٨٢. ففى بادئ الأمر كانت تعرض مشاكل يظن الإنسان أنه لا يمكن حلها أو التغلب عليها. ثم لا تلبث أن تحل بنجاح فائق تحت إشراف رجل من أعظم الإداريين كفاءة واقتدارًا. ولما مرت الأيام وبان فى الظاهر أن أداة الحكم فى مصر سائرة سيرًا حَسَنًا منتظمًا لم يعد الرأى العام البريطانى يهتم بأمر الحالة غير المحدودة فى تلك البلاد. ولكن الواقع أن الحاجة إلى تسوية تلك الحالة كانت تزداد شيئًا فشيئًا كلما ازداد تأثير وجودنا فى القطر المصرى والشعور بتأثير الطرق الأوروبية التى تدخل إليه. فإنه بعد زوال الخوف من الظلم الذى غادر المصريين فى الأيام القديمة طائعين خاضعين تحركت فيهم خواطر جديدة ومطامع جديدة مما لا بد منه. فمصريو سنة ١٩٢٠ يختلفون عن مصريى سنة ١٩١٠ ويختلفون كثيرًا جدًا عن مصريى سنة ١٨٩٠ سواء كانوا من أهل المدن أو من الفلاحين. فنحن لم نعالج جُلَّ القضية المصرية كما يقتضيه الصدق والجد. وإهمالنا ذلك هو الذى سبب بعض ما وصلت إليه الحالة الحاضرة.

إن نظام الأحكام الذى استنبطه اللورد كرومر لإنقاذ حكومة قد دهمها الإفلاس لم يكن إلا نظامًا وقتيًا لأنه لم يكن أحد يظن، مدة أعوام كثيرة، أن الاحتلال يدوم إلى ما شاء الله بعدما وافقنا فعلاً سنة ١٨٨٧ على أنه ينتهى بعد أجل قصير. ولكن التدابير المؤقتة والوسائل التى اتُّخذت فى ساعتها لسد الحاجة الماسة ثبتت ورسخت شيئًا فشيئًا حتى صارت نظامات مقررة. وجعل العنصر الأقوى بين العناصر الإدارية يزيد قوة وتفوقًا وينال من السلطة ويتحمل من المسئولية ما لم يكن مقصودًا فى الأصل ويقصر خدمة العنصر المصرى على الوظائف الثانوية فى الحكومة. إن السياسة التى كانت متبعة فى أوائل عهد الاحتلال كانت تقوم باستخدام عدد محدود من الموظفين البريطانيين المنتقين

بمزيد العناية ليشيروا وليساعدوا وخصوصًا فى دوائر المالية والرى. ثم أُضيف إليهم على مر الأيام مستشار قضائى ومستشار للمعارف وبعدهما مستشار للداخلية وجماعة من المفتشين للأقاليم. فلما كان عدد هؤلاء محصورًا ضمن دائرة محدودة. وكان لا يوظف منهم إلا الأكفاء المجربون كان اشتراكهم فى الأحكام محتملاً ومقبولاً. بل كان المصريون ينظرون إليهم بالتجلة والإكرام. ولما زادت إيرادات مصر وسع نطاق الوظائف فى حكومتها كثيرًا. فاقتضى هذا التوسيع زيادة عدد من يوظف فيها من المساعدين والخبيرين الأجانب. فلطول زمان الاحتلال زاد عدد الموظفين البريطانيين زيادة مطردة وأغفل المبدأ القاضى بأن يكون غرض الإدارة تدريب المصريين وإعدادهم لتدبير شؤونهم بأنفسهم. نعم إن الوزراء المصريين أخذوا فى السنين الأخيرة يوسعون دائرة عملهم ويزيدون اهتمامهم بشئون وزارتهم عما كانوا يفعلون فى أوائل أيام الاحتلال حين كان أكثرهم يكتفى بفخر منصبه. ولكن زاد عمل وكلاء الوزارات ورؤساء المصالح الذين أكثرهم ليسوا مصريين استقلالاً عن مجلس الوزراء. فجعل الاستياء ينمو ويزيد من عدد الوظائف التى احتكرها البريطانيون. ولحظ الناس زيادته هذه قبل وقوع الحرب بزمان طويل. ورأى المصريون الذين طال اختيارهم لوظائف الحكومة واتصفوا بالكفاءة أنه قضى على ترقيتهم إلى أسمى الوظائف فى حكومتهم بعد النظام القاضى بأن المنصب الذى يتقلده موظف غير مصرى لا يتقلده مصرى إذا خلا بل يتقلده غير مصرى على الدوام.

واستاء الناس فى مصر استياء خصوصيًا، حين وصول اللجنة، من زيادة عدد البريطانيين حديثًا فى خدمة الحكومة. فهذه الزيادة، وإن كان ما شاع عنها لا يخلو من مبالغة عظيمة لعدم صحة العلم بحقيقتها، كانت زيادة محسوسة وشملت وظائف قليلة من الوظائف الصغيرة التى كانت أهالى البلاد يُستخدمون فيها إلى ذلك الحين. ومما يذكر هنا أن عدد الموظفين البريطانيين كان حوالى مائة فى أوائل سنِى الاحتلال فبلغ حوالى ١٦٠٠ فى هذه الأيام (وفئات) رواتبهم

تختلف عن فئات رواتب المصريين. فزيادة فئاتهم، وإن كان لها مسوغ بالنظر إلى ظروفهم الخصوصية، جُعلت على أسهل سبيل سببًا للتظلم والشكوى.

ومما زاد القلق فى مصر بلا ريب كيفية المعيشة فى مصر. فقد كان البريطانيون يزيدون اعتزالاً وابتعادًا عن معاشرة المصريين كلما ازدادوا عددًا فى مصر. حتى أصبح الحىّ الذى يقيمون فيه بالجزيرة حيًا قائمًا بنفسه شبه محلة من محلات الجنود البريطانية فى بلاد الهند مستكملة العدة اللازمة لعشرتها وألعابها ورياضتها البدنية. فزاد طيب العيش بذلك للبريطانيين ولكنهم خرجوا به عن حظيرة الهيأة الاجتماعية المصرية وانحصروا فى بقعة خاصة بهم وبات المصريون فى عزلة عنهم. ونحن لا نجهل الصعوبات التى تحول من الجانبين دون حرية الصلات الخالية من التكلف والمؤاخذة بين الرجال والنساء من أقوام مختلفة الأجناس والعادات. ولكنًا إذا طرحنا كل ما يجب طرحه من حسابنا لهذه الاعتبارات وأشباهها فالباقى بعد ذلك يقضى علينا بأن نقول إن اقتصار البريطانيين على معاشرة بعضهم بعضًا واعتزالهم لسواهم الاعتزال، الذى ازداد خصوصًا فى الأعوام الأخيرة، كان سببًا فى البعد بينهم وبين المصريين وجعل احتلال الأجنبى أثقل على الطبع مما ينبغى أن يكون.

على أننا لحظنا بسرور حسن علاقات الحب والوداد بين كثيرين من الذين نزلوا مصر منذ زمان طويل وقليلين من كبار الموظفين ونسائهم وبين جيرانهم المصريين. ورأينا الأدلة الكثيرة على عظم قيمة هذه الصداقة فى الأيام العصيبة وزمان الشدة أخيرًا. ونحن على يقين أنه إذا زيدت علاقات الصداقة هذه بين الجيران ووثقت عُرَاها زادت الفائدة من زيادتها وتقويتها. وعلى البريطانيين الذين ينزلون مصر والذين يزورونها أيضًا أن يحسنوا معرفة سلوك الناس فيها واصطلاحاتهم وعاداتهم وأن يراعوها ويحترموها. ويخلُق بهم وخصوصًا بالزوار منهم أن يعلموا أن عدم مراعاة الذوق السليم فى أمور، ولو كانت طفيفة تافهة بذاتها، قد يؤدى إلى عواقب وخيمة لا نسبة بينه وبينها فى جسامتها. فيلتوِّ

النزلاء والزوار البريطانيون إجمالاً إزالة الحواجز الموجودة لا إيجاد حواجز جديدة. وليمازجوا المصريين فى معيشتهم على قدر الإمكان وليتعلموا الكفاية من لغتهم حتى تتيسر لهم معاشرتهم وحتى يجدوا اللذة والتبسط فيها وليجتنبوا الأسباب الجزئية التى تسوؤهم؛ لأنها إذا توالت كانت وخيمة العاقبة.

هذا، ولسنا نرى من الجهة الأخرى مسوغًا لانتقاد ما سمعناه كثيرًا وهو أن الموظفين البريطانيين انحطوا فى الكفاءة والأوصاف. ففى مصر اليوم موظفون بريطانيون كثيرون بالغون شأوًا بعيدًا فى الكفاءة والمقدرة كما كان بها فى الماضى رجال فائقون فى مقدرتهم وآخرون معتدلون فيها. ولكن قوة الانتقاد زادت فى المصريين كثيرًا بتقدمهم وباتصالهم بالبلدان الأخرى. فصاروا يتطلبون من المقدرة والكفاءة أكثر مما كان يتطلبه أسلافهم.

وأيضًا بعد ما اعتزل اللورد كرومر منصبه بمصر سنة ١٩٠٧ توالى على مصر لا أقل من خمسة وكلاء بريطانيين ومعتمدين سامين حتى جعلت مصر تشعر كأنها حقل من حقول التجارب. فتأتى عن هذه التغييرات المتكررة التى قضت بها ظروف الحال أن الموظفين البريطانيين الثابتين زادوا استقلالاً. وهؤلاء كانوا يهتمون بإصلاح أحوال الدواوين والمصالح وإجادة أعمالها أكثر من مراعاة المسائل السياسية. وأما المصريون الذين كانوا يراقبون مجرى الأمور فكانوا يعدون ذلك دليلاً على عدم التثبت فى الأمور وعدم الثبات فيها.

ومن أسباب الاستياء العام أيضًا عدم النجاح فى سياسة التعليم كما هو ظاهر جليًا. فأدى ذلك إلى تخريج عدد دائم الازدياد، ولا حاجة إليه، من طلاب الوظائف الحاملين شهادات الامتحان والخالين من تأثير التهذيب الحقيقى. ففى بادئ الأمر كانت الحال تقتضى تعليم عدد من الشبان تعليمًا يمكّنهم من القيام بمقتضيات وظائف الحكومة الكتابية التى كان معظم الموظفين فيها إذ ذاك من غير المصريين، وكذلك إعداد الطلبة لدخول المدارس العليا التى تدرس الطب والحقوق والهندسة. ولكن يظهر هنا أيضًا أن الحال بقيت إلى عهد قريب

بلا سعى يذكر فى تنقيح نظام وضع فى ظروف استثنائية وبلا التفات إلى كون الأحوال المتغيرة تقتضى اتباع طرق جديدة. فالتعليم والتهذيب، الذى أقبل الناس عليه إقبالا حقيقيًا وجعلوا يلحون فى طلبه، لا يزال قاصرًا جدًا والسواد الأعظم من الأهالى لا يزال أميًا. وليس ذلك فقط بل لا يزال بلا تربية اجتماعية أو أدبية أيضًا. والناس إنما يجدون التهذيب الصحيح بمعناه الأسمى فى المعاهد الدينية والخيرية التى يشرف على أكثرها أناس فرنسيون أو أمريكيون أو فى كلية ڤيكتوريا البديعة التى أنشأها نزلاء الإسكندرية البريطانيون. ولكن مع كل هذه الانتقادات التى ينتقد بها على المعارف المصرية لا بد لنا من التسليم بأن مستوى التعليم ارتقى كثيرًا عما كان عليه فى أوائل عهد الاحتلال وأن عدد الذين يهتمون بالمسائل العمومية بفهم وذكاء ازداد اليوم كثيرًا.

هذا، والدعوة الوطنية قائمة على ساق وقدم فى مصر منذ زمان طويل. ولو نشأ الروح القومى فى الصدور مقرونًا بالعقل والاعتدال لقويل بالميل إليه والعطف عليه والاهتمام به. وقد كان المرحوم اللورد كرومر يؤمِّل أن يوجهه جهة الخير والنفع. ولكن المناظرات السياسية التى كانت، لسوء الحظ، بين الدول الغربية حولته من بادئ الأمر حتى صبغته بصبغة المضادة للبريطانيين. وكان الخديو السابق تارة يؤيد أنصار الدعوة الوطنية ويشدد عزائمهم وتارة يخذلهم ويقاومهم طبقًا لغاياته الشخصية. وكثر عديدهم بانضمام أعضاء إليهم من موظفى الحكومة الناقمين المستائين الذين يعدون وجود البريطانيين حائلاً بينهم وبين الترقى. والذين ضعفت عزائمهم من وجود نظام للانتقاء للوظائف يمكّن ذوى الوجاهة والنافذى الكلمة من تفضيل أقاربهم وأتباعهم وتقديمهم على غيرهم فى وظائف الحكومة. ثم إن ازدياد عدد التلامذة الذين ينتظرون الاستخدام فى الحكومة جزاء التضحيات التى كثيرًا ما يضحونها حقيقة فى سبيل الاستعداد لتلك الخدمة، والذين يرون أن مزاحمة الأجنبى لهم على الوظائف تقلل من إمكان حصولهم عليها، صيَّرهم آلات معدة لنشر تلك الدعوة فى الأقاليم.

ونقول أخيرًا إن هناك أمرًا دائم الوجود وكامنًا فى النفوس وهو عدم اصطبار المسلم على حكم المسيحى. فوجود المسلم فى مركز سياسى تحت مركز المسيحى منافٍ لروح الإسلام. والشعور الذى يصدر عن هذا الروح يدوم طويلاً فى الصدور بعد ما تخف حرارة الشعور الدينى نفسه أو تخمد تمامًا فى الصدور. ولا ريب أن وجود الشعور المذكور أثّر تأثيرًا استخدمه العنصر الدينى فى البلاد لتحريض الناس على اسم «الحماية» بعدما فسروها بأنها تفيد خضوع الحاكم المسلم وحكومته الإسلامية لملك مسيحى خضوعًا دائمًا. ولا يخفى أن فى الشرق غيرة على الدين أشد وأمكن من الغيرة الوطنية على الوطن وتقاليد أهله.

ثانيًا ـ فى أثناء الحرب

هذه هى العوامل التى كانت قد عملت مدة طويلة لما دخلت تركيا ـ كرسى الخلافة ـ الحرب سنة ١٩١٤ ضد الدولة المحتلة. ووعد عمال ألمانيا جهرة بتحرير مصر من السيطرة البريطانية بعد انتصارهم الأخير الذى كانوا واثقين به كل الثقة. ففى هذه الأحوال، وبسبب روح العداء المستحكم الذى مازال يتجسم ضد الدولة المحتلة مدة سنين، أشير على القائد العام ـ ونعم الإشارة ـ بإعلان حالة الحرب مع تركيا ليعلم الناس أن بريطانيا العظمى أخذت على نفسها «أن تحمل وحدها حمل الحرب الحاضرة من غير أن تدعو الأمة المصرية إلى مساعدتها فيها». على أنه من العدل والإنصاف أن يُسطَّر هنا أنه، مهما تكن الأمانى والآمال التى حركتها الحرب فى صدور فئة من المصريين، فإن الشعب المصرى تحمل التكاليف والقيود التى اقتضتها تلك الحرب بالصبر والرضى. والخدم التى قام بها فيلق العمال المصرى كانت خدمًا لا تثمن ولا غنى عنها للحملة على فلسطين. وأن حكومة السلطان أيدت رجال السلطة البريطانية بأعظم تعاون حبى. والدلائل على ذلك كثيرة منها تنازلها عن ثلاثة ملايين جنيه إنكليزية من حساب الأمانات والعُهَد التى كانت قد سلفتها وكان يحق لها المطالبة بها.

إلى هنا بحثنا فقط فى أسباب الاضطراب فى القاهرة وغيرها من البنادر الكبرى فى المدة السابقة للاضطرابات التى حدثت فى مارس سنة ١٩١٩. بقى علينا أن نبحث فى الأسباب التى أثرت فى الفلاحين فجعلتهم يتأثرون بتحريض أنصار الدعوة الوطنية وأقوالهم.

ظهرت آثار القلق على الفئات المتعلمة فى مصر قبل أزمة سنة ١٩١٩ بزمان طويل كما أبنَّا فى ما تقدم. ولكن انتشارها حتى وصلت إلى الفلاحين وحملتهم على ارتكاب الفظائع، وهم الطبقة التى جنت منافع عظيمة من الاحتلال البريطانى، أمر يحتاج إلى الإيضاح.

فأولاً نقول إن الاضطراب بين الفلاحين أضيق نطاقًا مما كان يُظن. والاضطرابات انحصرت فى جوار البنادر الكبرى والبلاد المحاذية لخطوط المواصلات. وأما القرى البعيدة، التى لا يصل إليها المحرضون وأهل الدعوة بسهولة، فلم يُبْدِ فيها صغار الفلاحين ميلاً كثيرًا إلى الاشتراك فى حركة كهذه. ثم إن الأماكن التى وقعت الاضطرابات فيها وقع التعدى فيها على سكك الحديد بوجه الإجمال. وهناك ما يحمل على الاعتقاد أن مهاجمة سكة الحديد كانت اتباعًا لخطة قديمة سابقة كان يقصد بها التمهيد لهجوم ألمانى عثمانى على القنال ويؤيد هذا الهجوم ثورة تحدث فى مصر. وهذا يعلل بعض الدلائل التى تدل على اشتراك واتحاد فى العمل فى اضطرابات مارس سنة ١٩١٩.

وهناك ما يدل أيضًا على أن التحكم فى أسعار القطن زاد استياء الناس؛ لأن هذا التحكم يحرم الزراع مزية المزاحمة فى الأسواق الأجنبية مع كون إيجار أطيانه على ازدياد. ولكن هناك عوامل جرتها الحرب وكانت أدعى إلى زيادة جفائه ونفوره وهى (١) التجنيد لفيلق العمال والهجانة المصرى و(٢) مصادرة الحيوانات الأهلية و(٣) مصادرة الحبوب و(٤) جمع الأموال للصليب الأحمر. فكان استهجان الناس لطريقة تنفيذ هذه العوامل أكثر من العوامل نفسها.

أما العامل الأول، فقد دلت الدلائل على أن الأنفار كانوا بعد تجنيدهم يرضون بشروط التجنيد وأن الرواتب التى كانوا يأخذونها نفعت الفقراء نفعًا

عظيمًا. ولكن يظهر أن المستشفيات التى كانوا يمرضون فيها لم تكن على ما يرام. وأنه كان بين ضباطهم كثيرون يجهلون لغتهم ولا خبرة لهم بمعاملتهم. على أن قبولهم للانتظام فى سلك فيلقهم المرة بعد المرة وعدم اشتراك الذين كانوا فى الخدمة منهم فى حوادث مارس سنة ١٩١٩، يدلان على أن تظلمهم من الخدمة لم يكن شيئًا يذكر. وكانت التدابير طبق المرام ما دام الذين ينتظمون فى فيلق العمال يُجندون من المتطوعين. نعم إن البعض تظلموا من إطالة مدة خدمتهم إلى ما بعد التاريخ الذى تعاقدوا عليه. وذلك بعد ما تولت سلطة عسكرية أمر التجنيد. ولكن تظلمهم لم يبدأ إلا بعد ما ثبت أن نظام التطوع لا يفى بتقديم العدد الكافى من المجندين. فاضطر الأمر إذ ذاك إلى الضغط الإدارى للحصول عليهم. ولما كان المصريون قد أعلنوا فى أول الحرب مع تركيا بأنهم لا يطلبون للاشتراك فيها، بقى التطوع اسمًا لا فعلاً. وعُهد إلى عُمُد البلاد، الذين هم موظفون إداريون فى الأقاليم بلا راتب، فى التجنيد بلا مراقبة من الموظفين الإنكليز الذين أخذ أكثرهم للعمل فى جهات أخرى. فلجأ العمد إلى إكراه الناس وإرغامهم على التجنيد. ولا ريب فى أن بعض العمد الخَربى الذمة اغتنموا تلك الفرصة لسوق أعدائهم إلى الخدمة وتركوا أصدقاءهم وشأنهم. وأخذوا الرشوة لإعفاء من يدفعها لهم من الخدمة وقبلوا البدل. وفى بعض الأحوال اتخذت تدابير تشبه تدابير عصبة الصحف. وكان الذين يتخذونها يحتجون بأن البريطانيين يضطرونهم إلى اتخاذها. وقد اختلف الناس فى مقدار هذه المظالم والمساوئ. ولكنها على كل حال كانت من الكثرة بحيث ساءت الناس جدًا فى بعض الجهات ويسرت للمحرض السياسى انتهاز الفرصة لقضاء مآربه.

وأما العامل الثانى أى مصادرة الحيوانات الأهلية، فيقال فيه إن الفلاح تضايق كثيرًا من أخذ دوابه التى هى واسطة النقل عنده. ولكن يظهر أن أثمانها كانت تدفع إليه عند أخذها منه. وكانت أثمانًا حسنة. غير أن الأثمان التى كانت تطلب منه بعد الحرب لشراء الدواب التى باعها كانت أعلى من الأثمان الأولى بكثير. فالفلاحون يكرهون أخذ دوابهم منهم طبعًا. ولكن يظهر أن ذلك لم يكن

سببًا كبيرًا لتظلمهم علمًا بأنه لا بد منه فى زمن الحرب. ومهما يكن من ذلك فمصادرة الحيوانات ليست مما يزيد رضاءهم عن الذين كانوا السبب فيها.

وأما العامل الثالث وهو مصادرة الحبوب، فقد كان سببًا أعظم مما تقدم فى السخط والاستياء. لأن أسعارها ارتفعت بسبب طلب الجيش لها. وكانت أسعارها فى الأسواق أعلى بكثير من الأسعار التى تدفع بها حين المصادرة. وقد فرض على كل مركز تقديم مقدار معين من الحبوب نيط جمعه بالموظفين المحليين فربحوا بذلك أرباحًا كبيرة. فإن العُمُد جمعوا مقادير أعظم مما طلب منهم جمعه. وباعوا الباقى بأسعار السوق العالية. والأهالى الذين لم يكن عندهم حبوب اضطروا أن يشتروا المطلوب منهم بأسعار السوق العالية ويقدموه بأسعار المصادرة الوطيئة. وكانت طريقة مراجعة الحساب والدفع بطيئة. وثبت بالبيِّنة أن الموظفين فى المديريات أبقوا أموال الدفع فى أيديهم مددًا طويلة. وأن كثيرين من العُمُد والمشائخ الذين عهد إليهم فى توزيع الأموال اختلسوا قسمًا منها؛ فكان الموظفون المحليون هم المسئولين فى الأكثر عن هذه المنكرات ولكنها نسبت إلى الإنكليز. ولم يكن الإنكليز قادرين على مراقبتها بسبب الأحوال غير العادية حينئذ.

وأما العامل الرابع وهو جمع الأموال للصليب الأحمر، فقد تولاه المأمورون والعمد المصريون. وكان المقصود جمع هذه الأموال بالتبرع. ولكنه كثيرًا ما تحول إلى الغصب والإكراه على يد موظفين يطلبون أن يكون لهم فضل واستحقاق بجمع الأموال التى جمعت من مراكزهم. شاع فى البلاد أن جزءًا فقط من المال المجموع بلغ المصدر الذى جمع له. فمما لا يُختلف فيه، والحالة هذه، ما إذا كان من أصالة الرأى ومراعاة مقتضى الحال فى أيام كان فيها فريق من الناس يشيد بذكر الصليب وفريق بذكر الهلال أن يعمل فى مصر شىء أكثر من فتح اكتتاب لمساعدة الجرحى. فكان كثيرون من أغنياء المصريين والأجانب المقيمين فى مصر يقبلون على الاكتتاب بلا ريب. وأما تفويض جمع المال إلى موظفين محليين من

المصريين، فكان من شأنه فتح باب للمنكرات والمساوئ المؤدية إلى زيادة التشديد على الفقراء الذين كرهوا الحرب جدًا لأسباب أخرى كثيرة. هذا ومما يقتضى ذكره أن لجنتَى الصليب الأحمر الإنكليزى وفرسان ماريو حنا عيَّنتا بعد الحرب ١٠٠ ألف جنيه إنكليزى لإعانة الذين نُكبوا فى الحرب من فيلق العمال المصريين وعائلاتهم.

وزد على هذه الظلامات الخصوصية التى ذكرت أن أسعار الأشياء ارتفعت فى مصر ارتفاعًا متواليًا لم يسبق له مثيل، ولا سيما أسعار الحاجيات كالحنطة والثياب والوقود. فثقلت وطأتها على الفقراء. ولا سيما أن أجورهم لم تكن تكفى للنفقة التى يقتضيها غلاء المعيشة. مع أنهم كانوا يرون عددًا من مواطنيهم ومن الأجانب غير المحبوبين عندهم يجمعون الثروات الكبيرة. فعائلة من أربع أنفس: رجل وزوجته وطفلين لم تكن تستطيع فى أوائل سنة ١٩١٩ الحصول على ما يكفيها من الطعام إلا بثمن يفوق متوسط الأجرة كثيرًا حينئذ.

فهذه العوامل المختلفة أفضت فى آخر سنة ١٩١٨ إلى الاستياء والقلق بين معاشر الفلاحين. وأضاعت بعض الثقة التى كانت عندهم بمزايا الإدارة البريطانية. فأعد ذلك النفوس لقبول تحريض المحرضين. وكانت إذ ذاك قد مضت مدة طويلة لم يَرَ الفلاح فيها موظفًا إنكليزيًا ولم يتوسط إنكليزى لحمايته من المطالب الجائرة التى كانت تطلب منه. وكان قد اعتاد أن يرى المفتش الإنكليزى يمر فى غيطانه راكبًا جواده ويقف هنا وهناك ليسمع شكاوى صغار الفلاحين. فغاب هذا المنظر عنه أو كاد فى الأيام السابقة للحرب. ولم يعد يرى سوى السيارات تقلُّ الموظفين على عجل من مركز إدارى إلى آخر. فغياب المفتش عنه سهل عليه تصديق الإشاعات التى شاعت عن قرب رحيل الإنكليز وتقسيم البلاد على الفلاحين وترك المياه مباحة لهم يأخذون منها ما شاؤوا بلا ممانعة وإلغاء الضرائب عنهم. وهناك أيضًا ما يحمل على الاعتقاد أن بعض المحرضين الذين لا خَلاَق لهم روّجوا الإشاعات الوهمية الكاذبة عن تعدى الجنود الإنكليزية

على أعراض النساء المصريات وهجومهم على القرى يعيثون فيها قتلاً وفساداً. فهاج ذلك روح السخط والانتقام الذى أفضى إلى قتل بعض الجنود الإنكليز قتلاً شنيعًا فى ديروط. أما تلك الإشاعات فليس ثَم دليل على أن زعماء الحزب الوطنى هم الذين أوحوا بها.

فقدت مصر بوفاة السلطان حسين سنة ١٩١٩ حاكمًا مقتدرًا وكريم الأخلاق يعرف أهل وطنه حق المعرفة. وكان قد قَبِل أن يكون سلطان مصر الأول مع علمه بثقل أعباء هذا المنصب. واشترك بشجاعة وإخلاص فى تحمل المشقات التى يقتضيها تدبير أمور بلاد إسلامية تحتلها دولة مسيحية محاربة لسلطان هو خليفة المسلمين. وعاش حتى تغلب على نفور الناس منه بسبب حلوله محل ابن أخيه. وحاز احترامهم وإكرامهم له على اختلاف طبقاتهم. أما خَلَفه الذى تعلم وتهذب فى إيطاليا. فوجد نفسه فى بادئ الأمر فى مركز أضعف كثيرًا من مركز سلفه فى عيون شعبه. ولم يكن له عليهم يد إذ ذاك. فمهما قصد وسعى وجدّ لم يكن يستطيع سد السيل الذى كان يطفو ويتعالى ضد الإنكليز.

ثالثًا ـ بعد الحرب

حاولنا فيما تقدم وصف حالة مصر الداخلية إلى آخر الحرب. فسهل الآن علينا أن ندرك كيف أن المبادئ التى جاهر بها الرئيس ولسن ووافق الحلفاء عليها أثرت تأثيرًا سريعًا قاطعًا فى الرأى المصرى. فقد ظهر أن قبول الدول لفكرة تعيين الأمم مصيرها جاء مصدقًا لعواطف كانت تختمر فى صدور الطبقات المتعلمة منذ زمان طويل.

فالذين كانوا ينتظرون فى مصر نصرًا ألمانيًا عثمانيًا ويرحبون به فيما مضى وجدوا الآن فرصة سانحة لتغيير موقفهم. فقاموا يدَّعون أن مصر بمساعدتها الحلفاء أدبيًا وماديًا على نيل النصر كانت هى نفسها آلة فعالة فى خلع البقية الباقية من النير العثمانى.

والمعتدلون فى مصر قاموا يقولون إن الوقت قد حان للمطالبة بحكم ذاتى طبقًا لما صرح به الساسة البريطانيون مرارًا من أن تداخلنا فى مصر وقتى. وشعر الناس شعورًا صادقًا بأن سلوك البلاد عامة فى الحرب ومعاونة السلطان ووزرائه والبذل الكثير الذى دُعيت الأمة إليه فلبته، تعطيهم حقًا فى مراعاة بريطانيا العظمى لهم مراعاة خصوصية؛ حتى إن رشدى باشا كبير الوزراء كان قد فتح فى آخر سنة ١٩١٧ مسألة تسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية نهائية.

ونشطت هذه الحركة واشتدت عزيمة أهلها بنشر التصريح الإنكليزى الفرنسوى فى أوائل نوفمبر سنة ١٩١٨ عن سورية والعراق؛ فقد جاء فيه أن بريطانيا العظمى وفرنسا تنويان تحرير الشعوب التى أُنقذت من الظلم العثمانى تحريرًا تامًا؛ وأن تُنشئ لهم حكومات وطنية تستمد سلطتها من السنن التى يسنونها من تلقاء أنفسهم ومطلق اختيارهم. فأبان المعتمد السامى حينئذ (السير ريجنالد ونجت) أن هذه السياسة سيكون لها صدى فى مصر. وزد على هذا أن المصريين كانوا قد شاهدوا قبل ذلك بقليل إنشاء مملكة مستقلة فى بلاد العرب التى لا يزالون يعدونها متأخرة بمراحل فى الحضارة والارتقاء عن بلادهم التى تضارع بلاد الغربيين بعض المضارعة.

وبينما كان الناس يتحدثون بهذه الأمور فى كل مكان ثار ثائر الرأى العام إثر إذاعة مذكرة سرية أُوِّلت بأنها تنكر على مصر مزايا الحكم الذاتى الذى يراد منحه لأمم دون الأمة المصرية ارتقاء. وذلك أن لجنة خصوصية كانت قد عُينت فى أوائل سنة ١٩١٨ للبحث فى الإصلاح الدستورى فطلبت من السير وليم برونيات نائب المستشار المالى أن يضع مذكرة تكون قاعدة لمناقشاتها، وأن يفحص على الخصوص مبدأ منح النزلاء الأجانب قسطًا فى تشريع البلاد لعل ذلك يغرى الدول بالتنازل عما يحق لها بموجب الامتيازات الأجنبية من المفاوضة فى كثير من التشريع. فلما قدمت مذكرة السير وليم برونيات إلى رئيس الوزارة فى أواسط نوفمبر سنة ١٩١٨، ساءته كثيرًا ثم ذاعت واشتهرت مع أن المقصود

كان جعلها قاعدة لمناقشات سرية. فقامت القيامة وعلا الاحتجاج على مشروع فُسِّر بأنه يمنح الجمعية التشريعية سلطة استشارية فقط، ويعهد فى السلطة التشريعية كلها إلى مجلس ثان (مجلس شيوخ) تكون فيه الأكثرية من الأعضاء الذين تعينهم الحكومة وبعض الأعضاء الأجانب المنتخبين.

وفى الوقت الذى عينت فيه اللجنة المذكورة آنفًا، كانت لجنة أخرى تدرس مسألة الإصلاحات القضائية اللازمة فيما إذا أُلغيت الامتيازات الأجنبية. وقد قضت فى ذلك أشهرًا كثيرة ولم تصدر تقريرًا ولكن شاع أنها تنوى أن تستبدل بالمحاكم المختلطة محاكمَ جديدة تكون لغتها الإنكليزية ويكون القانون الإنكليزى هو المعمول به فيها. وفى ذلك ما فيه من الغبن والحَيْف على المحامين من أبناء البلاد وشل أيدى المحامين الأجانب الذين يترافعون بالفرنسوية. وكان من شأن هذه الإشاعة أنها زادت معاداة المحامين لتوسيع المراقبة الإنكليزية.

وفى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨، زار زغلول باشا وزعيمان آخران من زعماء الفريق المتقدم فى الحركة الوطنية المعتمد البريطانى السامى وأعربوا له عن رغبتهم فى السفر إلى لندن لعرض بيان «بالاستقلال الذاتى التام» لمصر، وعرض رشدى باشا فى الوقت عينه أن يسافر هو وعدلى باشا يكن وزير المعارف إلى لندن للمناقشة فى شؤون مصر وقال إن السلطان موافق على ذلك تمام الموافقة. وكانت حجة هذين الوزيرين أن مؤتمر الصلح سيوافق على الحماية رسميًا وعليه لا يمكن ترك ماهيتها وكنهها بلا تعريف وتحديد. فقد كان لمصر تحت السيادة العثمانية حقوق معلومة وهما يريدان أن يعلما ما حقوقها على بريطانيا العظمى تحت حمايتها.

فأبلغ السير ريجنالد ونجت وزارة الخارجية مطالبهم فجاءه الجواب بأن «لا فائدة من السماح لزعماء الحركة الوطنية بالمجىء إلى لندن» وأما زيارة الوزيرين فليست مناسبة الآن. وأبان وزير الخارجية البريطانية السبب فى ذلك وهو أنه سيغيب هو وزملاؤه عن لندن بسبب مؤتمر الصلح؛ ولذلك «لا يستطيعون

أن يعطوا الوقت الكافى والعناية الواجبة لمسائل الإصلاح الداخلى المصرى» وعليه طلب من الوزيرين «أن يؤجلا زيارتهما» فأفهم رشدى باشا المعتمد السابق أنه يعد رفض حكومة جلالة الملك لسماع أقواله حالاً تفسيرًا لمعنى الحماية لا يوافق عليه ولذلك قدم استعفاءه. ولا ريب أنه كانت هناك موانع واضحة تمنع من البحث مع الوزراء المصريين فى مسائل كهذه حين كان الضعف السياسى شديدًا وكان مؤتمر الصلح يوشك أن يفتح؛ ولكن يظهر أنهم لم يدركوا فى تلك الساعة الحرجة وجوب البحث فى المسألة المصرية حالاً مع أن المعتمد السامى ألح عليهم فى مقابلة الوزيرين، فلم يدخروا وسعًا فى إقناع رشدى باشا باسترجاع استعفائه وضربوا موعدًا لمقابلة الوزيرين ولكن مركز أنصار الحركة الوطنية كان قد قوى واعتز فى مصر؛ حتى إن الوزيرين اشترطا فى سفرهما أن يسمح لزغلول باشا ورفاقه بالسفر مثلهما. ولما لم يروا من الموافق السماح بذلك أصر الوزيران على الاستعفاء فطُلب المعتمد السامى إلى إنكلترا لاستطلاع رأيه فى الحالة.

وكانت نتيجة هذه الحوادث أن بعض المعتدلين انضموا إلى المتقدمين من أهل الحركة الوطنية. ونهض هؤلاء يطالبون بسياسة أبعد مدى وحمل عمالهم حملة شديدة على الإنكليز فى طول البلاد وعرضها حيث لم يبق إلا قليلون من الموظفين البريطانيين بسبب الحرب.

وبينما كان البحث دائرًا على سفر الوزيرين المصريين إلى لندن فى أوائل سنة ١٩١٩ أرسلت مذكرة إلى وكلاء الدول فى مصر بتأليف وفد من اثنى عشر عضوًا تحت رئاسة زغلول باشا وغرضه عرض أمانى مصر المشروعة على الدول الأخرى. وكان معظم أعضاء الوفد أعضاء لجنة وطنية تألفت فى آخر السنة السالفة من أربعة عشر عضوًا.

وفى الثالث من شهر مارس رفع الوفد عريضة إلى السلطان أوّلها الجمهور بأن الغرض منها محاولة إرهاب عظمته ومنعه من تأليف وزارة جديدة. فعُدَّ ذلك

تحديًا لا يمكن السكوت عنه. فقر رأى السير مِلِن شيتهام القائم بأعمال المعتمد السامى، بعد موافقة الحكومة البريطانية، على إبعاد زغلول باشا وثلاثة من أشد أنصاره إلى مالطة. فأفضى ذلك إلى تجدد التحريض والاحتجاج. وبدأ الطلبة بالقاهرة بمظاهرات ضد الإنكليز أوجبت مداخلة الجنود على عَجَل. وجاءت أنباء الأقاليم بحدوث مثل هذه الفتن. وفى ١٢ مارس حدثت فتنة فى طنطا فأخمدها الجنود بعد سفك دم. ولم يأتِ اليوم الرابع عشر والخامس عشر من مارس حتى كانت الاضطرابات قد انتشرت فى معظم مديريات الوجه البحرى. وعم فيها الهجوم على المواصلات لقطعها. ووردت الأنباء من أماكن كثيرة بالسلب والنهب والاعتداء على الجنود البريطانية وقتل بعضها وبعض الملكيين. وفى ١٦ منه قُطعت سكة الحديد والأسلاك التلغرافية فى القاهرة وبين الوجهين البحرى والقبلى. ولم يأتِ يوم ١٨ مارس حتى كانت مديريات البحيرة والغربية والمنوفية والدقهلية قد جاهرت بالثورة. وقد قطعت المواصلات تمامًا بين القاهرة والوجه القبلى والأجانب المقيمين فيه. وبلغ تعصب الثوار أشده ذلك اليوم بقتل ضابطين بريطانيين وخمسة من غير الضباط فى ديروط ومفتش إنكليزى فى مصلحة السجون وهو راكب القطار بين مصر وأسيوط والمنيا. ولكن عادت الحالة فهدأت فى ٢٦ مارس من الوجهة العسكرية المحضة. فأُعيدت المواصلات بخط سكة الحديد الأكبر والتلغراف. ورُتبت الجنود اللازمة لحراستها. ووجِّهت القوات العسكرية فى جهات مختلفة لحفظ النظام فى الأماكن التى اشتدت الثورة فيها. والقبض على الذين ارتكبوا الفظائع ومحاكمتهم وإعادة هيبة الحكومة إليها. وأنقذت الأماكن النائية فى الوجه القبلى. فزال بذلك الدور الأول من الاضطرابات. وكان أشد الأدوار خطرًا.

وعليه، لم يمضِ على إبعاد زغلول باشا وشركائه أسبوع حتى قامت حركة على الإنكليز بل على الأوروبيين عمومًا وبلغت حدًا تخشى عواقبه. وكانت حركة وطنية تؤيدها أميال جميع الطبقات والمذاهب فى الأمة المصرية. وفى جملتهم الأقباط. وظهرت بين أشد عناصرها تعصبًا بمظهر تخريب الأملاك والمواصلات

تخريبًا منظمًا والاستهانة بالنفوس استهانة متزايدة. ولا ريب أن الوفد مسؤول عن تنظيم المظاهرات الأصلية التى نشأت الحركة عنها. ولكن أعضاءه الذين يفوقون سواهم فى المسؤولية هالهم تفاقم الخطب حتى خرج زمام الحالة من أيديهم وانتقل إلى أيدى المتطرفين غير المسؤولين تؤيدهم بعض العناصر الأجنبية من المتشردين.

وكان اللورد اللنبى القائد العام فى مصر قد سافر لينضم إلى مؤتمر الصلح فى باريس فى ١٢ مارس فعاد إلى القاهرة فى ٢٥ منه. وكان قد عين معتمدًا ساميًا خاصًا مدة غياب السير ريجنالد ونجت فى إنكلترا. وصدرت إليه التعليمات «بإعادة القانون والنظام وبإدارة الأمور بجميع الوسائل على ما يقتضيه بقاء حماية الملك قائمة على قاعدة ثابتة عادلة». وقد أفضت التدابير العسكرية التى اتُّخذت إلى تهدئة الأحوال ظاهرًا. ولكن الشعور بعداوة الإنكليز لم يخفَّ إلا قليلاً وتحول بالأكثر ضد العنصر العسكرى الذى أشاعوا الأخبار الكاذبة عن سلوكه فى قمع الفتنة. وظل المحامون والطلبة معتصبين. وغاب كثيرون من الموظفين عن مكاتبهم.

ودعا المعتمد السامى الخاص إليه نفرًا من الأعيان وخاطبهم بلهجة سلمية. ولكن ذلك لم يَحُلْ دون الإضراب العام من ١٢ أبريل إلى ٢٦ منه؛ غير أن اللورد اللنبى سمح بسفر المصريين الذين يريدون السفر إلى إنكلترا وبعود زغلول باشا ورفاقه الثلاثة من مالطة جريًا على سياسته السلمية وبموافقة حكومة جلالة الملك. وبذلك انعكست السياسة التى اتُّبعت قبل مرور شهر على إبعادهم. وأصبح زعماء الحركة أحرارًا يذهبون إلى إنكلترا أو إلى غيرها لتجديد التحريض والتهييج.

هذا بالاختصار حديث سير الأحوال فى أربعة الأشهر الأولى من سنة ١٩١٩. وقد اتضح بعد حدوث ما حدث أنه كان يجب تنشيط الوزيرين المصريين للمجىء إلى لندن لما طلبا ذلك. ودلت النتيجة على أن مشورة السير ريجنالد ونجت فى هذه المسألة كانت عين الصواب. وفى رأينا أنه كان يُحْسن صنعًا لو زاد إلحاحًا

فى وجوب اتباع مشورته. وبعد هذا الخطأ الذى ارتكب فى بادئ الأمر جرت الحوادث بمصر بأسرع مما أدركت الحكومة. فإنها لم تقدر نتائج إبعاد الزعماء حق قدرها. ولما أُلغى الأمر بإبعادهم بعد حدوث اضطرابات شديدة. تبادر إلى ذهن الناس طبعًا أن السياسة البريطانية سياسة تردد وأنها تتقلب تقلبًا سريعًا تحت تأثير الإغراء والتحريض. ثم اقتضى الأمر فى المرحلة الثانية معاقبة الذين قتلوا الضباط الإنكليز وارتكبوا فظائع أخرى مدة الفتنة. وهذا العقاب أطال عهد السخط طبعًا وإن يكن قد أُنفذ بالاعتدال بوجه الإجمال. وحاولت الحكومة تطييب خواطر المصريين بإحالة كثير من القضايا إلى المحاكم العادية بعد ما نظرت المحاكم العسكرية فى القضايا المستعجلة جدًا. ولكن رأى أنصار الحركة الوطنية قد صلُب ورسخ فنتج عن ذلك أن الناس لم يعودوا يتقدمون للشهادة فى جميع القضايا تقريبًا فأطلق سراح المتهمين فيها. وفى أثناء ذلك سافر زغلول باشا ورفاقه بعد إخلاء سبيلهم من مالطة إلى باريس، آملين أن يحملوا مؤتمر الصلح على سماع دعوى مصر بالاستقلال. ولما أخفقوا فى ذلك وجهوا همهم للحصول على تأييد الأجنبى لقضيتهم. فأوفدوا رسولاً إلى أمريكا لاستمالة الرأى العام فى الولايات المتحدة. وجدّ أنصارهم فى السعى لإتمام نظامهم. وجمع أموال طائلة ونشر دعوتهم فى جوانب البلاد متذرعين إلى ذلك بالقلق الصناعى الذى كان فى البلاد. فحولوا كل جهدهم للاستعانة به. ولذلك تعددت حوادث الإضراب عن العمل بين كبيرة وصغيرة. وأُعلن فى خلال ذلك أن الحكومة البريطانية عازمة على إرسال اللجنة الخصوصية إلى مصر. فحكم المهيجون بأن غرض هذه اللجنة القضاء على الوطنية المصرية فجعلوا همهم تضييق دائرة عملها بمقاطعتها مقاطعة منظمة.

(ب) الحركة الوطنية والأمانى المصرية

تقدم لنا كلام كافٍ لتعليل سرعة نمو الحركة الوطنية، وأصعب من ذلك أن نبسط الكلام بقدر ما يحتمل المقام عن ماهيتها وأغراضها الحقيقية بسطًا صحيحًا مفهومًا.

قيل «إن كل مصرى يستحق أن يسمى مصريًا وطنى النزعة فى قلبه» وهذا القول إنما يصدق على المتعلمين كثيرًا أو قليلاً وهم أقل من ١٠ فى المائة من سكان مصر الذين يبلغ عددهم ١٤ مليونًا، فلا معنى لهذا القول عند إطلاقه على ٩٢ فى المائة من الأميين وخصوصًا الفلاحين الذين هم ثلثا الأمة كلها. ففى المدن والبنادر يسهل تهييج الغوغاء بتلقينهم ألفاظًا مستحبة رنانة تُتخذ شعارًا سياسيًا فيصيحون بها وهم لا يفهمون معناها. وأما الفلاحون فجمهورهم لا يبالى بالسياسة من طبعه وهم لا يزالون على العهد القديم فى الفلاحة يعيشون فى أطيانهم ومنها وهم متعلقون بها تعلقًا شديدًا، ومع أن طرقهم وإدارتهم الزراعية لا تزال على عهدها الأول وقلما يستعينون بالعلوم الزراعية فهم يخرجون بجدهم الذى لا يُبارى ومعرفتهم التامة بتربية تلك الحاصلات العجيبة التى هى أُسُّ الثروة المصرية، وليس لهم هَمّ فى هذه الحياة إلا هذه الحاصلات وأخذ الماء الكافى لزراعتهم من النيل فى حينه لئلاًّ تمحل أرضهم. ولكنهم، وإن كانت دائرة نظرهم فى الأمور لا تزال محدودة، فقد ازدادوا استقلالاً واستمساكًا بحقوقهم عما كانوا عليه فى عهد الاستبداد الماضى.

وإذا تركوا وشأنهم فلا عداوة عندهم للإنكليز على أنهم لا يحبون الأجنبى أيًا كان. واعتبارًا لكونهم مسلمين غيورين لا تخلو مقابلتهم للمسيحى فى بادئ الأمر من الفتور والنفور. ولكن هذه الأوهام زال معظمها منهم مع الإنكليز بعد اختبارهم لاستقامة الموظفين البريطانيين ولطفهم بوجه الإجمال وما أفضى إليه وجودهم من التحسن الظاهر فى أحوال الفلاحين. نعم، إن أبناء العهد الجديد الذين لم يعرفوا مساوئ العهد القديم أقل شكرًا لنا من آبائهم الذين كانوا يتذكرون تلك المساوئ ولا ينسونها. ولكن الفلاحين، وإن يكونوا أقل ضعفًا واستكانة مما كانوا فى الأزمان الماضية، لا يزال عندهم ما يخيفهم مع طمع أصحاب الأطيان وتعنت عدد كبير من الموظفين المصريين وبلصهم لهم. وهم يشعرون أن النفوذ الإنكليزى يحميهم من هذه الأخطار بعض الحماية. نعم، إن

حوادث الحرب المشؤومة التى أشرنا إليها آنفًا أدت إلى زعزعة ثقتهم بعدلنا وحسن نيتنا زعزعة وقتية. وكانت أسبابًا مهيئة للحوادث الفظيعة التى حدثت ضد الإنكليز فى ربيع سنة ١٩١٩. ولكن تلك الفظائع كانت شاذة وقصيرة الأجل. ويظهر أنه، فيما خلا الجهات التى يصل إليها تحريض أهل المدن مباشرة، عاد الفلاحون إلى حسن الظن بالإنكليز الذين يعرفونهم ويعرفون كيف يعاملونهم. وقد أثرت فينا شهادة عدد من مواطنينا الموظفين وغير الموظفين الذين يعيشون بين الفلاحين ويعاشرونهم؛ حيث أكدوا لنا أن المرارة التى كدرت الصفاء فى السنة الماضية أو السنتين الماضيتين زالت الآن، وأن الإنكليز الذين أحسنوا السلوك ينزلون على الرُّحْب والسَّعَة فى البلاد كما كانت الحال فيما مضى.

ولكن من العبث أن نؤمّل أن حسن سلوك الفلاحين معنا يدوم طويلاً إذا بقيت العلاقات بيننا وبين الطبقات المتوسطة والعليا من مواطنيهم على ما هى عليه من الجفاء. فقد سادت الحركة الوطنية فى مصر الآن كل ناطق وصامت واجتذبتهم إليها كلهم إما طوعًا أو كرهًا، من أمراء العائلة السلطانية إلى صبية الكتاتيب وأصحاب الأملاك وأهل الصناعات العالية ورجال الدين والأدباء والصحافيين وطلبة المدارس. وأخطر من هذا شأنًا أنها تخللت الآن طبقة الموظفين وكبار ضباط الجيش وربما حال حب هؤلاء للنظام العسكرى ومحافظتهم على الأصول الرسمية دون مجاهرتهم بأميالهم. وقد كان سلوك الموظفين المصريين مع اللجنة سلوكًا لا غبار عليه ولكن معظمهم من أشد أنصار الحركة الوطنية فى قلوبهم ونفوذهم يتجه إلى الجهة الوطنية، ولا يُعقل أن أميال رؤساء كل طبقة من طبقات الهيئة الاجتماعية وجميع الذين يقوم بهم الرأى العام فى الأمة لا يؤثر فى السواد الأعظم منها على مر الأيام. ولا ينكر أن هذه الملايين التى تجهل القراءة والكتابة لا تبالى بالحركة الوطنية من حيث كونها مذهبًا سياسيًا ولكن يسهل تعليمها ترديد الألفاظ المستحبة التى تصير شعارًا لها. والتطرف لا يحاول اكتساب تأييدها إياه بالحجج السياسية المحضة كما يحاول ذلك بالطعن دائمًا

فى كل ما هو إنكليزى، وبنسبة كل نكبة تصيب البلاد وكل ظلامة شخصية إلى خبث الموظفين البريطانيين أو عدم كفاءتهم. فهذه الحرب القائمة بتسويد كل شىء تسويدًا كاذبًا يدبرها كثيرون ـ خطباء الجوامع والطلبة الذين يعودون إلى بلادهم أيام عطلة المدارس وجميع الصحف العربية إلا القليل منها. والفلاح، وإن كان لا يقرأ بنفسه عادة، يصغى إلى من يقرأ له. فإذا كان كل ما يقال ويكتب للتأثير فيه يوجه إلى جهة واحدة فلابد أن الأكاذيب التى تنفث كلها فيه على الدوام تسمِّم عقله أخيرًا.

نحن نحسب فى حسابنا أنه عند زيارتنا لمصر كانت الصيحة ضد الإنكليز بالغة غاية الشدة. وكان الفريق المتطرف يزيدها ويقويها تقوية اصطناعية لكى يؤثر فينا، مع أنه ما من خبير بهذه الأمور يتأثر منها حتى يخطئ فيحسب الشطط الذى ينتج عن التحريض السياسى البالغ غاية الشدة دليلاً على حقيقة رأى الأمة. ولكن ما يستحق الاعتبار أنه، بينما كان الكثيرون من المصريين يستهجنون شطط المتطرفين، لم يحرك أحد منهم ساكنًا لمنعه غير الذين تضطرهم مناصبهم الرسمية إلى ذلك ونفر قليل جدًا. وخشى وجوه مصر، على اختلاف آرائهم الشخصية، أن يظهروا بمظهر الذين لا يميلون إلى الأمانى الوطنية. أو أن يفعلوا شيئًا من شأنه كبح جماح المتطرفين وردهم إلى دائرة الاعتدال. ولم يجرؤ أحد أن يقول إنه موافق على «الحماية». أو أنه غير موافق على «الاستقلال التام» فكان ظاهر ذلك أن كل ذى رأى مستقل يميل إلى الحركة الوطنية بكلّيته. وعندنا أن ذلك سيبقى كذلك فى الراجح.

لا مُشاحة أن الأمر جَلَل. ومن يقدره يخيل إليه لأول وهلة أنه لا خيار لنا أمام هذا البنيان المرصوص. إلا أن نقلع عن مركزنا فى مصر بالكلية أو أن نحافظ عليه قوة واقتدارًا رغم العداوة المتزايدة لنا فى الأمة المصرية. ولكنًا بعد إنعام النظر فى هذه القضية زدنا أملاً بها. واقتنعنا بعد الأحاديث الكثيرة الودية التى جرت بيننا وبين وجهاء المصريين الذين يمثلون أمتهم، وفى جملتهم قوم يعدون

من غلاة الوطنيين، أنهم لا يضمرون للإنكليز من الخصومة والعداوة بقدر ما يتوهم الإنسان من الحملات المنكرة التى تحملها الصحف علينا. وتبين لنا أن عَلَم الحركة الوطنية الصافى يخفق على أقوام متعددة الآراء مختلفة طبعًا وقصدًا. فلا ريب فى أن هنالك قومًا من أنصار الحركة الوطنية يحملهم كرههم لكل مراقبة أجنبية، وخصوصًا لكل مراقبة بريطانية، على تعدى القانون وارتكاب الجرائم والموبقات أو على الميل إلى من يرتكب تلك المنكرات على القليل. وأغراضهم كلها تنافى الاتفاق والتفاهم بين الإنكليز والمصريين. وليس ذلك فقط بل إنهم مستعدون أيضًا للسعى فى بلوغ تلك الأغراض بوسائل لا يحللها شىء. ولا يَسَع حكومة من الحكومات إلا الضرب على أيدى الذين يجرّئون الناس عمدًا على نظام من الإرهاب يراد به جعل التعاون بين البريطانيين والمصريين محالاً فى المستقبل. ولا ريب أن الحوادث المشؤومة التى حدثت بمصر نفسها فى السنوات الأخيرة وروح القلق والثورة الذى ساد العالم كله. وكان له صدى شديد فى مصر أفاد الفئة المتطرفة. لأنها اتخذته حنطة لمطحنتها أكسبت الحركة الوطنية مسحة من الشؤم والوبال. فلا عجب، والحالة هذه، إذا اعتبر كثيرون من الإنكليز المقيمين بمصر، وأكثر منهم من إنكليز إنكلترا، أن الحركة الوطنية مرادفة للعداوة الشديدة للإنكليز. وأن الغرض منها قلب نظام الحكومة المصرية الحالى رأسًا على عقب.

ولكننا اقتنعنا حتى قبل مغادرتنا القاهرة بأن التمسك بهذا الرأى الواسع خطأ كبير. ولا يجوز أن نترك التأثير الذى علق بنفوسنا من الاضطراب الذى حدث فى الاثنى عشر شهرًا الماضية يعمينا عن رؤية المعقول والمشروع من أمانى الحركة المصرية. ولو فعلنا ذلك لكانت عاقبته سَوْق المعتدلين شيئًا فشيئًا إلى أحضان المتطرفين. وتحويل الخلاف الواقع لسوء الحظ بين الإنكليز والمصريين، والسهل التلافى، إلى عداوة وجفاء دائم بين الفريقين. نعم إنه يجب قمع التعدى والإخلال بالنظام. والحق يقال أن التدابير التى اتُخذت لذلك مدة إقامتنا بمصر كانت معتدلة وفعالة. ومما يقضى بالأسف الاضطرار إلى إبقاء الأحكام العرفية

فى مـصـر. ولكن هذه الأحكام تجـرى فى أيام اللورد أللنبى بأقل مـا يمكن من الشدة ومن التعرض لسير القضاء المعتاد بالبلاد ولأحوال الناس فى معيشتهم اليومية. غير أن وجوب قمع التعدى والإخلال بالنظام فى الحال لا يجيز عدم التمييز بين الذين يعارضون نظام الحكومة الحالى كثيرًا أو قليلاً. والذين يجاهرون بالثورة والجناة الذين كانوا سبب الفتنة فى ربيع سنة ١٩١٩ وما تلاها من ضروب التعدى. بعد ذلك التاريخ. فإنَّا فى الكلام الذى جرى لنا مع الكثيرين من المجاهرين بكونهم من أهل الحركة الوطنية، وقلما التقينا بمن ينكر ميله إليهم، وجدنا روحًا يختلف كل الاختلاف عن الروح الظاهر فى تلك الفظائع والمنكرات. فقد ذموا أمامنا الالتجاء إلى التعدى والمجاهرة بالثورة. وقالوا إن ذلك جناية لا خير منها. ويرى جمهورهم أن بريطانيا العظمى أقوى من أن تعجز عن إخضاع مصر إخضاعًا تامًا إذا شاءت أن يكون لها رعايا مكرهون مرغمون لا حلفاء صادقون شاكرون. واعترفوا كلهم، اعترافًا متفاوتًا فى شدته وحرارته، بالمنافع العظيمة التى أغدقتها بريطانيا العظمى على مصر. واعترف أكثرهم أيضًا بأن مصر لا تزال فى حاجة إلى مساعدة إنكلترا لها على تنظيم أمورها فى الداخل ومنع التعرض لها فى الخارج. ووقايتها من أن تعود فتصير مرة أخرى ميدانًا لتنافس الدول ودسائسها. واعترفوا كلهم بلا استثناء بأن لبريطانيا العظمى مصالح خصوصية فى مصر لأنها حلقة الاتصال بينها وبين سلطتها الشرقية وأملاكها الأسترالية. وأن لها كل الحق فى ضمان هذا الاتصال وحفظه من خطر الانقطاع. ولكن هل يلزم لقضاء هذه الأغراض أن تُحرم مصر استقلالها وتجعل جزءًا غير منفصل عن السلطنة البريطانية. وأن تقاوم رغبة المصريين المتأصلة فى أعماق نفوسهم فى أن يكونوا شعبًا قائمًا برأسه بين شعوب العالم؟ الا تقضى مصر أغراض إنكلترا كما تقضيها الآن أو أحسن إذا صارت بلادًا منتظمة الأمور هادئة الأحوال مصادقة لإنكلترا متصلة بها اتصالاً وثيق العُرَى لا تشكو ظلامة ولا تميل إلى ثورة؟ أوَليس هذا الحل هو الحل الوحيد المطابق للسياسة التى طالما جاهرت بها بريطانيا العظمى فى تصريحاتها

المتكررة حيث قالت إنها لا تقصد امتلاك مصر ولا إدماجها فى السلطة البريطانية وإنما تروم جعلها قادرة على الوقوف على قدميها؟ قالوا إنهم اعتقدوا بصدق هذه التصريحات زمانًا طويلاً ولكنهم أخذوا الآن يكفون عن تصديقها لأنهم يرون، بعد مرور أربعين سنة تقريبًا على الاحتلال البريطانى لبلادهم، أنهم لم يدنوا من الغرض الذى ادعت بريطانيا العظمى أنها ترمى إليه بل بعدوا عنه. وأن بريطانيا العظمى بإصرارها الدائم على الحماية، التى يعتقدون كلهم أنها تتضمن إخضاع بلادهم إخضاعًا دائمًا، عدلت عدولاً قطعيًا عن سياستها الأولى ونكثت عهدها. فإنهم قبلوا الحماية حين إعلانها كضرورة اقتضتها الحال. لأنه لما كانت بريطانيا العظمى فى حرب مع تركيا أصابت بقطع الحلقات التى كانت باقية بين تركيا ومصر. فلم يكن بد إذ ذاك من وضع شىء آخر فى الحال موضع السيادة العثمانية فوضعت الحماية. وكان وضعها سائغًا باعتبار كونها وسيلة وقتية لسد الحاجة. وبعد انتهاء الحرب جعلوا ينتظرون أن بريطانيا العظمى تسوى العلاقات بينها وبين مصر على وجه يطابق تصريحاتها ومصالحها الحقيقية وشرفها. ولكنهم بدلاً من ذلك لا يرون الآن أمامهم غير فَقْد جنسيتهم وقوميتهم فقدًا دائمًا وصيرورتهم (مستعمرة بريطانية) ورعية بريطانية. فهم يستغيثون من ذلك ولا يزالون يستغيثون بالعدل البريطانى أولاً وبعطف كل العالم المتمدن عليهم أخيرًا.

(ج) - السياسة المقبلة

هذا فى اعتقادنا بيان الرأى عند أنصار الوطنية المصرية. ولكن سلوك الفئة المتطرفة الصاخبة سبيل العنف وخروجها عن دائرة الاعتدال والإنصاف جعلا الحركة كلها تظهر كأنها ليست مما يقبل الصلح أو الاتفاق. مع أن الأمر ليس كذلك فى رأينا ولا هو دائم بالضرورة. فإن الهيئة المستحقة الاعتبار المعروفة بالوفد التى يرأسها سعد باشا زغلول، والتى تسلط على عقول المصريين تمام التسلط، ولو فى هذا الحين على الأقل، والتى تقول أيضًا بأنها تنطق بلسان

الأمة ومعها وثائق كثيرة، مؤلفة من أعضاء أكثرهم ليسوا من الغلاة المتطرفين بل أصلهم من حزب الأمة القديم الذى كان غرضه التقدم الدستورى تدريجًا، بخلاف الحزب الوطنى الذى هو حزب الثورة ومعارضة البريطانيين.

نعم إن زغلول باشا ورفاقه، لما رأوا من خطتنا معهم ما أوهمهم بأننا نرفض جميع آمالهم، مالوا إلى المعارضين. ومازالوا يدنون منهم شيئًا فشيئًا إلى عهد قريب. ولكن ظهر لنا بالاختبار أن الأمر لا يقتضى إلا عناء يسيرًا لفهم رأيهم وإزالة ريبهم وشبهاتهم فى مقاصد بريطانيا العظمى حتى يستمال كثيرون منهم إلى المناقشة فى الحالة بتمام التعقل. وهذا يصدق أيضًا على الذين هم أكثر منهم اعتدالاً فى رأيهم مثل الوزراء السابقين رشدى باشا وعدلى باشا وثروت باشا الذين لم ينضموا إلى الوفد فعلاً. وإن يكونوا ميالين إلى الغايات الوطنية. ولما خرجنا فى تلك المناقشات عن دائرة العبارات والصيغ. ودخلنا فى جوهر القضية وصعوبتها العملية تبين لنا أن المصريين على آراء شتى ومذاهب مختلفة. ولكنهم متفقون كلهم على أمر واحد وهو رغبتهم فى حفظ قوميتهم وجنسيتهم بحيث يكونون شعبًا ممتازًا عن سواهم.

فيظهر مما تقدم ذكره أنه لا بد من مراعاة هذا الشعور المتأصل فى أعماق نفوسهم عند السعى فى التوفيق بين البريطانيين والمصريين. ولا غنى عن ذلك فى كل سياسة يقصد بها استمالة العناصر التى هى أكثر اعتدالاً وميلاً إلينا من سواها بين عناصر الوطنية المصرية حتى تعود إلينا وتنحاز إلى جانبنا. ولا يكفى لذلك إعطاء مصر كثيرًا أو قليلاً من «الحكم الذاتى» حتى ولو أعطيناها ما هو معروف عندنا «بالدومنيون هوم رول» (الاستقلال الداخلى لأملاكنا) لأن المصريين لا يعدون بلادهم من جملة الأملاك البريطانية ولا يعدون أنفسهم رعية بريطانية. وهذا الفارق يوجب الفرق والتمييز بين قضية الارتقاء الدستورى فى مصر وقضيته فى البلدان الأخرى التى مضت عليها السنون وهى جزء من الإمبراطورية البريطانية كبلاد الهند البريطانية مثلاً. فإننا نقول فى كلامنا عن

هذه البلاد إنها تبلغ حالة القومية (أو حالة الأمة) تدريجًا. وأما المصريون فيقولون إنهم بلغوا هذه الغاية ويمكن أن يرضوا بحل مستقبل مصر إذا لم يكن مبنيًا على الاعتراف بدعواهم هذه، بل يجب حينئذ إكراههم على قبوله إكراهًا.

وعندنا مقابل هذه الاعتبارات اعتبارات أخرى وهى أن مصر، وإن لم تكن جزءًا من الإمبراطورية البريطانية فعلاً، فأهميتها حيوية لنظامنا الإمبراطورى كله. وإنها بلغت بإرشاد بريطانيا العظمى مستوًى جديدًا من الحضارة والتمدن إذا تركناها تنحط عنه كان ذلك شرًا ووبالاً. فالتوفيق بين الدفاع عن هذه المصالح المصرية والبريطانية وبين الاعتراف لمصر بالحالة القومية ليس بالأمر اليسير. والإنسان يتوهم لأول وهلة أن هذه القضية تزداد إشكالاً وتعقيدًا ووبالاً بسبب قوة مركز الجاليات الأجنبية غير الجالية البريطانية فى مصر. ولكنه إذا أنعم النظر فى ذلك وجد أنه يجعل تلك القضية أقل إشكالاً. فليس فى الشرق بلاد كمصر يكثر فيها النزلاء الأوروبيون ويتمتعون بمزايا خصوصية ويحتلون مراكز مهمة فى التجارة والتعليم والصناعات العلمية والأدبية والهيئة الاجتماعية ودواوين الحكومة أيضًا. ثم إن المدن المصرية الكبيرة، ولا سيما الإسكندرية، أضحت مدنًا أوروبية من وجوه كثيرة وستظل بلادًا دولية على الدوام بمعنى ما. فما من حل للقضية المصرية يدوم طويلاً ما لم يُراعَ فيه ضمان المصالح الأوروبية العظيمة الحصينة المركز فى وادى النيل. فلا عجب إذا ظهر كأن تلك القضية غير قابلة للحل وأنها فريدة فى بابها. ولكن كل ما فى مصر وحولها فريد فى بابه أيضًا. وليس عندنا سوابق نتبعها فى معالجتنا لأحوال خارجة عن الحد المألوف كهذه. وكل نظام يطابقها يلزم أن يكون جديدًا غريبًا. ولا يصح أن يحكم عليه بعدم الصحة لمجرد كونها فى حكم الأمور المتناقضة.

وبناء على هذه الصعوبات وصلنا تدريجًا إلى هذه النتيجة: وهى أن كل حل تفرضه بريطانيا على مصر فرضًا لا يرضى ولا يفى بالغرض. وأن الحكمة

تقضى بالتماس حل يتفق عليه الفريقان. أى بعقد معاهدة بين البلادين. ولم نَرَ سبيلاً آخر غير هذا إلى إطلاق سراح مصر من الوصاية التى يعترض المصريون عليها اعتراضًا شديدًا بلا تعريض المصالح الحيوية التى تجب علينا وقايتها للأخطار. وظهر لنا أن كل ما يلزم لوقايتها يمكن أن يستوفى بعقد معاهدة ترضى فيها مصر، مقابل تعهد بريطانيا العظمى بالدفاع عن سلامتها واستقلالها، أن تسترشد ببريطانيا العظمى فى علاقاتها الخارجية وتعطيها حقوقًا معينة فى الأراضى المصرية. أما الحقوق التى كنا نفكر فيها فعلى نوعين: الأول أن يكون لبريطانيا العظمى الحق فى إبقاء قوة عسكرية فى أرض مصر لتحمى مصلحتها الخصوصية فى مصر. أى سلامة مواصلاتها الإمبراطورية. والثانى أن يكون لها نصيب من المراقبة على التشريع المصرى والإدارة المصرية فيما يختص بالأجانب للدفاع عن كل المصالح الأجنبية المشروعة. أما الامتياز الأول فليس بأكثر مما يمكن مصر، مع محافظتها على كرامتها، أن تمنحه لحليف يتكفل بأن يحميها من كل الأخطار الخارجية. ولذلك تهمه قوته وسلامته أهمية حيوية. وأما الامتياز الثانى فليس فيه من الافتئات على استقلال مصر أكثر مما كانت دائمًا معرضة له بسبب الامتيازات الأجنبية(*).

(*) «الامتيازات الأجنبية» اسم أطلقه الأوروبيون على الامتيازات التى نال بها الأجانب المقيمون فى تركيا من سلاطين تركيا الأولين حقوقًا خارجة عن حقوق بلادها إدامة للامتيازات المضارعة لها التى كانت السلطنة البيزنطية تمنحها للأجانب المقيمين فى بلادها. وهى تنحصر بفريق واحد فقط من الفريقين المتعاقدين ولا أجل لها وإنما تقبل التعديل بمعاهدات تالية لها. أما إذا كانت هذه المعاهدات التالية إلى أجل معين فالامتيازات تعود فتنتعش عند انقضاء ذلك الأجل. وكان القصد منها فى الأصل تمكين المسيحيين من المتاجرة والسكنى فى بلاد السلطنة العثمانية بوقايتهم من الظلم والعسف الذى كان يمكن أن ينالهم لكونهم غرباء ويدينون بدين آخر. ويبتدئ تاريخ الامتيازات التى منحت لبريطانيا العظمى فى عهد قديم جدًا. ولكنها بعدما غيرت وحورت تغييرات متعددة بحسب تاريخها الآن منذ سنة ١٦٧٥. وقد ثبتت فى معاهدة الصلح التى عقدت فى الدردنيل سنة ١٨٠٩. ومنحت الامتيازات لفرنسا فى سنِى ١٥٨١ (١٦٠٤) ١٦٧٣ وجددت سنة ١٧٠٤. ومنحت الامتيازات للدنمارك سنة ١٦١٣ وجددت سنة ١٦٨٠ ولا تزال نافذة المفعول. ونالت الدول العظام كلها تقريبًا امتيازات كهذه من الباب العالى فى أوقات مختلفة فى الأربعمائة سنة الماضية.
=

على أن الاستعاضة عن ثلاث عشرة دولة تتمتع بحقوق الامتيازات فى مصر بدولة واحدة فقط يزيد استقلالها ولا ينقصه. وزد على ذلك أننا، جريًا على ما اتصفت به السياسة البريطانية فى مصر، جعلنا قسمًا من مشروعنا حصر المزايا التى يتمتع بها الأجانب بمقتضى حق الامتيازات داخل حدود معقولة لتصير مصر وليَّة أمرها أكثر مما هى الآن. وذلك لا يمكن عمله إلا إذا كانت مصر تعترف بأن بريطانيا العظمى هى التى تحمى تلك الامتيازات الأجنبية بعد ردها إلى حدود معقولة.

وهذه النقطة الأخيرة تحتاج إلى إيضاح فنقول، إن القيود التى تقيد بها الامتيازات الأجنبية حقوق مصر المطلقة لها حسنات ولها سيئات. فحسناتها أنها تحمى حرية الأجانب وأملاكهم بكونها تضمن لهم العدل فى أحكام المحاكم والسلامة من استبداد الحكام المحليين. وسيئاتها أنها تعفى الأجانب من الضرائب ومن وجوب اتباع القوانين المحلية واللوائح العادلة فتؤخر بذلك تقدم البلاد تأخيرًا عظيمًا لا مسوغ له. ولذلك كانت سياسة بريطانيا العظمى، ولا تزال، التخلص من الامتيازات الأجنبية والاستعاضة عنها بنظام يحمى كل

= فوجود الامتيازات الأجنبية فى مصر ناتج عن هذه المعاهدات الخاصة بالفريق المتعاقد مع الباب العالى (دون الباب العالى نفسه) وقد كان عدد الدول التى تتمتع بها قبل الحرب خمس عشرة دولة: وهى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وهولندا والبلجيك ونروج وأسوج والدنمارك واليونان والبرتغال وروسيا وألمانيا والنمسا وهنجريا. فانتهت امتيازات الدولتين الأخيرتين بعقد معاهدتَىْ فرساي وسان جرمان. وتتضمن الحقوق التى تخولها الامتيازات للأجانب فى مصر، علاوة على بعض الامتيازات التجارية، إعفاءهم من الضرائب الشخصية بلا مصادقة عليها من حكوماتهم وحفظ حرمة منازلهم وحمايتهم من إلقاء القبض عليهم استبدادًا وإخراجهم عن دائرة اختصاص المحاكم الأهلية. فأفضى أمر هذا الامتياز الأخير بعد إنشاء المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٦ إلى عدم تطبيق تشريع على الأجانب دون مصادقة الدول ذوات الامتيازات وأن القضايا المدنية التى تقع بين الأوروبيين والأهالى أو بين الأوروبيين المنتمين إلى شعوب مختلفة تنظر أمام المحاكم المختلطة وأما القضايا الجنائية التى تتعلق بالأوروبيين وكذلك القضايا المدنية التى تقع بين أوروبيين من شعب واحد فتنظر أمام المحاكم القنصلية وتستعمل فيها قوانين بلادها. ولا يؤدى الأجانب الآن ضريبة من الضرائب الداخلية غير عوائد الأملاك وأموال الأطيان».

المصالح الأجنبية المشروعة ويبطل الامتيازات التى يتمتع بها الأجانب الآن والتى لا يمكن الدفاع عنها. وللوصول إلى هذه الغاية دارت المفاوضة منذ مدة بين بريطانيا العظمى والدول التى لها حقوق فى مصر بموجب الامتيازات. ولكن هذه الدول لا يمكن أن تتنازل عن تلك الحقوق ما لم تحصل على ضمان بأن أبناء وطنها يحصلون على العدل والمعاملة بالإنصاف فى المستقبل. ولإعطائها هذا الضمان يجب أن توضع بريطانيا العظمى فى مركز يمكّنها من تنفيذه. فمن مصلحة مصر إذًا أن تُمكّن بريطانيا العظمى أن تحمى الامتيازات التى يتمتع بها الأجانب فى مصر ويقضى العدل والإنصاف بإبقائها فيها. وبهذا المعنى يجب أن يُفسر الاعتراف فى معاهدات الصلح الحديثة بمركز بريطانيا العظمى فى مصر.

هذه هى أوصاف التسوية التى بتنا نرى أنها تضبط العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر فى المستقبل. ذكرناها بوجه الإجمال وتركنا تفصيلها لنشرحه بعد. فلما شرعنا نناقش فيها المصريين، الذين كنا وإياهم على وداد وكلهم من ذوى الآراء المتقدمة فى الوطنية تقدمًا متفاوتًا فى القلة والكثرة، وجدنا منهم ما شدد عزائمنا وهو مقابلتهم لاقتراحاتنا بالميل إليها والعطف عليها. لأنهم يرتاحون إلى فكرة عقد معاهدة أو تسوية يتفق عليها الفريقان كما يتفق الند مع نده، لا كما يملى الأعلى على الأدنى. لمطابقتها لشعورهم بأنهم شعب قائم برأسه. ولحفظ كرامتهم القومية إذ الأمر ظاهر أن تلك الفكرة تنطوى على الاعتراف مبدئيًا باستقلال مصر. ولا تطابق النظرية التى تعتبر بموجبها مصر ملكًا من الأملاك البريطانية. ولما نظروا فى الشروط التى اشترطناها فى اقتراحنا وعلقناها على ذلك الاعتراف سلموا بأنها، وإن كانت شروطًا لا يقبلها الوطنيون المتطرفون، لكنها من الشروط التى يستطيعون أن يسوغوها ويبرروها أمام أبناء وطنهم لكونها تطابق حالتهم القومية وكونهم أمة قائمة بنفسها. فإنهم لا يستطيعون المحافظة على تلك الحالة إلا إذا أيدتهم بريطانيا العظمى فيها.

ويحق لبريطانيا العظمى أن تأخذ بدلاً معقولاً لهذا التأييد الذى لا غنى عنه لمصر. وهذا البدل إنما هو الإشراف على سياسة مصر الخارجية وإبقاء قوة فى أرض مصر لقضاء أغراض الإمبراطورية. أما فيما يختص بشؤون مصر الداخلية فمصر تكون وليَّة أمرها وحاكمة نفسها بنفسها تمامًا إلا فيما يختص بامتيازات الأجانب. وأما القيود التى يتقيد بها حكم مصر نفسها بنفسها من بقاء بعض من تلك الامتيازات فلا تكون أكثر بل أقل مما كانت طول الزمان أثقالها تكون أيضًا أخف مما كانت. ولا ينكر بعد هذه الاعتبارات أن التسوية التى اقترحناها لم تُقترح حبًا بمصلحة بريطانيا العظمى وحدها بل بها وبمصلحة مصر أيضًا. ولذلك يمكن الدفاع عنها بحجة كونها تصلح لأن تكون أساسًا عادلاً معقولاً ليبنى عليه تعاون الأمتين فى المستقبل.

ولا يسعنا ذكر رأى المصريين الذين ذكرناهم فى هذه التسوية إلا بوجه الإجمال. لأن المناقاشت طالت بيننا وبينهم والاختلاف كثر فى الرأى بينهم أنفسهم عند التفصيل. وقضينا وقتًا طويلاً فى مجادلات مملة لا نهاية لها فى معانى ألفاظ «الحماية» و«السلطة» و«الاستقلال» و«الاستقلال التام». ولكن ذلك كله لم يمنع من إنعام النظر طويلاً فى مواد المعاهدة التى كنا نفكر فيها والإدلال على أن الاتفاق عليها غير ممكن. ويقال بالإجمال إن الأحاديث التى جرت ونحن بمصر أرتنا أننا تقدمنا كثيرًا فى سبيل الاتفاق والتفاهم مع المصريين. وأننا انتقلنا خصوصًا من جوّ إلى جوّ خير منه كثيرًا. لأن الجفاء الذى استحوذ أخيرًا على جميع المصريين من أنصار الوطنية والشبهات التى دبت فى نفوسهم من جهة بريطانيا العظمى ابتدأت تزول. واشتدت الآمال باستمالة الفئات المعتدلة منهم لتأييد سياسة المصالحة والمسالمة.

ولكن كل ما يمكننا فعله، ونحن فى مصر للوصول إلى نتائج معينة محدودة، كان أيضًا محدودًا. لأنه لم يكن من اختصاصنا حل القضية المصرية وتسويتها

لأننا إنما انتدبنا لنشير بخير الطرق التى يجب اتباعها للوصول إلى تلك الغاية. والمصريون الذين حادثناهم هناك كانوا يقولون كلهم أفرادًا وجموعًا إنهم إنما يعربون عن آرائهم الخصوصية ولا يدّعون بأنهم يتكلمون بلسان الجمهور من أهل بلادهم بل إن أكثرهم تجاوز هذا الحد وقالوا إن زغلول باشا ووفده هم وحدهم الذين فوض إليهم الناس عمومًا تمثيل الأمة المصرية. أما نحن فلم نكن نسلم طبعًا بأن زغلول باشا ورفاقه حائزون لكل السلطة التى يدعونها لهم. ولكنًا مع ذلك لم نكن نستطيع أن نتعامى عن رؤية الحقيقة وهى أنهم كانوا فى هذه المدة أقوى قادة الرأى العام المصرى. وأن لا أمل بأن المشروع الذى يعارضونه يحوز حسن الالتفات أو يقع موقع القبول من الجمهور. وكان من الضرورى فى اعتبارنا، كما قلنا للمصريين فى أول الأمر، أن المعاهدة التى نفكر فى عقدها مع مصر لا تعقد عقدًا عرفيًا فقط بل عرفيًا وأدبيًا أيضًا إذا أريد أن تكون لها قيمة حقيقية. فهى تكون شكلاً معاهدة بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية. ولكن عقدها بين الحكومتين فقط غير كافٍ لأنه يمكن أن يقال دائمًا بعد ذلك إن الحكومة المصرية لم تكن حرة مختارة فى عقدها بل إنها كانت مكرهة على قبول كل شرط تشترطه بريطانيا العظمى وإنها على كل حال حكومة أوتوقراطية استبدادية لا تمثل الشعب المصرى حقيقة. فلذلك كان من الأمور الجوهرية فى مشروعنا أن لا تنفذ المعاهدة إلا إذا وافقت عليها جمعية مصرية تنوب عن الأمة المصرية نيابة حقيقية. فإما أن تكون الجمعية التشريعية الحالية التى أوقفت جلساتها منذ نشوب الحرب أو تكون هيئة جديدة تنتخب لتلك الغاية وذلك أفضل. ولكن المصريين أولى منا نحن بأن يحكموا أى جمعية تعد عندهم أحسن جمعية تمثل رأى الأمة. وإنما ينبغى على كل حال أن تكون جمعية منتخبة من الشعب تتناقش وتتداول بتمام الحرية وتأخذ قراراتها بلا ضغط عليها من جهة من الجهات رسمية أو غير رسمية.

وكان الجميع يؤكدون أن زغلول باشا ورفاقه ينالون أكثرية كبيرة إن لم ينالوا الأكثرية المطلقة فى مثل هذه الجمعية. ولذلك رأينا من الحماقة فى مثل هذه

الحالة أن نترك الرسميات تحول دون مناقشاتنا له إذا شاء الكلام معنا. فإننا من أول الأمر دعونا وجوه المصريين ليعطوا لنا آراءهم بلا محذور على فريق من الفريقين. وكان يحتمل أن زغلول باشا، الذى كان حينئذ فى باريس، يعود إلى مصر ليقابل لجنتنا. لأن المصريين الذين كانوا يحادثوننا حينئذ بذلوا الجهد لإقناعه بذلك. وكان بعضهم من أقوى أنصاره. وساعدهم عدلى باشا فى ذلك أيضًا بما له من الكلمة النافذة لأنه، ولو كان مستقلاً عنهم، كانت العلاقات ودية بينه وبين زغلول باشا. وكان يروم جدًا أن يجتمع به. ولكن زغلول باشا لم يكن يرى إذ ذاك إجابة أصدقائه إلى طلبهم. ومع أن الخطابات العديدة دارت بينه وبينهم فى أواخر مدة إقامتنا هناك، بقى فى باريس ولم يغادرها فى ذلك الحين.

ولذلك كانت الحالة لما سافرنا من مصر كما يأتى:

استقينا معلومات عديدة من مصادر بريطانية ومصرية عن الأحوال إذ ذاك. وانتهزنا الفرص الكثيرة لنعرف بأنفسنا حالة شعور الجمهور. وقررنا رأينا فى أحسن سياسة توفق بين المصالح البريطانية والمصالح المصرية. ولكنًا لم نكن نستطيع حينئذ أن نحكم فى أمر المشروع الذى كنا نفكر فيه. لأننا لو فرضنا أنه وقع موقع القبول عند البريطانيين فلم يكن يمكننا أن نقول إنه يلقى فى مصر التأييد الكافى الذى يسوغ قضاء الوقت فى وضع تسوية على مبادئنا فيه. ولهذا كان غاية ما نستطيع عمله أن نرفع تقريرنا عن الحالة كما وجدناها وندلّ على النتائج التى أوصلنا بحثنا وتحقيقنا إليها ونبسط الرجاء أن ازدياد حسن التفاهم، الذى رأينا دلائله بين البريطانيين والمصريين، يمكّن أخيرًا من تعيين حالة مصر فى المستقبل باتفاق الفريقين.

***

أعمال اللجنة بعد مغادرتنا لمصر

(أ) مناقشات مع رجال الوفد بلندن

غادرنا مصر فى الأسبوع الأول من شهر مارس وسافرنا فى طرق مختلفة والتقينا فى لندن ثانية فى أواسط أبريل لكتابة تقريرنا. وبعد الابتداء به بقليل وجدنا أمرًا لم يكن غير منتظر تمامًا فوقفنا عملنا آملين أن نعلم منه أكثر مما كنا نعلم عن النقطة الكبرى التى فارقنا القطر المصرى ونحن مرتابون فيها. وتلك النقطة هى، كما أوضحنا قبلاً، الموقف الذى يمكن أن يقفه أقطاب أهل الرأى الوطنى بإزاء السياسة التى كنا نحن نميل إلى نصح الحكومة البريطانية باتباعها. فحدث الآن ما يمكن أن يجلو الشك عن هذه النقطة وذلك باتصال اللجنة بزغلول باشا رأسًا.

ففى أواخر أبريل زار عدلى باشا باريس وهو موضوع التجلّة والاحترام من جميع مواطنيه. وكانت نصائحه لنا فى مصر من أعظم النصائح قيمة. فقصد زغلول باشا من فوره وجعل يكلمه لكى يجمع بينه وبين اللجنة. فعلمنا فى أوائل شهر مايو أنه، بحسن مساعى عدلى باشا بالأكثر، رضى زغلول باشا وأعضاء الوفد أن يعدلوا عن خطتهم الأولى وأن يتصلوا باللجنة مباشرة. واتفق فى الأسبوع الثالث من مايو أن المستر (والآن السير) سسل هرست كان فى باريس فأبلغهم دعوة للاجتماع فى لندن. ولما أيقن زغلول باشا أن لا حرج عليه فى ذلك على مركزه من حيث كونه المحامى عن الاستقلال المصرى، وصل إلى لندن فى ٧ يونيو ورافقه سبعة من أعضاء الوفد. ثم التحق بهم عضو أو عضوان آخران.

ودار الكلام بينهم وبين اللجنة فى أوقات متعددة تتخللها فترات كثيرة لانشغال عدة من أعضاء اللجنة بأشغال أخرى. ولذلك استمر الكلام إلى أواسط شهر أغسطس. وجرت تلك المناقشات الطويلة على صور وأشكال شتى. فعدد منها جرى فى جلسات تحضرها هيئة اللجنة للاجتماع بزغلول باشا ورفاقه بحضور عدلى باشا أيضًا. والنقط التى كانت يصعب المناقشة فيها فى هيئة كبيرة كهذه

كانت تحال، من وقت إلى آخر، إلى لجان فرعية مؤلفة من أفراد قليلين من الفريقين فيتناقشون فيها ويفوضونها عادة. وزد على ذلك أنه كثيرًا ما كان الكلام يدور فى الفترات التى تتخلل الجلسات الرسمية بين أفراد من أعضاء اللجنة وواحد أو اثنين من المصريين فيأتى بفائدة كثيرة. ولا فائدة من الإسهاب فى وصف الوجوه الكثيرة المتغيرة التى جرت عليها هذه المناقشة الطويلة فنقتصر على تبيان أوصافها العمومية.

ونبتدئ بذكر ما نسطّره بالسرور والارتياح وهو أنّ العلاقات كانت بيننا على غاية الصفاء والوداد من الأول إلى الآخر. حتى لما كان الاختلاف فى الرأى بيننا يبلغ غايته فإن الجدال كان يجرى بيننا بمزيد الصداقة ولا يخامرنا الريب يومًا فى أن زوارنا كانوا يرومون، بكل إخلاص مثلنا، أن يجدوا مخرجًا من مشاكل الحال ومصاعبها. ولكنهم، ونخص منهم زغلول باشا نفسه، كانوا مقيدين بقيود الخطة التى اختطوها لأنفسهم قبل ذلك بمدة حين كانوا يعتقدون أن بين أمانى المصريين وسياسة بريطانيا العظمى هُوَّة لا يمكن عبورها للتوفيق بينهما. ولما رأوا أنهم أخطئُوا فهم تلك السياسة تعذر عليهم أن يعدلوا مركزهم حتى يطابق رأيهم، بعد تغييره، مقاصد بريطانيا العظمى. فطالما قالوا لنا، المرة بعد المرة، إنهم لا يستطيعون قبول اقتراح عرضناه عليهم مع عدم منازعتهم فى مطابقته للعدل والإنصاف. وما ذلك إلا لكونه لا يطابق «التوكيل» الذى أخذوه من الشعب المصرى. ولم نكن نجنى نفعًا من قولنا لهم إن «التوكيل» الذى يدعونه هو البيان الذى وضعوه هم أنفسهم. وإن الجمهور المصرى إنما قبله منهم. فليس ثَم ما يمنعهم من تعديل سياسة هى من بنات أفكارهم. فكانوا يجيبوننا دائمًا أنه ليس لهم سلطة لأن يحيدوا عن المطالب التى صادقت عليها الأكثرية الكبرى من أهل بلادهم ولو كانت فى الأصل قد عرضت منهم. فكان النداء الحربى الذى دوى بمصر فى الثمانية عشر شهرًا الماضية حجر عثرة دائمًا فى الطريق. ولذلك كنا كلما قربنا من الاتفاق على أمر جوهرى فى سياق المناقشة، نجد من الصعوبة ما لا يعرض فى إلباس ذلك الاتفاق ثوبًا من التعبير لا يغاير الصيغ التى يرى المصريون أنفسهم مقيدين بحفظها.

وقبلوا فكرة عقد معاهدة بين بريطانيا ومصر حالما عرضت عليهم. وقد ابتدأنا بها فى سيرنا ولولاها لما تقدمنا تقدمًا يذكر. ولكنّا لما وصلنا إلى التناقش فى شروط المعاهدة التى تتضمن الضمانات القليلة الجوهرية للمصالح البريطانية والأجنبية تهيَّب المصريون الموافقة على أمر لا يمكن أن ينافى الاستقلال الذى يرمون إليه. والواقع أن اقتراحاتنا لم تكن تنافى ذلك الاستقلال. إذا فُسِّرت حق تفسيرها كما كان المصريون أنفسهم أو بعضهم على الأقل يعترفون به. ولكنهم كانوا دائمًا فى وجل من أبناء وطنهم الذين لا يرون رأيهم فيعدونهم فى مصر خائنين للقضية المصرية.

ومع كل هذه المصاعب ذللناها تدريجيًا الواحدة بعد الأخرى وفزنا أخيرًا بوضع رسم للتسوية ارتاح إليه الفريقان بعضهم كثيرًا وبعضهم قليلاً. ولم نصل إلى هذه النتيجة إلا بعدما تساهلت اللجنة فى أمور كثيرة نخص منها بالذكر أمرًا نعود إلى ذكره بالإسهاب قريبًا. فإننا وافقنا على طلب للمصريين كنا عازمين على مقاومته فى أول الأمر وإنما وافقنا عليه لعلمنا أنه يرضى أهل مصر أكثر من كل أمر سواه. فرأينا أنه مهما كلفتنا الموافقة عليه فثمنه لا يعد غاليًا علينا إذا كسبنا موافقة الأمة المصرية الودية على المشروع برمته. ثم يلزمنا أن نعترف أن الوفد كان يميل إلى التجاوز عن كثير من مطالبه لرغبته الشديدة فى الاتفاق وحسن التفاهم مع اللجنة.

أعجبتنا التسوية التى توصلنا إليها نظرًا إلى ما هى عليه بذاتها. ولكن على شرط واحد جوهرى وهو أن زغلول باشا ورفاقه يتكفلون بأن يستعملوا نفوذهم لحمل أهل مصر على قبولها. وبعد ذلك بأن تصادق جمعية مصرية شعبية على معاهدة تنفذ بها تلك التسوية. وهذا الشرط لا يزيد عما يحق لنا أن نطلبه منهم. ولم نكن ننتظر منهم أن يعدونا بنجاح مسعاهم كما أننا نحن لا نقدر أن نعدهم بأن الحكومة البريطانية والأمة البريطانية توافقان على مشورتنا وتقبلان نصيحتنا. والذى طلبناه منهم إنما هو أن يتكفلوا بأن يؤيدوا النتيجة التى وصلنا

إليها نحن وإياهم معًا من صميم قلوبهم. لأنهم إن لم يفعلوا ذلك ضعف الأمل فى فهم التسوية حق الفهم فى مصر أو فى استقبالها بالترحيب والارتياح. وإن لم يكن لنا نحن هذا الأمل فمن العبث أن نحبذ هذه التسوية للشعب البريطانى ونقول له إنها حلّ للقضية المصرية. لأننا نعتقد أن الشعب البريطانى يرضى أن يجود فى الشروط التى يعقدها مع مصر. ولكن إذا كان يقتنع بأن تلك الشروط تقبل بالشكر وأنها تؤول إلى تحسين العلاقات تحسينًا دائمًا وإلى التعاون بالصدق والإخلاص بينهم وبين المصريين فى المستقبل.

أما زغلول باشا ورفقاؤه فلم يكونوا مستعدين لأن يتكفلوا بهذا المقدار أو أن يتقيدوا إلى هذا الحد لخوفهم من أن ينكره كثيرون من أتباعهم فى مصر. ولذلك ظلوا يطلبون التعديل والتحوير فى الشروط المتفق عليها. وذلك بالأكثر فى شكلها لكى يجعلوها أقرب إلى قبول الرأى العام المصرى. فتساهلنا لهم بقدر ما تقتضيه الحكمة لأننا نحن أيضًا مضطرون إلى مراعاة الرأى العام البريطانى كما أوضحنا لهم. فلا فائدة من موافقتنا على كل ما يرومونه منا لإرضاء المصريين إذا كانت موافقتنا تفضى إلى رفض المشروع كله فى بريطانيا العظمى. فكأننا قد بلغنا، والحالة هذه، سدًا لا منفذ له.

(ب) مذكرة ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠

لما بلغت المسألة هذه المرحلة اقترح المصريون توقيف البحث والمناقشة إلى حين ريثما يزور بعض أعضاء الوفد القطر المصرى، ليوضحوا للناس هناك ماهية التسوية التى تميل اللجنة إلى تحبيذها والمنافع العظيمة التى تنتفعها مصر منها. فإذا أحسن الناس ملقاهم، كما كانوا يؤملون، كان ذلك توكيلاً لهم يسوغ للوفد، بعد رجوع رسله، أن يتكفل بتأييد اقتراحاتنا بلا قيد ولا شرط. فاستصوب زغلول باشا هذه الفكرة ولكنه لم يشأ أن يسافر بنفسه ورغب ثلاثة أو أربعة من رفاقه فى السفر.

وكان لهذا الاقتراح مزايا ظاهرة فى نظر الأعضاء المصريين؛ لأنه يمكّن رسلهم أن يحثوا على قبول بعض الشروط من غير أن يتقيدوا بها فلا ينفردوا بذلك عن حزبهم إذا لم تُقابل تلك الشروط بالرضى والاستحسان. وكان لهذا الاقتراح مزايا لنا نحن أيضًا لأن المناقشة التى تقع بين الجمهور فى مصر على إثره تمكننا من سبر غور الرأى العام المصرى أكثر مما تيسر لنا سبره فى ما مضى وأن نقارن بين قوة المعتدلين وقوة المتطرفين من أنصار الحركة الوطنية. وعليه كتبت مذكرة حاوية، بعبارة مجملة، أشهر خصائص التسوية التى تحبذها اللجنة وتشير بقبولها على الشرط المعين آنفًا. فكان وضع هذه المذكرة خاتمة المساعى التى سعيناها لإفراغ نتيجة مناقشاتنا فى قالب معين وعلى شكل محدود. وكان الغرض منها تمكين رسل الوفد من استخلاص عبارة تعرب عن الرأى العام المصرى. فهذه المذكرة التى سُميت اتفاق ملنر وزغلول ليست اتفاقًا كما هو ظاهر عليها، وإنما هى رسم للقواعد التى يمكن أن يبنى عليها اتفاق بعد وضعها. فدفعها اللورد ملنر إلى عدلى باشا الذى كان وسيطًا بين الفريقين وكان له نصيب عظيم فى كل مفاوضاتنا وطلب منه أن يوصلها إلى زغلول باشا وأصحابه. وكان المفهوم أنهم يستعملونها كما شاؤوا فى مناقشاتهم العمومية وهى مؤرخة فى ١٨ أغسطس، وهذا نصها:

«إن المذكرة المرسلة مع هذا هى نتيجة المحادثات التى دارت بلندن فى شهرَىْ يونيو وأغسطس سنة ١٩٢٠ بين اللورد ملنر وأعضاء اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر وبين زغلول باشا وأعضاء الوفد المصرى. وقد اشترك عدلى باشا فى تلك المفاوضات أيضًا. وهى عبارة عن رسم سياسة يقصد بها تسوية المسألة المصرية على أحسن وجه لمصلحة بريطانيا العظمى ومصلحة مصر كلتيهما.

فأعضاء اللجنة مستعدون لأن يشيروا على الحكومة البريطانية بقبول السياسة المبينة فى هذه المذكرة إذا اقتنعوا أن زغلول باشا وأعضاء الوفد مستعدون أيضًا للدفاع عنها والترغيب فيها، وأنهم يستعملون كل نفوذهم

ليحصلوا على مصادقة جمعية وطنية مصرية على عقد معاهدة كالمعاهدة المسنونة المبينة فى المادتين ٣ ـ ٤.

وواضح أنه إذا كان الفريقان لا يتحدان قلبًا على تأييد الخطة المقترحة هنا فاتباعها لا يصادف نجاحًا».

الإمضاء «ملنر»

مذكـرة

١ ـ لكى يُبنى استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحديدًا دقيقًا. ويجب تعديل ما تتمتع به الدول ذوات الامتيازات فى مصر من المزايا وأحوال الإعفاء وجلعها أقل ضررًا بمصالح البلاد.

٢ ـ ولا يمكن تحقيق هذين الغرضين بغير مفاوضات جديدة تحصل للغرض الأول بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية وآخرين معتمدين من الحكومة المصرية ومفاوضات تحصل للغرض الثانى بين الحكومة البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتيازات. وجميع هذه المفاوضات ترمى إلى الوصول إلى اتفاقات مبنية على القواعد الآتية.

٣ ـ أولاً ـ تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية. وتمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التى تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ولتمكينها من تقديم الضمانات التى تجب أن تعطى للدول الأجنبية لتحقيق تخلى تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات.

ثانيًا ـ تبرم، بموجب هذه المعاهدة نفسها، محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها وتتعهد مصر أنها فى حالة الحرب، حتى ولو لم يكن هناك مساس

بسلامة أرضها، تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التى فى وسعها إلى بريطانيا العظمى، ومن ضمنها استعمال ما لها من الموانئ وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية.

٤ ـ تشمل هذه المعاهدة أحكامًا للأغراض الآتية:

(أولاً) تتمتع مصر بحق التمثيل فى البلاد الأجنبية. وعند عدم وجود ممثل مصرى معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصرية بمصالحها إلى الممثل البريطانى. وتتعهد مصر بأن لا تتخذ فى البلاد الأجنبية خطة لا تتفق مع المخالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى. وتتعهد كذلك بأن لا تعقد مع دولة أجنبية أى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية.

(ثانيًا) تمنح مصر بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية فى الأرض المصرية لحماية مواصلاتها الإمبراطورية. وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه هذه القوة. وتسوى ما ستتبعه من المسائل التى تحتاج إلى التسوية. ولا يعتبر وجود هذه القوة. بأى وجه من الوجوه، احتلالاً عسكريًا للبلاد كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر.

(ثالثًا) تعين مصر، بالاتفاق مع الحكومة البريطانية، مستشارًا يعهد إليه فى الوقت عينه بالاختصاصات التى لصندوق الدين الآن ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى جميع المسائل الأخرى التى قد ترغب فى استشارته فيها.

(رابعًا) تعين مصر، بالاتفاق مع الحكومة البريطانية، موظفًا فى وزارة الحقانية، يتمتع بحق الدخول على الوزير، ويجب إحاطته علمًا على الدوام بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له مساس بالأجانب. ويكون أيضًا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أى أمر مرتبط بحفظ الأمن العام.

(خامسًا) نظرًا لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها إلى الآن الحكومات الأجنبية المختلفة، بموجب نظام الامتيازات، إلى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى التداخل بواسطة ممثليها فى مصر لتمنع أن يطبق على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية. وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها أن لا تستعمل هذا الحق إلا حيث يكون مفعول القانون جائرًا على الأجانب.

صيغة أخرى لهذه المادة

نظرًا لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها للآن الحكومات الأجنبية المختلفة، بموجب نظام الامتيازات، إلى الحكومة البريطانية تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى التداخل بواسطة ممثليها فى مصر لتمنع أن ينفذ على الأجانب أى قانون مصرى يستدعى الآن موافقة الدول الأجنبية. وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها بأن لا تستعمل هذا الحق إلا فى حالة القوانين التى تتضمن تمييزًا جائرًا على الأجانب فى مادة فرض الضرائب أو لا توافق مبادئ التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات.

(سادسًا) نظرًا للعلاقات الخاصة التى تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطانى مركزًا استثنائيًا فى مصر ويخوّل حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين.

(سابعًا) الضباط والموظفون الإداريون من بريطانيين وغيرهم من الأجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل العمل بالمعاهدة يجوز انتهاء خدمتهم، بناء على رغبتهم أو رغبة الحكومة المصرية، فى أى وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة. وتحدد المعاهدة المعاش أو التعويض الذى يمنح للموظفين الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ما هو مخول لهم بمقتضى القانون الحالى.

وفى حالة عدم استعمال الحق المخول بهذا الاتفاق تبقى أحكام التوظف الحالية بغير مساس.

٥ ـ تعرض هذه المعاهدة على جمعية تنظيم ولكن لا يعمل بها إلا بعد إنفاذ الاتفاقات مع الدول الأجنبية على إبطال محاكمها القنصلية وإنفاذ الأوامر العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة.

٦ ـ يعهد إلى جمعية التنظيم وضع قانون نظامى جديد تسير حكومة مصر فى المستقبل بمقتضى أحكامه ويتضمن هذا النظام احكامًا تقضى بجعل الوزراء مسؤولين أمام الهيئة التشريعية. وتقضى أيضًا بإطلاق الحرية الدينية لجميع الأشخاص وبالحماية الواجبة لحقوق الأجانب.

٧ ـ تحصل التعديلات اللازم إدخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى والدول المختلفة ذوات الامتيازات وتقضى هذه الاتفاقات بإبطال المحاكم القنصلية الأجنبية لكى يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها وسريان التشريع الذى تسنه الهيئة التشريعية المصرية (ومنه التشريع الذى يفرض الضرائب) على جميع الأجانب فى مصر.

٨ ـ تنص هذه الاتفاقات على أن تنتقل إلى الحكومة البريطانية الحقوق التى كانت تستعملها الحكومات الأجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات.

وتشمل أيضًا أحكامًا تقضى بما يأتى:

(أولاً) لا يسوغ العمل على التمييز الجائر على رعايا أى دولة وافقت على إبطال محاكمها القنصلية. ويتمتع هؤلاء الرعايا فى مصر بنفس المعاملة التى يتمتع بها الرعايا البريطانيون.

(ثانيًا) يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة النَّسَب. فيتمتع الأولاد الذين يولدون فى مصر لأجنبى بجنسية أبيهم ولا يحق اعتبارهم رعايا مصريين.

(ثالثًا) تخول مصر موظفى قنصليات الدول الأجنبية نفس النظام الذى يتمتع به القناصل الأجانب فى إنكلترا.

(رابعًا) المعاهدات والاتفاقات الحالية التى اشتركت مصر فى التعاقد عليها فى مسائل التجارة والملاحة، ومنها اتفاقات البريد والتلغراف، تبقى نافذة المفعول. أما فى المسائل التى ينالها مساس من جراء إبطال المحاكم القنصلية فتعمل مصر بالمعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية صاحبة الشأن مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارّين. وكذلك المعاهدات التى لها صبغة سياسية سواء كانت معقودة بين أطراف عدة أو بين طرفين. مثال ذلك اتفاقات التحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب. وذلك كله ريثما تعقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفًا فيها.

(خامسًا) تضمن حرية إبقاء المدارس وتعليم لغة الدولة الأجنبية صاحبة الشأن على شرط أن تخضع هذه المدارس من جميع الوجوه للقوانين السارية بوجه عام على المدارس الأوروبية بمصر.

(سادسًا) تضمن أيضًا حرية إبقاء أو إنشاء معاهد دينية وخيرية كالمستشفيات، إلخ. وتنص المعاهدات أيضًا على التغييرات اللازمة فى صندوق الدين وعلى إبعاد العنصر الدولى عن مجلس الصحة فى الإسكندرية.

٩ - التشريع الذى تستلزمه الاتفاقات السالفة الذكر بين بريطانيا العظمى والدول الأجنبية يعمل به بمقتضى مراسيم تصدرها الحكومة المصرية. وفى الوقت عينه يصدر مرسوم يقضى باعتبار جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والقضائية التى اتُّخذت بمقتضى الأحكام العرفية صحيحة.

١٠ - تقضى المراسيم العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة بتخويل هذه المحاكم كل الاختصاص الذى كان مخولاً إلى الآن للمحاكم القنصلية الأجنبية ويترك اختصاص المحاكم الأهلية غير ممسوس.

١١ - بعد العمل بالمعاهدة المشار إليها فى البند الثالث تبلغ بريطانيا العظمى نصها إلى الدول الأوروبية الأجنبية وتعضد الطلب الذى تقدمه مصر للدخول عضوًا فى جمعية الأمم.

ج ـ سياسة المذكرة

(أولاً) تمثيل مصر فى البلدان الأجنبية

إن سياسة المذكرة التى مر ذكرها مطابقة بجملتها للنتائج التى توصلنا إليها قبل سفرنا من مصر بناء على الأسباب التى أبنّاها آنفًا. ولكن نتيجة المناقشات التى دارت بيننا وبين زغلول باشا ورفقاه صيرتنا مستعدين للذهاب إلى أبعد منها. وأهم نقطة حملتنا حججهم على تعديل رأينا فيها ظاهرة فى المذكرة ظهورًا عظيمًا. وهى حق مصر فى تعيين ممثليها فى البلدان الأجنبية. فقد كنا ولا نزال نرى من المبادئ الأساسية أن تكون علاقات مصر الخارجية تحت إدارة بريطانيا العظمى بوجه العموم. وجميع عقلاء المصريين يدركون عظم قيمة الضمان الذى ينالونه من محالفة بريطانيا العظمى لهم مهما كانت ميولهم شديدة إلى الحركة الوطنيــة. وواضح أنه لا يمكن أن ينتظر من بريطانيــا العظمى أن تحــمل على عاتقها مسؤولية الدفاع عن سلامة مصر واستقلالها من جميع الأخطار إذا تركت مصر وشأنها فى اتباع السياسة الخاصة بها ولو كانت ضارة بالسياسة البريطانية أو غير مطابقة لها. وهذه أوّلية لم ينازعنا فيها أحد من المصريين الذين كنا نناقشهم بل كلهم كانوا مستعدين أنهم عند عقد معاهدة المحالفة يعطون كل الضمانات اللازمة لمنع مصر من كل عمل يمكن أن تعمله إذا كان يوقع بريطانيا العظمى فى ارتبــاك. ولم يقع بيننا وبينهم خــلاف فى الرأى فى هذه النقطة عند المناقشة. ويظهر لنا أن عبارات المذكرة المتعلقة بها تدل دلالة كافية على أن الاتفاق عليها كان تامًا بيننا. وإنما قلنا إنها تدل عليها دلالة كافية لأنه لا يجب أن يبرح من البال، سواء كان فى هذه النقطة أو فى غيرها، أننا لما كنا نضع المذكرة لم نكن نحرر معاهدة بل كنا نعرب بعبارات معتادة عن الآراء والأفكار التى تذكر بالتفصيل وبمزيد الضبط والتدقيق فى المعاهدة التى يفاوض فيها وتعقد بعد ذلك.

فالمسألة الحقيقية التى كانت موضوع الأخذ والعطاء لم تكن «هل يجب أن تكون مصر حرة فى اختيار سياسة أجنبية مستقلة عن بريطانيا العظمى؟»

إذ لا خلاف فى أن موافقتنا على هذه المسألة ضرب من المحال.إنما كانت هل يتضمن هذا المبدأ بالضرورة أن تبقى إدارة جميع علاقاتها الخارجية فى أيدٍ بريطانية.

فهذه المسألة كنا قد اتفقنا فيها على قرار نهائى قبل أن نناقش المصريين فيها. وهذا القرار هو أن تقتصر السيطرة البريطانية على علاقات مصر السياسية. وأما مصالح مصر التجارية وسواها من مصالحها الخارجية غير السياسية فالأفضل تركها بيد المصريين. وهذه المصالح كثيرة وعددها آخذ فى الازدياد. فاتساع نطاق التجارة والمواصلات وازدياد عدد المصريين الذين يسافرون الآن إلى البلاد الخارجية أو يقيمون بها وخصوصًا فى غرب أوروبا. والعلاقات العديدة التى تحصل لهم هناك تحتاج هذه كلها إلى حماية رسمية. فإذا ظل سفراء بريطانيا العظمى وقناصلها يرعون مصالح جميع الأفراد المصريين خارج بلادهم ثقلت أعباء ذلك جدًا عليهم. ولذلك رأينا من بادئ الأمر أن تعيين مصر لممثلين لها فى الخارج يكون عين الصواب.

ولكن الذى كنا نقصده فى الأصل هو أن تكون صفة هؤلاء الممثلين صفة قنصلية فقط لا سياسية. فلما دارت المناقشة فى لندن بيننا وبين المصريين غيرنا رأينا فى هذه النقطة بعد تردد وتمنُّع. فإن المصريين أجمعوا على أن إنكار الصفة الرسمية على الممثلين المصريين يفسد فكرة المحالفة ويحمل أبناء وطنهم على رفض التسوية التى كنا نفكر فيها وعدم قبولها. ورأينا نحن أنهم مصيبون فيما يقولون لأننا أدركنا ونحن فى مصر أن المصريين جميعهم، والسلطان ووزراؤه فى جملتهم، يرومون أن تمثل بلادهم سياسيًا فى الخارج مهما اختلفت آراؤهم فى المسائل الأخرى. وكانوا كلهم ممتعضين من إلغائنا منصب وزير الخارجية المصرى عند إعلاننا الحماية وتسليمنا زمام وزارة الخارجية، لعدم الاستغناء عنها، إلى المعتمد السامى البريطانى. وكذلك كانوا كلهم يرجون أنه متى آن الأوان لتسوية العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تسوية دائمة يعين

وزير مصرى فى وزارة الخارجية المصرية ويتلقى ممثلو مصر فى البلدان الخارجية اعتمادهم من حاكم مصر رأسًا. وكانوا يرجون على هذا المبدأ أيضًا بعد زوال السيادة العثمانية أن الذين ترسلهم مصر إلى البلدان الأجنبية ليمثلوها فيها تكون لهم الصفة السياسية التى تكون لممثلى الدول الأجنبية فى مصر.

فلذلك لم يخامرنا ريب فى أن أعضاء الوفد المصرى كانوا يعبرون عن رأى أبناء بلادهم كلهم فى هذه المسألة. وكانوا يقولون لنا، قولاً صريحًا باتًا، إننا إذا لم نوافقهم على هذه النقطة فلا أمل بتسوية العلاقات بطريق الاتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر فى المستقبل. وأما إذا اعترفنا بها لمصر أو أرضينا المصريين إرضاء تامًا بمراعاتنا عزة نفسهم فيسهل ذلك قبول سائر شروطنا. وسألوا قائلين لِمَ أنتم خائفون؟ فقد اعترفتم أن لمصر مصالح كثيرة خاصة بها فى البلدان الأجنبية يحسن المصريون رعايتها أكثر مما يحسنه غيرهم. ولا مزية لبريطانيا العظمى من الضنِّ بالصفة السياسية على الذين يعينون للاعتناء بتلك المصالح لأنهم لا يستطيعون أن يعملوا عملاً يضر بالمصالح البريطانية أو يناقض السياسة البريطانية ما لم يخرقوا المعاهدة التى تم الاتفاق على تحريرها لمنع وقوع أمر كهذا. وزد على ذلك أن عدد الممثلين السياسيين الذين يمثلون مصر فى الخارج يكون قليلاً جدًا لأن مصر لا تروم أن يكون لها ممثلون منهم إلا فى بلدان قليلة. ولا يسعها أن تقوم بنفقات كثيرين لهم أيضًا. ففى سائر البلدان توكل مصر بريطانيا العظمى برعاية مصالحها. وكفى بذلك دليلاً على متانة العلاقات وحسنها بين البلدين.

فلم يسعنا إلا الشعور بقوة هذه الحجج الوجيهة. ومع ذلك فالأمر واضح، وقد قلناه لهم وأكدناه على مسامعهم، وهو أنه متى وجد ممثلون سياسيون من المصريين، ولو فى قليل من عواصم أوروبا، ووجد ممثلون سياسيون من الأجانب فى مصر انفسح بذلك المجال لدسائس يمكن أن تكون عواقبها وخيمة. لأن قلة وجود أعمال لهم يعملونها ضمن الدائرة السياسية قد يغريهم بتعدى حدود

وظائفهم حتى لا يقال إنهم لا يجدون شغلاً يشغلهم. ولكن رجال الوفد لم يسلموا بأنه يخشى من حدوث أمر كهذا بل كان رأيهم أن المصريين يرتضون ويسرون بالمركز الذى نالته مصر بعد المعاهدة فيكونون آخر من يوافق على دسائس يمكن أن تفتح للأجانب سبيل الدخول فى شئون بلادهم بإلقاء الشر أولاً بينهم وبين بريطانيا العظمى. وإن أعظم ضمان يقينا شر هذه الدسائس هو أن المصريين يوافقون من صميم أفئدتهم على محالفة يعترف فيها بحالتهم القومية وكرامتهم الوطنية.

هذه هى الأدلة والبراهين التى حملتنا على إعادة النظر فى مركزنا إزاء مسألة الصفة السياسية مع علمنا تمام العلم، كما قلنا للوفد صريحًا، أن تساهلنا فى هذا الأمر قد يلقى الرعب المقلق فى دوائر الرأى العام البريطانى. ويخشى أن يمنع الشعب البريطانى من قبول الاتفاق برمته. وإذا بنينا حكمنا على ما نشأ عنه من الانتقاد والأحوال الدالة على عدم الرضا عنه فى دوائر كثيرة اتضح أننا أصبنا ولم نخطئ فى توقعنا له المعارضة الشديدة. ومع ذلك فنحن لا نزال نرى أن كافة الحجج الراجحة هى فى جانبه بلا مشاحة. لأنه مادام الجفاء والخلاف ضاربين أطنابهما بين بريطانيا العظمى ومصر. فنحن نظل معرضين لعداوة المصريين لنا فى البلدان الأجنبية. فالجمعيات التى أُنشئت لنشر الدعوة ضد إنكلترا تنشرها بجد واجتهاد منذ أعوام فى سويسرا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا. ولا علاج لذلك إلا بإعادة علاقات الوداد. ونحن نعد السياسة التى أوضحناها هنا كفيلة بذلك. فإذا تمت لنا هذه النتيجة فإن إعطاء الصفة السياسية لممثلى مصر فى الخارج نافع لنا لا محالة. لأنه إذا بقى قوم من المصريين غير راضين بالمصالحة وبقوا مُصرّين على إدامة الدعوة ضدنا كما هو المنتظر اضطر الممثلون الرسميون لمصر أن يسعوا فى كبح جماحهم وإيقافهم عند حدهم. إذ لا يسع معتمدًا مصريًا إلا الإعراض عن كل عمل يعمله أبناء وطنه ضد خليفة مصر وذمّه والنفور منه وإلا قصر فى الواجب عليه وتعرض للعزل عن منصبه.

ثانيًا - الدفاع عن المواصلات البريطانية

ظهرت الأهمية العظمى التى يعلقها رجال الوفد على مسألة «حالتهم القومية» أتم الظهور لما شرعنا نبحث فى مصلحة بريطانيا العظمى الحربية بمصر من حيث الدفاع عن مواصلاتها الإمبراطورية. فكان رأيهم أن مصر تستطيع أن تعطى بريطانيا العظمى، متى كان حليفتها، قاعدة فى أرضها من غير أن يقدح ذلك بعزة نفسها. أى أنها تعطيها «مكانًا منيعًا لأسلحتها» أو «نقطة ارتكاز» فى سلسلة استحكاماتها الإمبراطورية التى تربط الشرق بالغرب. ولم يأبوا أن بريطانيا العظمى تتسلّم زمام الموارد المصرية كلها أيام الحرب وخصوصًا كل وسائل المواصلات والسكك الحديدية وميادين الطيران، إلخ لإدارة الأعمال الحربية. بل رحبوا بهذا الحكم لأنه يثبت أن الاتفاق من الجانبين معقود بين البلدين بدليل أن مصر تعطى شيئًا بدلاً مما تأخذه. فكما أن بريطانيا العظمى تتعهد، فى معاهدة المخالفة التى تعقد بينها وبين مصر، بأن تدافع عن مصر فكذلك مصر يجب عليها عدلاً وإنصافًا أن تفعل شيئًا لمساعدة الإمبراطورية البريطانية إذا دخلت بريطانيا العظمى فى حرب، ولو لم يكن لمصر مصلحة فيها مباشرة.

وأصعب من هذه المسألة مسألة إبقاء قوة عسكرية بريطانية بمصر أيام السلم. وفيها أيضًا لم يهتم المصريون بعدد تلك القوة بقدر ما اهتموا بصفتها. فبقاؤها فى مصر سائغ عندهم ما دامت تعتبر قوة يقصد بها قضاء غرض خارجى وهو الدفاع عن الإمبراطورية البريطانية لا (جيش احتلال) ولا (قوة لحفظ النظام) فى مصر. إذ مفاد ذلك بقاء مصر خاضعة لبريطانيا العظمى. ولم يفتحوا مسألة مقدار تلك القوة طول مدة المناقشة لاعترافهم بأن مقدارها يتوقف على الأحوال الخارجية. وأنه يتغير بتغير مقتضيات الدفاع الإمبراطورى. وذلك، بقطع النظر عن مقدار القوة اللازمة، إذا كانت مصر فى خطر. بل كان كل همهم أن تلك القوة لا تعد حامية بوجه من الوجوه. لأن المحافظة على النظام الداخلى من شئون المصريين أنفسهم.

ولكى يؤكدوا ذلك أعظم تأكيد ألحُّوا فى أن يكون معسكر تلك القوة على ضفة قنال السويس. وفضلوا أن تكون تلك الضفة الشرقية. ولكن لم يكن فى إمكاننا أن نوافقهم على ذلك لأن وجود جنود بريطانية فى «منطقة القنال» المحايدة يمكن أن يلقى المشاكل بين بريطانيا العظمى والدول الأخرى التى لها مصلحة فى تلك الترعة الدولية. إذ حياد القنال مضمون باتفاقات دولية. فاحتلال جنود دولة واحدة لمنطقة القنال احتلالاً دائمًا قد يعد خرقًا لذلك الحياد. وزد على ذلك أن مصلحة بريطانيا العظمى العسكرية فى مصر لا تقتصر على ضمان حرية المرور لها فى قنال السويس بل إن الدفاع عن مواصلاتها الإمبراطورية ينطوى على أكثر من ذلك كثيرًا. إن مصر تقرب شيئًا فشيئًا من أن تصير «عقد ارتباط» كل تلك المواصلات، برية كانت أو جوية أو بحرية. فلهذه الاعتبارات عدلنا على تعيين القنطرة أو غيرها فى منطقة القنال لنزول الجنود فيها. وبعد ما تم التسليم مبدئيًا بوجود قوة عسكرية فى مصر تركنا مسألة معسكرها حتى يقر القرار عليها مع غيرها من التفاصيل فى المفاوضات التى تجرى لعقد المعاهدة المنوية.

ثالثًا ـ الموظفون البريطانيون فى خدمة الحكومة المصرية

تبحث الفقرة السابعة من البند الرابع من المذكرة فى مركز الموظفين البريطانيين فى خدمة الحكومة المصرية. وهذه المسألة عظيمة الشأن جدًا من حيث انتظام الحكومة وحسن سير أحكامها فى مصر. فنظام الإدارة الداخلية الحالى برمته بنى الموظفون البريطانيون معظمه بعلمهم وقدرتهم وقضى كثيرون منهم زهرة العمر فى بر مصر. فإذا بعد العنصر البريطانى عن الحكومة حالاً خيف من تقوّض أركانها وخراب بنيانها بل إن التسرع فى تخفيض عدده يخشى أن يؤثر فى متانة ذلك البناء ويعطل حسن إدارة أعمال الحكومة كثيرًا.

ولكن لا خوف من أن تعود الحكومة بعد خروج الموظفين البريطانيين منها إلى سوء الإدارة الذى أنقذناها منه. وأن جميع الشرور والمساوئ القديمة تعود إلى ما

كانت عليه. لأن عدد المصريين الذين صاروا أكفأ علمًا وأخلاقًا للاشتراك فى أعمال الحكومة على مبادئ التمدن ازداد ازديادًا عظيمًا فى عهد الاحتلال. واعتاد المصريون جميعهم من أعلاهم إلى أدناهم أن تكون أعمال حكومتهم وإدارتها حسنة الانتظام عادلة صادقة فلا يصبرون عليها إذا عادت إلى مساوئ العهد الماضى تمامًا. ولكن مع هذا كله لا يخلو الأمر من خطر على البناء الجديد أن يتداعى بنيانه إذا أُبعد الذين بنوه، ولا يزالون عماده، دفعة واحدة عنه.

فمن الطبيعى والحالة هذه أن ينظر بعين الهم والقلق لأول وهلة إلى الاقتراح الذى فحواه أن تترك الحكومة المصرية المحضة وشأنها مطلقة الحرية فى استبقاء من تبقيه وفى إخراج من تخرجه من خدمتها من الموظفين البريطانيين وغيرهم من الأجانب. ولكنَّا إذا تدبرنا هذه المسألة من الجهة التى يمكن العمل بها وبحثنا فيها بهدوء وتأنٍّ خف عنا ذلك القلق كثيرًا. لأن من يظن أن وزارة من الوزارات المصرية تُقّدم يومًا على إخراج جميع الموظفين الأجانب من خدمتها فقد وهم مهما أطلقت لها الحرية فى ذلك. وحسبنا تصور الحالة التى تبيت فيها تلك الوزارة بعد ما تعدم فجأة أعظم مستشاريها اختبارًا وأكثرهم تحملاً للمسئولية وتستهدف لنفور الجمهور منها نفورًا شديدًا وانقلابهم عليها بعد انهيار نظام إدارتها حتى تحكم بأنه ما من عاقل يلقى بنفسه عمدًا فى بحر هذه المصائب والمحن. ثم إن الأمر لا يقتصر على نفور المصريين وعدم استحسانهم بل عليه أيضًا أن يحسب حساب سخط الأجانب وخوفهم. فإن الجاليات الأجنبية الكبيرة الغنية، التى يتوقف عليها كثير من يسر مصر ورفاهها، تقوم عليه حالاً قومة واحدة. لأنها كلها تعد وجود عدد من البريطانيين فى الحكومة المصرية عنوان سلامتها وملجأ رفاهيتها. ولا ينتظر أن المعتمد السامى، أو أى لقب آخر يلقب به فى المستقبل، لا تكون له كلمة يقولها بهذا الشأن. نعم إنه لا يكون له حق الأمر والنهى على الحكومة المصرية ولكنه معتمد حليفة مصر. وأسمى الأجانب مقامًا فى مصر. وحامى مصالح الأجانب فيها. فلهذه الاعتبارات يكون لكلمته

شأن عظيم ويهم كل وزير مصرى أن يكون على صفاء واتفاق معه. فالمؤثرات التى من شأنها منع الوزراء المصريين عن الإفراط والتفريط فى استعمالهم حق الاستغناء عن خدمة الموظفين البريطانيين مؤثرات قوية جدًا. هذا. ناهيك أن سرورهم العظيم بعلمهم أن ذلك الحق هو حقهم وأن الموظفين البريطانيين باقون معهم ليساعدوهم لا ليأمروهم وينهوهم يزيد رغبتهم فى الاتكال على مساعدة البريطانيين ولا ينقصها.

إذ ما من مصرى عاقل يتمنى بجد أن يستغنى عن مساعدة الأجنبى لحكومة بلاده أو يعتقد أن مصر تستطيع الاستغناء عن تلك المساعدة من الآن إلى زمان طويل. لكن المصريين عامة يعتقدون - وهم مصيبون فى اعتقادهم - أن جلب الموظفين البريطانيين زاد عن الحد أحيانًا وخصوصًا فى السنين الأخيرة. وهم معتصمون بهذا المبدأ وهو أنه لا يجوز تعيين بريطانى أجنبى آخر فى وظيفة يمكن أن يعين فيها رجل كفء لها من قومهم. فهم يتطلعون إلى الزمان الذى يعين فيه رجال من أبناء وطنهم فى وظائف الحكومة كلها أو جلها ويشعرون أن التقدم فى هذه الجهة كان أبطأ مما يجب ويودون أن يصير أسرع. ولكنهم لا يريدون التخلص من أولئك الموظفين البريطانيين الذين هم موضوع احترامهم وكثير ما هم. وكذلك يأبون أن يمنعوا من استخدام غيرهم من المضارعين لهم فى كفاءتهم فى حكومة بلادهم فى المستقبل(*) وطلبنا من كل وزارة بيانًا لتوزيع الوظائف فيها بنسبة بعضها إلى بعض فى سنى ١٩٠٥، ١٩١٠، ١٩١٤، ١٩٢٠.

(*) بذلنا جهدًا كثيرًا لنعرف الحقيقة عن عدد الموظفين الأجانب فى الحكومة المصرية فأعدت لنا مصلحة الإحصاء كشوفًا تبين كيفية توزيع جميع الوظائف فى ميزانية ١٩١٩/ ١٩٢٠.
أما الجداول التي يقارن فيها بين توزيع الوظائف ذات المعاش والوظائف ذات العقود فى سنى ١٩٠٥ و١٩١٠ و١٩١٤ و١٩٢٠ فأرقامها تقريبية فقط. لأن تقييدها فى السجلات غير كامل. ولكنها كافية لإدراك كيفية التقلب بين المستخدمين بوجه الإجمال. فقد زاد عدد العنصر المصرى فى مجموع الوظائف من ٤٥,٤ فى المائة سنة ١٩٠٥ إلى ٥٠,٥ فى المائة سنة ١٩١٠. ولكن عدده فى الوظائف الكبيرة نقص من ٢٧,٧ فى المائة سنة ١٩٠٥ إلى ٢٣,١ فى المائة سنة ١٩٢٠. وزاد نصيب البريطانيين فى قسم تلك الوظائف عينها من ٤٢,٢ فى المائة إلى ٥٩,٣ فى المائة من المجموع كله.

أما كشوف مصلحة الإحصاء، فقد قسمت الوظائف إلى وظائف ذات معاش (داخل هيئة العمال) ووظائف بعقود (كنتراتات) ووظائف ماهياتها شهرية وأخرى ماهياتها يومية (وهذه الثلاثة ظهورات)، وأما القسمان الأخيران فالمستخدمون ٩٨,٥ فى المائة منها مصريون ولذلك تكون المزاحمة فيها غير زائدة.

وأما الوظائف ذات المعاش والوظائف ذات العقود، فقد تبين من إنعام النظر فيها أن حالها تختلف عما تقدم. لأننا إذا ضربنا صفحًا عن مناصب الوزراء السبعة وموظفى الديوان السلطانى ومجلس الوزراء والجمعية التشريعية ووزارة الأوقاف ـ وهذه وظائفها كلها بيد المصريين وحدهم ما عدا واحدة أو اثنتين منها ـ فالمصريون يتقلدون ٨٦ فى المائة من الوظائف ويقبضون ٧١ فى المائة من الرواتب، وأما البريطانيون فيتقلدون ٦ فى المائة من الوظائف ويقبضون ١٩ فى المائة من الرواتب. وغير المصريين والبريطانيين يتقلدون ٨ فى المائة من الوظائف ويقبضون ١٠ فى المائة من الرواتب. وفى بعض الرسوم الإحصائية التى رسمت لبيان توزيع هذه الوظائف والرواتب على الوزارات المختلفة قُسّمت الوظائف إلى ست درجات: الثلاث الأولى منها تختلف رواتبها من أدنى راتب إلى ٧٩٩ جنيهًا مصريًا فى السنة وتسمى الوظائف الصغيرة. والثلاث الأخرى تشمل الوظائف الكبيرة ورواتبها من ٨٠٠ ج.م إلى ٢٩٩٩ ج.م فى السنة.

فالوظائف الصغيرة يشغل المصريون نحو ثلثَىْ ما كان راتبه منها يختلف من ٢٤٠ ج.م إلى ٤٩٩ ج.م وينحط نصيبهم إلى أكثر من الثلث قليلاً فى الوظائف التى تختلف رواتبها عن ٥٠٠ ج.م. إلى ٧٩٩ ج.م. والوظائف الكبيرة يزيد التفاوت فيها وضوحًا. فإن نصيب المصريين فيها لا يبلغ الربع. نعم إن نصيب المصريين يرتفع حتى يزيد على ثلث الوظائف التى راتبها من ١٢٠٠ ج.م. إلى ١٤٩٩ ج.م. ولكن ذلك راجع إلى وزارتَى الحقانية والداخلية حيث يعين المديرون المصريون والقضاة المصريون. أما وزارات المالية والمعارف والأشغال العمومية والزراعة

والمواصلات فوظائفها الكبيرة يتقلد المصريون منها ٣١ مقابل ١٦٨ يتقلدها البريطانيون و٣٢ غيرهم وراتب كل منها أكثر من ٨٠٠ ج.م. نعم إن فى هذه الوزارات وظائف كبيرة كثيرة تقتضى معارف فنية خصوصية. ولا يمكن وجود مصريين قادرين على القيام بها فى الوقت الحاضر ولكن إذا كان المصريون سيصيرون مسؤولين عن إدارة بلادهم الداخلية، فالواجب اتخاذ تدابير أحسن من التدابير الحالية لتدريبهم وإعدادهم لتقلد أعمال هذه الوظائف الكبيرة.

أما الخطر فهو من الجهة الأخرى. فقد يمكن أن الموظفين البريطانيين وغيرهم من الأجانب يتركون الخدمة جملة من تلقاء أنفسهم خوفًا من أن يبقوا تحت رحمة حكومة مصرية محضة. فيكون ذلك مصيبة عظيمة ولكن نستبعد جدًا أنهم يخرجون من الخدمة على هذا المنوال. أولاً: لأن مصالح مصرية كثيرة مثل مصلحة الموانئ والسكة الحديدية والجمارك ومثل الأشغال العمومية ونحوها تستخدم عددًا كبيرًا من الإنكليز وغيرهم من الأوروبيين فى وظائف فنية لعدم وجود مصريين مستوفين الخبرة اللازمة لها. فهؤلاء الموظفون الأجانب لا يشعرون بأن تغيير حالة مصر السياسية أثر فى مركزهم. وإنما الذين يخافون من هذا التغيير هم الذين يتقلدون مناصب إدارية محضة ولهم سلطة على جماعات كبيرة من المصريين. لأنهم يسألون أنفسهم قائلين ترى هل يؤيدنا الوزراء المصريون الآن فى استعمالنا لسلطتنا؟ وهل يمكننا أن نستمر على جهادنا الدائم فى سبيل مقاومة الرشوة والصنيعة (المحسوبية) وترقية الذين يستحقون الترقى، لا الذين نوحى بترقيتهم، وأن ننجح فى ذلك باستمرارنا عليه؟ فمثل هذا الخوف طبيعى. وقد يحمل بعضًا من أولئك الموظفين على الاستعفاء. ولكن موظفين آخرين يزيدون ثقة بأنفسهم وقوة مركزهم فى المستقبل لأنهم لا يكونون مثل أولئك الأوروبيين القلائل الذين كانوا فى خدمة الحكومة قبل الاحتلال. فلاقوا المشاق والأهوال فى سبيل إصلاح أحوال الحكومة قبل أن يتطرق إلى

مصر إصلاح. ومع أنهم كانوا فى أحوال صعبة تكدر النفوس لم يعدموا نفوذًا ووجاهة ولم يُعاملوا بغير التجلة والإكرام. أما الموظفون البريطانيون الذين يبقون فى مصر اليوم فإنهم يكونون فى بلاد اختمرت بالتأثيرات الأوروبية. وتعودت الجرى على أساليب الحكم البريطانى. ومتصلة على حدودها بشواهد محسوسة ناطقة تذكر بالقوة البريطانية. وزد على ذلك أن الاعتراف بالاستقلال المصرى يزيل مانعًا عظيمًا يحول الآن دون نفعهم للبلاد. وذلك لأنه إذا لم يوقف استياء المصريين وتضررهم من جلب الموظفين الأجانب عند حدهما خيف أنهما يؤديان إلى قطع كل تعاون حبى بينهم وبين الموظفين المصريين. وسببهما ليس الأشخاص بل النظام. إذ من السهل إثارة العداوة الآن عليهم بحجة كونهم يجلبون إلى مصر رغم أنفها ويجعلون فيها عمالاً للسؤدد الأجنبى وعلامة عليه. فأسباب هذه العداوة تزول متى لم يعودوا يعدّون آلات بيد حكومة أجنبية. ويزداد تأييد الوطنيين لهم فى محافظتهم على حسن سير الحكومة وتعيين الأكفاء فيها. والدليل على ذلك أن الموظفين البريطانيين فى الإدارة والضباط البريطانيين فى الجيش غير مكروهين شخصيًا بل إن أكثرهم محترمون ومحبوبون أيضًا عند شعب يعترف حالاً بالكفاءة لأربابها، ولا سيما إذا اقترنت باللطف والكياسة، فإذا تأمل الإنكليز الموظفون فى الحكومة المصرية هذه الاعتبارات وتأنوا، وما من شىء يوجب العجلة، فالمرجح أن كثيرين منهم يبقون فى وظائفهم. وما من خدمة يخدمونها بأشرف من هذه الخدمة وهى إنشاء شركة حبية بين بريطانيا العظمى ومصر ومساعدة المصريين حتى ينجحوا فى أنظمة الحكم الذاتى.

ولكن، وإن يكن خروج الموظفين البريطانيين وغيرهم من الأجانب جملة وبسرعة أمرًا غير منتظر، فإنه يحسن مع ذلك تدبير أمر الذين تروم الحكومة المصرية أن تستغنى عن خدمتهم أو الذين يرومون هم أنفسهم أن يخرجوا من خدمتها عند تنفيذ النظام الجديد. فهؤلاء يجب أن يعاملوا بإنصاف وسخاء. إذ لا شىء يكدر صفو العلاقات بين الإنكليز والمصريين فى المستقبل من أن يخرج

عـدد من الموظفـين السـابقـين وهـم يتظلمـون من الحـيف عليهم. فـيجب فى كل معاهدة تعقد بين بريطانيا العظمى ومصر أن تكون مراكزهم مضمونة. وأن يُنص على شـروط الخـروج من الحكومـة بعـد مـشـاورة رجـال ينـوبون عنهـم. وبموجب القـانون الحـالى يعطـى الموظفـون المصـريون إذا أحـالتهـم الحكومـة على المعـاش، بسبب غير سوء سلوكهم، معاشًا طيبًا مناسبًا لطول مدة خدمتهم. وما من ترتيب يوضع من جديد يمس الحقـوق الحـالية. ولكن يلزم، مـراعـاة لتغييـز الأحـوال، أن يوضع تدبيـر خصـوصـى لمعاملة الذين قـد يقـضـى على مـسـتقـبلهم فـى الخـدمـة قضاء مبرمًا. وكذلك الذين يتركون الخدمة من تلقاء أنفسهم فى النظام الجديد يعـاملون مـعـاملة الذين تسـتغنى الحكومـة عنهم. والمعتـاد الآن أنه إذا أراد مـوظف الاستعفـاء من الخدمة قـبل بلوغه السـن المعينة للإحـالـة على المعاش يخسر بعض حقـوقـه. ولكن هذه القـاعـدة لا تنطبق على مـا نحن بصـدده بعد تغـييـر شـروط الخدمة تغييرًا جوهريًا. بل يجب أن يتـرك للـموظف حق الخيار بين البقـاء فى الخدمـة أو تركهـا فـى النظام الجـديد. فـإذا اختـار التـرك يعـامل مـعـاملة من يلزم بالخروج من الخدمة إلزامًا.

رابعًا ـ التحفظات لحماية الأجانب

تسـتثنى المذكرة، فى البند ٤ والفقـرتين ٣ و٤، شيئين من المبدأ العام القـاضى بأن تكون الحكومـة المصـرية فـى المسـتقـبل حـرة فى تعيـين الوظائف التى توظف غير المصريين فيها. وهما، على ما فـى الفقـرتين المذكورتين، تعيين مستشار مالى ومـوظف فـى وزارة الحقـانية وظيفـته الخـصـوصـية مـراقبـة تنفيذ القـانون فـيمـا له مسـاس بالأجانب «بالاتفاق مع حكومة جـلالة الملك». ورُبَّ قـائل يقـول، بعـد الذى تقدم ذكره فى هذا الشأن، وما الذى أوجب استثناء هذين الأمرين، فالجواب على ذلك أن المسئوليات الخـصـوصـية التى تُلقى على عـاتق بريطانيا العظمى بمقتضى التسـوية المطلوبة لحمـاية حقـوق الأجانب. فـالأمـران اللذان يهمان الدول الأجنبـية التى يتمتع رعاياها الآن بالامتيـازات الأجنبية همـا اقتدار مصـر على سـد ديونها.

وذلك يهم حملة السندات المصرية ويؤثر أيضًا فى كل رؤوس الأموال والمشروعات الأجنبية فى البلاد. وسلامة أرواح الأجانب وأملاكهم. فلضمان هذين الأمرين لا تكفّ الدول بكل تأكيد عن الإلحاح طالبة إبقاء بعض المراقبة الأجنبية. وقد رضيت أن تتولى بريطانيا العظمى تلك المراقبة. فإذا كفت بريطانيا العظمى الآن عنها طلبت الدول أن يعهد بها إلى دولة أخرى غيرها أو إلى فريق من الدول لتحل فى ذلك محلها.

ومن المبادئ الأساسية التى تبنى التسوية المنوية عليها أن كل سلطة تلزم لضمان مصالح الأجانب فى مصر ولحمل الحكومات الأجنبية على الاطمئنان والإيقان بأن حقوق رعاياها تحترم. وهذا هو سبب الشرط المتقدم. وهو أن يبقى تعيين الموظفين الكبيرين المشار إليهما بالاتفاق مع الحكومة البريطانية. لأن الواجب على أحدهما ضمان اقتدار مصر على سد دينها. والواجب على الآخر مراقبة تنفيذ القوانين التى لها مساس بالأجانب. وقد وصفت وظيفتاهما وصفًا إجماليًا فى المذكرة. وسيحدد مدى اختصاصهما تحديدًا دقيقًا عند تحرير المعاهدة لأننا اكتفينا هنا أيضًا بالاتفاق مبدئيًا وتركنا التفصيل للمفاوضة الآتية.

وهذا يصدق أيضًا على الفقرة الخامسة من البند الرابع حيث خوَّل المعتمد البريطانى فى بعض الأحوال حق منع تطبيق القوانين المصرية على الأجانب. وقد كثرت المناقشة فى ذلك وبذل رجال الوفد جهدهم لكى يمنعوا هذا الحق من أن يتحول إلى حق منع عام فى التشريع المصرى وهذا ما لم نكن نريده. ولكن صعب علينا الاتفاق على تعيين حدود هذا الاتفاق تعيينا مدققًا. ولهذا أثبتنا لذلك صيغتين فى المذكرة. فالمسألة كثيرة التعقيد. ولكنَّا إذا جردناها من حواشيها الفنية والاصطلاحية بقى هنا ما يأتى:

وهو أن الحكومة المصرية تجد نفسها، كيفما التفتت، مكتوفة اليدين لا تستطيع سَنّ قوانين تسرى على رعايا الدول ذوات الامتيازات فى بلادها بلا مصادقة منهن. وإن تكن الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة تنوب عنهن أحيانًا

فى تلك المصادقة. وقد قدمنا أن السياسة البريطانية ترمى دائمًا إلى تنقيص القيود التى تقيد بها سلطة الحكومة المصرية التشريعية وأن ذلك أيضًا هو جزء من المشروع المنوى فى المذكرة. ولكن ذلك غير ممكن ولا المطلوب إزالة القيود بالكلية. وهى مادامت لا غنى عن وجود من يكون له حق استعمالها. وهذا الحق الذى يقصد به ضمان مصالح جميع الأجانب المشروعة تمنحه مصر على ما فى المشروع الذى تتضمنه المذكرة لدولة واحدة هى بريطانيا العظمى.

(د) السودان

إن المشروع الذى تتضمنه المذكرة يتناول مصر فقط ولا ينطبق على السودان - البلاد التى تختلف كل الاختلاف عن مصر فى أوصافها وتركيبها وكون حالتها السياسية محدودة تحديدًا جليًا فى الاتفاق الإنكليزى المصرى المبرم فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩(*) وليست كحالة مصر التى لا تزال غير معينة - فلهذه الأسباب أخرجنا السودان عمدًا من مناقشاتنا كلها مع الوفد. وكان ذلك مفهومًا دائمًا عند أعضائه. ولكن، منعًا للخطأ وسوء الفهم بمصر فى غاية مناقشاتنا ومداها، دفع اللورد ملنر الكتاب التالى إلى عدلى باشا يكن لما أرسل إليه المذكرة، وهو:

١٨ أغسطس ١٩٢٠

عزيزى الباشا

بخصوص الحديث الذى جرى بيننا أمس أعود فأقول مرة أخرى إنه ليس بين أجزاء المذكرة التى أنا مرسلها إليك جزء يقصد تطبيقه على السودان كما هو

(*) إن هذا الاتفاق الذى وقعه وزير الخارجية المصرية واللورد كرومر نص على أنه «يحق» لبريطانيا العظمى «بحق الفتح» «أن تشترك فى تعمير السودان وإدارته وترقيته» وقد أسقط قبول هذا المبدأ كله دعوى سيادة تركيا على السودان وأخرجت البلاد نهائيًا من الدائرة التى يسرى عليها نظام الامتيازات. ولذلك نص فى هذا الاتفاق على أن اختصاص المحاكم المختلطة «لا يسرى إلى أى جهة من جهات السودان أو يعترف به فيها» وأن لا يقيم قناصل الأجانب فى البلاد دون رضى الحكومة البريطانية. أما السلطة العسكرية والمدنية العليا فيعهد بها إلى شخص «الحاكم العام» الذى يعين بمشورة الحكومة البريطانية بأمر من خديو مصر والذى يكون لمنشوراته قوة القانون.

ظاهر من المذكرة نفسها. ولكنى أرى، اجتنابًا لكل خطأ وسوء فهم فى المستقبل، أنه يحسن بنا أن ندون رأى اللجنة وهو أن موضوع السودان، الذى لم نتناقش فيه قط نحن وزغلول باشا وأصحابه، خارج بالكلية عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر. فإن البلدين يختلفان اختلافًا عظيمًا فى أحوالهما. ونحن نرى أن البحث فى كل منهما يجب أن يكون على وجه مختلف عن وجه البحث فى الآخر.

إن السودان تقدم تقدمًا عظيمًا تحت إدارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق ١٨٩٩. فيجب، والحالة هذه، أن لا يسمح لأى تغيير يحصل فى حالة مصر السياسية أن يوقع الاضطراب فى توسيع نطاق تقدم السودان وترقيته على نظام أنتج مثل هذه النتائج الحسنة.

على أننا ندرك، من الجهة الأخرى، أن لمصر مصلحة حيوية فى إيراد الماء الذى يصل إليها مارًا فى السودان. ونحن عازمون أن نقترح اقتراحات من شأنها أن نزيل هم مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك الإيراد لحاجاتها الحالية والمقبلة.

الإمضاء: «ملنر»

العنوان: (حضرة صاحب المعالى عدلى باشا يكن)

* * *

ويجمل بنا فى هذا المقام أن نورد بالإيجاز الأسباب التى نرى أنها تقضى باستحالة تسوية مسألة السودان على المبادئ التى يراد تسوية المسألة المصرية عليها. ونشير فى الوقت عينه إلى الخطة العامة التى يلوح لنا أنها أصلح من سواها لسد حاجات السودان الحالية فنقول:

إن الأكثرية الكبرى من أهل مصر متجانسة بالنسبة إلى سواها. وأما السودان فمقسوم بين العرب والسود. وفى كل من هذين الجنسين الكبيرين أجناس وقبائل يختلف بعضها عن بعض اختلافًا عظيمًا ويضاد بعضها بعضًا كثيرًا. أما عرب

السودان فيتكلمون باللغة التى يتكلم بها أهل مصر وتجمع بينهم جامعة الدين. والإسلام آخذ فى الانتشار فى السودان حتى بين الأجناس غير العربية من أهله. وهذه المؤثرات تلطف ما بين أهالى البلدين من التضاد والتنازع. ولكنها تقوى عليه. بعدما زادت، تذكار سوء الحكم المصرى الماضى قوة وشدة.

أما الروابط السياسية التى ربطت السودان بمصر فى فترات مختلفة من الزمان الماضى فكانت دائمًا روابط واهية. فإن الفاتحين المصريين اجتاحوا أقسامًا من السودان بل السودان كله. ولكن مصر لم تُخْضع السودان قط إخضاعًا حقيقيًا ولا أدغمته فيها وجعلته بعضًا منها بمعنى من المعانى. وكان فتحها له فى القرن الماضى نكبة كبيرة على البلدين معًا وانتهى أمره بفتنة المهدى التى قلبت السلطة المصرية رأسًا على عقب فى أوائل العقد الثانى من ذلك القرن ولم يبقَ للسلطة المصرية أثر فى السودان مدة أكثر من عشر سنوات إلا فى مقاطعة صغيرة حول سواكن. فاضطرت بريطانيا العظمى، من جراء ذلك الفشل، أن تجرد عدة حملات أنفقت عليها أموالاً طائلة لنجدة الحاميات المصرية والدفاع عن مصر التى كانت عرضة لسيل عصابات المهدى الجارفة. وتسلَّمت الأيدى البريطانية زمام حكومة السودان فعلاً منذ فتحت القوات البريطانية والمصرية البلاد بقيادة قواد بريطانيين فى سنِى ١٨٩٦ - ١٨٩٨. وبات السودان تحت الحماية البريطانية المصرية فى سنة ١٨٩٩ لأن الحاكم العام، وإن كان يعينه سلطان (وسابقًا خديو) مصر، فالحكومة البريطانية هى التى ترشحه. وكل مديرى المديريات وكبار الموظفين هم من البريطانيين. فتقدم السودان تقدمًا عجيبًا ماديًا وأدبيًا تحت رعاية الحكومة المنظمة هذا النظام. لأننا إذا حسبنا حساب كل ما تقتضيه بساطة هذه القضية وهى إدخال المبادئ الأولية لحكومة منظمة متمدنة إلى بلاد أهلها لا يزالون فى أول عهد السذاجة حكمنا أن النجاح العظيم الذى نجحته بلاد السودان، فى المدة الطويلة التى كان فيها السير ريجنالد ونجت حاكمًا عامًا عليها، يعد أمجد صفحة فى تاريخ الحكم البريطانى

على الشعوب المتأخرة. أما الحكومة الحالية فمقبولة ومحبوبة عند أهل السودان. والسلام والتقدم مخيمان على تلك البلاد إلا فيما ندر.

غير أنه، وإن تكن مصر والسودان بلدين ممتازين أحدهما عن الآخر وارتقاؤهما يكون على منهاجين مختلفين، فلمصر مع ذلك مصلحة عظيمة جداً فى السودان وهى أن النيل، الذى يتوقف عليه وجود مصر وكيانها. يجرى مسافة مئات من الأميال فى بلاد السودان فمن أهم الأمور لمصر منع أى تحويل لماء النيل يمكن أن يقلل مساحة أراضيها الزراعية الحالية أو أن يمنعها من إصلاح أراضيها التى تبلغ مساحتها حوالى مليونَىْ فدان وتصير قابلة للزراعة إذا خزن ماء النيل وزاد ما يرد منه للرى عما هو عليه الآن. وقد كانت كمية المياه التى أخذها السودان رأساً من النيل قليلة حتى الآن. ولكن كلما زاد عدد سكان السودان احتاجت بلادهم إلى ماء أكثر لأجل تقدمهم. وقد يفضى ذلك إلى التضارب بين مصالحهم ومصالح أهل مصر، ولكن الأمل وطيد أنه إذا حفظت مياه النيل جيداً ووزعت كذلك كفت لرى كل الأطيان التى يمكن أن تحتاج إلى الرى سواء كانت فى مصر أو فى السودان. ولكن التحكم بمياه النيل وضبطها للرى مسألة بأعظم مكان من الأهمية. والقضايا التى تنطوى تحت ذلك، فنية كانت أو غير فنية، صعبة ومعقدة جداً بحيث يقتضى فى رأينا تعيين لجنة دائمة من خبيرين من الطبقة الأولى وأيضاً من رجال ينوبون عن كل البلدان التى لها علاقة بهذا الأمر وهى مصر والسودان وأوجندا لتحل كل المسائل التى لها مساس بالتحكم بماء النيل وضبطه ولتضمن توزيع الماء بالقسط.

ولتجاور مصر والسودان ولاشتراكهما فى المصلحة فى النيل يحسن أن تكون بينهما رابطة سياسية على الدوام؛ ولكن هذه الرابطة لا يمكن أن تكون صورتها خضوع السودان لمصر. فبلاد السودان قابلة للتقدم والارتقاء حسب مقتضى أوصافها واحتياجاتها مستقلة بنفسها. يحق لها أن تكون كذلك أيضاً. ولم يَحِن الوقت بعد لتعيين الحالة السياسية التى تكون عليها فى آخر الأمر ويكفيها لقضاء أغراضها فى الوقت الحاضر الحالة التى عُينت لها باتفاق سنة ١٨٩٩ بين

بريطانيا العظمى ومصر. حيث ينص على الصلة السياسية اللازمة بين مصر والسودان من دون تأخير السودان عن الترقى والتقدم مستقلاً عن مصر.

والضرورة تقتضى الآن بأن يكون السودان كله تحت سلطة واحدة عليا. ولكن لا يستحسن أن ينحصر الحكم كله فى حكومة مركزية بل الواجب إلقاء مقاليد إدارته بقدر الإمكان إلى حكام من الوطنيين حينما وجدوا تحت المراقبة البريطانية نظرًا لاتساع أرجائه واختلاف طباع أهله وأخلاقهم. فالحكومة البيروقراطية المركزية لا تلائم السودان على الإطلاق وإنما تلائمة اللامركزية واستخدام العناصر الوطنية حيث يستطاع لقضاء الأعمال الإدارية البسيطة التى تحتاج البلاد فى الحالة التى هى عليها من التقدم. لأن ذلك يقلل نفقاتها ويزيد فى كفاءة رجالها وحسن إدارتها. والموظفون الآن من أهل البلاد لا يزالون قلال العدد فى جنب الذين يؤتى بهم من مصر. وهؤلاء لا يحبون الخدمة فى السودان. ولكن هذه الصعوبة ستُذلل كلما تقدم التعليم فى السودان وزاد عدد الذين يصيرون أكفأ من أهله لتقلد الوظائف الرسمية. والواجب فى الوقت عينه الانتباه الكلى إلى أمر التعليم حتى لا يرتكب فيه الخطأ الذى ارتكب فى مصر بإدخال نظام إليها لا يؤهل التلامذة لعمل يذكر سوى الأعمال الكتابية والوظائف الإدارية الصغيرة، وتخريج جمهور كبير يفوق الحاجة من الذين تطمح أبصارهم إلى الاستخدام فى الحكومة. فليس فى السودان مجال لجيش من صغار المستخدمين؛ ولذلك يجب أن يوجه التعليم بحيث يربى فى السودانيين القابلية والميل إلى الأعمال الأخرى كالزراعة والصناعة والتجارة والهندسة. إذ حاجة تلك البلاد الآن هى إلى الترقى المادى وفى وسعها الاستغناء عن نظام إدارى على غاية من الإتقان.

إن القواعد العسكرية التى لا تزال تستخدم فى السودان كبيرة جدًا. نعم إن وجود جيش كبير فى تلك البلاد كان لازمًا لإتمام فتحها ولاستتباب السكون فيها؛ ولكنّا نرى أن الزمان قد حان لإعادة النظر فى مسألة القوات العسكرية فى

البلاد وتنظيمها وتخفيف العبء المالى الواقع على عاتق مصر من إبقائها هناك. ثم إن وظيفة الحاكم العام على السودان والقائد العام للجيش المصرى لا تزالان مجتمعتين فى شخص واحد. وكانت الأسباب التى تقتضى ذلك وجيهة فى الماضى ولكن لا يمكن الدفاع عنه إذا أُريد أن يكون كذلك دائمًا. ولذلك يجب تعيين حاكم عام ملكى عند سنوح أول فرصة.

ويقال بالإجمال إن الغرض الذى ترمى إليه السياسة البريطانية يجب أن يكون إخلاء جانب مصر من كل مسئولية مالية للسودان وتقرير العلاقات بين البلدين فى المستقبل على قاعدة تضمن ارتقاء السودان مستقلاً ومصالح مصر الحيوية فى ماء النيل. فلمصر حق لا يُنازع فيه فى الحصول على إيراد كافٍ مضمون من الماء لرى أراضيها الزراعية الحالية وعلى نصيب عادل من كل زيادة فى إيراد الماء يتيسر للبراعة الهندسية أن تأتى بها. فإذا صرحت بريطانيا العظمى رسميًا باعترافها بهذا الحق وأنها عاقدة النية على المحافظة عليه، فى كل حال من الأحوال، سكنت بذلك روع المصريين وخففت عنهم القلق المستحوذ عليهم من هذا القَبيل، ورأينا أن هذا التصريح يفى بالغرض المقصود إذا تم فى الوقت الحاضر.

(هـ) زيارة أعضاء من الوفد لمصر

وبعد انتهاء المناقشات، التى أسفرت عن مذكرة ١٨ أغسطس، سافر زغلول باشا وسائر رجال الوفد وعدلى باشا أيضًا من لندن إلى باريس. ثم سافر فى الحال أربعة من أعضاء الوفد (وهم محمد باشا محمود وأحمد لطفى بك السيد وعبد اللطيف بك المكباتى وعلى بك ماهر) إلى مصر طبقًا لما تم الاتفاق عليه؛ لكى يحصلوا من مواطنيهم على تأييد المشروع المبين فى المذكرة. وكانت خلاصة المذكرة قد وصلت إلى الجرائد مع هفوات قليلة فى تفصيلها فقوبلت فى مصر بعبارات الرضى والاستحسان.

وحوالى ذلك الحين نشر فى مصر منشور طويل من زغلول باشا نَوَّه فيه بصفة الوفد النيابية التى يمثل فيها الأمة الآن وبما لقيه من تأييدها. وأشار إلى المساعى التى بذلها الوفد لعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح وعلى العالم كله مدعيًا أنهم اكتسبوا شيئًا كثيرًا من الميل والعطف فى البلاد الأجنبية. ثم استطرد إلى ذكر تعيين اللجنة الخصوصية ومقاطعة أعضائها بسبب الإصرار على بقاء الحماية وما جرى بعد ذلك حتى أفضى الأمر إلى زيارة الوفد المصرى لندن والمناقشات التى جرت فيها. وأعلن فى الختام أن الاقتراحات التى نشأت عن تلك المناقشات ستعرض على الأمة على يد رسل منتدبين لذلك. فإذا قوبل المشروع بالاستحسان عُين ممثلون للمفاوضة فى عقد معاهدة على القاعدة المقترحة.

ولخلو هذا المنشور من الجزم يظهر أنه أضعف الحماسة التى استُقبلت بها لجنة الوفد المركزية فى القاهرة إعلان التسوية فى بادئ الأمر. ولكن لما وصل الرسل الأربعة إلى الإسكندرية فى ٧ سبتمبر قوبلوا بمظاهر الابتهاج والترحيب. وأنعش وصولهم التفاؤل فى النفوس وأرسلت لجنة الوفد المركزية رسالة برقية إلى زغلول باشا أعربت فيها عن «ثقة البلاد كلها» بالوفد وعن الحماسة الغالبة على الجمهور. وظهرت فى ذلك الوقت دلائل الفتور فى الجذب والدفع اللذين اعتورا علاقات المصريين والبريطانيين مدة من الزمان. ولاحت تباشير المصالحة فى كل مكان.

صحيح أن الحزب الوطنى وآخرين من المتطرفين حملوا على التسوية المنوية حملة منكرة فى أول الأمر. وقال الناقدون إن الاستقلال المنوى لمصر ليس استقلالاً حقيقيًا. واحتجوا خصوصًا لعدم إدخال السودان فى المشروع. وقام فى مقدمة المعترضين أربعة من أمراء البيت الخديوىّ الذين وقَّعوا المنشور المذكور. فانتهزوا الفرصة ونشروا فى الجرائد فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٠ تصريحًا بأن آراءهم لم تتغير وأنهم لا يؤيدون اتفاقًا يضيق نطاق استقلال مصر. ولكن هذه المظاهرة لم تؤثر فى الجمهور تأثيرًا يذكر. ولما رأى أولئك الأمراء أن تلك

الاقتراحات وقعت وقعًا حسنًا عند الناس عمومًا تداركوا الأمر بأن نشروا كلامًا يعفو أثر ما كانوا قد نشروه قبلاً.

ولم يتصل رسل الوفد الأربعة بالعالم السياسى فى مصر مطلقًا. ومع ذلك بذلت العناية التامة حتى يكونوا فى عملهم كاملى الحرية مطلقى الحركة. أما الخطة التى جروا عليها فكانت أنهم يدعون إليهم جماعات صغيرة من وجهاء المصريين الممثلين لقومهم لكى يجتمعوا معًا ويتناقشوا فى التسوية المقترحة. فإذا عادت هذه الجماعات من عندهم أبلغت الأمر إلى جماعات أخرى فى الأقاليم. فترد على الرسل الأربعة قرارات الموافقة والانضمام إلى القابلين بحيث لم يمض أسبوعان على وصول أولئك الرسل حتى اتضح أن أكثرية جسيمة من العناصر الممثلة للبلاد توافق على قاعدة المفاوضات التى عرضوها عليها. ولكن أهم الشهادات الناطقة بهذا الاستحسان العام شهادة الباقين من أعضاء الجمعية التشريعية فى اجتماع عقدوه لمحادثة أعضاء الوفد فى ١٦ سبتمبر. وكان عددهم تسعة وأربعين عضوًا. فقر قرار خمسة وأربعين منهم بالموافقة على الاقتراحات. وامتنع اثنان من إعطاء رأيهما وعارض اثنان فقط فيه. ولم يستطع عضوان آخران الحضور بنفسهما إلى الاجتماع. فكتبا يعربان عن رأيهما بالموافقة على المشروع. وعليه أيد المشروع سبعة وأربعون عضوًا من الواحد والخمسين عضوًا الباقين أحياء من أعضاء الجمعية التشريعية.

وبينما كان هذا الاستحسان العام يسجل طلب تفسير بعض النقط الخصوصية فى المشروع مع الرجاء بأنه متى عاد الوفد إلى لندن يحصل على التأكيدات القطعية بشأن هذه النقط. وأهم هذه النقط رغبة الناس إجماعًا فى الحصول على دليل قاطع على إلغاء الحماية عند عقد معاهدة المخالفة.

(و) المقابلات الأخيرة مع الوفد المصرى فى لندن

وعاد الرسل الأربعة من مصر إلى باريس فى أوائل أكتوبر وانضموا إلى زغلول باشا وسائر زملائهم الذين بقوا فى أوروبا. وفى آخر الشهر المذكور عاد

الوفد كله يصحبه عدلى باشا إلى لندن واجتمع مرتين مع اللجنة قص فيهما الرسل الأربعة ما رأوه وخبروه فى مصر. وجرى البحث فى الحالة التى نجمت عن ذلك. وقد ظهر من أقوال الرسل التى جاءت مؤيدة للأخبار التى نشرتها الجرائد أن الرأى المصرى قابل شروط التسوية المنوية بالاستحسان. وأن المساعى الكبيرة التى بذلت فى أول الأمر لإثارة المعارضة انتهت بالفشل التام. ولكن الرسل لم يغفلوا أن يرسخوا فى أذهاننا حينئذ أن الموافقة العامة على التسوية كانت مصحوبة ببعض التحفظات من جانب المصريين الذين كلموهم. وأنهم أوصوا بأن يجتهدوا لكى يحصلوا على تعديل التسوية فى نقط منها. وكان أهم ما يرغبون فيه من هذا القبيل تضييق اختصاصات المستشار المالى والموظف البريطانى فى وزارة الحقانية. وإهمال الشرط الذى تضمَّنه البند الخامس من المذكرة وهو أن تنفيذ المعاهدة المنوية بين بريطانيا العظمى ومصر يتوقف على عقد اتفاقات مع الدول لإجراء التعديل اللازم فى نظام الامتيازات. وأهم من ذلك إلغاء الحماية رسميًا. وأوردوا نقطًا أخرى أقل أهمية من ذلك فاتضح لنا أنه إذا أعدنا النظر فى هذه الأمور كلها اضطررنا إلى فتح باب المناقشة من جديد بعدما اشتغلنا بها معظم الصيف. واتفقت آراء أعضاء اللجنة كلهم على أن السير على هذا المنوال ضرب من العبث. ولا سيما بعدما أوضحنا لأعضاء الوفد أن كل اتفاق يتم بيننا وبينهم لا يمكن أن يكون نهائيًا على كل حال. وأن كل ما يسعنا عمله هو أن تمهد الطريق للمفاوضات الرسمية التى تدور فيما بعد إذا لقيت فكرة عقد المعاهدة، على المبادئ التى تناقشنا فيها، قبولاً عند الرأى البريطانى والمصرى. أما النقط التى قُدمت للآن فيمكن عرضها كلها على بساط البحث فى المفاوضات الرسمية هى وغيرها من النقط التى لا بد من أن تعرض للبحث من الطرفين. فمحاولتنا أن نعين من الآن ما يقر عليه القرار أخيرًا من هذه التفاصيل يؤخر حتمًا البدء بهذه المفاوضات. وقد يضر ضررًا كبيرًا فى نجاح سيرها أيضًا».

وقد لخص اللورد ملنر رأى اللجنة فى بيان تلاه فى الجلسة الثانية التى حضرها الوفد فى ٩ نوفمبر وهو كما يأتى:

«رأينا أنه يحسن أن تعقد هذه الجلسة قبل سفر الممثلين المصريين لجلاء الحالة وترك مجال للتعاون على العمل بينهم وبين اللجنة فى المستقبل».

«ويظهر من الأخبار التى عاد بها إلينا السادة الذين رجعوا من مصر أخيرًا أنها تدل على أن هناك جمهورًا كبيرًا يستحسن التسوية على القاعدة المبينة فى مذكرة أغسطس. ولكنهم قالوا إن فى المذكرة نقطًا يرغبون تعديلها وأنهم يرغبون أيضًا فى إضافة شروط جديدة قبلما يعدوننا بتأييدهم لنا من غير قيد ولا شرط. وإنى فى غنى عن الإسهاب فى الكلام على هذه النقط اليوم لأن أعضاء اللجنة مجمعون رأيًا على أن لا فائدة من المناقشة فى التفصيل الآن».

«والمذكرة لم تدّعِ أنها تتضمن غير تبيان المبادئ العامة التى يمكن أن يبنى الاتفاق عليها. وعلى كل حال لا يكون الاتفاق، إذا قر القرار عليه، إلا نتيجة مفاوضات رسمية بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية والحكومة المصرية كما كنا نتوقع ذلك دائمًا. وفى تلك المفاوضات يمكن عرض النقط الجديدة التى قدمتموها على إثر زيارة بعضكم لمصر وغيرها من النقط التى يمكن أن يعرضها هذا الفريق أو ذاك. ومن المستحيل، والمكروه أيضًا، أن تمنع الاقتراحات التى ليس فيها مناقضة واضحة لجوهر الاتفاق المبين فى المذكرة التى تحتاج، فى حالتها الحاضرة، إلى توضيح وإتقان قبلما تحول إلى معاهدة رسمية. ومن رأينا أننا إذا تعرضنا لهذه المناقشات من الآن لا نكون قد سهلنا حصول التسوية. ولذلك يكون الأجدر بنا أن نجتنب الآن إبداء أى رأى فى النقط الجديدة التى عرضتموها أخيرًا مع أننا نعتقد أنه يمكن الوصول إلى حل مُرْضٍ بل لا بد من الوصول إليه حينما تدور المفاوضات القانونية».

«والأمر الذى يهمنا الآن بعد أن بلغنا ما بلغناه هو التأثير فى الرأى العام هنا وفى مصر حتى يستحسن التسوية على المبادئ التى استحسناها نحن وأنتم.

وأعظم من ذلك كله أن نغرس ونقوى، بكل وسيلة ممكنة، أواصر الصداقة والثقة المتبادلة التى ساعدت محادثاتنا هنا على إيجادها والتى يجب تعميمها بين الفريقين إذا شئنا أن تفضى مساعينا إلى الغاية المطلوبة. فإن ذلك كله أهم جدًا من المناقشة على التفاصيل. أما فيما يختص بهذه البلاد فإننا نأمل أن تقرير اللجنة، الذى نحن مهتمون بإنجازه بأسرع ما يمكن، يؤدى إلى هذه الغاية. ومما يماثل ذلك فى الأهمية أن تنتج مساعيكم فى مصر نتيجة مثل هذه. ونحن نعترف لكم شاكرين عظم ما فعلتموه من هذا القَبيل حتى الآن. ولكن من البيِّن أنه لا يزال هناك معارضة يجب التغلب عليها. وأن فى مصر أناسًا كثيرين لم يتشربوا روح الاتفاق بل لا يزالون معادين لحسن التفاهم بين بريطانيا العظمى ومصر لسبب من الأسباب. فهم يرتابون فى نيات هذه البلاد أو يدعون ذلك غير مدركين مقدار السخاء الذى تقابل به بريطانيا العظمى أمانى الشعب المصرى. وإنكم بتهديدكم سوء الظن وسوء التفاهم وغرسكم حسن الظن فى النفوس بدلهما تعملون ما لا يستطاع عمله بطريقة أخرى للوصول إلى التسوية التى نرغب فيها كلنا أشد الرغبة».

فرد زغلول باشا على هذا البيان بخطبة خلاصتها أنه شديد الرغبة، كما نحن شديدو الرغبة، فى إيجاد حالة موافقة للتسوية. ولكن مساعيه فى هذا السبيل تضعف جدًا إذا لم يستطع أن يعد المصريين شيئًا من جهة التحفظات المطلوبة. وبالأخص إذا كان غير قادر أن يقول للمصريين إن بريطانيا العظمى ألغت الحماية نهائيًا. وقد أعاد القول الأخير مرارًا وكرر هذه الآراء فى رسالة بعث بها إلى اللورد ملنر.

وكانت هذه آخر مقابلاتنا مع الوفد. وقد غادر إنكلترا بعدها. ولا بد لنا من القول إن مناقشاتنا كانت دائمًا على غاية المودة من البداية إلى النهاية. ومع أننا افترقنا من غير أن نصل إلى اتفاق نهائى، بل بقى كل فريق متمسكًا برأيه، فقد استنتجنا أن شروط الاتفاق المنوى وقعت وقعًا حسنًا جدًا فى مصر. سواء قوبلت

بتحفظات أو بغير تحفظات. وإن أكثر أعضاء الوفد، إن لم يكونوا كلهم، كانوا شديدى الثقة بأنها تُقابل من مواطنيهم بالقبول التام أخيرًا شديدى الرغبة فى تحقيق ذلك.

* * *

خلاصة عامة

نظرًا إلى ماهية المواضيع الكثيرة التشويش والتركيب وإلى طول تقريرنا الذى قضت به الضرورة مع بذل الجهد فى حذف كل التفاصيل التى ليست بجوهرية منه، نروم الآن أن نراجع أشهر خصائص الخطة التى نشير باتباعها والمراحل التى قطعناها حتى وصلنا إلى نتائجها فنقول:

لما وصلنا إلى مصر وجدنا القلق والاستياء مستحوذين عليها وكانت الفتنة قد قُمعت. ولكن الهيجان لم يخفّ بل كان لا يزال يظهر مظهر العنف والخطر عند فريق من المتطرفين. وكانت المطالبة تنهال من كل مكان «بالاستقلال التام» مبتدئًا بإلغاء الحماية التى كانوا يقولون إنها تتضمن إبادة الجنسية المصرية. ولكى يسوغ أنصار الحزب الوطنى هذا الاستنتاج كانوا يستشهدون برفض الحكومة البريطانية السماح للوزراء بالسفر إلى لندن بعد الهدنة وإبعاد زغلول باشا ورفاقه وازدياد عدد الموظفين البريطانيين منذ نشبت الحرب واستمرار الأحكام العسكرية. ثم إن البنود الأربعة عشر التى أعلنها الرئيس ويلسن أثارت آمالاً فى كل مكان ووعدت أممًا أخرى شرقية بتقرير مصيرها. والمصريون يحسَبونها دونهم فزاد ذلك فى استيائهم. واحتدمت الغيرة الدينية من جراء انكسار الأتراك وما حام حول مستقبل الخلافة من الريب والشكوك. وأما من جهة البريطانيين فكانت الحالة على غاية الصعوبة. فإن عددًا كبيرًا من الموظفين الواسعى الخبرة أخلوا مناصبهم من أول الحرب وحل محلهم رجال جدد لا يعرفون إلا اليسير من النظام المتبع الذى حفظت به الرقابة البريطانية فى عهد لورد كرومر من غير أن يجرح إحساس المصريين. نعم إن عمل الإدارة فى زمن الحرب خليق بالشكر

الجزيل. ولكن الضرورة اقتضت تقديم المصالح البريطانية على المصالح المصرية، ولو بعض الشيء، وإلى استخدام الوسائل الميسورة، ولو لم تَخْلُ من الشدة، مما ينفر منه شعب لم يكن ميله إلينا شديدًا. ولما انتهت الحرب كان كثير من المعالم القديمة قد زال وانقطع كل اتصال بالماضى. وسارت الأحكام العسكرية ضربة لازب لحفظ النظام والقيام بأعمال الإدارة. وكان القنصل الجنرال الوكيل السياسى قد صار معتمدًا ساميًا وهو القائد العام أيضًا. وظل الوزراء المصريون فى مناصبهم. ولكن الجمعية التشريعية وقفت. فكانت الإدارة فى هذه الأحوال مضطرة أن تقوم بأعمالها رغمًا من مقاومة تكاد تكون عامة. ويكاد الموظفون أنفسهم يشتركون فيها وهم معتمد الحكومة فى جانب كبير من عملها التنفيذى.

وقد استنتجنا، حال وصولنا، أن هذه الحالة لا يمكن معالجتها بالرجوع إلى النظام الذى كان متبعًا قبل الحرب. ولا بإصلاح إدارى محض بل لا بد من تغيير جوهرى يناسب الأحوال الجديدة. ولكن الهياج الذى ثار على «الحماية» زاد الصعوبة فى إيجاد سياسة يقبل بها المصريون وتصان بها المصالح البريطانية. فإن كلمة «الحماية» صارت عنوان الاستعباد فى أذهان المصريين. وأصروا على أن معناها هو المعنى الذى فهّموه لها. فعاد الجدال فى هذا الموضوع ضربًا من العبث. واتضح لنا، والحالة هذه، أنه لا يمكن أن نصل إلى تسوية بالاتفاق ما لم نتخذ خطة أخرى.

ومن حسن الحظ وجدنا أن المحادثات غير الرسمية التى دارت بيننا وبين أناس من أقطاب مصر تقوى الأمل فى أن تسوية مثل هذه ليست مما يستحيل الوصول إليه على مبادئ جديدة. فقد اتفقت كلمتهم على أنهم يرفضون كل حالة سياسية منحطة توجبها عليهم الحكومة البريطانية ولكنهم يرحبون بمعاهدة تحالف تعقد فيما بين الفريقين باختيارهما تقرر استقلال مصر وتنيل بريطانيا العظمى كل التأمينات والضمانات التى تراد من الحماية بالمعنى الذى نفهمها بها نحن. وانحصر أكثر عملنا بعد ذلك فى فحص هذا الأمر الذى حسبناه محتملاً.

وكان غرضنا دائمًا أن نجد قاعدة لمحالفة توضع فوق كل المجادلات على الألفاظ والعبارات وتكون الحد الوحيد النهائى للعلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر.

وليس فى اعتراف بريطانيا العظمى باستقلال مصر شىء جديد، فقد عُنينا أشد العناية كل مدة احتلالنا لمصر باحترام وحدة مصر كاملة تحت سيادة سلطان تركيا. ولما ألغينا السيادة التركية فضلنا، بعد إنعام النظر، أن نعلن حمايتنا لمصر على أن نضمها أو نجعلها جزءًا من الإمبراطورية البريطانية. وقد جددنا وعدنا دائمًا بإعطاء مصر الحكم الذاتى. ومن رأينا أن الوفاء بهذا الوعد لا يمكن تأجيله والروح الوطنية المصرية لا يمكن إطفاؤها. وقد يمكن قمع ما يبلغ درجة العنف من مظاهر ولكن الحكم على بلاد أهلها مظهرون العداء لنا يتهموننا بنقض عهودنا عمل شاق مكروه لدى الذين يشتركون فيه ولدى الشعب البريطانى المسؤول عنه.

غير أن هناك مصاعب هائلة تعترض كل تغيير فجائى تام بنقل كل السلطة إلى أيدٍ مصرية. وهناك مصالح بريطانية جوهرية لا بد من الاحتفاظ بها ولا بد أيضًا من حماية عدد كبير من الأجانب المتوطنين فى مصر وحماية حقوقهم. ووجود هؤلاء فى مصر يجعل مركزها مختلفًا عن مركز غيرها من البلدان الشرقية ويزيد المسألة تعقيدًا.

أما المصالح البريطانية الجوهرية فهى أن المواصلات الإمبراطورية العظيمة التى تخترق الأراضى المصرية يجب أن لا تُهدد بخطر سواء كان باضطرابات داخلية أو باعتداء أجنبى. وأن تكون ميسورة فى زمن الحرب وللأغراض الضرورية فى زمن السلم. وأن لا تعود إلى مصر منافسة الدول التى تتنافس على التفوق فيها. وأخيرًا أن لا تجرى مصر المستقلة على سياسة خارجية تكون معادية للإمبراطورية البريطانية مجحفة بها. ولذلك كل معاهدة تعقد بيننا وبين المصريين يجب أن تضمن المركز الخاص الذى للمندوب البريطانى فى مصر وتمكّننا من إبقاء قوة داخل الأراضى المصرية لحماية مواصلاتنا الإمبراطورية

وتتـخـذ التـأمـين الـكافى على أن السـيـاسـة المصـرية تكون مطابقـة لسـيـاسـة الإمبراطورية البريطانية.

ثم وإن حماية الحقوق الأجنبية مشكلة أشد تعقيدًا فهذه الحقوق مضمونة الآن بالامتيازات. ولكن الامتيازات أعظم كل القيود التى تشكوُ منها مصر الآن. فإن تعدد القضاء الناتج عنها والتسهيلات التى تخوِّل للرجال الذين ليس لهم جنسية معينة للنجاة من المحاكم الأهلية، كل ذلك مشاكل تمنع حفظ القانون والنظام. فى حين أن إعفاء الأجانب من الضرائب المقررة غير أموال الأطيان وعوائد الأملاك يشل يد الحكومة إذا أرادت أن تزيد إيراداتها. لأنه يستحيل عليها فرض ضرائب على المصريين وتعفى الأجانب منها. ولذلك بقيت الحكومة زمانًا فى الماضى مضطرة أن تضيق على بعض فروعها المهمة كالتعليم العمومى والصحة العمومية، مع أن ثروة البلاد تزداد بسرعة ومواردها كثيرة تكفى لكل حاجات حكومة منتظمة. وفى زمن الحرب لم يتيسر الحصول على إيراد كافٍ للخفراء إلا بضريبة خصوصية فرضت بواسطة الأحكام العسكرية.

فاتضح لنا أنه ما من حكومة مصرية تستطيع أن تكون مستقلة إلا بعد إزالة هذه القيود. وإذا تركت وزارة مصرية تعانى مصاعب هددت الإدارة الحالية بتوقيف دولاب أعمالها فيكون ذلك بمثابة القضاء عليها بالفشل. وتراءى لنا أنه إذا بقيت الامتيازات فالمرجح كل الترجيح أن الحكومة المصرية تتعرض لضغط تتبارى فيه السلطات الأجنبية يمكن أن تشلها إذا لم تؤيدها بريطانيا العظمى. فيُرى من ذلك جليًا أن مصلحة مصر تقتضى إلغاء الامتيازات وإعادة تنظيم المحاكم المختلطة حتى تقوم مقام المحاكم القنصلية فتنظر فى القضايا الجنائية التى تتعلق بالأجانب كما فى القضايا المدنية. ولكن تحقيق ذلك لا يتيسر إلا بواسطة بريطانيا العظمى. وهى لا تتوقع أن تفلح فى جعل الدول تتنازل عن امتيازاتها الحاضرة إلا إذا كانت بحيث تستطيع أن تؤكد لهم أن مصر تبقى قادرة على إبقاء ما عليها من الديون وأن أرواح الأجانب وأموالهم فى أمان. ولذلك وجهنا اهتمامنا إلى الحصول على مركز مثل هذا لبريطانيا العظمى يمكّننا من

إعطاء التأكيد اللازم. ولكى يحصل هذا الغرض ينبغى أن يكون فى المعاهدة بند يخول لبريطانيا العظمى حق الدخول فى التشريع الذى يتناول الأجانب، ويخولها أيضًا قسطًا من الرقابة على الإدارات التى لها تأثير مباشر فى المصالح الأجنبية.

وإذا استثنينا هذه الاحتياطات اللازمة لمصالح بريطانيا العظمى الخاصة وحماية حقوق الأجانب، فإننا نرى أن تعاد حكومة مصر فعلاً إلى ما كانت عليه نظريًا مدة احتلالنا أى حكومة مصرية للمصريين. ولنا ثقة كافية بأعمال الإصلاح التى تمت فى الأربعين سنة الماضية تحملنا على الاعتقاد بأن هذا السبيل يمكن السير فيه الآن ونحن واثقون بنجاحه. ولكن يجب أن نعمل به بكل جوارحنا وبروح الحب والرجاء. ولا شىء يحتمل أن يؤدى إلى الفشل مثل أن تقيد هذه السياسة بقيود كثيرة تدل على أن صاحبها موجس شرًا تشوه مبدأ الاستقلال المصرى وتوجب الريبة فى صدق نياتنا وتفسد علينا غرضنا الأصلى وهو إعادة الثقة المتبادلة والمؤازرة الأكيدة بين البريطانيين والمصريين.

ولا نحاول إخفاء اقتناعنا بأن مصر لم تَصِرْ بعد قادرة على الاستغناء عن المساعدة البريطانية فى إدارتها الداخلية. ولكن المصريين يعلمون ذلك ومتى أيقنوا أن المسئولية واقعة عليهم وحدهم لا يسرعون للاستغناء عما لا يستغنى عنه من مساعدتنا اللازمة لنجاح بلادهم وحسن إدارة حكومتهم. ومما يزيدهم إبطاء فى ذلك علمهم أنهم إذا فشلوا فى أمر لم يعد يمكنهم أن يحتجوا بأن فشلهم كان لائتمارهم بأمر البريطانيين ولعلم وزرائهم أن الأعمال الحسنة التى يعملها الموظفون البريطانيون فى الحكومة يعود الفخر بها إلى أولئك الوزراء العقلاء الذين أبقوهم فى وظائفهم. وعندنا أن الجو كله يتغير تغيرًا تامًا متى اقتنع المصريون بأن غرض السياسة البريطانية هو مساعدتهم لينالوا الاستقلال الذى يرمون إليه لا أن يحولوا فى سبيلهم لكى لا ينالوه. قد رسخ هذا الاعتقاد فينا بعد الذى اختبرناه بأنفسنا فى الأخذ والعطاء بيننا وبين المصريين الممثلين

لقومهم واتصال حبل الوداد بيننا وبينهم. فإنهم لما وثقوا بخلوص نيتنا أظهروا حسن استعدادهم حالاً لقدر رأينا قدره. وللاعتراف بمصالح بريطانيا الخصوصية فى مصر. وبما هم مدينون لها به من الشكر على أعمالها الماضية فى البلاد وعدم استغنائهم عن مساعدتها لهم على حفظ سلامتها واستقلالها. ولم تضعف عزيمتنا لأنهم ليسوا كلهم مستعدين للتقيد بلا شرط ولا استثناء بكل نقطة من نقط التسوية التى عاونونا على استنباطها فلا ريب عندنا فى أنهم موافقون بكليتهم على أعظم مزايا تلك التسوية وأنهم شديدو الرغبة فى حمل أهل وطنهم على قبولها. والظاهر لنا أن الرأى العام متجه إلى هذه لا محالة. وقد قل ما كان من الجفاء والحقد وضعفت الدعوة العنيفة التى كانت غالبة إلى عهد قريب. ومالت البلاد إلى الهدوء والسكون. فالوقت ملائم لإقرار علاقات بريطانيا العظمى ومصر على قاعدة موافقة دائمة وهى قاعدة المعاهدة التى تقرر لمصر استقلالها وتضمن لبريطانيا العظمى مصالحها الجوهرية. ومزية ذلك لبريطانيا العظمى ومصر ظاهرة. أما لبريطانيا العظمى فلأنه يحدد مصالحها تحديدًا واضحًا ويقرها فى معاهدة يقبلها المصريون فلا ينازع فيها منازع بعد ذلك. وأما لمصر فلأنه يُنيلها ضمان بريطانيا العظمى لسلامتها واستقلالها.

فصيحتنا لحكومة جلالة الملك هى أن تشرع بلا إبطاء زائد فى مفاوضة الحكومة المصرية لعقد معاهدة على المبادئ التى حبذناها، وعندنا أن إضاعة هذه الفرصة مصيبة عظيمة.

هذا، ونروم فى الختام أن نسطِّر شكرنا لسكرتيرَى اللجنة ونعرب عن تقديرنا لخدماتهما التى لا تُثمن حق قدرها. فإن المستر أ. ت. لويد أولهما اعتزل خدمة الحكومة بعد خبرة سنين عديدة فى مصر ووزارة الخارجية البريطانية وذلك قبل أن تشرع اللجنة فى عملها بقليل. ولكنه أذعن إلى إلحاح رئيسنا عليه ورضى أن يصحبنا إلى مصر ويكون سكرتيرنا الأول فيها. مع أنه كان المفهوم فى أول الأمر

أن واجبات أخرى لا تسمح له بالبقاء فى هذه الوظيفة طويلاً بعد عودتنا إلى إنكلترا وقد استفدنا منه فوائد عظيمة مدة إقامتنا بمصر لمعرفته التامة بالبلاد وأهلها وبجميع دوائر الحكومة. ولما له من المكانة عند البريطانيين والمصريين معًا.

ولما تركنا المستر لويد فى شهر مايو اجتمع شغل السكرتارية كله على المستر ا. م. ب. إنجرام من موظفى وزارة الخارجية «البريطانية»، وكان قد صحبنا إلى مصر بوظيفة مساعد للمستر لويد وسكرتير خصوصى اللورد ملنر. وكانت واجبات وظيفته فى الأشهر السبعة الماضية ثقيلة شاقة ولكنه قام بها بهمة كبيرة وغيرة متقدة ومقدرة وكفاءة، ونحن مدينون له دينًا كبيرًا على مساعدته!!

(الإمضاءات)

ملنر. رنل رود. أوين توماس. سسل. ج. ب. هرست. ج. ا. سپندر

٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠.

***



البـــاب الأول

الباب الثانى

البـــــاب الثالـث

صدر من هذه السلسلة

١ ـ تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده (٣ أجزاء) ـ تأليف: محمد رشيد رضا
دراسة وتقديم: د. أحمد زكريا الشلّق.

٢ ـ الأعمال الكاملة للدكتور شبلى شميل (٢ جزء) ـ تأليف: شبلى شميل
دراسة وتقديم: د. عصمت نصار.

وبين يديك:

٣ ـ حوليات مصر السياسية ـ التمهيد: الجزء الثانى
تأليف: أحمد شفيق باشا ـ دراسة وتقديم: د. أحمد زكريا الشلّق.



مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب